الاجتهاد السياسي وبناء الدولة المعاصرة

رؤى ومراجعات

حول كسب الحركة الإسلامية السودانية

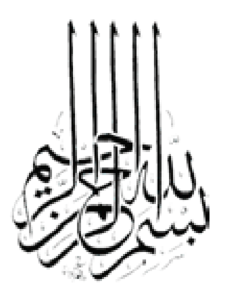
آفاق الفِكرة .. وقيود السُّلطة

إبراهيم أحمد محمد الصادق الكاروري

نائب مدير جامعة أم درمان الإسلامية

اكتوبر ٢٠١٨م

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر
– السودان
إبراهيم أحمد محمد الصادق الكاروري
الاجتهاد السياسي وبناء الدولة المعاصرة
رؤى ومراجعات
حول كسب الحركة الإسلامية السودانية
آفـاق الفكرة ... وقيود السلـــطة
الخرطوم دار الفراديس للنشر
٧١٩ ص ، ٢٤ سم



الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م

مقدمة

تناولت الطبعة الأولى من هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بنشأة الحركة الإسلامية وتطورها عبر التاريخ وسوف تهتم هذه الدراسةإضافة لذلك بتناول الجزء الثاني من مسيرة الحركة الإسلامية وما نجم جراء التطورات المتلاحقة والمتغيرات المتسارعة التي أصابت الهياكل والأفكار! في أدوار وآثار شكلت بالضرورة كسباً للعقل الحركي الإسلامي على المستويين المحلي والعالمي، وهذا مكمل للكتاب في طبعته الأولى والذي صدر من قبل تحت عنوان: ((الحركة الإسلامية السودانية مداخل ومقدمات حول مشكلات الفكر والسلطة))، وسوف نتناول مرحلة الانقسام الذي أصاب الحركة الإسلامية وماترتب على ذلك من آثار، ولقد رأينا أن يكون ذلك مجتمعاً في كتاب واحد. ونحن نرى البعض وهو يحاول أن يؤسس لمصطلح الإسلام السياسي قدرنا أن تكون القراءة من مدخل الاجتهاد السياسي ووصل ذلك ببناء الدولة المعاصرة .

تبدو دراسة مسيرة الحركة الإسلامية في السودان من الأهمية بمكان حيث أنها تمثل حالة متفردة استطاعت فيها حركة إسلامية معاصرة وللمرة الأولى أن تتولى زمام الأمر، وتبدو الأهمية في ملاحظتنا للآثار الذاتية والموضوعية لهذه المسيرة، لقد كانت الحركة الإسلامية في السودان تزهو بقدراتها العقلية والفكرية والفقهية ونجاحاتها السياسية على غيرها من الحركات ولا تكاد تخفي ذلك، فهي قد بدأت لأول أمرها وهي تتلمس طريقها بعاطفة إسلامية جياشة وابتدأت حركة فكرية تربوية ولكن سرعان ما تحولت إلى حركة سياسية قوية وثائرة وتهيأ لها وفي زمن قياسي بمقاييس الحركات

والأحزاب أن تبني كياناً سياسياً واسعاً ومتماسكاً.

إن الكسب المقدر الذي تحقق للحركة الإسلامية يدعو للنظرة الواقعية والقراءة

الأمينة للظروف المحيطة حينها بالعمل الإسلامي باعتبار ذلك إطاراً موضوعياً لأداء وفعل الحركة وقد كان مهيئاً ومعيناً على ذلك فلم تتعرض الحركة لما تعرضت له الحركات الإسلامية في الدول الأخرى من تضييق وكبت وقتل وتشريد وتعذيب.

وهذا من ناحية أخرى لا يعني أن الحركة قد خطت على طريق مفروشة بالورود ومطرزة بالحرير، فقد تعرضت الحركة لضروب من الحرب والتضييق خاصة في المراحل المتأخرة كما بينا في الدراسة السابقة.

ثم كانت خاتمة الأمر الحركة الانقلابية التي أعدت لها الحركة الإسلامية وأدارتها تحت شعار -(ثورة الإنقاذ الوطني) – وهذا تطور لا يتناسب والمقدمات الفقهية والفكرية التي اعتمدتها الحركة الاسلامية في مشروع التغيير والذي يعتمد أصلاً على القوى الشعبية والتغيير الجماهيري وتعرضت هذه (الثورة) ومن ثم الدولة لأقصى ما يمكن أن تتعرض له حكومة من حروب وتضييق في ظروف محلية وإقليمية وعالمية معقدة ومستفزة ضد كل ما هو إسلامي- وشهدت الحركة تطورات داخلية خطيرة متأثرة بالتفاعلات الداخلية والعالمية كادت أن تعصف بها.

إن الأثر الذي تركته الحركة الإسلامية على الساحة لا يمكن محاصرته داخل الأطر المحلية أو القطرية مهما كانت الدواعي لذلك ولا يمكن فصله عن مجريات الأحداث وتطورات الأفكار ذات الصلة بالعمل الإسلامي في

هذا العصر لذلك تبدو دراسة التجربة الإسلامية في السودان ذات أثر كبير ومؤثر في رفد خزينة الأمة الفقهية، وهي تجربة حافلة بالسالب والموجب والخطأ والصواب وما تولد جراء ذلك من أدب سياسي وما انكشف من حقائق ما كان لها أن تظهر إلاّ على جمر الابتلاء، وذلك بدوره شكل قناعة على قدرة الإسلام على أن يحاول ويحاور ويحكم في هذا العصر وفي غيره واتضحت بصورة ما طبيعة العلاقة بين مكونات الرؤية الإسلامية من حيث الثابت والمتغير، لقد كان المنكرون للشعار الإسلامي يأخذون على الإسلاميين رفع الشعارات العامة مع إغفال الواقع بقضاياه الجزئية والتفصيلية المعقدة والمتجددة وما كان هذا الواقع ليتغير إلاّ بخطط جريئة تنقل الشعار من منزلة الزينة إلى مخالطة الواقع وتتحمل نتيجة ذلك وما ينشأ من صعوبات تلاحق جهود الرواد والسابقين كسنة كونية غالبة.

ومما يجدر ذكره والإشارة إليه ونحن ننظر في طبيعة التكوين الفكري والبناء الهيكلي للحركة الإسلامية أنه ينبغي أن لا نتجاوز ما ظل مطروحاً على الساحة الإسلامية ولأمد طويل في قراءات متباينة بين الإسلاميين والعلمانيين، حول سؤال الأصولية والتطرف وحقائق الالتزام والثورية- وإرادة الاتهام والتجريم التي حجبت الرؤية عن أبصار وبصائر الشانئين والمنكرين لحقيقة الحركة الإسلامية وجوداً وأداء وكسباً. لقد عملت الحركة الإسلامية السودانية على إيجاد موازنة دقيقة بين التيار الإسلامي الأقرب للرؤية السلفية في التعامل مع الميراث والتراث والرؤية المعاصرة المتأثرة بالشعار الديمقراطي في التعاطي السياسي في تحالفات وتآلفات وهذا بدوره وسم الحركة الإسلامية بما يمكن أن نسميه بالوسطية وأبرزها وكأنها

تسعى لتكون البديل لكل الشعارات الإصلاحية في الساحة مهما كان منزع ذاك الشعار وأصله!! كما أن الحركة جمعت بين الرؤية (السلفية والنظرة الصوفية) وولدت درجة من اللقاء والاعتدال على وسطيات الدين المحمية بالقطعيات لذلك كانت في روحها أقرب للفقه منه للأيدلوجية وتهيأ الطريق أمامها للسير بقوة نحو السلطة وقد كانت أشرعتها منذ البدايات تدفعها رياح السياسة وامتازت في تيارها العام بروح (برجماتية) زاوجت بين سؤال التربية بصرامته وسؤال السياسة بذرائعيته، وكثيراً ما كان السؤال السياسي يسبب حرجاً للموقف التربوي غير أن شدة الحضور السياسي أعانت في أحايين كثيرة على تخطي الواقع النظري لجدال التربية والسياسة. هذا الواقع بما فيه وبما انطوت عليه الحركة من جرأة وتحرر أكسبها خاصية الريادة والمبادرة واستطاعت ضخامة التحديات أن تعطيها درجة عالية من التوحد والانسجام. هذه القضايا أشرنا لها فيما سبق.

أما مرحلة السلطة فقد أنشأت أسئلة جديدة أمام مسيرة الحركة الإسلامية وهي أسئلة واقعية وليست (أرأيتية) أسئلة متجددة وملحة تقتضي إجابة ناجزة مهما كانت أثار تلك الإجابة، وحاولت الحركة الإجابة غير أن الإجابة نفسها كانت مشروعاً لسؤال جديد ومن آثار ذلك تشكل واقع حركي جديد أخطر ما فيه أنه نتاج الفتوى- والأسئلة الآنية أكثر من أنه نتاج الفكرة العامة والرؤية الإستراتيجية الشاملة ودارت الأسئلة لتشمل: مشروعية التغيير عبر الإنقلاب العسكري وفكرة التنظيم الحركي وصلته بالبناء المؤسسي للدولة وقضية البيعة وإعادة انتاجها في العصر الحديث وكيفية إخراج أولي الأمر في المستويات كلها وليس مستوى الرئاسة بالضرورة

– وهو سؤال القدوة وهو السؤال الذي أربك مسيرة العمل الإسلامي منذ آماد متطاولة. ونشأ سؤال عن منهج المراجعات الفكرية والعملية وآليات النقد والمناصحة وهذا بدوره ولد سؤال المعيارية والعملية في العمل السياسي.

ودخلت الحركة في دوامة من الاستنزاف الفكري والأخلاقي وهي تقف أمام سؤال الفكرة والفتوى والمعيارية والواقعية والاستراتيجي والآني وأسلمها هذا الحال إلى مرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة ما قبل الانشطار. وهي مرحلة كادت أن تفقد الحركة فيها وزنها وهويتها.

ثم كانت مرحلة الانشطار الداخلي: والنظر إلى هذه المرحلة ليس كموقف سياسي داخلي يتبدى للنظرة العجلى وإنما كنتيجة ومحصلة نهائية لواقع سياسي وأخلاقي تعقدت مكوناته الذاتية والموضوعية الداخلية والعالمية واعتملت داخل الأوعية التنظيمية والحركية فأبرزت ما تشكل من واقع سياسي وتنظيمي وأخلاقي واتصل ذلك بمشكلات أبرزناها تحت قضايا فكرية وواقعية عملية شملت: إشكالية مفهوم الحزب الحاكم، أصل النزاع الفكري وبذرة الإنقسام. أسباب التنازع وأثاره ثم فقه المواجهة بين طرفي الحركة أو فقدان الوهج الأخلاقي. والبحث عن دور الأمة وحضورها في ذلك كله إن هذه التطورات لا يمكن النظر إليها بمعزل عما يجري على المسرح العالمي. لقد بدأت الحركة الإسلامية السودانية مسيرتها في ظل الصراع القائم بين القوتين: أمريكا والاتحاد السوفيتي. وهو الصراع الذي ولد حالة من التوازن العالمي- استطاعت كثير من الدول أن تستفيد من هذا التناقض وتحمي نفسها وأنظمتها مهما كانت طبيعة تلك الأنظمة.

وشهد العالم الإسلامي خاصة ما يعرف بحالة الصحوة الإسلامية

في بدايات القرن الهجري الحالي. وارتفعت الشعارات الإسلامية العامة والمتفائلة للغاية. وكان التحدي الفكري والسياسي ضخماً. يعطي الحركة الإسلامية هامشاً واسعاً من المناورة وإطلاق الشعارات، ومخاطبة العاطفة الدينية، ثم شهد العالم انهيار الإتحاد السوفيتي وبروز أمريكا كقطب واحد حاكم ومهيمن على العالم. وزهت أمريكا بقوتها وسطوتها وأفكارها حول الديمقراطية والحرية وهي أفكار تدفعها المصالح الاقتصادية للشركات الضخمة والمؤسسات الرأسمالية الرهيبة وتقوى على المجال العسكري التحالف اليهودي الأمريكي. الأصولي الصليبي المدفوع بالأساطير التلمودية والأوهام.

وأصبح العالم الإسلامي بما فيه من ثروات ومصالح وأفكار هو الوجهة التي يممها المفكرون والساسة الغربيون ووجدوا فيه مجالاً خصباً لتحقيق طموحاتهم والتنفيس عن أحقادهم،لأسباب ومغريات نذكر منها:

١- يمتاز العالم الإسلامي بالموقع الوسط والمؤثر.

٢- يمتاز بالثروات المعدنية والزراعية وغيرها.

٣- يمتاز البناء العسكري بالضعف والهشاشة.

٤- والبناء الحضاري الواقعي بالعجز والتفسخ والضمور.

ومثلت دولة إسرائيل الذراع القوي للحضارة الغربية والخيار الأمثل لوجود دولة قادرة على صنع المشاكل والاستنزاف النفسي والفكري للشعوب العربية والإسلامية وتقزيم إرادة الانطلاق وإعاقتها.

لم تكن الحركة الإسلامية بعيدة وبمعزل عن هذا الواقع العالمي. فهي نشأت محملة بالشعارات والآمال العظيمة من تطبيق للشريعة ونصرة

للمستضعفين ومناجزة لأمريكا. وإصلاح لحال الأمة داخلياً وخارجياً .

غير أن هذه الآمال والطموحات تعرضت لمشكلات واقعية وتحديات يومية

انعكست على الجوانب النفسية والفكرية وأدت إلى بروز خطاب واقعي وأداء سياسي محكوم بالعلاقات العالمية القابضة والمؤثرة.

لا شك أن ذلك يبرز المبررات والدواعي لفتح الباب واسعاً أمام المراجعات والاستدراكات ابتغاء التسديد والمقاربة، غير انه لا بد من الاشارة إلى ان ضعف الفقه السياسي (السياسة الشرعية) انعكس على منهج النقد والمراجعة الذي برز عند بعض الحادبين على مصلحة العمل الإسلامي من داخل الأفق الحركي، وطغى الصوت العالي المنطلق من مسلمات السياسة التقليدية الدارجة والتي تتحاكم إلى الكسب اليومي والشعار العام والفعل الفردي ويختلط حينها الأدب السياسي.. بالفقه السياسي، ويعلو صوت ابن المقفع ويخفت صوت الماوردي ويتداخل النقد بالنقض والذاتي بالموضوعي والعام بالخاص وتظل عواصم الفقه هي الأصل في احسان النظر والفعل والمراجعة، تنزلاً على قضايا الواقع وصعوداً على مدارج السالكين.

إن أهم الآثار التي تركتها المسيرة الإسلامية بالسودان يمكن إجمالها في القضايا الآتية:

١- مدى أهمية تولي نظام الحكم من قبل حركة إسلامية وصلة ذلك بالمشروع الحضاري للأمة واستراتيجياتها الكبرى ومقاصد ذلك.

٢- قضايا السلام والمواجهة للوسط الاجتماعي لإحداث التغيير والتوازن بين الشعار ومتطلبات المرحلة. وسؤال الحركة والحزب والأمة .

٣- سؤال الحرية والديمقراطية، والرؤية الواقعية للحركة الإسلامية.

٤- السؤال العالمي ومدى القدرة على مواجهة التربص الصليبي الصهيوني وطبيعة الخطاب العالمي والمحلي.

٥- سؤال التحالف والتقارب أو المواجهة والمفاصلة وصلة ذلك باطلاقات الحرية وبوادر الغيرة السياسية وقضايا المصلحة العامة...

٦- طبيعة علاقة الحركة الإسلامية بمثالياتها وقيم دفعها الأخلاقي ومطلوبات العمل السياسي برهجه ووهجه وواقعيته.

٧- مشكلات التقارب بين الواقع القائم والتراث السالف وضعف الفقه السياسي الواقعي ومحاذير التجديد والاجتهاد.

والله ولي التوفيق

أصول التفكير وثمرات المسير

- التغيير مدخل قرآني
- التغيير ومنهج التجديد
- التغيير ومسيرة الأمة الحضارية
- فقه التغيير المؤسسات والوسائل

مدخل:

تشهد البلاد الإسلامية في هذه الآونة حركة مجتمعية واسعة تمضي الأمة فيها وهي راغبة في إحداث تغيير قوي وشامل لا سيما في الهياكل السياسية الضاغطة والقاهرة ممثلة في حكام وأنظمة هيمنت على مفاصل الحياة لأمد طويل وذاق الناس جراء ذلك أصنافاً من الظلم والفتن والعنت وظلت الأمة في حالة الغثائية لمدة طويلة فتعرضت للظلم الدولي والغطرسة الصهيوصليبية تداعت عليها القوى الدولية كما تتداعى الأكلة الى قصعتها وهي تعيش حالة الوهن، إن حدوث التغيير في المجتمعات وانتقالها من حال الى حال ونقصد هنا من حال سيئ إلى ما هو أفضل أمر تدعو له الفطرة الانسانية ويحث عليه الدين غير أن إحداث التغيير في الواقع أمر معقد كأشد ما يكون التعقيد مما يستدعي إيجاد نظرية متناسقة ومتكاملة تعين الإنسان على القراءة السليمة والتشخيص الدقيق وتأخذ به نحو المآل المحمود فالتغيير يطرح سؤال ما قبل التغيير وطبيعة الفعل التغييري ثم ما بعد التغيير وآثار ذلك وعلى هذا يحتاج التغيير لأن يؤسس على رؤية فقهية أمينة وشاملة تتعامل مع الإنسان فرداً ومجتمعاً وتتوسل بمنهجٍ شامل وقائد يتكامل فيه القيمي التزكوي مع الإداري الفني والجهد القدوي مع الإلتزام الجماعي والتواصل الشعبي العام مع النخبوي لإحداث التغيير الإيجابي والتجديد المنشود (ولتقوم الحركة التربوية التجديدية التغييرية المنشودة بارجاع انسانية الانسان المسلم الحديث رغم ما عانى. ولتنهض بهذا الواجب لا بد من طليعة فكرية واعية تراجع موروثاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية وتنظر لهذه الموروثات من خارجها وباطنها وتلتزم ببعض المبادئ والتي نذكرها فيما يأتي[1]:

١ – التربية والتجديد وتنمية الفاعلية عند المسلم المعاصر د. ماجد عرسان الكيلاني – مؤسسة الريان ط١ ١٩٩٧م.

أولاً: الوعي العميق بقضايا المجتمع فالمجددون علماء تربويون، عارفون بقوانين التاريخ وسنن المجتمعات، ينتشرون في مؤسسات التربية والثقافة، وفي أوساط الأمة نخبة وجماهير ليقوموا بقيادة عملية التغيير على وعي ومعرفة.

ثانياً: الإنسان المجدد رافع راية التغيير إنسان محب للإنسانية، متواضع، يؤمن بالحوار والإقتناع، ويرفض الانفعال والعنف، ويُخضع أعماله للتفكير والنقد الواعي، ولا يرفض حق الآخرين في التفكير والاختيار، ولا يحاول أن يفرض اختياراته عليهم، ولديه القدرة على تحليل مواقفهم وأعمالهم تحليلاً موضوعياً.

والمجددون مقتنعون بصواب موقفهم ولكنهم يحترمون حق الآخرين في أن يعتبروا أنفسهم على صواب كذلك. ثم هم ينتظرون لتثبت التطبيقات العملية من هم على صواب، وهذه هي الحقيقة القرآنية، يقول تعالى: (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ) [1]. والتأويل المقصود هنا – كما فسره ابن تيمية وغيره – ما تؤول اليه الأقوال من تطبيقات عملية وأفعال. كذلك يوجهنا الوحي أن لا نستغرب إنكار الآخرين لأفكارنا ومخالفتهم لها وتكذيبها قبل أن تتحول إلى ممارسات عملية تكشف عن صوابها أو خطئها:

(بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) [2] .

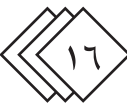
والمجددون لا يحاولون سحق خصومهم وإنما يحاولون إقناعهم وتحويلهم لمناصرة أفكارهم والعمل معهم.

ثالثاً: إن المجددين وحملة راية التغيير وهم يواجهون الواقع المعاند

---

١ . الأعراف: ٥٣.

٢ . يونس: ٣٩.



يسترشدون بقوله تعالى: (لَن يَضُرُّوكُمْ إِلاَّ أَذًى) [1].

وهم في هذا الاسترشاد يميزون بين (الضرر) أو المرض الأساسي – وبين (الأذى) – أو المضاعفات الجانبية للمرض – ثم يتوجهون لمعالجة المرض ولا يتلهون بمضاعفاته. و(الضرر) مرض أساسي داخلي حقيقته تدمير إنسانية الإنسان وسلبه حرية التفكير وحرية الإختيار وتحويله الى فريسة للصنمية والأصنام.

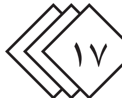
وهذا ما يتسبب به (ثقافات الطغيان والاستضعاف) التى تقسم الأمة الى (نخبة متسلطة) متألهة (وأكثرية مستضعفة) مشركة. أما (الأذى فهو اسراع الطامعين من خارج لاستثمار آثار (الضرر) الداخلي وما يحدثه في الأمة من (طغيان) و(استضعاف) يعجزانها عن تحمل مسؤولياتها وحل مشكلاتها وتلبية حاجاتها).

رابعاً: ومن أهم المبادئ أن – المجددين – لا يعتبرون أنفسهم مالكين للتاريخ، ويوقنون انه من المستحيل أن يعمل أحد على وقف حركته أو تسريعها ودفعها قبل أوانها أو تحويل مسيرتها دون عقوبة. لذلك (يعي) المجددون كيفية المشاركة في (الحقب التاريخية) و(يفقهون) مظاهر (حكمة) التخطيط اللازم لمعالجة التناقضات التي تحدث خلال مسار الحقبة التاريخية ويتعاملون معها طبقاً لسننها وقوانينها. وهم يحسنون وعظ (جماهير) الأغلبية وأفراد (النخب القوية) سواء، و(يجادلون) النخبة المثقفة والمفكرة بأحسن مما عندها خلال التقلب بين التناقضات المذكورة ليستعيد جميع هؤلاء انسانيتهم ويشاركوا في حمل مسؤولياتهم[2].

خامساً: لا بد من الوعي بحتمية التغيير فهو إما أن يحدث بصورة سلمية سلسة لا تتناقض تناقضاً حاداً مع مؤسسات المجتمع أو يقع بصورة حادة وعنيفة

١ . آل عمران: ١١١.

٢ . المصدر السابق.



(ثورة) والثورة في حقيقتها هي انفجار لمخزون متراكمات التغيير والتي حبست بسبب طغيان الطغاة وتجبر المتجبرين ومن هنا فقد تستصحب الثورة عملاً عنيفاً وآثاراً سالبة غير أن هذا الفعل بآثاره مهما كان يكون أفضل من عملية تأجيل التغيير والتي مهما تطاولت فإنها تعطي دفعاً أقوى ودفقاً لمخزون الثورة والذي لا بد أن ينفجر في لحظة ما.

إن المسير الحضاري للأمة الإسلامية أبرز مجموعة من المجهودات التي قام بها دعاة التغيير والتجديد أفراداً وجماعات ولا شك أن هناك حركات نجحت في تحقيق بعض مقاصدها وكذا بعض القيادات كما أن البعض لم يبلغ ماهدف له غير أن من أبرز ما نذكره في ذلك المسير ظاهرة الفشل الذي أصاب بعض الحركات وهي تنتقل من مرحلة الوعظ بالتعبير اللساني الى إحداث التغيير الشامل لتعجز عن صناعة واقع ما بعد التغيير بسبب من الضعف الفقهي والغفلة الحضارية مما يدفع بالمتربصين داخلياً وخارجياً لاقتطاف الثمرة واجهاض عمليات التغيير وتقزيم آفاق المشروع النهضوي وهذا يستوجب وعياً فقهياً وحضوراً حضارياً حتى يصل التغيير الى غاياته.

في سبيل اظهار نسقية فقهية لفقه آليات التغيير وأصوله وآثاره أتت هذه الصفحات والتي نرجو أن تجيب على بعض الأسئلة وأن توضح بعض الحقائق التي تتصل بهذه القضية المهمة.

التغيير مدخل قرآني

مصطلح التغّيير من المصطلحات التي تعدَّد ذكرُها في القرآن الكريم: فهذا المصطلح اختلف مفهومُه وتبايَن معناه بتباين مظانه في النَّصِّ القرآني؛ إذ نجده تارة يُفيد معنى باشتقاق معيَّن، ونجده تارةً أُخرى يستدلُّ به على مدلول آخَر باشتقاق مختلف عن الأوَّل.. ومادة (غَيَّرَ) تدور في اللُّغة على أصليْن، هما:

- إحْداث شيء لم يكن قبلَه.
- انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى.

فمن الأصل الأول: (غيَّرَه): جَعَلَه غَيْرَ ما كَانَ، و(غيَّرَه): حَوَّلَهُ وبَدَّلَهُ، ومن الأصل الثاني: (الغِيَر)؛ أَي: تَغَيُّر الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد.

وجاء في «النهاية» في حديث الاستسْقاء: ((مَن يَكْفُرِ اللَّه يَلْقَ الغيَر))، والغِيَر: الاسْم من قولك: غَيَّرت الشيء فَتَغيَّر.. وفي حديث جرير بن عبدالله: أنَّه سمع النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: ((ما مِن قوم يعمل فيهم بالمعاصي، يقْدرون أن يغيِّروا فلا يغيرون، إلاَّ أصابَهم الله بعقاب))[1]؛ قال الزجَّاج: معنى «يغيِّرون»؛ أي: يدفعون ذلك المنكر بغيره من الحقِّ، وقد ورد مفهوم (التغّيير) في القرآن الكريم في أربعة مواضع، موزَّعة على أربع سور مدنيَّة النزول، بالاشتقاقات التالية: (يُغَيِّرُنَّ) في سورة النساء الآية ١١٩. (يُغَيِّرُ) في سورة الرعد الآية ١١.. (يُغَيِّرُوا) تكرَّرت في سورتَين: الأولى في الأنفال الآية ٥٣، والثَّانية في الرَّعد الآية ١١. (يَتَغَيَّرْ) في سورة محمَّد الآية ١٥.

ويقود التدبُّر العميق لكلِّ موارد لفْظ التَّغْيير في القُرآن الكريم، إلى مجموعة من المعاني[2].

التغيير كما قدمنا عملية تقوم على دراسة الواقع المراد تغييره مع إيجاد

١ . سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب الأمر والنَّهي.
٢ . alwaz.http:vb٢صلى الله عليه وسلمصلى الله عليه وسلم.١٠٥٩html.comt



البديل و اتخاذ المنهج السليم الذي يحقق التغيير في يسر و أمان ما أمكن ذلك ... وهو عملية تمتاز بالتعقيد لا سيما وأنها تتصل بنفوس البشر .

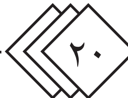
لقد هدفت المناهج الحركية في الإسلام إلى تغيير الواقع الماثل وإبداله بواقع جديد يتصل بقيم الإيمان و يحقق مبادئ الإسلام و يربط لاحق هذه الأمة بسابقها عبر تخطيط يلتزم جهاداً واجتهاداً و يوظف من الوسائل والآليات ما يحقق ذلك وفي هذا النسق تمتاز مجموعة من الآليات ... وما السلطة إلا إحدى تلك الآليات وإن كانت أهمها ... إن فلسفة التغيير في الإسلام عملية تقوم على وعي يستند على حقائق العقيدة و يستهدي بالقرآن ولا يكون عالة في أصله على قيد إنساني وإن استفاد من الحكمة عامة .. ومن أي وعاءٍ خرجت .. وقد حوى الكتاب العزيز أصول منهج التغيير الإسلامي و بينت السنة ذلك ... إن أوضح وأفصح ما جاء في سنن التغيير لما بالأفراد و الجماعات وهو ما يعني الحياة الاجتماعية – قوله تعالى : (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ)[١] .

جاء في ظلال القرآن : فإنه لا يغير نعمة أو بؤساً و لا يغير عزاً أو ذلة و لا يغير مكانة أو مهانة إلا أن يغير الناس من مشاعرهم و أعمالهم ودوافع حياتهم فيغير اللّه ما بهم وفق ما صارت إليه نفوسهم وأعمالهم .. فقد قضت مشيئة اللّه وجرت بها سنته أن تترتب مشيئة اللّه بالبشر على تصرف هؤلاء البشر[٢] .

والمعنى أن، سنة اللّه في الحياة وقدره الماضي في الكون أن التغيير لا يحدث في حياة الأفراد و الجماعات إلا إذا حدثت تهيئة نفسية كاملة و استجابت إلى نداء التغيير ودواعيه. وقد تستجيب النفس لداعية الشر و تنحاز إلى صفه و تصم وتعمى عن الحق ومن ثم تنطبع حياتها بطابعه، وتقوم قوانينها ونظمها على تمجيده وحفظه وقد يحدث غير ذلك فتتجاوب النفس مع نداءات الحق

١ سورة الرعد ، آية ١١

٢ انظر سيد قطب في ظلال القرآن ج٤ ص (٢٠٤٩) .



وتنفعل بقيمة وتعاليمة .

إن القوانين التي تسير الحياة الاجتماعية قوانين واضحة ، فالإنسان فيها هو محور الحركة و التغيير، وبصلاحه تنصلح الحياة كما تفسد بفساده .

إذ هو حامل أمانة الاستخلاف في الأرض .. مسخر له ما في الكون و الأمر هنا إن كان تخييراً في عمومه من حيث الصلاح و غيره إلا أن إنعكاس ذلك على الواقع وتأثيره في الحياة يجعل منه تحديداً للمنهج الراشد و السبيل المستقيم الذي تدعو إليه الفطره و يبرهن الواقع على صلاحه يقول تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً)[1] . فالاستجابة لنداء الفطرة شكر يحقق الهداية ، فكأن الإنسان أصلاً قد هداه الله بنور الفطرة فهو إما أن يشكر ذلك فتتحقق له الهداية بنور الوحي وإما يكفر بذلك فيظل في تيه و ضلال .

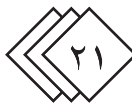
وهكذا ينعكس ما بالنفس على الواقع انعكاساً مباشراً مهما تغلبت تلك النفس من دائرة الذات .. الأسرة المجتمع إلى شعب الحياة المختلفة و تعقيداتها ، لذلك كان قانون المدافعة قانوناً حياتياً لازماً .. المدافعة بين قيم الخير و قيم الشر .. أولياء الرحمن و أولياء الشيطان .. هذه المدافعة التي تدق فتكون وسوسة شيطان وتستغلظ وفقاً للتحدي الماثل حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

يقول عزّ وجلّ : (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ)[2] ، قال ابن عطية : أنه لولا دفعه بالمؤمنين في صدور الكفرة على مر الدهر لفسدت الأرض لأن الكفر كان يطبقها و يتمادى في جميع أقطارها و لكنه تعالى لا يخلي الزمان من قائم بالحق وداع إلى الله و مقاتل عليه إلى أن جعل ذلك في أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة و الحمد لله كثيرا[3] . وهكذا تسير الحياة و تتجدد خلاياها . ومن خلال هذه المدافعة تتقوى بذرة الخير و يتمحص ويتطهر

١ سورة الدهر ، آية ٣

٢ سورة البقرة ، آية ٢٥١

٣ ابن عطية أبو محمد عبد الحق الغرناطي المحرر الوفير ج٢ ص ١٨٢



الصف العزائمي القائم بأمر الحق و يتقوى .. وهذه المدافعة لا تعني حرباً تقليدية بين جبهتين متخاصمتين . وإنما هي مدافعة شاملة لكل أطراف الحياة وزواياها .. والرؤية الفاحصة في سير الأمم السابقة والمتتبعة لسيرة الرسل والمصلحين وما تعرضوا له من حروب ومعاندة وهم القيادات المثالية المبعوثة لترعى خميرة الهداية الفطرية الكامنة لتتبنى قيم الخير والفضيلة في إطار الاعتقاد الرشيد ترينا مظاهر ذلك الصراع في أشد و أوضح صورها .. يرسم تلك الصورة القرآن الكريم وهو يبين سمات وملامح منهج التغيير الإيماني ولوازمه يقول عزّ وجلّ لرسوله صلى الله عليه وسلم: (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ)[1] .

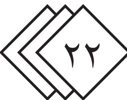
الصبر على حمل منهج الهداية من غير تبديل والصبر على مواجهة الأعداء من غير تحريف وركون لخوض ذلك الصراع وهو صراع يتجاوز كل قيم الأخلاق والمثل و يتوسل بكافة الوسائل والسبل تديره مراكز الظلم و الجهل والفساد لإزهاق دعوة الحق وإطفاء نورها غير آبهة بمواثيق الإنسانية وأخوة الحياة ما دامت دعوة الحق تهدد نفوذها وسطوتها .

ويقول عز وجل مبيناً كيد الكافرين : (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ)[2] .

و في المقابل فأن الهدي الإلهي و القيم الإنسانية تفرض خلقاً معيناً وقيماً جهادية محددة لا ينبغي لحملة الحق تجاوزها و تناسيها مع ضمانة النصر والغلبة من الله .. وذلك حتى لا تفقد الحياة معناها و تصبح مسرحاً للصراع و الاحتراب الذي لا يضبطه ضابط يقول عز وجل : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ - لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ - إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ

١ سورة الاحقاف ، آية ٣٥

٢ سورة الانفال ، الآية ٣٠



أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ – فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ – فَبَعَثَ اللّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ) [١] .

وإن كانت الدعوة هي الباب الذي يلج منه التغيير إلى الخير فإن الأمر في هذا الشأن مضبوط بنص إرشادي صريح يقول سبحانه و تعالى : (ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)[٢] . فالدعوة جهد فني بالغ يصل جوهرة الفطرة بمدد الوحي . بحكمة وحسنى .. ويؤكد القرآن على خلق العدل في كل الأحوال .

يقول عز وجل : (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[٣] . جاء في تفسير ابن كثير (أي لا يجرمنكم بعض قوم على ترك العدل فيهم بل استعملوا العدل في كل أحد صديقاً كان أو عدواً .. أي عدلكم أقرب للتقوى من تركه)[٤] .

فالمؤمن يفهم النص وفق الضوابط الشرعية الإلهية وهداية الوحي لا يستخفه النصر مهما كان ليظلم و يتعدى ولا تسلبه الهزيمة الاستعلاء فينهار وينكسر .

لأن النصر في تصور المؤمن أصلٌ قائم على الإلتزام الكامل بالأصل الأول و المبدأ القويم يقول عز وجل : (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ

١ سورة المائدة ، الآيات (٢٧ – ٣١)
٢ سورة النحل ، آية ١٢٥
٣ سورة المائدة ، آية ٨
٤ تفسير إبن كثير .



حُنَفَاء)[1] فالنصر ليس قيمة ذاتية مغلقة .. وإنما هو قيمة وحالة تتحقق لأهل المعرفة . وهي حالة الاستقامة التي يبشر اللّه أهلها بقوله : (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ)[2]. إنها ضمانة النصر لمن أتصف بالاستقامة دفعاً ومدافعة .

ونجد عرضاً لهذه الحقائق من خلال سورة طه التي اهتمت بأمر الرسالة و تهيئة وحفظ الرسل وحفظ الدعوة الحق في كل المراحل وعرض جهد التغيير .

فنجد فاتحة هذه السورة الكريمة وهي توضح الغايات الرسالية من بعث الرسل : يقول تعالى : (طه - مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى - إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى) [3] . ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى مع الناس حين لا يؤمنون به فلست مكلفاً على أن تحملهم على الإيمان . ولا تذهب نفسك عليهم حسرات وما كان هذا القرآن إلا للتذكير والإنذار .. فالغاية من إرسال الرسل ليست إشقاؤهم وإنما هداية الناس وتذكيرهم وإن استصحب ذلك مشقة وعنتاً والغاية هي الذكرى .. ثم يأخذ السياق أخذاً لطيفاً ليبين أن حقيقة القوة والعظمة وأمر الأرض والسماء حكماً وتدبيراً كله بيد اللّه فهو الذي أنزل الحق وهو العالم بالسر و النجوى فمعرفة كل خافية وإحصاء كل همسة ملك للّه ذي الأسماء الحسنى لا شريك له في ذلك ولا مثيل .. وهكذا تتأكد حقيقة هامة وهي أن البعد الغيبي ينبغي أن يكون حاضراً في جهد الرسل وجهادهم لإصلاح و تغيير الواقع ولإشعارهم بعظمة الأمانة الملقاة على عاتقهم وجلالها وهذا ما ينتبه له أهل الرسالات.

قد رشحوك لإمر لو فطنت له ... فاربأ بنفسك ترعى مع الهمل[4]

---

١ سورة البينة ، آية ٥

٢ سورة فصلت ، آية ٣٠

٣ سورة طه ، الآيات (١ - ٣)

٤ لامية الطقرائي .

إن هذه المقدمة وهذا المدخل التوضيحي قاعدة إيمانية عظيمة كان حقاً على كل صاحب رسالة أن يستصحبها .. إنها معية الله التي يفزع إليها الداعية عند الشدائد وما أكثرها في طريق الدعوة والتغيير.. إنه الشعور الذي ذكر به محمد صلى الله عليه وسلم رفيقه أبابكر في الغار إذ يقول له ما بالك باثنين الله ثالثهما . ويصور ذلك القرآن بقوله:

(ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا) [١]. وهو الإحساس الذي ينفي الخوف من قلوب العاملين . يقول تعالى مخاطباً موسى وهارون وهما في طريقهما إلى فرعون : (قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى) [٢].

ثم تبين الآيات عظمة ملكوت الله سبحانه وتعالى الذي يلجأ إليه أهل الرسالة وهم أهل الإيمان : (تَنزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى -الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى - لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى - وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى - اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى) [٣].

إن استحضار عظمة الله و جلال سلطانه تزيل رهبة سلاطين الأرض وتحقق قيمة الاستعلاء الإيماني .. ثم يتواصل السرد القرآني فيقول سبحانه وتعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى - إِذْ رَأَى نَاراً فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) [٤].

إذن كان موسى عليه السلام مع قومه يبحث عن الدفء والهدى وهذا يبين حالة التشتت المادي والمعنوي .. وحالة والتيه التي كان يعيشها موسى عليه السلام

١ سورة التوبة ، آية ٤٠

٢ سورة طه ، آية ٤٦

٣ سورة طه الآيات (٤ – ٨)

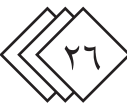
٤ سورة طه ، الآيات (٩ – ١٠)

وأهله عندما برقت هذه النار .. وهو الباحث عن القبس و الهُدى: (إِذْ رَأَى نَاراً فَقَالَ لأَهْله امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتيكُم مِّنْهَا بقَبَس أَوْ أَجدُ عَلَى النَّار هُدًى - فَلَمَّا أَتَاهَا نُودي يَا مُوسَى - إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى - وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى) [1].

ومن هنا تبدأ أول خطوات التأهيل الرسالي والقيادي العظيم .. وهذا صوت الهداية والرحمة : (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) فالنداء يأتيه من باب الرحمة باب الربوبية وهذه الكاف في ربك تشعر المخاطب بقوة العلاقة و شدة القرب والدنو .. وموسى في حالة أشد ما يكون فيها حاجة للرحمة والطمأنينة و الحب وهكذا وافق الخطاب الحال . وخلع النعلين هو مدخل من مداخل هذا التأهيل الذي نتحدث عنه وهو فعل محمل بالرمز و الإيحاء الإيجابيين .. وذلك يشير إلى قضية التوكل والتخفف من الأعراض و العوائق ولعل أقرب العلائق بالأرض هي النعل ولخلعها مردود نفسي ومعنوي كبير ..فقداسة المكان تعنى القرب من الله و تعني الخصوصية وبخلع النعلين يكون قد تجاوز هم التدبير ووسوسات النفس خوفاً من الدواب والحشرات وتحقيق معنى التقديس للمكان .. ونحن لا نعرف طبيعة ذلك الوادي– ثم يأتي النداء بالاجتباء : وأنا اخترتك فأستمع لما يوحى وهي مرحلة التغيير الكبرى في حياة الرسول الكريم. (وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى) [2] . ثم يتغير أسلوب الخطاب من أنا ربك وهو خطاب الاطمئنان إلى خطاب إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري، نداء التوحيد.. فإن كان الأول نداء الربوبية فهذا نداء الألوهية. فالأول نداء تلطيف وهذا نداء تكليف .

إنه كما اسلفنا نداء التوحيد العظيم و الخالد وهو الأصل الذي يسبق كل تكليف .. ويقوم عليه كل أمر وما يأتي بعده معتمد عليه . وأعظم صور التقرب و

١ سورة طه ، الآيات (١٠ – ١٣)
٢ . طه (١٣).



الاستجابة لله الالتزام بشرائط العبودية .. فاعبدني وأقم الصلاة لذكري . ذلك أن الصلاة هي الصلة القوية والمتجددة بين العبد وربه وهي لحظات التذكير و التدبر ومقياس العبودية الحقة و الالتزام الصادق إنها وعاء التوحيد .

(إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى) الساعة خاتمة الأمر وهي يوم الجزاء .. فكل عمل .. وكل جهد .. وكل اجتهاد .. مربوط بغاياته و مجازى عليه يوم القيامة ..

والإيمان بالساعة هو إيمان بالغيب وتصديق بيوم الجزاء .. وكل الدلائل تشير إلى حتمية قيام الساعة وإتيانها كما أخبر القرآن ولكن و بسبب من ترك الناس لإعمار الأرض .. وفقاً لشرائط الموازنة الإيجابية بين الدنيا والآخرة الفانية والباقية واعطاء حرية الاعتقاد والإيمان.. وحكمة الايجاد والعدم .. أخفيت الساعة ولا يدري موعد قيامها إلا الله حتى تجزى كل نفس بما تسعى .. فلو كشف الحجاب عن الجنة والنار وحدد ميقات الساعة لاضطربت الحياة وتبدلت القوانين .. ولم يلتفت أحد إلى إعمار الأرض وبنائها وأصبح الناس بين بارك خوفاً وجاثٍ طمعاً (إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى): ١٦ .

ولو كان ملكاً أو زعيماً .. أو عظيماً لأن الأمور بخواتيمها وخاتمة كل من لا يؤمن بالله .. التردي في هاوية جهنم عبر مسالك الهوى وطرق الضلال .. والصد عن الإيمان وعن حقائقه هو صد عن اليوم الآخر علماً ومعرفة واستعداداً ومنهجاً وهنا تظهر آفاق التأهيل الرسالي وبعدها القيمي مما يعطي منهج التغيير خصوصية في التصور الإسلامي.

ثم ننتقل إلى معنى أدخل في باب التأهيل (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)[1] .

وهنا الحديث عن توظيف ممتلكات الرسالي و الداعية و متعلقاته الشخصية

١ سورة طه ، آية ١٧

لمصلحة الدعوة والأمة حتى يتحقق التغيير على شرائط الهداية (قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى) [١]. وهذه المآرب الأخرى يدل واقع الحال على أنها أقل شأناً من التوكؤ والهش على الغنم . ولعل موسى أطال في هذا المقام وبحكمة الله ، لنرى كل وظائف هذه العصا . ولنرى قلة شأنها ومحدودية وظيفتها ..

لتتضح لنا الجوانب الأخرى من هذه الصورة وهي أن ممتلكات الداعية .. ومؤهلاته .. لا تعمل بقوته الشخصية .. ولا بطاقته .. المحدودة .. وإنما بقوة الله وارادته متى ما توفر الإيمان وخلصت النية وقصد بها وجهه ونصرة دينه : (قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى - فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى - قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى) [٢] .

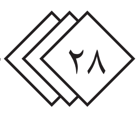
هكذا تحولت العصا .. وتغيرت وعظم شأنها وكان الله قادراً على أن يعطي موسى آية أخرى أويجعل الحية من جنس غير العصا ولكنها ذات العصا التي خبرها موسى و تحسسها ونشأت بينه و بينها صلة حب ومودة .. إنها العصا التي يعرف كل جزء فيها تتحول وبقدرة الله إلى آلة أخرى. آلة رسالية تدفع بتيار الوعي والإرشاد وسط الأمة الموسوية : (وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاء مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى - لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى) [٣]. إنها أخص خصوصيات موسى يجعلها الله آية .. إنه التعويل على الممتلكات الشخصية يجعله الله مدخلاً لإحداث التأهيل الرسالي ومن ثم وسيلة لتغيير واقع الأمة (لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى) حتى يحدث الدفع المعنوي اللازم. (اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى)[٤]. وهنا يشعر موسى بعظمة الواجب و يلتفت إلى الوسيلة التقليدية أما الوسيلة غير

١ سورة طه ، آية ١٨

٢ سورة طه الآيات (١٩ - ٢١)

٣ سورة طه ، الآيات (٢٢ - ٢٣)

٤ سورة طه ، آية ٢٤



التقليدية فقد تكفل الله بها .. وهكذا صدق موسى يجعله يتحسس كل أسلحته ليؤدي دوره على أكمل وجه .. إنها العبودية الطاهرة . و الاستجابة الصادقة .

(قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي – وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي – وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي – يَفْقَهُوا قَوْلِي – وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي – هَارُونَ أَخِي – اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي –وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي – كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً – وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً – إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيراً) [١]. إنها القوة التقليدية التي يحتاجها موسى و يحتاجها كل صاحب دعوة .. وهو طلب يأتي برهاناً على قوة الإيمان و الصدق في المسعى.. وتأتيه الإجابة قد أوتيت سؤلك .. كيف و الله قد قدر له الحفظ في كل مراحل حياته منذ الطفولة وحتى الرسالة كما أتى النسق القرآني مبيناً وموضحاً .

وهكذا يتم التأهيل الرسالي على شرائط الوعي الإيماني والالتزام الصادق و القاطع بأوامر الله سبحانه وتعالى، فشرح الصدر يعني خلوص النية .. و تيسير الأمر يعني وضوح المنهج .. وحل عقدة اللسان يعني وضوح الخطاب .. وفهم الخطاب يعني الأثر الإيجابي .. وجعل الوزير يعني جماعية العمل .. أما الهداية فهي من الله سبحانه و تعالى. وهكذا تتخلل إرادة التغيير لنسيج البناء النفسي والمادي لينطلق موسى عليه السلام مبشراً ومنذراً .

ونقف عند هذا الحد. لنلق نظرة على جانب آخر من هذه الجدلية .. نقف مع موسى عليه السلام .. وهو يسعى و يجاهد باعثاً همة الأمة وحاثاً إياها لأداء دورها الرسالي .. و تحقيق قدرها الإيماني .. و تغيير ما بها من خنوع وعجز وانكسار.

نقف مع موسى وهو يدعو قومه لدخول الأراضي المقدسة فتأتي إجابتهم مليئة بالرفض والجبن والانكسار والخوف ..

(يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ المُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللّهُ لَكُمْ وَلاَ تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ

١ سورة طه ، الآيات (٢٥ – ٣٥)

فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ - قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ - قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللّهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ - قَالُواْ يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُواْ فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ) [١].

إنها صورة العجز والانكسار .. عجز النفس من أن تستجيب لنداء التغيير .

١- فرغم أن الأرض مقدسة عندهم أي ذات اتصال وثيق بدينهم وبعقيدتهم.

٢- ورغم أن النداء من رسولهم ومصدر الثقة و الصدق فيهم .

٣- ورغم أن الله قد وعدهم بدخولها إن عزموا على ذلك .

٤- ورغم التذكير الذي مارسه الرجلان الصالحان .

رغم كل ذلك رفض قوم موسى دخول الأرض و تمسكوا بما زينه لهم الشيطان وشهوتهم فاستحقوا غضب الله من بعد أن تبرأ منهم موسى عليه السلام: (قَالُواْ يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُواْ فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ - قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) [٢]. إنه التيه النفسي ينعكس على الواقع تيهاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .. وموسى عليه السلام لم يكن زعيماً سياسياً بالمفهوم الدارج وإنما كان نبياً مرسلا وقائداً سياسياً بالمفهوم الرباني للسياسة لذلك كانت المفاصلة من بعد بيان .

وهكذا كان يُعلم الرسول صلى الله عليه وسلم أمته الاستعاذة من مثل هذه الأخلاق بقوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ وَضَلَعِ الدَّيْنِ وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ» [٣] .. وهكذا يتكامل فقه التغيير لهذا الأمة

١ سورة المائدة ، الآيات (٢١ - ٢٤)

٢ سورة المائدة ، الآيات (٢٤ - ٢٥)

٣ رواه البخاري في صحيحه رقم (٦٣٦٣)

اعتباراً بما سلف والتزاماً بما ورد .

(إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ) [1] . ونجد كل هذه المعاني في آيات قصيرة المقاطع قويّة الدلالة ، عظيمة المعنى، نافذة الأثر .

أما موقف فرعون ، من دعوة التغيير فتعكسه هذه الآيات :

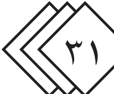
(وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ - وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ - وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ - يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءنَا قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ - وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ) [2] .

إن الظاهرة الفرعونية في التاريخ الإنساني تنال حظاً وافراً في السرد القرآني باعتبارها مثالاً واضحاً وتجسيداً بليغاً لأخلاق الظلم والطغيان والإفساد . فكان حقاً على الله أن يهلكها ويرديها بأدواء ذنوبها وسيئات أعمالها .. ويزيلها من على الأرض جزاءاً وفاقاً .

وهكذا يكون العقاب – تناسباً مع الجريمة وكما أن الجراثيم تنهك الأجساد وتنهيها و تفقدها فعاليتها فكذا الذنوب تفني الشعوب والأمم وتدك الحضارات وإن بقيت إلى حين يقول عزّ وجلّ : (وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ - فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ - لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ - قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ

١ سورة الرعد، آية ١١

٢ سورة غافر ، الآيات (٢٦ – ٣٠)



– فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ) [١]. إن الذنوب هي التي تقعد الإنسان عن أداء أمانة الاستخلاف فيصبح عالة على الوجود وتزول مبررات وجوده .

يقول تعالى : (فَكُلّاً أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِباً وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [٢]. ويقول تعالى وهو يبين أن التغيير يطال الناس و الجماعات و الأمم حتى تستقيم الحياة: (وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [٣].

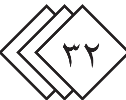
والمؤمنون هم قدر الله .. (وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ) [٤]. وهم الذين يحملون مبادئ التغيير وبذور الإصلاح.

ومعلوم أن مشيئة الله اقتضت أن تكون المواجهة بين الحق والباطل في هذه الأمة هي مواجهة بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لذلك تظل فريضة الجهاد قائمة باعتبارها قدراً اجتماعياً حتمياً لا يتخلف ولا ينتهي ما دام للباطل صوت وللشيطان سلطان . وواحدة من أهم آليات التغيير الاجتماعي الشامل .. إذ لا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ولن تؤخذ هذه الأمة بسنة عامة تستأصل شأفتها .

يقول تعالى : (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [٥].

وتأويل هذه الآية متحقق لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ما دامت ملتزمة بصفات الجندية لله سبحانه وتعالى .

١ سورة الانبياء ، الآيات (١١ – ١٥)
٢ سورة العنكبوت ، آية ٤٠
٣ سورة محمد ، آية ٣٨
٤ سورة المائدة ، آية ٥٦
٥ سورة الصافات ، الآيات (١٧١ –١٧٣)



يقول تعالى : (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)[1]. إن دعوة الباطل لها مقولاتها ومقاومتها. وصاحب الحق مطالب بأن يبذل كل ما في طاقته وفاءً وصدقاً لما آمن به تحقيقاً لمعنى العبودية . حتى إذا نصر المؤمن ربه طاعة والتزاماً أتاه نصر الله.

فتغيير ما بالنفس في حقيقته عملية معقدة تتداخل فيها دوائر الهم الذاتي والشخصي مع الموضوعي و الاجتماعي .. وتتفاعل في بوتقتها مفردات التكوين التراثي .. و التاريخي مع معامل الواقع المشدود إلى سماء المستقبل، و تتجانس مكونات البناء المعنوي مع ركائز التكوين المادي .. وما يستتبع ذلك من إفراز .. و إنتاج وما يلاحقه و يسانده من فهم و تحفيز وجهاد .. أو جهل وخنوع وانكسار.. إنها كيمياء التغيير(إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ)[2] .

وهكذا اقتضت إرادة الله أن يسخر كلَّ ما في الكون لهذا الإنسان و يعطيه منهجية أخلاقية يحسن بها الإنسان تعامله مع الأحياء و الأشياء لتصبح الحياة رسالة عظيمة والإنسان المؤمن عنصر رسالي أمين وفاعل .. يعطيه الله خيار التغيير ومنهجه و يسخر له ما في الكون وبذا يتضح أن من أهم أركان التغيير الإنسان + المنهج (بطرفيه الشهادة و الغيب) ثم إستيعاب الواقع المراد تغييره .. ثم طرح البديل .. ثم النظر في نتائج التغيير بروح قرآني هادي.

١ سورة الروم ، آية ٤٧

٢ سورة الرعد ، آية ١١



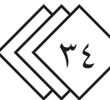
التغيير ومنهج التجديد

إن سنة التغيير تتصل بالجهد الإنساني كما وضح أيما اتصال وكذا الحياة في سيرورتها فإنها لا تقف ولاتعذر المتخلفين لذلك فإننا نجد الشريعة وبما فيها من حيوية تلاحق حركة الحياة لتضفي عليها ثوب التقوى وتستر عورتها حتى لاتنفلت عن أمر الله وتخرج على هديه. ولعل هذا المعنى نجده واضحاً في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها)[١] ويطهر قنوات الأخذ والعطاء بطهارة الذكرى والمجاهدة – والأمر في حقيقته دوائر تتكامل فالمسلم يتوضأ خمس مرات في اليوم ويغتسل أيضاً في فترات متقاربة تطهيراً للنفس ونظافة للجسد. وكأن المجتمع الإسلامي محتاج أيضا في كل حين من الزمان إلى جهد اجتماعي مؤثر يجدد معاني الدين ويحي قيمه ويطهر أوعية الأمة ويفتح مرقى جديداً.

إن حالة القلق والتوتر التي تصاحب عهود الإنحطاط والعجز هي المعين والمحرك لطرح أفكار التغيير والتثوير في النفس حتى لا تخمد الجذوة في القلوب كما خمدت في المجتمع وتوأد تحت ضغط الواقع ورتابته وبطئه. وهذه الصحوة الرافضة و القلقة لابد لها من موافاة قدرات قيادية واعية تستثمر حالة اللارضى في قلوب الأمة ثم تتبع ذلك تخطيطاً جهادياً واجتهادياً بعيداً عن الميول الأنانية والمؤثرات التقليدية التي أفرزتها عهود الغيبوبة وقلوب الانهيار المتشككة والجبانة، خوفاً أو طمعاً .. وهذا ما يستدعي وجود قيادات فكرية وفقهية متخصصة وجريئة تستفز في الناس قدرات الاجتهاد و تنمي روح الجهاد وتعمل على الربط والتوحيد الثقافي والاجتماعي والفكري وتكامل هذا الجهد وتنامي ذلك الإحساس يمثل درجة متقدمة من درجات النضج، والاستقامة المنهجية على طريق التغيير والبناء الحضاري والنهضة والتجويد الثقافي.

---

١ رواه أبو داود وغيره، وصححه الحاكم.



إن سير الرسل و مجاهداتهم هي المورد الإرشادي الذي لا ينضب ولا ينقطع تتجدد إرشاداته وتتفجر ينابيع تعاليمه مهما بلغ العقل و القلب درجة من الصفاء والنقاء والصدق في التوجه . وهذا مصداق قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم أمرين ، لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة رسوله) [1] فإن عطايا الكتاب والسنة وإرشاداتهما حية نابضة معطاءة متى ما صادفت عقولاً جريئة وقدرات ناهضة وقلوب حية.

ولنا أن نستقرئ التاريخ الإجتماعي والفكري والسياسي لنرى القدرات الباهرة للرسل وحركتهم الموفقة والجريئة ... والمخلصة في سبيل إخراج الناس من الشرك والضلال والتوجه إلى نور وصراط العزيز الحميد .. وهداية التوحيد وهذا الجهد العظيم و الاجتهاد زاد ذاتي واجتماعي لحركة التجديد و البعث الإسلامي.

(لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَـكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [2]. ونجد أن دعوة الرسل و حركتهم في سبيل بعث الفطرة و نشر الهدى وإحياء

موات الأنفس والعقول والقلوب تمثل ثورة راشدة بكل المقاييس. و لكنها تبقى رسالة وهذا يكفي .. يقول عزّ وجلّ : (أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) [3].

و يقول تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً

١ الراوي: مالك بن أنس – خلاصة الدرجة: إسناده حسن – المحدث: الألباني – المصدر: مشكاة المصابيح – الصفحة أو الرقم: ١٨٤

٢ سورة يوسف ، آية ١١١

٣ سورة الأنعام ، آية ١٢٢



مُّبِيناً)[1]. فقد كانت دعوتهم روحاً يحي ونوراً يهدي كانت حرباً على قضايا الإفساد والتخريب والضلال .

- ❖ دعوة ضد الواقع الجاهلي .
- ❖ دعوة ضد الطغيان السياسي الفرعوني والمالي القاروني .
- ❖ دعوة ضد الطغيان العنصري اليهودي والعربي وكل طغيان.
- ❖ دعوة ضد التبعية العمياء والجهل والخمول.
- ❖ دعوة ضد عبادة الأجداد والسلف وتقديس التراث الجاهلي وكل مظاهر الوثنية الخرقاء..

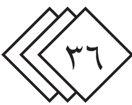
وكان سعي الرسل المتصل وجهادهم منصباً نحو إيقاد شموع المعرفة والعلم وقيم الأخلاق وكانت فلسفة جهادهم أن تظل هذه الشموع متقدة لاتمس بسوء

(وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ - إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ - قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمن مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ - قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ - وَمَا عَلَيْنَا إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ - قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ - قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ) [2].

وينبغي ملاحظة أن القدرات الفنية العالية المرتبطة بالهدي الإلهي والتسديد الرباني في جهد الرسل وجهادهم و دعوتهم ما كانت تداري أو تماري في الحق . فتحطمت صلات القربى بين أهل الهدى وأهل الضلال وكانت هذه الصلات محور تدور حوله الحياة الاجتماعية من قبل و صارت القربى هي قربة الدين والولاية والنسب ولاية العقيدة ونسب التقوى.. يقول تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ

١ سورة النساء ، آية ١٧٤

٢ سورة يس ، الآيات (١٣ – ١٩)



مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)[1] .

و قوله عزّ وجلّ :

(و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض) و يقول عزّ وجلّ :

(لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ باللَّه وَالْيَوْم الْآخر يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّه وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالدينَ فيهَا رَضِيَ اللَّه عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حزْبُ اللَّه أَلَا إِنَّ حزْبَ اللَّه هُمُ الْمُفْلحُونَ) [2] .

ويقول تعالى مخاطباً نوحاً : (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[3] فتحرر الولاء وتمايزت صفوف الشرك والباطل والتوحيد والحق فصفي الحق من شوائب الجاهلية و بقيت الجاهلية كالحة ترهقها قترة الضلال من أرادها إنحاز إليها مدفوعاً بسلطان الهوى الضال وهو يعلم بحقيقة ضلاله ومن رفضها رفضها عن علم وبينة (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)[4] .

فكان الرسل وهم دعاة التغيير الإنساني الشامل أنوار الهداية الربانية وقدوة الرساليين .. أبعد عن المداراة والبحث عن الحلول الوسط التي قد تبلبل أذهان السذج والبسطاء وتخلط الحق بأوشاب الباطل ويستثمرها المعارضون المتربصون فيولدون جواً من التهاون والميوعة وعدم التمايز بين الحق والباطل (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[5] .

(وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَليلاً - إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً)[6] .

١ سورة المائدة ، آية ٥١

٢ سورة المجادلة ، آية ٢٢

٣ سورة هود ، آية ٤٦

٤ سورة البقرة ، آية ٢٥٦

٥ سورة القلم ، آية ٩

٦ سورة الأسراء ، الآيات (٧٤ — ٧٥)



وهذا ما جعل دعوة الرسل في مقامها الأول دعوة للتميز وعدم الخلط بين معاني الدين و قيمة وبهرج الباطل وزعمه ويتضح ذلك أيضاً في حساسية الرسول المرهفة وهو يتلو على المساومين قوله تعالى : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ - لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ) [1]

بل كان صلى الله عليه وسلم يتلذذ بالعنت في سبيل الدين ودعوة الله (إن لم يكن بك غضب علي فلا أبالي) .

بل يخطو خطوة رسالية فاعلة في هذا السبيل فيعلن مبدأ الهجرة في سبيل الله الهجرة في سبيل المبدأ هجرة الديار هجرة القيم الجاهلية هجرة الأقارب وروابط الأرض ووشائح المادة .

وما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرضى أن تعلق بأثواب التوحيد الناصعة ذرة من غبار الجاهلية النجسة .

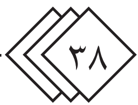
ودرجة النقاء والطهر العقائدي والصفاء المنهجي تتحدد من خلال مسايرة الواقع .. ومجادلة الباطل ومصادمته ، قوله صلى الله عليه وسلم : (الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ)[2] .

لذا فإن تحديد المنطلقات والأهداف الأصولية و الجهد في سبيل بقائها ناصعة طاهرة من أهم مرتكزات التغيير الإيجابي و التميز الثقافي .

فالمصالح الذاتية والأطماع الشخصية كثيراً ما تئد الأفكار وترديها في مهاوي الشهوات وحظوظ النفس .. مما يدعو لإيجاد أصول أساسية لا تقبل المساومة والمفاوضة .. وإنما تمثل الدافع الحيوي للفكر بل هي العقيدة التي تدفع المؤمن لرفض الواقع الخائر وتغييره من خلال منهج حيوي أصولي نشط . وكثير من دعاة الإصلاح والمعارضة للباطل يبدأون حياتهم الجهادية يدفعهم الهدف

١ سورة الكافرون ، الآيات (١ -٢)

٢ صححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٠٣٥) .



وإخلاص النية وصدق التوجه ولكن سرعان ما تبدأ عوامل التثبيط والإنحراف عملها ترغيباً و ترهيباً وتبدأ حركة الإنحراف حركة خفيفة أدق من خيط الوهم ثم تتابع خطوات ذوبان القيم والمبادئ الأصولية في بحر الغرور والأماني .. وتظهر الخطايا ثم تكبر ويبرد الحس وتخمد جذوة الحماس الإيماني في القلوب وتختلط النية وتفسد السريرة .. فإذا بالنفس الهزيلة و الذات الزائلة تتغذى من المبدأ و تقتات الفكرة .. وتلك أخطر المراحل مرحلة المتاجرة بالفكرة والقيم.. وهذه هي دورة الإنحطاط و البرود الملازمة لحركات البعث والإحياء.

يقول جلّ شأنه : (وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ × وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَـكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[١].

ويقول تعالى : (فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُواْ الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـذَا الأدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يِقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ)[٢].

ويصبح عمل الثائرين السابقين مكملاً لعمل من ثاروا ضدهم وخرجوا عليهم من قبل و تجمد المبادئ التي رفعها دعاة الإصلاح وجاهدوا تحت راياتها وتبدأ رحلة الردة القاتلة تنهش في أخوة الأمس .. وتتباين الآراء و التوجهات وتزول المبادئ السابقة ليحل مكانها قيم و مبادئ غير منطوقة ولا معروفة وإنما تظهر على السطح مؤامرات و إتهامات تصفيات وفشل وضياع ومكائد .. و يتمحور واقع جديد يحمل في طياته عوامل فنائه وزواله وإن حمل القدرة على البقاء إلى فترة زمنية أخرى تمثل تجديداً في دماء حركة الإفساد السابقة .

١ سورة الأعراف ، الآيات (١٧٥ – ١٧٦)

٢ سورة الأعراف ، آية ١٦٩



فالتجديد كما أنه يطرأ على الفكر الراشد ليزيد من توهجه وقوته وحركته يطرأ على الكيان الضال فيزيده قوة ونشوة وإصراراً وإن تم ذلك بصورة عفوية . ومن هنا كانت قضية المدافعة قدراً لابد منه وإبتلاء حتمياً ..

وكان الرسل ودعاة الإصلاح الرساليين نزاعين نحو التميز المبدئي والصلابة الأصولية الواعية .. المبنية على أسس فقهية فنية دقيقة تعلم سنن الكون والنفس وتغالب الأعداء بزاد الاستقامة فتغلبهم وتصارع المتربصين فتصرعهم .. وتظل صامدة مهما ثار عليها المرجفون والحاقدون وأنكر عليها المنكرون . تتمنهج .. وتستقيم في جو من اليقظة الإيمانية والوعي الإنساني حتى تكتسب الصلابة والقوة والفاعلية المتجاوبة مع ابتلاءات الله المتقلبة والمتجددة (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [1] .

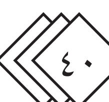
وقد ترتفع بعض الأصوات المتشككة المتربصة .. تثير الشكوك وتنسج التهم والافتراءات و تنصب الحبائل و الشباك وتخطط وتدبر .. بغية إيذاء الجسم وخلخلته، تهم ساقها فرعون من قبل وافتراءات نسجتها قلوب الكفر و النفاق و مازالت .

يقول تعالى على لسان فرعون : (قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى × فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَاناً سُوًى)[2].

وهكذا أصبح موسى ساحراً يهدد أمن الوطن والمواطنيين .. ومن مصلحة فرعون أن تتحول القضية إلى منافسة سحرية وإن هزم.. بل قد تتبنى أفكار التغيير والثورة وتدعي الإخلاص وقوة الإيمان من أجل إحداث البلبلة الداخلية والإنحراف النفسي وهز الصف من خلال قيمه وثوابته كما فعل السامري من قبل في غيبة موسى .

١ هود: ١١٢

٢ سورة طه ، الآيات (٥٧ — ٥٨)



(وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَا مُوسَى - قَالَ هُمْ أُولَاء عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى (٨٤) قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ (٨٥) فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفاً قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْداً حَسَناً أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي (٨٦) قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَاراً مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ (٨٧) فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ (٨٨) أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً (٨٩) وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي (٩٠) قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى (٩١) قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (٩٢) أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي (٩٣) قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي (٩٤) قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ (٩٥) قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي) [1].

فالحركة المؤمنة قادرة باعتصامها بالشورى واليقظة والتأصيل أن تضمن سلامة التحرك وقوته و فعاليته وأن تكون في أمان من الظواهر السامرية والضرارية .. التي تحطم الحق من خلال قيم الحق وتقتل الحقيقة بإدعاء الحقيقة وأن تنفي خبث النفاق بقوة الإرادة وشدة الأخذ .

والحركة المؤمنة الأصولية المخلصة مؤهلة أيضاً لتطهير الخبث وكشف المتربصين و المنافقين .. وإماتة الطفيليات المخربة التي قد تنمو نموءاً عفوياً وسط هذه الحركة . وإبعاد البذرة الضرارية السامرية من الصف الإسلامي ومن كتائب جهاده واجتهاده بسلامة المنهج و يقظة الحواس .. ثم إن المصادمة

١ سورة التوبة ، الآيات (١٠٧ – ١٠٨)

والمغالبة والانتصار والانتكاس والصحة والمرض ، والسيئة والحسنة أقدار تلاحق المؤمن وتصيبه في جارحته وفي تفكيره و تصوره ..

ولكن بقاء العقيدة صافية نقية (العقيدة المنهج لا العقيدة الكلام) وهي الضمانة التي ترد الهائمين إلى الحق والمتهورين إلى الانضباط والمتخاذلين إلى التجاوب..(وَمَا أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَا مُوسَى) [1].

فكل خطأ مغفور مادامت هنالك ضمانة التوحيد و العقيدة .. ولكن لا يغفر أن يشرك به لأن عوامل الحيوية الإيمانية معطلة ومولدات خلايا الإيمان الفاعل مريضة فكان بديهياً أن يجد الكافر والمشرك جزاء ذلك طرداً وبعداً من رحمة الله ومغفرته والجزاء من نفس العمل .

إن التوبة تجديد لحركة الإيمان فقضية الخطأ والصواب أضداد تجدد الحيوية الاعتقادية في القلب و الوجدان .. (لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّه بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْم يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّه فَيَغْفِرُ لَهُمْ)[2] لأن المؤمن عندما يخطئ يثبت أنه فاعل على الطريق .. وبتوبته يكتسب مناعة ضد أمراض الخروج و المروق عن الدين .. والخطأ قد يكون نقطة تحول في طريق الأوبة و الاستقامة أكثر مما تكون الحسنة بالنسبة للسالك و الله أعلم حيث يجعل رسالته و يصنع عباده و يختار أصفياء ه ويحدد إبتلاءاته و يقدر أقداره ... يقول عزّ وجلّ : (إِنَّ اللّه يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)ويقول تعالى : [3].. (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّه فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّه وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[4] . فدعاة التغيير الرسالي وهو التغير الإيجابي لا يدعون العصمة والبراءة وإنما اجتهادهم صواب يحتمل الخطأ واجتهاد غيرهم

---

١ طه: ٨٢

٢ أخرجه مسلم كتاب التوبة ، رقم ٢٧٤٩ والترمذي صفة الجنة ، رقم ٢٥٢.

٣ سورة البقرة ، آية ٢٢٢

٤ سورة آل عمران ، آية ١٣٥

خطأ يحتمل الصواب ولايبحثون عن أناشيد المدح وأهازيج الثناء والإكبار و لا تطربهم أصوات المتملقين والمتكسبين الطفيلية الذين يحطمون أكثر مما يبنون و يمثلون ديداناً تنهش في الجسم وجدانياً وقيمياً .. (احثوا في وُجُوه المداحين التُّرَاب)[1].

وإنما يحتاجون لمن يذكرهم بأصول مبادئهم ومنطلقاتهم وأين هم من المثل و القيم والأخلاق والأهداف التي تنادوا لها وقاموا لبعثها ونهضوا بها وماهي درجة الإنحراف وما الأسباب والوسائل لتحقيق الاستقامة ؟ .

فالاستقامة هي الهم الأعظم الذي يتأكد أمام كل داعية بعث ورسول هداية وهي تحمل معنى الحركة الأصيلة .. والقصد المتوجه والدقة والنقاء والطهر المنهجي فالأستقامة من غير حركة و لا حركة من غير واقع ..

فلحظات النصر تحتاج إلى استقامة كما لحظات الهزيمة وإلا تحطمت نفوس وأفكار الثائرين بتأثير المد والجذر. واختلطت النوايا وضعفت النفوس وفشل مشروع التغيير.

والاستقامة ليست شعاراً فقط وإنما هي ممارسة أخلاقية تجعل من المستقيم صانعاً للحدث وموجداً له أكثر مما هو عالة عليه مسلوب الإرادة تحت تأثيره .

فالاستقامة هي أساس الاستقرار القيمي والفكري والعقدي وهي الأصل الذي يحرك القيم ويخطط لفرض الأحداث على الواقع و إيجادها ..

وهي القدرة على التأثير في الواقع إصلاحاً لا التأثر به ذوباناً وانحلالاً أوهروباً وإعتزالاً ...

لذا لم يكن عجباً أن يسأل المؤمن في كل صلاة أن يهديه الله الصراط المستقيم كي ينعم بالاستقامة الكاملة .. والرسول صلى الله عليه وسلم يدعو يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك .. فالانتشاء والفرح بالفوز يجب أن لا

---

١ رواه مسلم.

يستخف المجاهد والدرس البليغ يأتي من تلقاء معركة حنين وذلك عندما قال المسلمون لن نهزم اليوم من قلة وكاد أن يتسرب الإحساس التقليدي بأن الكثرة هي صمام الأمان وعماد النصر .. (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ -ثُمَّ أَنَزلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُوداً لَّمْ تَرَوْهَا وَعذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَذَلِكَ جَزَاء الْكَافِرِينَ) [1] .

وأيضاً يطل الدرس الأحدى البليغ ليلفت الصف الإسلامي إلى مهامه العظمى فالذين استهوتهم الغنائم والأسلاب فنسوا الهدف والغاية لحظة من اللحظات سرعان ما أتاهم الرد السريع والتذكير المباشر حتى يعودوا إلى رسالتهم الأساسية إلى المبادئ التي خرجوا من أجلها وحتى تستقيم حركة التوحيد و يظل النبض في معدله المعتبر ولاتغشى قبلة الحق غواشي التزييف و التسويف

(وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (١٥٢) إِذْ تُصْعِدُونَ وَلاَ تَلْوُونَ عَلَى أحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غُمَّاً بِغَمٍّ لِّكَيْلاَ تَحْزَنُواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلاَ مَا أَصَابَكُمْ وَاللّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (١٥٣) ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاساً يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٥٤) إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ

١ سورة التوبة ، الآيات (٢٥ – ٢٦)

بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ (١٥٥)) [١].

في موقعة أحد أمر النبي صلى الله عليه وسلم خمسين من الرماة أن يلزموا أعلى الجبل ليحموا ظهر الجيش وامرهم أن لا يبرحوا مكانهم انتصر المسلمون أو انهزموا ولما انهزم المشركون أول الأمر وتبعهم المسلمون ظن أكثر الرماة أن المشركين لا رجعة لهم وأن النبي ربما أسرع في إعطاء بعض المقاتلين من الغنائم شرعوا في النزول فحاول قائدهم عبد الله بن الزبير منعهم وذكرهم بما أمر به النبي ولكنه لم يفلح وكان أن قتل العشرة الذين بقوا في أماكنهم بأعلى الجبل وفوجئ المسلمون بالمشركين من خلف أظهرهم [٢].. خطأ بسيط بالحسابات العادية واجتهاد يمكن أن يكون صحيحاً بالتصورات العجلى لكن بالرؤية المنهجية الفاحصة نجد أن الخطأ كان ضخماً فالأمر هو أمر الرسول واللقاء معركة فاصلة من معارك الحق ضد الباطل .. و الموسم موسم تجرد لله و لنصرة دينه والأمة الإسلامية لم تزل في بداية تكوينها ونشوئها .. أما الاجتهاد فإنه اجتهاد في غير موضعه زينه الهوى ودفع إليه .. لأن أمر الرسول التوجيهي لا يمكن أن تنسخه الظنون و الاجتهادات الفردية العجلى لذا كان مردود الخطأ ضخماً وكان الدرس حازماً وبليغاً .

رمينا من هذا العرض السريع إلى التركيز على أمر الحركة والسعي في منهج التغيير الرسالي وأشرنا إلى نقاط نرى ضرورة استصحابها وإحيائها في الفؤاد من باب الانتفاع بما سلف والنظر إلى الواقع .. والتطلع إلى المستقبل من خلال منظار يورث النفس معاني الاستفادة من السالف حتى لا تتكرر الأخطاء والمخالفات التي تهدد بنيان التدين وحركة المتدينين .. ومعرفة سنن الله في النفس والآفاق ضرورة لازمة حتى لاينفتح الباب للمشعوذين والدجالين

١ سورة آل عمران ، الآيات (١٥٢ – ١٥٥)

٢ أنظر: السيرة النبوية من البداية والنهاية – ابن كثير – ج ٢ – ص١٨ وما بعدها.



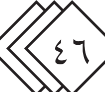
في أي مجال من مجالات الحياة، الذين يسحرون الناس بأوهامهم وترهاتهم و يستأثرون بتفسير الحقائق أو تزويرها .. ومعرفة الغيوب وصناعة الأحداث كي تروج سوقهم وتهنأ انفسهم بنزول النوازل المقدرة سلفاً من عند الله و يستغلون ضعف الوعي الحضاري وسطحية الكسب الفقهي وسرابية الأهداف والمنطلقات فيحرمون الأمم من النهوض والتسامي و يكرسون واقع الجهل و الفقر والمرض .. في كافة الجوانب وهذه هي شريحة المترفين الضالة والظالمة والمنهكة لقوى الأمة .. (وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ[1]. (وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً)[2].

طائفة المترفين ليست بالضرورة هي تلك الطائفة التي تنعم بالمطاعم الطيبة و الملابس الناعمة والمراكب الفارهة فقط .. وهذه قد لا يكون بيدها كل الأمر ولكن يدخل في هذه الطائفة كل المنتفعين بسيادة القوانين والنظم والقيم المادية الظالمة التي مهما زكاها المزكون ووصفها الواصفون لا تخرج من أنها صنع طائفة من البشر وهي الأقلية لإذلال طائفة أخرى وهي الأكثرية سواء في السياسة او الاقتصاد أو النظم الاجتماعية الأخرى .

وداخل الأفق الإسلامي يتأسس التجديد على فهم العلاقة بين النص والعقل والواقع ، واتخاذ المنهج الذي يوضح سمات هذه العلاقة ، فالنص فيه القطعي والظني من حيث الدلالة ، والعقل هو مناط التكليف وأداة الفهم والاستيعاب والتنزيل ، والواقع هو المجال الذي تتنزل فيه إرشادات النص ، والنص محدود والواقع متجدد في قضاياه ، والمنهج هو الذي يبين طبيعة هذه العلاقة ويوضح مسالك التنزيل ، وناتج هذه العلاقة هو الفقه ، إذاً تستقيم معادلة التجديد

١ سورة سبأ ، آية ٣٤

٢ سورة الأسراء ، آية ١٦



داخل الأفق الإسلامي من خلال بناء العقل الفقهي الذي يتأسس على الوعي بقاعدة الانطلاق ممثلة في الأصول ثم تحديد الأهداف ممثلة في المقاصد ثم التنزيل ممثلاً في الوعي ببيئة تنزيل النص وتحقيق فعاليته .

التغيير ومسيرة الأمة الحضارية

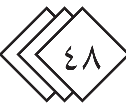
تظل رياح التغيير أهم ما تزدحم به أشرعة الأمم في حالة اقلاعها الحضاري والأمة الإسلامية كغيرها من الأمم تاريخها الحضاري هو جماع لعملية تراكمية صنعها التغيير الإيجابي في حياتها وأعطاها ذلك خاصية (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ)[1] .

وقد اعترى مسيرها الكثير من التحديات والمشكلات والتي مثلت ما يمكن تسميته بالابتلاء الحضاري.. وهو ما سوف يتضح من خلال ما سنقدمه من رصد وانتخاب..

لقد تصدى المفكر الإسلامي مالك بن نبي إلي قضية التغيير الحضاري للأمة وصدرت له مجموعة من الدراسات الفكرية والحضارية المعمقة نشرت تحت عنوان مشكلات الحضارة. وقد امتازت هذه الدراسات بالقراءة النافذة والتي تناولت قضايا التغيير داخل الأفق الفكري والحضاري للأمة واستكشاف عوامل القوة والضعف في الأشخاص والمجتمعات مع رصد الخطط الاستعمارية والتي تجتهد في التعامل مع قضية التغيير باعتباره مهدداً لنفوذها ومصالحها من خلال خيارين: تقزيم عملية التغيير أو الانحراف بها[2] وهو هنا يلامس القضية الأساسية في مشاريع التغيير ويلفت الى ما ظلت تعاني منه هذه الحركات الإسلامية في العصر الحديث وحركات التحرير والتي تحسن الخطاب الوعظي لحشد الأمة لإحداث التغيير ثم دفعها دفعاً معنوياً لتحقيق الانقلاب المنشود وإبطال الباطل المبغوض ومتى ما تم ذلك وبدأت مرحلة تنزيل شعارات التغيير إلى الواقع ظهر العجز الفقهي أمام المحك الواقعي ووقع الاختلاف والتشاكس

١ . البقرة ١٤٣.

٢ . أنظر مالك بن نبي – الصراع الفكري في البلاد الإسلامية.



ليتصدى للقيادة من لا يحسنها لتتم إعادة إنتاج الأزمة. ويعود الوعاظ والمثاليون إلى منابر الوعظ وساحات الاحتشاد وهذا يستدعي وفي هذا العصر إحاطة قضية التغيير بالدراسات العلمية والفقهية المعمقة حتى يبلغ التغيير غاياته وأهدافه العُليا ولا يقع الاضطراب والاحتراب بين دعاة التغيير وقادته وربما كان في استعراض المسار التاريخي للأمة بياناً للموعظة المستفادة واستشرافاً للمستقبل النهضوي للأمة ما يعين على استيعاب ذلك..

١/ المسار التاريخي لحركة التغيير.

يقول د. ماجد عرسان في مؤلفه القيم هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس وهو يتحدث عن قوانين التغيير ويقرر في القانون السادس ما يلي:

ما لم يتزاوج ((الاخلاص)) مع ((الاستراتيجية)) الصائبة في تعبئة الموارد والقوى البشرية في الأمة. فإن جميع الجهود والطاقات سوف تذهب هدراً على مذابح الصراعات الداخلية وتؤول إلى الفشل والإفلاس.

ويتجسد هذا القانون من خلال نوعين من المؤسسات: مؤسسات تربوية كالمدارس والجامعات؛ ومؤسسات تخطيط وتنفيذ كالأحزاب والجماعات. والإطار العام لعمل كلا النوعين من المؤسسات يتمثل في اعتماد العمل الجماعي الذي هو من أهم ضمانات النجاح وتحقيق الغايات . والتوجيه الإسلامي يقرر أن ((يد الله مع الجماعة)) ، ونهايات سورة الأنفال تفرق بين ((مجتمع المؤمنين)) (المتناصر) المتوالي، وبين ((المؤمنين الفرادى)) الذين لا ترابط بينهم لا ولاية ولا شبكة علاقات اجتماعية. وتستطرد أواخر السورة لتبين أهمية ((العمل الجماعي)) في التصدي لمجتمع الكفر الذي يمارس ممارساته بشكل جماعي ويشيع في الأرض كلها الفتنة والفساد الكبير: الفتنة في ميادين السياسة، والفساد في ميادين الاجتماع.

وتتكامل المؤسسات التربوية والفكرية مع مؤسسات التخطيط والتنفيذ تكاملاً

محكماً بحيث يؤدي غياب إحداهما إلى فساد عمل الأخرى. وتقوم المؤسسات التربوية بإفراد ((الحكمة النظرية)) أي ابتكار الاستراتيجيات اللازمة في جميع ميادين النشاط حسب متطلبات الزمان والمكان، ثم تحويل هذه ((الحكمة النظرية)) إلى قيم واتجاهات ومهارات تربوية تشكل ممارسات الجيل الناشئ، وترشد الثقافة الإجتماعية السائدة. أما مؤسسات التخطيط والتنفيذ فتقوم بتحويل ((الحكمة النظرية)) إلى ((حكمة عملية)) وبرامج ومشروعات.

وحين ينفصم التكامل بين ((المؤسسات التربوية والفكرية)) وبين ((مؤسسات التخطيط والتنفيذ))، فإن الأخيرة تتيه دون إرشاد أو توجيه، وتتفتت وحدة ((الأمة أو الجماعة)) ويثور الصراع الداخلي ويدب الاضطراب في كيان هذه الأمة كما يدب الإضطراب في الجسد حين يتسرب الخلل إلى أي من الدماغ أو القلب.

والتطبيقات التاريخية لهذا القانون كثيرة ومتعددة ولها أمثلتها في تاريخ كل أمة وحضارة. وفي ماضي الأمة الإسلامية حينما دب الخلل في المؤسسات التربوية الإسلامية هيمنت الأهواء العصبية المتناحرة -المتنافرة، وهيأت لضعف المجتمع الإسلامي وهزيمته أمام التحديات من الداخل ومن الخارج.

وقد كان تجديد عزيمة الأمة وتربيتها لمرحلة الانتصار في تجديد المؤسسات التربوية التى جسدتها أمثال المدرسة الغزالية، والمدرسة القادرية والمدرسة العدوية، والمدرسة البيانية، مقدمة لرشاد وصوابية مؤسسات التخطيط والتنفيذ وتكامل جهودها كلها في اطار دولة المهجر: الزنكية – الأيوبية حتى نهايتها الناجحة.

كذلك كانت جميع الهزائم والكوارث التي تنزل بالعالم الإسلامي في العصر الحديث نتيجة لعجز المؤسسات التربوية التقليدية الذي تمثل في جمود الأزهر وأمثاله من المؤسسات العلمية في العالم الإسلامي كله، ونتيجة لسوء مؤسسات

التربية الحديثة الذي تمثل في اغتراب وانحراف مؤسسات التربية الأجنبية وربيباتها التربوية الرسمية. فلقد نتج عن هذا الجمود والانحراف مضاعفات خطيرة أهمها:

الأولى: إن العالم الإسلامي بدأ يتهاوى أمام الحركات التي مثلتها من الداخل الحركاتُ الانفصالية التي أفرزها انتعاش أهواء العصبية القبلية والإقيليمة كحركة ظاهر العمر، وحركة علي بك الكبير، وحركة محمد علي باشا، وحركة الشهابيين وغيرهم. ومثلها من الخارج حملة نابليون، والاحتلال الفرنسي للمغرب العربي، والاحتلال البريطاني لمصر وسواحل الجزيرة العربية، والعراق والهند. وأخيراً الإحتلال الصهيوني وتحدياته القائمة.

والثانية: إن العالم الإسلامي تخلى عن تربية أبنائه وصناعة مستقبل أجياله. فصار يُسند هذه التربية إما إلى المؤسسات الأجنبية في الخارج والداخل، ابتداء من بعثات محمد علي باشا ومروراً بمدارس وجامعات الإرساليات الأجنبية، وإما إلى المؤسسات الرسمية التي استوحت مناهجها ونظمها مما أملاه عليها الخبراء والمستشارون الأجانب. وبذلك تولى تربية أبناء المسلمين مؤسسات تربوية لا تنطلق من فلسفة تربوية إسلامية تتصف بالأصالة والمعاصرة، وإنما توجهها فلسفات تربوية مغتربة متناقضة المحتويات والاتجاهات))[1].

وعندما ينظر في مرحلة ما قبل صلاح الدين يذكر الآتي: ((اشتدت الحاجة إلى تغيير الاتجاهات القائمة فى المجتمع ومواجهة التحديات الزاحفة. وصار العالم الاسلامي أمام مصيرين لا ثالث لهما: فإما أن يغير أوضاعه تغييراً جذرياً من داخله، وإما أن يستسلم للتحديات التي تنذر بتدميره والإجهاز عليه.

١ . د. ماجد عرسان الكيلاني – سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير (١) – هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس – ص ٤٠٠-٤٠٣.



ولقد مرت عملية التغيير بمرحلتين:

الأولى: اتخذت طابعاً سياسياً قادتها حكومة السلاجقة، ووجهتها جماعات الشافعية الأشاعرة، لكن هذه المرحلة لم تبلغ مداها المطلوب.

أما المرحلة الثانية: فقد بدأت في ميدان القيم والمعتقدات وتطبيقاتها في الداخل بدل الانجرار وراء مضاعفات هذا الضعف في الخارج. استمرت هذه المرحلة حتى بلغت مداها في إخراج أمة مسلمة معافاة إلى حد ما، استطاعت دحض المحتلين من الصليبيين ودفع تحديات الباطنية وتحرير المقدسات.

وكان نجاح المرحلة الثانية يتوافق مع قوله تعالى: (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ) [1]. وذلك هو الذي يتفق مع قوانين قيام المجتمعات وانهيارها. فالذي كان يحول دون ظهور القيادة الواحدة القوية هو بقاء القيادات الضعيفة المتعددة مقيدة بقيم العصبية والجاه الفردي والمكانة الإجتماعية والرغبة في الهيمنة والترف بالمقدرات العامة. والذي كان يحول دون ظهور أفكار الولاء للأمة الإسلامية الواحدة هو بقاء الجماعات مقيدة بأفكار الولاء للعصبيات العائلية والإقليمية والمذهبية.

والذي كان يحول دون رسوخ فكرة التضحية هو بقاء الأفراد والجماعات مقيدين باتجاهات الحرص على المكاسب والمتع الدنيوية. وما من طلب اصلاحي عام إلا وكان يحول دون تحقيقه وجود فكرة مضادة أو قيمة متناقضة تقيد عقول الأفراد والجماعات، وتوجه سلوكهم وتشكل علاقاتهم)) [2].

إن الوعي بمنهج التغيير والاحاطة بالتحديات والإعداد الذهني والنفسي لحملة رايات التغيير من الرساليين واستيعاب تحديات كل مرحلة هو الضمانة الأساسية للوصول بمبادئ التغيير إلى نهاياتها المنشودة.

---

١. الرعد: ١١.

٢. د. ماجد عرسان الكيلاني – سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير (١) – هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس – ص ١٠١.



٢/ تجارب حديثة في مسارات التغيير:

في كتابه مشاريع الاشهاد الحضاري يتحدث الدكتور/ عبد المجيد النجار عن حركات التغيير الإسلامية الحديثة ويقسمها إلى المشروع السلفي، ويضم: الوهابية، والسنوسية، والمهدية.

ثم المشروع التحرري: ويشمل مجموعة من العلماء والقادة ((الطهطاوي – خير الدين التونسي – أحمد خان – الأفغاني – محمد عبده – الكواكبي – ابن باديس))، ثم مشروع الإحياء الإيماني الشامل، ويشمل حركة الاخوان المسلمين.

والجماعة الإسلامية... وقد تناول بالتفصيل مشاريع النهضة والتغيير لدى هذه المدارس وهو إجتهاد مقدر وسوف نورد بعض ما يتصل بموضوعنا استفادة من ما قرره في دراسته النقدية لهذه المشاريع :

أولاً: قراءة في المشروع السلفي[1]:

ذكر صاحب مشاريع الاشهاد الحضاري ما قاله لوثروب في وصف العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر حينما قامت الحركة السلفية الأولى، ((في القرن الثامن عشر كان العالم الإسلامي قد بلغ من التضعضع أعظم مبلغ، ومن التدني والانحطاط أعمق دركة، فاربدّ وجهه، وطبّقت الظلمة على كل صقع من أصقاعه ورجا من أرجائه، وانتشر فيه فساد الأخلاق والآداب .. واستغرقت الأمة الإسلامية في اتباع الأهواء والشهوات، وماتت الفضيلة في الناس، وساد الجهل، وانطفأت قبسات العلم الضئيلة، وانقلبت الحكومات الإسلامية إلى مطايا استبداد وفوضى واغتيال .. وصارت السماء تمطر ظلماً وجوراً .. وأما الدين فقد غشيته غاشية سوداء، فألبست الوحدانية التي علّمها صاحب الرسالة الناس سجفاً من الخرافات وقشور الصوفية))[2].

١ .د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري – ٧١ – ٧٤ .

٢ . لوثروب – حاضر العالم الإسلامي : ١٢٥٦.

في هذا الظلام القاتم ظهرت الصوفية السلفية تحمل مشروع الإصلاح بمضمونه ومنهجه، وهي وإن لم تستطع أن تبدّد هذا الظلام إلا أنها شقته شقوقاً عريضة ظهر منها النور هنا وهناك.. فقد صاح المشروع بالأمة صيحة شديدة، وهزّها هزّة عنيفة أيقظتها من سباتها، فأصبحت تبحث عن النور بعد ما كانت استمرأت الظلام. وإذا كان هذا المشروع لم يحمل في ذاته قوة تضمن له الاندفاع الى مدى بعيد، فإنه يكفيه أن أيقظ بصيحته النيام، ويكفي الأئمة الذين قاموا عليه أن كانت لهم الريادة في حمل شموع تشق الظلام بدلاً من أن يكتفوا بلعن ذلك الظلام.

وفي استعراضه للمنهج في المشروع السلفي والذي حدده كما سلف في الوهابية والسنوسية والمهدية وهو اختيار لا يوافقه فيه كثير من المنتمين لهذه المدارس غير أنه قد حدد المعايير التي اتخذها ميزاناً للجمع والتفريق وفي تناوله للمنهج في المشروع السلفي يخلص إلى الآتي:

((إن الخطاب التعبوي العام الذي انتهجه المشروع السلفي في التغيير كان أمراً ضرورياً بالنظر إلى عمق الجمود الذي أصاب الأمة، فكل نداء متّئد رتيب كان لا يمكن أن يسمع النيام، فلم يبق من سبيل للإيقاظ إلا الهزّ العنيف المتمثل في الخطاب التعبوي العامّ الذي يستنهض ملكات الأمة كلها عقلاً وروحاً وحساً، وذلك ما اقتضى تلك الصيحة الشديدة التي أطلقها كل من الشيخ ابن عبد الوهاب والسنوسي والمهدي. وقد يبدو أن تلك التعبئة كانت على حساب المعالجة العقلية الرصينة المتئدة التي قد تكون أكثر إثماراً على المدى البعيد وعلى المدى العميق أيضاً، ومع ما قد يكون في ذلك من صحّة فإن النّفض الشديد بالتعبئة الشاملة كان أمراً لا بد منه للإيقاظ من السبات الطويل.

وقد كان أيضاً الاتّجاه إلى العمق الشعبي بالدعوة والتربية مسلكاً إيجابياً في المشروع السلفي، لأن النهضة الحقيقية لا تصنعها إلا الشعوب ممثلة في طبقاتها

العريضة وفي عامة الناس فيها، وأما لو تناول الإصلاح النخب فحسب، فإن هذه النخب يثقل عليها جرّ الكم الكبير من الناس فلا يكون تقدّم إلى الأمام،

ولكن حينما يدبّ الوعي في العامّة فإن النخبة القيادية تتمكّن من التقدّم بالأمّة

بحمل خفيف فيكون الترقّي إلى الهدف المنشود. ولكن مع ذلك فإن مؤاخذات يمكن أن تسجل على المسلك الدعوي التربوي الذي سلكته السلفية. ومن تلك المؤاخذات ما ركبته الدعوة الوهابية خصوصاً والدعوة المهدية أيضاً من عنف أحياناً في إنفاذ رؤاها، وهو العنف الذي تراوح بين ما يشبه المعنوي وبين الإكراه المسلّح، إذ كان على الجميع أن ينضووا تحت الوهابية والمهدية سواء اقتنعوا بمقولاتها أم لم يقتنعوا، لقد كان مدّاً كاسحاً يلزم الجميع بالامتثال، وقد كان من نتيجة هذا المسلك أن كل من الدعوتين لم يتيسر لها من التؤدة والرصانة التربوية ما يكون له بها أثر عميق يحمل من عناصر القوة الذاتية ما يضمن استمرارية الزخم في الدعوة والقدرة على تطويرها معاً. فالوهابية وإن استمرّ نفسها، وتواصل زخمها محتملاً تقلبات الظروف فإن الأجيال التي خلفت الشيخ ابن عبد الوهاب لم يبرز فيها من استطاع أن يطوّر دعوته ويتقدّم بها لتواجه مستجدات الظروف بالتوجيه والترشيد، بل ظل الجميع تقريباً يرددون مقولات الشيخ مع تغيرات الأحوال. والمهدية كانت أسوأ وضعاً في ذلك، إذ لم يأتي بعد المهدي من له القدرة على المضي قدماً بفكره في تيار عامّ مؤثر[1] . فسرعان ما انتكست الحركة بعيد وفاته بتراجع الكثير عنها من جهة، وجمود ما تبقى منها في طريقة صوفية لا تختلف كثيراً عن الطرق المبثوثة في العالم الإسلامي. وأما الحركة السنوسية فقد كان البعد الدعوي والتربوي فيها أكثر تؤدة ورصانة، وأكثر عمقاً وتأثيراً، وهو ما بدأ في تتابع قادة عظام عليها مثل المهدي السنوسي وأحمد

١ . راجع محمد ابراهيم أبو سليم – الحركة الفكرية في المهدية: ١٩٠ وكذلك نبيه زكريا – الحركات الإسلامية : ٢٢٨ – ٢٢٩ .

الشريف[١]. وهو ما بدأ أيضاً في امتداد تأثيرها وعمقه لولا العوامل الخارجية التي تسلطت عليه.

ويظل الضعف في التربية الفكرية على الخصائص الأصلية للفكر الإسلامي، والميل إلى التربية التقليدية في ذلك ملمحاً سلبياً في الخطة السلفية بصفة عامة، كما يظل القصور عن الاستفادة من العلوم الكونية الحديثة بعدم السعي في أن تكون عنصراً من عناصر التربية، يظل ذلك ملمحاً سلبياً في تلك الخطة، وهو ما قصر بهذه الخطة على أن تبلغ مدى أبعد في الإصلاح وأعمق تأثيراً وأكثر دواماً.

ومن حيث السعي إلى السلطان السياسي والاستنصار به فإن ما تضمنه المشروع السلفي من امتلاك السلطان السياسي أو الاستنصار به يعد باعتباره فكرة مضموناً تصحيحياً؛ إذ هذا السلطان يعد وسيلة فعّالة في انفاذ الإصلاح، وكذلك فإن الجمع بين الفكرة والدولة أو بين العلم والسلطان، يعدّ مضموناً تصحيحاً لخلل زامن المسلمين طويلاً، وأدى بهم الى أضرار بليغة في السياسة الشرعية، ولكن استحثاث الخطى والتعجّل فيها في سبيل امتلاك السلطان السياسي أوقع الوهابية والمهدية في شئ من المحاذير بارتكاب المقاتل في صفوف المسلمين وتسويغها في حين كانت السنوسية شديدة التحوّط والحذر من هذه المحاذير، فقد كان مسعاها إلى السلطة السياسية طويل النفس متئد الإعداد ولذلك فهي لم توجّه سلاحاً قط صوب فئة من المسلمين، وادخرت كل جهدها لمجاهدة المستعمرين، من الفرنسيين والطليان.

وإذا كان المنحى الحركي في الخطّة السلفية معلماً بارزاً وأساسياً فيها فإن التنظيمات والمؤسسات التي اتخذت في سبيل إنفاذ الإصلاح كانت تتصف بالبساطة والتقليدية، وإن كانت تجري على روح اسلامية، وكان يمكن أن يستفاد

١ . راجع ترجمتها في شكيب ارسلان – حاضر العالم الإسلامي: ١٤٠ وما بعدها.

من التنظيم الحديث الذي بدأ يظهر في بعض البلاد الإسلامية نفسها، وإذا كان التنظيم المتمثل في الزاوية السنوسية يعدّ ابتكاراً رائداً، وأنموذجاً عملياً في بناء المؤسسة الإسلامية التي تستثمر في تنفيذ الإصلاح، فإن ذلك الأنموذج يظل ذا صبغة جزئية قد يصلح لوضع الحركة، ولكنه قد تتجاوزه الظروف في حال الدولة، إذ الدولة التي كانت الحركات السلفية تسعى إليها جميعاً تستلزم تنظيمات ومؤسسات ذات حجم أكبر، وذات قدرة أضخم على استعياب خطط الإصلاح وتنفيذها.

ثانياً: قراءة في خطة التحرر[١]:

وفي تعريفه بالمنهج في خطة المشروع التحرري والذي يشمل العلماء والمفكرين الذين سبق ذكرهم أمثال الطهطاوي والأفغاني وابن باديس يذكر بجهدهم في العمل من أجل تنفيذ رؤاهم الإصلاحية لتصير محركة بالفعل لسواكن الأمة دافعة لهم نحو التحضّر، بل إن هؤلاء سخّروا حياتهم كلّها من أجل ذلك: همّاً يحملونه في النفوس بالليل والنهار، وسعياً دؤوباً بالحركة الدائمة والعمل المستمر من أجل إنفاذ ذلك الهم في الواقع، وإحلال النور محلّ الظلام فيه، وناهيك في ذلك مثالاً الإمام جمال الدين الأفغاني الذي كان أمة، والذي كان طيلة حياته يحمل من الهموم ما تنوء به الجبال، مسخراً كل شيء في حياته من أجل أن تنهض الأمة الإسلامية لتقوى وتجابه الأخطار المحدقة بها، وكان كثير غيره لا يقلون عنه في ذلك، وإن اختلفت بينهم الدرجات باختلاف ما قدر لكل فرد أن تتحمله طاقته في السعي، ولكن مع ذلك فإن للدعوة سنناً وقوانين في منهجنا، تتعلق نتائجها بها بإذن الله مراعاة وإهمالاً، بقطع النظر عن الهمّ الذي يحمل، وعن الجهد الذي يبذل.

ومشروع التحضّر سلك من الطرق، واستعمل من الوسائل في سبيل تنفيذ

١ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري – ١٧٢ – ١٧٧ – مصدر سابق.

مضمونه واجتهد في ذلك، فكان له بذلك منهج في الإصلاح تدرّج فيه بالعديد من الطرق والوسائل الصالحة المؤدية الى الغرض، سواء على مستوى الوصف والبيان، أو على مستوى العمل والإنجاز، ولقد كان ذلك المنهج يتّصف بكثير من صفات القوة والسداد ، إلا أنه مع ذلك تخللته بعض مظاهر القصور التي تستحق التنبيه والتعليق[1].

ولعّل من أول ما يبرز في منهج الخطّة التحرّرية أنها اتبعت المنهج الدعوي السلمي، ولم يكن فيها حضور للمنهج الثوري خلافاً للمشروع السّلفي الذي كان فيه للثورة الجهادية نصيب وفير. وإذا كان الأفغاني ومحمد عبده وأتباعهما في مصر قد انضموا إلى الثورة العرابية، وساندوها مساندة فعلية، فإن ذلك يبدو أنه لم يكن إلا أمراً عارضاً اقتضاه الواقع الذي جرفت فيه الثورة الشق الكبير من الشعب المصري، دون أن يكون صادراً من منزع ثوري. إلا أن ذلك لم يحول إلى مسلك منهجي ثوري، فظل هذا الإمام يناضل طيلة حياته نضالاً فكرياً وسياسياً لتحقيق هدفه الذي كانت الوحدة الإسلامية أبرز خطوطه، وما ذكر من أنه كان له دور في بعض أعمال العنف مثل مقتل شاه إيران، فإنه إذا صح لا يعدو أن يكون نزغات عارضة أفرزتها حدة طبعه.

وإذا كان الكواكبي يحمل هو أيضاً نفساً ثورياً يعبر عنه بأقواله بين الحين والآخر، فإنه يبدو أنه كان ناشئاً من رد فعل نفسي تجاه ما عاناه من معاملة سيئة من قبل الحكام الأتراك في سوريا، وإلا فإنه في كتابه طبائع الاستبداد يصرح بأنه يعارض المسلك الثوري إذ يقول: ((الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف كي لا تكون فتنة تحصد الناس حصداً))[2] . وقد وفّر مشروع التحرّر بهذا المنهج الدعوي السّلمي جهوداً كبيرة، وحفظ على المسلمين قدرات وقوى من أن تهدر في الفتنة، وتضيع في المقاتل، وفيما يتعلق بالعلاقة مع القوى الاستعمارية فإن

١ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري –مصدر سابق.
٢ . الكواكبي – طبائع الاستبداد – ١٨٢.

السّمت العام كان هو سمت التحريض على المقاومة والجهاد. وإذا كان السيد أحمد خان، ومحمد عبده قد ركنا شيئاً من الركون الى الاستعمار الإنجليزي فهو تقدير منهما يندرج ضمن خطة لتقويض وجوده بعمل يتم في نطاق الركون إليه ركوناً ظرفياً مؤقوتاً.

وقد كان المنهج التربوي هو المنهج الغالب في مشروع التحرّر حتى بدا هو اللون الأغلب على المنهجية العامّة، وذلك منزع بعيد النظر.

وقد انتبه مشروع التحرر إلى ما للصحافة من اهمية في الدعوة، فيبذل جهداً كبيراً في استعمالها، وكان لها تأثير بالغ في بث الفكرة الإصلاحية بين المسلمين، كما أنه انتبه الى دور الجمعيات والتنظيمات في ذلك فاستعملها وسيلة للتنفيذ، وإن لم يتوسع فيها بما يناسب أهميتها[1].

ولكن مع هذه النقاط القوية في منهجية الخطة التحرّرية فإن الناظر فيها نظر درس يقف على نقاط ضعف أيضاً، منها ما هو أصلي بالغ التأثير، ومنها ما هو فرعي محدود في تأثيره السلبي. ولعلّ من أهم مظاهر الضعف في هذه المنهجية أنها لم تكن تعتمد على التعبئة الشعبية العامة مسلكاً في التغيير، بل هي على العكس من ذلك اتصفت في عمومها بمنزع نخبوي بيّن ، فكان الخطاب الإصلاحي في مشروع التحرّر لا يطال إلا الطبقة المحدودة من المتعلمين أما من دون ذلك من الطبقات الكثيفة التي تمثل العمق الشعبي للأمة فإنها لم تكن محسوباً لها أن تنخرط في دورة الإصلاح بالخطاب المباشر .

ولكن قد يصح أن نحكم عليه بالشعبية في نطاق المثقفين والمتعلمين، ويمكن أن يستثنى من هذا المنزع العام حركة ابن باديس فقد نهجت منهج الخطاب الشعبي العام ولم يكن أعلام التحرر يتخذون وسائل التعبئة التي من شأنها أن تصل الى الجمهور العريض من الناس، فتحدث فيهم التحشد والتحفز لتغيير ما

١ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري –مصدر سابق.

بالنفس، وتقوي فيهم الإرادة على المضيّ في طريق الإصلاح فالخطاب التحرّري في عمومه يخلو من المنزع الروحاني العاطفي الذي ينفذ الى العامة، ويميل الى المنزع العقلي الفكري الذي لا يطيقه إلا القدر المحدد من الناس في ظروف استفحلت فيها الأمية، وتفشى فيها الجهل في الأمة الإسلامية وقد كان لجمال الدين الأفغاني بخطابه السياسي قدرة على أن يحرك الجمهور العام وأن يحشده لتقبل الاصلاح ، ولكن يبدو أن ترحاله الدائم من مكان إلى مكان حال دون أن يكون لتلك القدرة أثر عملي. ونتيجة لغياب المسلك الجماهيري في الخطاب الدعوي لاعلام التحرّر فإن تأثير مشروعهم في عامة الأمة كان تأثيراً محدوداً جداً إن لم يكن معدوماً، ولو قارنت في هذا الشأن بين المشروع السلفي ومشروع التحرر لبدا الفرق كبيراً في صالح الأول.

ومن نقاط الضعف أيضاً في مشروع التحرر ضمور البعد الحركي فيه، فأعلام التحرر كانوا في أغلبهم يتحملون الإصلاح فرادى، أو ضمن علاقة فكرية عامة ولكن ليس منهم من سعى سعياً جدياً في تأسيس حركة جماعية شاملة ذات تنظيم واسع وترابط محكم بحيث تمثل شبكة عريضة يتم من خلالها توصيل الإصلاح إلى الدائرة الأوسع من جسم الأمة باستثناء ابن باديس، وقد كان لذلك تأثير سلبي على سيرورة أفكار الإصلاح بين الناس، فالجهود الفردية لا يمكن ان تثمر إلا في نطاق محدود، وقد كان المشروع السلفي في هذا الخصوص أيضاً أكثر ايجابية وأبلغ أثراً. وإذا كان أعلام التحرر قد سلكوا مسلك استثمار التنظيمات الإجتماعية والثقافية إنشاء أو مشاركة في تبليغ الخطاب الإصلاحي فإن ذلك كان محدوداً أيضاً، وقد كان من الممكن أيضاً أن يتجه الجهد إلى اقامة تنظيمات واسعة، وقد كانت الفرص متوفرة للكثير منهم ليتسنى من خلالها نشر الإصلاح في نماذج عملية ويلفت الانتباه في هذا الشأن بصفة خاصة غياب المؤسسات الإقتصادية والسياسية فإننا لا نعلم منها شيئاً في مشروع التحرّر عدا

الحزب الذي اشترك في تأسيسه محمد عبده والأفغاني، ثم لم يكن لهما انتفاع يذكر به، فهل يكون هؤلاء الرجال غابت عنهم أهمية هذه التنظيمات في نشر الإصلاح الذي يريدون، وربما يكون من نقاط الضعف أيضاً ما آل اليه بعض أعلام هذا المشروع من أحادية المنهج، مثلما انتهى اليه الأفغاني من تفرغ كامل للمنهج السياسي تفرغاً صرف فيه كل طاقته، مما أضاع منه إمكانية كبيرة في التنظير الفكري للإصلاح الشامل، وهو الذي يتوفر على قدرات علمية وفكرية بالغة القوة، يضاف اليها تجربة واقعية جد ثرية، ولكن تفرغه للمنهج السياسي ما كان ليدع له حقلاً آخر للنشاط والإنتاج، ويدعه يعمل عملاً ايجابياً بناءً في المجتمع الإسلامي، ويقوم بدراسة عميقة تحليلية للحضارة الغربية وما يحسن منها وما لا يحسن، وبناء فكر اسلامي جديد يساير الزمان، ويتغلب على نزعة تقليد الغرب[1].

وقد كان الإمام محمد عبده يقف في الموقف المقابل، إذ آل أمره الى الاقتصار الكامل على المسلك التربوي من منزع لا يخلو من مثالية تتغافل عن الواقع وما يرزح تحته من مشاكل متنوعة تتطلب أساليب متنوعة لتأثر فيه بقدر من التكامل فتحدث فيه التغيير المطلوب[2].

إن هذه المظاهر الضعيفة في منهجية مشروع التحرر كان لها بدون شك أثر بين في الحد من سيرورة الإصلاح بين الناس، وتحريكه للعقول والارادات كي تنطلق في النهضة. وإن الباحث ليعجب كيف أن المشروع السلفي توفر على ما افتقر إليه مشروع التحرر من منهجية التعبئة الشعبية، والتنظيم الحركي الواسع في حين أن هذا توفر على مافتقر إليه ذاك من المحتوى الفكري الشمولي ومن الأسلوب التربوي العميق، فلو كان بينهما تلاقح وتواصل وتفاعل – إذ هما تعاصرا في مرحلة زمنية – لكان في ذلك خير عميم واثر نهضوي حميد.

١ . الندوي الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية – ١٠٤.

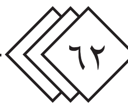
٢ . راجع : محمد عمارة – الامام محمد عبده ٢١٣ وما بعدها.

وإذا كان هذا المشروع تتخلله نقاط ضعف في مضمونه وفي منهجه، فإن هذا الخلل فيه ليس هو السبب الوحيد في قصوره عن موافاة أغراضه، فقد أحاطت به ظروف خارجية بالغة القسوة كان لها دور كبير في ذلك القصور، ومنها ما زامنه من مد استعماري جارف أجهض بقوته كثيراً من النتائج التي كانت مؤملة منه، ومنها ما زامنه في السطوة المعنوية للتحضر الغربي، وهي تلك السطوة التي دمغت النفوس المتطلعة إليه من العالم الشرقي المتخلف دمغاً شديداً فأصابتها بعلة الإنهزام النفسي، وهي أنكى وأشد من الإنهزام العسكري، وكل من هذا وذاك أضاف إلى واقع المسلمين تعقيداً على تعقيد، فعطل من تأثر مشروع التحرر فيه وصلب عوده دون الانفعال به، إنه تجربة ثرية تفيد بما فيها من قوة افادة أسوة، وتفيد بما فيها من ضعف افادة عبرة. إن هذه القراءة مع قيمتها العلمية واشاراتها الوعظية والنقدية الإيجابية إلا أن كل مرحلة لها دورها وأثرها وما يذكر من نقصٍ واستدراك قد يكون في ضوء الظروف المحيطة حينها هو الخيار الأفضل وليس بصورة مطلقة ومجردة وهذه فائدة القراءة الاستقرائية والوعظية لما سلف .ثم ينظر النجار إلى المشروع اللآخر والذي يسميه بالإحياء الشامل .

ثالثاً: قراءة في مشروع الإحياء الشامل[1]:

يقصد الدكتور عبد المجيد النجار في حديثه عن مشروع الاحياء الشمولي ما ذكره من قبل عن حركة الاخوان المسلمين والجماعة الإسلامية وهو يعطي هذا المنهج ميزة على غيره من المناهج السابقة حيث يقول: ((ليس من شك في أن المنهج الذي سلكه مشروع الإحياء الإيماني هو منهج متأثر إلى حد كبير بالمضمون الذي أتى به، ذلك أن المضمون من الأفكار والرؤى يكون في طبيعته بصفة عامة ما يوجه الى أسلوب دون آخر ، وطريقة دون أخرى فالترابط بين

١ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري – ٢٦٤ – ٢٧٠ .



المضمون والمنهج ترابط متين. ومن وجوه هذا الترابط وأشكال هذا التأثير أن القوة في فكرة المضمون تثمر غالباً قوة في المنهج، وعلى عكس ذلك فإن الخلل فيه يثمر غالباً خللاً فيه، ولا يتخلف هذا الترابط إلا قليلاً.

والمتأمل في المنهج الذي سلكه مشروع الإحياء لجعل مضمونه مؤثراً في الواقع ذا فعالية نحو النهوض يجد أنه منهج التميز في جوانب كثيرة عن مناهج المشاريع السابقة، بل وقد كان له إبداع في بعض منها غير مسبوق، وذلك ما أدى به إلى نجاح مشهود في إنفاذ أفكاره في الناس، ودفعهم بها الى العمل والإنتاج، وغيّر من الواقع تغييراً غير قليل. ولكن من ناحية ثانية إشتمل هذا المنهج أيضاً على بعض الخلل كان له انعكاس سلبي عطّل من نجاح المشروع بعض التعطيل، وأفضى أحياناً إلى نتائج بالغة السوء في هذا الصدد.

ولما كان هذا المشروع وضع هدفاً له بعث الإيمان الشمولي في عامة المسلمين إدراكاً منه لكون النهضة لا يمكن أن يصنعها إلا العمق الشعبي والشرائح العريضة من الأمة في مختلف المستويات والطبقات، لما كان ذلك فإن منهج التعبئة الشاملة كان منهجاً ملائماً جداً لتحقيق هذا الغرض، فالتوجه بالمعالجة التربوية في مفهومها العام إلى فئات الشعب المختلفة واستنفار القوى الإيمانية والإرادية والفكرية والمهنية في هذه الفئات كان له مردود ايجابي جداً، حيث بدأ أن تحريك النفوس بمضمون هذا المشروع لم يكن مقتصراً على نخبة من الناس، بل امتد الى القطاع العريض، وشمل الكثير من أهل القرى والمدن، ومن العمال والموظفين، ومن أهل الحرف والمثقفين، وكان ذلك رمزاً دالاً على شعبية المشروع وشموليته، كما بدا فيما ذكر من أن الستة الأوائل الذين أسس بهم حسن البنا أول خلية في الأخوان كانوا من أهل الحرف والعمال ومن ناحية ثانية فإن منهج التعبئة الشاملة في الخطة التي عولج بها الفرد نفسه في نطاق هذه التعبئة الشاملة في مجال طبقات الأمة كان له الأثر الإيجابي في تكوين نماذج من الأفراد

الأقوياء معنوياً ومادياً، إذ عبّئت نفوسهم بالأمل والعزة، وشحنت بالطموح، وأخليت من الانهزامية والاستلاب الثقافي، فإن هم أفراد ترتفع كفاءتهم في الأداء بمقادير كبيرة، سواء كان أداءً روحياً كما ظهر جلياً في بطولات الإخوان في حرب فلسطين، أو أداء تعميريا كما ظهر في فعالية هؤلاء الأفراد في أداء أعمالهم في مختلف المجالات، أو أداء اجتماعياً، كما ظهر في الخدمة الإجتماعية الواسعة التي كان يقدمها هؤلاء الأفراد للناس في مختلف المجالات[1].

إنه ليمكن القول بحقّ أن مشروع الإحياء انتهج منهج النفير الحضاري، حيث استنفر الأمة في إرادتها الفردية والجماعية لتتحفز للعمل الصالح، ورسم لها الغاية البعيدة لذلك وهي غاية ايمانية تنتهي عند تحقيق مرضاة الله تعالى بالترقيّ الروحي والمادّي على معنى الخلافة في الأرض[2].

ولكن مع ذلك فإنه يلاحظ الدارس لهذا الاستنفار لقدرات المسلم وطاقاته، أنه استنفار قد أخل بعض الإخلال بالجانب الفكري بالمعنى المنهجي، إذ لم تكن التعبئة التربوية تولى الاهتمام الكافي بتربية الفكر على خصال منهجية من شأنها أن تصوغه بحيث يكون أكثر سداداً في النظر، وأعمق غوصاً على الحقيقة، وذلك مثل خصال الواقعية والنقدية والمقارنة والتبيّن، فقد كانت هذه كلها متروكة للعفوية، دون أن تشملها التعبئة بالقصد الواعي، والبرمجة المخططة مثلما كان الأمر بالنسبة للتعبئة الإيمانية والإرادية. كان من نتيجة ذلك أن النفير الفكري بحثاً علمياً، واجتهاداً، وتحليلاً، ونقداً، لم يكن على قدر النفير الإرادي والعملي عزماً وإصراراً وإنجازاً عملياً في ساحة الواقع. فقد كان الاندفاع والعمل يغلب على التفكير والرّويّة، ولك أن تلحظ ذلك في الإنجازات العملية الكثيرة التي انجزتها حركة الإخوان والجماعة الإسلامية في المجال الإجتماعي والتربوي والإقتصادي، ولكن مع نقص في الإنجاز الفكري النظري العميق كما أشرنا اليه آنفاً. وحينما

١ . راجع في ذلك، رتشارد ميشل – الإخوان المسلمون: ٤٤٦ وما بعدها.

٢ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري –مصدر سابق.

نزل القرآن الكريم، كانت العقيدة التي يحملها تحدث في المؤمنين انقلاباً إرادياً وفكرياً معاً، فقد كانت تغيّر في المؤمن طريقة تفكيره إلى كيفية جديدة، بالإضافة إلى تغيير تصّوراته وإراداته. ويبدو أن مشروع الإحياء الإيماني، وإن كان يقوم على إحياء الإيمان في النفوس، فإنه كان عليه أن يعالج الفكر بالإصلاح المنهجي بتعبئة خاصة مقصودة في هذا الشأن؛ إذ هذا الإحياء الإيماني في الوضع الراهن للمسلم غير مفض بتلقائية إلى احداث انقلاب فكري منهجي فيه، شأن الإيمان بالعقيدة عند نزولها الأول.

وإذا ما تجاوزنا منهج التعبئة العامة الذي هو الركن الأول في المنهج العام لمشروع الإحياء الإيماني إلى الركن الثاني في هذا المنهج وهو التنظيم بمفهومه الشامل، فإننا نجد هذا التنظيم بذلك المفهوم قد كان الأداة الفاعلة التي مكنت من تنفيذ الرؤية الإصلاحية، نشراً لها في الأذهان، وتنزيلاً لها في الواقع، فمن خلال ذلك التنظيم الواسع الذي امتدت عليه كل من حركة الإخوان والجماعة الإسلامية أمكن تصريف المضمون الإصلاحي عبر المؤسسات المتعددة والمختلفة والوظائف. فقد أدرك هذا المشروع ما للمؤسسة من أهمية كبرى في تنفيذ الرؤية الإصلاحية، وفهم طبيعة الحياة المعاصرة التي بلغت من التشابك والتعقيد ما لم يعد معه الجهد الفردي قادراً على القيام بالدعوة وأن ذلك أصبح يتطلب ضرورة المؤسسة، ومن ثم بنى تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات

المتنوعة لتتم من خلالها الحركة التنفيذية للرؤية الإصلاحية.

إلا أنه مع هذا الوعي العميق بأهمية الهياكل والمؤسسات، وهذا السعي العملي في إنشائها والحركة من خلالها يلفت الانتباه غياب نوعين منهما في البنية الهيكلية لكل من حركتي الإخوان والجماعة، وهما: المؤسسة السياسية، ومؤسسة البحث العلمي، وإن كان من بين مؤسسات الجماعة يوجد مجمع للبحوث الإسلامية إلا أنه يبدو كان محدوداً في أهدافه، وفي امكانياته، ولا شكّ أن غياب

هاتين المؤسستين كان له أثر سلبي في المشروع عموماً، سواء في بنيته النظرية أو تاريخه العملي.

فغياب المؤسسة السياسية التي كان من شأنها أن ترشد الفكر السياسي، وأن تنشر الوعي به بوصفه جزءاً من التربية العامة، وأن توجّه المواقف السياسية في ساحة الواقع، غياب هذه المؤسسة في شكل مستقل قائم يحظى بالأهمية كان له أثر بعيد في ضعف التكوين السياسي على وجه العموم في المنتسبين إلى هذا المشروع والمتربيّن في دائرته، وتلك ظاهرة لا تخطئها العين في الأجيال التي أنشأتها خطة الإحياء الإيماني عموماً، كما بدا أيضاً في واقع التعامل السياسي في تاريخ الحركات الحاملة لهذه الخطة، وفي أزمة التدافع على الساحة السياسية، فقد كان ذلك تنقصه الكفاءة في الأداء، فأفضى إلى أخطاء كانت أحياناً جسيمة في هذا المجال، إذ كانت المواقف والتصرفات في ذلك تصدر في الغالب عن تقديرات آنية تلقائية، والحال أن السياسة أصبحت علماً له أصول وقواعد، وتلك الأصول والقواعد إذا لم تكن هي الموجهة للتصرفات والمواقف السياسية، فإنها تكون عرضة للإضطراب والخلل.

وغياب مؤسسة البحث العلمي التي كان من شأنها أن تدفع الى انضاج الرؤى الكبرى، وتدفع إلى إنشاء النظريات العلمية الشاملة التي تخدم المشروع في مضمونه أو في منهجه، غياب هذه المؤسسة كان له أثر سلبي بدا كما أشرنا إليه سابقاً في غياب المشروع التفصيلي الذي يعالج المشاكل الآنيّة المطروحة، كما بدا أيضاً في ضعف الفكر المنهجي الذي به يكون تطوير المشروع ليتلاءم مع التحديات المتجددة. لقد كان مطروحاً في هذا المشروع نقد التراث للاستفادة منه فيما هو صالح وتنقيته من دواخل الضعف، ولكن أين المنهجية النقدية التي يتم بها ذلك؟ وكان مطروحاً فيه تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع المسلمين، ولكن أين المنهجية الاجتهادية التي يكون بها هذا التطبيق؟ وكان مطروحاً فيه

نقد الحضارة الغربية لأخذ العلوم الصالحة منها، ودفع ما هو ضارّ فيها، ولكن أين المنهجية التي يتم بها ذلك، فتقع أسلمة العلوم بمنطقها؟ إنها قضايا كبرى لم يكن قادراً على تناولها وتقديم نتائج فيها إلا مؤسسة البحث العلمي الجاد التي كانت مفقودة أو محدودة، فكان نتيجة ذلك في كل من الموقف من التراث، وتطبيق الشريعة، ونقد الحضارة الغربية نتيجة تتقاذفها التلقائية ذات اليمين وذات الشمال، فلم تثمر في إسناد المشروع وتدعيمه ونشره شيئاً مذكوراً.

وبالرغم مما كان للتنظيم من دور مهم في تنفيذ الرؤية الإصلاحية فإنه من جهة أخرى كانت له بالكيفية التي بني عليها سلبيات أدت إلى أضرار لحقت بالمشروع من بعض النواحي، فقد ذكر أن التنظيم في حركة الإخوان خاصة، ولعله في الجماعة الإسلامية أيضاً كان يسعى إلى التوسع المستمر بمؤسساته وهيئاته حتى يشمل المجتمع كله، فأشبه بذلك أن يكون غاية ووسيلة في الآن نفسه، وذلك ما صرف الاهتمام الكبير إلى العناية به، وإلى الرفع من مقامه إلى درجات كبيرة باعتبار أنه هو الدائرة المتوسعة لتصبح المجتمع بأكمله، فهو الخلية

الأولى للمجتمع الكبير. وقد انعكس هذا الأمر نفسياً على المنتظمين في التنظيم الموسّع، فوقع في نفوس الكثير منهم إن لم يكن في نفوس أكثرهم معنى من الاعتداد بالحركة التي ينتمون إليها، تطوّر شيئاً إلى ضرب من الظن بأن الحقّ ينحصر فيما هي عليه من مسلك، وأن ما سواها من الناس والهيئات الأخرى إن لم يكونوا على باطل فهم ليسوا على طريق الصواب الذي يكاد ينحصر في طريق الحركة المنتمى إليها، وهذا أدى بدوره إلى شيء من الشعور بالخصوصية التي تقترب من الإنعزالية، والتي تفضي الى التميز عن الآخرين تميزاً مشوباً بشيء من الاستعلاء وقد طرحت في بعض المراحل أفكار تساعد على هذا التوجه مثل أفكار الجاهلية، والمفاصلة بقطع النظر عن المقاصد الأصلية التي كان أصحابها يقصدون منها، فقد عملت مثل هذه الأفكار بحسب أفهام الكثير من الأتباع على

الشعور بالتميّز والإستعلاء[1].

ولم يكن يدور بخلد المؤسسين الكبار لهذا المشروع شيء من هذه المعاني؛ إذ كانوا يحتضنون الناس جميعاً، ويتوقون إلى إنقاذ الضالّ منهم كجزء من الشهادة على الناس التي آمنوا بها، إلا أن بعض ما كانوا يكتبون وهم يقصدون منه التعبئة ببث الأمل والعزم للنهوض بالمهمة الجسيمة التي وضعوها مهمة لهم حينما قرئ بعد حين من جيل خالف تعرض لظروف قاسية في الواقع الذي يعيش فيه، أصبح يوحى بأفهام تساعد على منزع التميّز والاستعلاء في حين لم يكن في أصل وضعه إلا بقصد التعبئة الإرادية، وشحذ الهمم والعزائم، ولعل من أمثال ذلك ما جاء من قول حسن البنا: ((نحن أيها الناس ولا فخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحملة رايته من بعده، رافعو لوائه كما رفعوه .. أيها الإخوان المسلمون، هذه منزلتكم، فلا تصغروا في أنفسكم فتقيسوا أنفسكم بغيركم أو تسلكوا في دعوتكم سبيلاً غير سبيل المؤمنين، أو توازنوا بين دعوتكم التي تتخذ نورها من نور الله ومنهاجها من سنة رسوله بغيرها من الدعوات التي تبررها الضرورات، وتذهب بها الحوادث والأيام... فمن تبعنا الآن فقد فاز بالسبق، ومن تقاعد عنا من المخلصين اليوم فسيلحق بنا غداً[2].

إن هذه الكلمات وأمثالها حينما قرأها لاحقاً شباب يتوق إلى المثالية، ورأى في محيطه الاجتماعي السياسي وضعاً مكيناً من الاضطهاد السياسي والإجتماعي، وقر في نفوس الكثير منه أن تنظيم الجماعة التي ينتمي إليها هو الذي يمثل الحقّ في عالم الباطل، والطهارة في عالم الفساد، فتميّز عن هذا العالم تميزاً روحياً، بل وتميزاً مادياً في العادات والمظاهر، وأصبحت الفجوة قائمة بينه وبين الناس على غير ما كان حاصلاً في أول الدعوة الى المشروع، ونظر الكثير من الناس إلى هؤلاء نظرة شزرا لتميّزهم عنهم، وذلك وضع قائم لا تخطئه اليوم عين الناظر

١ . راجع في هذه المسألة، ريتشارد ميتشل — الإخوان المسلمون: ٤٩٨.
٢ . حسن البنا — مجموعة الرسائل: ١٠٦.

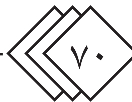
في كثير من البلاد الإسلامية، وهو وضع يلحق ضرراً بليغاً بالمشروع الشمولي، ولكن على كل حال يمثل ظاهرة محدودة لا حالة عامة[1].

إن المنهج الذي انتهجه مشروع الإحياء في إنفاذ النهضة في المنهج منهج ثري غير مسبوق، استفاد من الدعوة الإسلامية الأولى، كما استفاد من أساليب العلم الحديث، فإذا هو منهج استنفار شامل للنفس، وتحشيد لقواها في سبيل العمل الفاعل ، وإذا منهج يستعمل المؤسسة بوصفها سلطاناً للتنفيذ، وإذا هو منهج عمليّ يتخذ من ساحة المجتمع ميداناً للعمل يرقّي فيه الفرد والجماعة بالتربية والتعليم والمؤاخاة والتعاون والتعمير في الأرض في شتى ميادين الاستثمار. وهو في ذلك كله ينفّذ مضموناً من الأفكار والرؤى، يحمل من عناصر القوة ما يكفل تغيير الواقع في النفس والجماعة، ويحمل من الطموح ويرنو به إلى الشهادة على الناس. وبالرغم ممّا يعتري هذا المشروع في مضمونه ونهجه من بعض الأخلال التي تضّر به أحياناً ضرراً بليغاً، فإنه هو المشروع النهضوي الإسلامي الذي يملأ الساحة الإسلامية منذ أكثر من نصف قرن، ويبدو أنه يحمل في ذاته من القوة ما يستطيع به إصلاح أخلاله، وما يرشّحه لمستقبل واعد رغم ما يدافعه من مقاومة ضارية أقول وربما ظهر هذا التأثير في الحضور القوي في الحركات التغيرية التي شهدها العالم العربي أخيراً. والخلاصة في ذلك .. لا بد من الإشارة الى بعض المدارس داخل هذا التيار والتي مثلت تطوراً مقدراً ونقلات منهجية تنسجم مع الروح التجديدي لهذا التيار ومن ذلك المدرسة السودانية (الحركة الإسلامية والتي قدمت تجربة متميزة استطاعت من خلالها أن تبرز اجتهاداً في أصل بنية الدولة، واجتهاداً قوياً في جانب السلطة ومنهج الحكم في ظروف دولية واقليمية ضاغطة ومتربصة ومعتدية وربما احتاج التيار الشمولي الإيماني كما أسماه الدكتور/ النجار إلى إحداث مراجعة قوية لتولي زمام المبادرة في عملية التغيير

١ . د. عبد المجيد عمر النجار – مشاريع الإشهاد الحضاري –مصدر سابق.

نحو الإيجابي ومواجهة القضايا المحلية بتفاصيلها الدقيقة والقطرية والدولية بتربصاتها دون الهروب او عدم المواجهة خشية شدة الفتنة والإبتلاء، فالمؤمن إذا عزم توكل ومضى على طريق الحق وصراط الإيمان وإلا تحركت الحياة من حوله وتجمد هو في ثلاجة التاريخ) (وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [1]..

١ . محمد: (٣٨).



فقه التغيير المؤسسات والوسائل

إن الفعل والجهد القاصد إلى إحداث التغيير يحتاج الى احاطة فقهية شاملة وقراءة دقيقة ومتأنية استهداءً بالنص الهادي واستشرافاً للمقاصد العليا واستصحاباً للواقع، واستحضاراً للتجربة التأريخية، واستفادة من العبر، وتعاملاً مع الواقع، واتصافاً بالوعي الحضاري والمعرفي.

وعلى ذلك نسوق عدداً من القضايا والتي نحاول من خلالها وضع اطار فقهي مهم ربما يعين على ابراز ملامح منهج الاستبراء الذي يضمن العصمة والسلامة لقضية التغيير ما أمكن.ووفق طاقة البشر .

١/ فقه التغيير :

إن من أخطر ما تتعرض له مشاريع التغيير ما يمكن أن يسمى باللقاء التآمري بين ارادة التقزيم الداخلية ودوافع التحجيم الخارجية وفي هذا المقام نشير إلى ما اهتم ببيانه المفكر مالك بن نبي عندما تحدث عن حالة القابلية للإستعمار التي يعاني منها من خضع للاستعمار خضوعاً نفسياً ثم فتح المجال بعد ذلك للخضوع الكامل لأحابيل الاستعمار ومن ذلك يقول:

((إن كلمة (استعمار) هي أخطر سلاح يستخدمه الاستعمار، وأحكم فخ ينصبه للجماهير، وما من خائن يدسه الاستعمار في الجبهة التي تكافح فيها الشعوب المستعمرة، إلا وكلمة (استعمار) هي التي تفتح له أبواباً مغلقة في عواطف الجماهير .

وبهذا وبغيره من الشعارات المثيرة، يتمكن الاستعمار من وضع الطابع البدائي على سياسة البلاد المستعمرة، ليقرر لنفسه بذلك انتصارات الحاضر والمستقبل، فهو يعلم أنه من الميسور دائماً أن يخدع فرداً أو زمرة أفراد، ولكنه من العسير عليه أن يخدع بفكرة أو يغرى بها.

ومن هنا ندرك ما سيبذل الاستعمار من جهد لعزل الأفكار عن المجال

السياسي حتى ان عمليات الرقابة والتصحيح والنقد الذاتي التي من شأنها أن تكشف نواياه وتعطل مشروعاته تصبح غير ممكنة في البلاد المستعمرة إن الاستعمار شيطان ولكنه لو جهر بإعجابه (بمركب الأفراد) وشكره على الخدمات التي يقدمها له، عن شعور أو عن غير شعور، لكان دون شك، شيطاناً بليداً أبلد من وزير الخارجية الأمريكي، لو أنه شكر عن طريق الإذاعة أو الصحافة، حكومة افريقية أو آسيوية لأنها سمحت له بإنشاء قاعدة حربية في بلادها، لتجذب إليها الصواعق الذرية بعيداً عن أمريكا إذا ما نشبت حرب عالمية ثالثة.

إن الشيطان – أو بعبارة أخرى الاستعمار – يكون أبلد من هذا الوزير الفضولي، لو أنه شكر (مركب الأفراد) على أنه أمعاء تهضم غذاءها بكل هدوء، فلا تكشف نواياه ولا مشاريعه.

إن الاستعمار يحسب حساباً لكل أعماله وأقواله، حتى لا ينفك الاتصال بين مصالح مركب الأفراد، وبين انفعالات الشعب، أي بين شهوات البطون المؤثرة وبين الأوضاع العاطفية الواقعة تحت تأثيرها.

والمحافظة على هذا الاتصال هو الشرط الأساسي في خطة الاستعمار الاستراتيجية، التي تقتضي في حالة التطبيق:

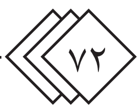
أولاً: أن يضرب الاستعمار كل قوة مناهضة له، تحت أي راية تجمعت.

ثانياً: أن يحول في كل الظروف بينها وبين أن تتجمع تحت راية أكثر فعالية .

وهذان الشرطان يحددان استراتيجية الاستعمار في الصراع الفكري في البلاد المستعمرة: إنه يحول بين الفكر والعمل السياسي حتى يبقى الأول غير مثمر والثاني أعمى.

وهو من أجل هذا، يطبق طريقة التجميد، التي تطبق في جبهة القتال لتجميد قوات العدو عند نقطة معينة.

فالاستعمار يتبع في ذلك طريقة تطبق في بعض الألعاب الاسبانية: إنهم



يلوحون بقطعة قماش أحمر أمام ثور هائج في حلبة الصراع، فيزداد هيجانه بذلك. فبدلاً من أن يهجم على المصارع يستمر في الهجوم على المنديل الأحمر الذي يلوح به حتى تنهك قواه.

فالاستعمار يلوح في مناسبات معينة، بشيء يستفز به الشعب المستعمر حتى يثير غضبه، ويغرقه في حالة شبيهة بالحالة التنويمية التي يفقد معها شعوره ويصبح عاجزاً عن إدراك موقفه، وعن الحاكم عليه حكماً صحيحاً، فيوجه ضرباته وإمكانياته توجيهاً أعمى، ويسرف من قواه دون أن يصيب بضربة صادقة المصارع الذي يلوح بالمنديل الأحمر... الاستعمار بطل الألعاب الإسبانية ... في المجال السياسي.

ويمضي الشعب الباسل في هذا الوضع الدرامي، كأنما تضحياته ذاتها من النفس والنفيس جمدته وقضت عليه بالبقاء فيما هو فيه.

وهكذا نصل إلى استنتاج جد غريب في السيكلوجية السياسية، وهو أن السياسة العاطفية لا تجد مسوغاتها في كسبها ولكن في خسارتها: فكلما تقطعت أنفاس الثور، ونزف دمه في حلبة الصراع، ازداد هجومه على المنديل الأحمر..

والاستعمار يجيد تشغيل هذا الجهاز، لأنه هو الذي ابتكره وركبه، أو ركب فيه بعض محركاته فهو يعلم أن هذه المحركات ليست من مواهب ضمير، ولكن من خصائص أمعاء..

فهو يستمر إذن، في التلويح بالمنديل الأحمر، حتى لا تكون للشعب المستعمر فرصة يتدارك فيها، ويفكر في أمره، وأن ينظر إلى مشكلاته بمنطق الفعالية، أي أن يضعها طبقاً للأسس السياسية العلمية.

هكذا يجمد الاستعمار القوات التي تناضل ضده، يجمدها هكذا عند نقطة معينة وتحت راية معينة.

فلو أتيح لإنسان أن يتتبع بإمعان، أحوال الصراع الفكري في بلد مستعمر

معين، ورزق موهبة النقد السليم للأشياء، والإدراك الصحيح لمجرى التاريخ، أقول لو أنه تتبع هذه الأحوال منذ الحين الذي دخلت فيه القوى المناهضة للإستعمار على المسرح، فإنه سوف يتنبه لشيء هو أن الاستعمار يسلط الأضواء الكاشفة على ركن معين من المسرح، أي بالضبط على النقطة التي يريد أن يجمد عندها القوى المناهضة له.

ثم يرى أن ركناً آخر من المسرح بقي يغمره الظلام. وإذا هو حدّق البصر لاحظ أن الأضواء الكاشفة تتحول عن هذا الركن عن قصد، كأن إرادة خفية تحرص على أن يبقى مغموراً بالظلام : ففي هذا الركن على وجه التحديد، يريد الاستعمار عزل (الفكرة) ومعها يعزل بطبيعة الحال، المكافح الذي دخل المعركة تحت رايتها، واضطرته الظروف كما بينا أن يدخلها بمفرده، أي بصفته فدائياً يجد نفسه في نقطة تقاطع النيران التي تصوب عليه من يمين وشمال، من خلفه وبين يديه.

ثم لو أنه تأمل هذه الملاحظات لوجد نفسه أمام أمر يدعو الى الدهشة: فهناك اتفاق ضمني بين السياسة الشهوية المتجسدة في (القناة الهاضمة) وبين الاستعمار. ومهما تكن حقيقة هذا الاتفاق فليس من الضروري، أن تكون الرؤوس المركبة على القناة الهاضمة جميعها على بينة منه، فإن هذه الغفلة كما سبق أن بينا من طبيعة السياسة العاطفية التي تتجه تلقائياً نحو السهولة، أو بتعبير آخر إنها من طبيعة القابلية للإستعمار.

وعلى ذلك فإننا ندعوا الى اعادة قراءة مالك بن نبي فإن ما كتبه فيما تعلق بمشكلات الحضارة فإنه ما زال يعطي في كل يوم معنىً جديداً ويكشف عن الرؤية الاستشرافية التي تميز بها هذا المفكر والمجدد كما فعل سلفه ابن خلدون أول من جلى فلسفة التاريخ داخل الأفق الإسلامي وتأسيساً على هذا نتحدث حول بعض قضايا التغيير في ضوء الواقع.

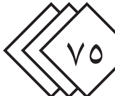
٢/ مؤسسات التغيير:

عندما نتحدث عن التغيير ومؤسساته انما نتحدث عن صورتين من صور التغيير: الصورة الأولى وهي صورة التغيير الطبيعي والسلس وهذا ينسجم مع طبيعة الحياة وهي حياة متجددة ومتطورة وسائرة على مدرج الليل والنهار فلا ثبات ولا جمود، والإنسان من خلال كسبه وسعيه مفرداً ومجتمعاً يلاحق هذا التغيير حتى لا يقع الانفصام بين الحياة والأحياء، بين الإنسان والكون – بين الرسالة والتحدي، وهذا نجد له اصلاً من أصول فقهنا – والذي فصّل وأصّل في قضايا الثابت والمتحول من خلال منهج حيوي شامل ومنضبط. والتغير السلس والطبيعي هو قرين الحياة، ودليل الحيوية (أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) [١]. فهو حي يمتاز بالفاعلية يمشي بنور وعلى نور بين الناس ارشاداً وتوجيهاً وقيادة. والصورة الثانية صورة الميت العاجز الذي لا يكاد يتحرك فهو في ظلام وعلى ظلام وأنى له أن يتحرك وأن يقود ويسود؟! لا حضور له ولا تأثير.

أما التغيير القسري: وهو التغيير الثوري الحاد والذي يتجاوز الحدود ويقفز على الحواجز ويحدث نقلة حادة في حياة الفرد وحياة المجتمع وهو تغيير لا يستأذن من أحد كما أنه لا ينتظر أحداً ومثل هذا التغيير يستتبع قدراً من التحديات التي تؤثر على بنية وتماسك المجتمع ..

وما يذكر هنا . أن التغيير أمر صحي وأمر سنني فإما أن يتم بسلاسة ويسر وسلامة وأمن أو أن يقع بقوة وعنف – وذلك مردود إلى أن دفع وأثر التغيير لا يختفي ولا يزول وإنما قد يؤجل بفعل فاعل من أعدائه الذين تصالحوا مع الواقع ورضوا به واستماتوا في سبيل حجز الأمة عند مصلحتهم هم، وهم بهذا

١ الأنعام: ١٢٢.



يصنعون حاجزاً وسداً يؤجل التغيير ولا ينفيه حتى إذا تكاثرت دواعيه انفجر كالسيل تماماً وجرف ما هو أمامه بشدة وعنف. وربما لقب هذا الواقع بالفتنة.

ويمكن أن يطرح هذا السؤال وهو كيف السبيل إلى إحداث التغيير السلس وكيفية التعامل مع التغيير الثوري والقسري؟ وربما قاد هذا الى الحديث عن مؤسسات التغيير ..

٣/ النظر في مؤسسات التغيير:

المؤسسة السياسية: يتأسس المنهج الفكري السياسي عند الأمة على قاعدة فقهية أصيلة وهي أن الحق في الحكم والقيادة حق أصيل لها وهي التي تعطي الحق وكالة عنها لمن يحكمها ويقودها. بالفقه المستفاد من الأصول المعتمدة عند الأمة والعلاقة هنا بين أصيل ووكيل الأصيل هو الأمة والوكيل هنا هو الحاكم. يقول أبو بكر الصديق رضي الله عنه عند توليه الأمر: (لقد وليت عليكم ولست بخيركم).

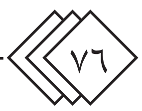
وكذلك عن عَوْفَ بْنَ مَالِك الْأَشْجَعِيّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»[١]

والأمر محاط بعقدٍ أو بيعة تحدد الحقوق والواجبات. فعلى الحاكم: الالتزام بالشورى في الحكم والعدل – والمساواة والإجتهاد في ذلك. تمكيناً للدين وصلاحاً للدنيا – وعلى الأمة السمع والطاعة ما لم تؤمر بالمعصية وهذه المعصية إذا لم تلاحق تؤدي إلى فساد العلاقة والعجز عن تحقيق المقاصد. كما أن عدم الطاعة يؤدي الى الاضطراب والفساد.

وهذا العقد يقتضي بناء مؤسسات تقوم عليه ترعاه وتحميه، من خلال:

- مجالس الشورى: والعبرة ليست بالألقاب وإنما المقاصد.

١ روى مُسلمٌ في (صحيحه) (برقم ١٨٥٥)



- مؤسسات تداول السلطة: الاحزاب السياسية.
- مؤسسات النصيحة: المساجد والملتقيات.
- مؤسسات الفعالية الإجتماعية: المنظمات والمراكز – الجمعيات.
- مؤسسات التنمية الاجتماعية والعزة الإيمانية: الأوقاف – الزكاة ... إلخ.
- مؤسسات الفكر والتأصيل والتسديد: الجامعات والمراكز المعرفية.
- مؤسسات الضبط والحكم والقضاء: المحاكم – محاكم المظالم – المحاكم الدستورية – مؤسسات الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

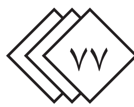
هذه المؤسسات هي التي تقوم بدور التجديد والتغيير والحيوية الحضارية ولا معنى لبناء الهياكل الميتة والأجسام الهامدة وإنما العبرة بالفعالية والحيوية وحضور المقاصد. والإحاطة بالمراقبة والمتابعة والمحاسبة، وعندما أقام الحكام الهياكل وصادروا روحها تحولت إلى جسد خوار كعجل السامري.

وعبر التاريخ الجهادي للأمة، ظل التغيير مهمة مقدسة وأمراً دينياً. يتولاه الفقهاء الربانييون وأهم النقلات النوعية في تاريخ الأمة صنعها الفقهاء. جهاداً إبطالاً للباطل حتى إذا جاءت مرحلة التنزيل والحكم والتطبيق واحقاق الحق انعزل الفقهاء وتقدم الخبثاء وغيروا وبدلوا ورجع الفقهاء الى عادتهم ينتقدون الواقع ويطالبون بالإصلاح في رياضة لسانية مغلقة!

إن هذا الواقع يدل على مشكلة متأصلة في قضية فقه التغيير، وإبطال الباطل واحقاق الحق.

لقد شهد العالم الإسلامي بزوغ الكثير من حركات التغيير التي واجهت الإستعمار وقاتلته وانتصرت عليه وجلها، حركات ذات أصول وجذور وقيادات وطنية إسلامية.

غير أن هذه الحركات في غالب الأحيان إما عجزت عن الاستمرار واصيبت بداء الانقسام والتقزم وفقدت القدرة على تنزيل النص الهادي إلى الواقع بسبب



من المشكل الفقهي. أو تأخرت وتخاصمت وتقاتلت باللسان والسنان، وعندها صعد العلمانيون لتولي القيادة وهم لا يملكون من فقه البناء والتغيير الا ما تميزوا به على جيل التغيير الأول الذي وقف عند سدرة منتهاه في الفقه والفكر ! وتقدموا هم بباطلهم فقادوا !

٤/ النظر في فقه تغيير المنكر:

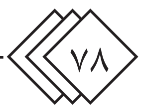
إن المخالفات الشرعية سواء تعلقت بالحاكم أو بالمجتمع أو الأفراد هي منكرات

ينبغي تغييرها. وقضية تغيير المنكرات من القضايا المعقدة جداً لاتصالها بمكونات المجتمع عامة وايضاً لاتصالها بالتعامل مع الحكام والمؤسسات السياسية وهي مؤسسات في غالب الأحيان قاهرة وباطشة ومتخاصمة مع الأمة ومع مبدأ التغيير لشعورها أن التغيير يعني زوالها والاستعاضة عنها بالبديل الذي يتولى ذمام الأمر فينعم بالجاه والمال. ويحرمها مما كانت تنعم به، والنفس مجبولة على حب ذلك – قال صلى الله عليه وسلم : " مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ "ومن هنا فإن فقه تغيير المنكر نال حظاً من البيان والتفصيل[١].

فالأصل في انكار المنكر أنه فرض كفاية إذا قام به البعض بحيث يتحقق المقصود سقط الطلب عن الباقين بدليل قوله: (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [٢].

ويصبح فرض عين على من يشاهد المنكر من القادرين على إزالته بشرط الا يخافوا من الاعتداء على حرماتهم الخاصة وألا يترتب على إنكارهم مفسدة أكبر من مفسدة المنكر الذي يقع أمامهم قال صلى الله عليه وسلم : «مَا مِنْ رَجُلٍ

١ أنظر محمد خير هيكل – الجهاد والقتال في السياسة الشرعية ج١ – ص ٩٤ وما بعدها.
٢ آل عمران: ١٠٤.



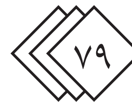
يَكُونُ فِي قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي، يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيِّرُوا عَلَيْهِ، فَلَا يُغَيِّرُوا، إِلَّا أَصَابَهُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمُوتُوا»[1].

فإن ترتب على الانكار وقوع مفسدة أكبر من مفسدة المنكر حرم عند ذلك الإنكار تطبيقاً لقاعدة: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما حذراً بارتكاب أخفهما.

أما إذا ترتب على إنكار المنكر ايقاع الأذى باشخاص المنكرين وغيرهم من أقارب وأصحاب ومواطنين آخرين فها هنا يرى الغزالي ترك الإنكار حتى لا يقع الأذى بالمسلمين. وهذا يعني إن كانوا غير قادرين على تحمل التبعات.

وأما إذا لم يترتب على إنكاره وقوع مفاسد ومنكرات أخرى تضاف للمنكر الواقع، ولكن ترتب على هذا الإنكار وقوع الإيذاء والضرر على أشخاص المنكرين كما هي عادة أصحاب الفسق والفجور بقصد التشفي من المصلحين أو ردعهم عن القيام بواجب إنكار المنكرات وزجر غيرهم عن السير في الطريق نفسه ليخلو الجو في البلاد لانحراف المنحرفين، فإذا ترتب إيقاع الأذى على أشخاص المنكرين فحسب دون أن يتعداهم إلى غيرهم من أقارب وأصحاب ومواطنين آخرين، فإن الإنكار في هذه الحالة يكون مندوبا، وإذا راحوا ضحية هذا الإنكار فإنهم يكونون من شهداء الآخرة، وينطبق عليهم حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:» ومن قتل دون دينه فهو شهيد»، فإثبات الشهادة لمن يقوم بإنكار المنكرات من أجل الدين دليل على مشروعية العمل الذي يقوم به ومثوبته عند الله، وأما كون الإنكار في هذه الحالة ليس بواجب، فلأن بعض الأحاديث اشترطت لوجوب الإنكار كون القائمين أقوى وأمنع من الفساق، ومفهوم المخالفة لهذا أن لا وجوب إذا اختل هذا الشرط، وكان الفساق أقوى من المنكرين، ومن البدهي

١ سنن أبي داؤود – باب الأمر والنهي – ج٤ – ص١٢٢.



هنا أن القوة والضعف على القدرة على إلحاق الأذى وعدمه من جانب أصحاب المنكرات والأمان من تلقي الأذى من عدمه من جانب المنكرين، هذا إذا ترتب على إنكار المنكر إيقاع الأذى بأشخاص المنكرين فحسب.

وأما إذا ترتب على إنكار المنكر إيقاع الأذى البليغ على المنكرين وعلى غيرهم من أقارب وأصحاب ومواطنين آخرين فههنا نحن أمام محظورين:

- إما السكوت على المنكر فنقع في محظور ترك الإنكار.
- وإما أن نقوم بالإنكار فنقع في الضرر البليغ الذي سيحل بالآخرين، وقد عرفنا في الحالة السابقة أنه إذا نجم عن إنكار المنكر وقوع ضرر على المنكرين انتقل الحكم من الوجوب إلى الندب، وكذالك الحال إذا كان الضرر سيحل بالآخرين، لأن سبب ارتفاع حكم الوجوب هو حصول الضرر نتيجة الإنكار، وهنا:

أ. إذا كان الآخرون الذين سيقع الضرر عليهم راضين بوقوع هذا الضرر وفدوا دينهم بأنفسهم أو بمصالحهم فالإنكار مندوب، حتى إذا وصل هذا الضرر إلى حد القتل، فهم من شهداء الآخرة، وينطبق عليهم الحديث السابق: "ومن قتل دون دينه فهو شهيد"، وأما إذا لم يرضوا بإيقاع الضرر عليهم من جراء إنكار المنكر فإن الإمام الغزالي يرى هنا أنه إذا جاز للمنكرين المسامحة في حق أنفسهم والفوز بالمثوبة والإقدام على الإنكار ولو بتحمل الأذى يقع عليهم لكن ليس لهم أن يسامحوا في حقوق غيرهم ويعرضوا غيرهم للأذى وفي هذا يقول في حق المحتسب المتطوع الذي يقوم بانكار المنكر في هذه الملابسات ما نصه: "فإذا كان يؤدي ذلك -اي انكار المحتسب المتطوع للمنكر- إلى أذى قومه فليتركه وذلك كالزاهد الذي له أقارب أغنياء فإنه لا يخاف على ماله إن احتسب على

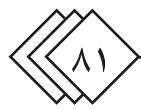
السلطان ولكنه يقصد أقاربه انتقاماً منه بواسطته، فإذا كان يتعدى الأذى من حسبته إلى أقاربه وجيرانه فليتركها، فإن إيذاء المسلمين محذور كما أن السكوت على المنكر محذور"[1].

ب. ويندب استعمال الخشونة مع الحاكم في الإنكار عليه باللسان، وذلك إذا اقتضى الأمر إظهار الغيرة على حرمات الله، وإفهامه فظاعة ما يقدم عليه من الخروج على الشرع، وذلك بالشرط السابق، أي إذا كان ضرر هذا الأسلوب ينحصر بمن يقوم بالإنكار فحسب، ويفهم ذلك من حديث رواه النسائي عن طارق بن شهاب أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وضع رجله في الغرز أي الجهاد أفضل، قال: " كلمة حق عند سلطان جائر" ، فقد سماه جهادا لما فيه من مخاطرة بالنفس كما في الجهاد بمعناه الشرعي الحقيقي، وفي المخاطرة في إسماع الحاكم الحق في سبيل الإنكار عليه منوطة غالبا بالكلمة الجارحة والإنكار اللاذع.

وأما وجوب طاعة الحاكم في المعروف لا في المنكر، فيفهم أيضاً من حديث مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم: " إنه يُستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتُنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلِم، ولكن من رضي وتابع قالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال: لا. ما صلَّوا»، وجاء في سنن البيهقي ما يفيد من أن المراد من كره كراهية القلب، وأنكر إنكار اللسان، ففي هذا الحديث منع الرسول صلى الله عليه وسلم من استخدام القتال في الإنكار على الأمراء والحكام الذين يختلط في صدورهم المنكر بالمعروف، ما داموا مسلمين يقيمون الصلاة..

وأما وجوب طاعة الحاكم في المعروف لا في المنكر فيفهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ورد في صحيح مسلم يقول فيه: « خيار أئمتكم

١ أنظر محمد خير هيكل – الجهاد والقتال في السياسة الشرعية ج١ – ص ٩٤ وما بعدها.



الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم . قالوا: قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك ؟، وفي رواية :» أفلا نقاتلهم « قال: لا . ما أقاموا فيكم الصلاة « إلا من ولي عليه وال ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية، ولا ينزعن يدا من طاعة»، وكذلك ورد في عدم الطاعة قول النبي صلى الله عليه وسلم:» لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وفي زوائد البزار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :» لا طاعة في معصية الله» ويفهم من هذه الأحاديث أن المسلم مطلوب منه أن يجمع بين أمرين في موقفه من الحاكم المنحرف، أي مع اقترافه للمنكر لم يخرج عن الإسلام لا في عقيدته ولا في نظام حكمه، أقول مطلوب من المسلم أن يجمع في موقفه من هذا الحاكم بين طاعته في المعروف وبين مخالفته في المنكر، سواء أكان هذا المنكر معصية يرتكبها الحاكم أو أمرا غير مشروع يصدره إلى الناس.

وأما وجوب العمل على تنحية مثل هذا الحاكم عن السلطة بالوسائل السلمية فإنه برغم أن هذه النقطة قد عالجها الفقهاء القدامى والكتاب الإسلاميون المحدثون، وتعددت فيها وجهات النظر، إلا أننا نعرض لها هنا من زاوية محددة هي أنه حين منع الإسلام الخروج بسبب انحراف محدود قد سار فيه فإنه لم يكتب على الأمة أن تكون أسيرة ذلك الانحراف مكتوفة الأيدي تجاهه، لا بل أوجب عليها العمل على تنحية الحاكم بالوسائل السلمية، ولكن إلى أن تتم تنحيته عن السلطة قد يستغرق الأمر وقتا قد يطول، وقد يقصر في سبيل تسوية هذه المشكلة، وهي ليست من المشاكل البسيطة، فهل نترك البلاد فوضى ؟ في هذه الحالة يستغل المفسدون هذا الظرف الحرج فيعيثون في البلاد الفساد؟! وهل تعطل مصالح الأمة بحجة انحراف صاحب السلطة بوجوب تنحيته وعدم

وجود من تجب طاعته؟!، فالإسلام قد عالج هذه المسألة فأوجب على الأمة طاعة الحاكم المنحرف في غير المعصية والعمل على تنحيته في آن واحد، أما طاعته في غير المعصية فقد سقنا من قبل النصوص الدالة على ذلك، وأما وجوب العمل على تنحيته بالوسائل السلمية فلأن الحاكم إذا انحرف انحرافا يخرجه عن العدالة فإنه يفقد شرطاً من شروط صحة انعقاد السلطة له.

والحاكم في الأمة هو في كل لحظة يدير فيها الشؤون، يتصف بكونه حاكما، ومن هنا لا بد من اتصافه بكونه عدلاً في كل وقت لكي يصح حكمه ويستمر في منصبه، ثم إن الذي نراه جمعاً بين الرأي القائل بالخروج عن السلطة بمقتضى اختلال شرط العدالة فيه وبين أدلة وجوب طاعته ولو فسق، هو أن يستمر وجوب طاعة هذا الحاكم عملا بالنصوص الشرعية السابقة التي تدل على ذلك، مع العمل على تنحيته عن السلطة عملا بمقتضى اختلال شرط العدالة فيه، وأن تكون تنحيته عن السلطة بوسائل سلمية عملا بالنصوص الشرعية السابقة التي تدل على منع شهر السيف في وجه الحاكم المنحرف، ويرى الكاتب محمد أسد، أن الجهة التي تقرر عزل الأمام عن السلطة إذا نشب النزاع بين أهل الشورى الممثلين للأمة بهذا الصدد هي تحكيم جهة عليا محايدة مختصة بشؤون الدستور، مكونة من نوابغ القضاة وأقطاب القانون الإسلامي في الدولة، ويرى البعض أن الجهة التي تفصل بهذا الموضوع هي محكمة المظالم، لأن الخليفة حين يرتكب أمراً من الأمور التي يستحق معها العزل عن السلطة كالفسق يكون في هذه الحال قد أحدث مظلمة من المظالم لابد من إزالتها، فتختص محكمة المظالم بإزالتها، وهي المحكمة التي تنظر في شؤون النزاع بين الأمة والسلطات في الدولة، ثم إن كون ماحدث مظلمة أو غير مظلمة يحتاج إلى إثبات، فيختص قاضي المظالم

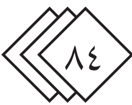
بالنظر فيها، فإذا ثبتت لديه المظلمة أصدر قرار المحكمة بعزل الخليفة، أو أي صاحب سلطة في الدولة يكون بقاؤه في سلطته مظلمة من المظالم [١].

٥/ الواقع الحضاري وتطوير وسائل التغيير:

لقد تعارف الناس على أسلوب للتغيير يتأسس على المظاهرات والخروج السلمي إلى الشوارع ورفع الشعارات والجهر بمطلوبات الإصلاح، وهذا أمر مشروع ولا حذر فيه ما دام داخل الأفق الشرعي من حيث الالتزام بالسلم والأمن وعدم التعدي. ذلك أن الأمة صاحبة حق أصيل في التعبير عن حقوقها ومطالبها – وبما أن الأمة الإسلامية ومن خلال معظم حكوماتها قد عانت من الظلم والقهر وفساد الحكام. وبما أن مؤسسات الدولة الإسلامية ظلت مغيبة وغير فاعلة ولا احترام لها. فما كان أمام الأمة من وسيلة للتنبيه والإصلاح. إلا وسيلة الخروج إلى الشارع باعتباره مؤسسة معاصرة لها القدرة على التعبير عن قضايا الأمة. وتحقيق مطالبها، والشارع الآن مؤسسة كاملة وهو يحمل التأثير الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وربما دعى ذلك الى التفريق بين المفهوم التقليدي للطريق إذ الطريق في وظائفه جزء من الشارع والشارع الآن أوسع وأكبر من أن نحصر وظائفه في وظائف الطريق التقليدي .

ولا شك أن التغيير من خلال الشارع ليس هو الصورة المثلى ولكن يصبح الصورة الممكنة في حالة غياب المؤسسات الأخرى التي كان يمكن أن تعبر الأمة من خلالها عن رؤيتها وتجهر برأيها. بل يصبح الخروج إلى الشارع قضية تدور عليها الأحكام التكليفية من فرض وندب إلى حرمة وكراهة وإباحة لا شك أن قضية فقه التغيير فيما اتصل بأمر الحاكم قد تعقدت لدى الأمة المسلمة لا سيما بعد أن ظهر الطغيان الغالب على منهج الحكام وتمدد هذا الطغيان حتى غطى

١ أنظر محمد خير هيكل – الجهاد والقتال في السياسة الشرعية ج١ – ص ٩٤ وما بعدها.



على مؤسسات الأمة وصادر دورها وأبطل فعاليتها وهذا يستوجب رؤية فقهية تلاحق المستجد وتحقق أهداف التغيير حتى لا تصاب الأمة بالأدواء التي تسلمها لحالة الغثائية وتفقد خاصية الإمامة والشهادة على العالمين ..

في خاتمة هذه القضايا يجدر بنا أن نؤكد على أهمية هذه النقاط التي تم ايرادها باعتبارها مرتكزات أساسية لتصور قضية التغيير في المجتمع الإسلامي وكيفية ربط ذلك بنسق فقهي يمثل عاصماً من أن يؤدي التغيير إلى اضطراب وفوضى أو تستغل الرغبة في التغيير من قبل البعض فتنحرف عن مسارها ومقصددها.

لقد أثبتت السلطة في العصر الحديث تطورها من حيث هيمنتها على جل مفاصل الحياة ومن ثم تأثيرها على أفراد الأمة في سعيهم ومعاشهم وما تولد جراء ذلك من ظلم وقهر عطل آليات التغيير ومحركاته وهو ما أدى الى حدوث ثورات عنيفة تتناقض مع ما قبلها واجتهدت في تلمس طريقها من جديد.

إن الظروف والمتغيرات الظرفية والحضارية لها تأثيرها على المكونات الإجتماعية وعلى العلاقات الانسانية وعلى الأنساق السياسية والثقافية وهي ذات طبيعة متغيرة ومتجددة وهذا يستدعي وعياً من قادة الأمة لا سيما علمائها وفقهائها للتعامل مع الواقع والاجتهاد في قيادته استشرافاً لمستقبل زاهر لا انحباساً في رؤية تاريخية سالفة أو اجتهادٍ ظني سابق.

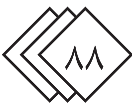
فإن باب السياسة الشرعية من أوسع الأبوابٍ وارحبها وهو الباب الذي تظهر فيه عبودية العقل المسلم، لتحقيق الصلاح ونفي الفساد.

إن مؤسسات الأمة المعلومة هي الأساس في مداخل التغيير والتطور غير أن الأمة ومتى ما شعرت بالتضييق عليها ومحاصرتها ابدعت من الوسائل ما يعيينها على الوصول لأهدافها المشروعة وإحداث التغيير المنشود..

يظل النظر في مجهودات التغيير عبر المسير الحضاري للأمة من أهم العواصم ومن أهم المرتكزات الفقهية التي تعين على استصحاب تجارب الماضي واستيعاب المؤثرات الظرفية في الواقع والمعينات على استشراف المستقبل حتى يبلغ العمل التغييري غايته من غير انحراف أو اضطراب يؤدي بالضرورة الى اعادة حالة ما قبل التغيير فتصاب الأمة بحالة تقزم حضاري تسقط جراءها في مصيدة الاستعمار المتيقظ والمتربص ..

النشــأة والتطـور

- ملامح النشــأة
- المرتكــزات الفكــرية والعملية
- التأسيس النظري والكسب الواقعي
- جدلية الحركة .. الحزب.. السلطة



ملامح النشأة

لقد نشأت الحركة الإسلامية في السودان في العصر الحديث كغيرها من الحركات الإسلامية وهي تستشعر غربة الإسلام وانحسار قيمه وتعاليمه عن الحياة وتمدد القيم الغازية أو المواريث البالية، وقد امتازت عن غيرها في طبيعة نظرها للأمور من حيث شمول الرؤية وواقعيتها ولذلك لم تكتف بجانب دون آخر ولم تتكفئ على وظيفة دون غيرها. وإنما نظرت إلى القضية من منظور شامل استصحبت فيه ضرورة إصلاح الفرد مع القيام بإصلاح الأمة وتزكية النفوس مع تنقية المناهج والاهتمام بالخاص مع اهتمامها بالعام وأهمية معالجة السياسي والاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الثقافي والتربوي والأخلاقي، وقد نال السياسي بحكم حضوره ونفوذه وهيمنته على جل مفاصل الحياة أهميةً وموقعاً خاصاً في مفكرة الحركة ولذلك طورت من فكرها ورؤاها السياسية آملة أن ترث الأمر لتبرز المنهج الإسلامي سليماً وكاملاً وراشداً وقد استعدت لذلك كله بمنهج أرادته أن تكتمل فيه معاني الدين عقيدة وفقهاً وجماعة وحركة.. محاطاً بفقه الموازنات وتحديد الأولويات ومستهدياً بمقاصد شرعية تمثل البعد الاستراتيجي للعمل الإسلامي في العصر الحديث.

إن الإطار الموضوعي للحركة الإسلامية والوعاء الحامل لها له تأثيره القوى والمباشر، لذلك اهتمت الحركة بقضايا مجتمعها وتواصلت معه، ثم مع قضايا الأمة بشكل عام، فهي لم تنغلق على خصوصيات ولم تسع للهروب من واقعها وإنما جمعت بين التعامل الواقعي مع ما يحيط بها من خلال منهج فقهي واقعي عملي متجدد وخاطبت قضايا الأمة بوعي حضاري وضابط فقهي حقق لها حضوراً في الساحة العالمية وإن استفز هذا الوعي وهذا الحضور التيارات المعارضة والرافضة للبروز الإسلامي المعاصر داخلياً وخارجياً.

والحركة الإسلامية وهي تهتم بقضايا الداخل اجتهدت في توحيد أهل

القبلة ونظرت إلى الاختلافات المذهبية والطائفية و(الجماعوية) بوعي وعمق واجتهدت في أن تراها مداخل للتنوع لا للتفرق وللتعارف لا للتخاصم والتقاطع مادام ذلك داخل الأفق الإسلامي المعتبر.

يقوم منهج الحركة الإسلامية كما يتضح من أدبياتها على أربعة ركائز أساسية هي: العقيدة – الجماعة – الحركة – المنهج. فإن الحركة الإسلامية حركة ترتكز على عقيدة صحيحة سليمة تربطها بالله خالق الكون ومدبره وهذه العقيدة الصافية والصادقة هي التي تعطي الحركة قوتها وثباتها وصدقها وفعاليتها وحيويتها.

والعقيدة الصادقة هي التي تحقق الثبات على المبادئ والالتزام على الصراط السوي، وتمثل المرجعية الأساسية في عملية الإصلاح والتزكية.

ومن هذه العقيدة تتنزل الأفكار الصالحة التي تربط الدنيا بالآخرة والمخلوق بالخالق والعمل بالنية والسعي بالمقاصد: « قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (الأنعام : ١٦٢) «

وهي حركة جماعية تستنهض همة الأمة لتقوم بدورها في الوجود: « كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّة أُخْرِجَتْ لِلنَّاس تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوف وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَر وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ (آل عمران : ١١٠) « ومن أجل ذلك تنتظم في خطها المحدد جماعة جاهدة زاكية تخالط المجتمع وتتعاون مع مؤسساته في سبيل البناء والإصلاح: « وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ (المائدة : ٢).

وهي حركة تمتاز بالقوة والفعالية تلاحق المتغيرات بعلم وقدرة وإرادة في كافة المجالات، مجال الاجتهاد والفكر والبحث والمراجعة والفقه الأمين والعمل الدائب والجهاد المتواصل تنشط عبر مؤسساتها ومنظماتها وكياناتها اجتهاداً في سبيل إنزال القيم إلى الواقع حتى يخالط حياة الناس. وهي في هذا تتواصل

مع التراث الإسلامي وتتصالح معه مثل تصالحها مع واقعها ومن هنا تظهر خاصية الوسطية التي تفتقدها الكثير من الجماعات.

وهي حركة منهجية تعلي من قيمة المنهج الفقهي وتجعله حاضر في تصورها للأصول والمنطلقات التي تنزع منها والمقاصد التي تتغيأها ولذلك لا يختلط عليها الأمر في تحديد فقه الأولويات والتعامل مع النوازل وإحسان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحكمة التدرج في التعامل إصلاحاً وإعماراً.

وهذه خلاصة نضعها بين يدي الأخوة الناظرين في منهج الحركة الإسلامية علها تكون معيناً على التعريف بها وبيان منطلقها ومنهجها ومقصدها.

المسار الحركي:

المدخل للحديث عن تاريخ الحركة الإسلامية في السودان ومسارها الحركي وتتبع ذلك حتى بلوغها مبلغها اليوم يستدعي إعطاء إضاءة عامة عن مرحلة نشوء وتشكل هذه الحركة ثم نموها وتطورها على مدرجها حتى يومنا هذا، والحديث عن هذا التاريخ يستدعي التذكير بالوعاء الجغرافي الذي يحمل تلك الحركة وهو السودان وطبيعة علاقته بجارته مصر لما لذلك من أهمية تتصل ببزوغ نجم الحركة الإسلامية لأول عهدها، والتأثير الثقافي والفكري ومحركاته داخل نسق تلك العلاقة ذلك أن الحركة الإسلامية الحديثة في العالم بقيمها ومبادئها العامة رفع لواءها بصورة مميزة وواضحة حركة الإخوان المسلمين في مصر (كبرى الحركات الإسلامية في العالم) ومنشؤها الإمام حسن البنا، والجماعة الإسلامية في باكستان ومنشؤها الإمام أبو الأعلى المودودي.

معلوم أن العلاقة بين مصر والسودان ذات جذور وعمق يمتد بامتداد التاريخ غير أن هذه العلاقة خضعت لعوامل ومؤثرات أعطتها شكلها المميز وفق المتغيرات التي تلم بالبلدين وقد أخذت هذه العلاقة شكلها في العصر الحديث مع إرسال محمد علي باشا رسله لضم السودان عام ١٨٢١م رغبةً في ثرواته وهنا

أخذت العلاقة شكلاً جديداً أقرب للأسلوب الاستعماري منه للأسلوب القائم على التواصل والتداخل الثقافي والحضاري العفوي والذي كان في السابق.

ومعلوم أن السودان ومصر قد وقعتا تحت الاحتلال البريطاني إبان الهجمة الغربية الاستعمارية والذي حاول أن يضعف التواصل بين الدولتين نظراً إلى مصالحه التي يرتئيها الا ان هذه السياسة قد فشلت في أن تحقق أهدافها جملة، غير أن انفراد الانجليز بالسودان لاحقاً ومحاولة محاصرة التأثير المصري قد أدى إلى تأخر دخول حركة الإخوان المسلمين إلى السودان قياساً بالحال مع دخولها إلى سوريا وفلسطين ولبنان، وقد أعانت أجواء الانفتاح بين البلدين لاحقاً على تنمية التواصل وكان من آثاره حضور الأستاذين المصريين صلاح عبد السيد وجمال الدين السنهوري ما بين ١٩٤٤-١٩٤٥م وذلك بغرض نشر دعوة الإخوان المسلمين[١]، وقد وجدت الفكرة قبولاً طيباً وتكونت أول لبنة للإخوان المسلمين في هذه الفترة برئاسة إبراهيم المفتي وبدوي مصطفى نائباً له وعلى طالب الله سكرتيراً ومحمد إسماعيل الأزهري عم إسماعيل الأزهري وآخرين ولم تكن هذه اللجنة ذات فعالية أو برنامج محدد، ثم وفي منتصف الأربعينيات شهدت حركة الإخوان نشاطاً آخر ربما كان أكثر حيويةً وتكونت أول هيئة فعالة للإخوان برئاسة عوض عمر الإمام إمام مسجد أم درمان الكبير وعبد الفتاح جلي ومحمد عبد الرضي رقالي، وفي أكتوبر ١٩٤٦م تم إرسال عضوين من أعضاء المركز العام للإخوان لنشر الدعوة وإنشاء الفروع بالسودان وهما عبد الحكيم عابدين وجمال الدين السنهوري وكان لهما أثر كبير في توضيح الفكرة وعرضها واستقطاب أعداد لها غير أن هذا المجهود عازه المتابعة ويمكن أن نقول أن النشاط في هذه المرحلة كان نشاطاً وعظياً عاماً أكثر من وصفه بالتنظيمي

---

١ محمد الخير عبد القادر، نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان، ص٥٩. وحسن مكي، حركة الإخوان المسلمين في السودان، ص٤

المؤسس عبر الهياكل والتكوينات[1].

ومنذ ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨م كان جل نشاط الحركة يقوم به الإخوان المصريون المنتشرون في التجمعات المصرية وكان محور الاتصال بين المصريين (علي طالب الله) وقد تعرض جراء علاقته تلك إلى غضب الانجليز وتمت محاكمته بتهمة نسبت إليه وسجن لمدة بلغت عشرة أشهر وهو في السجن تم تعيينه من قبل الإمام حسن البنا مراقباً عاماً للإخوان المسلمين بالسودان وعضواً بالهيئة التأسيسية العامة للإخوان بالقاهرة ومن هنا اكتسب شرعيته، وقد تمكن (علي طالب الله) من فتح دار للإخوان في عام ١٩٥٢م وأسماها دار الإخوان المسلمين وعرفت فيما بعد باسم المركز العام للإخوان المسلمين[2].

في الفترة بين ١٩٥٢-١٩٥٣م: شهدت هذه الفترة تطور العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين وحركة التحرير الإسلامي والتي نشأت بالجامعة ولم تكن لها صلة مباشرة بحركة الإخوان في السودان خارج الجامعة ولا مصر وكان علي طالب الله وحامد عمر وبقية الإخوان يذهبون للجامعة لحضور الندوات كما كان طلاب الجامعة يحضرون لإدارة أسر الشُعب، وينظر الدكتور حسن مكي للساحة ليصفها كالآتي:

ثم شهدت الساحة تطورات متلاحقة وامتازت ببروز تيارات إسلامية ثلاث جمعت بينها أرضية مشتركة:

١. حركة الإخوان الجماهيرية التي يقودها علي طالب الله، والتي كانت تعتبر نفسها امتداداً عضوياً للجماعة الاخوانية بمصر، وقد أخذت في الضمور بعد أن أفسحت المجال لتيار الجامعة الذي نما على حسابها وفاز بجماهيرها.
٢. تكتل يدعو للأصالة والاستقلال التام مع الشروع الفوري في أداء مهام سياسية وهو تيار حركة التحرير الإسلامي.

١ حسن مكي مصدر سابق، ص ٤
٢ المصدر السابق، ص ٦

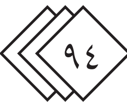
٣. تكتل يدعو لنقل التجربة المصرية والعمل ضمن الأطر والمقاييس العامة لحركة الإخوان هناك مع الاحتفاظ باستقلالية تسمح بحرية معقولة للحركة مع التركيز على التربية الروحية.

ومن المراحل المهمة في مسيرة الحركة مؤتمرها الذي انعقد للإجابة على بعض التساؤلات ولإعطاء الحركة ملامحها الأساسية وسمي هذا المؤتمر بمؤتمر العيد حيث انعقد في ايام العيد المبارك من ذي الحجة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤/٨/٢١م، وكانت أهم القرارات التي أصدرها المؤتمر:

١. اسم الجماعة: تسمى الجماعة الإخوان المسلمون مع استقلالها إدارياً عن أي جماعة إسلامية أخرى، واتخذ هذا القرار بما يشبه الإجماع
٢. انتخاب أمين عام للجماعة: سمي السكرتير العام للإخوان المسلمين في السودان.
٣. انتخاب مكتب تنفيذي مسئول عن إدارة الحركة سمي المكتب التنفيذي، وقد ضم المكتب المنتخب أربعة من الأعضاء المؤسسين الأوائل لحركة التحرير الإسلامي[١].
٤. اقصاء علي طالب الله .

وبصدور قرارات مؤتمر العيد استكملت حركة الإخوان المسلمين بناءها الإداري والتنظيمي ووحدت صفها وانطلقت لأداء رسالتها في مناخ مفعم بالثقة والاطمئنان[٢]. وكانت دوافع هذا المؤتمر كما ظهر تتمثل في الضرورة الملحة لتأصيل انتماء الجماعة وحسم الخلافات وسط الطلاب الاسلاميين بالجامعة على سبيل المثال بين اتجاه بابكر كرار وتلاميذه والاتجاه الاسلامي الأخوان خارج الجامعة والاتفاق حول منهج العمل وحسم موضوع القيادة وتحديد موقف من جماعة على طالب الله.

١ محمد الخير عبد القادر، نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان، ص٨٠.
٢ نفس المصدر، ص٨٣ والشيخ عيسى مكي عثمان أزرق من تاريخ الاخوان المسلمين في السودان.



وفي الفترة من ١٩٥٦ م وحتى ١٩٥٩م : وهي الفترة التي نال فيها السودان استقلاله وظهرت الدعوة إلى الديمقراطية ، وبدأت مناقشة الهوية وأسس البناء للأمة السودانية. شارك أعضاء هذه الجماعة في الخطاب العام وأخذوا يبشرون بأفكارهم من خلال الصحف العامة، وكان المحور الذي دار حوله الخطاب السياسي للجماعة ،هو الدستور الإسلامي .

واضافت الحركة في هذه المرحلة إلى وظائفها التجنيدية والتربوية الطلابية سمات هيئة الضغط والتعبئة إذ اتخذت واجهة تحالفية هي الجبهة الإسلامية للدستور ونجحت في ضم معظم القيادات الإسلامية مبدئياً لتحكيم الدستور الإسلامي ورفع الشعار الإسلامي[1] . لقد استطاعت الحركة الاسلامية أن تفرض وجودها وتصبح الوريث الشرعي للعمل الاسلامي داخل المؤسسات التعليمية الجامعة والمدارس الثانوية وبذلك كتب لها السيادة وسار المكتب التنفيذي بقيادة محمد الخير عبد القادر نحو اعلاء المبدأ التربوي التزكوي تحت تأثير بعض المتغيرات ثم تم استبدال محمد خير بالرشيد الطاهر بكر في مؤتمر ١٩٥٥م ويذكر د. حسن مكي أن الرشيد الطاهر تولى امارة الجماعة حيث أنه كان أبرز الموجودين فقد كان محامياً بينما ذهب بعض القادة طرائق شتى.. محمد يوسف واستقر محامياً في الأبيض وسافر حسن الترابي الى بريطانيا للدراسة وبمجيئ الرشيد الطاهر حدثت نقطة تحول مهمة في تنظيم الأخوان تجلت في الانسجام الفكري بين القيادة الجماهيرية والقواعد الطلابية[2] .

وفي الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤م : وهي الفترة التي تولى زمام الحكم في السودان الفريق عبود ومن معه من العسكريين.

وقد ظلت الحركة ورغم تأثرها بالمتغيرات السياسية تعمل وتجاهد وقد حققت كسباً مقدراً. في هذه الفترة اتجه الرشيد الطاهر الى الجيش للاطاحة

١ أنظر د. حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٣٠ وأنظر حسن مكي، ص ٤٧
٢ أنظر حسن مكي – ص٣٦ مصدر سابق.

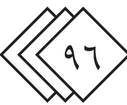
بالحكومة العسكرية وأراد اقامة ميليشيا عسكرية ورفض المكتب الأخواني ذلك ومضى الرشيد في مسعاه الانقلابي العسكري وكشف أمر المحاولة وحوكم بخمس سنوات سجن وقد استقال الرشيد الطاهر عن الحركة في ١٩٦٥م، ثم انعقد المؤتمر الخامس للجماعة ممثلة في مجلس الشورى عام ١٩٦٢م وتم إقرار الأتي.

١- الأخوان حركة تدعو الناس لإقامة المجتمع الإسلامي ومن وسائلها استخدام القوة.
٢- اختيار صيغة القيادة الجماعية .
٣- معارضة النظام العسكري لأن مقاصده ليست من مقاصد الدين الإسلامي في شيء.
٤- العمل على قيام وحدة وطنية للمعارضة .
٥- عدم الاعتماد على الجيش في إحداث الانقلاب لأن ذلك غير مضمون العواقب
٦- رفض الثورة الشعبية المسلحة لأنها تؤدي إلى إراقة الدماء ودعوة الجنوبيين للاشتراك في هيئة المعارضة [1].

أن هذه المقررات تشير إلى ديناميكية الحركة و حيويتها و قدرتها على ملاحقة المستجدات ، ووضع الضوابط التي تحفظ للحركة تميزها عن غيرها وتحافظ على ثوابتها ومرتكزاتها، وقد انبعث روح جديد في العمل الاسلامي مع عودة حسن الترابي ومحمد صالح عمر وعثمان خالد.

الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩م : في هذه الفترة دخلت الحركة مرحلة جديدة من التخطيط والكسب، وقد شهدت هذه الفترة قيام ثورة شعبية أعلنت نهاية النظام العسكري الذي كان يحكم السودان، وقد كان للحركة دور بارز في قيادة

١ أنظر حسن مكي مصدر سابق ص٦٣



هذه الثورة. كما انها اجتهدت في أن تستنقذ الثورة – وما تلاها من تخطيط وتدبير لسياسة البلاد من براثن الكيد و السعي الحثيث من قبل الشيوعيين لتوظيف الثورة لمصلحتهم .

وقد طورت الحركة من خططها و اختارت الإطار الجبهوي لتعبر من خلاله عن أفكارها وأهدافها وتوحد أصحاب الهم الإسلامي في إطار واحد قوي ، وتم اختيار صيغة (جبهة الميثاق الإسلامي).. وقد تبلورت استراتيجية العمل الإسلامي في الأتي :

١- تأمين الجبهة الداخلية بمحاربة الحزب الشيوعي ومؤامرات الاستعمار الغربي.
٢- تبني القضايا المطلبية العادلة وخلق تيارات موالية في الجماعات (الضاغطة) النقابات ، الاتحادات و الاتجاه بالحركة نحو الجماهير عامة.
٣- معارضة النظام الناصري و كشفه إعلامياً و التعاطف مع أخوان مصر.
٤- مناصرة حركات التحرر و خصوصاً فلسطين وإرتريا وتشاد .

والحركة تسعى نحو الانتشار الشعبي انتهزت فرصة الانتخابات ١٩٦٥م ودخلت هذه الانتخابات ورشحت مائة من أعضائها ، وكانت الحملة الانتخابية موسماً لإبراز شعارات الحركة ونشر المبادئ و القيم التي تدعو لها في الأوساط الشعبية .

لقد اهتمت الحركة الإسلامية بكافة القطاعات وهي تسعى للتمكين لبرامجها في وسط المجتمع فاهتمت بالمرأة وقطاع الشباب . و تحقق كسب في أوساط الطلاب – كان كسباً عظيماً- وكانت قائمة الحركة الإسلامية في الصدارة في انتخابات الجامعة من ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٩م .

ومن النجاحات التي حققتها الحركة في موقفها السياسي الضغط على الحكومة من أجل طرد نواب الحزب الشيوعي من المجلس التشريعي وقد وفقت

في ذلك في[1] ١٩٦٥وهو ما عرف بثورة رجب وذلك عندما أساء الشيوعيون لبيت الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي ١٩٦٩م انعقد المؤتمر للحركة في ابريل بنادي امدرمان وقد ارتضى صيغة الجبهة تحت قيادة د. حسن الترابي وقد امتاز تياران داخل المؤتمر تيار يرى أنه مهمش وبعيد عن السلطة! وله استدراكات على مسيرة الحركة الإسلامية وإن كان الدثار الظاهر حديث عن السلفية والتحديث وقد جاء انقلاب مايو والذي قاده جعفر محمد نميري ١٩٦٩م ليتوحد الناس حول تحدٍ أكبر واختفى السؤال حول أيهم الأهم التربية أم السياسة؟ والعام ام الخاص[2]؟

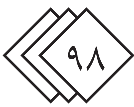
إن الاجتهاد في إيجاد وسائل وكيانات تحفظ للدعوة تميزها وثوابتها وتخدم أغراضها و تضيف قوة تنمي حركة الإسلام أو توقف قوة الأعداء كان هذا المبدأ حاضراً في جميع مراحل هذه الحركة . وقد استفادت الحركة من فرصة الحرية الواسعة التي أتاحها النظام الديمقراطي رغم الهيمنة التقليدية التي شكلتها القوى السياسية التقليدية المعتمدة على طائفتي الختمية والأنصار . شكل أنقلاب اليساريين في ١٩٦٩م و الذي أنشأ حكومة جعفر محمد نميري ووضع نهاية للنظام الديمقراطي فترة جديدة من مراحل تطور الحركة الإسلامية وقد تميز هذا العهد بفترتين من خلال علاقته بالحركة الإسلامية.

الفترة الأولى:

وهذه فترة الكيد الشديد للحركة الإسلامية في مشاريعها السياسية والتربوية و الحركية و الدعوية وقد جهد النظام المستند على القوى الإشتراكية في كبت أصوات الإسلاميين سجناً و تشريداً و مضايقة . كما أعلن قادة الحركة الإسلامية المعارضة للنظام القائم ودخل قادتها السجون ، وأخذت الحركة تخطط وهي في المعارضة و تتوسل بكافة الوسائل لإسقاط النظام وحركت قوتها

١ أنظر حسن مكي مصدر سابق ص ٨٢

٢ المصدر نفسه ص ٩٤.



في أوساط الطلاب في الجامعات و بين العمال ولم تستنكف من استعمال القوة وكانت انتفاضة الطلاب في شعبان ١٩٧٣م من أقوى المواقف المعارضة التي تعرض لها النظام كما أن الحركة استفادت من ظروف الاعتقال والتضييق في مراجعة بنيتها الداخلية ومراجعة مشاريعها الفكرية ورؤيتها التأصيلية و هياكلها الإدارية و تقوية كل ذلك.

الفترة الثانية :

وهي التي هدأت فيها حدة الصراع ومال النظام الحاكم للمصالحة وامتدت هذه الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٤م وقد شاركت الحركة الإسلامية في السلطة القائمة و التحمت بالمجتمع و الحكم بصورة أوسع .

وفي هذا العهد إنداح العمل النسائي و اتسعت مشاركة المرأة في العمل العام وكان هذا العهد هو عهد الانتشار العضوي للجماعة . كما كان هذا هو عهد التطور التنظيمي اللامركزي و الوعي التخطيطي الأوسع و البناء الإستراتيجي الاشمل وبذلك تجاوزت الحركة مرحلة المصالحة إلى المشاركة غير أنها حافظت على خطابها الفكري المميز وأخذت تضغط في سبيل تطبيق الشريعة الإسلامية و أثمر ذلك المجهود إعلان تطبيق التشريعات الإسلامية في ١٩٨٣ ودافعت الحركة عن المبدأ وشاركت بكوادرها وقضاتها و مفكريها في إثراء التوجه الإسلامي ، حتى إذا رأى زعيم السلطة جعفر محمد نميري النكوص عن الشريعة بسبب من الضغط الغربي عامة و الأمريكي خاصة و لظروف التردي الإقتصادي تراجع عن تحالفه مع الحركة الإسلامية بل وأمر بإيداع قادتها في السجون حتى الانتفاضة الشعبية في رجب أبريل ١٩٨٤م[1].

جعفر نميري وجهوده في تطبيق الشريعة الإسلامية :

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتراب من تحقيق مبدأ تطبيق

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٣٦ وما بعدها .

الشريعة الإسلامية ، وتعتبر الخطوة التي خطاها الرئيس السابق جعفر نميري خطوة متميزة وهو يصدر قرار تطبيق الشريعة وفي هذا لم يعول إلا على عاطفة الشعب السوداني وحبه لهذا المبدأ ولذلك لم يعتمد على حزب بعينه أو جماعة ، إنما عول على الضمير الشعبي السوداني لا سيما التيار الصوفي بشكل عام مع استصحاب الضغط الذي كانت تمارسه الحركة الإسلامية ، وحينها تبنت الحركة الإسلامية المشروع وسارت فيه مع ما أبدته من ملاحظات ، غير أن الهدف الأكبر والذي عملت الحركة الإسلامية من أجله جعلها تتجاوز السلبيات المتوقعة.

وخير من يجيب على أسئلة هذه المرحلة الأستاذ حافظ الشيخ القيادي الإسلامي والقانوني المعروف حيث يقول وهو يرصد مسار تطبيق الشريعة اللإسلامية قضية المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية عبر صياغة دستور سوداني إسلامي، بدأت في فترة مبكرة جدًّا، مع استقلال السودان تقريبًا، إذ ظل السودانيون يحتكمون للشريعة الإسلامية في حياتهم الخاصة والعامة منذ أن أصبح السودان بلدا مسلما بجانب الأعراف المحلية حتى جاء الاستعمار ومعه القانون الوضعي، ومفهوم الشريعة يعني سيادتها على كافة مناحي الحياة، ولكنني أفضل أن أقتصر في حديثي على الجانب العدلي الذي يتعلق بالتشريع والقضاء تاركاً الشعاب الأخرى لأهل الاختصاص. ويمكن تقسيم محاولات الأجيال التي تلاحقت وتتابعت في المطالبة بتحكيم الشريعة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

كانت مرحلة الدعوة والمطالبة، وقد قاد هذه المرحلة العلماء والدعاة وطالبوا الساسة السودانيين بالالتزام بتطبيق الشريعة وقد نال السودان استقلاله وأمسك الوطنيون بزمام الحكم فيه، وإصدار دستور إسلامي

وجعل الشريعة المصدر الرئيس للتشريع

.وشكل هـؤلاء العلماء "الجبهة الإسـلامية للدستور"، وجمعت هذه الهيئة الأحـزاب السياسية والطوائف الدينية، وأثمرت الحملات التوعوية التي قامت بها هـذه الهيئة وعيًا شعبيًّا كبيرًا، مما جعل الساسة آنـذاك يـدرجـون تحكيم الشـريعـة في بـرامجـهـم الانـتـخـابـيـة، وحصـلـت جبهة الـدسـتـور الإسـلامـي عـلـى وعـد مـن قـادة الحـزبـين الـكـبـيريـن »الأمة والاتحادي" بمناصرة الدستور الإسلامي.

والمرحلة الثانية:

كانت مرحلة الصياغة والتشريع، وبـدأت بعد ثورة أكتوبر ضد الحكم العـسـكري الأول بـالـسـودان في الـعـام ١٩٦٤م، واسـتـطـاع المطالبون بالدستور الإسـلامـي تضمين ميثاق الـثورة الشعبية آنـذاك نصًّا يطالب بـ"وضع قـوانـين تتماشي مـع تقاليدنا"، وعلـى إثـر ذلـك كونت لجنة لمـراجـعـة الـقـوانـين بـرئـاسـة مـولانـا خـلـف الله الـرشـيـد، ولجـنـة قومية للدستور.

وولـدت أيضًـا بعد أكتوبـر مؤسسات إسلامية رسمية وشعبية دفعت في المطالبـة بـالـدسـتـور الإسـلامـي بـصـورة مـبـاشـرة أو غـير مباشرة، كـالجـامـعـة الإسـلامـيـة بـأم درمـان، وجبـهـة الميـثـاق الإسـلامـي، وهي تحـالـف سـيـاسـي جمـع الإخــوان المسـلـمين وأنـصـار الـسـنـة والصوفية وشخصيات إسلامية وطنية.

.وقـامـت اللجنة القومية للدستور بوضع مشـروع دسـتـور في ١٩٦٨م ينص على أن الشريعة الإسلامية هـي المصدر الأساسي لقوانين الدولة. وأدى قيام ثورة مايو ١٩٦٩م، بقيادة النميري لمحاولة إجازة هذا الدستور، ولـكـن لم تـذهـب تلك الجـهـود هـبـاء؛ إذ نص دسـتـور حكومة نمـيري لسنة

١٩٧٣على أن "الشريعة والعرف مصدران رئيسان للتشريع والأحوال الشخصية لغير المسلمين يحكمها القانون الخاص بهم.« ولكن مع ذلك اتسمت محاولات حكومة النميري في تلك المرحلة بالخلط الشديد في مصادرها التشريعية بين الشريعة الإسلامية والقانون الإنجليزي.

.والمرحلة الثالثة:

كانت مرحلة التطبيق والتنفيذ، وبدأت في عهد الرئيس النميري في سبتمبر ١٩٨٣م، بإعلان النميري تطبيق الشريعة الإسلامية وما تزال مستمرة.

وقد سمعت الحركة الإسلامية والدكتور الترابإعلان تطبيق الشريعة من وسائل الإعلام لحظة الإعلان، مثل عامةالناس، وبرغم ذلك أيدت الحركة الإسلامية ذلك ودعمته، أمام حركة.الرفض التي تولت كبرها الأحزاب العلمانية وبعض الشخصيات الطائفية.

لقد ناصرت الحركة الإسلام الخطوة المباركة الجديدة بكافة أشكال الدعم، على صعيد الطلاب أو المنابر العامة في المساجد أو المنتديات العامة، وشارك أفراد منها عمليا في تنزيل التشريعات الجديدة وتطبيقها عبر الجهاز القضائي؛ لأن القضاة آنذاك لم يكونوا مؤهلين بقدر كافٍ أو المؤهلين منهم عددهم قليل، فشارك الشيخ محمد محجوب حاج نور، وشاركت كذلك، قيادات أخرى من الحركة الإسلامية في مرحلة سابقة للتمهيد للانتقال لتطبيق الشريعة، بعد أن أصدر السيد رئيس الوزراء آنذاك الرشيد الطاهر بكر -وهو أيضًا قيادي سابق بالحركة- في مايو ١٩٧٩م قرارًا بتشكيل لجنة لمراجعة القوانين السارية في البلاد وإعادة النظر فيها حتى تتناسب

مع تعاليم الإسلام.وهذه اللجنة تولى رئاستها مولانا خلف الله الرشيد، بالإضافة إلى لجنة.فنية برئاسة قائد الحركة الإسلامية آنذاك والنائب العام للبلاد الدكتور حسن الترابي، وتقوم هذه بإعداد الدراسات حول تنظيم المعاملات بين الأفراد والمؤسسات وما يتناولها من الحقوق والواجبات وقواعد الإثبات في جميع فروع القوانين، ثم قامت الحركة بمظاهرة مليونية في الذكرى الأولى لإعلان تطبيق الشريعة، مما أعطى التجربة قوة شعبية هائلة. كانت مهمة لجنة مراجعة القوانيين الأساسية معالجة الجانب القانوني في سياق بعث حضاري.متكامل، وكذلك إرساء منهج فقهي أصيل مستمد من التراث الفقهي للأمة وأعرافها الحميدة، واللجنة التزمت في أبحاثها أن تكون خلاصة لحركة اجتهاد واسعة لتحقيق الالتزام بأصول الشرع وإدراك للواقع العصري القائم، لتخرج الأحكام ملبية لحاجة العصر ومستمسكة بالشرع. واختطت هذه اللجنة لنفسها منهجًا جيدًا في مهمتها، كالتدرج، والميل ليسر الأحكام، والأخذ من الأحكام بما يوافق المشهور عند الناس، وعدم التقيد بمذهب.. وغيرها من القواعد المهمة، والميسرة للانتقال من عهود القوانين الوضعية إلى تطبيق الشريعة.

وقد دعمت الحركة الإسلامية إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية لأن الإعلان حتى ولو كان به معايب من بعض الوجوه إلا أنه يصب في اتجاه مطالب الحركة بتطبيق الشريعة ومحاولاتها الجزئية، مثل «بنوك إسلامية، شركات تأمين إسلامية... إلخ" في تطبيق الشريعة وإسلام الحياة.بعد سقوط حكومة نميري أعلن السيد الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس.الوزراء، موقفه بوضح من هذه القوانين، منذ أن أعلنت واعتبرها قوانين سبتمبر"، و "قوانين النميري" وليست الشريعة الإسلامية، وقال إن دولته ملتزمة بالنهج الإسلامي، ولكن باستبدال قوانين نميري

بقوانين تكون نتاج رؤية قومية، ودعا المهدي إلى لجنة مكونة من عدد من الشخصيات الإسلامية، كالأستاذ محمد سليم العوا وغيره ، وهم نفس الشخصيات التي استشيرت في طور من أطوار الإعداد لإعلان الشريعة- وقد خلصت هذه اللجنة بعد مراجعات دقيقة للقوانين الإسلامية بأن المآخذ التي أخذت عليها لا تقتضي إلغاءها بل تصحيحها وتعديلها.

وأصبحت الشريعة الإسلامية ثابتًا من ثوابت السياسية السودانية، لا يجرؤ مجترئ على إلغائها من الدستور والقوانين، طوال فترة الحكومات التي تعاقبت بعد مايو، وظلت المحاكم والقضاة يصدرون الأحكام بموجب قوانين الشريعة الإسلامية وأحكامها.

وجاءت حكومة الإنقاذ في ١٩٨٩م- والتي أكدت التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية في ١٩٩١م - ووجدت عشرات القضايا الجنائية والمدنية التي فصل فيها بموجب الشريعة الإسلامية.. حتى أنها اضطرت للبحث عن أحكام تعزيرية حتى تحمي حكومة العهد الجديد ولا تكشف وجهها الإسلامي من أول أيامها.

ومن أهم آثار تطبيق الشريعة أنها استطاعت حسم الخيار الحضاري لأهل السودان بعد طول تردد في عهود الحكومات السابقة منذ الاستقلال،

كما أثبتت التجربة أن القوانين الإسلامية تجد تأييدا شعبيًّا وجماهيريًّا واسعًا في السودان -عدا الجنوب- وبفضل هذا التأييد لم تتمكن حكومة الصادق المهدي (١٩٨٦-١٩٨٩) من إلغائها برغم اعتراض الصادق الشخصي عليها، وعلى المستوى الجنائي أدت تلك القوانين إلى خفض مستوى الجريمة في البلاد، برغم إطلاق سراح كل السجناء – ١٣ ألف سجين- بمناسبة إعلان الشريعة، ومكن

الإعلان العاملين في الحقل الإسلامي من زيادة نشاطهم وتوسيع مجالات عملهم بصورة كبيرة.

والسلبيات التي يمكن أن تذكر منها إدخال قانون أمن الدولة ضمن قانون العقوبات الجنائية،وهو قانون يحجر الحريات السياسية، مما أتاح فرصة للمعارضين لاتهام القوانين الإسلامية بأنها صيغت من أجل حماية النظام العسكري، وكذلك البدء في تطبيق الشريعة بقانون العقوبات وما فيها من عقوبات حدية جعل من القوانين الإسلامية محل إثارة وجدل عند بعض الناس.

وكذلك لجوء رئيس الجمهورية إلى تكوين محاكم طوارئ من قانونين من خارج النظام القضائي أعطى صفة الاستثنائية لهذه الأوضاع، ومنها التشهير بالمحكومين وفقاً للقوانين الإسلامية في وسائل الإعلام مما أتاح فرصة للهجوم عليها، ولكن من أكبر السلبيات، أن هذه القوانين صدرت دون شورى واسعة مع القانونيين والسياسيين مما جعل إعلانها مفاجئًا للناس كما جاءت غير محكمة في صياغتها القانونية.

ولكن عولجت هذه السلبيات في العام ١٩٨٨ عبر صياغة قانون عقوبات جديد يقوم على أحكام الشريعة ويتفادى سلبيات القديم، وهو قانون استهدى في صياغته وتبويبه ورؤيته العامة من مشروعات القوانين التي أعدتها الجامعة العربية والأزهر الشريف وباكستان ومصر والإمارات، ولكن لم ير هذا القانون النور لقيام ثورة الإنقاذ ١٩٨٩م ولكنها استفادت منه في القانون الجنائي الذي أصدرته في ١٩٩١م. وقد سعى السودان إلى إسلام الحياة لله، بإصدار القوانين الإسلامية

المنظمة للأجهزة العدلية والأحوال الشخصية والمصارف والبنك المركزي والتأمين والزكاة والنظام العام والأجهزة العسكرية والأمنية، ثم صدر دستور ١٩٩٨م الإسلامي الذي يعلي من شأن الشريعة لما تضمنه من أحكام ومبادئ عامة، ولكن تجربة الشريعة بلا شك جهد بشري شارك فيه علماء وفقهاء وقانونيون واقتصاديون؛ تشريعا وتنفيذا، وسع جهدهم وإدراكهم للواقع، وهو واقع متجدد، مما يتطلب مراجعة وتصويبًا دائمين.

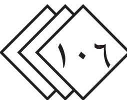
.ولا يزال ينتظر الحركة الإسلامية دور كبير في رعاية مسيرة تحكيم الشريعة الإسلامية في السودان، حتى تنضج التجربة وتستقيم الحياة على هدي الإسلام[1].

لقد كانت هذه المرحلة في تطور الحركة الإسلامية مرحلة هامة دفعت فيها الحركة بكل ثقلها الفكري و الحركي لإنجاح التحول الإسلامي مع الوعي بضرورة التفريق بين ما هو شرعي إسلامي يجب حمايته و المحافظة عليه وما هو مخالف و مجانب ينبغي مراجعته وإصلاحه بفقه أمين ووعي حركي دقيق.

الجبهة الإسلامية: عقب إنتهاء مرحلة العهد المايوي بالثورة الشعبية بدأ عهد من الحرية وأخذت الأحزاب و الكيانات التي ظلت في حالة كمون وصمت طيلة العهد الماضي تتحسس أطرافها و تحاول أن تجد لنفسها مكاناً على الساحة السياسية التي انفتحت أمام الجميع . واجتهدت الحركة الإسلامية – وكعهدها – لمواجهة الواقع الجديد و أعلنت عن قيام الجبهة الإسلامية، وهدفت إلى توسيع قاعدة الأخوان المسلمين وذلك لاستيعاب و ملاحقة التطورات التي أفرزها غياب حكومة (مايو) التي استمرت لمدة ستة عشر عاماً . وحتى تتحول إلى تيار شعبي واسع يضم أبناء الأمة السودانية .

---

١ المصدر: موقع السودان الاسلامي



وتم إعلان المبادئ العامة للجبهة و تطورت في وسائل خطابها وأساليب بيانها وحوارها و استفادت أيما استفادة من تغلغلها في المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية وقد بلغت درجة من النضج الفكري و الحركي وتجاوزت به غيرها.

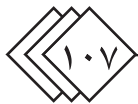
ثم أعقب ذلك فترة النظام الديمقراطي و التي خاضتها الحركة الإسلامية تحت مسمى الجبهة الإسلامية القومية وكانت فترة الانتخابات التي أعقبت المرحلة الانتقالية موسماً طيباً وفرصة عظمى للتبشير بمبادئ وأهداف الحركة الإسلامية.

وخاضت الجبهة الإسلامية الانتخابات وقد حققت سنداً شعبياً تمثل في حيازة ثقة الناخبين بالنسب الآتية:

المنطقة	نسبة أصوات الناخبين
العاصمة	٢٩٪
بحر الغزال	٢٣٪
الإقليم الشرقي	١٨٪
كردفان	١٥٪
دارفور	١٥٪
الإقليم الشمالي	٣٠٪
أعالي النيل	٩٪
الاستوائية	٦٪

وقد كان عدد المقاعد التي أحرزتها الجبهة الإسلامية في (البرلمان) واحداً وخمسين مقعداً [1].وأصبحت الجبهة الإسلامية هي القوة الثالثة في المجلس التشريعي . وكانت شعارات المرحلة ذات أتصال وثيق بمبادئ الحركة الإسلامية،

١ د حسن الساعوري، أنظر ديمقراطية السودان إلى أين دار الفكر الخرطوم ، بدون تاريخ ص٦٣ – ٧٠



وكان محور النقاش والجدل يدور حول الحفاظ على الشريعة الإسلامية وتطبيقها في كافة شعب الحياة واستطاعت الجبهة أن تجعل من القضية الإسلامية شريعة وشعاراً وأخلاقاً أساساً للخطاب السياسي إيجاباً أو سلباً لدى كافة الأحزاب و التيارات .

٣٠ يونيو ومرحلة جديدة :

والحركة الإسلامية وهي تمارس العمل السياسي لم تنغلق على شكل معين أو تغلق أبوابها في وجه تيار وطني أو إسلامي وقد تحالفت مع حكومة الصادق المهدي لفترة من الزمن . ثم خرجت من الحكم بضغط من الأحزاب اليسارية و القوى العلمانية وكانت قمة ذلك ما عرف بميثاق القصر و الذي أفسد المبدأ الديمقراطي وزهد فيه بعد أن عجز عن حل المشكل السياسي المعقد . وتم وضع نهاية لذلك بقيام انقلاب ٣٠ يونيو وقد ظهر أن الأهداف و المبادئ التي أعلنتها الحركة الإسلامية وكانت تبشر بها هي نفسها الأهداف التي رفعتها ثورة الإنقاذ في ٣٠ يونيو، وهو ما مثل نقلة في أسلوب الخطاب ومرحلة متقدمة في مدرج العمل الإسلامي في هذا العصر إذ أفلحت ولأول مرة حركة إسلامية وعبر توافق فكري وتدرج عملي من أن تقيم نظاماً يقوم على أدبياتها ومنهاجها ويتغذى من موروثها الفكري و التربوي . لتعالج مشاكل الانتقال من مرحلة الحركة و الدعوة بكل ما تحمله من مثال وأحلام وآمال . إلى مرحلة الدولة وما تتضمنه من خطاب ومواجهة واقعية لقضايا الحياة و تحدياتها وما نتج جراء ذلك من توفيق في السعي أو خطأ في الاجتهاد أو تعثر في الحركة وهذا شأن الاجتهاد البشري.

لقد كان من أهم الأسباب التي أدت لقيام انقلاب الإنقاذ:

١. اضطراب الحياة السياسية وفسادها وعجزها عن التعبير عن إرادة المجتمع.
٢. إهمال الجيش وإضعاف قواه مما أدى إلى تمدد قوى التمرد المدفوع

بالمخططات الاستعمارية والصليبية .

٣. التسويف في أمر فرض الشريعة الإسلامية وإنزالها إلى أرض الواقع والتشكيك في صلاحها (قوانين سبتمبر)

٤. إفساد المبدأ الديمقراطي وذلك بالسعي لتحجيم القوى الإسلامية والتضييق عليها والسماح بالتدخل العسكري المباشر في أمر التحالفات السياسية وترتيب العلاقات وإدارة الحكم.

الحركة الإسلامية وبناء الدولة:

(تظل الدولة الإسلامية المعاصرة) هي التحدي الأكبر والابتلاء الأعظم في هذا العصر الذي تضخمت فيه الدولة العلمانية بديمقراطيتها المنتشية بها وذلك في الأنموذج الغربي أو بطغيانها وغيرتها وقهرها وذلك في الأنموذج الغالب على بلاد المسلمين ويتأكد هذا التحدي من بعد ان اندثرت المعالم الهادية على طريق السياسة لبناء دولة الإسلام المعاصرة وذلك بسبب من مرور سوافي العصور على معالم الطريق وانسداد الأفق الفقهي في باب السياسة الشرعية وأيضاً بسبب من انقطاع وضعف عمليات التخصيب والتوليد السياسي حتى ظن بعضهم(أن الدولة الإسلامية) تجربة تاريخية منغلقة ولا سبيل إلى إبرازها من جديد في ظل المتغيرات الظرفية لعالم اليوم ! وذهب البعض إلى تصورها دولة أكاديمية حدودها هي مقررات الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تصف الدولة لغة واصطلاحاً انفعالاً بالمثال وانقطاعاً عن الواقع برهجه ووهجه! وبعضهم جعلها كياناً مثالياً لا صلة له بحياة الناس ومشكلاتهم المتجددة والمبتدعة واختار هذا البعض باب النقد والنقض لكل تجربة إسلامية اجتهادية ورضي بالوقوف في منزلة الانتظار: انتظار الدولة الإسلامية الغائبة في تلافيف العاطفة وكهف الأمل حتى تخرج للملأ لتملأ الأرض عدلاً من بعد ان ملئت جوراً وهو بين ذلك يكفر كل تجربة ويخرج على كل اجتهاد لا يشارك هو في إخراجه بل يجرمه وهو

بهذا يقف موقفاً لا صلة له بأصول الفقه ومقاصده الحكيمة.

ومن بين ذلك كله أخرجت الحركة الإسلامية السودانية من بعد اجتهاد وجهاد ومصابرة ومن بين فرث المعاناة ودم المجاهدة دولة إسلامية تشع بنور الإيمان ووهج التجربة تدرجاً نحو الكمال والمثال على مدرج إياك نعبد وإياك نستعين وقد برزت الدولة بسمتها الإسلامي وتعرضت جراء ذلك لكيد لم ينقطع من الأعداء علها تموت أو تنحرف أو تتقزم وآخرين احتطبوا في حبال الأعداء بسبب من قلة فقههم أو سوء مقصدهم وعلى كل استطاعت الدولة أن تواجه التحديات والابتلاءات وان تضع المرتكزات الأصولية فيما ترى لدولة إسلامية معاصرة تفتح الباب لكل أهل الإيمان منافسة على مضمار الكمال والتمام.

ولقد ظل التنظيم الحركي بقدرته وحيويته وضوابطه المؤثر الأول والعاصم لعملية التطور والإنتقال..

المرتكزات الفكرية والعملية

يرد سؤال مشروع عن ماهية الدولة وهل توصف الدولة بالإسلامية وكيف تتصور الدولة الإسلامية في العصر الحديث وماهية صلتها بالاجتهادات التي أخرجها التراث الفقهي عبر التجارب الساسية السالفة وما هي منزلة التنظيمات الحركية في العصر الحديث من حيث المشروعية والهدف والوسيلة وهذه مقاربة لهذه القضايا استضاءةً بالنظر في اجتهادات الحركة الإسلامية السودانية .

أ/ التعريف بالتنظيم الحركي :

يعتبر التنظيم الحركي من أهم التعبيرات المعاصرة لحركة الإسلام الممثلة في الجماعات العاملة داخل هذا الأفق وقد دار جدال واسع حول هذا التنظيم من حيث المشروعية والمهام والمرحلية والاستدامة والوظائف والوسائل والسرية والجهرية . وهو عند أهله يعني نسقية الأوعية العملية الفاعلة التي تمثل خلايا الجسم الحركي وتحدد وظائفه وهي مظنون فيها أنها ذات استقامة ذاتية متصلة بين مصدر الحركة ومقصدها كما أن لها القدرة على حمل الرسالة نقية طاهرة زائدة ميزة الشمول و الفعالية و النفاذ في إيصال تلك الرسالة و تحقيق أكبر قدر من الانتشار القوي وسط الأمة.

فالتنظيم الحركي كما يراه أهله إن عجز عن ملاحقة إفرازات الواقع واستيعاب تلك الإفرازات والتغلغل داخل تلافيف الوجود الاجتماعي لتولي مفاتيح التوعية والقيادة لتحقيق المقاصد الرسالية، إضافة إلى فقه مفردات ذلك الواقع والإحاطة بأهوائه و المؤثرات الضاغطة عليه و القدرة من ثم على الانتشار الشبكي لتحقيق ميزة الشمول والدقة واليقظة، وملاحقة خلايا المجانبة والمعارضة المفسدة وتحجيم دورها مع الاحتفاظ بخصائص الاستقامة والطهارة وتنقية الذات وإيصال القيمة التغييرية الثورية من غير تشويه ولا تحوير.

إن عجز التنظيم عن ذلك فإنه يصبح جسداً خواراً يردد صفير الريح

وصياح المتحذلقين ويمارس رياضة اللسان لا أكثر . بمعنى آخر فإن التنظيم إن لم يسع جاهداً لملاحقة إفرازات الواقع و الهيمنة عليها ومصادمة الباطل ومغالبته وتجريد مفردات الخطاب الرسالي الأخلاقية والتغيرية إلى واقع الناس من خلال القدوة والقوة فإنه لا يعدو أن يكون ترفا اجتماعياً وجهازاً للتخدير.

- وأهم سمات التنظيم أنه تنظيم شامل التخصص مجتهد لاستيعاب وتحقيق مقاصد الدين في الحياة.
- تنظيم يقوم على الشورى ويعلي قيمة العمل الجماعي ولا ينزع نحو الفردية باعتبارها أهم مهددات نجاح العمل.
- وهو تنظيم يقوم على منهج يعتمد على أصول الشرع ويستفيد من الحكمة الإنسانية في معالجة المتغيرات والمستجدات جامعاً بين الأصالة والمعاصرة.
- تنظيم متصالح مع أمته معلي لقيمة التضحية والإيثار ومتواصل عبر واجبات النصيحة وأخلاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ب/ ضوابط الالتزام الحركي (البيعة وقسم الولاء):

تثير قضية البيعة الخاصة مجموعة من الأسئلة حول المفهوم والمضمون والمقصد وصلة ذلك بالعهود والمواثيق التي تنشئها الدولة الحديثة ،تمثل البيعة في عرف الحركة الإسلامية مدخل الالتزام الأساس في الانتظام في سلك الحركة الإسلامية وهي مؤكدة بقسم الولاء، والبيعة هنا هي عهد وموثق يأخذه العضو على نفسه – حتى يظل عاملاً في صفوف الحركة ملتزماً بفكرها ومنهجها ومنضبطاً بفكرها وبمؤسساتها وتمثل البيعة لأول الأمر نقله نفسية في سلم الالتزام والانتماء إن هذه النقلة تمثل انتقالاً من مرحلة إلى مرحلة لها خصوصيتها وأخلاقها وآدابها، ومعلوم أن التغيير يبدأ أولاً بالنفس ثم ينتظم المكونات الأخرى يقول تعالى: (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ (الرعد:١١)).

كما أن البيعة تمثل أيضاً نقلة فكرية في مسار العضو من بعد أن ارتضى الانتماء لمؤسسة الحركة الإسلامية، وهذا الانتماء يأتي تزكية لروح التفكير، وإعمال العقل. وتطوير الكسب الثقافي وتجويد الخطاب ليعبر عن أصالة الفكر الإسلامي وحضوره وقوته وشموله ومقاومته للتيارات المخالفة المحلية والغازية.

إن الأصول الفكرية للأمة هي نفسها الأصول الفكرية للحركة الإسلامية غير أن الحيوية الفكرية وشمول النظرة وملاحقة المتغيرات تعطي الحركة خصوصيتها وفعاليتها الحركية في جانب الفعل والتعبير الواقعي عن قضايا الأمة وصلاً بمقاصد الشريعة.

وتمثل البيعة في بعدها الأخلاقي عهداً بين مؤسسات الحركة الإسلامية وعضويتها ويمكن مع الاحتفاظ بين مفهوم البيعة وآفاقها أن نذكر أركان البيعة كما ذكرها الإمام الشهيد حسن البنا هي:

(الفهم×الإخلاص ×العمل ×الجهاد ×الأخوة ×الطاعة ×التضحية×التجرد ×الثبات ×الثقة)

وهذه الأركان تتضمنها الصيغة المختارة التي يلتزمها العضو عند التزامه بصفوف الحركة الإسلامية، غير أن الحركة الإسلامية السودانية لها صيغة القسم التي تعتمدها وهي غير ملتزمة بالضرورة بأدبيات حركة الأخوان المسلمين في مصر إن العوامل التي تؤدي وتدفع إلى الخروج عن الطاعة ومتابعة هوى النفس وتزيين الشهوة كل ذلك من عوائق الطريق إن لم يجد له وازعاً من الانتماء والالتزام الحركي، فإنه يصبح مدخلاً من مداخل الميوعة والانفلات التي ضربت الأمة وشلت قواها وأسلمتها إلى حالة الغثائية التي ظلت تعاني منها منذ أمد طويل إن البيعة في حقيقتها تجميع وتوظيف للقدرات وتنمية عملية واقعية لقوى المجتمع الإسلامي حتى تحقق أهدافها في البناء والعمران الحضاري إلتزاماً بمنهج الشرع الحنيف وانتظاماً على صراط الإيمان عقيدة جامعة وجماعة

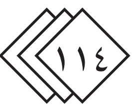
عاملة ومنهجاً مُجمِّعاً والبيعة هنا بيعة اختيارية غير أنها ذات سلطان أخلاقي لمن التزمها وهي تختلف عن البيعة العامة والتي لا ينبغي انعقادها إلا لإمام[1] المسلمين وحاكم الدولة المسلمة وهي فريضة لا ينبغي الخروج عليها بحال كما هو معلوم من أقوال أهل الفقه.

ج/أقسام الالتزام (درجات الالتزام):

الحركة الإسلامية السودانية لا يبدو أنها كانت متشددة في أمر الالتزام وضوابطه بمحددات منهجية ولذلك لا نستطيع أن نتحدث عن فقه خاص بها في التدرج بالعضوية ومنازل ومراتب الالتزام وان ظهرت ملامح لذلك في بدايات أمرها، وهذه محاولة لتوصيف درجات الالتزام عند الأخ حيث أننا لا نستطيع القول أن كل من انضم لصف الحركة قد دخل في قالب واحدٍ ذلك أن الالتزام الحركي كغيره من الأطر الفكرية والاجتماعية التي تتفاوت داخلها درجة الالتزام:

- هناك المعجب بالحركة الذي ينتمي للدعوة بالاسم فقط ، مهموم بالمغانم والمكاسب ان وجدت ويرى وجود الحركة وغيابها بقدر وجود مصلحته هذه.
- ملتزم بالدعم المادي والمعنوي فقط ولا ينشغل بتفاصيل البرامج.
- ملتزم بالدعم المادي ويحضر بعض البرامج الدعوية والأنشطة خاصة التي تلبي أشواقه.
- ملتزم بالدعم المادي و بجميع البرامج والأنشطة المطروحة .
- ملتزم بالدعم المادي ويحضر جميع أو معظم البرامج والأنشطة الدعوية ، ولا يكتفي بالحضور فقط بل ويشارك ويتفاعل معها لإنجاحها .
- لا يكتفي بما سبق بل يشارك في الإعداد للبرامج ، ويؤدي ما عليه من التزامات ومهام ، ويتفاعل ويشجع غيره ويرتفع بإخوانه ويرتقي بهم ، ويساهم بماله

١ . مقاربة المصطلح في رسالتنا فقه الطاعة .



لإنجاح البرامج ويتابع ويقترح ويقوّم العمل ويطرح سبل إنجاحه وينصح وفيه حرقة على الدعوة، ومع هذا فإننا لا نستطيع أن نضع قوالب جاهزة تقيد من ينتمي للحركة الاسلامية.

وهناك مظاهر لضعف الالتزام على سبيل المثال :

- التهرب من حضور البرامج المحددة والالتزام بالخط العام .
- عدم الدقة أو عدم الانضباط والالتزام وضعف المسئولية.
- إصدار الأحكام دون تثبت أو تبين و كثرة الانتقاد و الإصغاء للإشاعات والأراجيف والخلط بين النصيحة والفضيحة.
- الفجور في الخصومة أو عدم رعاية أدب الخلاف ونبذ الطاعة إلا فيما يوافق هواه .
- عدم النهوض بالبيت من الأهل والولد إلى المستوى الإسلامي المنشود وعدم رعاية الآداب أو السلوكيات الإسلامية.
- عدم التضحية بالنفس أو المال أو بهما معا والتهرب من التكاليف .
- إهمال النفس من التنقية والتزكية واستعجال النصر دون تأن أو تروّ أو تأهب
- الاجتهاد فيما لا مجال للاجتهاد فيه وعدم الثبات أمام مطامع الحياة الدنيا.
- إهدار حقوق الإخوة والتدخل فيما لا يعنيه دون فقه رشيد أو وعي لازم[1] .
- إن الحديث عن التنظيم الخاص للحركة الإسلامية ربما كان هو العنصر الأهم في التمييز بين الحركة الإسلامية والحركات الإسلامية المشابهة .
- إن السرية المطلقة والصفوية والانعزال وادعاء العصمة والنزوع نحو الاستعلاء واضطراب الموازين بين الجماعة والأمة وتشويه صورة البناء

١ موقع الملتقى http:www.ikhwan.nصلى الله عليه وسلمtvbshowthrصلى الله عليه وسلم ad.php?t=94507

المؤسسي للدولة كل ذلك لم تعاني منه التجربة السودانية كما عانت منه تجارب أخرى .

- وما ذكرناه من ضوابط الالتزام يمثل الجانب النفسي والتزكوي وهو مدخل للحديث عن الجانب الفكري .

يكاد أن يكون الخطاب الفكري والفقه الحركي الذي تبنته الجماعة والتزمته في مجاهدتها يعتمد اعتماداً كبيراً على كتابات الدكتور حسن عبد الله الترابي الأمين العام للجماعة منذ مراحل التكوين الأولى التي أبرزت الجماعة كقوة فكرية وسياسية في الساحة السودانية[١] . وقد اتصفت الحركة بالشح في الكتابة و التأليف و التقريرات الفكرية[٢] . ولولا ما كتبه أمينها العام لما استطاع الباحث أن يحصل على صورة واضحة للبناء الفكري و الموجهات الحركية للجماعة من خلال كتابات أعضائها و منشوراتها بالمقارنة بالإخوان المسلمين في مصر . و الجماعة الإسلامية في باكستان فإننا نجد الحركة الإسلامية في السودان كانت هي الأقل إنتاجاً في مجال البحث و التأليف .

وربما كان ذلك مردوداً إلى اعتماد الحركة في السودان على ما يردها من كتابات من الحركة الإسلامية المصرية و حركة الجماعة الإسلامية بباكستان فهما الأسبق في هذا الطريق[٣] .

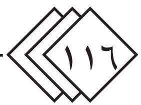
كما أننا نجد أن جماعة الإخوان المسلمين بالسودان – الحركة الإسلامية – قد مالت للخطاب العملي . وجعلت من همها الأكبر وضع الخطط و التدابير العملية التي تمكنها من إيجاد موطئ قدم لها في الساحة السودانية مغالبة للقوى التي كانت تهيمن على تلك الساحة ، وهي قوى تقليدية تعتمد على الموروث الديني للأمة.

---

١ أنظر أصول فقه الحركة – د. أمين حسن عمر .

٢ انظر الحركة الإسلامية في السودان د حسن الترابي ص ٢٢٠

٣ لقد انتجت الحركة في الآونة الأخيرة انتاجاً فكرياً طيباً ويعتبر د. حسن مكي هو صاحب المبادرة والريادة في ذلك.



كما أن القوى الحركية الوحيدة النشطة و التي اهتمت الحركة الإسلامية بمنازلتها و مصارعتها هي قوى اليساريين ذات التخطيط الحديث و العمل المنضبط و المنظم و القائم على أصول دقيقة من التخطيط و التنظير و التنفيذ ولعل الحركة الإسلامية استفادت من ذلك في صنع خططها وإعلاء الخطاب العلمي العملي على العاطفي التراثي . كما أنها استفادت وهي التي نشأت في كنف معهد جامعي نظامي غربي الطابع قد استفادت من الفكر الغربي في بعض أوجه التنظيم و ترتيب بعض أوضاعها الأساسية [١]. وربما وجدت الحركة ضرورة الالتفات إلى الجانب العاطفي و التراثي حتى تلتحم بمركز التدين الشعبي تنقية ودعماً . وربما كان الخطاب العقلي المجرد مدخلاً لجدال كلامي أكثر من توليده لفقه حركي عملي .

١/ من خصائص الفكر والمنهج :

لقد قامت الحركة الإسلامية الحديثة في السودان وهي ترمي إلى رد الأمة إلى أصول دينها وربط حياتها بهداية الدين وإرشاداته . وإبراز خاصية الشمولية التي ميزت شريعة الإسلام عن غيرها من الشرائع .

(فالحركة الإسلامية الحديثة في السودان دعوة و بناء مشروع جماعات ذات منظومة من الأطر لعقد التوالي و تجسيد الوحدة العضوية فيها وذات شبكة من القنوات لتحقيق الاتصال و التعاون فيها وذات نسق من العلاقات الأفقية لتوزيع الأعباء الرأسية لترتيب الشورى و الطاعة و القيادة ، وهي تحقيق للأمر الرباني بإقامة مجتمع المسلمين بعقائده و شرائعه العملية حتى تكون مقاصد الحياة راجعة إلى أصل واحد و شعابها إلى طريق واحد ، لا تتشاكس الأغراض و الأهواء بمجتمع المؤمنين ولا ترتبك مسالك أعضائه بل تتكامل مساعيه و تتناثر جهوده بأوثق نظام في محور واحد للحياة هو قصر العبادة لله الواحد)[٢].

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان مصدر سابق ص ٢٨.

٢ المصدر نفسه ، ص ٦٣.

كما أن الحركة ترى ضرورة البناء الفكري السليم وتنقية وحدات الفقه المرشد حتى يتم العمل على هداية ورشاد .

فالأمثل في حركة الإسلام أن يتوازن فيها الفكر و الفعل أو العلم و العمل وأن يتدافعا . يمتد العلم بين يدي العمل نوراً يهدي أهدافه و ينصب حوافزه ويمهد طريقه فلا يتبلد المرء بغير دليل و لا يتخبط بغير رشد ، ولا يغفو ما ليس له به علم ، ويرفد العمل العلم تجريباً و استبصاراً و تعرضاً بمقدمات التقوى و الفعل الصالح لنفحات العلم و الهدي التي ينعم بها الله جزاء و توفيقاً ويتكاثر العمل فيكثف العبادة و يتعاظم العلم ليعمقها .

الحركة الإسلامية في السودان تلتزم في خطابها الفكري و منحاها الفقهي بضرورة التأصيل لكل فعل وحركة حتى يظل الاجتهاد والفعل مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمرجعية الفكر الأولى الكتاب و السنة فمنها يتلقى المؤمن و عليهما يعتمد في فكره و فقهه وحركته ، وترى أن النهضة الحقيقة في الأمة لا تتم إلا بتطور الفكر الإسلامي عبر مراحل الصحو الذاتي إلى مراحل التفاعل . ومن رد الفعل اللاحق إلى الاستجابة المبدعة ومن الخطاب بعموم معاني الدين ومعالمه إلى البيان لمقتضياته المنزلة ومن الفتوى العفو في المسائل ، إلى المذهب الأصولي والرؤية الكلية.

فالحركة الإسلامية وهي تعتمد على أصول الفكر الإسلامي و تسعى لإصلاح الواقع في رؤية شاملة وتخطيط جامع ، فإنها لا تنحاز للتراث بكل ما فيه و تقف أمامه متبلدة كما أنها لا تنهار أمام التحدي الحضاري القائم فتسلم له القيادة أو تعادي كل ما يأتي من تلقاء حضارته منغلقة على نفسها . وقد أختطت بين ذلك منزلة وسطى أعلت من شأن التراث الإسلامي الأصيل القائم على هداية الكتاب و السنة و سيرة السلف الصالح وتجاوزت عوامل الإقعاد و التثبيط التي أفرزتها عهود الإنحطاط الحضاري .

كما أنها التمست الحكمة في الحضارة الغربية ووظفتها لمصلحة الأمة ورفضت كل ما من شأنه مخالفة الدين و معارضته من علمانية طاغية و لا دينية متعالية .

فالإسلام دين يدخل تجديداً للهدي و تغييراً للحال المخالف ولذا يدخل غريباً ينكره أهل القديم بعصبياتهم و أهوائهم وكل قومة متجددة للمسلمين هي تذكير بأصول الدين التي اغتربت بطول العهد وقسوة القلب وهي تغيير للبدعيات الطارئة بغير أصل و للمواقف المتقادمة التي جمدت تخلفاً و الخطر الكبير على حركة التجديد الإسلامي أن يئدها القديم قبل البلوغ فتجمد عند مرحلة الإحياء العاطفي للإيمان و تبقى الصورة القديمة تجديداً فيما ينبغي أن يتغير و يتطور مما لا يثبته الدين على صورة واحدة عبر الزمان ومن ثم تنقلب كثير من الحركات الناشئة إلى حال محافظة بل إلى رجعية تاريخية [١] .

ثم يشير د. الترابي إلى صيغة الاتصال بالحضارة الغربية في رموزها قائلاً: لابد كذلك من الاتصال بالغرب عبر الحوار و الدعوة قصد هدايتهم . إن الغرب اليوم في خواء فكري كامل و ليس لهم فكر البتة يجب على المسلمين إذن أن ينشروا الإسلام في العالم ، وإذا لَم يبادرنا الغرب بالشر يمكننا أن نتعامل معه بالبر و القسط . ولقد ضرب المسلمون المثال في التعامل مع الدول الأوربية وهم الذين أسسوا القانون الدولي خاصة في العلاقة مع جنوب أوربا حول حوض البحر الأبيض المتوسط و يمكن أن نقدم للعالم اليوم نموذج النظام العالمي العادل .

فنظام الأمم المتحدة مؤسس على غير العدل و لا يراعيه [٢] . إن الحضارة الغربية تكاد أن تكون هي الفتنة الكبرى للمسلمين في هذا العصر وهي التحدي الحقيقي أمام حركات النهضة الإسلامية التي تحتاج إلى رؤية حكيمة تحسن

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٢٨٧.

٢ أنظر د حسن الترابي المشروع الإسلامي قراءات في الفكر و الممارسة معهد البحوث و الدراسات الاجتماعية ط (٢) ١٩٩٥م الفصل الأول العمل الإسلامي المعاصر نظرات وعبر ص ١٩

من خلالها مخاطبة المراكز الفكرية لهذه الحضارة التي تتجاوز مراحل الحقد الصليبي الذي أعمى الأبصار وأصم الآذان لتمضي حركة الإسلام ودعوته نافذة تتسرب من خلال ذلك إلى تلك الأمة دعوة وهداية وإرشاد .

إن المحور الأساسي الذي تبعته الحركة الإسلامية وأدارت حوله حركتها ومجاهدانها هو محور التوحيد الذي يهدي الحياة و يقودها وهكذا أصبح واجباً على الحركات الإسلامية أن تبدأ بإحياء التوحيد في الحياة و السياسة حتى تكون إخلاصاً لعبادة الله لا إبتغاء للسلطة و تجرداً للخير العام لا حباً في إرضاء شهوة السلطة وحتى يصبح الرأي السياسي هو اجتهاد موضوعي مستقر و لابد من التوحيد الديني في الحياة الاقتصادية لأن في غالبه اليوم مادي و لابد من توحيد الحياة الاجتماعية قاطبة.

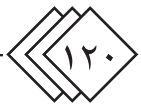
و الحركة الإسلامية ينبغي أن توحد الناس ، ولا يمكن لأمة عابدة لله سائرة على طريق الله الواحد أن تتفرق عرقياً أو وطنياً أو قومياً أو طائفياً .

ولابد من التوحيد في الحياة العلمية فالعلم اليوم قد انفصلت فيه الشريعة عن الطبيعة تماماً والغرب أبقي علم الطبيعة بالصراع مع الكنيسة – كان المسلمون يوحدون العلم الذي جاء من الله بالعرض في القضايا التي يختلف عليها الناس وبالسمع و بالبصر والفؤاد في قضايا مرتبطة بقوانين الطبيعة ولكنهم الآن فرقوا العلمين وتورطوا في ثنائية اشتراكية علم منقطع عن اله هو علم الطبيعة وعلم موصول بالله هو الشريعة [١].

كما أن الحركة الإسلامية السودانية تعول كثيراً على قضايا التجديد والتفريق بين الدين والتدين فالدين ثابت لا يتغير ولا يتبدل وهو من الله سبحانه وتعالى بينما التدين هو كسب بشري و يتحقق للإنسان بجهده و اجتهاده لذلك يلحقه البلى الذي يستوجب الرعاية والتجديد .

---

١ أنظر د حسن الترابي ص ١٢ وما بعدها ، مصدر سابق.



إن واقعية الخطاب تقتضي تبسيط المعاني وتقريبها من واقع الناس وإحكام المنهج الذي يضم أطراف الأمة .. تجاوزاً لصفوية الخطاب وصفوية الحركة .. وقد اجتهدت الحركة في إحداث ذلك .. وربطت أمر الصفوية بأمر العزيمة في غالب الأمر.. غير أنها عانت من فقر مدقع في مجال البحث والإحاطة الفقهية بمشكلات الواقع .. وعانت بعض القصور في المخالطة الاجتماعية . وفعالية المنهج خطاباً و تأثيراً ترتبط عبر هذه المخالطة .. وأمر الدين لا يفصل التقريرات العقلية و يحجزها عن واقع الناس .. ولعل السيدة خديجة بلغت من الحكمة مبلغاً وهي تجعل من المدخل الاجتماعي حديثاً مطمئناً للرسول صلى الله عليه وسلم عند بدء الدعوة و شاهداً له : و الله لن يخزيك الله ابداً : إنك لتصل الرحم : و تحمل الكل .. و تكسب المعدوم و تعين على نوائب الدهر . إن الفصل بي الفكر و الفعل .. لا يعين على توليد الفقه العملي الشامل .

٢/ الحركة الإسلامية أصول التفكير:

إن التعريف بأهم الخصائص المحددة لملامح الحركة الإسلامية يستدعي التذكير بتعريف الحركة الإسلامية نفسها وهو ما ورد في نظامها الأساسي:

وقد عرفت بأنها جماعة منظمة مقرها السودان، تعمل في إطار تيار إسلامي عام في المجتمع لتحقيق مبادئ وأهداف قاصدة إلى نشر الإسلام وتمكينه وحمايته، وتتوسل إلى ذلك بالدعوة بالحسنى وبنماذج حية تعرف في سلوك أفرادها وخصائص المنظمات والمؤسسات والأجهزة التي تنشئها خاصة بها أو مع آخرين وذلك لتحقيق أهدافها في أوجه الحياة كافة، فالجماعة تعني بالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكل مجال إنساني آخر، والجماعة تحرص على جميع شرائح المجتمع تهتم بمؤسسات الدولة والمجتمع، وفلاح الفرد في الدنيا والآخرة من أهم غاياتها، وتسعى من خلال ذلك إلى توليد القيادات والكفاءات والرؤى والأفكار والسياسات والمواقف المؤسسة على أصول الإسلام،

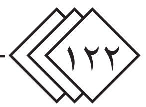
وتحفظ الجماعة لكل المؤسسات والمنظمات والأجهزة التي تنشئها ولها طبيعة خاصة استقلاليتها وكينونتها وفاعليتها في إطار المهام الموصوفة بالنظم واللوائح الخاصة بها وتحدد لائحة الحركة تلك الجهات. وفي ذات الوقت يتناصر أفراد الجماعة وتترابط المنظمات والمؤسسات والأجهزة التي ينشؤونها بنظام فعال للتنسيق ما بينها لتحقيق مبادئ وأهداف الجماعة. يمكن إجمال أهم خصائص الحركة باعتبارها مظهر بنائها الفكري في الآتي:

أولاً: البناء العقدي:

العقيدة الإسلامية تمثل الأساس الذي ينطلق منه الإنسان المسلم لتحديد رؤيته وموقفه في هذه الحياة، والعقيدة هي التي تعطي الناظر والباحث والمتفقه الإضاءة القوية والنافذة التي يرى بها، وعندما نتحدث عن العقيدة هنا لا نتحدث عنها بالرؤية التي تحصرها في بعض المقررات وفي بعض الأبواب التي اختارها أهل العلم وسيلة للبيان وتسهيلاً على الطالب وإنما نفهمها منهجاً للحياة توحيدياً وموحداً يهديها ويرشد سعي الأحياء السالكين بين منازل المنطلقات وغايات الأهداف كما يقول ذلك الشهيد سيد قطب وهو يقرر أن لا إله إلا الله منهج حياة، وهذا ما يتجلى في منهج الحركة الإسلامية، والرسول صلى الله عليه وسلم يبين شمول العقيدة وهيمنتها إذ يقول: « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان» أنظر إلى شعب الإيمان وكيف قد أحاطت بالحياة عقيدةً ومعاملات وأخلاقاً وهذه العقيدة تتنزل إلى حياة الناس فتعطيهم ما يستضيئون به علماً وفقهاً (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ)[1].

والحقيقة الكبرى لعقيدة التوحيد تتمثل في نزع مظاهر الألوهية الزائفة

١ . (المائدة: ١٥).



عن البشر أو تأله البشر، وجعلهم جميعاً متساوين أمام إله واحد منزه عن الظلم والطغيان، له صفات الكمال كلها وهو الذي نزل شريعة معصومة حاكمة وقائدة.

فإذا كان الإله المعبود الخالق واحد، ومصدر الخلق واحد، فإن المساواة المنهجية، وهي أساس كل حق وواجب، تأتي ثمرة طبيعية لهذا الاعتقاد وتتجلي في منهج عملي واقعي، وهذا يكاد يكون الفرق الأساس بين العقيدة كمحرك سلوكي اجتماعي يتصل بالنسق الفقهي وبين الفلسفة كجدليات ومعارف باردة لا تحرك ساكناً، فعقيدة التوحيد في حقيقتها عمل وفاعلية، وتغيير وتحرير، ومغالبة بقدر.

وكما قال ابن القيم وهو يتحدث عن صفاء وكمال عقيدة التوحيد وشمولها: التوحيد ألطف شيء وأنزهه وأنظفه وأصفاه، فأدنى شيء يخدشه ويدنّسه ويؤثّر فيه، فهو كأبيض ثوب يكون، يؤثّر فيه أدنى أثر، وكالمرآة الصافية جدا، أدنى شيء يؤثر فيها. ولهذا تشوشه اللفظة والشهوة الخفية، فان بادر صاحبه وقلع ذلك الأثر بضده، والا استحكم وصار طبعا يتعسّر عليه قلعه.

فان قوة الإيمان والتوحيد اذا كانت قوية جدا أحالت المواد الرديئة وقهرتها، بخلاف القوة الضعيفة، وأيضا فان صاحب المحاسن الكثيرة والغامرة للسيئات ليسامح بما لا يسامح به من أتى مثل تلك السيئات وليست له مثل المحاسن، كما قيل:

واذا الحبيب أتى بذنب واحد　　　جاءت محاسنه بألف شفيع

وأيضا فان صدق الطلب، وقوة الارادة، وكمال الانقياد يحيل تلك العوارض والغواشي الغريبة الى مقتضاه وموجبه، كما أن الكذب، وفساد القصد، وضعف الانقياد يحيل الأقوال والأفعال الممدوحة الى مقتضاه وموجبه، كما يشاهد ذلك

في الأخلاط الغالبة، واحالتها لصالح الأغذية الى طبعها[1]. وهذا يشير الى فعالية عقيدة التوحيد في حياة المؤمن وشدة حضورها في كل مكوناتها.

وعلى كل فإن العقيدة السليمة هي الروح الذي يسري في الجسد التشريعي والأخلاقي وتكسب ذلك كله ألقه ونوره وبهاءه وقدرته على البناء والإصلاح والتجديد والمعالجة وتحقيق البعد التوحيدي في السعي كله.

ثانياً: الاعتماد على الأصول المعتبرة والتأسيس الفكري والمنهجي لتجديد معاني الدين واستنهاض همة الأمة:

جعلت الحركة الإسلامية من أهم أهدافها استنهاض همة الأمة والعمل على تغيير الواقع والتصدي للمهددات وقد جعلت مرجعيتها في ذلك أصول المنهج الإسلامي المتفق عليه، ذلك أنها تقوم على تحمل أمانة البلاغ في هذا العصر مستندةً على أصول العقيدة السليمة والمنطلقات الحركية القويمة والعمل الجماعي الدائب المنضبط بمنهج أصيل مؤسس على الدليل المعتبر ونجمل ذلك في الآتي:

١ / اعتماد الأدلة الشرعية وفق المنهج الأصولي :

والأدلة : جمع دليل وهو المرشد إلى المطلوب.

وشرعاً : ما يتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري .

وهي قسمان : متفق عليها ، ومختلف فيها .

والأصل في الأدلة الشرعية العموم وإن وردت على أسباب خاصة .

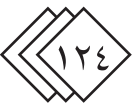
أ/ القرآن: الكتاب المنزل على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في المصاحف،

المنقول إلينا عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة[2].

وقد انزل على سبعة أحرف وكلها عربية، والقراءة الصحيحة ماصح

١ . الفوائد لإبن القيم – ص (٢٨٨ – ٢٨٩).

٢ . أصول البزدوي ج١ ص٢١ –٢٣ .

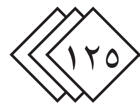


سندها ووافقت اللغة ولو من وجه ، ووافقت رسم المصحف العثماني . ولا يشترط لصحتها التواتر في الأصح والقراءة الشاذة ماصحَّ سندها ووافقت اللغة وخالفت الرسم العثماني وهي حجة في الأصح، وتشابه القرآن وإحكامه عام وخاص، فالعام منه معناه الإتقان والاتفاق وعدم الاختلاف وتأييد بعضه بعضاً والتشابه الخاص معناه عدم فهم المراد، والإحكام الخاص معناه وضوح المراد وليس في المصحف ماتتفق الأمة على عدم فهم المراد منه . والتشابه منه نسبي عرضي وآيات الصفات والمعاد معلومة من جهة معانيها ومجهولة من جهة كيفيتها . وإن كان المقصود بتأويله ما تؤول إليه حقيقة اللفظ فالوقف على قوله: (إلا الله) وإن كان المقصود به التفسير فالوقف على قوله : (والراسخون في العلم)، والقرآن كله عربيٌ ، والألفاظ الأعجمية فيه صارت عربية بالتعريب وفي القرآن مجاز وآيات الصفات وحقائق اليوم الآخر الواجب حملها على ظاهرها وإمرارها كما جاءت من غير كيف وذلك منهج السلف من أئمة الأمة وفقهائها في آيات الصفات في القرآن الكريم .

والقرآن هو الدليل الأول ومرجع الأدلة كلها إليه، فهو أصلها، فالسنة تعود اليه بقوله تعالى: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) (١). والاجماع يعود اليه بسنده إذ لا بد للمجمعين من سند يستندون اليه في اجماعهم وهو معنى من معاني القرآن أو السنة، وكذلك القياس يعود اليه فهو استنباط إما من معانيه أو من معاني السنة كذلك .

ولا خلاف بين المسلمين أن القرآن حجة على الجميع وأنه المصدر الأول للتشريع، بل حجة على جميع البشر. والبرهان على حجته: أنه من عند الله، والبرهان على أنه من عند الله إعجازه البلاغي والعلمي، وإذا ثبت كونه من عند الله بدليل إعجازه وجب إتباعه من قبل الجميع.

١ - النجم : ١



ومن خواصه أنه نزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه مجموع اللفظ والمعنى، وأن لفظه نزل باللسان العربي يقول الإمام الشافعي رحمه الله : (جميع كتاب الله بلسان العرب، وقال أيضاً: ليس من كتاب الله شئ إلا بلسان العرب)[1].

ومن خصائصه نقله بالتواتر الذي أول النقل فيه كآخره وأوسطه كطرفيه[2].

وأنه محفوظ من الزيادة والنقصان لقوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [3]، ولن يستطيع مخلوق أن يزيد فيه أو ينقص منه شيئاً، وأنه معجز في ألفاظه ومعانيه.

هذا وقد فصّل الأصوليون والفقهاء في أدلته حيث بينوا ما فيها من العوارض والصفات المتصلة بالاستدلال بها وذلك في علم الأصول الذي حوى مناهج وطرق الاستدلال واستنباط الأدلة ووضعوا القواعد المعينة على التعامل مع أدلته الإجمالية والتفصيلية، ومرجع ذلك ومرده للتعرف عليه كتب الأصول.

والمعروف أن أول من تحدث في ذلك مبيناً له ومفصلاً لمنهجه هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ في كتابه المشهور بالرسالة فهي رسالة أصول الفقه بيّن فيها قواعد الأصول، فتحدث فيها عن الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، وتقسيمات العموم والخصوص من الاطلاق والتقييد، كما تحدث فيها عن المجمل والمبين وواضح الدلالة وخفيها، كالنص والظاهر والمفسر والمحكم والمشكل والخفي، وغير ذلك من عوارض الأدلة كالقطع والظن، وعوارض النقل والتقليد والاجتهاد، وهي رسالة جامعة مانعة في هذا العلم — وما اتفق عليه ائمة النقل والعقل من أهل السنة والجماعة فيما يختص بالأدلة ومناهج الإستدلال.

هو مرجعية الحركة الإسلامية فهي حركة نهجت الوسطية وقد اشتهر أئمة

---

١ . الرسالة للإمام الشافعي ص٤٠-٤٢ .

٢ . أصول البزدوي ج١ ص٢٨٢.

٣ الحجر (٩)



الأصول في غالب قضايا الخلاف التي فرّقت الأمة بالمنهج الوسط[1]. الذي كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين، وهكذا يتعامل علماء الحركة الإسلامية ومراجعها بفقه الأئمة الأَعلام، وقد شهدت مسيرة الحركة بذلك فهي لم تخرج عن اجماع الأمة على الأصول المتفق عليها في الاعتقاد والتعبد والمعاملات، كيف وهي تنادي بعودة الأمة الى معينها ومصدر دستورها القرآن الكريم وبيان نبيها صلى اللّه عليه وسلم المتمثل في سنته الطاهرة.

ب/ السنة لغة : الطريقة حسنة كانت أو سيئة .

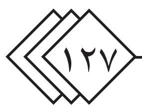
وشرعاً : مانقل عن النبي صلى اللّه عليه وسلم من قوله أو فعله أو تقريره أو تركه وهي حجة إذا صح سندها بالإجماع والنبي صلى اللّه عليه وسلم معصوم فيما يبلغه من الشرع ومعصوم من الكبائر، وقد كانت تنـزَّل على النبي صلى اللّه عليه وسلم كما ينـزَّل عليه القرآن، وإذا وردت الحكمة في القرآن مقرونة مع الكتاب فهي السنة بإجماع السلف، وهي تبين القرآن وتؤكد أحكامه وتثبت بها الأحكام استقلالاً .

وأقواله صلى اللّه عليه وسلم إن كانت خبراً فالواجب تصديقها وعدم السماح للشك أن يتطرق في صدق خبره، وإن كانت أمراً فالواجب طاعته فيها ولا خيرة في ذلك إلا فيما ورد له صارف فيكون للأفضلية والندب، وإن كانت نهياً فالواجب اجتناب ما نهى عنه وزجر ولا خيرة في ذلك إلا فيما ورد له صارف فيكون لكراهة التنزيه، وأما أفعاله فالأصل فيها الندب مالم تقترن بأمرٍ فتحمل على ما تفيده صيغة الأمر.

والأصل في أفعاله التشريع ، فإذا دار الفعل بين كونه عادة أو تشريعاً ولا مرجح فالأصل أنه تشريع كتربية الشعر وترجيله والذهاب لمسجد العيد من طريق

---

١ وقد ألف الدكتور الترابي رسالة حول تجديد أصول الفقه أثارت جدلاً واسعاً وتصدى عدد من العلماء لشرحها وبيان ما التبس على البعض ومن اولئك البروفيسور خضر علي ادريس ثم قال بهذه الفكرة آخرون من بعد ذلك.



والعودة من طريق ولبس الخاتم وتسمية الأثاث والدواب والأصل عدم الاختصاص إلا بدليل . ولكن ما ثبت له من الخصائص بالطريق الصحيح فنتعبد لله بتركها واعتقاد خصوصيته بها كالزواج بأكثر من أربع والوصال باليومين والثلاثة ، وهي كثيرة، ولا يجوز الغلو في إثبات ما لا دليل عليه من الخصائص، ولا تصح الأعمال إلا بالإخلاص والمتابعة. وجهات المتابعة ستة : الجنس والسبب والصفة والزمان والمكان والمقدار .

وأما الأفعال الجبلية فلا نتأسى به فيها لذاتها وإنما التأسي به يكون في هيئاتها كالأكل والشرب وهيئته ، والنوم وهيئته ، وقضاء الحاجة وهيئته ا، والمشي وهيئته ، ونحو ذلك، وإقراره صلى الله عليه وسلم حجة كإقراره على إنشاد الشعر في المسجد وإقرار العزل وإقراره صلاتهم قبل المغرب ركعتين، وكل فعل توفر سببه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعله فالمشروع تركه كترك الأذان والإقامة في العيد والكسوف وترك التطوع بعد العيد في المسجد ولم يمت صلى الله عليه وسلم إلا وقد بلغ كل ما أمر ببلاغه على أحسن الوجوه وأفصح البيان وكمال الشفقة والنصح وغاية الصدق، ويأتي بيان الخبر.

الخبر لغة : النبأ.

واصطلاحاً : ما يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وأخبارالشارع لا تحتمل إلا الصدق ولا يتطرق تصور الخَلف فيها بوجه من الوجوه .

والمتواتر لغة : المتتابع .

واصطلاحاً : ما رواه جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة وأسندوه إلى الحس، وهو نوعان : لفظي: وهو ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه كحديث (من كذب علي متعمداً) و حديث (من بنى مسجداً) ونحوها.

ومعنوي : وهو ما اتفق الرواة على معناه دون لفظه كأحاديث المسح على

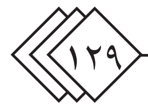
الخفين والرؤية والشفاعة والحوض ونحوها، وهو يفيد العلم اليقيني ويوجب العمل، والعبرة بوجود العلم في النفس لا مجرد العدد، وخبر الآحاد ما فقد شرط التواتر، وأجمع السلف على وجوب العمل بخبر الآحاد في العقائد هذه المسألة ناقشها الجويني في البرهان تحت مسألة الخبر المتواتر هل يثبت به وجوب العلم والعمل أم لا وفصّل فيها ورد فيها على المنكرين مستدلاً بعمل الصحابة بخبر الآحاد، فقال: (وقد أكثر الأصوليون وطوّلوا أنفاسهم معهم في طرق الرد على المنكرين، والمختار عندنا مسلكان: أحدهما يستند الى أمر متواتر، لا يتمارى فيه إلا جاحد، ولا يدرؤه إلا معاند، وذلك انا نعلم باضطرار من عقولنا أن الرسول صلى اللّه عليه وسلم كان يرسل الرسل، ويحملهم تبليغ الأحكام وتفاصيل الحلال والحرام، وربما كان يُصحبهم الكتب وكان نقلهم أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل الآحاد، ولم تكن العصمة لازمة لهم، فان خبرهم في مظنة الظنون وجرى هذا مقطوعاً به متواتراً لا دافع له، ولا يدفع المتواتر إلا مباهت فهذا أحد المسلكين).

والمسلك الثاني: مستند الى إجماع الصحابة، واجماعهم على العمل باخبار الآحاد منقولٌ متواتراً فإنا لا نستريب أنهم في الوقائع، كانوا يبلغون الأحكام من كتاب الله تعالى، فإن لم يجدوا المطلوب ذكراً مالوا الى البحث عن أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا يبتدرون التعويل على نقل الاثبات والثقاة بلا اختلاف[1].

ثم ختم بحثه في نقل الآحاد بقوله: وهذه المسألة مما ذكرنا أن نقل الآحاد في القرآن يلتحق بنقل الآحاد فيما يقتضي العادة فيه التواتر وهذا كاف.

مع ملاحظة ما جرى فيها من الخلاف كون العقائد يجب ان يتطابق فيها النقل والعقل فيما هو من مسلمات العقول الراجحة، وخبر الآحاد يحتمل

١ أصول البزدوي ص ٢٢٨ –٢٢٩ .



الصدق والكذب، ومن هنا جرى الاختلاف فيه من جهة هل تثبت به العقائد أم لا؟ والشرائع وهو يفيد الظن إلا إذا اقترنت به قرائن ترفعه إلى القطع كاتفاق الشيخين على إخراجه أو تلقي الأمة له بالقبول وخبر الآحاد معتمد فيما تعم به البلوى إذا توفرت فيه شروط الاحتجاج .

ج/ الإجماع لغة : العزم والاتفاق .

وشرعاً : اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي . وهو جائز عقلاً ، وواقع شرعاً ولا تجتمع الأمة على ضلالة البتة .وهوحجة شرعية يجب قبولها واعتمادها والمصير إليها وتحرم مخالفتها وأضبطه ما كان في عصر الصحابة والتابعين .ومنه النطقي: وهو الثابت بنطق المجتهد نفسه .ومنه السكوتي : وهو حجة ظنية على الصحيح. ومنه القطعي : وهو الثابت بالتواتر بنقل الآخر عن الأول وهذا هو الذي يكفر من أنكره وخالفه، ولا يشترط انقراض العصر على الصحيح، واتفاق الخلفاء الأربعة أوالشيخين أقرب للصواب ولا شك ولكنه ليس إجماعاً، واتفاق أهل البيت ليس بإجماع، وما جرى مجرى النقل من عمل أهل المدينة فهو حجة كنقلهم مقدار الصاع والمد والأذان وترك أخذ الزكاة في الخضروات، وهناك من أنكر الإجماع لعدم امكانيته لتفرق العلماء في الأمصار .

د/ القياس لغة : التقدير .

وشرعاً : حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما .

وهو حجة على إثبات الأحكام التي لم يرد لها نص بخصوصها وصدر من عالم مؤهل قد استجمع شروط الاجتهاد وأن يكون في نفسه صحيحاً، وكل قياس صادم النص فإنه فاسد الاعتبار ، ولا قياس مع النص .

وأركانه : الأصل و الفرع والحكم والعلة، وشروط الأصل ثبوته بنص أو إجماع، وأن لا يكون منسوخا، وأن يكون معقول المعنى، ويشترط في الفرع أن لا

يكون منصوصاً عليه وأن تتحقق فيه علة الأصل، ويشترط في الحكم أن يكون حكماً شرعياً باقياً غير منسوخ ثابتاً بالنص أو الإجماع أو اتفاق الخصمين.

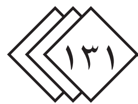
ويشترط في العلة أن تكون متعدية، منضبطة ظاهرة لا خفية وعادة الشرع أن العلة إذا كانت خفية نيط الحكم بالوصف الظاهر كانتقاض الوضوء بالنوم وإراقة المخلوط بعد ثلاث والقصر في السفر وتعرف العلة بالنص والإجماع والإيماء والمناسبة والدوران والسبر والتقسيم، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، والحكم المقرون بالفاء بعيد وصف مشعر بعليته، وترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء مشعر بأنه علته، والقياس المساوي حجة . والقياس الأولوي حجة . والشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين .

وليس شيء فيها على خلاف الخلاف. والصحيح جواز الاحتجاج بالقياس في الحدود. والصحيح جواز الاحتجاج بالقياس في الرخص. والصحيح جواز الاحتجاج بالقياس في الكفارات عند اتفاق علل الأفعال. وقد خالف البعض في صحة الاحتجاج بالقياس[1].

والأصل في الذمم البراءة، والأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته، والأصل بقاء ما كان على ما كان، واليقين لا يزول بالشك.والصحيح جواز القياس في جزء العبادة لا في إثباتها كلاً على وجه الاستقلال.

الأصل هو : البقاء على الأصل حتى يرد الناقل، والأصل استصحاب عموم الدليل حتى يرد المخصص، والأصل استصحاب إطلاق النص حتى يرد المقيد، والأصل استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته واستمراره حتى يثبت خلافه، والأصل في الأشياء الإباحة إلا بدليل.والأصل في الذمم البراءة، والأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته، والأصل بقاء ما كان على ما كان، واليقين لا يزول بالشك، والمثبت والنافي كلاهما مطالب بالدليل على دعواه، وقول الصحابي

١ ينظر الخلاف في حجية القياس في المطولات من كتب الأصول .



إذا لم يخالف نصاً ولم يخالف صحابي آخر، وقوله فيما لا مجال للرأي فيه له حكم الرفع إن لم يكن معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب، وإذا قال قولاً ولم يخالفه آخر من الصحابة فهو إجماع وحجة، والشرائع متفقة في عقائدها مختلفة في شرائعها، وشريعة الإسلام هي أفضلها وآخرها وأكرمها وأخفها، وماثبت في شرعنا من الشرائع السابقة فهو شرع لنا بالاتفاق ، وإلا يكن كذلك فشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخه في شرعنا، وسد الذرائع أصل من أصول الشريعة، والمصلحة المرسلة يفزع إليها كدليل إن كانت حقيقة لا متوهمة، ولم تعارض نصاً أو إجماعاً صحيحاً، ولم تعارض مصلحة مساوية أو أعظم منها، وأن تكون في مواضع الاجتهاد، وكل حيلة يتوصل بها إلى إحقاق باطل أو إبطال حق فهي محرمة.

هـ: الاجتهاد والتقليد:

والاجتهاد لغةً: بذل الوسع والطاقة .

وشرعاً : بذل الوسع في النظر في الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام الشرعية ولا يجوز إلا من عالم فقيه، وإذا حكم الحاكم فأصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر والصحيح أنه يتجزأ ولا اجتهاد مع النص والاجتهاد لا ينقض الاجتهاد . وشروطه الإسلام والعقل والبلوغ ومعرفة الآيات والأحاديث الدالة على الأحكام بطريق النص أو الظاهر ، ومعرفة طريق تصحيح الأحاديث وأساليب الحكم عليها، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومواطن الإجماع ، وأن يكون عارفاً بدلالات الألفاظ، ومراتب الأدلة وطرق الجمع بينها والعدالة، ويجوز الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وسلم في الغيبة ، والحضور بإذنه، وكل مجتهد مصيب باعتبار سلوك طرق الاستدلال والترجيح، وليس مصيباً باعتبار إصابة الحق لأن الحق واحد لا يتعدد، ولا ينكر تغير الفتوى بتغير الأزمان، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد، ويجوز للمجتهد التقليد للضرورة، والتقليد إتِبَاع قول الغير من غير

معرفة دليله، وهو جائز للعامة الذين لا قدرة لهم على النظر في الأدلة، ويجوز التمذهب بمذهب إلا فيما علم مخالفته للنص، والتعصب لا يجوز لقول أحد ولا لفعله إلا الشارع صلى الله عليه وسلم ، والفتوى بيان الحكم الشرعي، وهي جائزة في الأصل ، وتكون واجبة إذا كان المفتي أهلا للإفتاء وكانت الحاجة قائمة ولم يوجد مفتي سواه ولا يجوز كتم العلم، ولا يلزمه أن يفتي فيما لم يقع، ويجوز كتمها إذا كانت المصلحة في ذلك ولابد من النية الصالحة لأنه موقع عن الله، وأن يكون ذا حلم وعلم ووقار وأن يتورع ما استطاع عن الإفتاء وأن يكون ذا رفق فلا يتسرع في إصدار الفتوى وليستفسر عن مواضع الإجمال في الفتوى، وأن يستشير من يثق بدينه وعلمه، وأن يكون حافظا للسر، قوياً على تغيير رأيه إذا تغير الاجتهاد وعلى المستفتي أن يجتهد في البحث عن المفتي الأعلم والأدين وأن يلزم الأدب مع المفتي، وأن يوضح له كل ما يتعلق بالفتوى مما له تأثير في الحكم، ويجوز أخذ الرزق على الفتوى[1]. والاجتهاد الجماعي عبر مجالس الفتوى ومراكز الفقه من الصور المعاصرة المعتبرة والأنسب في هذا العصر[2]، واستحضار مقاصد الشريعة الإسلامية ضرورة لإعمال النص فهماً وتنزيلاً داخل الأفق العام للشريعة الاسلامية والمقاصد هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد[3] ، ويمثل الوعي الفقهي بالسياسة الشرعية الضمانة المنهجية لوحدة الأمة وانتظام سعيها السياسي في اطار اقامة النظام السياسي المؤسس على قيم الشورى والعدل والحرية، يقول ابن عقيل أحد أعلام الحنابلة فيما نقله ابن القيم: (السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب الى الصلاح وأبعد عن

١ أنظر وليد بن راشد السعيدان، مختصر في أصول الفقه.

٢ أنظر نور الدين بن مختار الخادمي – نظرية الاجتهاد المقاصدي – كتاب الأمة: ج٢ – ص١٦ .

٣ أنظر أحمد الريسوني – نظرية المقاصد عن الإمام الشاطبي – المعهد العالمي للفكر الاسلامي ص١٩.

الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي)[1].

بـيئـة التــنـزيـل واجتهاد الحركة الإسلامية :

الاسلام دين لا تحدده حدود ولا تقيده قيود فهو منزل من رب العالمين لصلاح الكون بقيم الإيمان أمناً والإسلام سلاماً والمؤمن الرسالي لا ينكفي على جغرافيا يقدسها أو تاريخ يجله وانما الجغرافيا مجال لحركته والتاريخ ذكرى لموعظته غير أن الهم العالمي والأفق الرسالي يبدأ من الأقرب فالأقرب ومما يلي – ثم تنداح الدائرة العظمى- ولذلك ينصب حديثنا حول السودان وهو مجال تنزيل المبدأ وتحقيق الرسالة وتمثل الخطاب – والأوطان كالإنسان فالإنسان كما أنه ينظر لمدى أهليته من حيث انعدامها ونقصها وكمالها، كذلك بعض الأوطان قد تحيط بها المشكلات ويصيبها ما يؤثر على أهليتها فتعجز عن تحمل أمانة التكليف، وكمال التمثل والتنزيل – ومن أهم المشكلات التى أثرت على كيان الوطن وتماسكه الجغرافي والمادي قضية الجنوب – والتي صنعها الاستعمار ونفخ فيها وظل يحرسها حتى تمثل جرحاً نازفاً وحجراً حاجزاً يمنع الجسد من النمو والانطلاق ويجتهد في افساد الطريق ووضع العوائق.

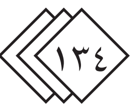
وهذا الذي أدى الى بروز الدائرة العبثية التي وسمت الأداء السياسي بين حكم ديمقراطي عاجز وحكم عسكري قابض، وظلت العقبة الأساسية في كل ذلك قضية بناء الوطن نفسه وليس قضية تداول السلطة من حيث التراضي السياسي رغم أهمية وخطورة ذلك.

لقد ظلت مشكلة جنوب السودان هي الحاجز المصنوع والمؤثر السالب في مسيرة الوطن طوال تاريخه الحديث جراء التوظيف الاستعماري المغرض المستفيد من العجز الداخلي.

لقد اجتهدت الحركة الإسلامية ومن خلال أذرعها الفكري والسياسي

---

١ أنظر عبد الرحمن تاج – السياسة الشرعية والفقه الإسلامي – ص١١.



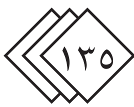
والعسكري- في وضع حدٍ لهذه المشكلة وتوسلت لذلك بكافة الوسائل فقدمت البحوث والدراسات والاجتهادات السياسية وقاتلت وقدمت العشرات من الشهداء ثم دخلت في اتفاقيات اعطت الجنوب الحق في تقرير المصير وكانت خاتمة ذلك أن اختار الجنوب الانفصال عن دولة الشمال.

وهذا أدى الى ظهور دولة السودان بوضعها الجغرافي الجديد وهي دولة تظهر الآن وقد اكتسبت بعض الخصائص - رغم ما فقدته من امتداد جغرافي - التي تؤهلها لتؤدي دورها بقوة وفعالية على جميع الأصعدة بعد أن حسمت قضية الهويّة والتي ظلت قضية موظفة من قبل الأعداء لأمد طويل، إن الاختلاف والتباين الأثني والديني والفكري لا يمثل معضلة أمام الفكر أو الدولة الإسلامية وإنما المعضلة أن يوظف ذلك من قبل الأعداء، ليمثل حالة استنزاف مستمرة تقعد بالأمة وبالدولة من أن تؤدي دورها المنوط بها ورسالتها وتظهر الدولة وكأنها تمارس سياسة الظلم والقهر والطغيان[١].

وهذه نظرة مسحية لواقع البيئة السودانية في الشمال وطبيعة مكوناتها تلك المكونات ذات الصلة بخصوصية الهوية السودانية وبيئة التنزيل واستصحاب الوعي الرسالي والفقه الواقعي الذي اعتمدته الحركة الإسلامية وهي تتعامل مع هذا الواقع، إن دراسة محل التنزيل واختبار مدى توافر الشروط في المحل من الأهمية بمكان فهي فيما نرى لا تقل عن فقه الحكم ذلك أن فقه الحكم دون فقه المحل المراد تنزيله عليه ومدى استطاعته قد يكون نوعاً من العبث والإساءة بالحكم[٢]. لقد ساعد على نشر الإسلام في سودان وادي النيل هجرتان رئيسيتان. الأولى هجرة أو هجرات عربية دخلت السودان عبر مسالك ثلاثة: عبر البحر الأحمر وعن طريق مصر، ومن شمالي أفريقيا والمغرب – وكان الطريقان الأولان امتداداً لهجرة عربية ظلت تشق طريقها من بلاد العرب

١ . راجع كتابنا السودان وجدال الوحدة والإنفصال.

٢ أنظر بشير بن مولود جحيش – في الاجتهاد التنزيلي – كتاب الأمة مقدمة عمر عبيد حسنة ص١٨.



إلى تلك المنطقة منذ أزمان بعيدة، ولكنها ازدادت أهمية بظهور الإسلام الذي أعطاها السند الروحي والدعم السياسي.

وقد أخذت الهجرات العربية بعد ظهور الإسلام صوراً متعددة، بعضها بقصد التجارة أو التعدين، أو طلباً للمرعى، أو هروباً من ضغط الحكومات القائمة على أمر مصر. وقد أدت تلك الهجرات التي استمرت بضعة قرون إلى دخول العرب في اعداد كبيرة الى سودان وادي النيل. فلما غلبت الثقافة العربية والدين الإسلامي على أجزاء كبيرة من البلاد بدأت هجرة ثانية قوامها جيل من النوبة المستعربين وبعض أفراد المجموعة الجعلية إلى المناطق التي لم يبلغها النفوذ الإسلامي بعد، أو مستها الهجرات العربية مساً خفيفاً.

وقد اقترن انتشار الإسلام بمرحلتين أساسيتين أولاهما كانت دور المهاجرين العرب وجلهم من البدو التجار. وكانت تلك الفترة بمثابة مرحلة إعدادية سبقت قيام السلطنات الإسلامية؛ إلا أن انتشار العقيدة الإسلامية في هذه المرحلة كان اسمياً في كثير من المظاهر. وفي المرحلة الثانية قام جماعة من السودانيين من النوبة المستعربين وأمثالهم الذين نهلوا من هدى الإسلام، وتمثلوا تعاليمه تمثلاً كاملاً، قاموا بنشر العقيدة الإسلامية بطريقة أعمق وأشمل. وقد ساعدهم في ذلك نفر من العلماء الوافدين من الحجاز ومصر وبلاد المغرب. وكانت عملية التحول هذه من مجتمع وثني أو مسيحي إلى مجتمع مسلم تغلب عليه الثقافة العربية عملية بطيئة يغلب عليها السلم.

وعند ظهور الإسلام في مطلع القرن السابع الميلادي كان سودان وادي النيل من مدينة اسوان حتى خط عرض ١١ شمالاً. ويشمل سودان وادي النيل أيضاً بلاد البجة الواقعة على سواحل البحر الأحمر ومنطقتي كردفان ودارفور. وقد تأثرت بلاد النوبة والبجة ببعض الهجرات العربية التي خرجت من جزيرة العرب بسبب قلة مواردها الغذائية والرعوية بحثاً عن مناخ معاشي أفضل أو

ممارسة للتجارة قبل ظهور الإسلام. إلا أن أثر هذه الهجرات كان ضئيلاً، إذ لم تترك بصماتها واضحة على التكوين البشري لسكان تلك المناطق. أما الأجزاء الوسطى والجنوبية فقد ظل يعمرها خليط من الزنوج ومن الشعوب الناطقة باللغة الحامية. وقد تأثرت الممالك المسيحية الثلاث وأجزاء من بلاد البجة بالديانة المسيحسة خاصة من اتباع المذهبين الملكانيّ واليعقوبي وتمكنت المسيحية تدريجياً من كسب كثير من أتباع المعتقدات الوطنية حتى صارت المعتقد الرئيسي في البلاد. وكانت الكنيسة النوبية على صلة وثيقة بكنيسة الاسكندرية . ولعل الصلة الحميمة بين الكنيستين تفسر تعاطف النوبيين مع أقباط مصر عندما هزمتهم الجيوش الإسلامية سنة ٦٤١هـ. وتمثل هذا التعاون أحياناً في شكل هجمات من جانب النوبة على صعيد مصر. وقد اتخذ المسلمون من أسوان ثغراً لصد الهجمات التي اعتاد النوبة والبجة على شنها على مصر كلما أحسوا ضعفاً في حكومتها. ودراءً لتحرشات النوبيين وجه الخليفة عمر بن الخطاب واليه على مصر لوضع حد لتلك الهجمات.

((وامتثالاً لأمر الخليفة عمر خرجت سرايا المسلمين لاسكات اعتداءات النوبة. وتتفق المصادر العربية أن حملتين رئيسيتين قد دخلتا أرض النوبة: أولاها في ولاية عمرو بن العاص سنة ٢١/٦٤١ – ٦٤١؛ والثانية في عهد عبد اللّٰه بن أبي سرح عام ٣١/٦٥١ – ٦٥٢ وقد لقيت الحملة الأولى مقاومة شديدة من النوبيين الذين أثخنوا المسلمين بوابل من السهام التي كانوا يجيدون رميها حتى سماهم العرب)) رماة الحدق. وقد وصفهم بعض من اشترك في تلك الحرب بقوله: ((مالهؤلاء خير من الصلح إنّ سلبهم لقليل وإنّ نكايتهم لشديدة)) واستمرت سرايا المسلمين تتردد على بلاد النوبة حتى خرجت الحملة الثانية سنة ٣١/٦٥١ – ٦٥٢ وكان قوامها خمسة آلاف مقاتل. وعند مدينة دنقلا حاضرة مملكة النوبة، التحم الجيشان. ولكن وقفة النوبة الصلبة اضطرت المسلمين الى ضرب كنيسة

دنقلا بالمنجنيق الذي ادخل الرعب في نفوس النوبيين وقادهم الى طلب الصلح. ومع أنّ المسلمين قد أملوا صلحاً على النوبة الا أن تفاصيل ذلك الاتفاق توحي بأن انتصار المسلمين لم يكن حاسماً بل يرجح بعض الباحثين أنهم لا قوا مقاومة شديدة وهم بعيدون عن ديارهم. ولم يكن العرب قد استهدفوا فتحاً توسعياً بل كانوا يحاولون حداً لاعتداءات النوبة على صعيد مصر فقد رحبوا بعقد الصلح معهم. وكانت نتيجة ذلك الغزو أن دوخ المسلمون مملكة النوبة المسيحية دون ان يقضوا على سلطانها قضاءً تاماً.

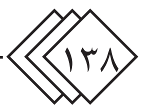
وقد عقد عبد الله مع ملكهم معاهدة نظمت العلاقات بين العرب والنوبة في شؤون السلم والتجارة. وقد عرفت المعاهدة بعهد النوبة أو معاهدة البقط. وتختلف طبيعة هذا الاتفاق عن الاطار العام الذي ألفه المسلمون في التعامل مع أعدائهم.

فالعالم في عرف الفقهاء المسلمين حينها ينقسم الى قسمين ((دار اسلام)) يسيطر عليها المسلمون ((ودار حرب)) يعيش فيها سواهم ومعنى هذا التقسيم أن دار الإسلام تسعى لنشر دينها ونفوذها في الدار الأخرى تطبيقاً لمبدأ عمومية الدعوة الإسلامية ورد الاعتداء عنها. وكان أمام أعداء المسلمين ثلاثة خيارات إما أن يجيبوا داعي الإسلام، أو أن يدفعوا الجزية، أو أن يقتلوا.

وفي صدر الإسلام الأول عرفت الدولة الإسلامية نوعين من المعاهدات الأولى عبارة عن عهد أو صلح لإحلال السلم بين الطرفين وذلك مثل العهد الذي عقده الرسول صلى الله عليه وسلم مع يهود المدينة ولم تفرض فيه جزية، وكان المراد منه إحلال السلام ما حافظ اليهود على العهد.

والثانية ماعقد لأهل الذمة الذين عاشوا في كنف الدولة الإسلامية وقبلوا دفع الجزية فأمنوا على أنفسهم وأموالهم.

ولكن ما حدث في صلح النوبة يختلف عن هذين النمطين من المعاهدات كما



أنه يجعل من بلاد النوبة دار معاهدة وهي مرحلة وسطى بين دار الإسلام ودار الحرب.

ولعل أقدم نص لهذا العهد ما أورده ابن عبد الحكم نقلاً عن يزيد بن أبي حبيب النوبي(ت ١٢٨/٧٤٦): ((أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح صالحهم على هدنة بينهم، على أنهم لا يغزونهم ولا يغزو النوبة المسلمين. وأن النوبة يؤدون كل سنة الى المسلمين كذا رأساً من السبى وأن المسلمين يؤدون لهم من القمح كذا وكذا)). ويضيف يزيد بن أبي حبيب ((وليس بينهم وبين أهل مصر عهد ولا ميثاق إنما هي هدنة أمان بعضنا مع بعض))[1] وهذا يبين خصوصية هذه المعاهدة.

بلاد البجة:

بدأت صلة العرب بالساحل الغربي للبحر منذ السنوات الأولى لظهور الإسلام وكانت بلاد البجة تعتبر امتداداً طبيعياً بل كجزء مكمل لبلاد الحبشة التى أنزلها المسلمون منزلة طيبة نتيجة للرعاية الكريمة التى أولاها النجاشي للمهاجرين الأوائل واتسمت علاقات العرب بالسواحل العربية بالسلم في معظم الأوقات. وازدهرت صلات العرب التجارية في العصور الإسلامية، وأنشأوا مراكز تجارية. وعن طريق ميناء باضع وميناء عيذاب ودهلك (مصوع) ثم سواكن تسربت المؤثرات العربية الإسلامية إلى أرض البجة: وعن طريق هذه الموانىء مارس التجار العرب نشاطهم التقليدي في كنف الدولة الإسلامية.

يفيدنا الطبري أن الصحابي الجليل الثقفي قد غُرب الى ميناء باضع الواقعة بالقرب من عتيق سنة ١٦هـ/٦٣٧. ونفي أبو بكر الصديق جماعة من الأعراب إلى منطقة عيذاب واتخذ الأمويون، والعباسيون من بعدهم، من دهلك منفى للعناصر العربية غير المرغوب فيها وكان من بينهم بعض الشعراء وتؤكد

١ . أنظر الإسلام في السودان – الهجرات البشرية وأثرها في نشر الإسلام في السودان – البروفسير يوسف فضل الله ص (١٣ – ١٥)

هذه الأخبار ما بين الحجاز وبلاد الحجاز من صلاة وثيقة[1].

جغرافية الإسلام في السودان:

يقول المؤرخ د. أبو سليم: ((وهكذا دخل الاسلام السودان مع القبائل العربية الوافدة والتي امتدت هجرتها إلى فترة طويلة تمكنت فيها القبائل من نشر الإسلام واللغة العربية في المناطق التي تغلبت عليها عنصرياً وفي بعض المناطق، مثل بلاد النوبة ودارفور، كان التأثير الأكبر إسلامياً، في حين جاءت اللغة العربية بعد اللهجة المحلية وإن ظلت على الدوام تتقدم. بيد أن العنصر لم يكن الدور الحاسم في هذه المناطق، إذ أن قوى اجتماعية أخرى مثل التجارة، والاحتكاك الحضاري، كانت هي التي تعمل لصالح الإسلام واللغة العربية.

ثم يقول : ((وبنظرة الى خريطة السودان على هذا الضوء نستطيع أن نتبين ثلاث بيئات متباينة: أولاً البيئة التي خضعت كلياً للعنصر العربي، مثل أواسط السودان، وجنوب دارفور، وشمال كردفان، حيث يتطابق الإسلام مع العنصر واللغة . وثانياً البيئة التي خضعت للنفوذ الإسلامي العربي بينما بقي العنصر الأصلي بسماته الأصلية، وهنا نجد أن الإسلام قد تقدم بفضل الاحتكاك الحضاري والدعاة، بينما جاءت اللغة العربية بخطوات أقل؛ نظراً لنفوذ اللغات المحلية.

وهكذا نجد بعض أصقاع السودان قد تحولت إلى الاسلام بينما احتفظت بلغاتها الأصلية وأسلوبها المعين في الحياة، وإن كانت تتعامل باللغة العربية في درجات متفاوتة حسب مدى تعاملها مع الخارج. هكذا نجد البجة في الشرق، والنوبة في الشمال، والفور في الغرب وبيئة ثالثة ظلت لفترة طويلة بعيدة عن النفوذ الإسلامي العربي. وصارعت لكي تحتفظ بأسلوب حياتها ولغاتها ومعتقداتها،

١ . المرجع السابق ص (١٦ – ١٧) . يذهب بعض الباحثين إلى أن الهجرة إلى الحبشة يقصد بها الهجرة إلى بلاد السودان الحالية ومن هؤلاء الشيخ البروفيسور حسن الفاتح قريب الله والشيخ البروفيسور عبد الطيب .

مثل جبال النوبة، وجنوب السودان، وجنوب شرق السودان. بيد أن طرفاً من هذه البيئة مثل جبال النوبة وجنوب شرق السودان بدأ يقبل على الإسلام تحت تأثير السلطنات الإسلامية، مثل الفور، والفونج، وتقلي، بينما ظل طرف منها كجنوب السودان منطقة مقفلة.

واعتباراً لهذه البيئات يمكننا أن نتصور المهمة الدينية المنتظرة. ففي البيئة الأولى حيث المجتمع عربي اسلامي، فإن المهمة المنتظرة هي الإرشاد لتقوية الوعي الديني، وقد تولى ذلك معلمو القرآن والعلماء والمتصوفة، كل حسب تخصصه. وفي البيئة الثانية حيث غلب الإسلام وإن كان العنصر غير عربي تكون المهمة إرشادية في مجال الدين، وتعليمية في مجال اللغة العربية. ويقوم بهذه المهمة معلمو القرآن والمتصوفة أيضاً. وفي البيئة الثالثة فإن المهمة تبشيرية، والجهد موجه نحو نشر الإسلام أساساً، أما نشر اللغة العربية فيأتي في مقام أدنى لقوة اللغات المحلية.

لقد دانت ممالك النوبة للإسلام نتيجة لعملية حضارية استمرت لفترة طويلة وكذلك الحال بقبائل البجة. وقد أضحى النوبة والبجة من بعد مسلمين، مثلهم في ذلك مثل العرب المسلمين. ولما جاء القرن الخامس عشر كان السودان يتجه إلى تحول سياسي وديني نتيجة لغلبة العنصر العربي والانتعاش في الحركة التجارية والاحتكاك الحضاري. ومع بداية القرن السادس عشر قامت سلطنة الفونج الإسلامية في وسط السودان، وها هنا نجد أن التحول أساساً كان بشرياً وثقافياً، ثم جاء الانقلاب السياسي نتيجة منطقية للوضع القائم. وفي نفس الوقت تحولت سلطنة الفور من نظام وثني الى نظام اسلامي بدءاً من السلطان سليمان سولونج، وقد جاء هذا التحول تحت تأثير التجارة ونتيجة لجهود المبشرين. لقد دان البيت الحاكم للإسلام فتوجهت دار فور وجهة إسلامية، وتمكن الفقهاء والعلماء الذين كانوا أقاموا مراكز دينية هنا وهناك من أن يلعبوا دورهم

التبشيري تحت ظل دولة اسلامية تشجع وتبارك سعيهم. ولقد كانت الصورة هنا مختلفة؛ لأن الأرض ليست أرضاً عربية بالمعنى العرقي، كما كان الحال بالنسبة لدولة الفونج، وإنما تحول الفور وجيرانهم الزغاوة، والداجو، والتنجر، والمساليت، وغيرهم من القبائل ذات العنصر السوداني الى الاسلام.

وفي جبال النوبة كانت القبائل العربية تتقدم مركزة مجالها على السهول وهكذا نجد قبائل المسيرية في غرب الجبال، وخليطاً من القبائل العربية في شرق الجبال حيث كانت قوة الدمج والتحول أقوى . ونتيجة لذلك قامت مملكة تقلي الإسلامية المستندة الى هذا الخلط والتلاقح بين العناصر العربية والنوبا والتي تولى قيادتها الفقهاء المبشرون.

وخارج نطاق هذه الممالك الإسلامية كان يتولى التبشير جماعات من الفقهاء والتجار والمتصوفة وقد تقدم الإسلام جنوباً حتى اصطدم بالموانع الطبيعية، وبالقبائل الجنوبية. وحتى مجيء الغزو التركي في أوائل القرن التاسع عشر ثم جاءت الإدارة المصرية وفوضى تجار الرقيق والمغامرين، فاضطرب الحال، وتوقف التوغل السلمي للإسلام[1].

لقد انعكس ذلك كله على طبيعة الهوية السودانية وعلى أمر التدين الذي نجد تجلياته واضحة على الملامح الشخصية والقومية لانسان شمال السودان باستثناء الأقاليم الجنوبية بالطبع، ومن ذلك طبيعة التسامح الديني الغالب وتداخل الشعبي الموروث مع الأمر الديني وربما كان ذلك واضحاً في العلاقات التي تشكلت من ثم داخل الدولة السنارية على سبيل المثال وفيما ساقه ود ضيف الله في وثائقه وما أورده الشاطر بصيلي عبد الجليل في مصنفه معالم تاريخ سودان وادي النيل ثم اندلاع ثورة الإمام محمد أحمد المهدي وما حملته من أهداف وغايات وما توسلت به من مقولات لاستنهاض همة المسلمين وتحكيم

١ . د. محمد ابراهيم أبو سليم – دور العلماء في نشر الإسلام في السودان ص ٣١ وما بعدها – مرجع سابق.

الشرع فيهم، لقد ظل الاسلام بمبادئه العامة حاضراً في جميع المراحل التي مر بها تاريخ السودان الشمالي منذ دخول الإسلام وانسرابه وقد تجلى ذلك من بعد على الواقع السياسي والإجتماعي والديني الذي سادته الهيمنة الغالبة للبيوتات الدينية الكبرى والتيارات الصوفية والتي تغلغلت وخالطت النسيج الاجتماعي وأصبحت أحد خيوط قماشته وكانت الأحزاب الكبرى من بعد وهي التعبير السياسي عن حال الطائفة الدينية إنما تعتمد على تلك البيوتات والمؤسسات الشعبية العفوية هذا الواقع لا شك أنه شكل الشخصية السودانية وصنع واقعها، وقد تعاملت الحركة الإسلامية مع هذا الواقع باستيعاب واحاطة وتدرج حكيم ومن خلال قضايا ومقاصد كبرى هدفت الى توحيد المجتمع من خلال الخطاب الشرعي التجديدي الذي يحافظ على سلامة البناء الاجتماعي المسلم على ما فيه ويتدرج به على مدرج التطور والنمو الحضاري ولذلك بدأت الحركة الإسلامية في سعيها وهي متصالحة مع مجتمعها مجتهدة في إحياء السنن وإماتة البدع بوعي فقهي واقعي انتبه إلى واقع التعدد وسنن التعامل معه من بعد إحاطة بظروف بيئية ومشكلات قائمة ومتجذرة ما كان يصلح معها العلاج الفجائي والدخول المزعج وهذا منهج الإسلام في تنزيل الأحكام ومن هنا ظهرت ملامح منهج التنزيل وخصوصية الحركة الإسلامية والتي دلت على عبقريتها.

١. في فقه التنزيل:

وقد عبرت الحركة الإسلامية تعبيراً واقعياً من خلال اجتهادها بإلتزام ما أشرنا إليه في بيان أصول منهج التفكير، وإحكام آليات التنزيل لتحقيق ما نصبت من غايات وتغيأت من أهداف وقد ظهر ذلك في كسبها الواقعي وهذه إشارات إلى ذلك:

١. القرآن الكريم:

وهوأصل المنهج كما بينا وهو الكتاب الذي أنزله الله لإخراج الناس من

الظلمات إلى النور ولهداية المؤمنين إلى الحق والصواب ومعالجة العلل التي تعتري الأمة في مسيرتها يقول تعالى: «إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً (الإسراء : ٩)»، ويقول تعالى: « قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ (الأنعام:٥٧)».

ولذلك رفعت الحركة الإسلامية بشعارها الرامي إلى إعلاء قيم القرآن وتحكيم آياته وإنزال ضوابطه إلى الواقع وكان شعار القرآن دستور الأمة.

وقد اهتمت الحركة الإسلامية بخدمة القرآن في جميع مراحلها فعملت على تشجيع الدراسات القرآنية والعمل على تطوير الخلاوى القرآنية والمؤسسات المشابهة كما كان لها الفضل في الدفع نحو إقامة المدارس القرآنية وشجعت حفظ القرآن وإكرام حفظته بعقد المسابقات واللقاءات الهادفة إلى تطوير الرؤية في التعامل مع النص القرآني وحفظه والتزامه في الحياة.

وتمثل جمعية القرآن الكريم مثالاً ناجحاً لجعل القرآن الكريم حاضراً في الحياة عبر مؤسسات تتصل بقواعد الأمة وتعمل في سبيل النهوض بالمجتمع.

٢. السنة النبوية:

كما ظهر الاهتمام بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم إستحضاراً لمكانتها في البناء المنهجي للنسق الفقهي : وذلك بنشر البحوث والدراسات المعرفة بالسنة النبوية والدعوة إلى إلتزامها في الحياة العامة وجعلها وفق رؤية فقهية واسعة وشاملة يقول تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً (الأحزاب : ٢١)».

ويقول تعالى: « وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَاباً أَلِيماً (الفتح : ١٧)».ويقول تعالى: « لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (النحل : ٤٤)».

وكما جاء في الحديث النبوي مما يشير إلى أهمية السنة والتحذير من الاستخفاف بها: عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَغَيْرِهِ رَفَعَهُ: قَالَ لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ أَمْرٌ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ .قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ[1].

وتمثل الاهتمام في نشر آداب السنة النبوية في الحياة العامة والحث على التزامها وجعلها المظهر العملي والأساس في نسق التطبيق المتصل للشريعة الإسلامية. وقد مثل الاهتمام بسيرته صلى الله عليه وسلم مظهراً واضحاً في مظاهر العمل على ربط الحياة بأصول الشرع وتحقيق معاني التأصيل في الحياة، وظل الاهتمام بأحكام السنة النبوية وعظاتها وعبرها وما ضمته من معجزات وقيم عالية وهادية مدخلاً للتعريف بالدين وقد عبر المجتمع عن تجاوبه مع هذه المبادئ في وقوفه ضد الدعاوى الغربية التي استهدفت الرسول صلى الله عليه وسلم وولغت بالباطل في سيرته الطاهرة.

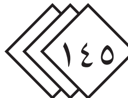
٣. اهتمت الحركة الإسلامية بالميراث الإسلامي:

فسعت إلى تطوير الدراسات الفقهية الهادفة إلى ربط الحياة عامة بهاديات

الشريعة الإسلامية وكان تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة من أهم الإنجازات التي تفخر بها الحركة الإسلامية فقد دفعت إلى ذلك بضغطها المتواصل وهي تبشر بالدستور الإسلامي.

وسعت إلى تأييد الرئيس السابق نميري حين أعلن تطبيق الشريعة الإسلامية ثم مكنت لذلك عقب قيام ثورة الإنقاذ الوطني، وتم الاهتمام باللغة العربية باعتبارها الوعاء الذي اختاره الله لحمل كلمات القرآن الكريم وحفظ معانيه وهي لغة التخاطب وشارة الهوية المايزة والتي أعطت الأمة خصوصيتها وتميز شارتها،

١ سنن أبي داود - (ج ٨ برقم ٢٦٥٢)



وتحققت درجة من درجات التوحد بين مكونات الأمة المسلمة ونظرت إلى الجانب الرسالي المتصل بفقه التعريف ولم تدخل على ذلك من مدخل العنصرية اللغوية التي لا ترى فضلاً فيه لغيرها من اللغات ذلك أن اختلاف الألسنة والألوان من آيات الله سبحانه وتعالى غير أن البعد الرسالي للغة العربية يجعلها من أهم مناسج الهوية للأمة، ومن هنا كان التعريب في الجامعات مدخلاً من مداخل التعامل الحضاري مع اللغة باعتبارها الوعاء الأشمل لحمل الرسالة.

وما كان لهذا الاهتمام باللغة العربية أن يكون إضعافاً للوعي اللغوي العام لدى طلبة العلم وحامليه وإنما هو وسيلة ينبغي تجويدها إن كانت وسيلة صالحة لأخذ الحكمة الإنسانية وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

التعامل مع المتغيرات الظرفية والآنية بإحاطة فقهية ووعي منهجي :

عمدت الحركة الإسلامية إلى النزوع الواقعي في تعاملها مع قضايا المجتمع وذلك بإحسان خطاب القضايا والمستجدات والعمل على بناء هياكل الأمة وفق التوجيه الشرعي والنظر في تلك القضية من خلال المنظار الشرعي بفقه أمين

شامل وتمثل ذلك في الآتي:

الاجتهاد السياسي القاصد إلى معالجة الخلل في العملية السياسية المتنازعة بين ديمقراطية عاجزة وعسكرية قابضة وإيجاد مخرج شرعي يعطي الأمة الحق في اختيار من تريد وكالة عنها ليحكمها.

وفي سبيل الاقتصاد عملت على منع الوسائل غير المشروعة في المعاملات المالية من ربا وما شابهه، والاجتهاد في إقامة المؤسسات الاقتصادية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع وربط المعاملات المالية في كل جوانبها بالضوابط الشرعية.

اهتمت الحركة الإسلامية بالجانب الاجتماعي وسعت إلى معالجة ظاهرة الفقر من خلال التخطيط العام ومن خلال الدعم الموظف لسد حاجة الفقراء

وجعل العمل التنموي العام معالجة منهجية للظاهرة، وحث المجتمع على البذل والعطاء وتقديم المعونة وتوظيف شعيرة الزكاة حتى تحقق الأثر المطلوب في معالجة ظاهرة الفقر ومعالجة الآثار السالبة وسط المجتمع وتحقيق قيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جعلت الحركة الإسلامية من الهم الثقافي هماً يتصل بأصل ربط الثقافة في منظورها الحضاري بالفرد ولذلك ربطت الثقافة في منظورها العام بالمشروع الحضاري للأمة حتى يكتمل بناء الفرد وإعداده للمساهمة بقوة وفعالية في صياغة الحياة العامة، بقوة تستلزم فهماً ووعياً وقدرة على مواجهة التحديات لاسيما في ظروف تشهد حالة احتدام وصراع بيت الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية، وتعددت الكيانات والجمعيات والمؤسسات الموظفة للنهوض بالعمل الثقافي فتعددت المطبوعات والبرامج عبر الفضائيات والإذاعات، مع الاهتمام بالدراسات الأكاديمية وتزويدها بجرعات مقدرة فيما يتصل بالمشروع الثقافي.

الاهتمام بالعمل الدعوي والتزكوي:

الحركة الإسلامية وبحكم أنها حركة دعوية تزكوية[1]. أولت هذا الجانب قدراً وافراً من اهتمامها وعولت في سبيل ذلك على مجهودات الأمة وحثها على البذل والعطاء في سبيل نشر الدعوة الإسلامية وتزكية المجتمع، واجتهدت في دعم المؤسسات الشعبية الخيرية، من مراكز وجمعيات ومؤسسات، وانشأت هيئات تزكية المجتمع وهي لا ترتكز على قوة السلطان بقدر ارتكازها على طبيعة الحضور القيمي والأخلاقي في المجتمع حتى يمارس المجتمع واجب الطهارة الذاتية.. أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

ولخصوصية الأمر يجدر بنا أن نعرف الحركة الإسلامية من مدخل تزكوي من حيث أنها : الإطار الأمثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع وذلك حتى

١ أنظر وسائل التربية عند الإخوان المسلمين د. علي عبد الحليم محمود ص ١٩ وما بعدها .

تتضح هذه المهام الكبرى.

والحركة الإسلامية في أصل بنائها حركة تزكوية عزائمية تعمل داخل إطار مجتمعي يضم الظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات ، وقد لا تكون أفضل الكيانات في أفرادها ولكنها أفضلها في تجمعها الحركي – إن الفعالية

الحركية والدافعية الإصلاحية هي التي تعطي الحركة مبرر وجودها وتكسبها حيويتها ، وتميزها .

وهي منطبعة بقول القائل : حسنات الأبرار سيئات المقربين ومن ذلك التزكية عندها هي الأسلوب الأمثل في التعامل مع الفطرة البشرية توجيهاً مباشراً بالكلمة وغير مباشر بالقدوة توظيفاً للمناهج والأساليب وفق رؤية خاصة مستعصمة بالفقه الحكيم لإحداث تغيير في الإنسان نحو الأحسن يقوم عليه إصلاح شامل تتعدد دوائره وتتكامل.

الاهتمام بشرائح المجتمع الحية من خلال البرامج الهادفة والوسائل الناجزة:

اهتمت الحركة الإسلامية منذ نشأتها بالشرائح المجتمعية كافة غير أنها أولت الشباب وقطاع المرأة أهمية خاصة باعتبارها من أهم الشرائح الفاعلة والحيوية والمؤثرة في قضية التغيير الاجتماعي، إن طبيعة النشأة الأولى داخل المؤسسات التعليمية ربما أثرت على هذه الرؤية ذلك أن الحركة الإسلامية والتي كانت بواكير نشأتها في ١٩٤٩م قد بدأت من عناصر شبابية طلابية قد ظهرت الحركة في جامعة الخرطوم وفي المدارس الثانوية حينها لتتكامل مع حركة شعبية عامة غير أن الحركة الطلابية كانت أكثر حيويةً ونظاماً ولقد كانت حركة المجتمع في جانبها الحيوي والنازعة إلى إعلاء أمر الدين هي الأكثر تأثيراً على بروز الحركة الإسلامية وهي تسعى للإجابة على ثلاث أسئلة أساسية مثلت التحدي حينها.

١. انحلال المجتمع الإسلامي وابتعاده بالتدريج عن القيم الإسلامية وفقدانه لأسباب الحيوية والنشاط خاصة بعد أن فقدت الخلافة الإسلامية.
٢. المشروع الاستعماري الغربي والذي أضاف تعقيداً جديداً للوضع المتردي حيث عمل على استئصال الحضارة الإسلامية وعمق الشعور بالنقص مما أدى إلى فساد الحياة الفكرية والثقافية لغياب الحرية.
٣. النشاط العلماني والذي تجسد في الإدارات السياسية الموجودة في البلاد وكانت حركته شرسة جداً وعدائية خاصة اليسار العلماني[1].

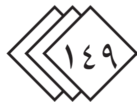
وقد بنت الحركة العديد من المؤسسات الشبابية بداية من شباب البناء حتى تكامل الأمر من بعد تولي السلطة ليصبح الاهتمام بالشباب جزءً أصيلاً من برامج الدولة وشابه ذلك الاهتمام بالمرأة وإن كانت قضية المرأة أكثر تعقيداً لتأثرها بالموروث الاجتماعي، غير أن الحركة خطت في ذلك خطوات كثيرات تمكنت خلالها من إثبات دور المرأة في الحياة العامة وإشراكها بفاعلية في حركة النهضة الاجتماعية وقد بدأت بالجمعيات والمنظمات النسائية ثم تكامل الأمر عقب ذلك لتشارك المرأة مشاركة واسعة في حركة المجتمع وفي تسيير العمل ضمن مؤسسات الدولة الإسلامية.

٤. معالجة ظاهرة الاختلافات داخل الصف الإسلامي والاجتهاد في توحيد أهل القبلة:

إن مشكلة التخلف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية ظهرت في أخطر تعبيراتها في الاختلاف الذي ضرب مفاصل تلك المجتمعات ولم تنجو منه حتى الجماعات الإسلامية، وقد تحولت تلك الجماعات في بلاد المسلمين إلى خصم على الأمة حيث ظلت تكيل الاتهامات لبعضها البعض ويلعن بعضها البعض. واكتفت الكثير من الحركات بهذا النشاط السالب عن العمل الجاد لإحياء موات

---

١ حسن مكي، حركة الأخوان المسلمين، ص ١٤٧



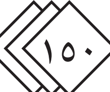
الأمة وتجديد إيمانها وأصبح الجهد وكأنه تكريس للواقع المرفوض.

اجتهدت الحركة الإسلامية أن تتخذ منهجاً وسطاً بين جميع التيارات العاملة في الساحة الإسلامية حيث أنها جمعت بين السلفية والصوفية وهذا نجد له شاهداً في مجهودات الإمام ابن تيمية وهو يشرح كتاب «كلمات من فتوح الغيب للشيخ الجيلاني» ويصفه بالصلاح ويقول عنه قدس الله روحه، وقل مثل ذلك في مؤلف ابن القيم «مدارج السالك بين منازل أياك نعبد وإياك نستعين» وهو مبني على مؤلف الشيخ الانصاري الهروي الصوفي الحسيني، إن الحركة الإسلامية وهي مهمومة بقضايا الأمة الكلية اكتسبت فقهاً عملياً حددت من خلاله الأوليات ووازنت بين أخف الضررين وأهون الشرين، وجددت بفعالية في مكونات السياسة الشرعية وفي تطوير العلاقة بين العاملين في الحقل الإسلامي عامةً.

لقد ظهرت آثار النجاح لهذه الرؤية لاسيما بعد تولي قيادة الأمر حيث فتح المجال لجميع العاملين في الحقل الإسلامي على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم وطرح مبدأ توحيد أهل القبلة على الأصول المجمع عليها بقوة في الساحة ليصبح مدخلاً لبناء مجتمع إسلامي تتعاون مكوناته فيما هو متفق عليه وبعذر بعضها بعضها فيما هو مختلف فيه.

إن حسم الأمر بقيام الدولة بهويتها الإسلامية كان حسماً لكثير من القضايا وإغلاقاً لأبواب فتن كثيرة حمى الله منها. ذكر الشيخ/ محمد الغزالي في كتابه القيم الوحدة الثقافية بين المسلمين، وهو ينعى على الذي يبحث عن الإختلاف بين أبناء الأمة ويرد ذلك الى قصور في العلم وعلل نفسية ليقول: إن صورة العبادة عنده غطاء لقلب غليظ وغرائز فجة وهو يجد متعة في قضايا الخلاف يثور ويفور وظاهر أمره الغضب للدين وهو في الحقيقة ينفس عن طبيعة معتلة وتربية ناقصة أو مفقودة[١].

١ الشيخ محمد الغزالي – الوحدة الثقافية بين المسلمين – ص ٧٥.



٥. **تطوير الفقه السياسي وإبراز اجتهاد معاصر لبناء دولة إسلامية:**

إن حالة الركود الفكري والسياسي التي أصابت الأمة وجعلتها تابعة لغيرها مغرمة بتقليده في لسانه وزيه بحكم هزيمتها هذه الحالة عمد الاستعمار إلى ربطها بمصلحته في البقاء والاستمرار واستنزاف خيرات الأمة إنساناً وثروةً وحجبها عن التطور والنمو اعتماداً على حالة العجز والتفريغ الثقافي الذي تعانيه.

وقد كانت البوابة السياسية من أهم البوابات التي دخلت منها رياح الفساد والإضطراب والفتن، وقد حجزت الشريعة الإسلامية وحجبت من أن تعود وتهدي في كافة المجالات بالتشريعات الغربية مما أوجد انفصاماً وكرس لحالة التبعية المقيتة.

ثم كانت محاولات الحركات الإسلامية في العصر الحديث لاسترداد المقود والعمل على ربط الأمة بدينها وتراثها غير أن منهج العودة القائد والحاكم وقع عليه اختلاف كبير بين العاملين في المجال الإسلامي.

وبسبب من قلة التجربة وقلة الفقه واحتدام العاطفي وغياب الموضوعي تولدت جماعات وحركات تتحدث عن الشريعة وعن الحاكمية غير أنها لم تستطع أن تخرج منهجاً فقهياً واضحاً وبيناً، وأعادت حركات كثيرة إنتاج مشكلات حفل بها التراث الإسلامي لاسيما في المجال السياسي وتنازع البعض حول مفهوم الحاكمية، وانشغل آخر بالشعار العام وعجز عن النظر في التفاصيل والدقائق وما تحتاجه الحياة اليومية والمعاصرة.

وقد اجتهدت الحركة الإسلامية السودانية لتوليد معادلة دقيقة وشاملة مثلت اجتهاداً مقدراً فقد وازنت بين الموروث والمعاصر، الماضي والحاضر الواقعي بأشكالاته وتفاصيله والنص بشموله وعمومياته حتى تخرج فقهاً أميناً وشاملاً.

كما أنها وازنت بين السياسي بزراعيته والتربوي بصرامته واجتهدت في

سبيل بناء نسق فقهي معاصر حتى لا تترك المجال لخبث السياسيين العلمانيين ولا تشاركهم في خبثهم حتى لا يفسد المنهج جملة واحدة كما أنها لم تنعزل وتتكفئ على ذاتها ليفسد الجميع مرة واحدة.

ومن هنا اجتهدت في إقامة دولة إسلامية معاصرة هي أول دولة إسلامية في هذا العصر. تهتدي بالكتاب والسنة وتستضئ بنهج السلف وتتقوى بمعرفتها بسنن الله في القرآن والأكوان، تربط الدنيا بالآخرة وتجمع بين صلاح الدين وصلاح الدنيا وتهتم بالتفاصيل لأن الدين يهتم بها. ولا تغفل عن الكليات لأنها من أصول الدين- تجمع الوعي الحضاري فتشارك بفاعلية في صناعة حضارة اليوم وتلتزم المنهج القرآني فترتبط بتراثها العظيم فلا تحجبها الأصالة عن المعاصرة، ولا تشغلها المعاصرة عن الأصالة .

إهتمت بفقه الأقليات وعالجت مشكلة المواطنة وأسست لخطاب الآخر وبينت تميزها علي الساحة الدولية .

٦. **الاهتمام بقضايا المسلمين عامة وإعلاء مبدأ الأخوة الإسلامية:**

لقد أصبح العالم بلغة اليوم قرية كونية تقاصرت المسافات وتقاربت الأبعاد وزواها الله كما جاء في الحديث فتقاربت مشارقها ومغاربها وجراء ذلك تأثر بعضها ببعض كأشد ما يكون التأثير وظهر ما يعرف بظاهرة العولمة لتصف هذا التقارب غير أن هذه العولمة أريد لها أن تكون أيدلوجية أو مذهبية تكرس لهيمنة المنتصر (الحضارة الغربية) على الكون بما فيه العالم الإسلامي ولذلك تحدث علماؤها وفلاسفتها عن نهاية التاريخ وصدام الحضارات كنهايات حتمية حاكمة للعلاقات الكونية.

كما أن العالم اليوم تحكمه مؤسسات دولية لها أهدافها ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وذلك أن هذه المنظمات الدولية أريد لها أن تكون أثراً من آثار انتصار الحضارة الغربية لاسيما الانتصار العسكري حتى تهيمن على الكون

بسياساتها القائمة على رعاية وحفظ مصالحها.

وهكذا أصبحت هذه المنظمات سوط عذاب وصوت فتنة على كل من يخرج على أهداف وقوانين ونظم النظام العالمي الجديد الذي تحكمه وتهيمن عليه أمريكا لاسيما بعد سقوط إمبراطورية السوفيت، وأخطر ما في الأمر أن هذه الهيمنة روحها ومحركها هو التحالف الصهيوصلبي وهو تحالف من أهم أهدافه إضعاف الدول الإسلامية والعمل على تكريس حالة الفرقة والشتات حتى يتسنى له التنعم بخيراتها والهيمنة على ثرواتها والتمكين لدولة إسرائيل لتبقى آمنة وسط مجتمعات تعاني من الفقر والجهل والظلم والطغيان.

وجراء ذلك أصبحت السياسة الغربية مستفزة ضد كل ما هو إسلامي على مستوى الحركات ومستوى الدول بل والأفراد أدى هذا التربص والعدوان إلى نشوء جماعات رافضة وغاضبة ودخلت في عراك دامي مع الولايات الأمريكية.

مستهدفة مصالحها في كل مكان وقد دفع ذلك أمريكا لأن تمضي في مخططها فتفتح باباً جديداً للحصار والتضييق والعدوان أسمته محاربة الإرهاب ووصمت جل الحركات الإسلامية بأنها حركات إرهابية.

في مثل هذه الأجواء ظهرت دولة السودان كثمرة من ثمار العمل الإسلامي الذي قادته الحركة الإسلامية، وهكذا أعلنت أمريكا الحرب على هذا الكيان بالحصار والفتن داخلياً وخارجياً والاستعداء وتوظيف كل الوسائل.

غير أن الدولة استطاعت أن تصمد صموداً عظيماً وتقدم الغالي والنفيس في ملاحم جهادية مشهودة تم حصار السودان والتضييق عليه ووصفه بأنه دولة راعية للإرهاب والعمل على تجريم رئيسة ومطالبته ليسلم نفسه لمحكمة الجنايات الدولية والعمل على توظيف ذلك لإسقاط الدولة وخلق ما يعرف بالفوضى البناءة، ويأتي في ذات النسق صناعة الحركات والكيانات المتمردة حتى تقوم بدورها المحدد علمت أو لم تعلم في إضعاف الدولة المركزية.

بالرغم من كل هذا تسامت الدولة على هذه التربصات والفتن واستطاعت أن توجد معالجات وتقدم اجتهادات وتعقد اتفاقات هدفت من خلالها إلى إيجاد حلول داخلية ذاتية قادرة على توليد درجة من السلام المجتمعي والتوافق الوطني وتزهيد القوى الدولية المتربصة في أن نظفر بما تريد، إن هذه التحديات الداخلية لم تقعد بالدولة من أن تقوم بدورها في نصرة الشعوب الإسلامية المستضعفة فدعمت المسلمين قدر المستطاع في كل مكان ودافعت عن القضايا الإنسانية العادلة وقد شهد العالم الموقف المتميز في دعم مستضعفي قطاع غزة إبان الحرب الإسرائيلية المجرمة والمحمية بالتواطؤ الغربي.

وهكذا امتازت الدولة بالتصدي للتحديات الخارجية ومواجهة التربصات الاستعمارية بثبات في المبدأ وصدق في الفعل وبذل وفداء في حالة المواجهة.

في الختام نذكر بعض النقاط التي نرى ضرورة التذكير بها:

١. إن الحركة الإسلامية السودانية مثلت التعبير الإسلامي المعاصر في أصول منطلقاته ومقاصده وغاياته جمعاً بين أصول الدين ومنهج التدين القائم على الوعي الحضاري بين سنن الله في قرآنه وسننه في أكوانه كما قدرت .

٢. اجتهدت الحركة الإسلامية أن تقوي تأسيسها الأولي مستندة على الإشراق الفكري الذي انبثق من حركة الإخوان المسلمين في مصر بقيادة الإمام حسن البنا ووجهت ذلك الوعي لاستكشاف قضايا مجتمعها ومن ثم مخاطبته برؤية ذاتية متأنية ومتدرجة.

٣. استطاعت الحركة الإسلامية أن تحسم الكثير من القضايا المثارة داخل الأفق الإسلامي وأوجدت لها إجابات وإن لم تكن شافية ووافية وانطلقت على مضمار الاجتهاد الفقهي والجهاد العملي تسترد الكثير من المواقع وتفتح العديد من الموانع مستعينة بالله ومستهدية بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهي حركة مجتهدة يقع منها الصواب ويلحقها الخطأ فتقوي من الصواب

وتستغفر من الخطأ في مسارها المتصل.

٤. أفلحت الحركة الإسلامية في محاولة تحديد إجابة واضحة على السؤال السياسي المقلق واجتهدت في بناء دولة حديثة مثلت مدخلاً لتوحيد أهل القبلة ولإشاعة المنهج الوسطي الذي ظل غائباً ومغيباً بسبب من الطغيان وممانعة السلطان!

٥. كما أنها ولدت حراكاً لامس الأهداف العالمية للحركة الإسلامية ومثل ذلك دعماً معنوياً للعاملين في الصف الإسلامي بأن الإسلام قادر على أن يشارك بقوة وفعالية في نسيج قماشة العالم الحضارية.

٦. إن الحركة الإسلامية السودانية وباجتهاداتها الفكرية والعملية مطالبة بأن تراجع مواقفها في ضوء الهدي القرآني والإرشاد السنني والتجربة الواقعية حتى تحافظ على حضور الإسلام وقوته وفعاليته في الساحة الداخلية والعالمية رحمة للناس وإعماراً للكون، وفوق ذلك عبادة للّه وطاعة لأمره، وتستدرك ما صاحب الاجتهاد من أخطاء ومسالب وفق مسيرة تدرجها.

التأسيس النظري والكسب الواقعي

إن هذه الأصول الفكرية التي اعتمدت عليها الحركة الإسلامية في سعيها و جهادها و تلك الأهداف التي نصبتها غاية لمقصدها مقدمات لازمة لقراءة منهج الحركة وتوسلها وهي تتدرج نحو غاياتها لرصد مدى النجاح و الفشل في الكسب .

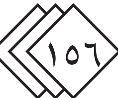
لقد بدأت الحركة الإسلامية تنظم نفسها و تقوي بنيانها منذ يومها الأول معتمدة على ميراث إسلامي ذاتي أصيل ومحاولات للنهضة و الإحياء معاصرة تمثلت في أدبيات جماعة الإخوان المسلمين بمصر و الجماعة الإسلامية بباكستان كما أنها أضافت بعض النظم و الطرائق الأوربية التي اكتسبتها من خلال صراعها وتنافسها مع الجهات الأخرى .

ثم أخذت الحركة تتطور في بنائها الهيكلي متجاوزة للصور والأنماط الموروثة ، وأخذت تطور فقهها مستفيدة من تراكم التجارب التنظيمية التي أعانت على تحقيق تطور محمود في التأصيل والتميز لحركتها و يرد الدكتور حسن الترابي نهضة الجماعة التنظيمية إلى سبب آخر يذكره وهو أنها نشأت فريقاً من الرواد حتى أصبحت مؤسسة من الأجهزة و لم تتمحور حول شيخ مؤسس يغنيها عن تشعب العمل الشوري إضافة إلى أن الأوضاع السياسية التي كيفت النشاط السياسي للحركة و ضمت غيرها من الكيانات دعت الحركة لوضع دستورها وإدارتها و نظامها المركزي و الفرعي .

وقد ظلت الحركة تشهد تطوراً في بنائها الهيكلي و مشاريعها الفكرية حتى وصلت إلى جماعة شعبية هي الجبهة الإسلامية القومية التي اقتضت بعض التطور على صعيد القيادة لمراعاة سعة العمل و ملاحقة التطورات السياسية[1] .

وهكذا تجاوزت الجماعة مرحلة الانطواء عن المجتمع وبرأت نفسها من

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٦٥ ومابعدها .



الطائفية و العصبية التي تصيب بعض الجماعات الإسلامية فتحيلها عكوفاً على أعضائها الراتبين وزهواً بهم وعزوفاً عما ورائهم وإن اعتمدت على متن صفها الملتزم لأداء المهام الشاقة و التكاليف العظيمة لذلك كانت الجماعة ترمي لمناصرة الجماهير ذات الفطرة المتجاوبة كما أن الحركة الإسلامية ترى أن الجماعة الهادية وسيلة لا غاية لذاتها فعلى الجماعة أن تسعى في مجتمعها تدرجاً حتى تمكن للدين و تتمكن منه ويصبح المجتمع الجديد القائم بالدين هو مجتمع الحركة [١].

إن الرؤية التي طبقت منهج التدرج في حركة الجماعة تقوم على تحويل المجتمع عامة للدين وضرورة أن تجتهد في إحداث نقلة نوعية في القيم و المبادئ التي تحكم الحياة عامة و لا تتكفئ على نفسها مكتفية بتزكية عضويتها ومتميزة عن غيرها من كيانات المجتمع فنشطت في تكوين الجمعيات والروابط التي ضمت الشباب والطلاب كما أن الحركة اهتمت اهتماماً بالغاً بالمرأة باعتبارها المفتاح الهام في حركة التغيير الاجتماعي . يتناول الأمين العام السابق للحركة الإسلامية المعاصرة بالسودان قضية التدرج في الإصلاح والتغيير فهو يقول : من أهم القضايا الي تتناظر فيها المذاهب الإصلاحية المتباينة خيار التعويل على البناء القاعدي لتعميم الإصلاح و تأمينه أو على البناء الفوقي لتنجزه فوراً وإنفاذه كاملاً . وفي هذا بدأت الحركة كأنها تعمل بمذهب التركيز على القاعدة الشعبية المزكاة الملتزمه ثم تطورت لتعير ذلك أولوية توازنه و تستكمله بدور حركة التعبئة السياسية العامة ثم بدور السلطان قانوناً و توجيهاً وهكذا انتهت الحركة إلى توحيد مسالك الإصلاح فهي تربي الفرد لكي يكون صالحاً في ذاته مصلحاً لغيره بالمجاهدة الفكرية الاجتماعية والسياسية وهي تسعى لإصلاح نظم المجتمع ليتهيأ سياقاً معيناً للفرد الصالح. في إطار السلطة الصالحة و

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ١٣١ – ١٣٢ و ص ١٤٠ مصدر سابق

تستعمل السلطة لتبديل الأوضاع السائدة ولترقية الحياة و توجيه المجتمع و تقوية مبادراته الخاصة لمزيد من الإصلاح [١].

ن الحركة الإسلامية وهي تسعى للإصلاح و التغيير تتخذ منحى التدرج القائم على وعي بمعرفة التحديات الماثلة التي ينبغي أن تتصدى لها و هي تسعى في سبيلها القاصد فتجمع بين التخطيط للبناء و تضع أسس الحماية و الرعاية لما تبني و تضع من لبنات فالتدرج روح يحرك المنهج التنظيمي و التغييري في كل مكوناته .

أما في قضية التدرج والفور حيث تتخذ مذاهب الإصلاح مواقف شتى فقد جابهت الحركة وواجهت سياسات الإصلاح الوئيدة المتدرجة و الفورية الناجزة بمرونة وحكمة . هكذا قبلت ما كان صادقاً من التوسل بالتربية التمهيدية كما قبلت الدراسات التحضيرية المثبتة الجادة و قبلت التطبيقات الجزئية على طريق تطبيق الشرع لكنها رفضت من التراخي ما هو أشبه بالترجيه الكاذبة و التسويق المنافق و سفهت دعوى تاخير الشريعة حتى تكمل الأخلاق أو تتم الكفاية والعدالة الاقتصادية أويستتب الأمن و التوحد الوطني وقد كانت بعض مقولات التدرج ضعفاً راجعاً إلى عهد الإعتذارات والدفاعيات لأيام غربة الدعوة الأولى . وبعضها راجع إلى اعتذاريات المرائين الكارهين لمقدم الشريعة وقد أيدت الحركة التطبيق الفوري لأحكام الشريعة أيام نميري لأنها رأت الحسم بالأمر الواقع أقطع لدابر الضغوط التي قد تعوق المسعى كما أنها لم تملك خياراً حراً بين منهج متمهل يضمن ثباته إضطراداً نحو الكمال ومنهج فوري جاء من قبل النظام وإذا فوت لا يضمن استدراكه وقد تستدرك علاته [٢] وهكذا أثبتت الحركة الإسلامية أنها حركة تقوم على العمل المنهجي الذي يعتمد سنة التدرج في التغيير و الإحلال غير أنها لا ترفض إحقاق الحق متى ما وجدت وسيلة ناجعة لذلك غير أنها تعود

١ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٢ مصدر سابق
٢ أنظر د حسن الترابي الحركة الإسلامية في السودان ص ٢٤٤ وما بعدها مصدر سابق

بذات المنحى التدريجي لتمكن للتغيير و تحافظ عليه . وأن التسويف و الأرجاء الذي لا يقوم و لا ينبثق من منهج متكامل يعتبر تدرجاً فالتدرج موقف حكيم يتصل بما قبله و يؤسس لما بعده .

إن الموقف السياسي للحركة الإسلامية و مشاركتها أو معارضتها و قربها أو بعدها عن مراكز الحكم و السلطان . إن الموقف عند ذلك قد يبين لنا كيفية الرؤية السياسية للجماعة و مدى التزامها بمنهج التدرج في التغيير – خاصة وأن قضية السلطة ظلت هي القضية الهامة أمام الحركات الإسلامية المعاصرة . وقد أجهضت السلطة المعادية و المتوجسة في أكثر من بلد إسلامي مشاريع التغيير الإسلامي وتآمرت على الحركات الإسلامية كما أن العديد من الجماعات الإسلامية عازها الفقه النافذ وهي تخاطب مراكز السلطة أو وهي تبين رؤيتها للتعاون مع السلطة كياناً أو فكرة.

إن الحركة الإسلامية السودانية تميزت عن غيرها من الحركات الإسلامية و تمكنت من أن توجد إجابات واقعية لأسئلة السلطة وفق إجتهادها النسبي . ودخلت إلى خضم المجتمع وهي تحمل هم الدعوة و هموم التغيير الإسلامي الشامل . ونافست وحالفت و عارضت و قاتلت وأوجدت من خلال ذلك فقهاً عملياً لم يتوفر لكثير من الحركات السابقة و يعكس د. التجاني عبد القادر صورة من صور الاجتهاد السياسي للحركة الإسلامية في السودان وهي تواجه واقعاً معقداً كأشد ما يكون التعقيد فقد وقعت العملية السياسية في السودان في كف التحالف العلماني مع مراكز القيادة التقليدية – طائفية و شيوخ قبائل-وهكذا أصبحت السلطة علمانية تسندها قواعد ومراكز طائفية تدين بالإسلام و تعبر عنه بعاطفتها – وأبعد الإسلام شريعة ومنهجاً من الحياة ومراكز توجيهها.

فهل تستطيع الطليعة المسلمة ذات المشروع الإسلامي الأصولي أن تستخدم مثل هذا التكتيك أم أنه لزام عليها أن تخوض المعركتين معاً : معركة ضد النخب

العلمانية وأخرى ضد الكيانات الاجتماعية التقليدية.

وقد رأت الحركة الأسلامية أنه لا سبيل للوصول للعمق الشعبي إلا عبر تحالفات مضادة مع المجموعات الصوفية أو الفئات المستندة عليها وقد أدى هذا التكتيك إلى إنشقاق داخل الحركة الإسلامية وذلك لارتياب بعض قادتها، فقد أخذوا يرتابون في جدوى هذا المنهج باعتبار أنه يتضمن رجعة تصالحية مع المذهبية التقليدية المحافظة والتي ظلت تسود المجتمع الإسلامي السوداني طيلة سنوات الانحطاط .

ورأوا في الجبهة الإسلامية للدستور ١٩٥٥م وجبهة الميثاق الإسلامي التالية ١٩٦٥م والتي تكونت جمعيتها لاستمالة القيادات المجتمعية التقليدية وللتوصل من خلالها إلى القطاع العريض من الجماهير المسلمة لاستيعابها في التنظيم الإسلامي الحديث . رأى المثاليون في كل ذلك انتقاصاً من المحتوى الفكري للحركة الإسلامية الحديثة وخفضاً للمستوى المثالي ... للكادر الطليعي الذي يعول عليه في التغيير.

ولكن جمهور الحركة الإسلامية ظل يتمسك بالنظرية القائلة أن التحول الإسلامي الكبير يستحسن أن يأتي عن طريق التدرج وأن الداعية كغيره من أصحاب النظر الإستراتيجي عليه أن يستشرف عالم المثال الذي يدعو له الإسلام و لكن عليه من جانب آخر أن لا ينقطع عن أرض الواقع زماناً ومكاناً و نسيجاً اجتماعياً ... وأن الصبر على القطاع المجتمعي التقليدي بغرض إصلاحه خير من التبرم به أو الرفض له أو الاستغناء عنه ، وأن إصلاح الواقع ينبغي أن يكون على هدى ووفقاً لخطة رشيدة تحدد فيها المراحل و توضع لها الأولويات و يركز فيها على الأهداف القريبة و تختار لها الوسائل الملائمة .

هذه هي ملامح نظرية التغيير الاجتماعي التي ظلت تسير عليها الحركة الإسلامية في السودان . وهي نظرية لا تجنح ابتداء نحو الثورة الشعبية الهوجاء

وإنما تتدرج نحو كمالات الدين تدرجاً تراعي فيه الظرف الواقعي .

وهذه هي الميزة التي وسمت اجتهادات الحركة الإسلامية وهي تسعى نحو تحقيق

الأنموذج الإسلامي في الحياة العامة و مثل هذا الأسلوب في التغيير يؤدي إلى ترسيخ المبادئ و القيم التي هدفت الحركة إلى تحقيقها حتى تتقوى و تشتد و تمثل سنداً قوياً ومدداً متصلاً يحفظ للدولة الإسلامية أمنها و استقرارها و يقوي مرتكزاتها الفكرية و الشعبية . فلا تنتكس فكرياً و لا تنهار شعبياً و اجتماعياً [١].

وقد عبرت الحركة الإسلامية عن هذا المبدأ و هي تتحول إلى جبهة إسلامية و اسعة عام ١٩٨٥م فجاء في دستور الجبهة الإسلامية (من خصائص الجبهة أنها جبهة مترفقه في دعوتها تسعى إلى أهدافها بالإقناع والحسنى والتعبئة الطوعية في حرية وسماحة و تؤمن بالإصلاح المضطرد المتدرج في الأطر والمؤسسات الاجتماعية حتى يتم التحول إلى الإسلام دون ما فتنة أو ضرر قد يترتب عن تغيير خطير مفاجئ لم تتهيأ له النفس أو تتيسر له الأسباب ... وتؤمن بالاجتهاد الصابر الثائر في وجه الاستبداد الذي يريد أن يطفئ نورلا الله ويمنع الإصلاح و الخير و يكبت إرادة الشعب و يفرض الظلم و الفساد في الأرض [٢].

مدى نجاح الحركة الإسلامية في أمر التدرج:

إن النظر في الأهداف العليا التي وضعتها الحركة الإسلامية السودانية وما اتخذت من أساليب لتحقيقها وما واجهت من عوائق ومصاعب ذلك مجتمعاً يعطي الباحث القدرة على الاقتراب من الإجابة على السؤال مدي نجاح الحركة الإسلامية السودانية في تدرجها نحو غاياتها . ومعلوم أن الإجابة على مثل هذا

---

١ أنظر د. التجاني عبد القادر المشروع الإسلامي السوداني قراءات في الفكر و الممارسة معهد البحوث و الدراسات الاجتماعية الفصل الثالث ص ٥٥ وما بعدها .

٢ أنظر دستور الجبهة الإسلامية القومية الخرطوم ١٩٨٥ ص ٤ .

السؤال الذي يتعلق بحركة واسعة وتحديات معقدة لا يمكن اختزاله بنعم أو لا وإنما القراءة المتأنية و الرصد الدقيق هما الوسيلة لذلك غير أن دلائل النجاح النسبي تبدو واضحة وملامح النمو و التطور بينة فقد استطاعت الحركة أن تحول منهاجها وأوعيتها لتصبح حركة شعبية في جسمها ومددها الاجتماعي كما حافظت على صفوية التخطيط ووضع البرامج وملاحقة المستجدات الدولية ، ولكن السياسة أمر قلب فيصعب إصدار الأحكام النهائية فيها وإنما الأحكام تقوم على مقاييس نسبية وقد يتحقق النجاح في مرحلة ثم يأتي الفشل في مراحل . وهذا ما قصدنا الإشارة إليه عبر هذه الدراسة.

يقول عبد الله النفيسي : (لقد أفلحت الحركة في السودان أن تبلور تكنيك الانتقال من حركة صفوية حزبية تنظيمية مغلقة تمثلت بالإخوان إلى حركة جماهيرية جبهوية مفتوحة فرضت وجودها في المجتمع وفي المعارضة السياسية وفي الحكم كما أنها استوعبت الحالة الإسلامية في القطر ووظفتها لمنهاج الحركة و استطاعت أن تؤسس شبكة واسعة من العلاقات السياسية مع أنظمة سياسية متباينة في خطوطها ومنهاجها .

كما أن سيادة المنهجية الجبهوية التفاوضية المرنة مكنت الحركة من أن تستفيد من خبرات أتباعها و تصقل مواهبهم الإدارية و الإعلامية و السياسية عبر تطوير الصيغ والأطر الحركية و التنظيمية كما أن الحركة وفقت في تأسيس حركة نسائية منظمة ومستقلة ساهمت في حشد وتنظيم وتوظيف القطاع النسوي في عمل اجتماعي بل وسياسي شامل)[1] .

لقد ظلت السلطة الحاكمة وبما تملكه من مفاتيح التغيير و التبديل أو الإعاقة و التضيق عاملاً مهماً في كثير من البلاد الإسلامية لإيقاف حركة المد الإسلامي و تشويه منهجية التدرج لديها مما زهدها في ذلك ودفعها للثورة و التخطيط في

١ أنظر عبد الله النفيسي الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية القاهرة مكتبة مدبولي ط ١٩٨٩ ص ٢٥٣، ص ٢٥٤.



السر و التوجس من الأقتراب من السلطة إلا حرباً أو مقاومة [1].

بينما استطاعت الحركة الإسلامية في السودان أن توجد بينها و بين السلطات المتعاقبة عل الحكم إيجابية تقوم على المعارضة الواضحة أو المشاركة ، القاصدة – كما أنها لم تعرف نظام الخلايا السرية النافذة الموازية للتخطيط المعلن وإنما كان أصل الفقه الحركي واحد يتكامل فيه السري بالعلني .

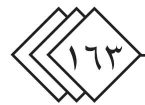
وقد كان للتخلف و العجز الذي وسم الأحزاب السياسية التقليدية في السودان وجعلها عاجزة عن التطور أعطى الحركة الإسلامية النشطة تلك الميزة مما أهلها لوراثة كثير من المواقع التي كانت خاضعة لتلك القوى.

كما أن التغييرات المتلاحقة في المؤسسات من قيام وسقوط للحكومات أعطى الحركة الفرصة القوية و الأمل الدافع لإمضاء منهج التدرج فيها وإن تسارعت خطواته وفقاً للظرف الماثل ، لتصل إلى غاياتها كما أن الروح السمح نسبياً الذي ميز عملية الانتقال و السقوط و التحول لأنظمة الحكم ، أعطى الحركة قدرة على استثمار كل ما تملك من قوة في سبيل إنجاح مشروعها و جنبها وطأت العوائق الخانقة و المزهقة .

وكان نجاح لمنهج الحركة الإسلامية أن تصل عناصر عسكرية إلى السلطة مع أن المؤسسة العسكرية إلى عهد قريب كانت رصيداً يعتمد عليه علمانيو ما بعد الاستقلال و يوظفونه لصالح الطائفية و حلفائها داخلياً و خارجياً وربما نشأ سؤال عن ذلك و الإجابة على ذلك يوردها د. التجاني عبد القادر بقوله :

(لقد انحسرت العلمانية في الشريحة المتعلمة التي تعتمد عليها المؤسسة العسكرية انحساراً عظيماً منذ زمن طويل وأن العناصر الإسلامية في السودان لم تتمكن في قطاع اجتماعي تمكنها في قطاع المتعلمين فلم يكن إذن معضلة أن يصل عنصر الإسلام إلى المؤسسة العسكرية وأن يلتزم بالإسلام من هو فيها

١ مصر ... الجزائر كحالة



أصلاً ..[1]

إن تولي السلطة كمرحلة مهمة في حركة التغيير الإسلامي يعتبر درجة من النجاح في التخطيط و الاجتهاد غير أن سؤال ما بعد السلطة يظل هو السؤال الأهم. هل السلطة هي الغاية أم الوسيلة المهمة ؟! إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي تحدد المنهج الذي تتحرك به ووفقه الحركة الإسلامية – حماية للدين وإصلاحاً للدنيا اقتراباً من دولة الإسلام المثال – و تجديداً في فقه السلطة الذي تجمد منذ أمد بعيد و سُلّم للآخر و قامت مؤسسات الدولة الحديثة و انتظمت مؤسسسات و منظمات المجتمع المدني كما يقال في غيبة الفقه الإسلامي الأصيل و غيبت مؤسسات الأمة المسلمة وأصبح الفقه الإسلامي في أمر السلطة و العلاقة مع السلطة يقوم على أمرين المفاصلة والمحاربة و البحث عن المثال التاريخي في بطون الكتب و سير السابقين ، أو اعتماد فقه الحيل و مسايرة الواقع الغالب و الرضاء به ثم المعايشة و التكيف معه و تحويل النصوص و الآثار و المثال التاريخي إلى زاد و عظى منغلق على نفسه لا يتجاوز ذلك إلى محاجة الواقع و مغالبتة و الجهاد و الاجتهاد في تغييره حتى يحدث التقارب من بعد و التصالح من بعد جفوة و يتجدد الاتصال بين فقه الدولة الإسلامية السالف و فقه الدولة الإسلامية المعاصر فإن الفقه كسب يقوم على العلاقة بين النص و العقل و الواقع و النص ثابت و الواقع متغير وإعمال العقل اجتهاد و عبادة . و لاتغني عبادة السابقين عن عبادة اللاحقين كما لا تغني صلاة من سبق عن صلاة من لحق وقد عبر القرآن الكريم بلسان صريح (فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيّاً)[2]. ويقول عزّ وجلّ : (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى × وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى × وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى × ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الْأَوْفَى

١ أنظر التجاني عبد القادر المشروع الإسلامي السوداني قراءات في الفكر و الممارسة معهد البحوث و الدراسات الإجتماعية ص ٦٠

٢ سورة مريم ، آية ٥٩

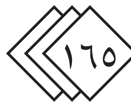
)[1]. إن أمر التدرج في سيرة العودة إلى أصول الإسلام دعوة و حكماً يتصف بقدر من التعقيد من حيث أن الصورة المثالية التي تنصب هدفاً هي صورة دولة الرسول صلى الله عليه وسلم والتي تشكلت بأطر سلسة وسهلة وأورثت الأمة من ثم مقاصد الدولة الإسلامية. غير أن التطور الإنساني و تعقد العلاقات أدى إلى تطور في بناء الدولة الإسلامية منذ عهد الخلافة الراشدة وحتى العهد الحديث : الذي شهد انقطاع الفقه السياسي الإسلامي الواقعي وغياب دولة الإسلام و تعقد بناء الدولة الحديثة، مما يرمي بظلاله على الواقع الإسلامي اليوم ويجعل الدفع نحو تحقيق المقاصد العليا للدولة الإسلامية استضاءة بالميراث الفقهي واستفادة من الحكمة الإنسانية وهنا يتطابق مع معنى التدين من حيث إنزال حكم الإسلام على الواقع المعين وإستكمال بناء الدولة الإسلامية بمؤسساتها الشاملة ومنهجها الجامع وحيويتها المتجددة فرداً و مجتمعاً ، نجاحاً في الابتلاء شكراً ومصابرة .وسوف نستكمل ذلك لاحقاً .

عوائق التجديد السياسي:

لقد شكل تولي السلطة من قبل الحركة الإسلامية السودانية نقلة كبرى حملت الحركة الإسلامية إلى رحاب التخطيط الناجز والتنفيذ الواقعي لتحقيق مشاريع التحول والتغيير الإسلامي، وعنى هذا اتساع دائرة العمل والانجاز الدقيق والتفكير والتخطيط وما يستلزم ذلك من قوى فكرية وبشرية تمكن لمشاريع التغيير داخل المجتمع مما دفع بالحركة إلى الانتقال من مرحلة التنظيم الدقيق المنضبط نسبيا بحكم قضاياه إلى حركة تخطط لتحكم الدولة – وهي دولة تمثل وضعاً مثالياً لإثبات صلاحية الشريعة الإسلامية في أن تحكم وتقود .

فالسودان دولة تعاني من كافة أنواع التناقضات من حيث العنصر واللون والدين والمعتقد والتباين الجغرافي والتعقيد السياسي ومن أمراض الفقر والعوز

١ سورة النجم ، الآيات (٣٨ – ٤١)



ومن حيث تشابك وتقاطع العلاقات الخارجية العرب، الأفارقة، المسلمون، والنصارى، أوربا ،وأمريكا، والصين[1] إلخ.

غير أن أهم مميز في ذلك هو أن الدولة مازالت في طور التشكل السياسي وحتى الجغرافي وهذه الميزة قد تمثل جانباً ايجابياً مهماً لحركة تسعى أن يكون لها أثر كبير في طبيعة التشكيل الاجتماعي والوجودي لهذه الأمة .

كما أنها دولة حكمت ولفترات بأحزاب تستند على قواعد شعبية تؤمن بمكانة الزعيم وقداسته باعتباره جزءً من عقيدتها التي تتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالي، واختارت الاستزراع الديمقراطي ليميز نظام الحكم فيها، وهو استزراع قسري أي لم يأت نتيجة لتطور اجتماعي أو إفراز ذاتي ليصبح اقرب لحالة التوليد الطبيعي لذلك عرفت الديمقراطية عند مثقفيها وهي تحمل أقداراً من الحرية المختلطة بالفوضى مما جعل كل حديث آخر عن الحرية والديمقراطية في الحكم حديثاً يحمل قيوداً تشكك في صدقيته ما لم يأتِ عن الطريق المعتاد . إن هذا الواقع المعقد احتاج الي جهد فكري ونشاط عملي قوي وناجز يلاحق المستجد ويفيد من بعض القناعات الدارجة. وربما أدى ذلك لأن تعلن الحركة الإسلامية في تطور داخلي تجميد نفسها[2]، وذلك رغبة في تحقيق الانتشار والاتساع والانتقال من حالة الصفوية النسبية إلى الشعبية منافسة للكيانات الأخرى ذات البعد الشعبي وحتى ينكسر الحاجز النفسي ويفتح السبيل لكل الوافدين الجدد للدخول في إطار جديد أكثر اتساعا واقل تماسكا واخف عزائمية هذه الخطوة يبدو أنها لم تخضع لدراسة عميقة مما جعلها اقرب إلى القفز في الهواء تفاؤلاً في أن هذه القفزة سوف تحقق كسباً سريعاً وتقرب من حالة الشرعية المستقرة في العقل الباطن للحركة حسب التصور الدارج لمفهوم الشرعية . زهذا مردود لغياب التأسيس النظري لهذه المرحلة .

١ . لا شك أن انفصال الجنوب غير لحد ما في هذا المشهد.

٢ وهي قضية ما زالت تثير خلافاً بالنفي والاثبات!

والنظر في هذا الأمر يستصحب عدداً من القضايا المتصلة بطبيعة العمل الحركي الإسلامي بوسائله وباستحضار خصائصه كما أوردناها من قبل[1] وأيضاً نضيف إليها الآتي :

إن تحقيق الانفتاح والشعبية وتجاوز حالة الانغلاق النسبي وتحقيق الفتح أمور

قيمة ومطلوبة ومقصودة، بشرط أن لا يتم ذلك خصما علي منهجية الحركة الإسلامية وعلي عوامل تماسكها ومبررات وجودها ومرتكزات فعاليتها . إن البناء الحركي إما أن يكون مهما ولازماً وسوف يستمر بحكم تلك الأهمية وتظهر فعاليته وعمليته في الواقع، وإما أن يكون غير مهم وسوف يذوب تدريجيا في الجسم الجديد من غير آثار جانبية وهذه سنة قيام وذهاب الكيانات الاجتماعية.

كما أن الانفتاح إن عني به نقل الحركة الإسلامية من واقع التدين الحركي العزائمي الدافع إلى واقع التدين الشعبي الدارج فإن ذلك يعني إنهيار في المبادئ الكلية للحركة الإسلامية.

إن اجتهادات الحركة الإسلامية كان ينبغي أن تحاط بجهد فكري فقهي اضافة إلى الجهد السياسي ذلك أنها ليست حركة تقليدية تهتم بقضايا طارئة أو استثنائية ثم تختفي بسبب أو آخر .

إن القضية الجدلية القائمة في فكر وتصور الأمة الإسلامية هي بلوغ الكمال علي منهجية الدين محاجة للواقع وتوسلاً بما شرع الله وهكذا تنتقل الحركة الإسلامية بحكم وظائفها إلى آفاق المجتمع إنفعالاً بمؤسساته في ترقي لا يترك مبررا للهبوط او القعود، وهنا تنتظم الأمة خلف قيادتها الفكرية والسياسية وتتحدد الواجبات وفقاً للابتلاءات والتحديات.

كما ان الحركة الإسلامية لم تكن ابنة يوم وليلة وليست ثمرة رؤية سياسية

١ أنظر الحركة الاسلامية السودانية – مداخل ومقدمات حول مشكلات الفكر والسلطة للكاتب نفسه.

أو أهداف اقتصادية أو مقاصد تربوية أو ثورة ثقافية أو صحوة اجتماعية بل جماع ذلك كله فهي تاريخ طويل وفقه وأدب وأخلاق وتراث وميراث ورباط وثيق بين الأصل والمقصد وسيظل يعطى ما ظلت الحاجة إلى نصيحة صادقة وجهاد لازم وكلمة بالغة وفقه ناجز – إن البعد النفسي للإلتزام الحركي دفع بها (أي الحركة) إلى مصاف مجليات الالتزام العقدي والتي تجعل من الإيمان ما وقر في القلب وصدقة العمل. وخالط النسيج وأعاد صياغة البناء الفكري فأصبح أحد لوازم منسوبي الحركة الإسلامية وأهم خطوط نسيجهم الفكري والعملي ومثل الحضور الدائم للمثال والأمل الإسلامي لذلك فإن الحركة الإسلامية هي التي ظلت تمثل المدد العزائمى.

ومن هنا فإن الحفاظ عليها هو حفاظ على مولدات خلايا الدفاع والحماية والتجديد والتنمية للجسم – لقد كان الأمر يحتاج إلى فقه تفصيلي يهتم بكيفية توظيف الكيان الحركي ليؤدي فعاليته وكل جسم لابد له من قلب يحمل عزيمة الحركة ويجدد الحيوية ولا يتناقض مع الانسجام العام. أما إن تحولت إلى مركز للقنائم وتوزيع المصالح فهذا خلل في الاجتهاد وعجز عن تجديد المهام وتحديد الوظائف .

أما من حيث الدفع الواقعي فربما كان هنالك مبرراً للحركة الإسلامية وهى تجمد نفسها في إطار المؤتمر الوطني -الجسم الناشئ - كما كانت الرؤية الاجتهادية السابقة - والذي سوف يصبح الكيان الجامع لأهل السودان !!! ومن أراد التغيير السياسي فله ذلك من خلال منابر المؤتمر وكان الأمر منطقياً في هذه الحال - فلا معنى من أن تفتح الباب للناس تدعوهم إلى الولوج منه وتأمرهم بنزع شاراتهم القديمة وأنت على ما أنت عليه على الأقل من الناحية النظرية.

علماً بأن فتح الباب للعمل من خلال المؤتمر الوطني دون غيره كان نظرية سياسية كاملة لها أسسها وأهدافها المقدرة والتي سوف نفصل فيها لاحقاً.

ولكن بعد أن تسارعت الخطى ووقع من التبديل والتغيير والاجتهادات ما وقع في السياسات والقوانين ما يسمح بقيام الأحزاب وعودتها إلي الحياة على ما كانت عليه غالبا وتحويل المؤتمر الوطني إلي حزب كغيره من الأحزاب.

ينشأ السؤال إذا جمدت الحركة الإسلامية ليدخل الناس عامة في المؤتمر الوطني في إطار حل كل الأحزاب والكيانات القديمة ألا يقتضى الأمر أن تعود الحركة الإسلامية بعد أن فشلت رؤية التنظيم الجامع المانع؟[1] .. لقد كانت الإجابة واضحة في العمل من أجل إعادة بناء وتأهيل وتجديد الحركة الإسلامية لتضطلع بدورها في دعم ومساندة الدولة الإسلامية، والانفتاح على شرائح الأمة من خلال البرامج العامة، ذلك أن الحركة الإسلامية هي التي تمثل الروح والمدد والقلب والجهاز العصبي لجسم المؤتمر الوطني وإلا تحول إلي حزب خامل كغيره من الأحزاب المترهلة التي لا تنشط إلا في المشاركة في لعبة السلطة – إن الفارق بين الحركة الإسلامية باعتبارها السند الفكري والعقدي للحزب وبين الحزب السُلطوي هي أن الحركة تمثل الروح القيادي لإحداث التغيير الاجتماعي الشامل المتصل بقضايا الأمة وليست كياناً سلطوياً ضيقاً وكان يحتاج الأمر إلى فكر تفصيلي يهتم بكيفية توظيف مفردات التكوين الحركي وهذا انما يتم من خلال النشاط والعمل الفكري والمؤسسي المستهدي بايجابيات التجربة واتصالها.

إن ما جرى من تطور في بنية الحركة الإسلامية يشير إلي أن التطور لم يكن منسجماً بين بناء الحركة الإسلامية داخلياً وتطور الهياكل السياسية الخارجية فمثلاً مرحلة المؤتمر –ثم مرحلة التوالي –ثم مرحلة حرية العمل الحزبي –هذه مراحل مختلفة متباينة لدرجة التناقص أحيانا فلمصلحة أى المراحل كان تجميد الحركة الإسلامية كاجتهاد سابق، والتذكير بذلك مهم في حالة الاجتهاد لوضع نسقية تربط بين الحركة والحزب والسلطة، وظهرت هذه المرحلة وكأنها مرحلة

١ لقد مرت الاجتهادات السياسية بمراحل وصلت درجة التناقض فيما عرف بالتنظيم الجامع إلى التوالي إلى التعددية.

قدرية لم تدخلها الحركة برؤية واضحة وتقدير جامع، إن التذكير بذلك هو محاولة للتذكير بأهمية الرباط الفقهي الذي يمثل عاصماً وهادياً في الاجتهادات وفي الاستفادة من السابقات وفي تحقيق عصمة مقدرة في الاستفادة من السالف واستشراف المستقبل مع تقدير الأمر حق قدره مادام اجتهاداً يحتمل الخطأ والصواب، إن إقامة الدولة الإسلامية كأثر فقهي يغير من الواقع تماماً، ونجاح الحركة الإسلامية في إقامة الدولة لا يعني بحال خضوع السلطة للحركة قولاً واحداً .. ذلك أن السلطة تعبر عن الأمة وتكتسب مشروعيتها من تفويض الأمة وليس من تفويض الحركة، وعدم فقه ذلك أضر بكثيرٍ من الحركات ، إن القول بأن الحركة أوجدت السلطة لتهيمن بها يتعارض مع الأفق الشرعي والتصور الإسلامي لماهية السلطة ومن هنا يمكن أن نحدد الرؤية الفقهية السليمة بالقول إن الحركة اجتهدت في تمليك السلطة للأمة وهي إنما تنافس على السلطة من بعد ذلك باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الأمة وهذا الذي يجعل الحركة مجتهدة في نيل ثقة الأمة مما يولد جدلية حميدة تمثل أساساً للتطور والرقي في العمل السياسي العام وهي مراحل معلومة يمكن الرجوع إليها في مظانها وهذا ما سوف يأتي بيانه لاحقاً.

التنظيم الحركي الفكرة – الزعامة :

الفكرة:

لقد اتضح أن التنظيم الحركي اجتهاد لتمثل اطلاقات الدين في الواقع وإشاعة ذلك في الحياة وحفظ حيوية الفكرة .. ومجادلة الواقع ، ويدخل في ذلك تولي السلطة باعتبارها أداة مهمة لحركة التغيير الناجزة واللازمة . ولا شك أن كل فكرة أو أيديولوجية تعتبر السلطة هي التحدي الخطير من حيث تأثيرها وتحديد مدى صلاحها وطبيعة منتجها .. بل من حيث حياتها وقوتها !!! لاسيما إذا أخذنا الأيديولوجية بتعريف أنها منظومة لتفسير العالم الاجتماعي

المنطوي على نظام من القيم المقبولة .. وتقترح إصلاحات ينبغي إنجازها أو انقلاباً يخشاه الناس أو يأملونه .. وغالباً ما تتناقض الفكرة مع السلطة في بعض درجاتها إذ الفكرة تلاحق المطلق والسلطة تتصل بالواقع وتتأثر به وتؤثر فيه وربما زعمت تجسيدها للفكرة التي بشرت بها!!

التنظيم الحركي الإسلامي يتجاوز تصور الأيدلوجية ومحدوديتها وذلك لقيامه على أساس العقيدة الإسلامية .. التي تصرف الأمر لله الذي خلق ورزق وأمر .. وتصل ذلك بالغيب غير أن الاجتهاد البشري والسعي الإنساني قد يقترب من الصورة الأيدلوجية بما له من محددات ولا شك أن ضمانة المدد الأصولي الذي لا ينقطع يمثل روحاً قوياً يمد الفكرة الإسلامية ويصلها بالمورد الأول ويحقق لها معنى التجديد والحيوية .. غير أن الفكرة متى ما تحولت إلى واقع متمثل أو واقع متباعد ومحجوب بسبب من السلطة .. فإن ذلك يعتبر خصماً على وهج الفكرة .. وعوامل جاذبيتها .. وتتحول مراكز الفكرة إلى مصدات موظفة ومدافعة عن السلطة مما يقيد الفكرة .. ويؤدي إلى تقزمها ثم تقوقعها واختزالها من ثم في إطار السلطة الضيق .. ثم اعتلالها وسقوطها ..

إن خطورة السلطة تبدو هنا ليست في المال والجاه كما يقال دائماً وإنما في التقزم الفكري وسقفية الرضا المتوهم كما يتضح ...

التنظيم الحركي الإسلامي تبدو وظيفته الفكرية وقوته الجدلية التي تحاجج الواقع بالفكرة الأم في جميع أبعادها واعتبار السلطة آلة للتغيير والترقي . ومنزلة في طريق السمو المتصل والذي يصنع نوعاً من الجدال معها ولعل الأسباب التي أدت إلى سقوط الأيدلوجيات المادية تبدو في قصور نظرها خاصة في محدوديتها الفكرية بانكفائها على الواقع .. و توليد ما يمكن أن يسمى بأيدلوجية السلطة.

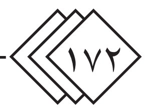
لا شك أن تحول الفكرة المجردة إلى سلطة يعني إدخال الفكرة إلى السياق التاريخي زماناً والإطار العملي مكاناً وإنساناً .. ومن هنا تحتدم الجدلية وربما

الصراع بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون وتستنفر القوى المجانبة طاقتها للمحاصرة في الظرف الزماني و المكاني والإنساني ثم حصر المدد الفكري ليتحول إلى تاريخ و ينقطع عن صناعة المستقبل بإثبات العجز ومن ثم إثبات فشل الفكرة وذلك بجعل السلطة وكأنها المجسد للفكرة ومن ثم حصرها ليكون في سقوطها سقوط للفكرة .

و الأمر نفسه أريد له بشكل او آخر أن يصيب الحركة الإسلامية ليلاحق (تدرج) الإنقاذ حتى يصبح سقف السلطة هو سقف الفكرة والعمل من ثم على اسقاط السلطة لتسقط معها الفكرة تماماً.

غير أن الوعي الحركي و التسديد الرباني يتحقق من خلال الرؤية الفقهية . وذلك باستحضار الأبعاد الأخلاقية .. وتفعيل الإيمان الغيبي في الواقع دفعاً نحو آفاق عليا وتمرداً على ظروف الزمان والمكان بأخلاقيات الدين وهذا هو معنى التوكل الذي يدفع بالفكرة وإن تولت السلطة إلى أبعاد تتجاوز هياكل السلطة بل تدفع بالسلطة نحو بعد جديد وهو بعد ذاتي بالضرورة وليس بعداً استفزازياً لذلك يظل العمل الإسلامي مشرباً بالثقة والأمل و النظرة العليا وهو ما يولد مفهوم الحرية من ناحية عقدية ومن ناحية فكرية عملية .. ولا فرق لأن الحرية أصلاً أن يتصل الموروث القيمي للإنسان بالواقع الآني استشرافاً للمستقبل وخروجاً على ربقة الآن وهو مجال عمل الفكرة الإسلامية في علاقتها مع الآخر مقاربة أو مفارقة وفقاً لرؤية ذاتية تتصل بآفاق الفكرة و لا تنحرف من أجل الآخر في إطار من الفقه الأمين و الصعود المتدرج من غير عجز ولا غفلة .. ومن ثم تتأكد الاستقامة وديمومة الحركة ..

فجدلية السلطة والفكرة في التصور الإسلامي تقوم على أن السلطة ليست واقعاً جديداً ولا نقلة فجائية محيرة ملتبسة وليست أداة لتوليد الأيدلوجية .. أو بناء النسق العقائدي .. وإنما السلطة بنت الفكرة واحد تجلياتها وهي أداة فكرية



وعملية لإصلاح الواقع ودفعه نحو المستقبل بهداية الدين .. لأن اللحظة الآنية – لحظة السلطة- تمثل تاريخاً والسلطة تظل بناء تاريخياً يتجاوزه الزمن مهما انقطعت عن مددها الفكري .. أو انتفت عقائديتها وعليه فإن الفكر الإسلامي تصوراً لا يعرف سقوط الفكرة ومن ثم لا يعرف سقوط العقيدة.. بسقوط السلطة لأنه لا توجد سلطة تجسد اطلاقات الدين وإلا تحولت إلى صنم .. وإنما واجب الفكر الإسلامي مد السلطة بأسباب القوة الفكرية والمادية حتى تعبر مهما كان بدرجات أعلى عن الفكرة الإسلامية المطلقة.. وتحافظ على قنوات الاتصال بين القلب المزكى بالإيمان وشرايين الجسد الاجتماعي.

إن تصور الحركة الإسلامية للإنقاذ على سبيل المثال هو أنها بنت الفكرة الإسلامية وليست تجسيداً للفكرة أو حبساً لإطلاقها في ظرف معين أو إدخالاً للفكرة في المحبس الآني لتتحول لتاريخ تعمل العلل الذاتية والظروف الموضوعية والأعداء لإسقاطها وهو التصور الحق.

إن الجدل الذاتي داخل أبنية الإنقاذ بين السلطة والفكرة كان دليل حيوية.. وهكذا ينبغي أن يكون ضماناً للاستمرار ولتجديد خلايا النمو والمقاومة .. وضابط ذلك وموجهه كيان الحركة الإسلامية نفسها بعزائميتها الفكرية والتزكوية ثم الإحساس بأن الإنقاذ فكرة وحركة ودفعاً ولدت لتبقى من خلال قناعات المجتمع بها ومن خلال قيمها العليا وأهدافها وليست رؤية عاطفية أو ذاتية او أملاً سياسياً وإنما هي رؤية موضوعية تتصل بمعنى الإيمان الذي وجد ليبقى إذ تقريب حركة الإنقاذ من معاني الإيمان هو ضمانة البقاء والديمومة وفقه لجدلية الفكرة والسلطة... وتحديد منضبط بأصول السياسة الشرعية لتحقيق معنى تدين السلطة، وهذا التدين نفسه هو الذي يدفع بالسلطة على مرقى الفكرة لتجيب على سؤال ما بعد السلطة فالوقوف عند مرحلة السلطة انقطاع وضعف والإجابة على هذا السؤال هو دليل الحيوية الذي يحفظ حياة

السلطة ويحافظ عليها ويصلها بمددها الفكري وبعدها العقدي.

وبذلك تتصل الحركة بالسلطة – سلطتها لا هيمنة وانما نصيحة بتعقيداتها الواقعية من حيث أنها: مستند للحماية ... والرعاية ... والهداية.

أما الحماية: وذلك عبر مشاريع الجهاد ببذل المال والنفس ومشروعية الشهادة.

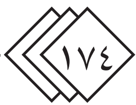
وأما الرعاية: وذلك بمشاريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمناصحة.

وأما الهداية: وذلك بمشاريع الدعوة إلى الله وملاحقة اطلاقات الفكرة والتمكين لذلك داخلياً وخارجياً. فلا الحركة تفنى في السلطة !! ولا السلطة تنسخ ذاتها في ذات الحركة .. فالسلطة محققة لأهداف الحركة تدرجاً، وليست بالضرورة طائعة لها. والحركة هادية للسلطة وليست بالضرورة منكفئة عليها.

الزعامة:

تردد الحركة الإسلامية شعارها المعهود – الله غايتنا والقرآن دستورنا والرسول زعيمنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أغلى أمانينا. ولعل زعامة الرسول صلى الله عليه وسلم حددها الانتماء لهذا الدين بترديد شهادة التوحيد.. وهو القدوة الذي لا يكتمل إيمان المؤمن إلا بحبه وإتباعه. وحركة الرسل عبر التاريخ كما سبق تبين لنا أنهم يمثلون كمال وتمام المنهج الذي أرسلوا به، وإنما تجب طاعتهم طاعة مطلقة لاتصالهم بمصدر الحق الأزلي الوحي– (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى – إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)[1].. – والرسل إنما يرسلون إلى بيئة انفصلت عن الحق وابتعدت عنه وقامت علائقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وتصوراتها على أوهام ذاتية جاهلية .. ووظيفة الرسل عليهم الصلاة والسلام تحدد في إصلاح التصورات والمفاهيم من خلال العقيدة السليمة ومعالجة الواقع بناءً وتشريعاً.. فنحن لا نستطيع أن نفصل بين

١ . النجم الآية (٣-٤).



الواقع وبين منهج التغيير وبين حملة هذا المنهج.. فالإنسان والبيئة هما الإطار الموضوعي لحركة الرسالة. ونجد أن فترة الرسالة هي الفترة المثالية لقراءة ذلك والتدقيق فيه.. وبما أن الرسل هم الذين يحملون عزيمة إخراج الناس من الظلمات إلى النور وهي ظلمات معقدة.. فقد قام منهجهم على قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: وهي أقرب للعمل الثوري [1] بمعنى أنها خطوة قوية ونافذة وأصيلة متناقضة مع ما قبلها تناقضاً كاملاً تنقل الأمة من صراط إلى آخر يخالف السابق المخالف مخالفة كاملة ويتميز عليه..

القضية الثانية: وهي خطوة التدرج. فكأن الرسل يضعون الأمة على الصراط السوي.. ثم تبدأ بعد ذلك حركة التدرج على مدرج الإيمان.. فكانت العبارة الفارقة عبارة لا إله إلا الله.. فقام شرط منهجهم على الآتي:

١. الالتزام الكامل بما آتى به الرسول وعدم التقديم بين يديه فكراً وتصوراً.
٢. الطاعة المطلقة للأمر وعدم مخالفته تشريعاً وإنفاذاً.

هذه الزعامة تتناسب وشدة التحدي الماثل.. هذا من حيث التصور الإسلامي.. ولحساسية الأمر فإننا نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم أتباعه أن له حق الاتباع طاعة لله سبحانه وتعالى .. (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً) [2].. وانه إنما يبلغ أمر الله حتى يعالج أمر الجدلية بين الواقع الجاهلي المجانب والدعوة إلى واقع جديد راشد ومهدي يردهم إلى خطاب موضوعي ليس بابن البيئة ولا متأثر بها وإنما هو الوحي الكريم..

ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بالإيمان الكامل والطاعة المطلقة القائمة على علم

١ وكلمة ثورة قاربت المعنى حسب استعمالها في السياق وليست بظلالها.
٢ سورة النساء الآية : ٨٠.



يثمر حباً. وحافظ على طبيعة هذه العلاقة ابو بكر الصديق حين يقول عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت.. وبذلك أبرز أبوبكر الصديق قوة المنهج وحدد طبيعة العلاقة. وتظل الزعامة المطلقة للرسول صلى الله عليه وسلم فهو حجة المنهج الكاملة.

أما بالنسبة للمذاهب والفلسفات المادية فإن لها أيضاً نوع ارتباط بالزعامة حيث يرد التصور بأن بعض الأفراد بفضل الخصائص والمميزات التي يتمتعون بها يمكنهم أن يؤثروا في مصير المجتمع وأن يكون لهم أثر ملحوظ في مسيرته. وان كان هناك تواصل بين المكونات الاجتماعية– الظروف الموضوعية– ودور الفرد الزعيم. وقد عبر عن ذلك فرويد بقوله: إن الرجل العظيم إنما يمارس نفوذه على معاصريه بطريقتين مختلفتين بشخصيته وبالفكرة التي يدافع عنها.. وهذه الفكرة يمكنها أن تتملق رغبة قديمة للجماهير وإما أن تظهر لها هدفاً جديداً ثم يقول ونحن ندرك لماذا يمكن للرجل العظيم أن يأخذ كل هذه الأهمية لعلمنا أن أكثر الناس يستشعرون حاجة طاغية لسلطة يعجبون بها وينحنون أمامها وتبسط عليهم سيطرتها وتسئ إليهم أحياناً. قد علمنا علم النفس الفردي من أين تأتي هذه الحاجة المشتركة للسلطة إنها تأتي من الانجذاب نحو الأب – !!! وهذا رأيه.

ويقول ويبر – عن قيادة البطل أو الزعيم.. إن القيادة (السحرية)!! مرتبطة بشخص معين وتوجد فقط طالما أن حاملها حي ليبثها.. وهذه القيادة هي قيادة (برجماتية) من حيث الجوهر وعلى القائد أن يكون مستيقظاً ومستعداً على الدوام لإثبات وجوده لئلا تنطفي رسالته.. وهذا القائد لا يستمد سلطته من الدساتير والقوانين وإنما سلطته من تصميمه الداخلي أي باقتناعه بأنه مختار شخصياً من أجل المهمة فهو لا يدين بالولاء لأحد وتكمن فيه السيادة بفضل

الرسالة التي يحملها ولا تكمن في الشعب الذي يتبعه لذلك هو المعلم..

وذات القيادة يسميها بعض الباحثين بالقيادة المشخصة وتنطوي هذه القيادة على وجود قائد يجسد صرخة تاريخية وثمة ولاء قوي لشخصه واقتران هذا الولاء بالولاء للحركة التي يؤمن أو ينادي بها وإعطاء هذا القائد صفات فريدة غير عادية ترتبط درجة التضخيم لها بحدة التناقضات التي تنطوي عليها الأوضاع التي تحيط بها ومع درجة بارزة من تركيز السلطة في يد القائد.. ترتبط درجة اتساعها وقوتها بنوع المخاطر والأزمات التي تحيط بها وبجذرية التحولات التي تدعو إليها وحدة التناقضات المدعوة إلى مغالبتها.

والناس كي يمكنهم إعطاء ولائهم الحماس، وحتى يكتشفوا عن طاقاتهم ويكرسونها في خدمة قضية كبيرة يجب ان ترتبط بقائد.. رمز يشخص المطامح والتطلعات التي ينشدونها ويتجاوزون بها واقعهم ومن هذه الأسباب تركيز السلطة لديه كرد على المخاطر والأزمات وبالانتقال من ولاءات قديمة إلى ولاءات جديدة ولإلغاء الأنظمة والقيم والعلاقات السياسية والاجتماعية السابقة واستبدال انظمة وقيم وعلاقات جديدة.

النظر إلى مهمة الرسل في الحياة من ناحية ودور الزعيم في التصورات الأخرى، يعطينا مقدمة لمعرفة دور الزعامة في الحركة الإسلامية. الحركة الإسلامية لا يمكن أن تنكر دور الزعيم في حركتها غير أن الزعامة المطلقة للرسل وهذه رؤية فارقة وأساسية بين دور الزعيم في حركة إسلامية ودوره في حركة أخرى. والحركة الإسلامية إنما تتبنى مجتمعة دور الزعيم المؤسسة وإن احتاجت داخل هيكلها إلى نوع من الزعامة.

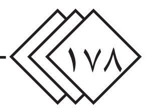
إن الظروف الموضوعية والتحديات الماثلة هي التي تحدد دور الزعيم ومدى سلطته وطبيعة شرعيته، غير أن الزعيم في الحركة الإسلامية محدد بمنهج عام وبمقاصد عليا متفق عليها. ويظهر تميزه وفقاً للظرف الماثل ولا يقع تناقض إذا

تناسبت الزعامة في حركتها مع أقدار المواجهة ومع أشواق التغيير وتظل الزعامة تمثل درجة وسطى بين الواقع وبين الأمل. وكلما ارتبطت بالمطلق فكرة أكثر من ارتباطها بالواقع قيداً كلما حققت قيمة معنوية ودفعاً حماسياً أكبر.

ثم تقع جدلية بين دور الزعيم المركزي وتطور الفكرة وإشاعتها وكلما تطورت الفكرة وانتشرت كلما ضعف مركز الزعامة وتقوى مركز الفكرة بإشاعتها والزعيم هو الذي يقوم بتفكيك حالة الزعيم- لأنها تتناقض مع إشاعة الفكرة والسلطة- وهكذا..! وهنا تبدو أهمية الحركة باعتبارها صورة مثالية لتحقيق مقاصد الزعامة في مؤسسيتها لا فرديتها والزعامة المؤسسة هي التي تبقى ويتجدد دورها في الحياة باعتبارها تجلياً لفاعلية الفكرة، وربما اتضحت الصورة أكثر عندما نجد أن السلطة في التصور الإسلامي تركز على أمر الشورى والشورى كسب للفكرة وخصماً على الزعامة. وكما أن قيام مؤسسات الأمة يشيع أمر القيادة في تلك المؤسسات الاجتماعية.

لذلك دور الزعيم في الحركة الإسلامية دور وسط وهو ليس بالزعيم الملهم وإنما زعامة مترتبة على زعامة الرسول صلى الله عليه وسلم المطلقة.. وعصمته الفكرية تتصل بالكتاب والسنة..! ومن ناحية عملية تتصل بالشورى الملزمة.. وذلك جميعه كسب للفكرة وخصماً على الزعامة بصورتها المركزية الفردية حتى تعود بالمجتمع من بعد معالجة الواقع (الإطار الموضوعي للرسالة) إلى شورى جامعة وزعامة موحدة هي زعامة الرسول صلى الله عليه وسلم وبناء شورى للأمة المسلمة.. ورغم أن الشورى مهمة في كل المراحل إلا أن أهميتها تتأكد في مرحلة زعامة الفكرة.

إن حبس الأمة في طور الزعامة الفردية وقطعها عن التطور الفكري كما هو شاهد في كثير من البلاد الإسلامية يبين لنا العجز الوظيفي للزعامة لعدم وجود مبرر موضوعي لها.. وتحولها لحالة تكرس للتخلف والعجز في الأمة..



وربما كشف لنا ذلك سقوط ما يعرف بالديمقراطية..

وتبدو الإشكالية أن الزعيم نفسه ينبغي أن يقود الأمة إلى مرحلة ما بعد الزعيم .. – الزعيم المؤسسة- كما قاد الرسول صلى الله عليه وسلم الأمة لمرحلة ما بعد الرسول بقوله: تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله وسنتي. كما أن السلطة مطالبة بأن تقود الأمة لما بعد السلطة. وما بعد هذا لا يعني إسقاط ما قبل وإنما التأسيس لما قبل والتمدد بعد ذلك نصراً وفتحاً.. إن التنظيم الحركي بإمامته يستطيع ان يستوعب هذه المراحل- ويفلح في كشف مفردات هذه الجدلية ومن خلال السياسة الشرعية الحاكمة والحكيمة يجدد قيم الحماية والرعاية والهداية للأمة على الفكرة وعبر السلطة. غير أن التجربة الواقعية لكثير من الحركات الإسلامية فشلت في فهم هذه القضية وقزمت الحركة لمصلحة الزعيم ولذلك ضعفت وتآكلت من ثم ولعلنا لا نجد ذلك في الحركة الإسلامية السودانية كما في غيرها بحكم طبيعة النشأة التي تحدث عنها قادتها من قبل وإن وجدنا منزعاً نحو ذلك تداخل فيه خلق الوفاء ومحاذير قداسة الزعيم .

التنظيم الحركي الثابت والمتغير:

يعتبر التنظيم الحركي من أهم التعبيرات المعاصرة لحركة الإسلام فالتنظيم الحركي يعني الأوعية العملية الفاعلة التي تمثل خلايا الجسم الحركي وتحدد وظائفه وهي مظنون فيها أنها ذات استقامة ذاتية متصلة بين مصدر الحركة ومقصدها كما أن لها القدرة على حمل الرسالة نقية طاهرة زائداً ميزة الشمول والفعالية و النفاذ في إيصال تلك الرسالة و تحقيق أكبر قدر من الانتشار القوي وسط الأمة .

فالتنظيم الحركي إن عجز عن ملاحقة إفرازات الواقع واستيعاب تلك الإفرازات و التغلغل داخل تلافيف الوجود الاجتماعي لتولي مفاتيح التوعية

والقيادة لتحقيق المقاصد الرسالية، إضافة إلى فقه مفردات ذلك الواقع والإحاطة بأهوائه و المؤثرات الضاغطة عليه والقدرة من ثم على الانتشار الشبكي لتحقيق ميزة الشمول والدقة و اليقظة ، وملاحقة خلايا المجانبة والمعارضة المفسدة وتحجيم دورها مع الاحتفاظ بخصائص الاستقامة و الطهارة و تنقية الذات وإيصال القيمة التغييرية الثورية من غير تشويه ولا تحوير .

إن عجز التنظيم عن ذلك فإنه يصبح جسداً خواراً يردد صفير الريح وصياح المتحذلقين ويمارس رياضة اللسان لا أكثر . بمعنى آخر فإن التنظيم إن لم يسع جاهداً لملاحقة إفرازات الواقع و الهيمنة عليها ومصادمة الباطل ومغالبته وتجريد مفردات الخطاب الرسالي الأخلاقية و التغييرية إلى واقع الناس من خلال القدوة والقوة العزائمية فإنه لا يعدو أن يكون ترفا اجتماعياً ووجوداً صورياً .

إن التنظيم الحركي هو التنظيم المحقق لمقاصد الإمامة على الأقل في الجانب الفكري لذلك، فإن أشد أعداء التنظيم ، حالة الاستقرار الخادع والتكيف على نمط واحد والتعود عليه دون سواه و التوجس و الخشية من محاولات التجديد و التطوير عبر أقدار المجابهة و المواجهة فشباب التنظيم وحيويته و شيخوخته وعجزه قائمة على هذا التحدي ... إن التجسيد الصنمي للأفكار مبطل لعملية التغيير و لفعالية الفكرة .. فإن الصنمية التي تحاصر الأفكار بالتجسيد المخل ثم تجعل الناس عكوفاً على ما جسد تمثل إفساداً لإطلاق عقيدة التوحيد وإبطالاً لفعالية الأمة وتغييباً للبعد الغيبي من حياتها وهو روحها ولا حياة من غير روح .. ولا فعالية من غير لقاء بين الجسد والروح .. والإمامة نقصد بها الريادة أكثر من حصرها في بوادر الأمر والطاعة مع أهمية ذلك.

إن قضية التغيير المرتكزة على أصول ثابتة من التفكير القويم القائم على دعائم من التخطيط المستقبلي الدقيق و الرؤى الواضحة الملتزمة هي عملية

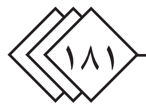
معقدة وجريئة .. وما اكتسبت صفة الجرأة إلا من مواجهتها لذلك التعقيد، المتمثل والقائم في مواجهة واقع مخالف أصلاً أو متصالح ! وإن كان الواقع المخالف أصلاً يمثل تحدياً واضحاً وعداءً صريحاً وهو ما ينفي صفة التعقيد المباشر في منهجية المواجهة إلا أن الواقع المتصالح يمثل وسطاً مائعاً وهو بما يختزنه من قيم متساهلة ورؤى مصلحية مسالمة يؤدي إلى اختزال قدر هائل من دوافع التغيير وحماس المجابهة وهذا ما دفع ببعض المتحمسين إلى إصدار أحكام غير موفقة مما يولد حالة عداء تصب في خانة أعداء الأمة الأصليين ... ويولد حاجزاً بين الأمة و الحركة .

وقد يكون هذا الوسط لو فهم فهماً منهجياً حركياً واعياً جسراً لعبور أفكار التغيير إلى مناطق المعارضة و الرفض الصريح بدلاً من أن يكون سبباً من أسباب العجز و التذبذب في المواجهة قال تعالى: (مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَـؤُلاء وَلاَ إِلَى هَـؤُلاء) [1]ويمكن أن يستثمر ذلك ليعطي حركة التغيير قدراً من الاتزان الواقعي متى ما دحضت قوة الباطل وسعت لإحقاق الحق، فإن الواقع هو مادة الحق والإسلام لا يدعو لإسقاط الواقع إنما إلى علاجه وطهارته فشأن المؤمن الإبقاء و التطهير وليس القطع والإسقاط أو المجانبة والتدمير. ربما أعان هذا على فهم معاني التحالف و التقارب و الولاء و البراء في درجاته كلها .. من غير إضعاف للدافع الذاتي وخصوصية المبدأ الأول .

وكثيراً ما نجد القوة الثورية المعبرة بالرفض و القاصدة إلى تغيير الواقع ليقترب من قيم الحق وأصول الدين وبعد أن تنجح في تحقيق أهدافها وتقضي على الباطل قضاء تاماً وحتى إذا ما بدأت مرحلة البناء وإحقاق الحق وخطاب تلافيف المجتمع بالمفردات الواقعية التي تستوعب قضاياه ظهرت أعراض الاختلاف بين آلات الدفع الثوري التغيري .

---

١ النساء / ١٤٣



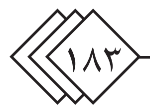
وهذا إن رجع إلى سوء استعمال الكوابح وضوابط السرعة فإنه مردود بصورة أو بأخرى إلى سنة هذه الحياة التي تجعل من الاندفاع وشدة التحدي سبباً لاستنهاض بواعث الثورة وتحفيز آلتها مما يجعل الاختلاف أمراً متوقع الورود وأثراً من آثار التداخل المرحلي وهو اختلاف يمكن تجاوزه و تحويله إلى أداة ترقي وتجويد وإلى نشاط جدلي حميد يساعد على تزكية العمل الإسلامي، إن هذه المرحلة في حقيقة التغيير ذات اتصال بقضية الفهم المنهجي وإشكالية الوسط المعاند والمتصالح في أقدار المواجهة و المجانبة ونوعية التطهير الاجتماعي بأحكام الدين وربما وضح ذلك أهمية التنظيم .. لذلك نقول إن الثورة التغييرية الراشدة ليست لفظة ذات جرس رنان عنيف وإنما هي عمل جهادي استنهاضي يقوم على الفهم الواعي و الواقعي لقضية الحياة وإفرازاتها و التعامل مع ذلك دون تذبذب ولا تردد ودون انغلاق أو تعصب أعمى. إن توظيف مكونات الواقع لمصلحة المبدأ قضية هامة وتحتاج إلى وعي فقهي وخلوص إيماني وتنظيم محكم وحكيم. فالوسط الاجتماعي المتصالح وبما يحمله من قدر من الليونة و السهولة قد يساعد حركة التيار التغييري على الانسياب و التغلغل في تضاعيف المجتمع والإحاطة بزواياه. ومثل هذه الحقائق ينبغي أن تصبح ذات وجود في منهج الحركة و الدعوة لوجودها في فطرة الحياة ولعل هذا الذي سقناه يدل دلالة واضحة على حالة التعقيد التي أشرنا إليها وهي الحالة التي تفتح باب الاجتهاد وتؤكد على مشروعيته . إنها جدلية الثبات و المرونة او جدلية التجسيد المنهك والإطلاق المقلق.

إن التنظيم الحركي من خصائصه أنه يمتاز بالواقعية العملية لأنه تنظيم يهدف إلى تغير الواقع ولا سبيل لذلك إلا عبر المخالطة و الصبر و الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم) ، والمخالطة إنما تكون بمنهج.

و التنظيم الحركي يمتاز بالقوة و المرونة فحركة المجتمع حركة قوية و متجددة وهي خاضعة إلى مدد موجه عبر مؤسسات لها وجود تراكمي ولا يمكن إيقاف هذه الحركة أو إنكار وجودها ضربة لازب وإنما المطلوب هو تحويل هذه الحركة لتصبح حركة فاعلة ومؤثرة وراشدة مقابل الباطل لتصحح الخطأ وتنزل الأحكام في تؤدة وبوعي وعلم وتدرج كشأن الطبيب تماماً الذي يملك نفاذ القرار وقوة المشرط وسماحة الأخذ وهدوء الفعل و قبول المريض وإيجابية الأثر . و التنظيم إنما يحدد مقاصده التي تقوم على اختيار الأصح ثم السير نحو ذلك من غير إنكسار أو انحراف . و التنظيم يمثل الإمامة و القيادة التي تهدف إلى إحداث نقلة فكرية نوعية لتجاوز الواقع ومشكلاته إلى أفق أرحب وأكمل. وليس جهازاً إدارياً يقوم بتجويد الفعل القائم وترتيبه وتنظيمه داخل الأطر التقليدية، إن تلك المقاصد العليا تستصحب جهداً وابتلاء يتناسب وطبيعة تلك المقاصد فقد قال صلى الله عليه وسلم : (أشدكم بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل) وهذا البلاء قدر لا ينفك عن هذا التنظيم الحركي فالابتلاء قرين الحركة وعكس ذلك الجمود و العجز . و الثبات على ذلك هو ثبات على المبدأ الرائد و القائد وهو ما يعني الانتصار يقول عزّ وجلّ : (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً)[1].

و الانتظار حالة يقظة إيمانية. وهو جماع أمر التوكل لأنه انتظار سالك لا انتظار قاعد. لقد ظلت الأمة الإسلامية وعبر تاريخها تعرف أنه لابد من وجود الإمام القائد الذي يوحد الصف ويقود الصفوف . ويلتزم بعزائمية المنهج ويجسد القيم الواقعية ليصبح قدوة وأسوة للسالكين فإن المنهج من غير قدوة خطاب نظري والقدوة من غير منهج موقف عاطفي و غايات الأمة تلاحق المطلق لا تقيدها شهوة أو سلطة أما القيم المطلقة فتظل هادية تدفع نحو المطلق في

١ سورة الأحزاب ، آية ٢٣

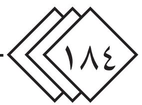


صيرورة لا تنتهي يقول عزّ وجلّ: (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) [1] . إن هذا الإمام هو الذي يأخذ بيدها على طريق الإيمان الصاعد وعندما فقدت الأمة إمامها وإمامتها ضاعت خصائص الأمة فيها. فكان لابد أن تقوم بذلك جماعة تحفظ لهذا الدين نصاعته و عظمته وتحافظ على المجتمع وقد كان التنظيم هو الجهاز القوي و الفاعل الذي يجمع خصائص الإمام ويجدد خصائص الأمة و يشيعها في المجتمع وصار التنظيم هو المؤسسة الإمام فلا يتصور وجود هذه الأمة ولا قدرتها على أداء رسالتها إلا وهي مجموعة ومجتمعة على عقيدة واحدة وكتاب واحد ومبدأ واحد وإمام واحد وليس إمام الإمام بالتصور البادي وإنما الإمام الفكرة والمؤسسة ... هذه هي الصورة المثلى وبين ذلك منازل ومقامات. وهذا ما تعاقدت عليه الحركة الإسلامية المعاصرة في أن تجعل من الحركة الإسلامية صورة مصغرة لمثالية الأمة المسلمة وأن تتصف بصفات الإمامة قائداً ورائداً وقدوة وهناك فرق بين الإمامة و القيادة وبين الإدارة كما سبق فالقيادة تعني أخذ الأمة على مدارج الإيمان بعلم ووعي و تخطيط وجهاد واجتهاد وتجرد وما يتصل بذلك من تربية وتضحية وفداء حتى بلوغ المقصد بينما الإدارة هي تنظيم وتحريك جسم قائم أصلاً وإن كان التنظيم مهموماً أيضاً بإحسان الإدارة فإن ذلك متحقق ضمناً ولكن الخطأ الأكبر أن يقتنع التنظيم بأن يتحول إلى مهمة أدارية و يتشاكس مع غيره ثم يصاب بحالة من البرود و العجز و يتحول إلى إضافة جديدة لمشكلات الأمة وأزماتها تستخفه الصغائر وتقعده الشهوات والنزوات وينجرف عن طبيعة رسالته..

وبناء على ذلك فإن التصور السليم لا يجعل حتى من السلطة المتراضية مع الحركة غاية وإنما هي أداة هامة للتغيير- ومتى ما تحولت السلطة إلى غاية أومؤسسة إدارية عليا و ليست أداة تغيرية فإن حالة العجز والبرود تكون

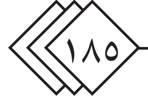
---

١ سورة محمد ، آية ١٧



قد أصابت أعمدة الحركة وحولتها إلى مشروع جديد لإضعاف الأمة و تجديد لحالة العجز و الكسل بشروط جديدة و تسربت روح التجسيد الصنمي المقعد ... كما أن التنظيم الحركي بقدرته ودقته وعزائميته لا يعتبر حالة استثنائية أو طارئة وهو ليس وسيلة سالفة وإنما هو جزء أصيل في البناء الإيماني المعبر عن نفسه في وجود اجتماعي فهو قائم ما قامت جدلية التكليف داخل المجتمع الإسلامي خاصة والمجتمع الإنساني عامة و ما انتظمت حياة الأمة على صراط الهدي وتعاقبت عليها أقدار الإبتلاء في مسيرتها القاصدة و المستمرة نحو الإيمان و التقوى وما حدثت نفسها بالانتصار أو عاشت معانيه و حقائقه وهي ملتزمة بفريضة الاستغفار التي تجدد عزيمة الصيرورة يقول عزّ وجلّ : (إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ × وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً × فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً)[1] والتسبيح والاستغفار تجديد لعزيمة السير و تحصين ضد وسوسات القعود وإن فهم الصحابة من ذلك إشارة إلى وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فإن ذلك إشارة إلى أن وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم نفسها جزء من المنهج الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى فهمها من فهمها .. إن الأمة الإسلامية مطالبة بتحقيق شرائط التوحد حتى تصبح أمة هادية و شاهدة فوجود الإمام القائد ضرورة كضرورته في فريضة الصلاة ضبطاً للصفوف و توحيداً للحركة و انسجاماً في الفعل و في حالة عجز الأمة عن التوحد بصورة مثالية خلف إمام هادي وجامع فإنها منتدبة للاجتماع خلف قيادة تحقق مقاصد الإمامة وأهدافها – و التنظيم الحركي هو الذي يحقق ذلك في هذا العصر إذ أن ضرورة التنظيم هي من ضرورة الإمام القائد وهذا هو الذي يميز الحركة الإسلامية عن غيرها ويباعد بينها وبين التكوينات الحزبية القاصرة ذات الرؤية المحدودة و التصور الناقص فهي حركة مجتمع و ليست حركة سلطة

١ سورة النصر.



و تحدث نفسها بالنصر و تصبر على مسالك الابتلاء – جامعة بين الثبات على المبدأ والاستقامة على المنهج إن الذين قالوا ربنا الله ثباتاً ثم استقاموا منهجاً تتنزل عليهم الملائكة دعماً الاَّ تخافوا ولا تحزنوا حالاً وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون مآلاً.

و التنظيم الإسلامي تنظيم أمة لا يقيدها تاريخ انطلاقاً ولا جغرافية انحصاراً ولا زعيماً اكتفاء ولا ذاتاً انكفاء.

وإنما هو انطلاقة الأمة المؤمنة ملاحقة للمطلق في صعود وعروج بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين .

× **تقسيمات الأمة وفعالية التنظيم:**

إن واقع الساحة الإسلامية اليوم يبرزها وهي تكاد أن تكون مقسمة إلى ثلاثة أقسام :

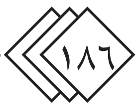
أولاً: واقع التدين العام الاجتماعي .

ثانياً: واقع التدين الرسمي (السلطة).

ثالثاً: واقع التدين الحركي.

إن هذه القسمة تكاد تكون ذات اتصال بالفرز الذي تحدثه كل مذهبية في حياة الناس وفقاً لمؤثرات معينة .. وهذه القسمة ذات اتصال بمحاولات الفهم العملي لمخاطبة وإصلاح الواقع و ليست قسمة لازمة تحددها دوائر منغلقة على نفسها.

أما التدين الشعبي: وهو التدين الغالب الذي يغلب عليه الالتزام العاطفي ويخالط العادات والتقاليد وتؤثر فيه الوافدات – وهو تيار يتسع ليشمل الأمي الذي لا يحسن القراءة و الكتابة ومن نال أعلى الدرجات العلمية . فالعلم الدارج ليس له دور أساسي بالضرورة هنا وأصحاب هذا التيار لا يخالفون الدين رفضاً وإرادة وإن وقع ذلك جهلاً أو تساهلاً ويجعلون الصلة بينهم وبين الدين صلة تقوم



على اليسر و البساطة و ينفرون من الإلتزام والعزيمة خاصة إذا اصطدم الأمر بالعادات والتقاليد. إن هذا التيار هو التيار الذي يشكل غالب الأمة الإسلامية والنظر في هذا التيار يبرز لنا الكيانات التي نالت قسطاً من التعليم وتأثرت بالوافد الغربي ولم تنتبه أو تنبه إلى أمر الدين وشمولية أمره وإلزامية شرعه وتأثرت بالغازي العلماني الذي أصل للفصل بين الدين والدنيا فشكلت حياتها على ذلك وارتبطت مصالحها الحياتية ودرجت على هذا التصور المنقوص فصارت مادة للأحزاب العلمانية على مختلف مسمياتها كما يبرز لنا الكيانات التي لم تتأثر بالغازي والوافد بسبب وجود المؤسسات الشعبية والإيمانية مثل الخلاوي و الكيانات الصوفية كما هو في السودان وإن خالطتها عادات و تقاليد أثرت في شمولية تصوراتها فارتبطت بالدين بعاطفة قوية عبرت عن ذلك بما توفر من وسائل لديها وارتبطت حياتها بشكل أو بآخر برموز توقر الدين وتحافظ عليه إن هذا التيار يمثل وجوداً فاعلاً يمكن استنهاضه وتحريكه وتوجيهه لإحداث التغيير الشامل في المجتمع فهو يحتاج إلى قيادة راشدة قادرة على إيجاد قنوات لضخ قيم الدين ومبادئه وسطه لإحداث تجاوب مع مقاصد الدين عبر برامج تقوم على الحكمة و التدرج.

إن هذه القسمة التي أشرنا إليها ليس لها وجودٌ هندسيٌ محدد الأبعاد والأشكال وإنما هو وجود كشأن التداخلات الاجتماعية التي تتواصل وتتقاطع وتشكل البناء الاجتماعي بتعقيداته المعلومة .

وقد كان الإمام حسن البنا بفكره الثاقب وعمق رؤيته وعبقريته الفذة محققاً

لفقه التجديد الذي صاغ نظرية الإحياء و الانبعاث للأمة الإسلامية في العصر الحديث عبر التنظيم الحركي – دعوة الإخوان المسلمين ووضع منهجاً جمع بين مسالمة المجتمع وإصلاحه ومخاطبة السلطان وتذكيره واستنهاض همة

الأمة وتوحيد وجهتها وتوجهها. وما كان يفكر في أن يجعل التنظيم لقاءً صفوياً ينغلق على نفسه ويتميز على أمته .

وقد استفادت الحركة الإسلامية من هذا الأثر وظل النفس الأخوي يمد البناء المعنوي للحركة بنفحات جليلة ويروي نزعة الكمال القدوي الذي حققته شخصية الإمام البنا وقد ظل السودان في بعده الشعبي متمسكاً بالإسلام ومحافظاً على شعاره وإن تعرض لما تعرض له من (براجمتية) التيار العلماني الذي سعى لحصر الشعار الديني في مستوى العاطفة ووظف من ثم الكيانات المتدينة لتخدم أهداف ليست هي بالضرورة أهداف الدين العليا.

لذلك فإن السلطة في السودان لم تستطع أن تقضي على الكيانات الشعبية وتشكلها على رؤيتها الخاصة كما فعلت في معظم البلاد الإسلامية وإنما قامت السلطة في كثير من الأحيان معتمدة على هذه الكيانات الإسلامية أو متصالحة معها مما جعل أمر التغيير الإسلامي في السودان ذا خصوصية تصله بالقواعد الشعبية فلا يتناقض معها أصلاً وإنما يتصل بها مذكراً وكانت مهمة الحركة الإسلامية منصبة في إيجاد وسيلة لحلحلة الرباط المصلحي الذي حشد القوى الشعبية الإسلامية لتدعم التيار العلماني المصلحي .

و التواصل مع هذه القوة ليتم الانسجام بين القاعدة و القمة الشعار و المقصد – وهذا ما يعود على فاعلية الفكر الحركي وقوة دفعه داخل كيان المجتمع ويتناقض مع تحزبه أو انكفائه مصلحياً. غير أن الخطاب الشعبي يحتاج إلى اتخاذ المدخل العاطفي في استنهاض الهمة و التأثير الاجتماعي ... و التواصل من ثم.

أما التدين الرسمي : وهو الذي تمثله السلطة الحاكمة التقليدية وتعبر عن ذلك

بالاهتمام بالجانب الرسمي من تحديد لمواقيت العبادات من صلاة وحج والاحتفال بالمناسبات الدينية – الهجرة و المولد – الإسراء و المعراج – و

الحفاظ على الفقه المتصل بأمر الأسرة خاصة ومخاطبة العاطفة الدينية أحياناً وربما زينت المساجد – وغالباً ما تسعى قوى التدين الرسمي إلى الحفاظ على التدين الشعبي بصورته الدارجة وإغلاق منافذ السمو الديني القائم على الالتزام بكليات الشريعة في واقع الحياة والتدين الشعبي لا يشكل تهديداً للسلطة القائمة والتي غالباً ما تخالف الدين في عمومه و تفاصيله لحد إباحة شرب الخمر والاتجار فيها وإباحة التبرج وأقدار من الفساد الاجتماعي الذي لا يشكل تهديداً لأبنية السلطة وإنما ملهاة للأمة وغالباً ما يتقوى التدين الرسمي المخالف بالتدين الشعبي ، لأن مصلحة بقاء السلطة المتمسحة بالدين شكلياً في أن يبقى التدين الشعبي على درجته وتوظيفه من ثم لمناهضة التيار الحركي والاجتهاد في إيجاد رباط مصلحي يربط بين التدين الشعبي بالسلطة ويحجزه عن المدد الحركي الإسلامي ...وربما زايدت القوى العلمانية المهيمنة ديمقراطياً ... باعتمادها على هذا البعد الشعبي المجمد والمقيد غالباً.

أما التيار الحركي: فهو الذي يشكل القوة المعارضة الرافضة للواقع الجامد والدارج وهو الذي يدعو إلى إحياء قيم الدين وإشاعة آدابه وسط المجتمع تزكية للأمة وحفظاً لقيمها وإن أدى ذلك إلى مخالفة السلطان ومصارحة الأمة ،وتختلف درجات التدين الحركي من حيث التزام الحكمة ومبدئية التدرج وربما شاب ذلك قدر من العنف المشبع بالرفض كإفراز داخل هذا التيار فتوسم الحركة في مجملها بذلك من قبل السلطة لتحقيق هدفين.

أولاً: لضرب التيار الحركي داخل المجتمع وإيجاد مبرر لاستئصاله.

ثانياً: إيجاد فاصل نفسي بين تيار الحركة و التيار الشعبي لمحاصرته اجتماعياً من هنا تتأكد وظيفة التنظيم الحركي و تتحدد خططه المرحلية والكلية و أساليب المواجهة ومنهجية العمل و السعي وأولويات الإنفاذ والإنجاز وأخلاقيات الصبر والثبات والتجرد لترتيب الواقع لا نفياً للاختلاف في القدرات و العزائم ولكن

نفياً للتنازع والاصطراع . وتشكيل العلاقة على علم وفقه ووصل المدد الديني ترقية للأمة وتنقية لأوعية تواصلها لاسيما إذا أفلحت الحركة في تولي زمام السلطة، إن البيئة السودانية بتميزها لم تتسع فيها دائرة التناقض بين العمل الحركي الإسلامي والتيارات الشعبية في الغالب الأعم .

ومن هنا يزول التناقض .. القائم .. بين بعد شعبي دارج . ورسمي قابض .. وحركي رافض .. ويصبح التدين الشعبي وسطاً لفعالية الحركة الإسلامية وهي القادرة بحركتها وصدقها وتجردها على تحقيق قيم الإمامة زهداً وعفة وخلقاً .. مما يمكنها بحيويتها الحركية من امتلاك مفاتيح الحركة الشعبية وزيادة معدلات التدين. ثم التواصل مع السلطة وذلك باعتبار السلطة أداة هامة لتوحيد الأمة.. وتوليد الفقه العملي من خلال مؤسسات السياسة الشرعية .. وبذلك تصبح القسمة قسمة عملية تقوم على طبيعة التجاوب مع أمر الدين و توجيهاته والالتزام بعزائميته .. ومن هنا تفهم وظيفة السلطة التشريعية في أمة مسلمة عاملة، وهكذا تظهر ملامح الجدال الايجابي بين الحركة والأمة.

جدلية الحركة .. الحزب.. السلطة

لقد كانت عملية الانتقال من مرحلة الحركة إلى مرحلة الدولة في السودان عملية شديدة التعقيد وإن كان الانتقال حقيقة ليس من مرحلة الحركة وإنما تطور مسؤليات الحركة لتشمل مسؤليات إضافية. وهى مسئولية تتصل بطبيعة الدولة. فهو انتقال من مرحلة الخطاب النظري الوعظي فيما يتعلق بالسلطة و الارتباط العاطفي الوثيق إلي مرحلة تحتاج إلي قدر هائل من العقلانية و الواقعية والتعامل مع النصوص الهادية و المرشدة و إنزالها إلي الواقع بما فيه ومن فيه لاسيما أن هذه النصوص كانت هي الشعار و الزاد الذي غذى الحركة ودفع بها في طريق الصعود والنمو والكسب الشعبي – لقد كانت عملية الانتقال تقوم على تحدي يتداخل فيه و يتكامل المحدد الفقهي بالسياسي العملي – ويتضح ذلك من خلال مجموعة من الأسئلة المطروحة والإجابة عليها لعلها هي التي تمثل منحنى السير الذي تختاره الحركة الإسلامية.

- هل تولى السلطة يعنى انتقال الحركة إلي واقع جديد يجعل من الحركة وفقهها وآدابها مرحلة تاريخية منقضية ؟
- هل السلطة كافية عن الحركة ومحققة لمقاصدها مغنية عن الوجود المميز لها، لتتحول أي- الحركة إلي رابط عاطفي تاريخي يتآكل بمرور الزمن وتجدد الأحداث وليست رباطاً عملياً حيوياً متجدداً ؟ ...
- هل السلطة هي غاية الجهد و السعي و الوصول إليها يستوجب إلقاء السلاح والكتاب والألواح والاسترواح في ظلها ؟.
- أم أن الحركة وسيلة إلي غاية هي إصلاح المجتمع وسيادة منهج الإسلام والسلطة واحدة من الآليات المهمة لتحقيق ذلك؟.
- ما هي العلاقة بين رباط الحركة وسلطة الدولة؟
- هل بقاء الحركة الإسلامية كان متناقضاً مع مبدأ حل الأحزاب السياسية

بدءً كموقف سياسي تكتيكي، وهل تجميد الحركة الإسلامية يعنى فتح الأبواب لولاءات جديدة ترفد العمل الإسلامي العام وتنقل إطار الالتزام من المحدودية الصفوية إلي الانتشار والشعبية بالضرورة؟

- ثم السؤال الأهم هل تولي السلطة يعنى الانتقال من رحابة الحركة بآفاقها إلي ضيق الحزب من حيث التأسيس الفكري والإطلاق العقدي والطموح العام؟ بمعنى آخر هل هم الحركة أن تحكم هي بحزبها أم أن تحكم الأمة بمن تختاره؟
- هل كان في الإمكان أن تمثل الحركة العزيمة الفكرية والجهادية وتمثل السلطة الذراع العملي فتنشغل الحركة بقضية القيادة و التغيير الاجتماعي القاعدي والإشعاع الفكري والسلطة بالإدارة في تكامل ومن غير تناقض وتقاطع و في شمول وانفتاح وتصالح مع المجتمع ؟

عموماً هذه الأسئلة شكلت معضلة أمام العمل الإسلامي وكانت جزءً من آلام ومشكلات الانتقال. و الحديث عن آمال وآلام الانتقال هو حديث عن هذه الأسئلة بشكل أو بآخر.

هل كأن لابد للحركة الإسلامية أن تسعي لتولي السلطة وهو سؤال يحمل في جوفه سؤالاً آخر. هل الحركة الإسلامية حركة وعظية تربوية ام حركة تغييريه انقلابية؟ وهي حركة أمة أم حركة حزب من حيث الغايات الكبرى؟

لقد شغل هذا السؤال ذهنية الحركة الإسلامية في فترة من الفترات ومازال

يشغل أذهان الكثير من الحركات أو يحد من حركتها، وحقيقة الأمر أن التربية نفسها و الوعظ لا يتحققان في المجتمع المعاصر إلا عبر حركة تستوجب تغييراً أو انقلابا فأن النظر في مقاصد الحركة الإسلامية يبين لنا أنها حركة تربوية وعظية مثلما أنها تغيرية انقلابية جامعة بين الصلاة والجهاد والذكر

والشكر في منهج واحد وموحد.

فالغاية هي تحويل المجتمع إلي المنهج الإسلامي. وعليه فأن الحركة الإسلامية لا تجعل من غايتها تولى السلطة كما تفعل كل الأحزاب السياسية و لكن تجعل من همها تولي مهمة التغيير والبناء والحفظ للمجتمع على شرائط الإيمان ومنهج الإسلام. والفارق في ذلك أن الحركة الإسلامية لا تنافق الواقع المرفوض لتكسبه بما فيه في منافسة انتخابية و أنما تجتهد في أحداث التغيير من خلال برنامج التربية والتوجيه حتى يرتقي المجتمع وينصلح الواقع ليكتسب حريته وقدرته على الاختيار القائم على العلم و المعرفة دون وصاية.

فمن أهداف العمل الإسلامي أن تحرر إرادة الاختيار من عبودية وقيد الجهل حتى تتحول الأمة كلها إلي أهل شوري و أهل حل وعقد - فلا توجد دوائر مغلقة داخل المجتمع الإسلامي بفضل رحابة العلم وفي صيرورة لا تنتهي وتواصل لا ينقطع.

بناءاً على ذلك فإن النظر للسلطة في علاقتها بالحركة الإسلامية يكون من عدة زوايا.

أولاً: النظر للسلطة من حيث أنها مجتهدة في التمكين لحركة البناء الإسلامي وتقوية المشروع الإسلامي الضابط لحركة الحياة بضوابط الدين.

ثانياً: النظر للسلطة من حيث أنها لا تعارض حركة البناء والتغيير ولا تتبناها.

ثالثاً: النظر للسلطة من حيث أنها معارضة للحركة الإسلامية ضائقة بها ومضيقة عليها وساعية في استئصالها.

وكل موقف من هذه المواقف يضم في داخله درجات دنيا وعليا وربما كان ذلك سبباً لخصوصية الرؤية التي تختارها الحركة الإسلامية في كل قطر وفقاً لطبيعة الموقف من السلطة القائمة.

و النظر من خلال تلك الحيثيات يكشف بعض جوانب العمل الإسلامي ومشكلة السلطة.

أما الحالة الأولي: وهذه تتحقق من خلال الآتي:

أما أن تتولي الحركة الإسلامية مقاليد السلطة بنفسها أو تجد من يؤمن بأهدافها كلياً أو مرحلياً و الأمر يقدر بقدره.

الحالة الثانية: وهى أن يترك الأمر للحركة الإسلامية ولغيرها من القوي السياسية المنافسة لتحدث التغيير عبر برامجها و أطروحاتها في إطار من التعددية و التكوينات الحزبية. وهذه الحالة هى ما تدعو له الحركة الإسلامية المعاصرة غالباً – وعموماً يعرف ذلك بالوضع الديمقراطي- و الحركة الإسلامية تري في الديمقراطية بديلاً يحقق لها الاعتراف ومشروعية المنافسة — وهذا إن تحقق فهو الوسط الصالح وإن لم يكن الأصلح فالحركة الإسلامية لا ترفض الديمقراطية على كل حالة و لا تقبلها هكذا،وإنما تراها مرحله في سلم التطور إلي ما هو اعلي في التدرج على مرقى الحرية وحفظ الحقوق ذلك أن الديمقراطية نفسها قد تختطف من قبل الأغنياء أو الأقوياء على اختلاف في مفهوم القوة.

الحالة الثالثة: وهى أن تعارض السلطة القائمة وجود الحركة الإسلامية وتضيق عليها وتسعي في استئصالها وهذه هي الحالة الغالبة والسائدة اليوم في جل البلاد الإسلامية.

إن الحالة الأولي التي اشرنا إليها يندر إن لم ينعدم وجودها في الساحة الإسلامية الآن ولعل السودان من هذا النادر.

أما الحالة الثانية فهي ما تعارف عليه بالديمقراطية ولا يتصور تحقيقها أصلاً في الظروف الماثلة اليوم في الدولة الإسلامية و العربية، ذلك أن السلطة المجافية غالباً لا ترض بمثل هذا الواقع لأنه سوف يخرج نظاماً إسلامياً آجلاً أو عاجلاً أو سوف يحرج النظام الحاكم أيما حرج بمقايسته على المرجعية

الإسلامية، لذلك نجد ان تناقصاً عظيماً قد وقع لدي أساطين الفكر الديمقراطي وهم يضيقون على الخطاب الإسلامي السياسي بل ويجرمونه بسبب أن الخطاب الإسلامي محمل بالعاطفة ويمثل اتصالاً وثيقاً بالمرجعية العقدية التي تجمع الأمة وتستنفر همتها وتحرك فيها داعية الغيرة و التميز والاستعلاء وهو أمر ترفضه قوى الهيمنة الدولية الحاكمة و القابضة وهكذا تنشط السلطة القائمة في التضييق على العمل الإسلامي بتواطؤ من القوى العالمية.

حفاظاً على المصالح المشتركة بين الطرفين وتنسى شعارات الديمقراطية! ومعلوم أن السلطة في العالم الإسلامي ظلت تحتطب في حبال القوي الدولية منذ أمد بعيد بمبرراتها !!!.

ان الديمقراطية في الواقع الغربي تحمل نفس ما يحمله العمق العقدي في المجتمع الإسلامي –وهذا ما يفسر مكانة الديمقراطية في الفكر الغربي و يعطيها ما للدين من مكانه– وهو ما يشير أيضاً إلي ضعفها في المجتمع الإسلامي باعتبارها جسماً مستزرعاً وليس ناتجاً لتطور طبيعي داخل البناء الفكري و العقدي للأمة – وهذا لا ينفي أن الديمقراطية تحقق قدراً من العدل الفطري و لو نظرياً – لذلك فان الحركة الإسلامية عندما فقدت العدل القائم على مراعاة أحكام الشريعة رضيت بالعدل الإنساني « الديمقراطية ».

وغالباً ما نجد الحالة الثالثة هي الحالة السائدة وهى حالة السلطة الرافضة للحركة الإسلامية، لمبادئ العقيدة الإسلامية بل الساعية لاستئصال الإسلاميين وكتم أنفاسهم وليس أصواتهم فقط، باعتبارهم الخطر لسلطانهم السياسي والاقتصادي و الثقافي.

ان هذا الواقع هو الذي يشكل برامج وتطورات حركة الدعوة الإسلامية ويبين خططها وإستراتجيتها ويوضح خصائص ومميزات مشروع التغيير علماً بان السلطة الآن لم تعد قضية كمالية – ولم يعد السلطان واقع ينبغي مجانبته

والزهد في أمره – فان دين الأمة لن يكتمل إلا عبر طريق السلطة وهذا أن كان سابقاً فانه يتأكد في العصر الحديث بصورة لا تحتمل الجدل، و الأمر لم يعد قاصراً على جماعات الإسلام السياسي كما يدعي البعض وإنما هو هم المؤمن الصادق- فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب – و الحياة تؤكد في كل يوم خطورة السلطان وقوة تحكمه في مسيرة المجتمع وسطوته في تحقيق الصلاح أو الفساد فهو يتسلل بإعلامه إلي المخادع... ويهيمن باقتصاده على الذات وبمؤسساته على التربية، و تراث الإسلام يحفظ لنا أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن وما تنزل القرآن على الرسول صلى الله عليه وسلم بقول الله: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً) [1].

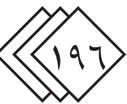
الا وقد قامت الدولة الإسلامية بارضها وشعبها ودستورها وامامها واستراتيجيتها، إن طلب السلطة حقاً وعدلاً وشورى ضرورة واذا تحققت فان المحافظة تظل فريضة على كل مسلم، إكمالاً لأمر الدين وشكراً لتمام النعمة و نشراً للدين وحماية للأمة.

ان الحديث عن واقع السلطة في السودان يبين بعض الخصوصيات التى تميز السلطة و ما يكتنفها من قضايا تميزها عن طبيعة السلطة في كثير من البلاد المشابهة وان شاركتها في البعض الآخر.

فأهم خيوط النسيج الاجتماعي و السياسي في السودان نسجت على منوال الدين وتولى أمر ذلك المؤسسات الصوفية خاصة وتم ذلك بصورة عفوية ويدلل علي ذلك ان اكبر حزبين تقاسما السلطة في السابق هما حزب الأمة و الحزب الاتحادي الديمقراطي وكلاهما يقوم على دعم ومساندة من التدين الشعبي فيدعم حزب الأمة (الأنصار) ويساند الحزب الاتحادي الديمقراطي (الختمية) ويغلب الطابع الصوفي على الصلة بين الحزب وبين قادته مما يجعل

---

١ المائدة: ٣



العلاقة ذات بعد غيبي وليست علاقة واقعية عملية بالضرورة فزعيم الطائفة هو –المرشد الهادي – و لا يحاسب عبر المؤتمرات و اللجان فهو أكبر من ذلك، حتى الآن!

لذلك فان مشروعية الخطاب الإسلامي على كل حال مجذرة في البناء الاجتماعي للأمة والشعار الإسلامي يجد القبول ولا ينكر عليه مهما تأكد طرحه و التبشير به، ولكن تتركز الإشكالية في ان الفعل الديمقراطي في السودان محمل أيضاً بجراثيم الديمقراطية المعتادة وأدواء الاختلاف والعجز الوظيفي التي ترد إلي حالة الاستزراع الخاطئة في جسد غير ملائم كما وضح ويتضح – وهذا ما يُبرز الديمقراطية وكأنها مسخ ناقص لا تقوم حتى تسقط كالذي يتخبطه الشيطان من المس .

لذلك نجد ان هذا المسخ الديمقراطي لا يتصل بالبناء الاجتماعي إصلاحاً و تربية وترقية وإنما يحافظ على الواقع كما هو لأنه الضمان لبقائه واستمراره. اذ ليس هنالك داعي للتغيير و التطوير فربما ادي ذلك إلي تغيير في القناعات والمواقف وانعكس ما ذكرنا على المؤسسات الخدمية للمجتمع، ضيقاً وشحاً، والديمقراطية في غالب أمرها ليست منهج تغييري قيادي وإنما منهج إداري فقد تفرز الديمقراطية من يوالي ويمالي الأغنياء و الزعماء وربما المفسدين في سبيل نيل السلطة ولا يسعي لمخالفة أهواء العامة مهما كانت درجة وعيهم – وكان الأداء الديمقراطي تحالفاً بين القوي الشعبية وبين زعماء العشائر و أغنياء المدن وصفوة المثقفين الذين نهلوا من المعاهد الغربية و أعجبوا بدمقراطية الغرب – ان هذه التركيبة لم تكن قادرة على إحداث ثورة في طبيعة المجتمع وفي علاقته وليست قادرة على إحداث التغيير الشامل و الأخذ بالأمة على سلم الترقي علماً ومعرفة وإنسجاماً – ولكن يحمد للديمقراطية أنها كانت وسيلة لنقل الولاء من أن يكون ولاءً قبلياً و عشائرياً فقط إلي ولاء حزبي وهو بكل حال أوسع و أرحم بالامة.

والديمقراطية الدارجة بصورة عامة قد تكون وسيلة لتداول السلطة ولكنها ليست الوسيلة الأفضل على كل حال، لذلك نجد في حالة الوضع الديمقراطي أن الشعار الإسلامي يتناقض في بعض درجاته مع الديمقراطية بينما الديمقراطية الأوروبية ينسجم شعارها مع طبيعة التكوين النفسي والفكري للفرد الغربي الذي صاغته الحضارة الغربية، فتحويل الإطار و الواقع الديني إلي سياسي مصلحي خيانة لأمانه الدين ولتعاليمه و الأصل ان يقوم الإطار الديني بالتوجيه السياسي. فلا توظف العاطفة الدينية لنيل الدنيا وإنما لصلاح الدنيا و الآخرة لذلك نجحت أوربا في ديمقراطيتها[1] لانها تواثقت على مبادئها والعالم الإسلامي فشل في الديمقراطية وفي تنزيل القيم الشرعية الإسلامية – لأنه لم يف لمواثيقه – وهكذا كان المسخ الديمقراطي السوداني يسقط بين حين وآخر بسبب من حالة القابلية للسقوط أصلاً وبسبب من دابة العسكر أو دباباتهم - وظل الواقع السوداني محكوماً في تعبيره السياسي بدورة تقليدية هي حكم – (ديمقراطي) عاجز وحكم عسكري قابض .

مما يطرح سؤالاً حول المرجعيات الأصل في حركة التغيير والبناء استناداً على المشروعية المستمدة من الأصل الفقهي للفكر والتصور والعمل.

إن تولي الحركة الإسلامية للسلطة لا يعني سقوط السلطة في يدها وإنما يعني رد الحق إلى أهله، أي إرجاع السلطة إلى الأمة، لاشك أن عملية الارجاع عملية معقدة جداً فهي لا تقوم على تسليم متصور بين الحركة والأمة، لأن الأمة نفسها إنما تتسلم أمرها عبر وسائل وقنوات ينبغي أن يقع التراضي عليها، وذلك حتى لا يتم التسليم لآخر لا يمثل الأمة ولا يصدق في ذلك، وهذا ما يشجع الانتهازيين الذين يتجرؤون في إدعاء تمثيلهم للأمة، فمتى ما وجدوا غفلة أعانتهم على ذلك، إن تولي الأمة لسلطانها وإسناد هذا السلطان لمن تختاره يحدد طبيعة

١ لقد ظهرت دراسات معمقة في نقد ونقض ركائز الفلسفة والنظرية الديموقراطية في الغرب من اساطيل قادة الفكر الغربي في هذا العصر .

الوظيفة الجديدة للحركة والمتصلة بطبيعة الابتلاء المتقلب وهي وظيفة النصيحة والهداية والرعاية، والاستنفار متى ما وقع خلل يمس حقوق الأمة المسلمة، ويهدد وجودها... والحركة الإسلامية مشارك أصيل عبر أذرعها في التصدي للقيادة وفق الوكالة التي تنالها اختياراً من الأمة، إن الحركة الإسلامية تتأكد وتتضخم مهمتها في حالة نقل الفعل السياسي من حالة العجز إلى حالة الفعالية ، وعندها تصبح كغيرها منافسة وساعية لإصلاح الواقع فهي لا تدعي العصمة، ولا تزعم أن لها نصاً يخول لها الهيمنة والتسلط على العالمين، كما أنها ليست كغيرها من الكيانات السياسية التي تبطل فعالية الأمة بمصادرة حقها في الإصلاح والحماية والرعاية، والخطاب القرآني يقول: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّة أُخْرِجَتْ للنَّاس تَأْمُرُونَ بالْمَعْرُوف وَتَنْهَوْنَ عَن الْمُنكَر وَتُؤْمنُونَ باللّه وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكتَاب لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسقُونَ)[1]. إن طول أمد السلطة وتضخيم الذرئعية السياسية أخطر ناقض لقيم الحركة الإسلامية ومشروعها .

وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (كُلُّكُم راعٍ ، وكُلُّكُم مَسئُولٌ عن رعيَّته[2]،فالدولة دولة الأمة وليست دولة الحركة الإسلامية والحركة الإسلامية كيان يعمل داخل الأمة ولا يهيمن عليها، وفعالية الأمة في الإصلاح والاعمار تمثل غاية الأمر، إن تفعيل الأمة يتناقض مع مفهوم الهيمنة عليها.

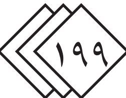
سؤالات الحزب.. و السلطة.. والأمة :

لقد مرت العلاقة بين حزب الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) والحكومة السلطة القائمة بعدة مراحل وبدأ الأمر كانه مصادرة لحق الأمة ليصبح التعبير عنها بالضرورة هو تعبير الحزب أو الجماعة دون وضع خطة استراتيجية لرد الأمر إليها لتختار ما تريد وهذا رصد مختصر لتلك المراحل :

المرحلة الأولي: وهي مرحلة استنفارية،مرحلة العاطفة القوية والتوحد

١ آل عمران : ١١٠

٢ متفق عليه.



الذي دفع الحركة بحكومتها إلى انجاز عظيم تمثل في التصدي للاعتداءات الخارجية والداخلية بإعلاء راية الجهاد و الدفاع عن المشروع الإسلامي و التصدي للفساد الداخلي وضبط المظهر العام وإشاعة الروح الإسلامية في ثنايا المجتمع وهو مجتمع متجاوب أصلاً مع الخطاب الإسلامي العام، وكانت الحركة مجتهدة في إظهار أعلي درجات التوحد و الانسجام ولم يكن هناك تناقض ظاهر بين الحركة والحكومة فجل أعضاء الحكومة هم أبناء الحركة الإسلامية والسياسيات سياسات الحركة الإسلامية وما كان الظرف يسمح بظهور خلاف أو اختلاف في هذه المرحلة ولم يترجم تجميد الحركة الإسلامية إلي واقع فيستعاض عنها بغيرها في الشورى و اتخاذ القرار و إمضاء السياسات وظل نفس الحركة غالباً ،ثم تطور العمل السياسي وبدأت من ثم تظهر بعض علل السلطة « الحزب و الحكومة» ومعلوم إن ابتلاء السلطة هو الأخطر على الإطلاق وهو مدخل الوسواس (إبليس) الذي إستفز به أبينا آدم عليه السلام – هل أدلك على شجر الخلد وملك لا يبلي – فظهرت علل السلطة – فصار الاضطراب الذي يدعو إلى التساؤل أحياناً وظهرت بعض الأنشطة النفاقية التي لا يملك احد الإستبراء من غبارها و إلا لتحقق ذلك في مجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كانت سبباً للضعف خاصة اذا وجدت جواً صالحاً فإنها تبيض وتفرخ ثم بدأ الحديث عن النقلة السياسية وربط ذلك بمصطلح الوفاق وعني به عودة الأحزاب وهدأت حالة الإنفعال العاطفي الصادق وأخذت عملية التجريب السياسي تأخذ منحاها، وظهرت بوادر فقه التلفيق الذي يعتمد على الموجود والمستورد من نظم، و البناء عليها والاقتطاع منها حسب الظروف، فصارت كلمة ديموقراطية تتردد في مقولات القادة وصارت المغازلة للقيم و المبادئ الأوربية مثل حقوق الإنسان و الحرية الشخصية تجد مكانها في قاموس القادة و المتصدرين بذات التصور الغربي وهذا مردود إلى إشكالية مفهوم فلسفة التأصيل.

وكل ذلك لم يشكل معضلة كبري أمام مسيرة الحركة الإسلامية وإمامتها القائمة على مفهوم القيادة وليست الإدارة وهذه هي الجدلية التي ما كان لها أن تغيب عن الأنظار. جدال حول هل الحركة الإسلامية حركة لإدارة المجتمع أم لقيادته، بمعنى آخر هل تهتم بالإشراف على حركة المؤسسات القائمة أم ترمي لإقامة وتجديد المؤسسات وتوسيع قدرتها ورسالتها وبعث الروح فيها دون الهيمنة عليها .

ثم أخذت بوادر الالتزام الديمقراطي التقليدي تلاحق خطط وتدابير الساسة من بعد أن احتاروا أمام إيجاد نظام أو الصبر على توليد نظام جديد لعجلة ليست مجهولة الدافع و السبب تماماً.

ثم بدأت المعضلة الكبرى تمد قرنيها وذلك أن الحركة الإسلامية أصيبت بقدر من الاضطراب في المنهج وثار غبار في وجه السلطة فغبش على المقاصد وسادت روح السياسة الدارجة وغلبت على روح الفكرة.

إن النظام السياسي القائم على أصول الإسلام ليستصحب منهاج الإسلام في البناء وهو منهج يقوم على أسس ثلاثة هذه الأسس تجعله معتمداً على ذاته أصيلاً في أخذه وعطائه وهذا لا يمنع الانفتاح الحكيم على حكمة الآخرين.

الأساس الأول: أصول البناء والتأسيس.

الأساس الثاني: أصول الرعاية.

الأساس الثالث: أصول الحماية.

وكل مذهبية إذا لم تتكامل لديها هذه الأسس أو عاشت عالة على غيرها في هذه الأسس كلها أو جزء منها فإنها تظل تعاني من حالة مرض واعتلال يؤدي بها أما أصول البناء و التأسيس فإنها ثوابت لا يجوز المساس بها كثوابت الإيمان لأنها تتصل بها اتصالاً وثيقاً.

أما أصول الرعاية فهي العقل الواعي والرؤية النافذة التي تحافظ على

البناء فتلاحق ما يمس كماله و جماله أما أصول الحماية فهي العين الباصرة والذراع النشط الذي يلاحق كيد الأعداء ويغالب مكرهم ويدفع شرهم وهذا ضابط التخطيط السياسي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تجاوب الأمة .

إن ظهور العلل والأمراض حتميات تلاحق الأجساد والمناهج وحيوية المنهج وصدقيته هي التي تمكن له في الواقع وتحقق قيادته كما أن الخلط بين أسس البناء و الحماية و الرعاية وفقد القدرة على تحديد الثابت و المتحرك وكيفية تحديد الأولويات يؤدي إلي اضطراب وظيفي وخلل يتحول فتنة تتناسب في شدتها وخطورتها مع ذلك الاضطراب.

إن النظر إلي واقع العمل الإسلامي ربما وضح الأسباب التي أدت إلي التدافع السياسي نحو ترتيبات وقتيه ذات إتصال وثيق باللعبة السياسية وهي خصم على البناء الفكري والنسق الفقهي الذي يجعل السياسة في درجاتها لا تنفصل عن قضية الإيمان وربما كان ذلك التدافع بسبب ما عرف بأمراض الفساد والعجز والكسل التي كادت أن تقضي على مصداقية الحركة الإسلامية كما ذهب من ذهب ،حتى تولد تناقض عظيم فيما يرى البعض بين مجموعة تقاتل في جبهة القتال وتطلب الشهادة وهي على ذات العهد الأول ومجموعة تقاتل من اجل منصب وجاه ومال كما يرى وصار الجسم الواحد وكأنه يضم حالتين متناقضتين لا رابط بينها و لا موحد – و ربما رد ذلك إلي غياب المنهج التربوي الذي يحقق الحد الأدنى من الانضباط و أصبح الالتزام التربوي التزاماً ذاتياً لا يخضع إلي ضبط مركزي ورقابة مؤسسية واضحة ومحددة المعالم. إن واقعية العمل السياسي تؤكد أنه لا توجد حركة معصومة، وإنزال النص أو إنزال القيم إلى الواقع إن هذا الفعل معقد ومحاط بمجموعة من المشكلات والابتلاءات، وقد يولد انحرافاً أو تحريفاً..! وإن كنا نري أن الالتزام بالإسلام في كل الأحوال هو منهج تربوي في ذاته و لا توجد تربية منفصلة عن العمل والاجتهاد و المغالبة

– والأصل أن يوجد المنهج وتستقيم منهجية الجرح و التعديل وتتموضع شروط الاصطفاء وربما كان بسبب الوسواس الديمقراطي الذي ظل يوسوس بين يدي المنهج ثم أخذ الدفع السياسي يقود نحو الحديث عن الوفاق الوطني (عودة الأحزاب) حتى إذا أشتد الحديث و أحتد كان لابد من تكييف لحالة السلطة و تطبيع الوضع لتصبح الديمقراطية القديمة هي البديل الأقرب والأجدى لا لسبب إلا لأنها الإطار الجاهز و الموروث والمخرج المتاح كما يري من اشتعال نار السلطة في القلوب والأطراف و غياب العطاء الفكري وضبابية المنهج السياسي الدارج، و أصبحت السلطة خاصة في حزبها تقترب من الهم التقليدي لتتحدث عن الرفاهية الموعودة وعن إدارة الحكم – ولم تعد أداة ثورية تغيرية وقوة دافعة لإعادة البناء و ترقية الوعي لدي الأمة وحشد الطاقات وتوظيفها للبناء والأعمار الاجتماعي و المادي و الفكري والأخلاقي إنها جدلية الإدارة والقيادة، وهذا شأن الأحزاب المدنية التقليدية !!

الحزب والأمة :

التحزب ليس هو الغاية بالضرورة وإن تحزبت الأمة توسلاً ودفعاً سياسياً فلابد من تنقية لتصوراتها وإحاطة ذلك بضوابط الوعي حتى لا يتحول الحزب إلى صنم يقيد اطلاقات المقاصد العقدية ويفسد الشرعية وان دفعت موجهات السياسة إلى ذلك!!

الحزب هو الإطار الفكري والعملي الجامع الذي يوحد أعضاءه على أساس متفق عليه وهو مشروع نظرياً لضم عامة أبناء الأمة ويطرح نفسه فكرياً وسياسياً في منافسة شورية وسط الأمة مع غيره من الكيانات التي آمنت بالأصول و الثوابت التي تحفظ كيان الأمة ارضاً ومعتقداً وهوية ومن أهم مقاصده إبداء النصيحة العملية والمشاركة الإيجابية في مشاريع الأمة سياسة للدنيا وحماية للدين عبر مؤسساته. ربما كان هذا هو التصور الأقرب لروح الشرع الحنيف، اعتبار الحزب

مؤسسة من مؤسسات الأمة.

بناء على ذلك تصبح للحزب مؤسساته التي تحقق هذه المقاصد وتفرز القيادة المؤهلة لتولي السلطة وإدارة الحكم متى ما وجب ذلك رئاسة للبلاد عبر مشاركةً لكافة أفراد الأمة كما أن الحزب يضم مؤسسته الشورية التي تضع السياسات العامة وتحيي قيمة التناصح.

إن هذا الواقع سيجعل من الحزب مؤسسة داخل المجتمع تسعي لقيادته ومنافسة الكيانات الأخرى لتولي قيادة المجتمع ومن أهم مراكز القيادة « السلطة» وبذلك يشكل الواقع من بعدين. البعد الأول كيان الحزب و البعد الثاني كيان الأمة.

وبذلك يصبح الحزب مدرسة لإعداد الكوادر لقيادة الأمة وبناء المشاريع التي تعين على قيادتها تحقيقاً لمقاصد الدين الكلية. ويتولي الحزب مخاطبة الأمة و استنهاض همتها وفق قدراته وإمكانياته ومبادئه لتلتزم في صفوفه أو تقتنع بطرحه، ومتى ما تحقق للحزب الفوز بثقة الأمة وتولي قيادتها فيجب على هذه القيادة ان تمثل إرادة الأمة وليست إرادة الحزب إذا إفترضنا جدلاً طروء تناقض بين ما يريد الحزب وتريد الأمة. ومن ناحية أخري على القيادة أن تلتزم بالأطر العامة التي طرحها الحزب للأمة ونال ثقته من خلالها وبشر بها وتظل العلاقة قائمة بين الحزب وبين قيادة الأمة التي قدمها على النصيحة و التوجيه و التبشير و الدفع لتحقيق وانجاز الخطط والسياسات فالسلطة آلية هامة ولكنها تفقد أهميتها أمام عجز المجتمع وفتور همته مما يلقي بعبء التواصل الاجتماعي على مكونات الحزب حتى يتكامل السعي بين السلطة الحاكمة و الحزب القائم وبقية مكونات الأمة

مجلس الأمة[1] :

ويتولي التوجيه والإشراف المباشر والمحاسبة و المساءلة للسلطة مجلس الأمة الذي يمثل كافة الأمة ولا يمثل بالضرورة حزباً بعينه وهنا لا ننشغل باللقب بقدر انشغالنا بالمقصد. وهذا يبين لنا أن هنالك نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بين الحزب وبين السلطة التي يفرزها باعتبارها سلطة الأمة وليست سلطة الحزب.. إن تصور البناء (الحزبي) في الدولة الإسلامية يقوم على أساس فكري عقدي وفقهي عملي، أما من الناحية العقدية فإن الإسلام يقر بالتنوع و الاختلاف الفطري الموجود في طبيعة الكون باعتباره ملازماً لطبيعة الحياة التي فطرها الله سبحانه وتعالى بقدرته وحكمته، (وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ - إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ) [2].

ولكن الإسلام نفسه هو الذي ينهي عن التفرق والاختلاف ويجعل الاختلاف الفطري وظيفة إجتماعية وداعية توحد ويجعل من الوحدة ضرورة لأداء أمانه التكليف فإن كان التعدد قدراً فطرياً فإن التوحد فريضة رسالية وربما يخطئ من يتحدث عن التعدد في الكون كمقدمة يبني عليها ضرورة التعدد و الاختلاف في السياسة والعقائد، لذلك تصور الأحزاب داخل الأمة الإسلامية هو جزء من تصور وظيفة الأمة في أداء أمانة الشهادة والالتزام بشروطها من موالاة على القيام بالمعروف و التناهي عن المنكر مما يجعل وجود الأحزاب توظيفاً للجهد تناصحاً وإصلاحاً لأمر الحياة وتنافساً في سبيل الحق وبيان الصواب علماً وعملاء و إخراج النصيحة المؤسسية وليست الفردية فقط.

بناءً على ذلك فأنه ومن الناحية العملية فأن تصور الأحزاب داخل الدولة

١ وعبارة مجلس الأمة هنا مقصود منها المقاربة الفقهية.

٢ سورة هود الآية : ١١٨ — ١١٩ .



الإسلامية لا يمكن أن يتم ويكتمل إصلاحاً وتناصحاً الا عبر دستور يحدد المرجعية التشريعية الكتاب والسنه والإجماع ..إلخ- ويحدد من ناحية عملية الإطار المكاني القائم للأمة ثم يحدد خصائص الأمة وثوابتها ثم يحيط حركة الأمة بسياج من العصمة الدستورية ثم يفتح الباب بعد للتعبير السياسي ليصبح الراي السياسي أقرب للموقف الناصح وإن سمي معارضاً وعلى أساس من الثوابت التى لا يجوز تجاوزها بحال وفي إطار الحرية وهذا لا يعني مصادرو حق الآخرين في التغيير ولا يوجد فاصلاً بين النصيحة والتغيير وإنما من حق الأحزاب أن تسعى في تولي الأمر وفق ضوابط الدستور .

هذا التصور قد يتناقض مع بعض الأفكار والتصورات اذ المعارضة في الدارج تهتم بإزالة النظام القائم وإفساد خططه ومشاريعه لا تهتم بتحريك مؤسسات الأمة وتنهج نهج الاصطراع و التشاكس و الشغب.

ومعلوم أن الديمقراطية الغربية نفسها تقوم على أساس من الثوابت و التنافس داخل إطار عقدي هو الديمقراطية نفسها إذ لا ينبغي للمعارضة أن تتجاوز تلك الحدود فالثوابت الأمريكية و البريطانية والإسرائيلية هي ذات الثوابت مهما تغيرت الأحزاب.

إن مثل هذا التصور يجعل الأحزاب كياناً شورياً يقع بينها التنافس للإصلاح وتكتمل مؤسسات الأمة إصلاحاً ورقابة ونصحاً.

ونجد هذا التصور يقربنا من عواصم الفقه و العمل التي توصل إليها علماؤنا بفضل من الوحي الأمين وإن توصل إلى بعضها الغربيون بفضل من التجربة و الحكمة الإنسانية، لقد عرف فقهاء الأمة وتوصلوا الى إطار جامع يوحد اجتهاد الأمة ويحفظ عصمة الفقه من الخطأ والزلل فكان علم وضابط أصول الفقه و ما نلاحظه أن هذا العلم امتاز بالعمق و الدقة ودلل على عبقرية فقهاء هذه الأمة، غير أن الأمة اعتمدت على ميراثها وتراثها الأخلاقي لتصنع إطاراً عاماً

لضبط الحكم ووضع موجهات فضفاضة ليست بذات الإحكام الذي ضبط جوانب الفقه الأخرى وهذا ما يدعو إلى الاستئناس بهذا التراث العظيم والاجتهاد في تجريد أصول الفقه السياسي وتأطير ذلك من خلال الدستور « الذي يجمع كما جمع، مثلاً بين فقه الأمام أبي حنيفة ومالك و الشافعي وأحمد وغيرهم من غير أن يزرع بذور الإحتراب و الاشتجار والتشاغب، وما أرشد الأمة هناك قمين بارشادها هنا – وهذا التصور يجعل من السلطة خادمة للمجتمع فالسلطة لم تكن أم الغايات، وقد هدفت الحركة الى تحريك المجتمع نحو غايات الإسلام غير أن العمل السياسي إنحرف خط سيره درجات وبدل الأولويات وغبش على الأهداف و لا شك أن تحديد الهدف دائماً قضية تستوجب التوكل والالتزام– و الحركة الإسلامية إنما قصدت الى قيادة وإمامة المجتمع فكان ينبغي أن يمدها الفقه السياسي بما يعين على ذلك غير أنها تقاصرت همتها سياسياً . واكتفت عن التبشير اللازم و المجاهدة الواجبة سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وكأنها أرادت أن تتمحور بحزبها حول السلطة (حزب المؤتمر).

سلطة الأمة وسلطة الحزب:

ولعدم استبانة الرؤية التي أشرنا إليها ونحن نرصد التاريخ القريب تولد الاختلاف داخل مؤسسات حزب المؤتمر الوطني – فقد عكف المؤتمر الوطني كما قلنا على سلطته يمسح سوقها و الأعناق مسح إعجاب وغيرة آناء الليل وأطراف النهار فيما سبق، فقيدت غيرة الحزب حركة السلطة ومن الغيرة ما قتل – وتحولت الحركة الإسلامية في حزبها إلى حزب تقليدي عاجز يبحث عن رفاقه من الأحزاب لتأكيد وجوده !! لا لتمحيص النصح أو فتح أبواب المشاركة السياسية حتى صارت قواعد الحركة في وادي والقمة السياسية في وادي آخر بسبب من هذه الرؤية القائمة أو الغائمة . إن عكوف حزب المؤتمر الوطني على السلطة أدى إلى اضطراب في الأداء في مرحلة ولدت مجموعة من المشكلات

لأنه قام على إضطراب في التصور فاختلط العام بالخاص. وهذا الاضطراب هو وليد التجريب، وتقاطعت العلاقات، فالتصور السليم يجعل من السلطة الحاكمة هي سلطة الأمة والحزب جزء من هذه الأمة والسلطة وإن خرجت من مدرسة الحزب فهي ليست خاضعة له تجلس بين يديه جلوس الميت بين يدي غاسله، وإنما هى سلطة محملة بثقة وآداب وأخلاق (الحركة) والحزب له عليها سلطان أدبي تناصحي وميثاق أخلاقي إن شرعية السلطة ما إكتملت الا برضاء الأمة. وهذه القضية بعينها هي التي أفرزت ظاهرة الإنقسام في العمل الإسلامي. الأمر الذي يذكر ايضا وتتضح معالمه عند استعراض (الإطار) المرجعي: وهو أن المحاسبة واجب يقوم به مجلس الأمة لإمامها وليس مجلس الحزب كما ان الشوري الملزمة للسلطة هي الشوري المنهجية التي يضطلع بها مجلس شوري الأمة وليست مجلس شورى الحزب ذلك أن الأمة أكبر من الجماعة والإمامة إنما تعبر عن الأمة (راجع الإطار المرجعي) -إن تنقية التصور السياسي ينقل الأمة من جدلية السلطة و الحزب – الى جدلية البناء والاعمار حفظاً للدين وسياسة للدنيا، وهذا لا ينفي ورود تلك الجدلية وإنما يستوجب إحاطتها بإطار فقهي شامل، وهذا يؤكد على أهمية الأخلاق الإيمانية وخطورتها في أمر الإمامة و القيادة، وإن ضابط الأخلاق أعلى درجة من ضابط المؤسسات في مرحلة الاصطفاء خاصة في أمر الحكم في كل درجاته قيادة للحزب أم قيادة للأمة، وما بعد الاختيار تتأكد ضوابط المراجعة والمحاسبة المؤسسية وبهذا الترتيب .

ومن هنا يتبين لنا أن الحركة الإسلامية بحزبها مطالبة بأن تظل قلباً نابضاً يحرك الجسم ويجدد الحيوية ويدفع نحو المهام العظمي والغايات السامية حتى لا يصبح القدر السياسي هو القدر الفكري بالضرورة .. ومرحليات السياسة قيوداً على اطلاقات الفكر فلا يسجن الحزب نفسه في إطار السلطة.. وإنما على الحركة بحزبها ان تولد مشاريع الجدل الحميد.. وان تمد الخطط الكبرى

ثم تدفع بالسلطة على سبيل الترقي وتقارن كسبها بما طلب منها.. وليس بكسب الآخرين لان الذي أعطاها الشرعية بدءاً هو الذي يحاسبها أخلاقياً ، أما إن عجزت عن ذلك فإنها سوف ترتد إلى شرعية دارجة!! قد تجد في تكوينات حزبية أو كيانات سياسية مصدراً للمقارنه ومن ثم الرضا.. وشيئاً مما يعرف بالشرعية .. وهذا اهتمام قاصر.. ويظل التحدي الماثل في نقل أخلاق وموجهات الحركة عبر الحزب و السلطة لبناء وتفعيل مؤسسات الأمة.. فالأمة تتراضي بأن تحكم عبر مؤسساتها الدستورية وليس عبر الحزب المعين بالضرورة لذلك سؤال.. حزب السلطة.. وسلطة الحزب لا يرد أصلاً في التصور الإسلامي فإن السلطة للأمة والحزب إنما يدفع في بناء وتفعيل مؤسسات الأمة و الحزب الحاكم إنما يحكم عبر الأمة وهذا التصور هو الذي يجدد قيم الدفع ويحفظ معدل العزيمة في بناء الحركة ويجدد وظيفتها في الحياة، وينزع داعية الاصطراع والاختلاف.

البيعة بين التراث والمغاصرة :

إن التعبير السياسي عن طبيعة العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة إنما يحاط بالتزام منهجي وأخلاقي ويحاط بقيد فقهي حتى لا يقع التنافر والتدابر والتشاكس وحتى تظهر الخصائص والمميزات لكل كيان في إطار من الانسجام والتراضي وهذا لا ينفي وجود الجدال في هذه العلاقة ولكنه يتحول إلى جدال حميد وهذا هو مدخلنا للحديث عن هذه العلاقة واخترنا مدخل البيعة باعتباره هو العهد السياسي المعروف.

البيعة هي الصفقة على إيجاب البيع وتصافقوا وتبايعوا هذا هو معنى البيعة من حيث اللغة.

أما البيعة في الاصطلاح الشرعي: هي المعاهدة مع المبايع له ببذل الطاعة فيما اتفقا عليه.. وكأن كل واحد من الخليفة والمواطن قد باع ما عنده للآخر.

فالخليفة أو الإمام يعاقد الأمة ويعاهدها على أن يحكم بالحق والعدل رعاية

للشرع وصوناً لمبادئه وتحقيقاً لمقاصده ويقوم المواطن بناءً على ذلك بطاعة الخليفة أو الإمام الحاكم.. وقد ورد ذكر البيعة في القرآن في قوله تعالى في بيعة الرسول صلى الله عليه وسلم للصحابة: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً)[1] .

أنواع البيعات:

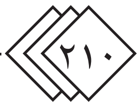
من أهم أنواع البيعات: بيعة الإيمان وهي العهد الذي أخذه الله على عباده بالإيمان. يقول الله سبحانه وتعالى في أمر الجهاد: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)[2]. وقد وصف القرآن الكريم هذه العلاقة بالبيع.

قال شهر بن عطية: ما من مسلم إلا ولله عز وجل في عنقه بيعة وفى بها أو مات عليها، ثم تلا هذه الآية. وقال عبد الله بن رواحه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له ليلة العقبة اشترط لربك ولنفسك ما شئت فقال أشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأشترط لنفسي مما تمنعون منه أنفسكم وأموالكم فقالوا: ماذا لنا إذا فعلنا؟ قال: الجنة وبين ذلك حديث معاذ قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذ أتدري ماحق الله على العباد؟ قال معاذ: الله ورسوله أعلم. قال حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً أتدري ما حق العباد على الله؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: حق العباد على الله أن يدخلهم الجنة.

ومن هذه البيعات: بيعات الرسول صلى الله عليه وسلم:

١ الفتح : ١٠.

٢ (التوبة : ١١١)



١/ **بيعة العقبة الأولي**: والتي أورد خبرها عبادة بن الصامت حيث قال: وافى موسم الحج من الأنصار اثنا عشر رجلاً ممن أسلم منهم في المدينة، قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة النساء قبل أن يفترض علينا الحرب على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزني ولا نقتل أولادنا ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيه في معروف وإن وفيتم فلكم الجنة.

٢/ **البيعة الثانية**: بيعة العقبة الكبرى، وهي التي تمت في العام التالي حضر ثلاثة وسبعون شخصاً من المدينة بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم ودعوه إلى الهجرة إلى المدينة وبايعوه على النصرة والحماية.

٣/ **البيعة الثالثة**: بيعة الشجرة في الحديبية، وذلك عندما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم حواش ابن أمية الخزاعي إلى أهل مكة ليفاوضهم في أمر المسلمين الذين يريدون الحج وهموا به وكادوا أن يقتلوه لولا أن منعه الأحابيش ثم أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان وعندما تأخر ظن المسلمون انه قد قتل، وعندها دعا الرسول صلى الله عليه وسلم صحابته إلى مبايعته على قتال المشركين.

وبذلك يتضح ان هذه البيعات الثلاثة قامت على الآتي:

١. التزام أحكام الإسلام.
٢. إقامة الدولة الإسلامية.
٣. قتال المشركين.

والتشديد في أمر البيعة عرفه العرب بحكم إكبارهم للأخلاق السامية، ومنها الوفاء بالعهد وذلك كان قبل وبعد الإسلام توثقت هذه الأخلاق وربطت بعقيدة وميثاق إيماني.

وجاء في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ

فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّه فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً)[1]. وهي الآية التي نزلت في بيعة الحديبية، جاء في تفسير القرطبي: إن الذين يبايعونك يا محمد إنما يبايعون الله، يبين أن بيعتهم لنبيهم إنما هي بيعة لله كما قال تعالى: (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه)[2] .. قيل يده في الثواب فوق أيديهم في الوفاء ويده في المنة عليهم بالهدايا فوق أيديهم في الطاعة. وقال ابن كيسان قوة الله ونصرته فوق قوتهم ونصرتهم وجاء في تفسير الظلال ثم التنويه ببيعة الرسول صلى الله عليه وسلم واعتبارها بيعة لله وربط قلوب المؤمنين مباشرة بربهم عن هذا الطريق بهذا الرباط المتصل مباشرة بالله الحي الباقي الذي لا يموت.

أما الأحاديث فقد جاء في صحيح البخاري في ذكر البيعة، روى ابن عمر قال كنا نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ثم يقول لنا فيما استطعتم.

طبيعة عقد البيعة :

يذهب ابن خلدون إلى أن عقد البيعة عقد بين طرفين، الخليفة طرف ثم الأمة طرف آخر ثم القيام بواجب الخلافة وهو موضوع البيعة. وحتى يكتمل تصور عقد البيعة فإن هذا العقد كغيره من العقود ينبني على عاقدين وهما طرفا العقد. الأمة والخليفة وموضوع العقد وهو سياسة الدنيا وحراسة الدين.

أما بالنسبة لطرف العقد الأول وهي الأمة فإن الأصل أن كل فرد في الأمة حر في إمضاء العقد أو عدم ذلك واختيار من يريد، وأيضاً لكل فرد الحق في توكيل من يشاء في التعاقد نيابة عنه، وربما بسبب من ذلك ذهب أهل العلم إلى أن أهل الحل والعقد هم الذين يمثلون الأمة في اختيار الإمام. ومفهوم أهل الحل والعقد يعتريه التغيير حسب الظروف والملابسات، وإن ارتضت الأمة أن توكل عنها فلها

١ الفتح : (١٠).

٢ (النساء : ٨٠)

الحرية في ذلك مع مراعاة الضوابط العامة من عدالة وعلم وكفاءة وأمانة وإن كانت الصورة المثلى أن يعبر كل عن رأيه في الاختيار ما أمكنه. وربما قامت بعض الكيانات بتقديم بعض الأشخاص من أبناء الأمة لتولي أمر الإمامة. فإن الضوابط التي يتعارف عليها الجميع تحقيقاً للمصلحة المرعية ووصولاً للمقصد . تمثل المنهج الذي يخرج قيادة الأمة.

أما الخليفة أو الحاكم والذي يتم ترشيحه للأمة فينبغي ان تتوخي فيه بعض الصفات اللازمة. وذكر هذه الصفات محقق لأمرين الأمر الأول أن يتولاها المتقدم للحكم في نفسه لأنها جزء من الأمانة الذاتية.

الأمر الثاني إذا لم يتوخاها المتقدم للأمانة في نفسه فعلى الأمة أن تبحث عنها في من تقدم لقيادتها وإمامتها براءة للذمة وإعذاراً إلى الله.

أما هذه الصفات فإنها تحتاج إلى قراءة معاصرة وعليها مجموعة من الاستدراكات غير أننا نثبتها كما وردت في كتب التراث[1]:

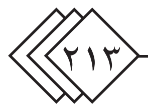
أولاً: الإسلام فلا يتصور أن يحكم الأمة المسلمة غير مسلم لاسيما وأنها أمة رسالية والحكم عبادة والعبادة لا تجوز خلف غير المسلم مبايعة، السؤال الذي يطرح نفسه هل الواقع المؤسسي بشكله المعاصر يأتي بصورة جديدة في طبيعة العلاقة؟

ثانياً: البلوغ ومعلوم أن البلوغ هو الحد الأدنى للمعرفة والعلم وإحسان القيادة وللأمة أن تحدد من الأعمار ما تراه مناسباً حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

ثالثاً: أما ما تعلق بالعقل والحرية فإنها أمور متحققة لانتفاء (العبودية) او لبداهة الشرط لأن الأمانة لا يتحملها من لا عقل له.

رابعاً: أما شرط الذكورة فهو من الشروط التي اعتمدها جمهور الفقهاء. فإن الأمة المسلمة المجاهدة والقائدة محتاجة إلى إمام يعقد لواء الحرب، فإن هم

١ راجع بحث المؤلف: هوية الدولة الاسلامية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية.



الجهاد يلاحق هم الاجتهاد. والذكورة هي الأقرب قدرة إلى تحمل تلك التكاليف خاصة إذا فرقت بين القيادة والإدارة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هل البناء المؤسسي المعاصر يبرز اجابة جديدة في ضوء المقاصد الشرعية(رئاسة المرأة) ؟

خامساً: ومن الأئمة من رأى ضرورة القدرة على الاجتهاد لدى الإمام وهو رأي لا يراه الأحناف ومقصد الاجتهاد متحقق بإلزامية الشورى.

سادساً: أما العدالة فإنها تعني السلامة وهي شرط لتحقيق المنفعة ولإشاعة الأمن ولإعطاء كل ذي حق حقه من غير ظلم أو اعتداء.

سابعاً: ثم تحدث أهل العلم عن النسب والقرشية، وربما كان الرأي الذي ذهب إليه ابن خلدون هو الأوفق عندما اعتبر أن المقصد من شرط القرشية هو الشوكة والقوة الرادعة للفتنة، ولعل ما تعارفت عليه الأمة من منظمات وكيانات في العصر الحديث محقق لمعنى الشوكة والقوة الرادعة للفتنة ثم السؤال الذي ينشأ بعد ذلك هل عقد البيعة عقد بيع أم عقد وكالة والفرق بين العقدين ان في عقد البيع كل من طرفي العقد يذهب بنصيبه، بينما عقد الوكالة ليس بعقد تمليك ولا يقتضي ذلك وإنما هو عقد إذن بالتصرف باسم الموكل في حدود ما رسم الوكيل.

وربما كان القول بأنه عقد وكالة هو الأقرب، ويوضح ذلك قول الخليفة الأول وهو يقول: أيها الناس إنني وليت عليكم ولست بخيركم، فأن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم. وهذا يشير إلى أن البيعة مقيدة بالوفاء بالالتزام وعدم الوفاء بذلك يسقط البيعة.

أما موضوع البيعة فهو سياسة الدنيا وحراسة الدين. ومعنى ذلك أداء أمانة الاستخلاف فيما يلي السلطة عبادة لله وطاعة والتزاماً بالكتاب والسنة

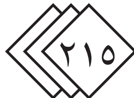
وهما دستور المتعاقدين المتفق على احترامه وهو دستور عام وخالد وثابت وملزم للطرفين. وهذا يبين لنا مدى إلزامية الشورى باعتبارها المصدر التشريعي فيما لا نص فيه ووسيلة الإجماع الذي يوحد الأمة على أصل الدين الواحد والموحد. ثم تتأكد الرقابة للأمة على حكمها حفاظاً ومحافظة عليه لاسيما من قبل أهل العلم والذكر أو أهل الحل والعقد.

وجوب الطاعة:

متى تمت البيعة فإن طاعة الحاكم واجبة على المبايعين ولا يجوز الخروج على الحاكم إلا بدليل يقوم على نقضه لشروط البيعة وأن يرى منه كفراً بواحاً. ومثلما أمر الشرع بطاعة الحاكم وحذر من مخالفته واعتبر ذلك من أعظم أبواب الفتن فإنه ضبط الأمر بالخضوع من كل الأطراف لطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ويقول سبحانه وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[1]. وطاعة الإمام عند أهل السنة مقيدة بقيود وليست مطلقة وليس عند المؤمنين من يطاع في كل شيء إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما قال مجاهد والحكم ومالك وغيرهم كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما تجب طاعة الإمام إذا أطاع الله.

إن النظر في أمر البيعة في تراثنا الإسلامي يبين لنا أن أمر السلطة في الإسلام محمل بقدر عظيم من الأخلاق والتركيز في هذا الرباط يقوم على كثافة الخطاب الأخلاقي ويعول على ذلك. مما جعل الإمام الغزالي يجعل من صفات الإمام الورع والورع قيمة خلقية عالية، ذلك أن السلطان إذا لم يتقيد بالأخلاق فإن القوانين مهما كانت والدساتير مهما تنوعت فإنها غير قادرة على

١ (النساء: ٥٩).



نفي الظلم وتحقيق العدل ضربة لازب، والحاكم المسلم مجتمعة ومتحققة فيه صفات القيادة والإمامة لأنه على رأس أمة صاحبة رسالة، وهو محاسب على أعماله وتصرفاته الخاصة بحكم مركزية القدوة التي يمثلها، وهذا ما يميز الحاكم المسلم عن غيره من الذين يجوزون للحاكم كل شيء ما دام في دائرة العلاقات الخاصة، ومن أهم دعائم الصدق الالتزام بالدين جهاداً واجتهاداً وسياسة للدنيا عدلاً واصلاحاً هنا تظهر أهمية الحركة الإسلامية باعتبارها مؤسسة اخلاقية تزكوية.

وذلك هو محط الاحترام حفاظاً لهيبة السلطة ومحافظة على مهابتها ردعاً للفتنة وضبطاً لمصالح الناس. يقول الإمام الغزالي في كتابة فضائح الباطنية: فإن المقصود الذي طلبنا له الإمام جمع شتات الآراء في مصطدم تعارض الأهواء ولا تتفق الإرادات المتناقضة والشهوات المتباينة المتنافرة على متابعة رأي واحد إلا إذا ظهرت شوكته وعظمت نجدته وترسخت في النفوس رهبته ومهابته ومدار جميع ذلك على الشوكة ولا تقوم الشوكة إلا بموافقة الأكثرين من معتبري كل زمان وهذا يتمظهر الآن من خلال النسق المؤسسي الذي يحفظ للأمة حقها وكذا لقيادتها.

ومن مفهوم البيعة من نموذج التجربة الإسلامية المعاصرة بالسودان في تدرجها السياسي: جاء في كتيب رؤية معاصرة لنظام السياسة الشرعية: فيما يتعلق بالنظام السياسي(وفيه تقوم العلاقة بين الراعي والرعية على نظام تعاقدي أساسه البيعة وبمقتضاها يلتزم الراعي بحسن سياسة المجتمع وبسط الشورى فيه وبالعدل بين افراده وبالسعي في مصالحه، ويلزم الرعية بالطاعة فيما وافق تلكم المبادئ ويبذل النصيحة والشورى... ثم يقول الكاتب: هو نظام لا يعتمد الصيغة الحزبية أحادية كانت أو تعددية لأن عبرتها التاريخية في السودان أثبتت مجافاتها لجوهر الإسلام الداعي إلى نبذ العصبية المنظمة

وما تفضي إليه من شق قاعدة المجتمع وطمس قبلته وتلبيس أصوله. لكنه يسمح بالتعددية التي تقوم على تنوع الأفكار وتباين الرؤى وتعدد الثقافات والنزعات وإن اتخذت شكلاً منظماً كالتنظيمات النقابية والمهنية والاجتماعية والطوعية والمدارس الفكرية والفقهية. وبديلاً عن المعيار الحزبي يستوي أفراد المجتمع في كافة الحقوق السياسية بمعيار المواطنة وبلوغ سن الرشد وينتظمون لممارستها في مؤتمرات جامعة على مستويات التقسيم الإداري المختلفة، فالبلاد من القاعدة إلى القمة تنتخب المؤتمرات شقاً من المجالس التشريعية على الصعيدين الوطني الجامع والولائي في الولايات المختلفة ثم تستكمل المجالس شقها الآخر بانتخاب حر مباشر من القواعد الجغرافية وتضطلع المؤتمرات والمجالس التشريعية بجانب من قوامة المجتمع على الدولة ورقابته على اجهزته بينما تأتي رقابة أخرى بواسطة وكالات المجتمع والإعلام ولا تقوم المؤتمرات على محور قيادي لئلا يتطور إلى مركز للقوة يفضي إلى قيام حزب حاكم بالضرورة، ولكن في غيبة الحزبية الموجهة تضطلع المؤتمرات والمجالس التشريعية بمهام التخطيط العام للدولة والمجتمع وبوظيفة تعبئة المجتمع واستنهاضه)[1]. في مرحلة من مراحل التطور السياسي.

ويبدو أن هذه الرؤية هي التي أخذت بها الحكومة في سعيها نحو تأصيل العمل السياسي وتقريبه من التراث الإسلامي، ومقاصد الشرع الحنيف، في بدء الأمر وربما كان الأخذ بنظام البيعة الشرعية المعروفة منسجماً مع هذه الرؤية غير أن التطورات المتسارعة دفعت بالعمل السياسي في طريق التمحور الحزبي باندفاع أفقد العمل السياسي كثيراً من اتزانه وظهرت جوانب من التباين والتلفيق مما يدل على أن التطورات السياسية تجاوزت المقدمات الفكرية والفقهية وصارت هي الأصل لذلك وقع الخلط بين الحديث عن مشروعية الأحزاب السياسية والتعددية

---

١ د. غازي صلاح الدين، رؤية معاصرة لنظام السياسة الشرعية، ص ٤٨-٤٩

الحزبية وفي ذات الوقت جاء الحديث عن البيعة وطبيعتها علماً بأن النظام الحزبي الديمقراطي يتناقض مع نظام البيعة في صورته التراثية المعلومة. فهل يمكن تحقيق عقد البيعة بشروطه المعتبرة في الأنظمة الحزبية الديمقراطية؟ !! والأمر يشير إلى تعسر تصور ذلك فالنظام الحزبي يقوم على أساس الاصطراع في غالب الأحيان أو على أساس التنافس وهذا في الصورة المثالية وبيعة الإمام تقتضي مناصحته وعدم منازعته والوفاء بالبيعة له فلا يتصور مبايعة زعيم لحزب من قبل الأحزاب الأخرى المنافسة لأنها تعمل نظرياً وعملياً إلى إزاحته، والتمكين لزعيمها وهي جاهدة بالحق والباطل في سبيل ذلك!!

إن الرجوع إلى البيعة بصورتها التراثية ينسجم مع المبادئ الأولى لنظام الإنقاذ غير أنه ربما مثل تلفيقاً فقهياً بين ديمقراطية ناقصة وإسلامية تراثية منقوصة فإن البيعة تصوراً وما سلفت في الأمة لا يمكن تحققها مبداً، ومقصدا إلا إذا تكاملت تناسقاً في نظامها الإسلامي وكل بيعة بعد ذلك تقترب من هذا المعنى على قدر اقترابها من النظام الإسلامي مبداً ومقصداً وليس ببناءً وهيكلاً بالضرورة.

وربما كان التكييف الأقرب لروح الشرع، والأقرب لمقاصد البيعة في تطور النظام السياسي الإسلامي في الواقع السوداني، أن تؤخذ البيعة لمن اختارته الأمة وفق مؤسساتها ودستورها بعد انتخابه ليتولى أمر رئاستها ثم يسعى بعد ذلك لإنفاذ عقد البيعة في واقع الأمة من غير تنازع واختلاف حتى يوفي بالشرط ويقيم مؤسسات الأمة الإسلامية في تدرج أمين وصادق حسب الظرف والملابسات احتكاماً للثوابت وخضوعاً للدستور المتراضى عليه ولقد رأينا أن البيعة للرسول صلى الله عليه وسلم قد تنوعت حسب مقتضيات الأحوال حماية للأمة وتمكيناً للدين.

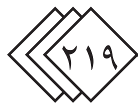
فإن تمت البيعة في الظرف القائم وهو ظرف للبناء والتأسيس والحماية

فكان ينبغي أن يقوم عقد البيعة بدء على بناء مؤسسات الأمة تحت قيادة موحدة وذلك لإنجاز حكم الإسلام وبناء دولته وإعداد القوة العسكرية لحماية بيضته. حتى إذا وفى رئيس الجمهورية بعقد البيعة يتم الانتقال إلى واقع جديد من بعد أن تتراضى الأمة على ذلك عبر شوراها الملزمة باعتباره التمثيل الأصدق والمحقق لما عرف في التراث بأهل الحل والعقد، وباعتبار الانتقال أمر يقوم على أساس من التشريع للأمة. وربما اتفق هذا الرأي مع ما يطلق عليه في دارج الخطاب السياسي بالمرحلة (الانتقالية) وتقديرنا أنه لا توجد مرحلة انتقالية ولا تتعدد الشرعيات وإنما هو التدرج نحو الكمال على سلم الشرع وكل مرحلة انتقالية لما قبلها. والضابط في ذلك السياسة الشرعية الحكيمة. والسياسة الشرعية ليست وليدة الموازنات السياسية بالمفهوم الدارج للسياسة التي هي نبت الخيالات والأماني والطموحات ولكن الأصل في ذلك الضابط الشرعي الذي يحدد النص ويراعي المصلحة ويؤصل لكل خطوة على أساس من الفقه الراشد والسديد. وربما لغيبة ذلك عن الواقع السياسي تقاطعت الرؤى الفقهية والتقديرات السياسية وصار الأمر خليطاً من التراث والغاشي الديمقراطي وبعضاً من الأماني والخيال. ومما ولد خلطاً في الإفهام وغبش على التصورات وأفقد مؤشرات الفقه فعاليتها فقد اختلت الموازين واختلطت المراحل وتداخلت التقديرات وانحسر فقه الأولويات.

ولعل هذا يدعو لأن نذكر الفارق بين السياسة والسياسة الشرعية هو فارق المقاصد ومتى ما غابت المقاصد تحولت السياسة الشرعية إلى سياسة دارجة، والسياسة الشرعية يوجهها كتاب أصلاً والسياسة الدارجة توجهها صحيفة (البلوتيك) كما يسميها مالك بن نبي[١].

فالسياسة الشرعية هي الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة وتدار بها شئون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة نازلة على أصولها الكلية

١ أنظر مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ص ٨٤



محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة مثل قاعدة رفع الحرج وسد الذرائع ومبدئية الشورى وطرائقها ورد المعضلات إلى أهل الذكر، فهي من أصول التشريع ومبادئه العامة التي يجب أن تبني عليها السياسة. وهذا ما يميزها عن السياسة الوضعية الدارجة التي تستقي أصولها من العرف والعادة والتجارب والأوضاع المتوارثة والمصالح المتخيلة من غير أن يراعي فيها الارتباط بالوحي، ويبين معنى السياسة الشرعية ابن القيم فيما نقله عن ابن عقيل بقوله: السياسة الشرعية ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به الوحي[1]، والضابط في ذلك تحرير المقاصد أصلاً ثم التدرج فقهاً.

بيعة الحزب: وبيعة الحاكم :

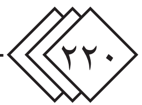
إن استعمال مصطلح بيعة كما ذكر يأتي مجرداً من الملابسات التراثية ومحققاً للمقاصد وفق التأسيس الدستوري .

النشاط الحزبي يقوم على تعاهد بين أعضاء الحزب المعين على تحقيق مقاصد يتفق عليها عامة أبناء الحزب والمنضوين تحت لوائه. وهذه الأهداف تمثل أطراً عامة يتحرك الحزب من خلالها وتتصل بالمقاصد العليا التي تحث أفراد الحزب على الدفع السياسي في سبيل تحقيقها.

وينبغي أن يشمل النشاط الحزبي:

حركة واسعة وبرامج شاملة تقوم على حفظ كيان الأمة والمحافظة على هويتها ووجودها أرضاً وإنساناً ومعتقداً. ومن ثم يقع التنافس بين كافة الأحزاب والكيانات وهذا التنافس لا يقتصر على الجري خلف السلطة بالمشروع والحرام وإنما يستهدف نيل السلطة، ولكن عبر وسائل مشروعة. وكما أن الحزب يملك من

١ أنظر عبد الله تاج السر، السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، ص ٩



البرامج ما يملأ به الساحة إن كان في الحكم إنجازاً وإنفاذاً أو كان في المعارضة إصلاحاً وتناصحاً وإرشاداً.

قد يتمكن الحزب المعين من تولي السلطة إما منفرداً أو متحالفاً وذلك بتقديم إمام للأمة أو رئيساً للجمهورية. وربما أفلح الحزب في أن يفوز أحد مرشحيه بولاية الأمر. وهنا تنشأ الأسئلة، ما هي طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الأمة والحزب؟ وبين الأمة والسلطة؟ ولبيان ذلك نقول الآتي:

أولاً: معلوم أن هناك علاقة تعاهدية بين الحزب وبين أعضائه، بالالتزام والإنفاذ لمقاصد متعاهد عليها، ويتحقق هذا الالتزام ويتمظهر عبر الأطر والمؤسسات التي يقيمها الحزب، وتظل طاعة الحزب هي الرابط بين الحزب وأعضائه ويظل التعاهد هو الرباط الأخلاقي الذي يحفظ ذلك العهد إضافة إلى ضوابط الرعاية والحماية التي يتفق عليها.

علاقة الحزب بالأمة هي علاقة تبشير ومخالطة ومشاركة وإصلاح في الحدود المستطاعة والمتعارف عليها وليس للحزب سلطان على الأمة عامة ولا هي مطالبة بطاعة الحزب، مهما كان الأمر اختياراً لمن أراد.

× علاقة الحزب بالإمام (الرئيس):

ومتى ما دفع الحزب بمرشحه ليكون حاكماً أو إماماً للأمة فإن فوز هذا المرشح يحدث نقلة في طبيعة العلاقة فيصبح الإمام الرئيس إماماً للأمة كلها. ينشط في سبيل تحقيق أمنها حماية للدين وإصلاحاً للدنيا وتصبح له البيعة في أفراد حزبه ومن عامة الأمة.

مدى سلطان الحزب على الإمام (الرئيس):

لاشك أن الحزب له أثر في الترشيح والتبشير بالرئيس وله أثر في تعريفه بالأمة وتعريف الأمة به وحشد التأييد له من خلال برنامج متفق عليه ارتضته

الأمة وبايعت وأيدت عليه. وللحزب فضل في ذلك غير أن هذا الفضل لا يتحول إلى سلطة آمرة على رئيس الجمهورية إنما سلطة ناصحة وضاغطة وله على الرئيس التزام أخلاقي ووجداني وليس سلطان مادي يقوم علاقة المعاقبة والمحاسبة وبذلك يتضح ان الحزب اشبه ما يكون بالمؤسسة التربوية. والتي تقوم بتخريج الأفراد الصالحين خدمة للأمة وحماية لدينها وكيفما كان مستوى التربية والتنشئة والصلاح كانت مؤسسات الحزب وكانت تربيتها وانعكس ذلك على القائمين بالأمر فيها . وللحزب سلطة امرة ومحاسبة على كل أعضائه غير أن هذه السلطة تتحول من مؤسسات الحزب إلى مؤسسات الأمة في حالة الإمام أو الرئيس وهذا يبين لنا خطورة البناء الأخلاقي وأهميته في أمر السياسة والسلطان وهو ما أفاض فيه تراثنا الإسلامي.

أما علاقة الأمة بالإمام أو الرئيس:

فإن انتخاب الرئيس من عامة الأمة يجعله متوليا لأمرها عامة ويستمد شرعيته منها من بعد اختياره وليس من الحزب المعين .. فهو ناشط في سبيل أداء الأمانة إيفاءً بعقد البيعة ومجتهد وفقاً للأصول العامة ويظل الحزب أميناً على هذه الأصول وفاتحاً باب الاجتهاد وفق ذلك للإمام الذي دفع به وهو أفضل من يمثل الحزب من ناحية نظرية.

مدى سلطان الأمة على الإمام:

الأمة تراقب في الإمام أو الرئيس مصداقية الحزب الذي تخرج من مؤسساته ودفع به فإن كان رئيساً صالحاً وإماماً عادلاً فهذا دليل على صلاح المؤسسة التي دفعت به.. وإن كان غير ذلك فذلك أيضاً دليل على سوء المؤسسة التي دفعت به وهذا يؤكد على عملية الاصطفاء والاختيار وضوابط الجرح والتعديل التي يمارسها الحزب وهو يدفع بمن يرشحه وفاء بأخلاق الحزب وإصلاحاً للأمر ..

وبناء على ذلك فإن الأمة هي التي لها الحق في محاسبة إمامها أو رئيسها

عبر مؤسساتها رداً إلى كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والإجماع الشورى أو الديمقراطي (الدستور المتفق عليه) وفي حالة الفصل في الأمر عند ورود مشكل فإن السلطة للمؤسسة القضائية المتراضى عليها .. وكأن مؤسسة الحزب تنقل الأمر في شأن الحاكم الإمام إلى مؤسسات الأمة والتي يجهد الحزب في إصلاحها واستقامتها .. ويؤكد ذلك الأهمية البالغة التي ينبغي أن تولى لتلك المؤسسات... وخلاصة ذلك فإن الحزب حاكم على أعضائه بمؤسساته والأمة رقيبة على حكامها بمؤسساتها وحاكمة وهذا هو الذي يشيع الحيوية والتجدد في الخطاب والأداء السياسي وربما ما ثار من جدال حول البيعة ومفهومها وأثارها كان له اتصال بطبيعة العلاقة الضبابية بين الحزب والحركة والسلطة والأمة... فيما سبق.

الاطر اللائحية والتجليات الفكرية :

بعد الاستفاضة في النظر في العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة ومحاولة التأصيل والمقاربة الفقهية والقراءة الفكرية نأتي بمجموعة من الخلاصات نتبين من خلالها طبيعة هذه العلاقة ويتضح ذلك في الآتي:

العلاقة بين الضابط اللائحي والتمظهر الفكري:

لقد تناول البعض طبيعة هذه العلاقة من خلال انفعال غالب بعدم اعادة انتاج المشكلة السالفة والتي نتجت عن الاحتدام بين السلطة والحزب والحركة كما أسلفنا وكلٌ برأيه ورؤيته وليس من اغراض هذه القراءة المحاكمة السياسية لطرف أو آخر وانما الاحاطة بالاسباب المعلنة أو التي لها اتصال بتأويل قريب وعبر مراجعة فكرية وفي ضوء الواقع لما يحقق الافادة في باب السياسة الشرعية عبر التمظهر الواقعي واستحضاراً للتجربة السالفة وقد تعرضت الدولة لهزة قوية جراء ذلك الاختلاف وكذا الحركة الاسلامية، غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هل ما وقع كان بسبب من وضوح أو عدم وضوح العلاقة وهل كان أصل

المشكلة اختلاف فكري أم تنافر لائحي؟ ونحن لا نشك في أن عدم الوضوح هو الذي أدى لذلك وعليه فإن معالجة القضية بعدم مناقشتها وتوضيحها هو هروب إلى الأمام وتأجيل لانفجار المشكلة من جديد مما يستوجب النظر الدقيق – والمعالجة الشاملة المستهدية بالدليل والمقصد – والانفعال الغالب هو الذي دفع إلى ادخال القضية إلى المدخل اللائحي الفني دون الانشغال كثيراً بالاحاطة الفكرية والفقهية، والواقع أن الضوابط اللائحية مع أهميتها التي لا تخفى على أحد لا تحقق فعاليتها ولا تكتسب قوتها واستدامتها إلا إذا نتجت عن فعل فكري وفقهي واسع.

أولاً: الرؤية اللائحية:

ذهبت هذه الرؤية إلى أن الحركة الإسلامية حركة ثلاثية الأبعاد أو هي واحد في ثلاثة: (الكيان الخاص – الحزب – الحكومة)..!

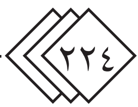
فالكيان الخاص هو الذي يستأثر عند الغالب بلقب الحركة الإسلامية – ومن هنا قد يتضخم دوره وينازعه الشعور بأنه القيم والراعي والحامي للمشروع الإسلامي كما يذهب البعض ويتوجس، ومن ثم يتشكك أي هذا الكيان ويستدرك وينازع ولو على المستوى الفكري والخطابي على كل من الحزب والسلطة.

ومن ثم تذهب الرؤية اللائحية انفعالاً بهذا إلى اعتبار الثلاثة واحداً وأنها على قدم المساواة – للكيان الخاص رسالته ،وللحزب دوره ،وللسلطة مهمتها.

وهذه الرؤية لا تميل للتفصيل الفكري والفقهي – وانما تنفعل بالمشكلة وآثارها وتحاول أن توجد لها علاجاً، من خلال تحديد الدوائر التي يتحرك فيها كل من: الحركة، الحزب، السلطة وهكذا تعالج القضية..!!!.

× **الاستدراك على هذه الرؤية يمكن اجماله في الآتي:**

❖ محاصرة القضية في المحددات اللائحية يخالف طبيعة المنهج الفكري والفقهي للحركة الإسلامية، فهي حركة مجتهدة ومجددة لا سيما في باب



السياسة الشرعية والحاكم الفكري مقدم من حيث النسق على المحدد اللائحي.

- تصور الثلاثة في واحد أو الثلاثة تساوي واحد أمر غير منطقي ذلك أن الحركة الاسلامية فكر واحد ومعتقد واحد ولها تنزلاتها من بعد ذلك على المستويات المختلفة وعلى اختلاف طبيعة وخصائص هذا التنزيل فهي حركة واحدة بتجلياتها وهذا مايقطع دابر الوسواس العلماني.
- إن تسمية الكيان الخاص تفتقد للتوصيف الموضوعي فالحزب معرف بموضوعه والسلطة معرفة بموضوعها والكيان الخاص لقب غير موضوعي ما يستتبع ذلك من ظلال الخصوصية والحصر وهو ما يتناقض تماماً مع طبيعة ورسالة الحركة الاسلامية كما سوف يتضح لاحقاً.
- هذه الرؤية تفتقد لبيان طبيعة العلاقة الفكرية والمؤسسية التي تصل هذه التكوينات الثلاثة وتؤثر فيها وتتأثر بها مع ايحائها باستثنائية وجود الكيان الخاص بمحاصرته لفظاً ثم واقعاً.
- تسمية الحركة الإسلامية في دائرة السلطة – حكومة وتسميتها في دائرة السياسة حزب.. يطرح سؤال حول تسميتها كياناً خاصاً، في أي دائرة من الدوائر؟ ولا يمكن أن تكون الإجابة أن ذلك مقصود به ما تبقى من ما سوى الحزب والسلطة!
- مثل هذا التقسيم يضعف الحركة على مستوى (الكيان الخاص) ويؤدي إلى تآكلها المؤسسي وحصرها لحساب السلطة والحزب مما يؤدي إلى انتشار وتضخم جماعات أخرى على حسابها أيضاً داخل دائرة الأمة لتضطلع بدورها.

ثانياً: الرؤية اللائحية التنسيقية:

وهذه رؤية عامة تذهب إلى إيجاد جسم تنسيقي إداري وإشرافي يجمع بين

الدوائر الثلاثة: (الحركة – الحزب – السلطة)، عبر مجلس قيادي لم توضح وظائفه بشكل محدد ولم يحسم أمره بشكل مؤسسي حتى الآن غير أن الفكرة هنا تتقدم خطوة على سابقتها.

استدراك على هذه الرؤية:

مثل هذا التصور يثير مجموعة من التساؤلات حول:

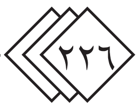
- طبيعة هذا الجسم ومدى إحاطته برؤية فقهية متكاملة؟
- من أين يكتسب هذا الجسم مشروعيته؟
- ما هي طبيعة وظائف هذا الجسم؟ وما هي مهامه؟

وهذه الرؤية في المحصلة النهائية لا تختلف عن سابقتها من حيث الانفعال بما سبق والتعويل على التحديد اللائحي الهادف إلى ايجاد علاقة ما بين الحركة والحزب والسلطة مع عدم اغفال ماهو قائم الآن من تنسيق، إن مبدأ التنسق هو المبدأ الأصل في ضبط وتوظيف العلاقة نحو الغايات العليا غير أن هذا التنسيق ينبغي أن يتأسس على نسق مؤسسي ولا يخضع للتقدير الخاص والانفعال الشخصي وهنا نذكر بالآتي:

حزب المؤتمر الوطني ليس قصراً على أعضاء الحركة الإسلامية غالباً وإن كان محققاً للأهداف.

والسلطة ليست قصراً على أعضاء الحركة الإسلامية وإن كانت مجتهدة في تحقيق الأهداف.

أيضاً لا بد من التذكير بأن الحركة الإسلامية – تراضت على أن يكون المؤتمر الوطني ذراعها السياسي – وهو حامل داخل أوعيته المسلم وغير المسلم – وهو ملتزم بأماناته بأن لا يطبخ شيئاً في السياسة داخل مطبخ خاص يغيّب فيه المؤسسية ويتجاوز الأمانات مهما كان ذلك، بمعنى آخر لا يصنع السياسة وراء حجاب ثم يمررها صورياً عبر هياكل الحزب – لا شك أن هذا الالتزام



من أساسيات الفقه الاسلامي ومن أصول القيم الاخلاقية في الصدق والأمانة والوفاء.

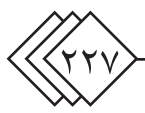
غير أن انقطاع الحزب عن ما يُعرف بالكيان الخاص في كل ما هو سياسي ولو نظرياً – يوّلد بعض الاشكالات التصورية والعملية – لا سيما إذ ظهرت بعض الاجتهادات الضرورية أو بعض مظاهر الفساد والمخالفات أو استعلى المسؤل التنفيذي أو السياسي وأغلق بابه أمام النصيحة – ووقع في كثير من المحظورات والتي تؤثر بالضرورة ليس على السلطة أو الحزب وانما على الحركة الاسلامية في أصل فكرها ومقصدها بشكل قوي.

وهذه الحقائق تبرز أهمية مثل هذه الأسئلة.. هذه الرؤية تحاول أن تجيب على السؤال المهم، حول العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة كما قدمنا وتقطع شوطاً في ذلك. غير أن هذه الإجابة تعاني من القصور وتولد بعض الاشكالات التي ذكرناها.

ثالثاً: التجليات الفكرية:

هذه الرؤية، تجتهد في اعطاء العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة بعداً فقهياً وفكرياً تتأسس عليه هذه العلاقة. والتي تتجلى بعد ذلك على ثلاثة مستويات، وعندما أقول فقهياً أعني المقاربة التي وسمت الاجتهاد السياسي في العصر الحديث داخل أفق السياسة الشرعية استهداءً بالمقاصد العامة واستفادة مما سلف من تجربة وليس انحصاراً في هاجس أو انفعالاً بتوجس ونبين ذلك من خلال النظرة الأولي للمسرح الذي تتأسس عليه هذه الرؤى على اختلاف مستوياتها:

- المستوى الأول: مستوى الأمة: وتمثلها الحركة الاسلامية باعتبارها مؤسسة من مؤسساتها.
- المستوى الثاني: مستوى الحزب : وهو تجلي الحركة الاسلامية على مستوى



السياسة.

❖ المستوى الثالث: مستوى الحكم: وهو تجلي الحركة الإسلامية على مستوى السلطة.

قبل أن نبدأ في تفصيل العلاقة بين هذه المكونات – لا بد من الاشارة إلى أن ضعف مؤسسات الدولة الإسلامية يؤدي إلى اضطراب في هذه العلاقة بمعنى آخر – إن إحسان العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة واستيعابها وتطويرها يقتضي ذلك أن يُبنى فقه الدولة الاسلامية على نسق فقهي واضح وبيّن – لقد عانى الفقه السياسي الموروث من تضخيم دور الحاكم واضعاف دور الأمة ومن يومها عانت العلاقة من الاضطراب وعدم الوضوح، لا شك أن الحركة الإسلامية ترى استطاعت تأسيس إطار شرعي عام بالحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلامية شورى – وحرية وعدالة – وتسييج ذلك بالحدود المتراضى عليها ليمارس العمل السياسي داخل اطار الشرعية الإسلامية. وليتم من بعد ذلك التراضي على توصيف الواقع وفق تكويناته وعبر ما يلي:

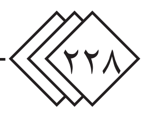
❖ الأمة : وهي التي تعبر عن وجودها بفعالية مؤسساتها.

❖ السلطة (الحكومة): وهي التي تعبر عن فعاليتها من خلال ما ينتسب إليها من مؤسسات.

❖ الأحزاب السياسية: وهي تعبر عن فعاليتها من خلال بنيتها المؤسسية.

وهنا تتميز النسقية الاجتماعية للأمة والتي تشمل المنظمات والجمعيات والمراكز والمؤسسات كافة وعلى اختلاف أنواع النشاط الاجتماعي... وعلى هذا الترتيب فإن الأمة أكبر من الأحزاب وأكبر من الجمعيات وأكبر من السلطة لأنها الأساس الحامل لكل ذلك.

وهكذا تظهر مكانة الحركة الإسلامية باعتبارها أهم الكيانات الاجتماعية المتصلة بهموم وقضايا الأمة الكبرى بل هي الاجتهاد الفقهي لتحقيق مقاصد ما



يعرف بمؤسسات المجتمع المدني بل تتفوق أصالة ورسالة.

ومن ثم تتجلي سعة الحركة الإسلامية في افقها الفكري تناسباً مع قضايا الأمة وهذا ما يسميه البعض (الكيان الخاص)!

الحزب: وهو احد المؤسسات السياسية للأمة والتجلي السياسي للحركة الإسلامية، وهو من حيث العموم والشمول يشارك غيره من الأطر السياسية والمؤسسات وفي هذا هو أخص حيث أنه المعبر السياسي عن قضايا الأمة.

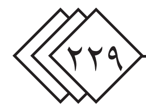
السلطة: وهي التجلي السلطاني للحركة الإسلامية في دائرة الحكم والسلطة أخص من الحزب. وهي الجهاز التنفيذي الملتزم بأداء السياسات العامة المعبرة عن آمال الأمة وأهداف ورؤى الحزب.

العلاقة الفكرية ونقض لقب الكيان الخاص:

أما من حيث العلاقة الفكرية والفقهية، فإن هذه العلاقة تتأسس على تصور الأبعاد الثلاثة لتوليد الأفكار والرؤى والسياسات وضوابط العمل ويتضح ذلك في الآتي:

- **البعد العقدي**: وهو يمتاز بالتجريد من حيث اتصاله بالمطلق وشروعه في دائرة الغيب، (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ - الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) [1].
- **البعد الفكري**: والأفكار تنزلات عمليّة من دائرة الاعتقاد إلى دائرة الفكر ولذلك أصول التفكير عند المسلمين هي اصول الإيمان بالكتاب والسنة ثم الاجماع، القياس،.. إلخ. وإن كانت العقيدة تمتاز بالتجريد فإن الأفكار تمتاز بالاطلاق.
- **البعد السلطوي**: والسلطة تنزل من دائرة الأفكار إلى دائرة الأفعال. والسلطة قيد محكوم بالواقع وبمتغيراته والمؤثرات فيه وهي هنا تمتاز بالتعقيد.

١ البقرة: (٢-٣)



غير أن العلاقة بين العقيدة والفكر والسلطة علاقة وثيقة يتصل بعضها ببعض. وإلى هذا يشير الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا اله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الايمان)[1].

وعلى هذا .. فإن المقاربة الفقهية تستدعي أن نُذكر بالآتي:

الحركة الاسلامية وفي نسبتها لهذه الأبعاد تمثل الالتزام العقدي في تجريده والالتزام الفكري في اطلاقه والالتزام السلطاني في قيده وطاعته.

× ومن هنا نبرر عدم الموافقة على تسمية الحركة الإسلامية في دائرة الأمة بالكيان الخاص ونؤكد على ضرورة وأهمية تسميتها بالحركة الإسلامية وأن يظل هذا هو المصطلح الذي يتعارف عليه في توصيف الحركة الإسلامية في دائرة الأمة ..

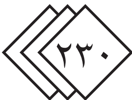
هذا يثير مجموعة من الأسئلة:

١. ما مدى سلطان الحركة الإسلامية أمراً ونهياً؟
٢. ما هو العمل إذا انحرف الحزب عن أهدافه؟
٣. ما هو العمل إذا انحرفت السلطة عن أهدافها؟
٤. ما هي طبيعة العلاقة ومحدداتها الفقهية واللائحية؟

وهذه هي الأسئلة التي تطرح بقوة تتناسب مع المتغيرات والتحديات الواقعية التي تجابه السلطة وتجابه الحزب. ذلك أن مركزية الفكر (الحركة) على مستوى الأمة الغالب عليها التجريد والاطلاق وهي محملة بالآمال والطموحات وبالغيرة على كل ما يشعر بالقصور أو الانحراف، وعلى هذا فإن مخالطة الواقع والتعامل معه حزباً وسلطة ليس كمثل التعامل داخل دائرة الاطلاق والتجريد كما قدمنا. وعلى ذلك نذكر بأن الحركة الإسلامية تدرجت في كسبها وجهدها من

---

١ متفق عليه.



حيث الطرح الفكري العام ومن ثم العمل السياسي الواقعي.

والعلاقة بين الحركة في فكرها وفي فعلها السياسي هي العلاقة بين اطلاقات الفكر وقيود السياسة. وهنا تقع المقارنة بين الفكر التجريدي المثال الذي تتبناه الحركة على مستوى الأمة وبين الفعل السياسي الذي تؤديه في ظل القيود والمحددات الحزبية والسلطوية، وهذه جدلية لا تنفك ومن هنا ننتقل إلى نقطة أخص في هذه المقاربة لنتحدث عن طبيعة العلاقة من خلال الفعل والأداء وهو أصل القضية.

توضيح طبيعة العلاقة في دوائر الفكر والفعل (مقاربة وظيفية):

أولاً: دائرة الأمة:

الحركة الاسلامية في دائرة الأمة تتشعب مهامها لتشمل كافة النشاط الاجتماعي والذي يتركز حول تحقيق النهضة الاجتماعية عبر المشاريع الكبرى مثل: معالجة الفقر، تحقيق قيم الأمن والطمأنينة الإجتماعية، تشجيع قيم البذل والعطاء والتكافل والتعاون، تطوير المبادارت اقامة الجمعيات والمراكز والمنظمات، والاهتمام بمؤسسات التنمية الشاملة، والتوجيه والنصيحة من مساجد وخلاوى والتواصل مع وحدة أهل القبلة عبر مشاريع رحبة تضم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات.. ثم الاجتهاد الحضاري والشرعي الرامي الى جعل الأمة أكبر من السلطة واتخاذ البناء المؤسسي المحقق لذلك، وهذا يشير إلى سعة واجبات الحركة الإسلامية وهو ما لا يتصور أن تقوم به جهة أخرى نيابة عنها وهذا هو المدخل المعاصر لتطوير فقه السياسة الشرعية لتحقق المقاصد المرعية.

ويمكن أن نحدد واجبات الحركة الإسلامية ومن خلال دوائرها العاملة في الآتي:

- التأسيس العقدي والفكري والتزكوي: تتولاه مؤسسات الحركة في مستوى الأمة وتمارس التأصيل والتوليد الفقهي.

- الفعل السياسي: يتولاه الحزب بحكم اختصاصه .
- المراقبة السياسية: تتولاها مؤسسات الحركة.
- النصح السياسي: تتولاه مؤسسات الحركة.
- المحاسبة السياسية: تتولاها مؤسسات الحركة.

ثانياً: دائرة الحزب:

- الفعل السياسي: تتولاه مؤسسات الحزب.
- المحاسبة السياسية: تتولاهامؤسسات الحزب ايضاً.
- المراقبة السياسية: تتولاها مؤسسات الحزب والحركة.
- النصح السياسي: تتولاه مؤسسات الحزب والحركة.

ثانياً: دائرة السلطة:

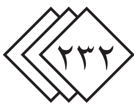
١. الفعل التنفيذي: تتولاه مؤسسات السلطة.
٢. المحاسبة: تتولاها مؤسسات السلطة.
٣. المراقبة: تتولاها مؤسسات السلطة والحركة.
٤. النصح: تتولاه مؤسسات السلطة والحركة.

× **ومن خلال هذا نخلص إلى الآتي:**

الحركة الاسلامية جماعة جاهدة فكراً وسعياً وسط الأمة لتحقيق قيم الدين وبسط معانيه وقيادة الأمة على مرقى الإيمان عبر الوسائل المشروعة متوسلة بحزبها وحاكمة بسلطتها تنافساً حراً وتعاوناً مع غيرها وكالة عن الأمة ومن خلال ذلك يمكن أن نحدد العلاقات في الآتي:

الحركة الإسلامية: دائرة الأمة:

١/ النصح العام حق لمؤسساتها.
٢/ المراقبة العامة حق لموسساتها.
٣/ المحاسبة حق لمؤسساتها.



دائرة الحزب:

الحزب هو الاطار المعبر عن النهج السياسي للحركة ويضم في عضويته آخرين من غير المنتمين للحركة الإسلامية وهو المعبر عن الأمة حين فوزه منفرداً أو مع غيره .

- النصح العام حق لمؤسساته ومؤسسات الأمة.
- النصح الخاص حق للحركة الاسلامية عبر مؤسساتها لتحقيق العزيمة الفكرية والسياسية.
- المراقبة العامة حق لمؤسساته ولمؤسسات الأمة.
- المراقبة الخاصة حق للحركة الإسلامية عبر مؤسساتها لتحقيق العزيمة التزكوية.
- المحاسبة حق لمؤسسات الحزب ولا تجوز محاسبته من قبل فصيل خاص.

رئيس الجمهورية (دائرة السلطة):

× **وهو حاكم للأمة وكيلاً عنها وإن انتمى للحركة الإسلامية..**

يُنصح ويُراقب ويُحاسب من خلال مؤسسات الأمة إذ لا تجوز محاسبته من خلال مركز خاص يتجاوز مركز الأمة ويتفوق عليه.

النصح الخاص وهو حق للحركة الاسلامية وعبر مؤسساتها لتحقيق العزيمة الفكرية والسياسية.

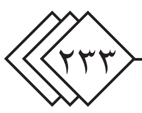
المراقبة العامة حق للأمة عبر مؤسساتها.

المراقبة الخاصة حق للحركة الإسلامية عبر مؤسساتها لتحقيق العزيمة التزكوية.

المحاسبة حق للأمة عبر مؤسساتها (باعتباره وكيلاً عنها).

القول بكفاية المؤتمر الوطني عن الحركة الاسلامية:

يذهب بعض الاجتهاد السياسي لا سيما بعد انفصال الجنوب إلى القول بأن



السودان قد حسم هويته وتحول إلى دولة اسلامية مما يستدعي ابراز الخطاب الاسلامي واظهاره وهذا يتحقق من خلال اعتماد حزب المؤتمر الوطني كبديل للحركة الإسلامية محققاً لأهدافها وقائماً برسالتها، وهذه الرؤية تنفعل بالفعل السياسي داخل أطر الدولة التقليدية ولا تجتهد في ايجاد مقاربة بين الأمة والحزب والسلطة، هذا اذا لم نقل ان هذه الرؤية راغبة في التسطيح المخل والتبسيط لدور الحركة الاسلامية.

إن الفكر التأصيلي يهتم بالمقاربة الفقهية وفي ذلك يعطي الأمة وظيفتها ولا يسعى في اضعافها من أجل الحزب ليقوم الحزب بدورها كما هو مشاهد في الدولة التقليدية.

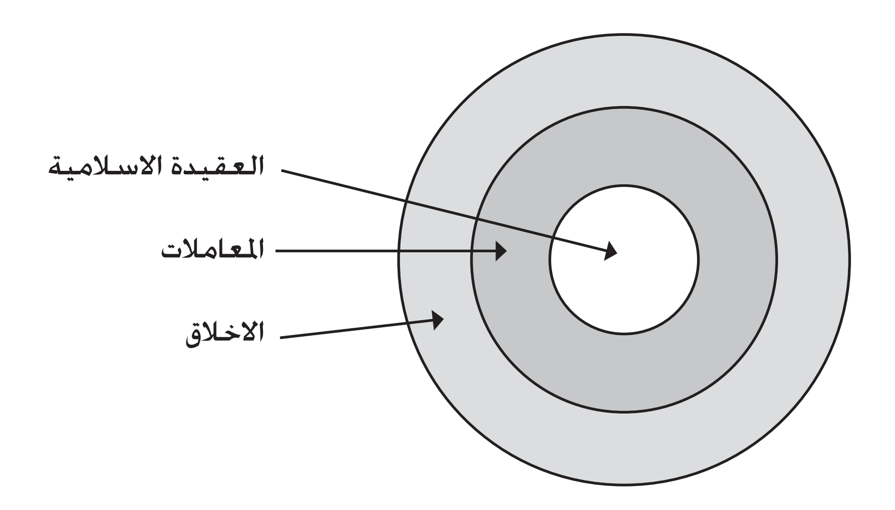
إن اضعاف الأمة يؤدي إلى تضخيم الحزب ومن ثم تضخيم السلطة وهذا يتناقض مع أساسيات السياسة الشرعية التي تجعل الأمة هي الأصل ومن ثم للأمة وظيفتها وللحزب وظيفته وللسلطة وظيفتها والقول بتميز المرحلة القادمة هو الذي يدعو إلى تطوير اداء الحركة الإسلامية وتعقيد مهامها وفقاً لتعقيد مؤسسات الأمة وهذا الذي يدعو الى التوصية بنقل الحركة الإسلامية وعبر بنائها وهياكلها الى مرحلة جديدة ووفق استراتيجية جديدة تستوجب الظهور والعلن من خلال المقار والمراكز على كافة المستويات. إن السعي لإغلاق المؤتمر الوطني على تصور قاصر لماهية الدولة الإسلامية وماهية الحزب الاسلامي هو مشروع لتقزيمه ومحاصرة أهدافه والأصل أن يظل الحزب مشروعاً لضم كل من جاز أن تضمه الدولة الاسلامية.

ويجدر بنا أن نطرح رؤية تأصيلية لطبيعة التقسيم الثلاثي الذي ذهبنا اليه من حيث تمظهره العقدي ونشير الى ما ورد في العلاقة بين الايمان والفعل من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قوله: (الايمان بضع وسبعون

شعبة)[1].

- اعلاها لا إله الا اللّه..
- وادناها اماطة الأذى عن الطريق.
- والحياء شعبة من الإيمان.

والصورة التي يذكرها الحديث يمكن توضيحها في الشكل التالي:

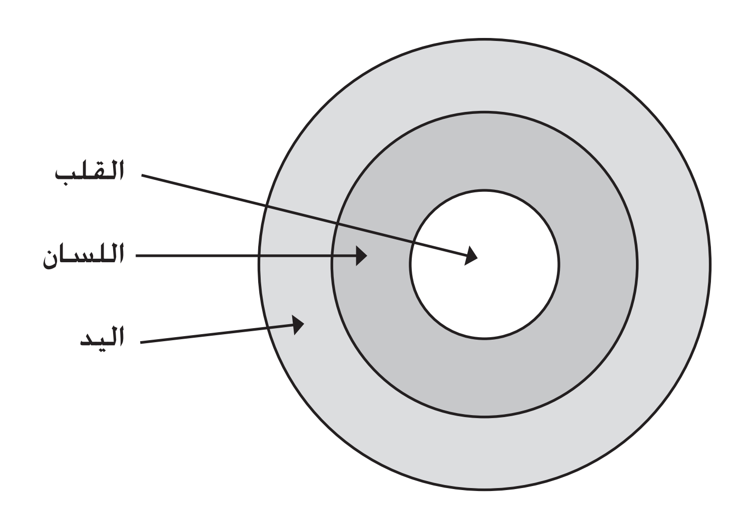


١ متفق عليه.



وهنا يتضح أن العقيدة تتجلى في دائرة المعاملات ثم في دائرة الأخلاق وليس هناك فصل منهجي بين العقيدة وثمراتها وانعكاساتها على الواقع ولا يمكن مصادرة تمظهر لصالح الآخر بادعاء نقض هذا التعدد في التجليات الإيمانية مما يدخل القضية في تعسف ومماحكة لا جدوى منها.

ومما يؤكد ذلك أي مفهوم تجلي الإيمان قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»[1].



١ صحيح مسلم – باب بيان النهي عن المنكر – ج١ – ص٦٩.



فالتغيير يبدأ عقيدة في القلب ثم فعلاً من اليد ثم فعلاً من اللسان أو يرجع فعلاً من القلب اصيلاً في حالة عجز اليد واللسان. فأنت لا تستطيع الادعاء بأن المعاملات هي العقيدة نفسها لأن المعاملة الطيبة قد تقع ممن لاعقيدة له وكذا الاخلاق، وتظل العقيدة أو مركزية الايمان قائمة بوضعها وتميزها..

ويمكن الاستدراك على رؤية كفاية المؤتمر بالآتي:

١. من حيث التأصيل فهذه الرؤية تضعف دائرة الأمة وتسعى في تضخيم دائرة الحزب وتؤدي الى نشوء اجسام أخرى أقل قدرة وكفاءة لتهيمن على مؤسسات الأمة.

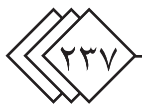
٢. هذه الرؤية أكثر انفعالاً بطبيعة الدولة التقليدية ومؤسساتها ومسقطة لقيمة الفكر ومركزيته وارتباطاته العقدية والتي تتجذر في فطرة المجتمع (دائرة الأمة) والحركة الإسلامية أفضل من يتولى ذلك.

٣. إن توزيع المهام والاختصاصات يوسع دائرة الاشتراك الاجتماعي المدفوع بقيم التعاون والتآذر وهو ما التفتت إليه الدولة الحديثة في بحثها عن منظمات المجتمع المدني.

٤. إن مبررات إدارج الحركة الإسلامية في مؤسسات الحزب سوف تقود إلى ادراج مؤسسات الحزب في السلطة وهذا يؤدي بالضرورة لظهور الطغيان والتجبر ، والأصل توزيع المهام في العمل وتفتيت المال في الثروات.

٥. لقد أثبتت العبر التاريخية عبر المسار الفكري والسياسي أن الحركة الإسلامية ومن خلال بنائها هي الضامن للمحافظة على المشروع الإسلامي سواءً من حيث البناء أو الحماية أو الرعاية.

وفي سبيل تقديم مقترح عملي يجمع بين التأسيس الفقهي والمحدد اللائحي



ولتحقيق المقاصد الشرعية وتأسيساً على الاجتهاد البادي في باب السياسة الشرعية والذي قطعت فيه الحركة الإسلامية شوطاً بعيداً نرى قيام مجالس على المستوى القيادي تستصحب ما قدمنا من مقاربات فقهية في طبيعة العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة وذلك من خلال بناء مؤسسات تقوم بدورها في المناصحة والمراقبة والمحاسبة وفق الضابط الشرعي المعتبر ويمكن أن تساق اجتهادات وأمثلة تتقوى وتترسخ بالجدال والنقاش والمشاورة والكسب العملي وبناءً على ذلك يأتي هذا المقترح المتضمن بناء مجالس للتنسيق وللإجابة على تساؤلات جدال الحركة، الحزب، السلطة.

المجلس القيادي الاتحادي ويتشكل من:

أ. رئيس الجمهورية الملتزم بصف الحركة الإسلامية والمراكز القيادية للسلطة.

ب. الأمين العام للحركة الإسلامية.

ت. المكاتب القيادية بالحركة الإسلامية.

ث. المكاتب القيادية بالمؤتمر الوطني (الحزب).

المجلس القيادي الولائي ويتشكل من:

أ. الوالي الملتزم بصف الحركة الإسلامية والمراكز القيادية للسلطة بالولاية.

ب. أمين الحركة الإسلامية بالولاية.

ت. المكاتب القيادية بالحركة الإسلامية بالولاية.

ث. المكاتب القيادية بالمؤتمر الوطني (الحزب) بالولاية.

المجلس القيادي بالمحلية ويتشكل من:

أ. المعتمد الملتزم بصف الحركة الإسلامية والمراكز القيادية للسلطة بالمحلية.



ب. أمين الحركة الإسلامية بالمحلية.

ت. المكاتب القيادية بالحركة الإسلامية بالمحلية.

ث. المكاتب القيادية بالمؤتمر الوطني (الحزب) بالمحلية.

إن مهام هذه المجالس تتركز حول المراقبة والمناصحة المنهجية كما بينا ذلك فيما سبق.

هذه المجالس تحقق درجة من التنسيق الفني والتناسق النفسي والوجداني.

تمثل هذه المجالس اجتهاداً قابلاً للتطوير لتحقيق مبادئ الشورى والرقابة والحضور القوي للأثر الفكري والتزكوي للحركة.

تضع هذه المجالس القضية على منصة التدرج والمحو والاثبات من منطلقات فقهية وتأمين الانتقال من دائرة الزعامة الشخصية الى زعامة الفكرة والمنهج.

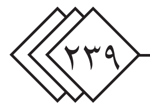
هذه المجالس قادرة على استيعاب القيادات والرموز ذات الطبيعة الاستشارية والارشادية.

هذه المجالس تحافظ على خصوصية كل كيان من حيث البناء اللائحي والنسق التنظيمي كما أنها تحقق قيمة الترابط الفكري والمنهجي لكل كيان بمؤسساته ومجالسه الفاعلة وتمثل اجتهاداً أصيلاً يتصل بمبادرة الاجتهاد الفقهي ولا يسقط المحدد اللائحي[١].

التنسيق الوظيفي من القضايا ذات الأهمية في تحديد العلاقة بين الحزب والحركة من منظور وظيفي عملي وهو الذي يزيل أسباب التناقض ودواعيه.

فإن المهام السياسية جملةً هي مهام للحزب عبر مؤسساته كما أن المهام الفكرية والدعوية والتزكوية هي المهام الأصيلة للحركة الإسلامية كما تخضع

١ وقد تبنى دستور الحركة الاسلامية والذي اجيز أخيراً رؤية تتفق مع هذا الرأي.



العلاقات الفنية للتحديات ومطلوبات الوقت مما يقتضي الدقة في المتابعة والرصد وتحديد المهام بصورة تنزع طوالع الغيرة ودواعي الاختلاف بعيداً عن رحابة الفكرة ومقاصدية الضبط والتنظيم .

وفي خاتمة هذه القراءة والتي اهتمت بالنظر في جانب من جوانب السياسة الشرعية من خلال رؤية معاصرة تناولت العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة أو الجماعة والأمة والإمامة وهي علاقة حادثة لا نجد لها مثالاً في التراث السياسي الإسلامي مما يستدعي رؤية جديدة ومعالجة فقهية واسعة وشاملة لا تستوعبها رسالة مختصرة على أية حال، ونذكر بالآتي:

لقد أدى غياب الفقه عن هذه النسقية (حركة، حزب، سلطة) إلى مجموعة من المشكلات ظهرت في شكل الإنقسام الذي ضرب الحركة الإسلامية في السودان ومظاهر الإنقسام في كثير من التجار ب الإسلامية ورفض الطاعة باعتبارها قيداً مفروضاً لا دخل للدين ولا للفقه فيه وهذا كله يؤكد قضية غيبة الإطار الفقهي العاصم والمانع.

إن غيبة الرؤية الفقهية الشاملة والواسعة والإحاطة بالمتغيرات كل ذلك ربما ولد جواً من الاضطراب والاشتجار ينعكس ضعفاً وعجزاً على النظام السياسي العام في إطاره الشرعي هذه الدراسة تناولت العلاقة بين الحركة الإسلامية والأمة ومن ثم علاقتها مع الحزب .

وخلصت إلى .. أن الحركة الإسلامية حركة عزائمية تغييرية امتازت بالشمول والاتساع في الفكرة والعزائمية في العمل والانجاز وهي التي احدثت التغيير السياسي الإسلامي في السودان وهي واحدة من مؤسسات الأمة تتسع همومها باتساع هموم الأمة، أما من حيث الحزب فقد اختارت المؤتمر الوطني

كمعبر سياسي لتصبح العلاقة بينها وبينه علاقة تفويض سياسي ليقوم بالواجب السياسي بكل تعقيداته وفق النظام السياسي الحزبي المتراضى عليه داخل مؤسسات الأمة باعتبار أن الحزب هو التعبير الأمثل عن قضاياها والمؤهل للحكم متى ما تراضت الأمة على ذلك وفق منهج الاختيار، وهذا يشير إلى أن هناك طبيعة علاقة بين الحركة والحزب موضوعها الأمة، والحركة هي الاوسع في تصورها ومخاطبتها للقواعد الشعبية وهي الأكثر حيوية في ذلك وهي الأقرب إلى اطلاقات الفكرة ولذلك يصح ان يسمى الحزب بالحزب السياسي ولا يصح أن تسمى الحركة بانها حركة سياسية قصراً وإن كانت السياسة من همومها بينما الحزب هو الإطار الأمثل في تبني قضايا الأمة والتعبير عنها والدفع مع غيره من الأحزاب بغية تولي زمام الأمر وتمثيل الأمة، وهو مهموم بالواقع مقيد به وهنا ينشأ الجدال بين اطلاقات الحركة وقيود الحزب وهو جدال حميد متى تم ذلك داخل النسق الفقهي المعتبر والعلاقة هنا ليست قضية أمر وطاعة بالضرورة في النطاق التصوري وإنما أمر جدال ومناصحة فالحركة يحفزها المثال والحزب يقيده الواقع.

كما ان الرئيس أو الإمام والذي يتم انتخابه لرئاسة الدولة إنما يمثل الأمة عند انتخابه وان خرج من مؤسسات الحزب فهو خاضع لمؤسسات الأمة وليس خاضعاً لمؤسسات الحزب بالضرورة وكأن الأصل في ترتيب هذه العلاقة يقوم على اعتماد ان الأمة هي الأصل وبقية العلاقات تدور حولها قرباً أو بعداً وفقاً للأداء الفكري والوظيفي. إن العلاقة بين الحركة والحزب والسلطة أو العلاقة بين الجماعة والأمة والإمام تتأسس على رؤية موحدة وجامعة تقوم على التنسيق والوعي بالوظيفة والمهمة لكل حتى لا يقع اصطراع وخصام وإن وقع الجدال

الحميد بحكم العلاقة المتداخلة فالحركة وهي التي تمثل الجماعة لا تتجاوز الأمة بحال فهي ممثلة للجماعة ومتحركة وسط الأمة ولا تمتلك سلطة عليها وإنما هي سلطة الإرشاد والوعظ والهداية والدفع نحو قيم وضوابط الشرع، وهي عاملة وسط الأمة وليست معبرة عنها، والحزب من حيث القيد الفكري محكوم بالرؤية السياسية ومحددات العمل وهذا فرق بينه وبين الحركة ومن حيث تمثيل الأمة هو الإطار المعني أكثر بالتعبير العملي الواقعي بحكم التوافق مع غيره من الأحزاب والتنافس لنيل ثقة الأمة وتولي زمام الحكم.

ومن هنا فإن الحركة الإسلامية تمارس دورها وسط الأمة مع غيرها من الكيانات ولها سلطانها القيمي والأخلاقي على الحزب الذي انتجته على أن مؤسسات الحزب هي الحاكمة عليه أما السلطة والتي يمثلها رئيس الجمهورية فإن هذه السلطة هي سلطة الأمة وإن تخرجت في مدرسة الحزب والحركة وهي خاضعة لمؤسسات الأمة وليست مؤسسات الحزب وهي الممثلة للإمامة.

وبذلك تظهر المعادلة هكذا وذلك عندما ننسب الأمر إلى الأمة وننظر إلى العلاقات من خلال ذلك باعتبار الأمة هي الأصل، في علاقتها بالحركة والحركة عاملة فيها وعلاقتها بالحزب أنه ناشط في العمل المؤسسي لقيادها أما الإمام فله حق الطاعة والحكم بواسطة مؤسسات الأمة وداخل ذلك تتلاقى وتتلامس العلاقات، إن واجبات الحركة الإسلامية تتسع باتساع قضايا الأمة، وواجبات الحزب تحددها المشاريع السياسية، وواجبات الإمام تحددها واجبات حمل أمانة الأمة بأجمعها ومن هنا تنشأ هذه الجدلية والتي لو فهمت وأحيطت بالفقه لما وقع ما يحذر منه، إن نفي هذه الجدلية خداع وتحويلها إلى صراع عجز، والتعامل معها دليل وعي وفقه وحيوية.

وما ذكرناه يقود لإبراز هذه التوصيات:

١. تنشيط العمل البحثي المتخصص في باب السياسة الشرعية واخضاع التجارب السياسية للمراجعة والتدقيق واحداث مقاربة مع النص الهادي والتراث الراشد.

٢. الاهتمام بالدراسات التأصيلية الموضوعية وتجاوز القراءة العاطفية المغلقة والنظر إلى النسقية الفقهية التي تبدأ بالأمة وتنتهي بالسلطة بياناً للحقوق والواجبات.

٣. الوعي بعدم ادخال الحركة الاسلامية داخل دائرة المناورة السياسية التي تنشئها جهة أو غيرها والتعارف على أنها المجلية لمركزية الفكرة والضامن لحضورها وفعاليتها.

٤. بناء مؤسسات الحركة الاسلامية على الصعيد الفكري والهيكيلي الواقعي من خلال الدور والمراكز وعبر المحليات والولايات والمركز.

٥. الاجتهاد في تحرير مهام الحركة الاسلامية وربط ذلك بمشاريع الأمة استفادة من التجربة السالفة والحكمة القائمة.

٦. الارتباط الوظيفي والفكري بين الحركة وتجلياتها في الحدود المعتبرة وجعل العلاقة مؤسسة على الرباط الفقهي المشرع للجدال والمناصحة والاستدراك.

٧. الاهتمام بوضع الاطار المنظم للعلاقة بين الحركة والحزب والسلطة واخضاع ذلك للدراسات وكف العجلة السياسية عنه ولابراز رؤية اسلامية فقهية معاصرة.

٨. استصحاب الخصوصية الفكرية والمنهجية المميزة لرسالية الدولة

الاسلامية ومؤسساتها العاملة والأثر الفقهي القائد والمحقق لمقاصد الإمامة الجامعة والموحدة للسعي والهدف.

٩. الانتباه الى عدم دقة تسمية الحركة الاسلامية بالكيان الخاص وانما الأوفق وفي ضوء التطور الفقهي والسياسي الحادث أن تسمى بما عرفت به (الحركة الإسلامية)، كما يسمى الحزب باسمه والسلطة باسمها وإن خشي البعض من نفاذ الاسم وسطوته إلا أن ذلك يعالج بالفقه وينضبط بالمران.

الحركة الإسلامية وايدولوجية السلطة

- مدخل بين يدي السلطة
- اجتهاد ... وقيود
- البحث عن الشرعية والقدر العسكري
- نظرة في تطور البناء السياسي

مدخل بين يدي السلطة

إن دواعي الانطلاق للحركة الإسلامية المعاصرة وما تملكه من رؤية نافذة وواثقة وشاملة لإحداث التغيير للواقع الماثل إنساناً ودولة ومجتمعاً بل وكوناً تعطي الحركة الإسلامية دافعاً واقعياً قوياً وسنداً تراثياً... وقبل ذلك نصاً مقدساً لإحداث التغيير وسد الفراغ الممتد بين التراث الصالح وبين الحاضر الحائر الذي يشكله الآخر بكل صلفه وظلمه وطغيانه.

إن روح الثورة ومبرراتها لا تحتاج إلي دليل في الخطاب والطرح الحركي الإسلامي أو في التصور غير أن عملية التغيير عادة معقدة كأشد ما يكون التعقيد فالعلل الذاتية التي تحيط ببواعث الجهاد والاجتهاد، وروح التوكل... وعلمية وعملية المنهج ... ثم تحرير الأصول المرجعية ومنزلة التراث – التجسيد التاريخي لواقع الأمة – ومكانة النص الطاهر الذي ينبغي تأويله واقعاً، إن ذلك مجتمعاً كثيراً ما يؤدي إلي بروز مشكلات تمتحن قوة المبدأ وشمولية المذهب.

ثم تقاطع الداخل بكل ما فيه مع الخارج بهيمنته ومطامعه في عالم لا ينفصل بعضه عن بعض... يسيطر عليه أعداء الإسلام الحركي وهم يحدثون أنفسهم ويخططون لإقصائه وإجتثاثه باعتباره ثورة تحريرية رافضة لهيمنتهم ومهددة لمصالحهم .. ثم التواصل بمراكز الاستضعاف الإسلامي لزرع بذرة الأمل بل وإعطاء الكنف والمثابة.

ذلك كله ظل يعتمل في الذات المسلمة في مرحلة التفكير والتصور وشمول منهج المواجهة جهاداً واجتهاداً... إن اختزان الروح الثوري أمر مقدور عليه والصبر على ذلك أو حتى تغييبه كموقف!!! وانتظار الأمل القادم وتلمس أطراف البشارات أمر قد يتحول إلي حالة نفسية هروبية واستسلام قدري لمستقبل يحتاج إلي الوعي بالسنن الكونية نفساً وآفاقاً ... غير أن إنزال هذا المدد والدفع الثوري إلي الواقع يظل محاطاً كما أسلفنا بمثبطات وعوائق جمة – يتداخل ويتشابك في

ذلك ضرورات الإصلاح الداخلي الذي يستنهض همة الأمة ويصب في شرايينها روح النهضة والانطلاق توسيعاً لمدارك الوعي وتبصيراً بقوة التحدي وتحقيقاً لحاجتها الوجودية. من حيث الاستقرار السياسي بتحقيق العدل والتزام الحق وسيادة الرضا الإجتماعي عبر مؤسسات الأمـة. وتحقيق النمو الاقتصادي بمحاربة أمراض الغنى والفقر وتوفير الحد اللازم للحياة ورعاية أمر التنمية البشرية والمادية في موازنة تقطع دابر الفتنه وتثبت واقعية المنهج... ثم بعث الروح الجهادي المحمل باطلاقات الدعوة وأهدافها واستشراف المستقبل تمدداً كونياً ومثلاً قدوياً وإيمانياً اخروياً، فلا يقع انغلاق داخل مجال جغرافي أو زماني أو تصوري منهك لعملية التحريك الإسلامي بشموليتها ووعيها، إن صناعة الأمل الباعث وزرع كبسولة المضاد الحيوي لحالة التبعية في أى جزء من الجسد الإسلامي محقق لأهم شروط الانتصار الكوني ومشيع لروح معنوي يثبت واقعاً أن الإسلام ما زال قادراً على البروز الواقعي والتأثير والإثمار مما يحرك أطرافا واسعة في الجسد الإسلامي.

ولعله معلوم أن من أهم مقاصد الروح الإسلامية الحركية المعاصرة:

أولاً: تحقيق الاستقرار السياسي.

ثانياً: تحقيق النماء والاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: الصدع بالدعوة الإسلامية واستصحاب رحمتها العالمية.

رابعاً : بناء القوة الحامية والواقية في سبيل التمكين للإسلام.

ويبقى الأفق الفكري مرتبطاً بالأصول الدافعة والمحركة نحو أبعاد تتصل بالغيب وتلاحق الاطلاق... غير أن الأسئلة الواقعية التى تتصل بقدرة الحركة الإسلامية على الموازنه بين الشعار الشمولي المطلق والواقع المجانب والمحمل بجراثيم التثبيط يستدعي قوة فقهية أمينة تربط بين الاطلاق والتقييد ... بين المثال والماثل... بين رحابة النص ومحدودية الواقع ... بين اتساع الكون وضيق

القطر... هذه المحدودية وذاك الضيق الذي يجعل من الفقر حالة تستدعي الكفر!!! وتبرر الانحراف وتفسد الأنسان – وعاء الفكرة –.

وربما كان تجاوز حاجات الانسان مطلق الانسان وشده إلي سماء المطلق من ناحية أخرى مخالفاً لمقررات الفقه الرشيد والحكيم الذي يراعي الاصول الوجودية للذات والأصول الفكرية ويزاوج بين ذلك ليخرج لنا المؤمن القوي .. وربما أدى ذلك إلى اضعاف المنهج واصطدامه بمقدمات الفطرة وحتميات التدرج... ومنهج التعريف العقدي قام لأوله بالتعريف بالله بأنه المطعم من جوع والمؤمن من خوف ... ويظل هذا منهجاً للتعريف والتثبيت.

ويبرز السؤال المشكل عندما يتصل بالواقع ... لذلك كان الربط في التصور الاسلامي بين الجهاد والاجتهاد ربطاً لازماً فإن أبواب الاجتهاد انما تفتح بآلة الجهاد... إن السؤال هل تملك الحركة الإسلامية رؤية منهجية كونية وتضع خطاً فقهيا يربط بين الاطلاق والواقع؟ ويشكل طبيعة العلاقة بين هيمنة كونية مبغوضة ومفروضة تؤثر على الخاص وتجتهد في تشكيله ومذهبية تحررية ناهضة وشاهدة؟ هو سؤال لايحتاج إلي جهد في الارسال الوعظي ولكنه يحتاج إلي اجتهاد في حالة الخطاب والمغالبة والمدافعة الناجزة.

كما أن شهود التراث بكماله وجلاله وشغله لحيز واسع في المخيلة – المقصود به إنتاج العقل الاسلامي– وجدلية الواقع النافر والمتغير واشكالية الثابت والمتحول بين اصول ثابته وقضايا متجددة كل ذلك يتحول إلي دفع اجتماعي وتدافع متى مثلته دولة وقامت به جماعة جاهدة.

إن النص بمقاصده ثم التراث وهو التطبيق العملي المجتهد لتحقيق تلك المقاصد وفق القيد الظرفي ثم افرازات الواقع المراد تغييره والمقاوم، إن تصور ذلك ذهنياً لا يولد اشكالاً مفاهيمياً أو تصورياً ولكن انزال ذلك إلي الواقع وفق منهج يحتمل الخطأ والصواب يجعله رؤية قائمة على فهم عملي وذلك باعتبار

النص مطلقاً والتراث قيداً بحكم أنه اجتهاد عقلي في مرحلة تاريخية، والوقوف عنده إنما يكون للزاد والدفع – يقول عز وجل:

(لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [1].

أما الإنشغال عن الخطاب بالفهم التراثي واستنساخ الماضي ليشكل الحاضر والابتعاد عن النص، وتجريد التراث ثم الإنغلاق داخله ربما كان ذلك مدخلاً للتجسيد الصنمني المخل بدوافع الحركة وبمفهوم التدرج...

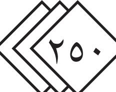
ربما أفلحت الحركة الإسلامية تدرجاً في إحسان الفقه الحركي... وتولت أمر السلطة كمرحلة متقدمة في عملية التدرج الاسلامي، ولكن يظل أمر التدرج قائماً في الحفاظ على دولة الاسلام ... فالدعوة والسلطة في الاسلام لهما دفعاً وقوة ذاتية، ويتكامل ذلك مع التخطيط السنني للامة جهاداً واجتهاداً. إن إنكار امر التدرج أو تجاوزه بادعاء الكمال او استبطان العجز ... كل ذلك يؤدي الى خلل في العقيدة ويفسد التصور، والسلطة في الاسلام هى الاداة الضابطة لحركة التدرج الرشيدة إذ السلطة ليست خادمة لشريحة مهما كانت وانما هى آلية لتنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع ودفع المجتمع من ثم على سلم التدرج الاجتماعي.

إن فلسفة التدرج فى الاسلام تقوم على بذل الجهد بين منزلتي قال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) (٢) بمنهج واصل يقوم على أصول ثابته وأذرع حركية ناشطة بفقه أمين يحدد العام والخاص والمقيد والمطلق ويشكل آلية للفرز لتحديد الأو لويات ... غير أن الأفكار ومخالطتها للواقع لا يمكن تحديدها وفرزها باسلوب دراسة الجدوي

١ سورة يوسف الآية (١١١).

٢ آل عمرات : ١٠٢



وبالمقاييس الهندسية القاطعة.. لذلك فإن الفصل بين الأصل والفرع مثلاً هو فصل تصوري يقوم عليه أمر الاعتقاد وسلامة التصور ونسقية البناء المنهجي غير أن الواقع العملي يجعل من كمال المنهج أن يحاط بالضابط الأخلاقي لذلك كان يقول الرسول صلي الله عليه وسلم: (إنما بعثت لاتمم مكارم الأخلاق)، فقد يكون الفرع، في النسق الوجودي أصلاً في اقدار الحركة من حيث تأثيره وجوداً وعدماً وفاعلية .... خاصة اذا اتصل الأمر بفقه الدولة (سياسة للدولة وحماية للدين) اذ السياسية هى أهم مجسدات التمام الأخلاقي وهذا يبين أن الواقع له تاثير كبير في فاعلية الأصل والفرع... وربما ماثل ذلك (السيارة) فإنها تضم أعضاء أصلية لا يتصور وجودها بغير ذلك كما تضم أجزاءاً فرعية لا يتصور حركتها بدونها وربما كان لجزء فرعي أثر بالغ في إحداث العجز عن الحركة... لذلك التصور للأصل والفرع يبقي ضابطاً لفقه الأولويات وفقه البناء وجوداً وعدماً ثم يتكامل مع الكل حركة... وربما كان ذلك أكثر وضوحاً في فقه الدولة الاسلامية. إن حيوية الدولة الإسلامية مربوطة وجوداً واستقراراً وتمكيناً بمراكز الفقه النشطة التي تجدد عزيمة السيرورة وتتمرد على قيد الواقع والرضاء بعلله تهيباً من المواجهة المنضبطة بالفقه والمحاججة المرشدة بالخلق... وهذا يجعل الدولة الإسلامية ذات مدد ذاتي تضع الاسئلة الكبري ثم تجتهد في الاجابة عليها من عند نفسها، فإن الابتلاء المتجدد يمثل حيوية الايمان ويقوي الجسد الايمأنى الحي.. وهكذا ظل القرآن يخاطب الامة الإسلامية ويجيب على اسئلتها ويشكل واقعها من خلال حيويتها الذاتية واسئلتها الوجودية من غير بحث أو اصطناع لمعارضة صادقة أو كاذبة تشابه الديمقراطية وتتمسح بمصطلحاتها – وربما بين لنا ذلك أن الاستمساك بالشورى ليس هو استمساك عاطفي فقط في مقابل الآخر الديمقراطي خوفاً وتوجساً أو تمحلاً وتعنتاً وإنما هو استمساك منتج أصل في الفلسفة الإسلامية

السياسية القائمة على عواصم الوحي وقيم الفطرة الإنسانية.

لقد استطاعت الحركة الإسلامية السودانية أن تخرج ثمرة من شجرة الدفع الإسلامي . . من بعد أن ظلت الحركة الإسلامية على مستوى العالم تعطي ظلاً يتمدد حسب الظروف العالمية ويتقاصر أحياناً – وأن كانت الشجرة انما تعرف بثمرتها، وربما كان ذلك سبباً في أن ترضي بعض الحركات الإسلامية بمرحلة الظل فقط خوفاً من إشكالية الإثمار ومخاضه، علماً بأن عملية الاثمار هذه محفوفة بأخطار منها أن تقتطف قبل أوانها أو أن تشوه كيداً او حتى أن تسمم!!! غير أن التوكل والجهد في سبيل الانضاج الطبيعى تدرجاً على علم، يعطي الثمرة فرصة انضاجها وقدرتها على العطاء مع اختزان الحياة في بذور تجدد التواصل وتحفظ الاصل...

إن ذكرت هذه البلاد متأخرة في جوأنب تتصل بالاقتصاد والاستقرار والتكنولوجيا فإنها تذكر متقدمة في جوانب اخري تتصل بالعزة والنخوة والشارة الاسسلامية وحضور الفقه الحركي بشقيه جهاداً واجتهاداً . فقد ظلت هذه الامة تختزن قدراً هائلاً من الطاقات المادية والمعنوية، ولعلها لم تجد القيادة الصادقة والواثقة التى تفجر تلك الطاقات وتوجهها بالحق والعدل – باستثناء ما قامت به (الثورة المهدية) من محاولات في هذا الجانب . وظل المشروع الاسلامي هو الاقرب إلي وجدان الأمة والأقدر على تحريك عاطفتها واستنهاض همتها، وظهر ذلك من خلال الخطاب الإسلامي الذي مثلته الحركة الإسلامية السودانية، وهى تتعامل مع الشخصية السودانية بعاطفتها الدينية وموروثها الشعبي المميز فجمعت بين الرؤية والتخطيط الصفوي والمخالطة والمصابرة الواقعية .. ولم تنغلق على نفسها ولم تتميز انكفاءاً واستنكافاً... ولم تتأثر بالتيار العلماني فتهتم بجانب دون آخر أو تسلم نفسها لقيده فتغلق ابواب الجهاد والاجتهاد وتكتفي بالصياح لتسير قافلة الحياة غافلة. وتستدعي التراث ليكون مثالاً حاجباً

لا مثلاً دافعاً .. وربما تحققت بما راه الامام المؤسس حسن البنا وهو يصف حركة التجديد الاسلامي (الاخوان المسلمون) بصفات الأصالة والشمول ... وربما نشطت الحركة الإسلامية اكثر ما نشطت في الجانب السياسي باعتبار السياسة هي مدخل التغيير الأساسي في هذا العصر، إن خيراً او شراً ... وعكفت الحركة الإسلامية على صياغة مشروع التغيير في أجواء المدافعة فنازلت اليسار بكل درجاته حتى تحول بعد السقوط من حالة فكرية مشوهة إلي حالة نفسية مشاكسة ... وغالبت أنصار القديم فحققت انتصاراً مقدراً وشقت طريقها بقوة وصبر وثبات ومثلت البديل العملي لواقع مرفوض ومبغوض ... في كافة الجوانب مثلاً وقدوة وزاداً تراكمياً في محصلة فقه الجهاد والاجتهاد المعاصر مهما كان ذلك...

عندما عزفت الموسيقي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ م عبر الاذاعة السودانية مؤذنة بحدوث (انقلاب) تغيير في نظام الحكم صعد سؤال اساسي إلي الاذهان. لم يكن السؤال عن مشروعية الموسيقى ومدى حلها وحرامها.. بل لم يكن السؤال عن أسباب التغيير ومبرراته ... وانما كان السؤال عن هوية التغيير، والسؤال عن الهوية ربما حمل دلالة واضحة على أن الشعب في عامته كان يتوقع تغييراً لذلك لم يسأل عن أسبابه فهي معلومة، ولكن السؤال كان عن هوية المغيرين من هم ومن أين أتو؟ وإن اندرج هذا التغيير في سلسلة المحاولات السابقة والمشابهة في بلاد كثيرة الا أنه كان فاتحة لتغيير له خصوصيته الداخلية وصداه الخارجي... لقد مثلت هذه المرحلة نقلة في طبيعة الحركة الإسلامية فانتقلت الحركة الإسلامية من التبشير بالفكرة المجردة إلي الحكم بها ليتشكل الواقع الماثل اليوم...

اجتهاد ... وقيود

شهد السودان في تاريخه القريب سلسلة من الحكومات المتقلبة بين عسكرية قابضة وديمقراطية عاجزة وهي حلقة ظلت حاكمة على مسيرة المشروع السياسي واستمرت هذه الدورة مما طبع الموقف السياسي بالضعف والهزال واشاعة روح اليأس من وجود مخرج ثالث.

لم يكن في مقدور الحركة الإسلامية من خلال هذه الدورة المهيمنة أن تنتقل إلي حركة حاكمة عبر التنافس الديمقراطي التقليدى لاسباب منها:

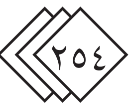
أو لاً : طبيعة الوضع الداخلي : لقد ظل البناء الديمقراطي (المسخ) كما رأينا قسمة بين حزب الأمة والحزب الاتحادي وهما الحزبان الشعبيان. ثم الأحزاب اليسارية والتي كانت ترى في كلا الحزبين خياراً أفضل من خيار الحركة الإسلامية فكان جهدها الفكري منصباً حول إقصاء الحركة الإسلامية ومغازلة ومحالفة الحزبين الكبيرين فهي تعتقد أن البناء الفكري للحزبين لا يمثل تهديداً ... فهو بناء ساذج ويمكن اختراقه أو محالفته (دائرة الصحافة كحالة[1]) خاصة بعد أن تحول اليسار من حالة فكرية إلى حالة نفسية جراء سقوط الاتحاد السوفيتي مجسد الفكرة (التجمع كمثال[2]) .

إضافة إلي أن ارتباط الزعماء وقادة الكيانات القبلية والطائفية بهذين الحزبين هو ارتباط واحتماء بالسلطة الحاكمة او الموعودة بالحكم وهذا أمر طبيعي فان للسلطة وهجها ورهجها. ولقد مثل ذلك انغلاقاً امام التطور الديمقراطي وشكل عائقا امام التنمية السياسية الحرة فلا معنى أن نقيد الانسان ثم تعطيه حرية الاختيار فهو حر في أن يختار ولا قدرة له على الاختيار.

ثانياً : أما خارجياً فما كان يسمح لحركة اسلامية أن تتولى السلطة أو

١ هي الدائرة التي تم فيها التحالف لاسقاط مرشح الجبهة الاسلامية.

٢ هو تجمع الاحزاب التقليدية – أمة – اتحادي – شيوعي – قرنق ضد الحكومة الإسلامية.



تحكم مجتمع برؤية جديدة وعزة فكرية ومنهج خاص، فتصبح مثالاً وقدوة لحركات إسلامية اخرى بما يهدد الوجود والمصالح الغربية ويشعل حرباً ضد الوجود الصهيوني الاستعماري في أرض الإسلام عامة وفي فلسطين ذات القيمة والمكانة العظيمة في العاطفة الدينية للمسلمين ويضبط حالة التبعية السياسية والاقتصادية التي جعلت من الدولة الإسلامية مورداً لرفاهية الغرب وحيوية اقتصاده إضافة إلي ذلك فان الدولة العربية والإسلامية أيضا تخشى من بروز تيار إسلامي قوي يسيطر على دولة ويدير مؤسساتها مما يعني نقل الفكرة الإسلامية من دائرة الوعظ والشعار إلي دائرة التجريب والسياسة والحكم ويعطي مثالاً لحركات إسلامية تقاوم وتجاهد في سبيل التغيير، وقد يمثل هذا دافعاً معنوياً وفكرياً يتحول إلى مشاريع جهاد ومقاومة تمثل تهديداً لسلطة وسلطان الأنظمة في تلك الدولة القابضة والحاكمة ولعل ذلك يظل واضحاً فيما تعرض له حزب الرفاه الاسلامي (تركيا) من قبل وجبهة الانقاذ (الجزائر) وما تتعرض له الحركات الإسلامية في معظم البلاد من بعد أن وسمت بالإجرام والإرهاب وأوكل أمرها إلى وزارة الداخلية ولم تعد تمثل الا رقماً إجرامياً في سجلات تلك الوزارة ولا سبيل لها إلى مجلس نيابي أو منبر ثقافي أو إعلامي أو ساحة عامة.

إن هذا الواقع دل دلالة واضحة على أن الحركة الإسلامية في السودان ما كانت قادرة على الوصول إلى الحكم عن طريق مايسمى بالديمقراطية لا بسبب قصور ذاتي كما هو معلوم وانما لأن الساحة محكومة بعوائق محلية وعالمية لا ترضي بروز الاسلام وحكمه مما يعني سد منافذ التطور الطبيعي باي حال وإن قلنا ان الحركة كان عليها أن تصبر على أوضاع التطورات الديمقراطية حتى يتحقق لها النجاح ديمقراطياً فإن هذا الرأى يصبح ابناً للخيال الشاعري اكثر من أنه ابناً للحصافة الفكرية والفقهية فإن الحركة الإسلامية وإن لم تعتبر

بغيرها ولا بسالف تاريخها فإن الضغوط العالمية استطاعت أن تؤثر على اتخاذ القرارات داخلياً وهي ضغوط تحاد وتحارب نجاحات الحركة الإسلامية ولعل مذكرة القوات المسلحة برفض مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم بسبب من الهوى الداخلي والضغط الخارجي دليل واضح علي ذلك.

وهذا يمثل اختراقاً لقواعد (اللعب) الديمقراطي – وهو دافع للبحث عن وسائل اخرى تحقق المقاصد الكبرى. لقد اقتنعت الحركة الإسلامية بالديمقراطية ولو نظرياً، غير أن القوى الخارجية المؤثرة لم تقتنع بذلك فبادرت بوضع قيود اضافية على حركة التطورالسياسي بالسودان. ومن هنا كان أمام الحركة الإسلامية خياراً آخراً هو خيار الانقلاب العسكري : (...) لقد ظلت الانقلابات العسكرية ومازالت هي الخيار السريع والحاسم في امر تغيير أوضاع السلطة السياسية بل شكلت التاريخ المعاصر لمعظم دول العالم الثالث بما في ذلك دول العالم الاسلامي عامة والدول العربية خاصة وهي محكومة بانقلاب عسكري أو بقوة عسكرية وهذه البدعة ليست من أفكار أو ابتكار الحركة الإسلامية – وانما هي المتضرر الأول والأكبر منها وقد اتخذت الحركة الإسلامية وسيلة الانقلاب العسكري لعدة اسباب اتينا علي جزء منها اما الاسباب الأخرى .

أولاً : فشل النظام الديمقراطي في أن يعبر عن آمال وطموحات الأمة وذلك لضعف في معنى الديمقراطية وطرائق ممارستها وآثارها المتمثلة في الانفلات الأمني، والاضطراب السياسي والعجز الاقتصادي – الفوضي الاجتماعية والاختراقات الدولية.

وترى الحركة الإسلامية أن هذا الواقع سوف يفرز انقلابا على كل حال وأنها قد سبقت غيرها من الذين أرادوا أن يوقعوا انقلاباً على السلطة يردها إلى تبعية مقيتة أو فوضى مفسدة وكان الخيار المسلح هو السلاح الذي استعمل ضد زحف المد الاسلامي وعطل نمو حركة الاسلام في كثير من البلاد الإسلامية

لا سيما في الجانب السياسي.

ثانيا : لقد تميزت الحركة الإسلامية بقوة الدفع الفكري والنشاط الاجتماعي والخطاب السياسي والثقافي تجاوزت به الهياكل الساجنة لحركة الفكر والتطور السياسي والركود الاجتماعي فكان خيار الانقلاب العسكري هو الخيار الممكن ان لم يكن الواجب ولعل دفعها علمها بأن ما لم يتم الواجب الا به فهو واجب فالطهارة الاجتماعية ظلت أسيرة لأيدي السلطة في هذا العصر ومعلوم أن السلطة هي الذراع الذي يطهر الجسم الاجتماعي للأمة كي تقيم فريضة الاستخلاف وما كان لهذه النقلة النوعية أن تتحقق الا عبر هذا الباب هناك رأي يذهب إلى أن الديمقراطية لم تعط فرصة للحكم ولبناء مؤسساتها هذا الرأي يحمل قدراً من التناقض ويتلبس بشيء من افرازات العجز الديمقراطي ليسم بدائل الحكم الديمقراطي بها مهما كانت فصار اقرب لحال من يقول كلمة الحق وهو يريد بها باطلاً.

إن هذا الرأي لا يناقش علة الديمقراطية المستزرعة ولا ينظر إلى عجزها الوظيفي الذاتي ويقف عند نقاط الضعف فيها التي تجعلها تأخذ من الديمقراطية الغربية اسمها وشيء من رسمها وتفارقها في بنائها وروحها ومؤسساتها ومرجعياتها .

لذا فان التدرج والتطور الطبيعي غير وارد في حقها لأنها ليست علي المرقى أصلا وهي مصابة بحالة تقزم فكري وظيفي من يومها، إن اعطاء الفرصة للمسخ الديمقراطي – يعني التعايش مع المرض وتكريس تلك الحالة والحياة لا يسيرها الموتى والصبر علي ذلك عجز.

إضافة إلي ذلك الديمقراطية بناء وكل بناء يقوم علي ثلاثة اركان : أصول للتاسيس، أصول للحماية، أصول للرعاية – من خلال ذلك يستطيع البناء أن يعطي نفسه فرصة للوجود والبقاء ولا يوجد أحد يوزع الفرص على حركة النمو

السياسي والاجتماعي والا كان وصياً ومهيمناً وما بقيت الديمقراطية في أوربا الا لأنها قامت على اساس من العمل الاجتماعي والتأسيس الفكري والعمق التاريخي المرتبط بالجهد والعرق والدماء وهكذا اشربت قلوبهم الديمقراطية بشروطها الخاصة.

وأنت لا تستطيع أن تؤسس بنياناً من الطين في مجرى سيل ثم تعلل عند انهيار ما بنيت أن السيل لم يعطيك فرصة! والطبيعي أن تحسن البناء وتقويه وتكمل شرائطه الذاتية والموضوعية للبقاء والحماية حتي لا ينهار أمام السيل ولا تكتفي بأن تستورد مواد صالحة لمناخ لتفرضها على مناخ آخر، إن معالجة العلل والأمراض تعطي الجسم أملاً في حياة أطول وأكثر استقراراً، كما أن عملية الاستزراع الفكري مهلكة للجسم.

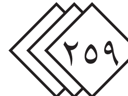
كان للحركة الإسلامية أن تظل حركة وعظية تربوية تتحدث عن مبادئ الاسلام وقيمه وتشيع معاني النصوص العظيمة بين تضاعيف المجتمع وتنتظم الخطب وتهز المنابر وتظل هكذا تبدي وتعيد وتعتصم بالبعد عن السلطة والسلطان والحكم وتستبرئ لدينها وعرضها !!! . ولكنها كانت سوف تجابه بأن أهم المنابر ليست لها وأن فعالية التربية والوعظ مقيدة ومنسوخة بقوة الآلة الإعلامية الغالبة والمهيمنة، إذن ليس هناك مقابلة بين التربية والسلطة أصلاً وانما التربية مقدمة لازمة لتوظيف السلطة لمصلحة الأمة. كانت الحركة قادرة على الاعتصام بما ذكرنا فلا تتعرض لكيد الأعداء ومكر المنافقين ووعثاء الطريق وتظل في الظل لا تعرف الشمس وضرباتها تقايس الواقع المتفلت على النص المطلق ولن تعدم ما تقوله ومن تلومه. عموماً كانت المحصلة النهائية أن اختارت الحركة الإسلامية الانقلاب العسكري هذا الانقلاب الذي غير طبيعة العلاقة بين حركة الاسلام المعاصرة وهياكل السلطة، وبدأت الحركة لأول أيامها وهي تحاول أن تخفي أنها خططت ونفذت الانقلاب الذي تولت خلاله مقاليد الأمر فعلت ذلك وهي ترمي

إلى الاستتار من أعين المتربصين لعلمها أنها ابعدت من الحكم شراكة من قبل القوي السياسية الأخري وبإيعاز من قوى خارجية وبتوجيه من المؤسسة العسكرية حينها. كما كان الإجراء جزءً من المرحلة السياسية التي تقتضي أن تسفر قوى العسكر وهي القوى المجمع عليها نسبياً وتستر الشارة الحركية تقديراً للظرف العام وحماية للمولود الجديد من الكيد الموجه ضد الإسلام والشعار الاسلإمي غير أن طبيعة الإنقلاب ووجهته لم تلبس أن ظهرت منذ اللحظات الأولى وخاصة في الداخل ثم خارجياً ومن ثم فأنت لا تملك إلا أن تجهر بصلاتك وان خفت بها حيناً ويابي الدين إلا أن يطل بوجهه ولأن استقبال القبلة شرط لقبول العمل وهذا الاستقبال عملية محو واثبات فيه من التعقيد مثلما فيه من التبسيط.

وكان للحركة من بعد أن ترد الامر إلى أصله فقهاً وعملاً فان الدافع والمقصد الذي دفع إلى ذلك إما أن يكون مشروعاً أوغير مشروع، فان كان مشروعاً فهو فقه للأمة الإسلامية تستفيده في كسبها الحركي والجهادي وإن كان غير ذلك فهو داخل أيضاً في باب الفقه فالحلال والحرام والمندوب والمكروه صفات تلاحق الأفعال والأحوال وتلاحق عمل المؤمن فتحدد مواقفه خاصة وإن أمر السلطة لم يعد سراً والمشروع الإسلامي لم يعد خافياً وقد علم ذلك اليهود والصليبيون وهم أعداء المشروع الإسلامي عامة والاسلامي السوداني خاصة وأعلنوها حرباً لا هوادة فيها – وقد صرح بذلك السفير الأمريكي بالسودان، واستعملوا كافة الأسلحة – الفكري، النفسي، الاقتصادي، السياسي والعسكري، و اشتدت وطأة الحصار وكان فقه المواجهة قائم على (كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ) [1]

وهناك فرق بين كتم السر وكتم الأنفاس والفقه هو الرئة التى تتنفس بها الأمة والجهر مشروع لتوليد فقهي حميد – والضابط هو السر في محل السر والجهر في محل الجهر – إن عدم التأصيل لهذه الخطوة الجرئية أنعكس ضموراً

١ سورة العلق الاية (١٩)



في فقه الانتقال وإعطاء كل فترة حقها ومستحقها – واستخفت الحركة فصارت كأنها تستعجل في البحث عن شرعية تتجاوز بها مرحلة لتصل إلى مرحلة أخرى أقرب للشرعية !!!.

إن غياب الفقه الناجز ولد عجزاً في التصور فأخذ فقه التلفيق يطل براسه وأصبحت الشرعية خليطاً بين فكر سياسي ديمقراطي دارج وبين دفع إيماني لازم!!!.

وسوف نعرض لذلك لاحقاً، مما أثر على تطور العمل الإسلامي وترتيب أولوياته خاصة في هيكل بناء السلطة والتغيير.

إن ما درج عليه بعض الساسة والزعماء من الاستثمار في كشف الأسرار وإجلاء بعض الحقائق واعتبارها ملكاً خاصاً ثم نشرها كمذكرات ذاتية هي عادة ليس من الأدب الإسلامي في شئ فإن الأعمال تظل أفكاراً في مرحلة التخطيط ثم تتحول إلى أسرار في مرحلة التنفيذ ثم تتحول إلى فقه في مرحلة الانجاز.

وقد نجح الانقلاب العسكري الإسلامي وأتت السلطة إلي قيادة الحركة الإسلامية فكانت ابتلاءً جديداً وعظيماً لا يدانيه إبتلاء في العصر الحديث لحركة إسلامية.

أتت السلطة والحركة الإسلامية تمتلك قوة فكرية وسنداً معنوياً ضخماً وتأييداً شعبياً مقدراً، غير أنها كانت معرضة لعداء داخلي من رموز العهد الديمقراطي السابق، ومن أعداء الحركة الإسلامية في الخارج وهم كثر وكان التحدي يتمثل في كيف تدار السلطة؟ وكيف يتحقق العدل والشورى؟ كيف يُرد الأعداء ويكف شرهم؟ كيف تعالج مسالب الديمقراطية المرفوضة؟ وكيف يتحقق الأمن والسلام الاجتماعي ويمكن للإسلام وينزل الشعار الاسلامي للواقع .. تعريفا بالله رب البيت الذي اطعم من جوع وآمن من خوف ويجمل ذلك في الآتي:

أولاً : وضع الاطر والهياكل التي تحرك دولاب العمل وتحقق الرؤية الإسلامية لادارة السلطة بالعدل والشورى وهي قيم التأسيس.

ثانياً : تحقيق الحماية والرعاية عبر مشاريع الجهاد والاجتهاد لكيان الوطن الحامل لبذرة الاسلام ومشروع التغيير.

ثالثاً : وضع أسس الانتقال ومنهجيته من حال الضرورة إلى الحال الطبيعية – أو التطور من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية كما يقال !! واكمال البرنامج الاسلامي – وإن كنا نعتقد أن الشرعية لا تتعدد أصلاً .

لقد كانت هذه هي القضايا الهامة والكبرى التي اجتهدت الحركة في الاجابة عليها وتداخل في ذلك الخطأ بالصواب والنجاح بالفشل والقصور بالكمال كحال الجهد البشري. وسوف نلقي نظرة علي تطورات الحركة الإسلامية وعلاقتها بالسلطة وكسبها الاجتماعي من خلال الاجابة علي مجمل هذه الأسئلة وهي اجابة تتداخل فيها المراحل ولا توجد فواصل قاطعة بين أمر وآخر وانما هي اقرب للنسيج الذي تتلاحق فيه الخيوط وتتقاطع لتعطي ثوباً واحداً في الخاتمة وقد سارت الحركة الإسلامية في تطور داخلي لازمه تطور على مستوى الهياكل الخارجية – وربما فرض الواقع الخارجي قدراً من التطور على البناء الداخلي – إن أكثر ابتلاءات السلطة في مشابهتها للقلب الانساني في تقلبه وهي القلب الاجتماعي – والقلب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء – وفعالية السلطة في البناء الاجتماعي كفاعلية القلب في الجسد تماماً .. وكان دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم (يا مقلب القلوب ثبت قلبي علي دينك) ...

البحث عن الشرعية والقدر العسكري

تأثرت الحركة الإسلامية ببعض الادبيات الشائعة في الساحة وهي أدبيات تتحدث عن مفهوم الشرعية – وعن صلة العسكر بالشرعية – وعن الدستور (اطار الشرعية) وظل الفقه الدارج يرى أن هنالك تعارضاً بين الشرعية الدستورية والحكم العسكري!!! . وكان لهذا التأثير مظهره العام في تصورات وتطورات الحركة الإسلامية وصلة ذلك بالسلطة وقد ظل البحث عن الشرعية نقطة ضعف أساسية حاصرت الفقه السياسي بظلالها القائمة علي إنفاذ فقه الأولويات في الأداء السياسي ومرحلية ذلك حقاً ومستحقاً وأدى ذلك لتجميد المشروع عند قمة رأسه (من يحكم) .

ظل التصور الدارج يطرح مشكلة التناقض بين الحكم العسكري والشرعية كنقيضين لا يجتمعان أصلاً رغم أن ذلك يناقض الواقع تماماً. فكأن العسكر إما أن يأخذوا السلطة جملة أو يدعوها جملة وهذا الأمر فيه من عدم الواقعية مثلما في أنظمتنا وتصوراتنا السياسية التي أغلقت أبواب الاجتهاد فيها إلا على شرائط الفقه الغربي وللإمام الديمقراطي !! ومن المضحكات أن الدول المجاورة والتي مثلت قاعدة لانطلاقة أفكار وأعمال المزايدة بالشرعية تحكم بأنظمة عسكرية قابضة ومهيمنة وإن تزينت بربطة العنق أو بربطة أخرى.

ومن ناحية واقعية أخرى فإن العالم اليوم كله محكوم بالعسكر سواء كان بصورة واضحة أو من وراء حجاب مخابراتي .. ويخفى الأثر العسكري ويستغلظ علي حسب التطور الذي تعيشه الشعوب المعينة .. وحكومة العالم اليوم تقوم علي الغلبة العسكرية كما يمثل ذلك الخمس الاقوياء في مجلس الأمن: امريكا، بريطانيا، روسيا، الصين، فرنسا، ثم امريكا الآن في عهد الامركة القائم – إنها شرعية القوة وليست الشرعية الديمقراطية بأي حال !! وإن زايد علمانيونا بلسان ناقد هنا .. يخالفه لسان طاعم هناك . . .

النظرة الموضوعية تقول أن العسكر هم أبناء الامة المعينة لهم قلوب يعقلون بها وآذان يسمعون بها لهم روح وشهوة وعقل. إذن منهم الصالح والطالح وقد يحدثون أنفسهم بالصلاح وهم في السلطة الصغرى أو الكبرى ، وقد يحدثون أنفسهم بالفساد فالحكم عليهم بدءً لا ينصب على أنهم عساكر أو مدنيين وإنما ينصب على صلاحهم وفسادهم ومدى التزامهم بالموثق الدستوري وقد فطن الإستعمار إلى ذلك وهو يقيم هياكل الدولة الحديثة فأفسد على الأمة عساكرها في معظم البلاد إلا ما رحم الله فشجع (البار) وحارب المسجد وأهمل الروح وحول الطاعة إلي موقف آلي ولم يجعلها موقف إيماني قائماً على العمل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) [1]. إن مرحلة الحكم العسكري ليست بالضرورة مرحلة غير شرعية أو محتاجة إلى أن تكتسب شرعيتها من خلال أطر شكلية أو ترتيبات أجمع عليها علماء السياسة وتواردت وتواترت نصوصهم عليها. إن نسقية الفكر الغربي تتناقم مع مؤسسات المجتمع الغربي وأطره السياسية ومحاولة التلفيق في القضايا الأصولية بين إفرازات المجتمع الغربي وموجهات وأنساق الفكر الإسلامي يضعف من فاعلية الإجتهاد الاسلامي ويظهر الفكر الإسلامي كبغل ليست له ذاتية التناسل والازدياد والنمو..

الشرعية تقوم أصلاً على تحقيق الصلاح والعدل ومحاربة الظلم والفساد والتدرج في سبيل ذلك على سلم الكمال. إن شرعية المبادئ والمقاصد تتصل اتصالاً وثيقا بأصول الدين الخالص الذي يستنكف من الشراكة لا سيما في ما يتصل بالاصول في شرعية النص الحكيم وهذا من أهم الفوارق الفكرية بين المبدأ الإسلامي والمبدأ العلماني إن الشرعية التي يتمتع بها جل الحكام اليوم هي

---

١ سورة النساء الآية ٥٩.



شرعية على مقاييس أرضية لا سند لها من الشريعة الغراء بالضرورة إنها شرعية حولت الأرض إلى دار معصية افتئاتاً على سلطان الله... ولا شك أن الشرعية ذات اتصال قوي برسالة الأمة ووسطيتها وشهادتها فالأمة اذا سعت إلى بناء المؤسسات ووضعت الموازين التي تحقق العدل وتبين الأسس التى تقيم الشورى وتعلي قيم الحق تكون أقرب لمنطق الإصلاح والصدق في تحقيق الشرعية.

إن الالتزام العسكري أو المدنى بالأسس والقيم التي اختارتها الأمة يعطيه الحق في أن يحكم وله الحق مادام أقرب من غيره من قيم الأمة العليا وإن كان هذا من ناحية نظرية فان التطبيق العملي يستحث الأمة في أن تفرز المؤسسات التي تخرج الحاكم الصالح لقيادة أمرها وهذا يفسر الأثر : (كيفما تكونون يولى عليكم). ولو طرح سؤال كيف الانتقال من الحكم العسكري وتطبيق ذلك من خلال واقع سياسي لاستطاعت الحركة الإسلامية أن تفتح باباً واسعاً في الاجتهاد السياسي.

ان هذا الذي يذكر لا ينفي أن الحركة الإسلامية عانت أكثر ما عانت من فساد الحكم العسكري ومن شروره خاصة وأن الموسسة العسكرية عانت من العجز الفكري والانقطاع الفقهي والمدد الأصولي بسبب الكيد الخارجي وعجز الامة الذاتي. وهي ذات اتصال وثيق بالمرجعية التي كان لها السبق في وضع هياكل وعلائق الدولة الحديثة علي أساس من ثقافاتها.

لقد امتازت الحركة الإسلامية بقوة الخطاب ووضوحه ووسطيته وهي تخاطب كل مكونات المجتمع خاصة معاهد العلم الموعودة بتخريج قيادة الأمة من جامعات وكليات عسكرية وقد تاثرت هذه المؤسسات بقوة الدفع والدفق الإسلامي الذي بشرت به الحركة الإسلامية وهذا هو الذي اعأنها علي تولي مفاتيح السلطة من بعد أن وجدت قاعدة الثقافة الإسلامية متناقضة مع الثقافة العلمانية التي سادت وقادت لمدة طويلة.

لقد اعتبرت الحركة الإسلامية تولي العسكر للسطة حالة استثنائية لذلك سعت الى الانتقال لما يعرف بالشرعية الدستورية والشرعية التي عبرت عنها بتسريح المجلس العسكري الحاكم واضفاء الطابع غير العسكري على مؤسسات الدولة. وتبقى رئيس الدولة ومعه قلة من العسكريين وهذه المرحلة أيضاً من المراحل التي نالت حظاً وافراً من فقه التلفيق الذي جمع بين مفهوم الشرعية من الثقافة الغربية وجدلية الاصلاح القائمة على أساس من هدي الدين الإسلامي وهو الفقه الذي ظل يفرض نفسه بعد ذلك وهو ما لم تعرفه الحركة الإسلاميه من قبل فقد كان الفكري متقدم على السياسي والفتوى متقدمة على الفعل غالباً ولكن بعد السلطة اصبح السياسي متقدما علي الفكري لذلك ظهرت بعض الثقوب وبعض الاخطاء في مسيرة العمل الإسلامي. ثم صار انتخاب رئيس الجمهورية وهو القائد العسكري ليصبح رئيساً للجمهورية وذلك في اطار التطور والتدرج نحو المقاصد العليا ولكنه متحفظ عليه من قبل أنصار الديمقراطية نظرياً.

ثم السؤال الذي يفرض نفسه من منع الجيش من ناحية عقدية فقهية من التغيير السياسي إن وقع ؟ مع استصحاب واجب الوفاء بالعهد الدستوري .. إن هذا يختزن منهجاً كاملاً في التعامل مع السلطة وفق فقه النوازل وعليه يمكن أن يتولد فقه أصيل يحدد كيفية مشاركة المؤسسة العسكرية وطبيعة تلك المشاركة وهو فقه تنظيم وترتيب إن الثقافة الإسلامية لا تفرق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية وإنما تعرف شرعية واحدة تقوم علي الحق والعدل والاستجابة لأمر الدين الحنيف يقول تعالي : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [1].

ان فقة التلفيق هو الذي دفع الي ما يعرف بالتوالي السياسي وما سوف يأتي

١ سورة التوبة الآية ٧١.

بعده من غير إيجاد نسقية فقهية واضحة المعالم بينة الملامح حتى كادت السياسة أن تكون هي الأصل الذي يصنع الموقف العقدي والفكري لينقلب الأمر وينعكس على انساق العمل السياسي وأصالته وذاتية تطوره .

ثم الانتقال من وحدة التنظيم الحاكم إلى مشروعية التعدد الحزبي بحثاً عن المشروعية ألقى ببعض الاسئلة : ماهو موقف المؤسسة العسكرية من الأحزاب تمثيلاً والتزاماً؟

وان قامت منافسة حزبية على الشرط الديمقراطي فهل سوف تتحقق العدالة لكل الأحزاب وهي تنافس الحزب الحاكم والمؤتمر الوطني يحظى برئيس هو قائد الجيش ورئيس الجمهورية فهل يجوز لكل حزب أن يتخذ رتبة في الجيش تتبع له؟ والسؤال الذي يبدي ويعيد هل يجوز أن يتدخل الجيش في السلطة؟ ويصبح الجيش يحمل ولاءً مزدوجاً للوطن وللحزب الخاص؟ إن الفقه الديمقراطي يرى في ذلك حالة انتقالية وهذا ما حدثت به الحركة الإسلامية نفسها وهي تبحث عن الشرعية على شرائط فقه التلفيق.

إن الموقف الأقرب للموقف الفقهي الأصيل هو أن تجعل الحركة الإسلامية من هذه المرحلة مرحلة أصيلة في تدرج الإصلاح الذي لاينقضي ولا ينتهي فالاصلاح في التصور الإسلامي سيرورة لا تنتهي وكل مرحلة انتقالية لتاليها وما كان للأمر أن يدخل في ضيق تحديد الشرعية – فالشرعية بمقاصدها لا تتلون أو تتشكل وفقا للهوى وإنما وفقا للموقف الفقهي الأصيل – وكان الحركة الإسلامية وهي تؤسس للبناء السياسي أن تجمع أمرها وتوحد موقفها مبايعة لرئيس الجمهورية بالشروط المعلومة كما بدأ بفعل ذلك ليصبح ولياً للأمر محققاً للوحدة بين القوة العسكرية والقوة المدنية من غير تناقض أو تنافر لتتشكل مرحلة هامة واساسية في الانتقال المتدرج نحو بناء مؤسسات الأمة القائمة من غير دخول تحت عقدة البحث عن المشروعية، بالايمان بمشروعية التدرج القائمة على أساس من الفقة

الإيماني الذاتي والمرجعية الحركية ذات الرؤية المنهجية الشاملة والمحققة لهيبة السلطة والضباطة لها والجامعة لأهم مفاصل

البناء المجتمعي ...

ان التحدي أمام الرؤية الإسلامية هو تحدي فقهي يتصل بالمرجعية الفكرية والحركية التي تؤسس لكيفية بناء مؤسسات الأمة التي تضبط الأمر وتخرج الحاكم الصالح وفق البناء المرحلي والمنهجي كما أننا لا نستطيع أن نتجاوز البناء النفسي للحركة الإسلامية وهي التي عانت من الأذى العسكري وذلك لتبنيها لمشروع الحريات وواجبات السلطة وإلزاميات الشورى فانعكس ذلك على خطابها وهي تخاطب المعارضين المزايدين بمعاني الحرية والديمقراطية كما أنها تأثرت بنفثات عقلها الباطن الذي تربى وهو يحترم الديمقراطية ويجل إلى حدٍ ما الكسب الأوربي في ذلك .

ان المرجعية الديمقراطية تجعل التحزب الديمقراطي على الشروط الغربية هو الأصل وكل حالة غير ذلك هي حالة غير شرعية ينبغي أن ترد إلى الشرعية وأن تظل المؤسسة العسكرية المحايدة لا تتدخل في الصراع السياسي !! حسب العقيدة الديمقراطية إن الحكم في طبيعة العلاقة بين السلطة والجيش كان ينبغي النظر اليه من خلال أمرين: الأمر الأول ما هو كائن اليوم، والأمر الثاني مستقبل تلك العلاقة وليس حديث حول الشرعية وطبيعة اتصالها بالعسكر أو المدنين.

أما فيما يتعلق بما هو كائن اليوم :

فإن رئيس الجمهورية هو قائد الجيش، وقد كان التغيير قسمة بين الحركة الإسلامية والمؤسسة العسكرية من ناحية نظرية علي الأقل . مما أعطى حركة التغيير بعداً وعمقاً مقدراً في الوسط الشعبي .

لقد كان للعلاقة الايجابية والعملية لاحقاً بين المؤسسة العسكرية والحركة

الإسلامية– الدفاع الشعبى - أثراً واضحاً في تشكيل درجة عالية من التوحد والانصهار والتقارب وصدقية ما كان لها أن تتحقق مهما كانت صور الدعم السياسي والمادي.

كانت هذه المرحلة هي المرحلة المثالية للتمكن من وضع القواعد الاساسية لدفع الامة على مدرج الترقي والكمال القائم على أساس من التربية والاستقامة والقيم المحققة لمعاني الحرية والشوري والعدل باعتبارها من التكاليف الدينية التي قصدت الشريعة إلى حفظها وباعتبار المرحلة مرحلة بناء وتأسيس – بناء مؤسسات الأمة – وربما مثلت هذه المرحلة مرحلة مثالية لتحقيق البيعة بالمفهوم الأقرب للتراث الإسلامي وهو ما تحتاجة الأمة وهي تضع الأسس للبناء وتضع الثوابت لحركة الأمة فان الأمة قد لا تتحقق لها هذه السانحة خاصة إذا سارت على طريق السياسة(البلوتيك) إذا سارت على طريق السياسة ذلك الطريق الذي سوف يخرج الكثير من الشياطين من قماقمها والفقه الديمقراطي يحرم قراءة المعوزتين !!! لقد كانت هذه الفترة جامعة لكل السلطات والآمال والطموحات وهو ما تحتاجه الأمة لوضع الأصول الكلية لنهضتها – وهذه الفترة لها مثيلتها من حيث الواجبات ومهام التأسيس في تراثنا الإسلامي الأول للدولة الإسلامية – إنها مرحلة بناء مؤسسات الامة .

الامر الثأني علاقة الجيش بالسلطة لاحقا :

المؤسسة العسكرية واحدة من أهم مؤسسات الأمة وهي ذات علاقة مميزة بالسلطة – حتي في بيعتها للحاكم (الامام) – وينبغي أن يتأكد هذا الدور المهم – وهي التي يوكل لها الدفاع عن مواثيق الأمة وعن دستورها وعن بيعتها وعن الأرض والعرض وهذا ربما يستدعي تشكيل مجلس لحماية الدستور له طبيعة اتصال بالمحكمة الدستورية وله الحق في الدفاع عن وحدة الأمة وضمانة توحدها ممثلة في الدستور ولا معني لتبقي السلطة الموكول لها أمر الدفاع وشن الحرب

وتقديم الأرواح والأبدان بمعزل عن السياسات الكبرى والقضايا الأساسية ذات الاتصال بذلك ويقوم هذا المجلس علي أسس قانونية ويرتبط بالسلطة الحاكمة وأن تكون له خصوصية وطبيعة مشاركة في السلطة لا تنافساً سلطوياً ولكن ضبطا وحفظاً لطبيعة التنافس ومآلاته ويرتبط ببيعة خاصة مقدرة مع قمة السلطة في إطار قانوني تضبطه المحكمة التي تنظر في الدستور وطبيعة العلاقات العليا[1].

إن اغلاق باب الاجتهاد حول هذه القضية والنظرة الواقعية ودور القوى العسكرية في السلطة جعل الضية من المسكوت عنه ويذلك لم تستطع الدوبة أن تتجاوز الحكم العسكري مهما حاولت أن تظهر بخلاف ذلك .

نظرة في تطور البناء السياسي

ظلت الحركة الإسلامية مهمومة بالبحث عن نظام سياسي تحقق من خلاله المشاركة الشعبية في السلطة ويتميز عن النظم الديمقراطية السابقة التى اعتمدت فى تكوينها على الأحزاب التقليدية وهي الأحزاب التى رأت الحركة الإسلامية فيها أنها أحزاب جامدة ترفع شعار الديمقراطية والحرية ولكنها فى طبيعتها وتركيبتها أبعد ما تكون عن ذلك فهي أحزاب تقوم على الولاء الأعمى للزعيم وتزكيها المنافسة الساذجة التى تمايز بين رموز المرشحين وليس بين اهدافهم ومناهجهم وهذا دليل قوي على غياب الفكرة والمنهج وحاولت الحركة الإسلامية أن تجعل من البديل محققاً لمشروع الحركة الإسلامية فى جمع وتوحيد الأمة وتشجيع المشاركة السياسية داخل الأطر الجامعة والموحدة مع الابتعاد عن النظام الحزبى لما اكتنفه من قصور وعجز وضعف لبعده عن روح الدين ومقاصد الشرع التى تجعل من الأمة كيانا جامعا تتكامل وحداته سياسةً واقتصاداً واجتماعاً فكان اختيار نظام المؤتمرات لتحقيق ما سبق ولم يصمد النظام طويلا لأسباب منها :

١ أنظر فصل الاطار المرجعي.

١. امتاز هذا النظام بالتعقيد النظري نسبياً ولم يراع أمر المنافسة التى تتصل بالتشويق وهو أساس فى نجاح العمل السياسي خاصة فى دولة تعودت على ذلك وفهمت السياسة لعبة على السلطة أو بالسلطة بين أحزاب متنافسة فصارت لا تجد طعما للسلطة إلا من خلال ذلك التنافس الذي صار مقصوداً لذاته وصارت الحرية والديمقراطية أموراً ترتبط بمدى حيوية ذلك التنافس أكثر من ارتباطها بمعنى الحرية ومقاصدها وبأهداف التنافس وغاياته ومآلاته وأهدافه وبرامجه .

٢. تشابه اسم المؤتمرات مع نظام دولة مجاورة مما جعله أقرب للترتيب السياسي المرحلي الذي يسترضي طرفاً خارجياً مما يلقى بظلال من عدم المصداقية ومن مرحلية الفكرة ومحدودية أهدافها فلم ينشط في أمر المؤتمرات عامة الناس ولا أعضاء الحركة الإسلامية – لأن الأمر بدأ وكأنه لا يمثل أولوية في تفكيرهم ومازالت الحركة الإسلامية مستقرة في القلب ومشكلة للتكوين النفسي والوجداني – ولسان الحال يقول:

كم منزلاً في الأرض يألفه الفتى وحنينه أبداً لأو ل منزل

فهم ينشطون كثيراً في الاستنفار للقتال والدفاع عن دين الأمة ويزهدون كثيراً في الإدلاء بأصوات داخل دهاليز ومتاهة دوائر ومثلثات نظام المؤتمرات إضافة إلى ذلك فإن أعضاء الحركة الإسلامية يطمئنون إلى أن السلطة بايديهم وكانت ثقتهم حتى حينها مطلقة في من يتولي الأمانة ويحمل الأمر فكرا وسلطة لذلك زهدوا في ذلك واطمأنوا إلي شرعية الجهاد ومشروعية الشهادة ومرجعية الأمر القرآني والهدي النبوي أكثر من اهتمامهم بمرجعية التكوين السياسي وتركز اهتمامهم بجانب التشريع في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية اصلاحاً وضبطاً للمجتمع ومقاومة للانحرافات والتصدي للكيد والعداء الخارجي المستمر وملاحقة الأعداء بحيوية ونشاط وصدق .

٣. لقد كانت فلسفة المؤتمرات تهدف الي تحقيق المشاركة الشعبية وتمثيل جل شرائح المجتمع وجعل السياسة وظيفة اجتماعية راشدة تقترب من الرؤية الإسلامية التي تجتهد في تحريك المجتمع عبر كل مؤسساته حتى تتحقق المشاركة الشعبية بناءاً علي المنهج وليس بالضرورة على التنافس الدارج الذي تختلط فيه الفوضى بالديمقراطية لتتحول المنافسة إلي ديمقراطية سودانية !!!. ونجمل أهم الأسباب التي أدت الى عدم نجاح نظام المؤتمرات في الآتي:

أولاً : لقد اتصف هذا النظام بالتعقيد كما ذكرنا والصفوية في الطرح من حيث البناء والهيكلية فصعب تصوره على معظم الناس حتى من شارك فيه والحكم علي الشئ فرع من تصوره.

ثانياً : لم ينشط أعضاء الحركة الإسلامية في التبشير به لأنهم لم يلمسوا تحدياً من حيث البناء السياسي يستنفر طاقتهم ولم تحرك قواعدهم بحافز ذاتي يقوم على توجيه الدين أو مقاومة تحدي ماثل وقد زهدوا في سلسلة الانتخابات ودهاليز السلطة وهم يحملون هم الدفاع الشعبي ويرددون أناشيد الجهاد والشهادة لذلك رأوا أن مكانهم من حيث التبشير بالفكرة الإسلامية والدفاع عنها وعن مبادئها .

ثالثاً : الشعب السوداني عامة تربى علي السياسة في أجواء التنافس الذي ارتبط بكيانات طائفية وجهوية وموسم الانتخابات هو موسم للوعود والأماني إضافة الي أن المنافسة والتحدي يظلان في أعلى المعدلات داخل أبنية الأحزاب وكل يطمع في نيل السلطة. أما السلطة في عهد الانقاذ فقد حسم أمرها فكان الجميع يرون أن الانتخابات لا تدعو إلى الاستعداد والاستنفار والحيويه الا اذا كان السباق هو سباق مباشر على السلطة وقد ارتبط التنافس بوضع السلطة علي طاولة المنافسة ثم هرولة كل حزب بعد ذلك لأخذ كأس السلطة تماما كما يتم في كرة القدم غير أنه لايوجد هنا حكم !!! وما يحيط بذاك من إثارة ودهشة ..

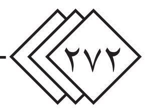
تلك الدهشة المطلوبة ولو أتت عبر إنزال العذاب (وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيم) ([1]) فقد كانوا بدو الأعراب يبحثون عن الاندهاش والرسول صلى الله عليه وسلم يبحث لهم عن الهداية والرشاد – والاندهاش حتى لو بانزال العذاب (وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيم) [2]. إنها الطبيعة البدوية !! .ثم التطور الأمر وأخذت السلطة تبحث عن بديل أنشط وأكثر تعبيرا عن حيوية العمل السياسي، وربطت ذلك بشعارات الانفتاح على الكيانات الأخري والاقتراب من المعارضة التقليدية – وظهر ما يعرف بالتوالي السياسي.

لقد كانت عبارة التوالي السياسي عبارة ذات طبيعة مرحلية ولقد حققت الاغراض التي وضعت لها تقريباً وامتازت هذه العبارة بأنها عبارة سياسية اكثر من أنها فكرية، وان استأنست الحركة الإسلامية على ذلك بورودها في القرآن ولقد احاطت الضبابية بهذه الكلمة فجعلتها كلمة حمالة أوجه ويتضح ذلك في الاتي:

لم يكن أعضاء الحركة الإسلامية في أعداد مقدرة منهم فى حالة اقتناع بفتح الأبواب من جديد للأحزاب التقليدية التى أفسدت الحياة السياسية من قبل ولم يتطور خطابها السياسي ولا عطاءها الفكري ولا إلتزامها الوطني – وكان تصورها للعمل المعارض جزءً من تصورها للعمل السياسي مطلقاً فقد وقعت أسيرة للقوى الخارجية وتحالفت مع قرنق الصليبي صنيعة المخابرات ومخلب الاستعمار الحديث وإن لبس بقضيته فى محاربة الإسلام وكان أعضاء الحركة الإسلامية يخشون من أن ترد الامة إلي المربع الأول، فان العلة الأساس فى الأحزاب التقليدية فى عجزها الفكري وغياب الحيوية الفكرية والاعتماد

١ سورة الانقال : ٣٢

٢ سورة الأنفال الاية ٣٢



على أشراف الزعيم – كما أن التنافس الديمقراطى على شرائط الأحزاب القديمة سوف يؤدى إلي اختراق السيادة الوطنية من جديد ليصبح السودان وسطا لحركة المخابرات وأطماع الدول المحيطة وجميعها دول تحكم بقبضة حديدية بوليسية لا صلة لها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهي خاضعة للإدارة الامريكية الصهيونية!!!

ان ايجاد كيان فضفاض ومائع سوف يشكل وسطاً صالحاً لتكاثر أعداء هوية هذه الأمة وما أكثرهم والسودان في مثل هذه الظروف محتاج إلي نظام قيادة و تجرد وليس نظام ادارة، وفرق بين الاثنين فالإداري يسير على طريق (مسفلت) والقيادي مطالب (بسفلتت) الطريق من بعد فتحه فآلة الفتح تختلف عن آلة ضبط السرعة – لذلك كانت كلمة التوالي حمالة أوجه فهي تفسر أمام تساؤلات الإسلاميين الرافضين لمبدأ عودة الأحزاب بأنها تعني ضبط العمل السياسي مع اتاحة قدر من الحرية السياسية وحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وقد أدت هذا الكلمة دورها تماماً – فأرضت هؤلا وأولئك ولو بمقدار – ثم تكاثرت الأسئلة السياسية من ثم وصارت كسيل جارف تولدها التدابير السياسية ويتقاصر أثر الفقه السياسي أمام دفع الترتيبات السياسية وهى أسئلة على شاكلة : هل مؤسسة الرئاسة حالة عارضة كحالة كلمة التوالي؟ ولن تحقق مشاريع الوفاق إلا عبر مشاريع تطالها بشكل أو بآخر وهي مشاريع سياسية! وليست فقهية فكرية بالضرورة ومدى المصداقية في معالجة قضية السلطة وردها إلى الأمة وهو السؤال الذي ظل قائماً إلى يومنا .

هل تستطيع الحركة الإسلامية وواجب شرعي عليها يحتمه الميقات الزماني ان تنازل للأحزاب الغائبة ديمقراطياً بدون شروط ولا قيود تضبط العملية الانتحابية وتقومها رغم ما يكتنف ذلك من تربص دولي وعداء صريح وواضح واين رأي السياسية الشرعية في ذلك.

هل الحركة الإسلامية مهيأة نفسياً وفكرياً وفقهياً لدخول مرحلة التنافس الديمقراطي وإسقاط قدر هائل من الميراث الإصلاحي والجهادي والإستشهادي إيماناً بالديمقراطية المحلية بعد كفر بها ..

هل ارتضت الحركة الإسلامية التخلي عن مشروع القيادة والإمامة الذي يقوم على التربية والبناء والتزكية وإعادة الصياغة لترضى بمنزلة المنافسة الإدارية الباردة على بعض الهياكل الموروثة منذ العهد الإستعماري حتى الآن، بمعنى آخر هل تم بناء مؤسسات الأمة التى اقتضت حدوث الإنقلاب وأكسبته الشرعية الأولى لتبدأ مرحلة المؤسسات الديمقراطية القادرة على تحقيق المقاصد الشرعية الأساسية إصلاحاً للدنيا وحماية للدين بغض النظر عن تحديد من يحكم. وإذا آمنت الحركة الإسلامية بالديمقراطية إيمان العجائز فهي مطالبة بأن توضح لماذا كفرت بها من قبل؟ والاجابة على هذا السؤال تجعل الأمر المتصل بذلك محواً أو اثباتاً اجتهاداً داخلاً في باب السياسة الشرعية تحسمه الشورى بكيفتها المعتبرة وليس أمراً يتصل بنص حاسم وقاطع والخلاف مهما تعاظم واحتد فهو خلاف فرعي وليس أصولي – يكتسب تكييفه بعد ذلك بناءً على صحة الشورى والزاميتها فالشورى لا تكون ملزمة إلا إذا كانت صحيحة إجرائياً .

لقد شكلت الإجابة على هذه الأسئلة تطوراً وحيوية في العمل السياسى الفكري وحركت الجسم الحركى للتيار الإسلامي حتى تعادلت فيه درجة الحرارة التى ظلت مفقودة لمدة وهي حالة اعتلال فلا يعقل أن نجد الوجه فى درجة التجمد برودة، والرِجل فى درجة الغليان سخونة، وهي درجات ان انعكست على جغرافية المكان بين الجنوب والخرطوم فقد انعكست على جغرافية الحال بين الغنى المطغى والفقر المنسى، لقد شكلت محاولة الاجابة على هذه الأسئلة حركة قوية أنزلت مفتاح التأمين ليسرى التيارالكهربائى من جديد فى (توصيلات) الحركة الإسلامية التى قيل أنها قد حلت منذ أمد لتعمل الأجهزة من جديد بروح

الحركة غير أن التيار الكهربي نفسه إن لم يوظف صحيحاً ربما أحدث صعقات.

ولقد فطن البعض إلى ضرورة التدقيق فى أمر (الوفاق) لينظر إليه باعتباره موقفاً فقهياً سياسياً أو باعتباره موقفا عاطفياً وطنياً أو موقفاً سياسياً مجرداً. العمل الإسلامى هو عمل يبنى على المقاصد لذلك الوفاق لا يفهم في النسق المقاصدي للحركة الإسلامية إلا باعتباره موقفاً فقهياً سياسياً لقد رأى البعض أنه لابد من التدقيق فى أمر الوفاق حتى يتحقق وفقاً لرؤية فقهية سياسية تكسب الأمة وفاقاً حقاً يتصل بالديمومة والاستمرارية ويقوم على قواعد ويتصل بموارد ويعتمد على مؤسسات تحمي ذلك، فكان لا بد من أن يتم وفق رؤية عميقة واضحة المعالم لا تفاجئ الحركة الإسلامية ولا تربكها في مشاريع البناء والتغيير المتصلة باصلاح الأمة فكان لا بد من الانضباط فى مؤسسات الدولة وتوحيد الإرادة السياسية ومخاطبة الأمة لتجدد ثقتها على بينة ولتتمكن من القراءة السليمة، واللوم والاعذار على بينة باعتبار أن ذلك مقدمة لفتح الأبواب للآخرين على شروط جديدة ، فإن أجواء الضباب تزيد من اشكالية المزايدات السياسية وتجعل الحركة الإسلامية صورة أخرى لخلاف واضطرابات، وعجز الأحزاب بينما ذهب رأى آخر إلى ضرورة الاسراع لتهيئة المسرح الداخلي وذلك بجعل الغلبة والسطوة للحزب الذي سوف يبدأ مرحلة منازلة للأحزاب الأخرى ثم ظهرت جدلية ذات اتصال بطبيعة العلاقة بين السلطة القائمة والسلطة القادمة ووظيفة الحزب وآمرية الحركة.

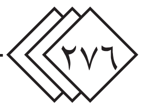
فهل تقوية الحزب تقتضي التزهيد في أهمية استمرار هياكل السلطة القائمة للاستعداد لرؤية حاكمة جديدة مما يتطلب التذكير بالسالب فى الكسب بالترغيب فى توسيع أطر المنافسة القادمة التي تعين على تحديد أوجه القصور – لتنتهي حالة العجز والفساد التى بدأت تطل برأسها، وكأن هذه الرؤية أرادت ان تستثمر هذه الحال للإقناع بضرورة الانتقال إلى الرؤية الخارجية والرقابة

الحزبية بعد أن فشلت الرقابة الداخلية ليصبح هذا مبرراً للانتقال إلي الوضع الديمقراطى باسرع ما يمكن وبذلك يتحقق الأمـران: الإنفتاح الديمقراطى بشرائطه التى لم تحدد بعد ليتم الوفاق على أساسها، وتحويل الحركة الإسلامية بسلطتها إلى حزب تقليدى يدخل فى منافسة مع غيره من الأحـزاب من بعد استكمال البناء الحزبي التقليدى اللازم واعتبار المرحلة الحالية مرحلة مكملة للمرحلة الاستثنائية غير كاملة الشرعية واعتبار الاطار السياسي والسلطوي القائم إطارا انتقالياً ينبغى أن يذوب في ارادة الحزب القادم .

لقد مثل ذلك هزة كبيرة فى اعمدة الحركة الإسلامية وأصابها فى تصوراتها فالحركة الإسلامية وهى تسعى لتولى زمام الأمر وفرض سلطانها ما كانت ترى أن هدفها الأو ل والأساس هو السلطة منها تكتسب شرعيتها وعليها تعتمد، وما كانت تحدث نفسها لأول الأمر بضرورة عودة الأحزاب الأخرى لتكتمل شرعيتها وما انطوت نفسها على نقصان الشرعية وهى تجاهد سياسياً واقتصادياً وتحمل السلاح وتقدم الشهداء وإن نفث الداء الديمقراطى القديم فى بعض القلوب .

وما كانت تحدث نفسها بأن تتحول إلى حزب تقليدى ينافس على السلطة لقد كانت استرتجية الحركة الإسلامية تقوم على ان الحركة هي المؤسسة التي انتدبت نفسها لمهمة القيادة والاجتهاد فى سبيل بناء مؤسسات الأمة حتى تتحول إلي أمة متماسكة قوية .

كانت الحركة الإسلامية تحدث نفسها بعزائم الأمـور التى لا يحتملها إلا أولي العزم، وتجتهد فى ترتيب الواقع السياسي والاقتصادى والاجتماعى حتى يتناغم السعي على هدى الكتاب والسنة تحقيقاً للشعار – القرآن دستور الأمة – واعتماداً على مشروعية ذلك ثم ظهرت معالم الغياب الفقهي حين احتدم الخلاف بين سلطة الأمة وسلطة الحزب ومكانة الحركة تصوراً وعملاً وغياب مشروع الأمة وتضخم المشروع الذاتي .



أقدار... المدافعة :

النظرة الموضوعية تستوجب الإحاطة بما تم من خلال إجالة النظر والتدقيق في رصد ما كُسب وأجواء العداء والمغالبة التى تؤثر بالضرورة على المكتسبات... فالدولة التي اختارت الأفق الإسلامي بسيرها قدرها أن تظل منتبهة ومتيقظة قادرة على رد الكيد والتربص بها من قبل الأعداء وهي معرضة في إنسانها وإقليمها ودعوتها الى عداء دائم ومستمر يتشكل وفق اختلاف الأزمنة والأمكنة...

يقول الله عز وجل: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نِبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)[1].

ويقول عز وجل: ويقول عز وجل: (وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [2].

ويقول تعالي: (الَّذِينَ آمَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً) [3].

وهى معرضة لتشويه صورتها واللغو في خطابها.. والافتراء الباطل عليها يقول الله تعالي: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ) [4].

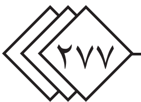
ظل هدف الحركة الإسلامية كما قررت بذل الجهد في سبيل بناء دولة الإسلام لبنة من بعد لبنة بجهد متصل وتدرج حكيم ثم وضع الضمانات للمحافظة على هذه الدولة حتى لا يصيبها الانهيار أو يحجزها التقزم الذاتي،

١ سورة الأنعام، الآية ١١٢.

٢ سورة البقرة، الآية ٢١٧

٣ سورة النساء، الآية ٧٦.

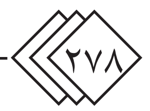
٤ سورةفصلت ، الآية ٢٦.



فالدولة الإسلامية لا تبني على فرص رابحة او سوانح ممنوحة... ولا تزول لتعذر بأنها لم تعط فرصة ولم تمكن من سانحة.. وانما هو الإبتلاء المقدر والمدافعة والمغالبة... وهكذا ظل هذا الواجب محاطاً بالتعقيدات الداخلية والخارجية والعداء الموتور.. وتمثل هذا العداء في السعي الجاد والمحموم لإرباك عملية البناء والإجتهاد في إزالة النظام وإجتثاثه من جذوره.. وفي سبيل ذلك وقع التحالف بين ملة الإستكبار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بما تحمله من ثقل عالمي وتأثير.. وما تنطوي عليه من خبث صليبي وكيد يهودي.. ومطمع ذاتي... يشكل سياستها ويحكم رؤيتها.. ومن المعارضين من أبناء الوطن على اختلاف درجات وأسباب معارضتهم.. إبتداءً من قرنق بسيكولوجيته الموظفة لمصلحة العداء الخارجي ومزايدته بحفظ حق الإنسان الجنوبي المضطهد والمضيق عليه.. ثم الأحزاب التقليدية الغاضبة بسبب الانقلاب عليها وبقية اليسار الذي تحول كما ذكرنا من بعد سقوط الإتحاد السوفيتي صنم النظرية ومجسدها من حالة فكرية مشوهة الى حالة نفسية مشاكسة ومطلسمة.. تمثلت في درامية الغيبة والتغييب.. ثم إستصحاب العلل الذاتية والقابليات التى تتصل بطبيعة الإنسان وتردده بين الخطأ والصواب.

تركز مشروع العداء في الآتي: إسقاط دولة الإنقاذ وإستئصال بذرتها من التراب السياسي السوداني.. دواعي هذا الاستئصال تتراوح بين فتح الطريق أمام وضع جديد يشهد من خلاله السودان مولد دولة جديدة خاضعة للغرب ويقودها جون غرنق.. كأول رئيس سوداني أفريقي نصراني يتم على يديه بناء السودان الجديد كما أشار الى ذلك.. (منصور خالد) .

وإستئصال حكم الإنقاذ وإعادة الأمر إلى ما قبل الإنقاذ قسمة بين حزب الأمة. والحزب الإتحادي الديموقراطي!! هذان هما الخطان الأساسيان المشكلان لنسيج المعارضة.. وهما خطان لا يجمع بينهما غير إرادة إسقاط نظام الإنقاذ



وإستئصاله.. وقد تمثل التخطيط للاجتثاث في الآتي:-

١. الاجتهاد في إبطال مشروع التدرج المتكامل وممارسة الاستفزاز الديمقراطي وتجريم التغيير الإسلامي (الانقلاب) والدفع نحو واقع يتميز بالميوعة والانفلات وضعف هيبة الدول.
٢. السعي لإفساد المسرح السياسي وتشويه أعمدة البناء الاجتماعي ومحاربة المدد والتشرب الشعبي (دفاع شعبي- منظمات الأمة – شرطة شعبية – لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لإضعاف عملية التمكين الشعبي لمشروع الإنقاذ.. لضمان السقوط ديمقراطياً..
٣. إستثمار فقر الشعب والاجتهاد في الحفاظ على حالة الفقر وضرب المؤسسات الإقتصادية واتخاذ ذلك مدخلاً من مداخل الثورة والانتفاضة الشعبية وهى الوسيلة الفاعلة لتحقيق أهداف الاستئصال من حيث أنها شرعية شعبية أولاً كما يراد ...

ثانياً: ربما استتبع ذلك فوضى عارمة تصبح مدخلاً لسفك الدماء.. واضطراب القوانين والضوابط مما يجعلها الوسيلة المثالية لإستئصال دولة الإنقاذ وإنهاء مؤسساتها المترسخة (أمن- جيش – دفاع شعبي – مؤسسات شعبية..) مما يعني سقوط الدولة في يد أكثر القوى العسكرية نظاماً (حركة التمرد.. ذات المدد اللوجستي جنوباً وشرقاً .. البقاء الخارجي للقيادات السياسية المعارضة كتعبير قوي عن إرادة الاستئصال.. والتعاون مع كل القوى .. واستعمال كافة الأسلحة وتحريك العداء الخارجي.. وتبرير ذلك بأن النظام هو الآمر بحمل السلاح!! وعدم الاعتماد على الخطاب السياسي والفكري لعامة الشعب وإنما التعويل على انتفاضة البطون من الجوع لا العقول بالوعي.. فغابت الليالي السياسية والمنابر العامة ولم تغب بالضرورة ليالي الكيد ومنابر المؤامرة.

ومن أخطر الوسائل التى أتخذتها المعارضة:

الاستعداء الخارجي والادعاء بأن الدولة السودانية تحولت الى بؤرة للإرهاب.. تئوي رموزه العالمية وتجمع زعماءه.. وإستجداء العون الأمريكي والغربي ودفع الآلة الأمريكية عسكرياً ودبلوماسياً لضرب دولة الإنقاذ.. وإفساد المثال السوداني وتشويهه دولياً ودمغه بالظلامية والتخلف... لإضعاف دفعه المعنوي لعامة المسلمين والتزهيد في المشروع الإسلامي بعامة .

ومن ثم قطع التواصل الخارجي وذلك بتحريك الجيران وإغرائهم بالمال والسلاح ودفعهم إلى عداوة السودان كمقدمة لنيل رضا أمريكا.. بل وجعلهم قاعدة للأعمال الحربية والإجرامية الهادفة إلى ترويع الدولة وإنهاكها بشدها من أطرافها وإشعال الحرائق في جسدها ثم إنهائها... واتخاذ وسيلة الحرب وسيلة أساسية ولازمة لتدمير الاقتصاد واستنزاف الموارد وإنتظار اللحظة الحتمية والحاسمة لسقوط الدولة...

ثم اتخاذ وسيلة الضغوط الدولية بتحريك المنظمات ومنظمات العون الإنساسني والاغاثي وفتح المنابر الدولية بالإساءة لحكومة السودان والادعاء بأنها حكومة إرهابية منتهكة لحقوق الإنسان وضالعة في تجارة الرقيق ومن ثم الدفع نحو الهجوم المباشر وتحريك الآلة العسكرية الضخمة بغطاء دولي في الجنوب والشرق والجنوب الشرقي.. ثم الهجوم المباشر وذلك بقصف مصنع الشفاء للأدوية عام ١٩٩٨م والتهديد بقصف بعض المواقع الإقتصادية الأخرى... ووضع العوائق أمام الشركات المستثمرة في البترول.. وتهديد حقوله... وتفجير أنابيبه... والاعتماد على التغطية التبريرية من قبل زعماء المعارضة (راجع تصريحاتهم عن تدمير مصنع الشفاء... وتفجير أنابب النفط..) وجعل كل الأسلحة والاحتمالات مفتوحة ووارد توظيفها زماناً ومكاناً وكيفيةً...

إضافة إلى ذلك فقد تحركت المعارضة في خطين مستبطنين خط يهدف

إلى إجتثاث دولة الإنقاذ مؤسسة وفكراً والنظر إليها باعتبارها التركيز القوي للثقافة العربية والإسلامية وخط الدفاع الأول والأساس ذلك هو خط جون غرنق وبعض قوي اليسار وهو الخط الذي يجد قبولاً دولياً خاصة من أمريكا.

خط آخر هو خط يتخذ تكتيك التحالف المرحلي مع المعارضة الإجتثاثية، وهو نشط في إتخاذ وسائل أخرى تتكامل لإسقاط النظام حسب الظرف خاصة بعد أن عجزت قوى المعارضة من إسقاطه.. وقد عولت على الآتي:

أولاً البحث عن التناقضات الداخلية متى وجدت والسعي لتوسيع رقعة الانقسام وذلك لتحقيق هدفين.. إضعاف قوة التماسك في بنية الإنقاذ.. التسريع بعملية العودة للديمقراطية المعلولة وإبطال عملية البناء المتدرج للدولة نحو الثبات والاستقرار السياسي! .

التلميح بالوفاق وجعله مدخلاً لخلخلة بناء الدولة واتخاذ ذلك ذريعة سياسيةً تكتيكية وليست رؤية فكرية إستراتيجية.. الاستفادة ما أمكن من المعارضة المسلحة لجون غرنق لخلخلة النظام وإستنزافه مادياً.. واستباقه بإنتفاضة شعبية تعصم البلاد من أن تقع في يده.. وربما ميزت هذه الرؤية سياسات حزب الأمة خاصة في تعويله على الإنتفاضة الشعبية وليست الغلبة والهيمنة العسكرية لجون غرنق.

والتناقض ينشأ بين الخطين في أن قوة قرنق أصلاً قوة عسكرية وليست شعبية وغايته إجتثاثية وليس إصلاحية سياسية وعداؤه أصلاً لمكونات الثقافة العربية الإسلامية بإعتبارها مؤسسة لحالة التمييز ومورداً للتراكم التراثي المحمل بالإضطهاد والظلم للإنسان الجنوبي.. ويدخل في ذلك أركان المعارضة الشمالية خاصة حزب الأمة الذي لا يختلف في تصور قرنق عن حزب (الجبهة الإسلامية) .. أصلاً.. وفرعاً.. ودفعاً.. بينما التيارات الأخري تيارات ترمي الى إسقاط النظام ولكن بقدرٍ يحافظ على الكيانات القديمة التى تمثل السند

الأساسي والشرعية الشعبية المعول عليها ديمقراطياً.. وهو كما ذكرنا خيار الانتفاضة الشعبية.. وإن فضل بعضهم إجتثاثية قرنق على هيمنة الجبهة الإسلامية.. خاصة وأن مواقف المعارضة معظمها تقوم على وضع نفسي.. (حالة نفسية) أكثر من قيامها وتأسيسسها على وضع فكري أو حالة فكرية.. على خلفية هذا العداء يأتي السؤال المناسب مع هذه المقدمات والمداخل وما هي إجابة حكومة الانقاذ على ما سلف وبما أن الإجابة في كثير من الأحيان تقوم على دفع ذاتي غير مستفز بالضرورة فإننا نطرح إجابات الحركة الإسلامية على أسئلتها الذاتية وصلة ذلك بالرد وكفكفة العدوان والتصدي له من خلال هذا الإستعراض الذي نقدمه وقدمناه غير اننا أخترنا أن نركز ايضاً على النقاط الآتية وهى تقرأ مع غيرها من باب ضرب المثل.

أولاً الإستقرار السياسي والإقتصادي: -

الإستقرار السياسي أهم دعائم ومرتكزات إستقرار الأمة وقد زهدت (الانقاذ) في النظام الديمقراطي بصورته السالفة وهدفت إلى نظام يحقق العدل السياسي والرضا الإجتماعي وذلك بإشاعة السلطة والإجتهاد في تحقيق المشاركة الشعبية ونشطت في سبيل ذلك.. واتخذت النظام الفيدرالي الإداري مدخلاً لتوزيع السلطة والثروة .. غير أن السالب في ذلك تركز في التصور الأساسي لبناء النظام السياسي. . هل هو ديموقراطي مفتوح كما يزايد المعارضون أم هو نظام يحقق مقاصد النظام الديمقراطي ويحفظ كيان الدولة وهوية الأمة عن طريق المشاركة في السلطة وفقاً للرؤية الإسلامية.. وإستصحاباً للحكمة الإنسانية مع التحوط الكامل بأن لا تقع ردة أو إنتكاسة ترد البلاد الى فوضي عارمة تجهض مؤسسات الأمة وبذرة الدولة بقيمها الإسلامية ..

لذلك تظل المعادلة القائمة بين الحفاظ على الدولة الإسلامية القائمة والمتدرجة.. وحماية خطها السياسي وعصمتها من التردي الديمقراطي

الفوضوي.. وتحقيق مقاصد توزيع السلطة والإعتراف بالتعدد الإيجابي – وهذه الرؤية هي المدخل الذي يحلحل الرباط الجامع بين مكونات المعارضة الغاضبة التي التحمت بالمعارضة الفاجرة.

إن التدرج الذاتي نحو إشاعة حرية التعبير السياسي مع العصمة من الإنتكاس والارتداد.. هو القادر على إيجاد هذا الفرز والمحقق لكمال وتمام الدولة إحكاماً لحركة التدرج نحو النضج الذاتي.. غير أن الضعف الفقهي وحال مراكز الفقه العملي -السياسة الشرعية - التى توصف بالعجز والكسل وسيادة ذلك أدى الى ضمور الفقه العملي الذي كان ينبغي أن يلاحق الأداء السياسي ويضبط العلاقات بين مفردات الدولة ويرد ذلك الى أصوله .. حتى لا تنشأ حالة القابلية للانحراف أو الانهزام أو التنازع وكان الحديث عن أصول العمل السياسي في أدبيات الدولة لا يخلو من استدعاء التراث كموقف عاطفي ثم الإقطاع عن وصل الحاضر بذلك التراث العظيم.. ومن خلال هذه الحلقة المفقودة تسربت الجراثيم!!!.

ثانياً : ظل الهدف الأساس لقوى المعارضة إفساد التخطيط الإقتصادي والإجتهاد في إفقار الأمة واضعافها إقتصادياً باعتبار ذلك مدخلاً للإنتفاضة والثورة الشعبية .. فكان ضرب المشاريع الإنتاجية والتنموية.. تخريب أنابيب النفط.. قطع الطرق الآمنه.. تخريب أبراج الكهرباء. قطع العون الخارجي حتى يتحول الفقر لكتيبة متقدمة لهزيمة مشروع الإنقاذ.. وذلك بصناعة حاجز يمنع التشرب الشعبي والاجتماعي للمشروع الإسلامي.. غير أن الاضطراب الإقتصادي وضبابية المنهج وغياب فقه المقاصد أضعف الأداء وغيب خصوصية الرؤية الإسلامية في أمر الإقتصاد ومعالجة العلل الجتماعية. والرؤية النافذة تبين أن معارضة الفقر مازالت قوية وقائمة.. والضروري للإنسان مازال ناقصاً.. ومحاربة الفقر تبدأ أولاً بالسياسات الكبري وتستدرك بالمشاريع العلاجية.. أما

إذا وقع الانفصام بين سياسات كبرى قد تولد الفقر ومعالجات وقتية ربما خففت بعضاً من وطأته وهنا تصبح السلطة وكأنها تحتطب في حبال المعارضة: ومنهج التعريف بالله يقوم على فقه قوله سبحانه وتعالي:

(فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ - الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) [١].

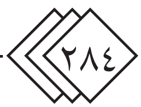
ثالثاً: الصدع بالدعوة وإستصحاب رحمتها العالمية:

إن مهمة الدولة التي تتبنى قيم الإسلام الكبرى الصدع بأمر الدعوة الى الله والقيام بواجبات الأمانه الرسالية القائمة على الشهادة على الناس ببيان الحق والالتزام به.

وإظهار المثال والقدوة والاستمساك بأمر الدعوة وإيجاد علاقة إيجابية مع مراكز الاستضعاف الإسلامي ومراكز القوة أيضا.. و التواصل مع بؤر الإشعاع الإيمانى في إطار من الحكمة والوعي بالشروط القائمة واللازمة.. وقد نشطت الدولة لأول عهدها، غير أن شدة الكيد الخارجي وجعل الاهتمام بالمستضعفين دامغاً بالإرهاب ومعارضاً للقانون والأعراف الدولية ومستنفراً للعالم عبر نشاط المعارضة في تسويق ذلك أدى الى ترسيخ مفهوم خاطئ أن الدولة الأصولية في السودان جاهدة في زعزعة أوضاع الدول وحشد مراكز المعارضة وتجييش الأصوليين لوضع بذرة الفتنه في الدول العربية والإسلامية وجعل ذلك مدخلاً ومبرراً لضربها وإعلان الحرب من غير عاطفة عربية أو إسلامية ..

مثل هذا الواقع كان يستدعي جهداً فقهياً يقوم على مقررات السياسة الشرعية ويحدد المنهج الصالح الذي تلتزمه الدولة بحكمة ووعى ولا تصبح القضية بنتاً للتصريحات وتقديرات السياسة العملية والدبلوماسية الدارجة وأن يستبين منهجاً وسطاً يعطي الدولة الإسلامية خصوصيتها في الشهادة الإيمانية ويحافظ على كيانها ووجودها بحكمة واعية وبصيرة نافذة نصرة واعزازاً.. وقد

١ سورة قريش: الايات : ٣ – ٤



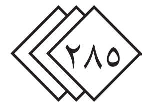
انعكس غياب الفقه اللازم الى إضطراب .. وإجتهاد إفتقد الى النضج المنهجي و البعد الإستراتيجي القرآني..

رابعاً: بناء القوة الحامية والواقية لكيان الدولة :

ما لم يفهمه البعض ولم يستطيعوا فهمه .. سيكولوجية الجهاد والشهادة التى تميز بها مشروع التغيير الإسلامي في السودان، وظلت الحركة الإسلامية تمد مراكز المواجهة بمدد لا ينقطع من المجاهدين.. هذا المدد الذي رد كيد الأعداء وأربك خططهم وحافظ على كيان الدولة قوياً محمياً.. وكان الصدق في بذل المال والأرواح دليلاً على صدقية القائمين بهذا الأمر حتى إذا ثار الحديث عن فساد ومظالم.. وجدت الأمة في بذل المجاهدين وأرواح الشهداء شفيعاً يؤكد أن الفساد ليس أصلاً والظلم ليس منهجاً.

إن أهم إفاضات الجهاد والاستشهاد إكساب المنهج مشروعية البقاء والديمومة.. فارتفاع آلاف الأرواح الطاهرة في أرض المعارك هو توثيق لعهد الإيمان بدماء الشهادة وتحويل للقوة من مجال المادة الى مجال الروح ونقل الروح من الإطار الذاتي – الجسد المحدود – إلى روح للأمة والمنهج والمشروعية.. وقد ظلت مشروعية الشهادة قائمة ولازمة وهي نقطة الثقل المكفكفة لدواعي الفتنه والانحراف كما أن مشاريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هى المشاريع التى تؤكد حيوية الأمة وتشهد على حياتها – (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [1]. غير أن مؤسسات التناصح لم تجد البناء القوي والمنهجي وكانت أقرب للاجتهاد الشخصي.. مما غيب النصيحة الجماعية.. وأفقد المجتمع أهم دعائم صيانته ورعايته.. إن واجب الحماية إنما يتكامل مع واجب الرعاية والدولة الإسلامية هي دولة الجهاد والمناصحة.. و الهداية.. كما أن مشروعية الجهاد

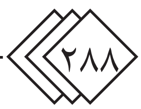
١ سورة الأنفال: الآية ٢٤.



والشهادة تتصل بمشروع البناء والتغيير وتبطل مشروعية الخطط والسياسات التى تتجاوز مشروعية الشهادة وتتآمر على مشروعية البناء والتغيير الإسلامي.. وتظل مؤسسة الدفاع الشعبي في تكاملها مع القوات المسلحة ميزاناً دقيقاً يحفظ معدل الروح الجهادي والإستشهادي فعلاً وفكراً ومنهجاً. على سبيل المثال .

الحركة الإسلامية
قراءة في العواصم والقواصم

- حديث النقد والنقض
- القرآن الكريم ومنهج الصياغة الفكرية و العملية
- الشورى مفهومها ... آثارها
- الحرية مفهومها ... وآثارها
- التطور الذاتي و الدفع الديمقراطي
- مؤسسات الأمة البناء والفعالية



حديث النقد والنقض

هل الانقسام الذي ضرب الحركة الإسلامية في السودان كان من الأهمية بحيث تفرد له الكتب والمقالات والدراسات، وأن يكون سبباً من الأسباب التي فتحت الباب واسعاً للمراجعة والاستدراك ؟ ، وهل كان يمكن أن يكون ذلك في ظل المؤسسات والأفكار والقيادات التي ظلت قابضة ومهيمنة؟

أليس من الموضوعية وقد وقع ذلك الانقسام النظر بدقة وتمعن لما وقع ورصد السالب والموجب من خلال قراءة فقهية ومراجعة فكرية تفيد من الموجب بالبناء عليه والتأسيس له وتتجنب السالب بمعرفته ومعرفة الطرائق المؤدية إليه.

أليس الانقسام هو الذي جعل الناس ينظرون في طبيعة البناء الفكري والبناء السياسي، والمؤسس المنهجي الذي قامت عليه الحركة الإسلامية أوليس هو الداعي للنظر في الثابت والمتغير والعواصم والقواصم التي ينبغي إدراكها والتعامل معها في إطار من الوعي الفقهي والاحاطة المنهجية ؟

ثم ألا يمثل هذا الإنقسام مدخلاً مهماً للنظر في المسار التاريخي للحركات الإسلامية بل للمسيرة الإسلامية والاجتهاد في استصحاب أسباب الافتراق والانقسام والذي مثل ظاهرة ملازمة للتاريخ الحركي الإسلامي للاعتبار؟

أوليس الإنقسام هو المدخل الأمثل لقراءة علل النفوس وحظوظها وأحابيل الشيطان وشراكه ومخططات الآخر وكيده وهو الذي يجتهد في استثمار ظاهرة الإنقسام والاختلاف والاستفادة من حالة التوتر والاحتدام العاطفي الذي يصبغ الرؤى البادئة الغالبة على حركتنا وحركاتنا ومنها الحركة الإسلامية السودانية ؟ وهذا لا ينفي أن ذلك استتبع أحاديث دارت بين النقد الهادف والنقض الهادم.

ونحن هنا إنما نقوم بعملية رصد واستقصاء فكري عبر النظرة الكلية في مسيرة الحركة الإسلامية وقواعد الانطلاق ومقاصده ووسائل ذلك وأساليبه لقطف الثمرة المرجوة موعظة واعتباراً (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي

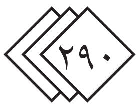
الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [1].

ربما يجدر بنا ونحن في هذا المقام أن نذكر بالصورة النمطية التي تظهر في تعاطي السياسي مع الشأن الوطني وأعني بالسياسي السياسي المحترف .. وهذه الصورة أكثر ما تبدو بروزاً في فعل ونشاط السياسي التقليدي وإن شئت المثقف السياسي وليس الفقيه ! وعندما أقول الفقيه أربط بين الفعل والوعي استفادة من تعريف الفقيه عند الإمام الغزالي، صورته النمطية تتبدى في عدم الرضا الذي يلاحق ذلك السياسي المثقف التقليدي والذي لا يرضى إلا إذا أصبح جزءاً من المشهد السياسي وليس المشهد بصورة عامة وإنما النخبة الحاكمة وإلا فكل شئ خطأ وكل شخص مخطئ وكل اجتهاد فاشل وكل جهد مجرم .. – قد هلك الناس- السياسي التقليدي والمثقف الدارج راضٍ ومتصالح مع واقعه غير أنه رافض ومتحفز وثائر متى شعر بأن طموحاته وآماله قد مست من قريب أو بعيد والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ المَرْءِ عَلَى المَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ»[2]... المثقف السياسي التقليدي أثبت الواقع أنه لا يتورع عن فعل كل شئ ابتداءً من اللعن والتجريم وانتهاءً بالسعي لتدمير الوطن وتهديد أمنه إن كان ذلك سوف يؤدي إلى زوال النظام السياسي الحاكم الذي يعارضه بل ويقاتله ...

صورة المثقف الأناني هي الصورة الغالبة في علاقة السياسي التقليدي مع شعبه وأمته ووطنه، فهو يستثمر علمه ومعرفته ويزهو ويختال بمعارفه وقد يتحول الفقير إلي بيت في قصيدة أو جزء من مقال أو مقطع من خطبة أو خطوط في لوحة وجميعها نشاطات تجلب كثيراً من المال والجاه.. والظاهرة تكاد أن تكون منتشرة في جل البلاد العربية والإسلامية.

١ سورة يوسف: ١١١

٢ سنن الترمذي – ج٤ – ص٥٨٨.



لقد شهد السودان العديد من الصور التي تعبر عما ذكرنا وهي صور تتغير وتتبدل وتتشكل وفق الظروف والملابسات. وهي التي تنتج ظاهرة الإحتواء .. أو الاحتماء بالمستعمر المتربص والجاهز لاستثمار هذه الحالة – وكما ذكر على سبيل المثال في طبيعة العلاقة مع الاستعمار الفرنسي وقد كان استعماراً استيطانياً أن هذا الاستعمار اعتمد في تحقيق جزء كبير من سياساته الاحتوائية على النخب المثقفة التي تكونت في مدارسه – وكانوا حسب (فاني كولونا) معزولين داخل نوع من الرباط اللائكي وهذا ضرب من الموقف المؤطر علمانياً وهو موقف الاعتزال والاستعلاء الذي يمارسه كثير من الساسة.. إن كانت ظاهرة السياسي القلق هي التي طبعت الحركة السياسية لجيل الاحتواء فإن السؤال الذي نطرحه بين يدي الحديث عن انقسام الحركة الإسلامية، هل استطاع المثقف الإسلامي أن ينجو من هذا التحدي وأن يستبرئ لدينه وفكره أم أن المآل النهائي يتقارب مع غيره.

هذا هو السؤال الذي يعطي أهمية بالغة للوقوف مع مرحلة الإنقسام في الحركة الإسلامية باعتبارها تمثل قراءة داخلية نافذة للنظر والاعتبار، ولملاحظة الحجج التي يسوقها العلماني أو الإسلامي غير الفقيه.. إن جاز هذا التعبير وهو يجتهد في الانتصار لرأيه وموقفه وتسويغ اجتهاداته واعطاء غطاء شرعي لاختياراته وهو غطاءأيدلوجي يعتمد على القراءة التالية والجزئية للنص المقدس .. كما أنها قراءة تبدو وكأنها قراءة مصلحية تأويلية توظف النص لمصلحة الموقف السياسي .. ولذلك يهرب السياسي التقليدي وإن كان (اسلامياً).. من دائرة القيم التي تدعو لمخالطة الناس والصبر على أذاهم والابداع في دائرة الإصلاح الاجتماعي وإبراز القدوة الحسنة إلى الدائرة الذاتية والانغلاق وتوهم الحضور الكافي في دائرة التفكير والتنظير!! والمحافظة على المكاسب الشخصية والذاتية وربما تسويغ ذلك تحت شعار الرفض والمعارضة!!.

ألا يلفت هذا إلى العبقرية الإسلامية ذات الجذور الفقهية في موقف

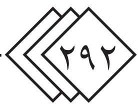
الداعية والإمام القدوة وهو يلتصق بقضايا أمته فيُعمر معها المساجد والساحات (والخلاوى).. يعلم القرآن ويدرس الفقه ويعالج المشكلات ويرفد المجتمع بجيل جديد قادر على صناعة الحضارة من منظور إيماني إنساني إعماري ؟ .

الانقسام كان كاشفاً لبعض سوءات الحركة الإسلامية جراء ما تناولته من ثمرة السلطة .. والسلطة هي الابتلاء الأعظم (قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ) [1]. غير أن السؤال المهم هل استبان طريق التوبة والعصمة للسالكين ؟! من بعد أن ظهر السالب والموجب... وهل رسخ ذلك معالم الهدى والاستقامة النافي للخوف والحزن؟

قد حاولت مجموعة من الدراسات الاجابة على هذه الأسئلة فمنها ما كان من داخل الأفق الحركي الإسلامي ومنها دراسات كارهة وربما شامتة.. وأجملنا ذلك في منحى النقد والنقض الذي اختاره كل فريق...

أما السؤال الأهم في ذلك كله.. الاختلافات والتي تثمر انشقاقات ومفاصلات أليست أدخل في باب السياسة الشرعية وهي اختلافات مسوغة بحكم حرية الاجتهاد ومشروعية الاختلاف فيما هو ظني؟ وهي ليست عقدية بحال .. إذن هل عجز العقل الاسلامي من ايجاد نسق جامع يتصالح مع مشروعية الاختلاف وشرعية وجود المخالف؟ على أن لا يرحل ذلك إلى دائرة العقدي .. ولا يوظف في الشغب والخراب والدمار، ولا تنقل القضية من دائرة الفكري .. إلى النفسي..

١ سورة الأعراف: ١٢٩



عواصم الإطار المرجعي :

يعتبر الحديث عن الإطار المرجعي حديثاً عن الأصول التي ينبغي أن تعتمد عليها حركة التغيير الإسلامي حتى تصل إلى غاياتها وتحقق أهدافها، و يكتسب الحديث عن الإطار المرجعي أهمية خاصة في هذا العصر بسبب من قوة الأثر الغربي وتأثيره على الأشياء والأفكار و تغلغله داخل البناء النفسي والعقلي للأمة .. وذلك بسبب العجز الذاتي وحالة القابلية للاستعمار كما يسميها المفكر الجزائري (مالك بن نبي) والغزو في مجال الأفكار يمتاز بالخطورة من حيث قدرته على الانسراب. ومخالطة النسيج النفسي والفكري للأمة والمشاركة في تشكيل ذلك يكسبه قوة البقاء والديمومة ويصبح جزءاً من مكونات المجتمع فلا يستنفر الإنسان ولا المجتمع قوته لمقاومته وإنما يتراضى معه ويتعايش ولايكاد ينفصل عن ذاته لذلك قد لا يكون تعبير غزو تعبيراً دقيقاً فإن الثقافة الغربية لا تأتي هكذا غازية وإنما الأمة هي التي أُعجبت واندهشت ثم خضعت ورضيت – إن هذا الواقع قد أثر على الأفكار والمرجعيات للأمة عامة بما في ذلك حملة الفكر ومشاريع البناء والتغيير الإسلامي، والتأثير قد يكون سلباً بالانقطاع عن دواعي التطور ومقومات البناء المعاصر والإنزواء والوسوسة من كل جديد وافد، وقد يكون التأثر إيجاباً وذلك بالرضى بالحضارة الغربية ومنتجاتها والخضوع والخنوع لها وتحليل حلالها و تحريم حرامها على اختلاف في درجات ذلك، وإن أخطر أنواع الخضوع والهزائم : الهزيمة النفسية والفكرية التي تسلم الإنسان إلى عدوه طائعاً مختاراً وأكثر ما وقع الخلط والاضطراب المرجعي وقع في أمر بناء الدولة الإسلامية.

ومعلوم أن الدولة الحديثة قامت وتشكلت على رؤى غربية تنزع إلى ثقافة مادية وتصدر عن عقائد وثنية وشيء من الفطرة الإنسانية التي تمثل مورداً للحكمة الفطرية الأولى.

وسارت الدولة الحديثة على مدرج التطور درجة من بعد درجة حتى بلغت ما بلغت اليوم، عبر مجادلات وحروب ودماء واجتهادات وأفكار – فكانت ثمرة ذلك الدولة الأوربية الحديثة بمؤسساتها وديمقراطياتها ومنظماتها.

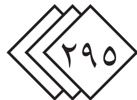
أما الدولة الإسلامية وما يتصل بها من فقه فقد انقطع ذلك منذ أمد وإن سبق الإسلام في وضع الأسس العامة للدولة، وقد أقام تلك الدولة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة – وهو يكمل الدين ويتم النعمة على هذه الأمة – فكانت الدولة الإسلامية وأمتها المتميزة وتشريعها الهادي والضابط وسلطتها الحاكمة والآمرة واستراتيجياتها وعلاقاتها الواضحة والبينة ثم انقطع المدد والنفس الطاهر بعد العهود الأولى الخيرة وتقاصر الفقه السياسي الواقعي بسبب من طغيان الحكام وزهد الفقهاء وجهل العامة ، حتى إذا كان العصر الحديث ظهرت الدولة المعاصرة وهي كاملة في مؤسساتها وعلاقاتها وأصول بنائها ودعائم تطورها، وظهرت الدولة الإسلامية دولة تراثية تاريخية يتعامل معها الفقهاء في باب الوعظ فيذكّرون بصحيفة المدينة إذا تحدثوا عن الدستور.. ويمدحون عدل عمر رضي الله عنه إذا تحدثوا عن العدل ويهلكون أنفسهم جدلاً حول الشورى هل هي معلمة أم ملزمة واختفى فقه المقاصد وهو فقه المناهج والمؤسسات .. ونفرت الحياة وهي لا تعرف السكون ولا تنتظر اتفاق المتخالفين، لقد ألقى هذا الواقع بكل ما فيه، بتحديات وأعباء ثقيلة على حملة الفكر الإسلامي وهم مطالبون بأن يوجدوا البديل الإسلامي بكماله وتمامه، أو يميلوا إلى البديل الغربي الموجود بما فيه وما عليه كما فعل دعاة الاستغراب.

وهم في ذلك بين أمرين إما أن يختاروا مقعد الواعظ التقليدي وهو مقعد مريح، أو مقعد المجاهد والمجتهد والمغير وهو مقعد مجهد ومقلق ولا سبيل للتغيير إلا عبره. غير أن الانقطاع الفقهي وليس النصي يمثل تحدياً اساسياً لحركة الأوبة والتغيير الإسلامي، فأنت تحتاج إلى فتح طريق فيه من العوائق والمثبطات

ما فيه وعن يمينك ناقد منبه يقايس حالك على حال السلف الصالح، وعن يسارك مجانب شامت رضى بجنة الدجال ، ويأتيك الحادي حفت الجنة بالمكاره و حفت النار بالشهوات وأكثر الناس مع شهواتهم ، وأنت لاتملك في سيرك إلا أن تكون متدرجاً والناس دائماً وفي معظمهم لا يستصحبون التدرج حالاً وفقهاً نحو المقاصد العليا وإنما يحكمون عليك في الدرجة التي أنت فيها خاصة في الشأن العام . لذلك كان الصبر أهم خصائص الرسل يقول تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ)[1]. فالصبر زاد التدرج واليقين تحديد المقصد. ومتى ما استخفك الذين لا يوقنون فقدت المنهج ووقع الانحراف.

إن هذا الواقع المعقد كان له تاثير واضح على حركة التأصيل والتغيير الإسلامي في السودان . فاختلط الإسلامي بالغربي بدرجة ما، وتشابكت المرجعية الإسلامية مع المرجعية الغربية بقدر، واختلط الفقه بالخيال، وصار الحديث عن الشرعية و الديمقراطية !! ومؤسسات المجتمع المدني !! و الحرية وحقوق الإنسان والجهاد يحمل خلطاً يفتقد إلى منهج وصار الحديث عن أخطار ومهددات التجريب والاجتهاد وكلفة الالتزام وتكاليف التميز، كلها دواعي وأسباب للتأثير على الأصول المرجعية، ومعلوم أن الإسلام يدقق في هذه الأصول ثم يتسامح في كل شيء بعد ذلك لاسيما إن أفرزته الحكمة الإنسانية. ويقدر منهج الإسلام للتدرج قدره. فقد وقع التدرج في العبادات والمعاملات والإسلام لا يسألك، لماذا لم تصل الغاية؟ وإنما يسألك، من أين انطلقت وإلى أين تريد وأي طريق سلكت؟ ولا يهم بعد ذلك متى طرقك الموت فأنت واصل ما دمت سالكاً وإن أدركك الموت !! وما أصيبت الأمة في شيء كما أصيبت في فكرها السياسي وما ابتليت في العصر الحديث بلاءً أعظم من البلاء السياسي .. إن المسلم حركة أو فرداً – مهما آمن

١ / سورة السجدة ، آية ٢٤



بجزء من الإسلام ونشط فيه وترك الجوانب الأخرى من غير تدقيق في فقه الأولويات وتنعم وتمتع بخيرات الدولة العلمانية فهو مصاب بجرثومة العلمانية وملبس عليه وإن استنفر حنجرته واعظاً ومتكلماً .. وعلى ذلك فقس وأنظر إلى رقة الأثر وخفاء الوسوسة التي تقع في صدور الناس وفي مخادعهم !! كما وقع الخلط بين ما هو أصل وما هو فرع. وصار مقياساً ذاتياً وليس موضوعياً.

لذلك سوف نتناول بعض الأصول المرجعية الأساسية في بناء الدولة الإسلامية وننظر من ثم إلى حركة التطور السياسي جامعين في ذلك بين تحرير المقاصد وبين واقعية الفعل المتدرج القائم على أساس من الفقه السليم. إن جعل الواقع حكماً وهو الغاية وهو المقصد خلل يصيب العقيدة ويغبش بالضرورة على المنهج وإنما الواقع درجة في سلم الكمال الصاعد إلى الله ومهما بلغت فأنت على درجة من هذا السلم ولن تبلغ الكمال – ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فأوغل فيه برفق و الرفق هو جماع الحكمة والقوة.

ومن أهم دواعي الوقوف مع الأصول المرجعية فض الاشتباك في قصور الرؤية بين الغربي المادي – والإسلامي. ولعل العبارة المفتاحية في ذلك : هي أن أوربا نجحت نجاحاً عظيماً في بنائها السياسي وتحقق لها الاستقرار النسبي في هياكل الدولة وبناء مؤسساتها لسبب وهو أنها تصالحت مع مبادئها – فزال عنها التشاكس وتراضت على ما توافقت عليه – والأمة الإسلامية عجزت عن ذلك لأنها لبست في حقها. فلا هي توحدت مع الحق كما فعلت الدولة المثال ولا هي تراضت مع الباطل بسبب من معتقدها– والله أغنى الشريكين عن الشرك. لذلك أصيبت بالتنافر. وهذا امر سنني، و المخرج من ذلك التوحد مع مرجعية الحق منطلقاً ومقصداً والاستفادة من تجارب الناس عظة ومعتبراً وحكمة.

ومن الأسس التي يعتمد عليها في إحسان النظر وتوجيه القلب وطمأنة النفس– وضبط القياس ، الاعتماد على القرآن الكريم بإعتباره الأصل الأول

والجامع للهداية والإرشاد – ثم النظر في معاني الشورى باعتبارها الأصل في عصمة الأمة من الزيغ والانحراف في حركتها وكسبها ، فإن الوحي عصمة للأنبياء في هدايتهم والشورى عصمة للأمة في حركتها واجتهادها. ثم النظر في معاني الحرية التي قصدت الشريعة إلى حفظها ورعايتها ثم النظر في أمر البيعة باعتبارها علاقة عملية شرعية، تنقل ثمرة الصلاة انقياداً وقيمومة القبلة لتشمل الحياة عامة وحدة واتحاداً فإن السلطة في الإسلام ذات اتصال بأمر الإمامة في التصور العام. ثم النظر بعد ذلك في مؤسسات الأمة المسلمة والتصور لمنهج جامع لأصول الفقه السياسي .

القرآن الكريم
ومنهج الصياغة الفكرية و العملية

إن الاعتماد على أصول المنهج (القرآن الكريم) يحقق للأمة الثبات ويعصمها من الزلل ويعطيها حق النمو والترقي الذاتي والقدرة على القراءة الواعية والتحليل الأمين والاستقراء الدقيق والعصمة المنهجية. يقول سبحانه وتعالى : (إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً)[1]. جاء في تفسير الرازي: أنه يهدي للملة أو الشريعة أو الطريقة التي هي أقوم الملل والشرائع والطرق، وأن الطريق الأقوم لابد وأن يفيد الربح الأكبر والنفع الأعظم[2].

إن عبارة القرآن دستور الأمة قد لا تكون دقيقة غير أنها تمثل عبارة مفتاحية في تحرير فقه السياسة الشرعية .

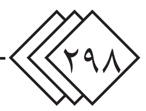
والعلاقة بين النص والعقل والواقع هي العلاقة التي تخرج لنا الفقه الأمين. ولعل صورة نزول القرآن منجماً وهو كلام الله الحكيم لخلقه، وأهم دعامات البناء العقلي والنفسي المسلم تعطينا دليلاً عملياً ومنهجياً على ضرورة الربط بين الواقعة والنص لتحقيق القراءة السليمة والواعية لمعاني النص ومراميه إذ أن حيوية النص تستكمل بمعرفة أسباب وروده .. وتتجدد باستحضار غاياته ومقاصده.

يقول الإمام محمد أبو زهرة في كتابه أصول الفقه : (وأما تثبيت معاني الأحكام فلأن نزول القرآن كان في وقت الحاجة إلى بيان الحكم إذ أن الحوادث كانت تقع والقرآن ينزل ببيان الحكم فيها فيكون الحكم في أوقات الحاجة إليه وتكون الحوادث موضحة بعض مقاصد الحكم فيكون في ذلك إعانة على فهم

---

١ / سورة الأسراء ، آية ٩

٢ / الرازي : التفسير الكبير / ج ٢٠ / ص ١٥٩



الكتاب ولا تزال أسباب النزول نوراً يستضاء به في فهم معاني القرآن الكريم وإدراك مرامي أحكامه وأن القارئ ليحس وهو يقرأ أسباب النزول أنه يعيش في جو التنزيل).

فالمفكر أوالفقيه وهو يعالج هذه القضية أو تلك عليه أن يعلم طبيعة الميدان الذي يسعى فيه، وعظمة الواجب الملقى على عاتقه ويستحضر أمامه تداخلات الواقع، وتمدد العداء المتسلح بكل آلات التثبيط والتخذيل، وعليه أن يستحضر النص الشرعي ومن خلال هذه العملية يمكن أن تتحقق المصلحة الحياتية المنشودة، وتتم القراءة السليمة لمفردات الحدث، ولذلك نجد أن منهجية الاستغفال التي تتوسل بها مراكز الصراع الفكري وآليات التدافع الإنساني لحشد مولدات الفقه الرسمي أحياناً ضد تيار الحركة الإسلامية ترفض إيما رفض منطق تحرير القوة الإسلامية وتجريد مفردات الخطاب الإسلامي الحضاري وتركها تخاطب الوعي الجماهيري مباشرة لأن ذلك يعني بداية النهاية لهياكل الاستلاب الثقافي والعجز الحضاري وحرقاً لميراث الاستعمار، وتحطيماً لسقوف العجز والكسل والجبن والخوف وتجريداً لسدنة الأوثان من سلطتهم العقلية والمادية، وهذه المنهجية عينها نجدها مهمومة بتعطيل مفاتيح السرعة والانطلاق في حركة الإسلام العزائمي وإحاطة النص بإطار من التقديس الرسمي الكاذب، لتصبح الحركة معزولة عن هموم الجماهير وقضاياها المتجددة والملحة فنحن عندما ندعو إلى الفعالية الفقهية إنما نعني صياغة مفردات الخطاب الإسلامي على ميزان الوعي الفقهي المنفعل بقضايا الواقع وتحدياته المعاصرة وليس بممارسة الخطاب التاريخي التصنيفي الذي يحول النص إلى رمز والمعنى إلى تهويم عاطفي.

معلوم أن كل أيديولوجية .. أو مذهبية لابد وأن تحتوي على أصول فكرية .. وعقائدية .. تمثل لها ضمانة البقاء والتواصل ولابد لها من أجهزة للتمثل والهضم

وملاحقة الظواهر والإفرازات التي تمثل تحدياً وجودياً لهذه الأيديولوجية او تلك. ثم ينبغي ان تكون ذات قدرة على النمو والتطور والحركة مع قدرتها على تفسير الظواهر تفسيراً علمياً وإيجاد الحلول الأصولية التي تثبت للأيديولوجية قوتها وفعاليتها ونفاذها وتمييزها وبقاءها . ونعلم أن الإسلام أوسع من ضيق الأيديولوجية فهو يحمل منهجاً للهداية كاملاً .. وهو ما نجده واضحاً في قوله صلى الله عليه وسلم (تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله و سنتي) وذلك من إعجاز البيان النبوي الذي جمع أعظم المعاني في أقل الكلمات .. اذن العاصم المنهجي للمسلم في جهاده واجتهاده والمقوم الأساسي لشمولية المذهبية الإسلامية .. هما الكتاب و السنة .. ومن هذا المنطلق فإننا نجد أن لكل أيديولوجية أو مذهبية .. أسس فكرية .. ومقولات أصولية .. تمثل دوافع الحركة وضابطها .. وقيم التحاكم ودعائم الربط .. ومنهج التفسير. وهذه بمجملها تمثل بديهيات أولية تجمع بين المعتنقين لهذه الأيويولوجية المتجردين لها..

ونشوء الأيديولوجية يظل دائماً متأثراً وحاملاً لصفة الظرف التاريخي الذي نشأت فيه كما هو معلوم .. مع إدعاء القدرة على قراءة المستقيل وتستمر فعالية الأيديولوجية وقوتها .. وحيوية مقولاتها في مجال الزمان والمكان بناء على نفاذ نظرة المفكر أو الفيلسوف واضع أصول الأيديولوجية بينما تسابق حركة الأيام والليالي والتاريخ ودواعي التطور البشري نصوص الأيويولوجية ومقولاتها الفكرية .. فتنسخها وتنهيها وتعمل في أسسها ودعاماتها حتى تجرفها وتلقي بها في مهاوي النسيان كما حدث لكثير من الفلسفات والمذهبيات الأرضية وذاك أمر معلوم ومشاهد ..

ولقد كانت الكتب السماوية السابقة وهي الذاخرة بأسس الإصلاح والبناء

خاضعة لهذا القانون لأنها استحفظت لبني البشر وأصبحت خاضعة للأهواء والتقلبات فحُرفت عن معانيها وقُطعت عن أصولها وحولت عن غاياتها فعدى عليها الزمن وحلّ بها ما حلّ ... عندما قيد إطلاقها بالظرف المعين. لذلك تم حفظ القرآن من قبل الله (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[1].

حتى يظل سامياً نامياً مهيمناً على الماضي والحاضر والمستقبل يستمد قوته من قوة موجده ونفاذه وفعاليته من إرادة اللطيف الخبير ويؤثر في الظروف ويجعلها خاضعة له .. ولا تؤثر فيه أو تنسخ أو تزيل جزء من آياته أو طرفاً من إرشاداته ومقرراته وأحكامه ..

إذن الإسلام في أبعاده العقدية والسياسية والاجتماعية يمثل مذهبية متكاملة .. يمثل القرآن المقولات والأحكام والأسس التي تجمع أطراف المذهبية وتوحد أعضاءها وتجدد دماء الحركة والحيوية في أوصالها .

من هنا نفهم السر في بقاء القرآن محمياً من التحريف ذلك أن القرآن هو الأساس الفكري والحركي للمذهبية الإسلامية وهو القلب النابض والمجدد لمعاني الحياة في المذهبية .

ونلاحظ أن القرآن وضّح في آياته بعض القيم الثابتة التي لا يمكن أن تتزحزح ولا يمكن أن تتبدل عبر الزمان والمكان ولا يستطيع تطور الأحياء وتبدل الأشياء أن يغير فيها شيئاً .

ذلك أن الرؤية البشرية في المذهبيات والأيديولوجيات .. الأرضية خاضعة ومحكومة بظرفها التاريخي وقصورها الإنساني ..

بينما القرآن هو منهاج الله الذي ارتضاه لعباده وصلة الخالق بخلقه ونافذة الرؤية لآيات الله والسر في مخلوقاته ولاستيقان البعث والنشور وزوال الفانية والمنهاج الذي يجب أن يقود ويسود ويشرّع ويوضح ..

---

١ / سورة الحجر ، آية ٩



ثم أن قدرة الله لا تحدها ولا تقيّدها قيود، فالظرف الزماني والمكاني خاضع في حركته واستدارته وتطوره لمشيئة الله سبحانة وتعالى ومأخوذ بقيد العبودية وموصول بروح التسبيح. (وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً)[1]

(ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)[2].

ونلاحظ أن نصوص الكتاب تنوعت بين الظني في دلالته والقطعي وإن كانت كلها قطعية في ورودها من عند الله .. لذلك تصبح المذهبية الإسلامية مستكملة لشروط الثبات والتطور والبناء والنماء من خلال الروح القرآني الإلهي العظيم وتصبح المذهبية الإسلامية أيضاً ذات ضمانة أصولية ودعامة أساسية لا تتغير بينما تمثل النصوص الظنية وحدات اجتهادية وأذرع تلاحق حركة الواقع والتاريخ فتستوعب حركة الحياة وتطوراتها التي لا تخرج عن إرادة الله . وهكذا حققت المذهبية الإسلامية قوتها المركزية الأصولية الثابتة وتحقق لها الامتداد الواقعي الفاعل الذي لا يخرج في أبعاده عن قوة الأصل الإلهي ومنبعه ..

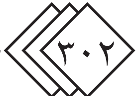
ولقد لاحظ العلماء السابقون كمال هذا القرآن وغنائه وعظمة محتواه فانشغلوا بالتحليل والتقسيم والملاحظة والاستنباط حتى توفرت مكتبة كاملة تهتم بالدراسات القرآنية تفسيراً وتأويلاً وحفظاً وتأصيلاً .

فضياء الدين محمد بن الحسن بن عمر الشهير بالفخر الرازي فإنه قال: في أول تفسيره: (أن سورة الفاتحة يمكن أن يستنبط منها عشرة آلاف مسألة وهو قد ألّف تفسيره الكبير لإثبات ذلك الشمول).

وممن ذهب إلى تقسيمه إلى أقسام محددة ابن جرير الطبري فقال (إن القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء . التوحيد، الأخبار والديانات).

١ / سورة الأسراء ، آية ٤٤

٢ / سورة فصلّت ، آية ١١



ومن الأقوال المتداولة تقسيمه إلى سبعة أقسام الحلال، الحرام، المحكم، المتشابه، الأمثال، الإنشاء والأخبار ..

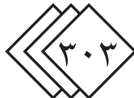
إن هذه العقلية المنهجية. التي صنعها القرآن .. وزكّى قدراتها .. وطور إمكاناتها .. هي العقلية .. التي صنعت حضارة الإسلام . واقامت دولته وفرضت سلطانه .. في أي بقعة وصلها هديه .. وحل بها إرشاده .. ونحن هنا لانريد أن نعيد مرثية البكاء على الأطلال والنحيب على ما ضاع .. وإنما نريد أن نثبت ضرورة .. الرؤية الذاتية والقراءة الواعية والصحيحة على ضوء الإشعاع الأصولي المنبعث من مشكاة الهدى الأزلي مشكاة الوحي .. لا أن نظل عالة .. على المناهج الناقصة، والرؤى العاجزة، والتحليل العقيم، إن إعادة تأهيل العقل الإسلامي، وإعادة صياغة مفردات الحياة على ضوء المنهاج الإسلامي، وامتلاك أداة الغوص والتحليل الاجتماعي، كل ذلك يمثل ضرورة وجودية وحياتية لتميز البناء الحضاري الإسلامي، والقراءة الصحيحة لظواهره وإفرازاته بناء على العطاء القرآني وغنائه وشموله وعظمته ..

ثم تأتي السنة في منزلة بعد القرآن وهي لاتنفصل عن القرآن حين التعامل الواقعي مع إرشاداته وتعاليمه وإنزال مقولاته إلى الواقع .. (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه)[1].

والسنة تمثل التلقي العملي لمعاني القرآن وإرشاداته فإن كان جبريل عليه السلام هو المعلم للرسول وهو الحامل للقرآن الكريم ومنزله للرسول صلى الله عليه وسلم . فإن أسلوب التلقي والتعليم يظل ماثلاً في علاقة القرآن بالسنة .. ويعطي للقرآن أبعاده الإعجازية وقوته الإلهية وكماله الذي لا يدانيه كمال .

وتأخذ السنة قيمتها من حيث أنها وحي أيضاً مبيّنة لمعاني القرآن وموضحة لأهدافه وغاياته ومراميه مع منزلتها التي تلي القرآن (بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا

١ /سورة النساء، آية ٨٠



إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ).[1]

ومن خلال القرآن والسنة تستكمل المذهبية الإسلامية أصول بقائها . وتتأكد واقعيتها وفعاليتها في الحياة كما تحقق لها التطبيق الواقعي في فترة من فترات الزمن ويظل العقل الإنساني مدعواً للحركة والاجتهاد – فالوحي عطاء إرشادي ومنهاج تعليمي. والعقل وحدة للفهم والعلم والفعالية، فالوحي من غير ذات عاقلة ومن غير قلب نابض وإرادة صادقة لا يعطي أثراً في الحياة ولا يحدث تأثيرا ..

من هنا فإن حركة الفكر الإسلامي والتنامي المذهبي في التصور الكامل للدين، يتناول النص القرآني. والعطاء السني التبصيري والتوضيحي ثم الالتزام والاجتهاد العقلي لتحقيق الصلة التي تبرهن على أمانة الخلافة، وتكرس لحقيقة البقاء الفاعل للعطاء الإلهي والتأثير البين والمبرر لرسالة الرسول والقوة النابضة والناهضة لإمكانيات العقل .

وهذا ما يبرر قيام علم أصول الفقه الذي يمثل إطاراً علمياً سعى أن ينزل النص منزلته ويتعامل مع العقل كوحدة فاعلة. والربط العبادي في الإسلام يظل ربطاً فاعلاً. يحقق الانسجام الكامل بين ثبات القلب واطمئنانه واستسلام الجوارح والتزامها وحركة العقل واجتهاده ثم التكامل بين هذه الأطراف هو تمام الكمال والنماء للمذهبية الإسلامية لذلك نرى القرآن الكريم والنص السني وفاعلية العقل الإنساني تترقى بالذات وتتسامى بالمذهبية وتأتي العبادة لتحقق الفاعلية الوجودية وتربط الدنيا بالآخرة والأرض بالسماء والخلق بخالقهم .. إنها حلقات في منتهى الدقة والروعة تتكامل فيها العبادة الشخصية .. بالغايات الاجتماعية العامة.

العقل .. والبناء المذهبي:

ولمكانة العقل وفعاليته في تنمية المذهبية الإسلامية وحيويتها نلاحظ أن

١ سورة النحل الآية : (٤٤)

النص أتى ليوجه العقل ويحدث له الاستقامة لا ليحدده ويقيده ويسجنه. فالأصل في الأشياء الإباحة والأصل في الحياة الحركة والتنامي والأصل في الوجود التجدد والتغير ..

والعقل الإنساني هو الذي يثبت للنص فعاليته وحركته ويبرهن على قوته ونفاذه وتأثيره في الحياة في الواقع .. لذا نجد حركة الاستنباط العقلي مرادة ومقررة لضمان التواصل والاستمرار المذهبي..

يقول الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه أصول الفقه : (نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية هي التي يقوم عليها كل استنباط في الشريعة الإسلامية فالأدلة الشرعية قسمان نصوص وغير نصوص، الأدلة التي تصير نصوصاً كالقياس والاستحسان هي ذاتها مستنبطة من النصوص .. وطرق الاستنباط من النصوص قسمان طرق معنوية وطرق لفظية والمعنوية هي :

الاستدلال من غير النصوص كالقياس والاستحسان والمصالح والذرائع وغير ذلك أما الطرق اللفظية فقوامها تصرف معاني النصوص وما تدل عليه في عمومها وطريق الدلالة هل هي بالمنطوق اللفظي للنص أم هي عن طريق المفهوم الذي يؤخذ من محتوى الكلام والقيود التي اشتملت عليها العبارات ثم ما يفهم من الألفاظ أهو بالعبارة أم هو بالإشارة إلى غير ذلك مما تصدت له طرق الاستنباط اللفظي. لذلك نجد حركات النهضة المذهبية والجهاد والاجتهاد تهتم كثيراً بمحاولة تحرير النص وفقه معناه وإعطائه قدراً أرحب ومدى اوسع في الفعالية الإصلاحية واستثمار قوة نفاذه واستحكامه في البنية العقدية وفي القوة التوثيقية التي تعطيه قدراً وافراً من الثبات والاحترام و القدسية ..)

يقول الشيخ حسن الترابي في كتابه تجديد أصول الفقه :

وفي هذا المجال يلزم الرجوع إلى النصوص بقواعد التفسير الأصولية ولكن ذلك لا يشفي إلا قليلا لقلة النصوص ويلزمنا أن نطور طرائق الفقه الاجتهادي

التي يتسع فيها النظر بناء على النص المحدد وإذا لجأنا هنا للقياس لتعدية النصوص وتوسيع مداها فما ينبغي أن يكون ذلك هو القياس بمعاييره التقليدية. فالقياس التقليدي أغلبه لايستوعب حاجاتنا بما غشيه من التضييق إنفعالاً بمعايير المنطق الصوري التي وردت على المسلمين مع الغزو الثقافي الأول الذي تأثر به المسلمون تأثراً لايضارعه إلا تأثرنا اليوم بأنماط الفكر الحديث ...

من هنا فإن فعالية العقل الإسلامي إحدي الضمانات الأساسية لقوة المذهبية وسيادتها .. ولعل نشأة اصول الفقه في فترة من فترات تطور العقل الإسلامي يأتي دليلاً قوياً ليبرهن على قوة (العقلية) ومكانتها في الإحياء والبعث والترتيب و التفسير ...

إن الإسلام أتى ليضع عن الناس الأغلال التي كبلت قدرات تفكيرهم وتصورهم قبل أي شيء آخر ليبصر الإنسان بحقيقته وبرسالته. أتى ليستنهض قوى العقل والتدبر والنظر والتفكير وليوجه الجوارح وينظم الحياة وفق قانون رباني إعماري دقيق .. تمثل فيه المجادلة .. والمجالدة والمدافعة والمقاتلة .. أو قل الجهاد والاجتهاد أهم وسائط التفاعل الاجتماعي .. وهكذا أتى الإسلام بمذهبيته كاملة .. تتسامى علواً .. وتتسع شمولاً واستيعاباً لكل مناحي الحياة وتضاعيفها.

لذا اكتسبت المذهبية الإسلامية القدرة على الإحاطة بحركة الحياة وتطورها الذي لا يخرج عن تقدير الله. لتستر عوراتها بكسوة الإيمان – وهدي القرآن. مع ضمانة عدم التحريف و التجويف !!

ومن ثم كان الاجتهاد أمراً بديهياً فكما أن النظريات المادية خاضعة للقدرات الاجتهادية للإنسان فكذا المذهبية الإسلامية تستفز العقلية الإسلامية لتجتهد وتجاهد لتنهض وتستوعب آيات الله في آفاقه للتجانس مع آياته في كتابه ..

والإنسان بعقله هو الإرادة المذهبية القرآنية التي تحقق التجانس والتوافق

بين روحانية السماء وواقعية الأرض.

وقد نلاحظ ومن خلال استعراض نشأة واندثار الأفكار والمذهبيات الوضعية أو مثولها في الواقع وحركة تطورها. وحدوث فرز اجتماعي يتمثل في عزائميين ومترخصين ومقتصدين – وهذا التقسيم يفرزه الجدل المحتدم بين الواقع بمكوناته ومفرداته وبين المذهبية ومقولاتها وتوجيهاتها .

فالعزائميون : هم الذين يمثلون الثبات والثقل الفكري والنقاء العقائدي والتركيز المنهجي والحفظ الدقيق للنص والعشق الخالص له فلا يخالفون نصوص المذهبية واسسها، وبما أنهم لا يبلغون درجة العصمة فإن الذي يطرأ عليهم يتناسب ودرجة العزائمية التي أخذوا انفسهم بها فربما افتقدوا النشاط الاجتماعي الواقعي استبراءً والذراع النشطة القادرة على استيعاب التغيرات الاجتماعية وملاحقتها وتوظيفها لمصلحة المبدأ وإخضاعها وهم لا يطالبون بذلك .. وإن أحاطوا به فكراً ونظراً .

ثم المترخصون : وهؤلاء الذين أحبوا المذهبية وآمنوا بها ولكن يتمتعون بقدر من التساهل والواقعية السلبية التي قد تبعدهم عن مركز المذهبية الحيوي والنشط وهم لا يمثلون الحجة المذهبية أمام غيرهم ويظلون يتمتعون بالانتماء المذهبي ولكن قد لا يمثلون الدعامة الجهادية والسند القوي والاجتهادي بل يسقطون وينهضون.

أما الصنف المقتصد فهو الصنف الذي يمثل الوجود الواصل بين طرفي المذهبية وربما امتازوا بنشاط اجتماعي وبقوة نفاذ تغالب تلافيف المجتمع وتلاحق مكوناته وتؤثر فيه وتتأثر به.

إن هذه الأصناف تمثل وجوداً طبيعيا تفرزه كل فكرة وتوجده كل مذهبية، غير أن فعالية المذهبية الاجتماعية مستفيدة من هذا الواقع وفق الشمول الجامع لكل أطرف المجتمع بما ومن فيه وهذا الواقع بكامله ينعكس ايجاباً على المجتمع

ويعطي المذهبية المرضية درجات من الثبات الأصولي وحركة التطور الواقعي وإرادة النهضة وحيوية الفقه والارتقاء، وسلامة القلب النابض بالعقيدة والفكر الوثاب نحو النصر والجارحة النشطة والفؤاد الواعي وهو تجسيد لمعاني التدرج فإن كان التدرج انتقالاً من درجة أعلى فإن هذا الوجود تجسيد لهذه الدرجات وهذا يعين على فهم قوله سبحانه وتعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)[1].

دلت هذه الآيات على أن وراثة الكتاب علماً وعملاً أقامت ثلاثة أصناف :

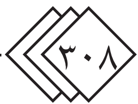
الصنف الأول : وهو صنف الظالم لنفسه .

الصنف الثاني : المقتصد .

الصنف الثالث : السابق بالخيرات .

وإنما وقع هذا الفرز من خلال المحك العملي والتطبيق الواقعي وجميعهم وارث لهذا الكتاب. (القرآن الكريم) جاء في تفسير الرازي ومن معاني هذه الآية أن الظالم التالي للقرآن غير العالم به والعامل بموجبه والمقتصد التالي العالم والسابق التالي العالم العامل ثم قال والمختار هو أن الظالم من خالف وترك أوامر الله وارتكب مناهيه فإنه واضع للشئ في غير موضعه، والمقتصد هو المجتهد في ترك المخالفة وإن لم يوفق لذلك وبدر منه ذنب وصدر عنه إثم فإنه اقتصد واجتهد وقصد الحق والسابق هو لم يخالف بتوفيق الله ويدل عليه قوله تعالى (بإذن الله) أي اجتهد ووفق لما اجتهد فيه وفيما اجتهد فهو سابق بالخير يقع في قلبه فيسبق إليه قبل تسويل النفس والمقتصد يقع في قلبه فترده النفس والظالم تغلبه النفس وفي عبارة أخرى من غلبته النفس الأمارة وأمرته فأطاعها ظالم ومن جاهد نفسه فغلب تارة وغلب أخرى فهو المقتصد ومن نهى نفسه فهو

١ / سورة فاطر ، آية ٣٢



السابق.

وهذه الاصناف يجب ألا تتولد بينها العداوات والمصادمات لأن الجامع الأصولي واحد والاختلافات واقعية ومنطقية ومحاولة إزالتها هي محاولة لإزالة الفوارق العقلية والوجدانية ... يجب أن تمنهج لا أن تزال .

ويظل الإخلاص لله والإلتزام بمقولات المذهبية المحكمة هي ضمانة النجاح وعنصر التماسك .. والعلم والوعي هما البوتقة التي تزول فيها الكراهية والبغضاء ويحل التماس العذر وحسن الظن ..

وقد نجد الاختلافات في الآراء التي عاشها الصحابة والقرآن يتنزل عليهم والنص حاضر والرسول حكماً بينهم، فنجد أبابكر الصديق له ميله ونزعته الذاتية ولعمر ذلك أيضاً داخل إطار المذهبية الإسلامية وما كانت خلافات الرأي والميول مدعاة للإختلاف والعداوات والتباغض ..

إذن هناك حركة جدلية قائمة هي دليل صحة ودافع تنافس وهاجس إبداع وترقي.. في الصف الإسلامي المستوفي لشرائط الوعي المعرفي والالتزام الإيماني . وهي قد تصبح ظاهرة عدوانية ساذجة واختلاف عصبوي جاهل.. وداعية إحتزاب وتباغض .. وسط المجتمع متى ما اعتلت شرائط الوعي المعرفي والالتزام الإيماني .. وتحولت كل مجموعة إلى حالة(كل حزب بما لديهم فرحون) .

روى الطبراني إنه لما جئ بأسرى بدر وكانوا أربعة وأربعين وقيل سبعين قال الرسول صلى الله عليه وسلم لإصحابه: ما تقولون في هؤلاء الأسرى فقال أبوبكر رسول الله قومك وأهلك استبقهم واستأنهم لعل الله أن يتوب عليهم فقال الرسول لعمر ما ترى يابن الخطاب فقال لا والذي لا إله إلا هو ما أرى الذي رأى أبوبكر يا نبي الله ، ولكن أرى أن تمكننا فنمكن علياً من عقيل فيضرب عنقه وتمكن حمزة من العباس فيضرب عنقه فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديده وقال عبد الله بن رواحة يا رسول الله أنظر وادياً كثير الحطب فأدخلهم فيه ثم أضرمه فسكت

رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم فلم يجبهم ثم دخل فقال ناس يأخذ بقول أبي بكر وقال ناس يأخذ برأي عبد اللّه بن رواحة ثم خرج عليهم فقال إن اللّه عزّ وجلّ ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللين وأن اللّه ليشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة وأن مثلك يا أبابكر مثل إبراهيم قال فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم ومثلك يا أبابكر مثل عيسى قال إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ..

ومثلك يا عمر مثل نوح قال رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ومثلك كمثل موسى قال ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يرو العذاب الأليم ثم قال صلى اللّه عليه وسلم أنتم عائلة فلا يفلت منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق. قال عبد اللّه بن مسعود إلا سهل بن بيضاء فإني سمعته يذكر الإسلام فسكت الرسول صلى اللّه عليه وسلم فما رأيتني في يوم أخوف أن تقع عليّ الحجارة من السماء من ذلك اليوم حتى قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم إلا سهل بن بيضاء فانزل اللّه في سورة الأنفال (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ × لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ × فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ × يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّمَن فِي أَيْدِيكُم مِّنَ الأَسْرَى إِن يَعْلَمِ اللّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُؤْتِكُمْ خَيْراً مِّمَّا أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)[1]. وهكذا أتى القرآن موافقاً لرأي عمر.

يقول عمر لما كان من الغد أي ثاني يوم استشار النبي أصحابه حيث كان هوى النبي مع أبي بكر جئت إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ، فإذا هو وأبوبكر يبكيان فقلت من أي شيء تبكي أنت وصاحبك يارسول اللّه : فقال الرسول صلى اللّه عليه وسلم: أبكي للذي عرض لأصحابي من أخذهم الفداء وقال رسول اللّه

١ / سورة الأنفال ، الآيات (٦٧ – ٧٠)

لو عذبنا في هذا الأمر ما نجا غيرك (إذ قال لا تعودوا تستحلون قبل أن أحل لكم).

ان الخطورة ليست في اختلاف وجهات النظر وتباين الآراء بل الخطورة عندما تتمحور نزعات العزائميين وتتبلور في شكل رؤية جديدة خاصة ومنفصلة نزّاعة نحو العنف والمشاكسة...

وتتمحور الرخصة في شكل مذهبية لزجة نزّاعة نحو الخروج والاستهتار و التلاعب بالأصول و المبادئ .

وعندها لا تصبح العزيمة ولا الرخصة وإنما ينشأ شيء جديد وخطير .. يحمل بذرة التفتت والتمحور. من جديد .. إنها الفتنة الطاغية .. وهو ما تسعى له كيانات العداء للإسلام وتجهد في سبيل تحقيقه .

وقد نلاحظ وعي المذهبية الإسلامية التي خطت لنفسها منهجاً متميزاً وفريداً .. وكيف أن العقلية الإسلامية الفذة استطاعت أن تبرز منهاج أصول الفقه الذي كان إطاراً واعياً وجامعاً .. لاستيعاب النص واستكشاف الواقع وإيجاد الحلول العلمية والعملية ومن ثم تفسير الحدث وفقاً لذلك وهذه غايات يسعى المنهاج الأصولي لاستيعابها والتعامل معها بوعي ودراية .. وأصول الفقه هي منهاج فقهي فني وليس جهادي حركي إن جازت هذه القسمة وذاك راجع لطبيعة الظرف الموضوعي فنحن في حاجة إلى أصول فقه جهادي حركي توازن بين الأصل والفرع .. و النص والواقع .

لذلك فإن ما يعرف بالتطرف الفكري والديني ليس له أصل إلا بحسبانه ظاهرة مرضية كفكر الخوارج الذين خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الرمية .. أما حركة التحفز الاجتماعي المستفزة من قبل الكيانات العدائية فهذه لا تعتبر تطرفاً.. مع مراعاة أن التمسك بالمبدأ الأصولي المحكم وإبرازه في وسط مجتمع مائع القيم فإن ذلك يضخم الحدث ويعطيه ظلالاً وأبعاداً قياساً بالواقع

الماثل وليس بالأصول الضابطة .. وحركة التحفز الاجتماعي لا تعتبر تطرفاً وإنما هي موقف اصيل ينسجم مع أصول المذهب ..

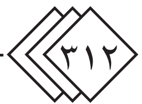
ثم أن عوامل النهضة والتسامي والانبعاث المذهبي عندما تتفاعل نصوصاً في القلوب والعقول ولا تجد مثلاً قدوياً فإنها سرعان ما ترتد إلى ضرب من الهياج النفسي والسخط العارم وتبرز في صورة شغب ساذج وتصور معتل يعكس حالة الانفلات المذهبي وغياب القدوة الفكرية والفقهية القادرة على توجيه الحماس توجيهاً بنّاء توحيداً .. وتناغماً بين مفردات التكوين المذهبي وتنقية أوعيتها المتصلة بالبعد الشعبي كسباً للعطف الجماهيري المنصف. مع ملاحظة أن هناك تبادل بين العزائميين والمقسطين .. فالوسطية ذات النشاط الاجتماعي والحركي الواقعي الإيجابي عندما يضيق عليها .. تنحاز آلياً إلى درجة العزائمية إذ الواقع هو الذي يشكل حركة المقاومة وأنماط المجادلة والتطور .. لذلك فإن الخلاف دائماً ليس هو سبب في الضعف وإنما هو علامة الضعف المذهبي وفقر البنية الفكرية والعملية متى ما تحول إلى نزاع .. و القرآن الكريم هو أساس ومرتكز الفكرة .. والحركة .. وقد حث بل أوجب الوحدة والتآخي .. والتحابب .. وذكر الأمة الإسلامية بماضيها الجاهلي فقال: (وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً)[1]. وذلك بعد أن أمرهم بقوله: (وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً)[2]. ويبين لهم ضمانة الوحدة والتعاضد و التآخي .. وهي الاعتصام بالقرآن الكريم و التمسك بحبل الله المتين.

ثم يذكر القرآن خطورة التفرق قائلاً (وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[3]... ويتضح من هذا

١ / سورة آل عمران ، آية ١٠٣

٢ / سورة آل عمران: آية ١٠٣

٣ / سورة آل عمران ، آية ١٠٥



النص أن وجود البينات يعني انتفاء دواعي الشقاق والاختلاف والعكس بالعكس فإذن لا خلاف ولا اختلاف ولا تباغض مع التمسك بهدي الدين وحبل القرآن بينما الانفلات من ذلك يعني كل مظاهر الفوضى والاضطراب في جميع مناحي الحياة .

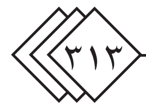
فالتفرق والاختلاف هو الداء الداخلي والضعف الذاتي المتولد عن ضعف الإيمان وخمود الفاعلية الأخلاقية .. وهو علّة تحطيم الديانات السابقة وإنهائها: (فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[1].

فهم المذهبية الأول هو توحيد الهدف وتوزيع العمل وفقاً للقدرات والاختصاصات والإمكانات والمواهب .. وفقه طبيعة الفرز الواقع لا محالة.

كانت التوجيهات القرآنية تترى وهي ندية طرية تتلقفها الأسماع وتتشربها القلوب من فم الرسول صلى الله عليه وسلم توجيهاً وإرشاداً ولكن كنا نجد التباين بين الصحابة في علمهم ومعرفتهم وعبادتهم وفقههم، وكما رأينا آلاف الصحابة جاهدوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نستطيع أن نقول أن جميع الصحابة في أخلاق وعدل عمر وعلم ابن عباس وزهد أبي بكر وورع عثمان وشجاعة و بلاغة علي .. عليهم الرضوان .. وإنما هؤلاء قمم سامقة وشوامخ اقتضت إرادة الله أن يهيئهم لحمل الأمانة مع النبيصلى الله عليه وسلم مؤازرة ومعاونة فكانوا خير رفيق وأصدق معين وكان النص واحداً. والأمر بالتعاون والتآخي والتشاور والتوحد يأتي نداءً وإشراقاً قرآنياً يستحث قافلة الحق وهي تسير على دروب الحياة بتناقضاتها وإفرازاتها يأتي هذا النداء مستحثاً إياها لتوثيق العلائق وتقوي الروابط وهذه الأوامر والنداءات تأتي دليلاً على التباين الذي قدره الله في بنية الإنسان الفكرية والخلقية والوجدانية وكانت حياة الناس تعاوناً وتكاملاً تحقيقاً لوظيفة الحياة. إذن هناك حقيقة جدلية قائمة وسط

---

١ / سورة المائدة ، أية ١٤



الصف الاجتهادي الإسلامي .. وهذه الجدلية هي زكاة الحياة .. والنماء وقوة الدفع الذاتي .. وإن كان الأمر واضحاً في الفقه الاجتهادي .. ونسبة لتحرير المناهج ووضع الضوابط الجدلية العلمية .. والتي جعلت من الخلافات الفقهية عنصر تجديد.. وقوة واتساع حتى وجدنا الأثر الذي يقول(اختلاف الأئمة رحمة) والاختلاف هنا مقصود به الاختلاف الجدلي بين آليات الدفع الفقهي.. ولغياب هذا المنهاج بشرائطه ووضوحه فإننا نجد أن الإشكال الجهادي .. يمثل تحدياً قوياً للحركة الإسلامية كما أن آليات الدفع الجهادي القائمة على أصول الحتمية الجدلية بين مفردات العمل الإسلامي لم تجد التفريغ السليم والمنهجي لتصب في قناة العمل الإسلامي الواسع .. فتحولت إلى صورة من صور المخاصمة والاحتراب .. لاسيما في مرحلة الإقلاع المتأثرة بروح الخلاف والمواجهة وعشق الذات وحب النفس . وهكذا لم تصبح مقولة اختلاف الأئمة رحمة .. فالخلاف هنا هو خلاف سلبي – يقوم على مبدأ المعاداة والمجابهة والمنافسة المنفعلة بقيم الأرض وسوادية الطين .. بينما هناك الخلاف خلاف إيجابي .. يقوم على مبدأ الإعذار والفهم والمقايسة وضرورات الواقع .. وهكذا .. نجد أن الدعوة لوضع أصول عامة لمنهج الجهاد الإسلامي وتوظيف الظاهرة الجدلية لمصلحة التحرك الإسلامي ضرورة لازمة وتحدٍ لابد من مواجهته و التفاعل معه .. وحتى نتمكن من امتلاك وسائل القراءة السليمة للواقع .. ولخطة العمل .. والسعي .. وإذا نظرنا إلى قضية الخطأ و الصواب وفق المذهبية القرآنية للتدليل على واقعيتها ولإثبات عمقها ورحابتها .. و لنفي ظلال الكهنوت و التعتيم الانحرافي لنزعات التدين وإرادة التسليم و القبول بأوامر الدين نجد أن الخطأ وارد مثلما الصواب في حق الإنسان ولإن كان الصواب هو الأصل ووجود الخطأ ليس جريمة وإنما الجريمة إرادة الخطأ و السعي له واعتقاده ... والعمل لأجله والإصرار عليه .. ولكن الاجتهاد و المجاهدة التي قد تلاحقها بعض الأخطاء وأنواع من القصور –

ليست بجريمة وإنما هي دليل صحة وحيوية . ثم أن الخطأ أمر حتمي الورود .. إلا في حق من عصم الله كما أن النقص أمر ملازم للإنسان .. ذلك أن طبيعة الإنسان وبنيته الفكرية و الخلقية والروحية تجعله عائش بين الخطأ و الصواب .. لأن عنصره الطيني وسعيه على ظهر هذه الأرض وتربص شياطين الإنس والجن به وطبيعة هذه البنية .. كل ذلك يجعل الإنسان معرضاً لمآخذ الخطأ و النسيان .. والتذكر . لذلك كانت المذهبية الإسلامية .. واقعية في خطابها وأمرها تدعو للتوبة وتحث عليها وتأمر بالعمل الجاد وتحث عليه وتوصي به وتأمر بالعمل وتذكر الإنسان بسعة رحمة الله ومغفرته لكل الذنوب ما دام الإنسان يملك إرادة التوبة وصدق العزيمة وخلاص النية .. ومن أصاب له أجران من بعد اجتهاد ومن أخطأ فله أجر.

ثم الغلو في الدين أمر محتمل كاحتمال ورود الميوعة والانفلات وكلا الأمرين صورة من صور التعامل مع النص .. وتأثير الأهواء والأفكار والوجدانيات .. وسلطة الواقع وضغوطه فالغلو والتنطع - لا يمثل خطورة فكرية ولا اجتماعية عامة . ما لم يتحول تحت ضغط الواقع وإفرازاته إلى تيار تخريبي هادم .. لذلك نصر على توصيف هذه الحالة بأنها مرضية .

وبالمثل روح الميوعة والانفلات .. إذا تحولت بفعل التأثير الاجتماعي إلى تيار ينزع نحو الخراب والإفساد .. فكلا التيارين يمثل خطورة على البنيان الاجتماعي .. والذنب هنا ذنب القوانين الاجتماعية السائدة والمحمية بقوة القانون وسلطان الدولة .. فهي التي تجعل من الحالة المرضية داء مستفحلاً وحالة عامة - خالطة بين نشوة الصحة ونزعة المرض. إن طرح سؤال قياسي يعطينا القدرة على ملاحظة مدى قدرتنا الفكرية ، فمثلاً هل هناك ظاهرة تطرفية في واقعنا الإسلامي العام يمكن أن تمثل خطورة على البناء العقدي والنسق الاجتماعي للأمة المسلمة .. وللحركة الإسلامية .. أم قد تكون هناك حركة جهادية نهضوية

؟؟ تجديدية تمثل تهديداً شاملاً للنسق الطاغوتي وللبناء السلطوي وللهيمنة الاستكبارية (الاستعمارية) الضالة كما يراى البعض ؟.

وقد لا ننفي وجود نزعات عزائمية وربما شطحات ذاتية تمثلها بعض المجموعات والافراد وتبرز إلى الساحة العامة في فترات بعينها وفي ظروف خاصة. كانت من قبل وستظل .. ولا تمثل تهديداً فكرياً للأمة الإسلامية .. وليس حجة على الإسلام نصاً ومنهجاً .

وقد يسوق البعض – بعض الأمثلة ويظنها دليلاً على التنطعية أوالتطرف الديني كما يسمى – ولكن هذه النزعات تظل داخل حلقة النزعة الذاتية وهي نتاج طبيعي لخلل ماثل في حياتنا ولا يمكن أن تمثل خطورة على واقعنا الإسلامي أو تهديد وتحجيم لجهودنا الفكرية .. والجهادية أو تشكيك في أصولنا المرجعية ومعالجة هذه النزعات الفردية تتم من خلال الموعظة العلمية والقدوة الصالحة .. التي يمكن أن تكون مركز ثقة. ومورد عطاء واقعي مقنع. ولن يتم علاجها بواسطة الخطب المصنوعة. و المراكز المشبوهة وفقهاء التبرير السلطوي .. والاستئصال.

وإذا رجعنا بالذاكرة واستعرضنا الظاهرة الخارجية نجد أنها قد تحورت في صورة مذهبية .. ناقصة النمو. أي مشوهة لها مقولاتها وأصول فكرها .. وموجهاتها .. بغض النظر عن تلك المقولات والأصول والموجهات وشغلت الفكر الإسلامي .. ولكنها انتقضت في مجال المجادلة و المقاتلة لأن تيار الاستقامة كان قوياً وجارفاً والمجتمع الإسلامي كان متحركاً ونامياً ومعافى في فكره وجهاده ..فاستطاع أن يختزل (الخارجية) وتحركت الحياة الإسلامية .. ولم يحارب الإسلام .. ولم توقف آلات دفعه .. ولم يشكك في صلاحه وعظمته وشمول نصه .. وإنما اعتبرت .. (الخارجية) ظاهرة مرضية مع مقاربة ما هو قائم اليوم إذ أن السلطة الحاكمة اليوم في بلاد كثيرة ممثلة في رموز خطابها تعتبر الإسلام

قلادة تحسينية وليس قوة حضارية .. بنائية إعمارية وتعتبر كل صوت إسلامي عزائمي تغيري .. صوت خارجي.. كما أفتى بعض الفقهاء !! والعزائميون الذين ينادون بتحكيم شرع الله .. والتحاكم إلى كتابه .. وإعلاء كلمته والمهمومون بعودة القيم الإسلامية المغيبة والعزة القرآنية المطموسة .. والشارة الجهادية المزورة .. لهم الحق في ذلك يجب أن ننزلهم منازلهم ...

والمترخصون الذين يريدون النجاة بجلودهم يجب أن يعذروا مالم يصبحوا جزءً فاعلاً من الآلة المتسلطة بحكم إرادتهم، ولكن أن تنموا داخل المجتمع الإسلامي .. وبتوجيه من معامل العداء المخاف اصوات تتحدث عن التطرف الإسلامي .. وتخلط بين الحوادث الفردية وبين المبادئ الإسلامية وبين صيحات الانبعاث الايماني بسوء نية وقصد وتسمها كلها بسمة التطرف والغلو .. وتعقد لها محكمة لمحاكمة الفكر الإسلامي وإيقاف خطط جهاده واجتهاده وحشد طاقات الغفلة والعمالة لتمرير ذلك المخطط .. وإضعاف وتحوير دلالة النص فهذا يعتبر تسطيحاً للقضايا وتعميماً يقوم على تجهيل الأمة بدينها وقيمها .. ووأد إرادة التحرر فيها، إن العطاء القرآني محقق لشرط الوعي المنهجي اللازم والتدين اجتهاد لن يستنفد إطلاقات الدين – والدين أصل المقاصد والتدين اجتهاد متدرج نحو الكمال المقصود . .

القرآن الكريم وسؤال المشروعية :

لقد ذكرنا في معرض الحديث عن تطور العمل السياسي وعلائقه أن سؤال المشروعية ظل هاجساً شاغلاً للحركة الإسلامية ومثل نقطة الضعف الأساس وكأن الحركة استنبطت الروح الديمقراطي الذي لا يعرف المشروعية إلا من خلال أفكاره ومؤسساته ومنهاجه، لذلك ظلت الحركة الإسلامية وهي تتولى زمام التغيير وولاية الحكم تتحدث عن الشرعية الثورية ثم الشرعية الدستورية وبين ذلك تبحث عن شرعيتها في أعين الغربيين !! والأحزاب !! مما أربك سيرها

وبلبل على تصوراتها فكيف السبيل إلى الشرعية في وجود حاكم عسكري؟! وكيف السبيل إلى الشرعية وسط مجتمعات ديمقراطية؟ وكيف السبيل إلى الشرعية وسط مقاطعة حزبية رافضة ومحاربة ؟! وظل سؤال الشرعية يتردد فكلما وقع تقارب بين الجهات التي ذكرناها وقع بعض الاطمئنان والعكس بالعكس، وربما دعانا هذا لنطرح عدداً من الأسئلة ونبدأها بسؤالنا من أين تكتسب حركة التغيير مشروعيتها . والإجابة عن ذلك تستصحب أولاً المراد تغيره ثم منهج التغيير ومقصده.

وقد قصدت الحركة الإسلامية إلى تغيير الواقع (الديمقراطي) بعلله لأنه عجز عن حمل الأمانة وعن حفظ أمن وسلامة الأمة وعن تمثل أهدافها وآمالها وفرط في دين الأمة ، هذا ما تسوقه الحركة الإسلامية وهي تحدث حركة التغيير.

مقصد التغيير:

إقامة حكم أمين يستهدي بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وميراث السلف الصالح و يستفيد من الحكمة الإنسانية ويحقق العيش الكريم .

منهج التغيير:

اتخاذ وسيلة القوة والحكمة إلتزاماً وانضباطاً شرعياً إنفاذاً للأمر وتقديراً للضرورة بقدرها سيراً متدرجاً نحو مقاصد محددة.

السؤال الذي يرد ثانية من أين تكتسب حركة التغيير مشروعيتها ؟ هل من الشعب أم من النص أم من الاثنين؟ والشرعية في التصور العام تكتسب من كتاب الله العزيز ومن السنة المطهرة ومن ميراث السالف، هذا من حيث النص الموجه والحاكم المرشد أصلاً، وهو أمر التشريع الضابط للخلق عامة.

أما أمر السلطة فهو متحقق من بعد بيعة، والأمر فيه لعامة الأمة وهذا ما يميز التصور الإسلامي لأمر السلطة فهي (سلطة غير ثيوقراطية) الادعاء فيها

أن السلطة تفويض من الله سبحانة وتعالى للحاكم المحدد كما كان الشأن مع حكم الدولة المسيحية سابقاً وإنما السلطة للأمة المسلمة تضعها في يد من شاءت من الناس وفقاً للضابط الشرعي، حماية للدين جميعاً وسياسة للدنيا، والحاكم في التصور الإسلامي من أفراد الأمة ميزته أنه يقودها على طريق الحق التزاماً بالنص الشرعي العام وبرقابة من الله ومنها.

والإجابة عن مشروعية التغيير تستصحب هذه المقدمة ليأتي التغيير على أساس من التوجيه الشرعي والنص في ذلك قوله تعالى : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[1].

وقوله تعالى : (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)[2].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:(مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ)[3].

وعن أبن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له أمته حواريون واصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم أنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يأمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل) .

إن هذه النصوص تعطي دليلاً على مشروعية التغيير من منظور إسلامي ثم يستكمل التغيير مشروعيته وفقاً لطبيعته ويتحقق ببيعة الأمة .

---

١ / سورة آل عمران ، آية ١٠٤

٢ / سورة آل عمران ، آية ١١٠

٣ / صحيح مسلم – باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – ج١ – ص٦٩.

الشورى مفهومها ... آثارها

الشورى من حيث اللغة: هي استخراج الرأي والعلم بما عند المشاور وشاورهم أي استخرج آرائهم واعلم ما عندهم والشورى هي استخراج رأي الأمة تحرياً للصواب وتحقيقاً للاتفاق ما أمكن .

والشورى تمثل أصلاً أصيلاً في قضايا الاستقامة والحركة والتنقية المتجددة لأوعية العمل وقنوات الخطاب والاتصال فالشورى هي الأساس الذي يحفظ توازن الحركة ويكسبها خاصية التجرد ويزيل عنها ظواهر الرتابة والتقييد الوثني الذي يصبغ الحركة – إن أبقى حركة بصبغة الجهل وفرض القداسة المعوجة للأفراد والرموز والزعامات ويعطي أقوال الأفراد والزعامات درجات في التقديس والتجريد مما يؤدي إلى شل حركة الفكر وإفساد فعاليته ويفت في عضد الحركة ويحجزها في طور الزعامة ولا يدعها تدخل طور المنهج.

والحركة الإسلامية المعاصرة في كثير من البقاع لم تصمد صموداً قوياً أمام ابتلاء الشورى القوي والمؤثر وآثرت الاعتصام الشكلي والمظهر الجماعي أكثر من إيثارها لثمار الشورى المحفوفة بمخاطر الاختلاف، وهذا تقدير ينطوي على كثير من المخاطر ويحمل في أحشائه داءً عضالاً يظل ينهش في الكيان الداخلي حتى يقضي على الحركة ويوقف نموها وهي تتغزل في جسمها وهيكلها ذاهلةً عن الأدواء والأمراض الداخلية والعجز الوظيفي .. وكان يمكن أن يوظف هذا الأصل- الشورى- توظيفاً قوياً وفاعلاً لتنعكس ثماره على البنية الحركية والفكرية للجماعة، ذلك أن ابتلاء الشورى أنفع لقوة الحركة ولصلابتها في مقارعة الأعداء والانتصار عليهم بقوة الصف وجماعية الحركة – ولقد درج المتحدثون عن الشورى في إجمال الحديث عنها ومقارنتها بالديمقراطية أحايين أخرى- من غير ردها إلى منهج أصولي عملي متكامل يخرجها من جدلية الإعلام والإلزام ومقايستها على الديمقراطية إلى ذاتية الرؤية وأصولية النسق.

وربما كان المثال واضحاً في أمر السياسة فإن أهل السياسة في العصر الحديث خاصة نظروا إلى الشورى وهم منفعلون برياح الديمقراطية العاتية لاسيما وقد عانوا من آثار الظلم والتسلط الدكتاتوري فأصبحت الشورى عندما تذكر تقارن بالنسق الديمقراطي الغربي رداً للشبهات وإثباتاً بأن للإسلام صلاحه السياسي وإصلاحه وهذا المنحنى في ذاته يحمل شيئاً من الهزيمة النفسية لذلك لا يلد إلا فقهاً هجيناً – إن تصور الشورى السليم والشامل لا يكتمل إلا من خلال رؤية أصولية تضع الشورى في موقعها العقدي والتربوي والتشريعي والسياسي – وربما نشير في معرض توضيح الأمر من الناحية السياسية الغالبة إلى أن المجالس النيابية التي يتم انتخابها على أساس ديمقراطي ليست هي بالضرورة المجالس الشورية الملزمة في قرارها – بينما نجد أن المجالس التي يتم انتخابها على أساس شوري هي المجالس الملزمة في قرارها، وهذا تبرئة للفقه الإسلامي الأصيل من عقابيل الخلط والمزج بين ما هو إسلامي أصيل وما هو طارئ ووافد ومجانب.

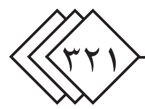
في منهجية الشورى:

الشورى هي الأصل الذي يقرر الحرية الفكرية ويرسخ الشعور في الأفراد شعور بمعنى : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً)[1]. وينمي في الإنسان الشعور بالواجب والهم الدائم بأمر الحركة واستقامتها وطرائق انتصارها لا تنسخ ذاته في ذات الآخرين فيصبح كماً لا كيفاً ولا تقطع دماء حياته والحيوية عنه فيصبح جزءاً معزولاً ميتاً.

والشورى هي عنصر الفعالية في تطوير الحركة وتجويد سعيها وجهادها لاستيعاب الواقع على شرائط الوعي الفكري والسعي الاجتماعي.

و الحركة إن لم تنشط ذاتها وتطهر أوعيتها وتنقي وسائلها وتجدد عزائمها من خلال الإحياء الشورى والتلاقح الجمعي .. مع استحضار أن الاختلاف

١ / سورة مريم ، آية ٩٥



والاتفاق هما عنصرا النمو والتطور والتجويد فإنها تقضي على نفسها بداء العجز و الكسل.

وقد يحاول البعض التقليل من أثر الشورى ومكانتها في البنيان الفكري والجهادي للمجتمع المسلم ويؤصل لذلك بدعوى أن الشورى معلمة وليست ملزمة للحاكم مما يلقي بظلاله على تصورات (الحركة الإسلامية) وهذا في تقديرنا خطأ في بدئه ومنتهاه . فالشورى لها بعدها وأساسها الشرعي والعلمي وقيمتها الخلقية.

يقول تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[1]. ويقول تعالى : (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ × وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ)[2].

ومن خلال هذه الآيات نلاحظ أن الأصل التوحيدي والتوجيه التشريعي والإرشاد الخلقي تداخلت وتكاملت وأعطت صورة متماسكة فلا تستطيع أن تتصور طرفاً بمعزل عن الآخر وإلا اختلطت الصورة وفقدت قوتها وجاذبيتها.

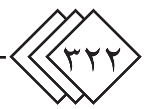
البعد العقدي :

الشورى أصل من أصول تنقية العقيدة وتصفيتها وهي قيمة تنمي وتقوي وتحفظ التصور السليم والفقه العملي والدافع للإرشاد والتوجيه والتفكير والتدبر ، و الجهد والسعي، معرفة لأوامر الله ووحيه وتقديراً لإرشادات الرسول وتوجيهاته وآرائه وفقهاً لآراء الأشخاص وإجهاداً للعقل والفكر تلاقحاً وأخذاً وعطاءً.

والشورى في المجال العقدي تعني ضعف البشر وقصور إدراكهم وعلمهم

١ / سورة آل عمران ، آية ١٥٩

٢ / سورة الشورى ، الآيات (٣٨ – ٣٩)



فلابد من التشاور والتلاقح حتى يستبين السبيل من خلال الجهد الجمعي، ثم يأتي من بعد ذلك تفويض الأمر لله والتوكل عليه.

والشورى في المجال العقدي تنفي القداسة عن آراء الأشخاص وتجعلها قابلة للنقد والتغيير والتبديل حتى لا يضل البعض أو يطغى أو يستعلي على غيره أو يتأله، وحتى لا يفتن الناس بالأشخاص وينسبون القداسة لرأي رجل ولفكره، وإن كان الرسول صلى الله عليه وسلم مدعوماً بالوحي ومؤيداً به إلا أن أمر الشورى كان في حقه تعليماً للآخرين وإرشاداً لهم وإظهاراً للجانب الواقعي في شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وأنه بشر ينظر ويرى ويفكر ويدبر، وأقر بالشورى بحسبانها صورة من صور البحث عن الصواب والوصول إليه .

أما في الجانب التشريعي فإن الشورى وسيلة من وسائل استفزاز العقل ليجتهد ويقدر ويناقش ويقرر.

والشورى هي المنهاج التربوي الذي يغرس في المسلم العزة والكرامة

والشعور بالقيمة الإنسانية والكرامة الإلهية الفاعلة لذلك فإن الإجماع هو ممارسة شورية تتلاقح فيها الآراء وتختلف ثم تتجادل فتأتلف ويبقى الحق مع الجماعة بشروطها، فالشورى من هذا المنظور وسيلة من وسائل تحقيق الإجماع وهو نتاج وثمرة من ثمارها.

ثم الشورى إذا كانت ذات أثر يبدو غير خطير في مرحلة الزعامة أو مرحلة الانتصار الأولى القائمة على الالتفاف الثوري العاطفي تحت القيادة الصادقة، فإنها تصبح ذات أهمية واضحة وخطيرة في مرحلة البناء المنهجي والتأسيس الحضاري الشامل إذ أن المرحلة أصبحت مرحلة عملية أكثر منها عاطفية، وهذا ما يوضح لنا احتفال النص القرآني واهتمام الرسول صلى الله عليه وسلم البالغ بقضية الشورى، إذ أن عاطفة الجمع في عهد الرسالة لا تعادلها عاطفة، وزعامة النبي صلى الله عليه وسلم لا تدانيها زعامة ولكن منهجية النص والرسالة جعلت

من الشورى ممارسة إسلامية من صميم المنهج الإسلامي، ذلك أن الإسلام منهاج شمولي لا تشغله مرحلة عن الأخرى ولا تنسيه السوابق اللواحق .. ولا يستعيض عن المنهج بالزعامة ... وإنما بهما معاً.

أما قيمتها الخلقية فتتمثل في أن الشورى ممارسة إنسانية مطلوبة من كل حاكم أو قائد أو طالب نصح وإن اختلفت درجات وجوبها وفرضيتها.

فهي في إطار الجماعة تحقق قيمة الأخوة والتحاب والتآلف وتنمي روح الثقة والصدق والإيثار، وتحقق الترابط والوحدة والعصمة من الزلل والانهيار .

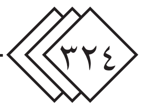
وفي إطار الحاكم فهي أمر مفروض ومطلوب ومقرر، فهي تلزم الحاكم الجادة فلا يضل ولا يطغى ولا يتكبر ولا يتجبر .

وتنمي في المشاورين روح الثقة وإرادة الإخلاص والصدق، وتشيع في عامة الأمة روح الالتزام والانضباط فهي ماحية لظواهر الطغيان والاستعلاء والاستبداد، ومولدة للإحساس الجمعي والشعور الإنساني والواجب الوطني بمعناه الواسع الشامل (أمانة الاستخلاف).

وبقدر الالتزام بالشورى تكون مظاهر الوعي والنمو والتسامي وتكون قوة الحركة وفعاليتها وانضباطها وضمانة تماسكها وانتصارها، جاء في تفسير الآيات السابقة من سورة آل عمران - (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ)[1] أي فبسبب رحمة من الله أودعها الله في قلبك يا محمد كنت هيناً لين الجانب مع أصحابك مع أنهم خالفوا أمرك وعصوك (وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ) أي لو كنت جلفي الطبع قاسي القلب تعاملهم بالغلظة والجفا لتفرقوا منك ولما كانت الفظاظة في الكلام نفى الجفا عن لسانه والقسوة عن قلبه، (فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) أي فتجاوز عما نالك من أذاهم يا محمد واطلب لهم من الله المغفرة وشاورهم في جميع أمورك ليقتدي بك الناس، قال

---

١ / سورة آل عمران ، آية ١٥٩



الحسن : (ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم وكان عليه السلام كثير المشورة لأصحابه)، (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) أي إذا عقدت قلبك على أمر بعد الاستشارة فاعتمد على الله وفوض أمرك إليه، (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) أي يحب المعتمدين عليه المفوضين أمورهم إليه.

نلاحظ هنا أن الشورى أتت ضمن توجيهات أخلاقية سامية وإرشادات تشريعية عظيمة ثم ذيلت ببعث قيمة توحيدية عقيدية كأساس يقوم عليه التصور السليم والفقه الحركي الواعي فالأخلاق التي جاءت في الآية هي:

- رحمة القلب ولين الجانب.
- عدم الفظاظة في اللسان وغلظة القلب وجفاء الطبع.
- ثم العفو عنهم بل والاستغفار لهم.
- ثم مشاورتهم في الأمر.
- فالتوكل بعد ذلك.

ومعلوم أن التوكل قيمة عقدية تصل الغيب بالشهادة وتربط الحركة والتوجه بالله الواحد وتعني تفويض الأمر لله والاعتماد عليه أساساً، والأمر في نهايته مربوط بتقديره وتوفيقه.

وجاء في نفس المصدر وفي تفسير الآيات السابقة من سورة الشورى، (لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ)[١] أي واعتمدوا على الله وحده في جميع أمورهم، (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ)[٢] أي وهؤلاء المؤمنون هم الذين يجتنبون كبائر الذنوب كالشرك والقتل وعقوق الوالدين والفواحش. قال ابن عباس : (يعني الزنا) (وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) أي إذا غضبوا على أحد ممن اعتدى عليهم عفوا عنه وصفحوا، قال الصاوي من المكارم التجاوز والحلم عند الغضب ولكن بشرط أن يكون الحلم غير مخل بالمروءة ولا واجباً كما إذا انتهكت حرمات

١ / سورة الشورى ، آية ٣٦

٢ / سورة الشورى آية ٣٧



الله فالواجب حينئذٍ الغضب لا الحلم وعليه قول الشافعي: من أستغضب ولم يغضب فهو حمار، وقال الشاعر:

وحلم الفتى في غير موضعه جهل، ....

(وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ) أي أجابوا ربهم إلى ما دعاهم من التوحيد والعبادة قال البيضاوي نزلت في الأنصار دعاهم رسولهم صلى الله عليه وسلم إلى الإيمان فاستجابوا وأقاموا الصلاة أي أدوها في أوقاتها بشروطها وآدابها أو حافظوا عليها في أوقاتها، (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) أي يتشاورون في الأمور ولا يعجلون ولا يبرمون أمراً من مهمات الدنيا والدين إلا بعد المشورة، (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) أي ينفقون مما أعطاهم الله في سبيله بالإحسان.

وهكذا أيضا نلاحظ الشورى أتت وسط نسق متكامل اجتمعت فيها الأبعاد العقدية والأسس الشرعية العملية الخلقية ويمكن أن نوضح ذلك في الآتي:

- التوكل .
- اجتناب كبائر الإثم والفواحش.
- الاستجابة الكاملة لله.
- إقامة الصلاة.
- الشورى في الأمر.
- الإنفاق.
- رفض الظلم والثورة عليه.
- العدل عن الجزاء من غير عدوان أو العفو والإصلاح و تجنب ظلم الآخرين.
- عدم التكبر والتجبر والبغي .
- الصبر و المغفرة.

وهكذا نجد أن الشورى عضو حيوي في جسمنا الحركي والتشريعي والأخلاقي وليس أدل على ذلك من أنها روح تسري بالحيوية والدفق الإرشادي في سورة



كاملة من سور القرآن وهي سورة الشورى.

الشورى والحكم :

لتناول الشورى في أمر الحكم جانبين الأول: وهو متعلق بكيفية اختيار الإمام الحاكم وكيفية البيعة له والجانب الثاني: يتناول الشورى في الأحكام فيما لا نص فيه فيما يتعلق بأمر السياسة الشرعية.

أولاً: الشورى في اختيار الإمام :

وهي تقوم على أن تنصيب الإمام حق الأمة فهي التي تختار إمامها كمالاً لأمر الدين وتماماً لإصلاح الدنيا وهذا يدل على وجوب اختيار الإمام فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب واختيار الإمام لا يخرج في غالب الأمر فيما ذهب إليه التراث الإسلامي من واحدة من الصور الآتية الصورة الأولى: أن تقوم الأمة على صعيد واحد فتختار إمامها وتبايعه على ذلك وكالة عنها إقامة لأمر الدين و سياسة الدنيا.

الصورة الثانية: أن يتصدى للأمر مجموعة من أهل القوة والشوكة والسند الشعبي والاجتماعي فيتم الاختيار للإمام عبر ذلك ثم تتراضى الأمة من بعد ذلك على هذا الاختيار.

والصورة الثالثة : تولي الأمر من قبل أهل الحل والعقد داخل المجتمع والعهد بالأمر إلى الخليفة أو الإمام ثم طرح الأمر على عامة المسلمين لتحقيق الرضا والمبايعة العامة.

فهذه الصور من اختيار الإمام تتدرج بين صورة مثالية يصعب تحقيقها في الواقع وهي أن تتم الإمامة بناء على اختيار كافة الأمة بعد وقوفها على صعيد واحد وهو خيار لا يمكن تحقيقه نسبة لضخامة أعداد أفراد الأمة وتشعب البيئات والمناطق.

والصورة الثانية وهي الأقرب حدوثاً في الواقع أما الصورة الثالثة فإنها



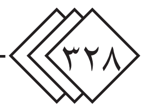
تطرح سؤالاً حول من هم أهل الحل والعقد وكيفية الوصول إليهم وعليه نتناول كيفية الشورى والاختيار من خلال هاتين الصورتين. صورة اختيار الإمام عبر الأمة مباشرة ما أمكن أو عبر ممثلين للأمة.

والصورة الأقرب لمقاصد الشرع والتي يمكن تحقيقها الآن وهي متعارف عليها في النظم السياسية المعاصرة: هي أن يتم الاختيار عن طريق مجموع الأمة ما أمكن وهو ما تم عليه انتخاب (رئيس الجمهورية) وذلك بأن تطرح أسماء المتقدمين للرئاسة على عامة الناس ثم يختار الناس عبر صناديق اقتراع من يرونه مناسباً بالضوابط المحددة، وهو ما يعرف بالنظام الجمهوري الرئاسي وبذلك تصبح البيعة الشورية بين الرئيس مباشرة أو الإمام وبين عامة الأمة وتصبح الأمة متعاقدة مع رئيس إمام واحد وليس مع حزب أو مجموعة من الأفراد وما يلي الكيانات من هذا إن وجدت تنشيط عملية الدفع السياسي والاجتماعي لتأهيل وإبراز قدرات وإمكانيات الإمام وإظهار القوة والشوكة التي تؤيده وتدفع به إلى تولي زمام أمر الأمة لذلك يسمى إماماً تشبيهاً بصورة الاجتماع على إمام واحد في الصلاة أو الاصطفاف خلفه طاعة لله سبحانة وتعالى وتوحيداً على منهجه وإمامته خليفةً أو رئيساً.

والمثال المحتذى نجده في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم فقد تولى إمامة الأمة بتزكية الله سبحانه وتعالى وحفظه يقول الله تعالى : (لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)[1]، وإمامة الرسول صلى الله عليه وسلم تقوم على عقد الايمان الديني على شهادة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله فكان اختياره اصطفاءً واجتباءً من الله سبحانة وتعالى يقول عز وجل (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً [(٢)].

١ / سورة التوبة ، آية ١٢٨

٢ / سورة النساء ، آية ٦٥



ثم تولى الأمر بعد ذلك أبوبكر الصديق بعد تشاور وتحاور اختلاف ثم ائتلاف ومبايعة كما وقع ذلك في سقيفة بني ساعدة ومن أهم الإشارات إلى خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم إمامته للأمة في حالة مرض الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكما هو معلوم فإن الشيعة يرون أن تحديد منصب الإمام وصية من الرسول صلى الله عليه وسلم وبوحي من الله سبحانة وتعالى وليس للأمة الحق في تعيين الإمام.

ثم تم اختيار سيدنا عمر رضي الله عنه وأعقب ذلك عثمان ثم تولى علي رضوان الله عليهم جميعا.

وقد راعى اختيار الخلفاء تحقيق مبدأ الشورى بكيفياته كما هو مذكور في كتب التاريخ والسياسة الشرعية لكن ما نلاحظه أن سابقة الجهاد والاجتهاد والقرب من الرسول صلى الله عليه وسلم والتزام أخلاق التقوى والورع والإيمان كانت هي الصفات الأساسية المؤهلة لأخذ البيعة للإمامة ولم يكن أمر الاختيار مشكلة لأول أمره وإنما ظهر الخلاف في أمر السياسة الشرعية – فلم يوجد أحد من المسلمين تمرد على سلطان أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي لأول الأمر بدعوى عدم شرعية البيعة – ومن امتنع مؤقتاً مجتهداً آب وبايع فصارت البيعة عامة إلا من شذ.

غير أن الاختلافات ثارت بعد ذلك لأسباب ذكرها أهل التحقيق من المؤرخين وهي ذات اتصال بأمر السياسة الشرعية في بعض أوجهها. وهذا فيما يتعلق بأمر الشورى في أختيار الإمام وسوف يأتي تفصيل عند حديثنا عن مفهوم البيعة.

ثانياً: الشورى في الأحكام:

مما يتضح من خلال الوقوف على النصوص القرآنية والسنة النبوية فيما يتعلق بالشورى فيمكننا جمع ذلك في أمرين.

أولاً: قصدت الشورى إلى معرفة الصواب بإعمال العقول اجتهاداً وعبادة.

ثانياً: قصدت الشورى إلى تحقيق الرضا بمشاورة أفراد الأمة لاسيما وأنه في غالب الأمر يترتب على ذلك التزام.

ولو ردوا الأمر إلى هاتين القضيتين لزال الكثير من اللبس الذي دار حول الشورى ومدى إلزاميتها.

الشورى باعتبارها وسيلة لمعرفة الصواب:

الذين ذهبوا إلى أن الشورى معلمة قالوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم مسدد بالوحي وغير محتاج إلى مشورة الناس – وهذا الحديث صحيح في عمومه غير أن الرسول صلى الله عليه وسلم مشرع- والتشريع في أمر الشورى يتناول إعمال العقل وبذل الجهد البشري في الوصول إلى الحق. فإذا كان الوحي هو الوسيلة الأولى للمعرفة فإن مشاورة العقول أيضاً وسيلة من وسائل الوصول إلى الحق، والوحي إنما يأتي مدداً للعقل وتسديداً له وتوجيهاً والعقل قاصر في أمور ومسدد في أمور والرسول صلى الله عليه وسلم قدوة في الأمر كله.

ومن المواقف التي استشار فيها الرسول صلى الله عليه وسلم صحابته لبيان الحق والصواب في اتخاذ القرار الآتي :

استشارة السعدين في إعطاء ثلث ثمار المدينة لما اجتمعت الأحزاب تريد محاصرة المدينة ونقض يهود بني قريظة العهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم ومزقوا صحيفة العهد – حاول الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجد شرخاً في جبهة الأحزاب فاستدعى عيينة بن حصن والحارث بن عوف زعيما قطفان وعرض عليهما أن يعطيهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعوا بمن معهم عنه وعن أصحابه فأرسل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهما زعيما الأوس والخزرج ليستشيرهما في الأمر فقالا يارسول الله أمراً تحبه فنصنعه أم شيئاً أمرك الله به لابد من العمل به أم شيئاً تصنعه لنا؟ فقال بل

شيء اصنعه لكم، لأني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحد أن اكسر عنكم من شوكتهم، فقال له سعد بن معاذ: يارسول الله قد كنا وهؤلاء على الشرك بالله وعبادة الأوثان لا نعبد الله ولا نعرفه وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة واحدة إلا قرى أو بيعاً، أفحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك وبه نعطيهم أموالنا ؟ .. والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت وذاك فتناول سعد بن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال ليجهزوا علينا.

من هذا يتضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يضعف شوكة الأعداء وقدم ما رأى للشورى، ونزل بعد الشورى عند رأي سعد بن معاذ ولم يمض إقتراحه في أمر ثمار المدينة والأمرهنا من الوضوح بمكان وقد حاول صاحب معالم المدرستين أن يبحث عن المبرر وهو من الذاهبين إلى عدم إلزامية الشورى بقوله إن هذه الاستشارة أراد منها الرسول صلى الله عليه وسلم إلقاء الخلاف بين القبائل المحاربة .. ولعله لم يوفق في هذا التعليل وإن كان الأمر حيلة لقال الرسول للسعدين ذلك كما أخبر نعيم بن مسعود بذلك كما هو معلوم.

الاستشارة في أسرى بدر:

لم يكن الحكم الشرعي قد نزل في أمر أسرى بدر فأشار الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه في ذلك فظهرت الآراء الآتية :

١. أن تؤخذ الفدية من الأسرى وبه قال معظم أهل بدر وفي مقدمتهم أبوبكر.
٢. قتل الأسرى وهذا رأي عمر بن الخطاب ولم يوافقه أحد من أهل بدر.
٣. حرق الأسرى وبه قال عبد الله بن رواحة .

فأخذ الرسول صلى الله عليه وسلم برأي الأغلبية في ذلك وأخذ من الأسرى الفداء فنزل بعد ذلك القرآن الكريم – مبيناً للحكم وموافقاً رأي سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول تعالى: (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ

فِي الأَرْض تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ × لَّوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[1].

وقد سبقت الإشارة إلى هذه الحادثة، ومن العلماء من ذهب إلى أن الصواب في حاصل الرأيين كما وقع.

استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لتحقيق الرضا في الأمة:

ومن المواقف التي استشار فيها الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه لتحقيق الرضا استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لهم في شأن القتال بعد نجاة القافلة ولقد ذهب جل المهاجرين والأنصار إلى ضرورة التصدي لقريش وقتال جيشها فتكلم أبوبكر الصديق وعمر و المقداد بن الأسود رضوان الله عليهم والرسول صلى الله عليه وسلم يقول أشيروا عليّ أيها الناس يريد الأنصار فتحدث زعيم الأنصار سعد بن معاذ واحسن خاتماً قوله: بانا لصبر عند الحرب صدق عند اللقاء لعل الله يريك منا ما تقر به عينك.

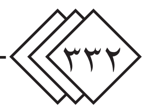
الواضح أن الشورى هنا لم تكن لإتخاذ قرار القتال أصلاً لأن الوعد أتاه من الله وحياً بأحدى الطائفتين، يقول تعالى: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللّهُ أَن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ)[2].

وإنما كانت الشورى لتحقيق الرضا بموافقة المسلمين من المهاجرين والأنصار خاصة وأن الأنصار قد بايعوا على القتال داخل المدينة. والرضا أمر مقصود لذاته وهو قرين العدل وثمرته.

و المثال الواضح لذلك أيضاً فيما رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف لم ينل منهم شيئاً قال: إنا قافلون إن شاء الله فثقل عليهم وقالوا: نذهب

١ / سورة الأنفال ، الآيات (٦٧ — ٦٨)

٢ / سورة الأنفال ، الآيات (٧ — ٨)



ولا نفتحه؟ فقال أغدوا على القتال فغدو فأصابهم جراح فقال إنا قافلون غداً إن شاء اللّه فأعجبهم فضحك النبي صلى اللّه عليه وسلم ، وهذه الحادثة تدل على أن الرسول صلى اللّه عليه وسلم كان يعلم أن الصلاح في القفول غير أن القرار لم يرضهم، فوافقهم الرسول صلى اللّه عليه وسلم حتى شعروا بقوة قرارالرسول صلى اللّه عليه وسلم وفائدته فارتضوه للمرة الثانية فضحك الرسول صلى اللّه عليه وسلم.

ما نخلص إليه من أمرالشورى في جانبها السياسي والتشريعي أن الشورى ملزمة وهي الوسيلة الشرعية التي ارتضتها شريعة الإسلام للوصول إلى الحق توظيفاً لعقل الأمة وتحقيقاً للرضى.

ان إهمال رأي الأمة وإلغاءه يعني مناهضة الإجماع وتفضيل غير المعصوم على المعصوم إذ الأمة معصومة يقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم : (لا تجتمع أمتي عن ضلالة) وقوله صلى اللّه عليه وسلم (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند اللّه حسناً) والفرد غير معصوم [1] .

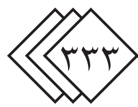
و القول بأن الشورى ملزمة تقتضيه المصلحة العامة للأمة .

الشورى، تطبيق معاصر (أهل الحق):

الأمر الآخر الذي نود الإشارة إليه فيما يتعلق بالشورى تتصل بأمر التشريع : فتصبح إجماعاً للأمة ومصدراً من مصادر التشريع، وهذه لا يدور حولها جدال من حيث الزاميتها كما أن أهل الاستنباط هم أهل العلم بشرائطهم المعلومة. وهذا داخل في عموم قوله سبحانه وتعالى:(فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ) [2] .

وأهل الذكر هم أهل العلم والإيمان، والمعنى أشمل من أهل العلم .. وذلك يتم من الناحية العملية بأن يضم مجلس الشورى أهل العلم والتخصص الدقيق

١ / أنظر د. عبد القادر أبو فارس / مقال بعنوان حكم الشورى ومدى إلزاميتها .
٢ / سورة الأنبياء ، أية ٧



المنضبط بالإيمان وهم أهل الذكر، وهؤلاء لا تجب مخالفتهم بحال لأنهم أهل الدراية ومخالفتهم تجلب مفسدة وهم السبيل إلى الوصول إلى الحق واتباع الحق واجب .

أهل الرضا: وهؤلاء يمثلون مجمل الأمة – ويراعى في مشاورتهم التعبير عن رأي عامة الأمة – وذلك بمراعاة قيادتهم الاجتماعية وزعامتهم وسابقتهم ومكانتهم، وبذلك تحقق الشورى معنى الوصول إلى الحق أولاً وتحقيق الرضا المجتمعي ثانياً.

والصورة العملية لذلك والمحققة لمقاصد الشرع تشمل قيام مجلسين مجلس له اختصاص تشريعي لا صلة له بالقرار السياسي المباشر يوكل له أمر النظر في أمور التشريع ويتم الاختيار بناءً على ذلك، ذلك أن التشريع وأمر الحل والعقد يحتاج أهل علم ومعرفة ودراية وتقدير للمصالح وللسياسات الشرعية ويوكل إليه أمر التشريع وله أن يضم أهل التخصصات الفقهية والقانونية ويضم إليه من يعين في أمر التشريع، وتحقيقاً لصفة الذكر الجامعة بين العلم والإيمان ويضم أهل العلم بالأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية، ويمكن أن يسمى بمجلس الشورى وبذلك تصبح شوراه ملزمة لأنها قامت على الضابط الشرعي المعلوم المحقق الوصول إلى الحق والصواب ولا سلطة لأحد على تعطيله: مثلما أنه لا يعطل الحكم بالكتاب و السنة إذ هو محقق لإجماع الأمة.

المجلس الآخر وهوالمجلس الذي يهتم بتحقيق الرضا الاجتماعي، ويوكل له النظر في الرقابة ومتابعة التنفيذ وعرض قضايا الأمة وحمل مشكلاتها وله صلته مع مجلس الشورى من حيث إتخاذ الفتوى وبيان الرأي الصواب، ولا توضع له شروط دقيقة تتصل بالعلم والفقه ودرجات ذلك وإنما يتم الاختيار كما هو دارج اليوم، والسبب في هذه القسمة أن أمر التشريع يختلف عن الأمر العام، وقد درج النظام الديمقراطي على إيكال أمر التشريع والرقابة غالباً إلى مجلس منتخب

علماً بأن التشريع في الإسلام له ضوابطه المحددة . وإن تحقق المقصود بعد تدرج فقد يتولى الأمر مجلس واحد وإن كان ذلك مستبعداً.

إن الفارق الأساسي بين السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية وغيرها من الأنظمة في أن السلطة التشريعية في دولة الإسلام منوطة بالفقهاء وعلماء التشريع وأهل الدراية والاختصاص، يمارسونها بما توفر لديهم من قدرة علمية وفقهية وما لهم من وضع عملي وأدبي في نظر الأمة الإسلامية دون وظيفة أو انتخاب بالضرورة أما المجلس في الأنظمة الديمقراطية الحديثة فيتم انتخابه عن طريق الانتخاب العام المباشر، ولا يشترط في المنتخب إلا شروطاً محددة ليست فيما يتصل بأهليتهم للإجتهاد أو اقتدارهم على فهم الشريعة ومقاصدها – لذلك تقوم بعض المجالس بالاستعانة بالفقهاء ثم يتم اختيار القرار الشرعي بالتصويت من الكافة .. إن إقرار السلطة التشريعية بالصورة التي ذكرناها انضباطاً هي الأقرب إلى تحقيق المقاصد والوصول إلى الحق وإشاعة العدل، ومبعدة عن فقه التلفيق.

وما نلاحظه أن هناك بعض التقارب بين الشورى في النظام السياسي الإسلامي والنظام الديمقراطي مما دفع كثير من الإسلاميين من بعد أن ذاقوا من مرارات الظلم والتسلط (الديكتاتوري) ما ذاقوا أن ينادوا بالحكم الديمقراطي ..

ولا شك أن الديمقراطية محققة لقدر من العدل بقدر اقترابها من الأصول الفطرية للحياة غير أن الديمقراطية المنقطعة عن مصدر الوحي لا تمثل الخيار والاختيار الكامل التام للمسلم تصوراً ومجاهدة وذلك مردود للأصل والمنطلقات والوسائل والمقاصد، وإن كانت الخيار الأفضل قياساً على الأنظمة القائمة والحاكمة اليوم.

أما من حيث الأصول، فإن الشورى تقوم على أساس رباني وهي ثمرة

الالتزام بالكتاب والسنة أولاً من غير تبديل ولا تغيير مما يجعل السلطة في الأمة الإسلامية مقيدة بتشريع الله سبحانه وتعالى في أصلها – والديمقراطية تجعل أصل ذلك للشعب – ثم يتصل الأمر بالشورى تعبداً للعقل لله سبحانه وتعالى فإن عبودية العقل تقوم على الاجتهاد والتفكر، لذلك فإن الشورى لا تنتج ما يخالف شرع الله سبحانه وتعالى.

فالشورى تجعل من الأمة الاسلامية مصدراً للشرعية لأن الأمة هي التي تختار إمامها وقيادتها وليست مصدراً أساساً للتشريع بينما الديمقراطية تجعل الشعب أساساً للشرعية والتشريع لا شريك له في ذلك.

إذن الفارق الأساسي بين الشورى والديمقراطية أن الأولى ربانية الأصل والثانية إنسانية الأصل، أما من حيث المقاصد فإن المقاصد تكاد أن تتطابق في الحالتين، وهي حرية الأمة في اختيار سلطتها وتحقيق الرقابة لأداء السلطة وفقاً للضوابط الشرعية – الدستور – التي تنظم العلاقات الكلية للأمة من حقوق وواجبات.

فالشورى تهدف إلى تحقيق الوحدة وإزالة دواعي الإصطراع من المجتمع، بينما الديمقراطية تهدف إلى إبراز رأي الأغلبية على خلفية الاصطراع الفطري في المجتمع.

الشورى منهج للتكامل في حمل الأمانة بين السلطة وعامة الأمة بينما الديمقراطية منهج لمحاصرة سلطات الرئيس حتى لا يتغول على حقوق مرؤسيه.

لقد انعكس كل ذلك على الضوابط المستصحبة في اختيار الأمة لمراكز شوراها – من صفات تتصل بالعلم والعدالة والأمانة والصدق – وهي صفات تقوم على مورد الأخلاق بينما تجعل الديمقراطية من الأخلاق قيد مصلحي ينقطع متى ما تعارض مع المصلحة، فعندما كانت البرلمانات الأوربية تناقش

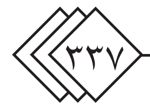
أمر حقوق الإنسان الأوربي كانت جيوش الاستعمار تعيس فساداً ودماراً وإزهاقاً للإنسان غير الأوربي.

الشورى في الأمة الإسلامية تمثل واحدة من الأدوات الرقابية لأداء السلطة إضافة إلى منهج التناصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – بينما تمثل الديمقراطية بمؤسساتها القيد الأساسي والرقابي على السلطة.

لذلك فإن الإسلام ومن خلال منهج الشورى يسعى ليحقق هدفين الأول استخلاص الرأي الصواب للوصول إلى الحق من أفئدة العلماء وأهل الاختصاص، ثم تحقيق الرضا وذلك بطرح آراء أهل العلم إن تعددت وإشراك الأمة في الاختيار والرقابة حسب التقدير المعتبر وبذلك لا يقع الإحتراب والتناحر بين أغلبية مغرورة وأقلية مغبونة أما المزايدة بالشورى وذلك بطرح القضايا الهامة على العامة ثم تحريك النعرات القبلية وإشعال الخصومات السياسية لاكتساب الأغلبية من بعد ذلك وتحقيق الأهداف المرادة فإن هذا الأسلوب يفسد معنى الشورى ويزهق روحها ويؤدي إلى فساد الحياة عامة وقل مثل ذلك في الديمقراطية – كما يقول على شريعتي على حد تعبير (شاندل) – الديمقراطية – في مجتمع متخلف غير واعٍ يحتاج لقيادة ثورية وهاد– عدو للديمقراطية[1].

وإن كان منهج الشورى الإسلامي بتكامله يستخلص الحق والصواب من عقول الأمة ويشيع الرضى والطمأنينة في عامة الأمة وهو ركن من أركان العملية التربوية الإسلامية المتكاملة الدافعة نحو إشاعة العلم وإقامة العدل.

١ / على شريعتي /الأمة والإمامة ص ١٧٤



الحرية مفهومها ... وآثارها

المقصد للحرية هو حفظ كرامة الإنسان وتهيئته لأداء أمانة الاستخلاف على الأرض وإزالة كل ما من شأنه ان يعيقه عن ذلك .

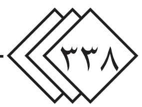
وقد جعلت الشريعة الإسلامية من مقاصدها الكبرى حفظ حرية الإنسان . يقول الله سبحانه وتعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)[1]

وهذا النص يشير إلى الآتي: أن الله سبحانه وتعالى قد كرم كل البشر . وسبب التكريم بنوتهم لآدام عليه السلام .

دليل التكريم حملهم في البر و البحر ورزقهم من الطيبات وفضلهم على كثير ممن خلق الله. وما يلاحظ أن أبناء آدم منهم من هو مؤمن ومنهم من هو كافر. وهذا التكريم شامل حتى للكافرين بدليل أن الله حملهم في البر و البحر ورزقهم من الطيبات وفضلهم في ذلك على كثيرين كماهو مشاهد . وهذا أمر له دلالته في تصور مفهوم الحرية.

إن الحرية تنال حظها من الاحترام و الحفظ في الإسلام لأنها تشكل جوهر حياة الإنسان وبتوفرها وتحققها يشعر الإنسان المسلم أنه هو حامل أمانة الإستخلاف، ومن أهم خصائص هذا الاستخلاف الحرية القائمة على الحق في الاختيار والالتزام . أما الكافر فهو هدف الدعوة الإسلامية . والإسلام إنما يرمي إلى تحقيق معاني الحرية في أسمى معانيها وترقية الكافر من أن يكون أسير لرؤية فاجرة وعبداً لشهوة طارئة وتابعاً لنهج ضال: ليتحرر بعبوديته لله سبحانه وتعالى فتطهر نفسه وتترقى تصوراته ويسمو نهجه، وقد عبر عن هذه الحالة ربعى بن عامر وهو يخاطب كبير الفرس بقوله إن الله ابتعثنا لإخراج من آمن من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا

١ / سورة الإسراء ، آية ٧٠



والآخرة ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، وقد حددت المفهومات الحديثة مفهوم الحرية الشخصية بالآتي :

حق الأمن: فلا يتعدى على أمنه وأطمئنانه تعسفاً .

وحرمة سكنه: فلا يجوز إغلاقه في بيته و الدخول عليه عدواً بغير إذن.

حق التنقل و الحركة: فلا يحاصر إلا تقديراً لمصلحة مقدرة بضابط.

وقد ذهب أهل الفقه إلى تفصيل الأمر الشرعي في حفظ هذه الحقوق وأتت النصوص الكريمة الداعية إلى ذلك . ومن التعريفات الجامعة لبيان الحرية الشخصية أن يكون الشخص قادراً على التصرف في شئون نفسه وفي كل ما يتعلق بذاته آمناً من الاعتداء عليه في نفس أو عرض أو مال أو مأوى أو أي حق من حقوقه على ألا يكون في تصرفه عدوان على غيره[1]، إن تصور الحرية في الفكر الإسلامي لا يختزن حالة التهمة ولا يقوم رد فعل على السؤال الغربي المجرم وإنما هو أصل أصيل .

شمول معنى الحرية :

كما أن الشريعة الإسلامية تهتم بإشاعة حرية الاعتقاد يقول سبحانه وتعالى : (لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) چ[2].

ويقول عزّ وجلّ : (فَإنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ)[3].

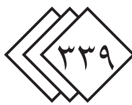
هذه النصوص تشير إلى رحابة الحرية وتمثل موجهاً عاماً لتحديد مفهوم الحرية، وموجهاً لتحديد رؤية فقهية علمية تتدرج بين الإطلاق و التقييد في ذلك

---

١ / د. متولي عبد الحميد / مبادئ نظام الحكم في الإسلام / نقلاً عن عبد الوهاب خلاف / ص٦، ٧ هامش ٢٨

٢ / سورة البقرة ، آية ٢٥٦

٣ / سورة آل عمران ، آية ٢٠



من غير إفراط غافل وتفريط قاصر.

وقد حث الشرع على إشاعة حرية الرأي. واعتبر إعمال العقل عبادة يثاب عليها الإنسان تفكراً واجتهاداً وعندما ارسل الرسول صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن سأل بما يحكم قال بكتاب الله فإن لم تجد قال بسنة رسول الله فإن لم تجد قال أجهد رأي ولا الو[1].

ويترتب على حرية الرأي إشاعة النصيحة و التوجيه للرؤساء و المرءوسين بل وجعل ذلك جزء من نشاط المجتمع الإسلامي يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (الدين النصيحة لله ورسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم[2]).

والنصيحة نشاط اجتماعي ضخم تمارسه مؤسسات الأمة وتدفع به في حرية كاملة وبمنهج بين حتى تثمر صلاحاً وإصلاحاً.

ولعل ذلك يوضح لنا اتساع مفهوم الحرية كيف أن الحرية في الإسلام تدعو إلى بناء مؤسسات الأمة التي تنشأ بعلم وعلى بينة وتحدد غايتها ومقاصدها على أساس من التكليف الديني فهي تعرف كيف نشأت ولماذا حتى لا تصبح مؤسسات شاغبة أو طوالع مجهولة الأصل و الغاية أو كيانات ملقاة على قارعة الطريق يوظفها من شاء ثم ينفصل عنها.

وبذلك يتضح لنا أن الحرية وفي كافة الجوانب والمناحي تمثل عاملاً أصولياً من عوامل الاستقامة الحركية و التنشيط الآلي والمعنوي .. للجسم الاجتماعي ولا يمكن أن تمثل الحرية ضرراً أو معضلة أمام تطور المجتمع وتقدمه .. أو توحده وترابطه والأضرار التي تتأتى من جراء غياب الحرية أضعاف مضاعفة قياساً بالسلبيات التي تتولد جراء السعي الاجتماعي المندفع برياح الحرية .

والمجتمع كشجرة إن أعطيت حرية الحركة نمت في اتساق وانتظام واستقامة .. ومتى ما وقفت أمامها الحجب والحواجز فإنه الاعوجاج الذي يكلف إصلاحه

١
٢

كثيراً.. إن النشوة والطلاقة التي تولدها الحرية في القلب والعقل والنفس .. والمجتمع من ثم ، تعطي ثماراً لا تعطيها أجواء الدكتاتورية والطغيان المليئة بالجراثيم و النجاسات والمبادئ والأفكار التي تنشأ في وهج الحرية وتحت شموسها – تظل دائماً وأبداً مبادئ صالحة وطيبة ومثمرة بعكس تلك التي تنشأ في أجواء الكبت وليالي الإرهاب . وأجواء الحرية هي نهار الحياة المملوء بالحركة والنشاط والحيوية والأفعال المشروعة .

وأجواء الكبت والدكتاتورية هي ليل بغيض مفروض على الناس ليمارس اللصوص وقطاع الطرق والمجرمين أفعالهم المخزية والدنيئة بشرعية الظلام وحماية الظلم و الطغيان .

لذلك أتى القرآن الكريم ليقرر مبدأ الحرية ويؤصل له ويجعله من واجبات هذا الدين الاجتماعية وأهدافه الإنسانية ، ويقاتل في سبيل إبقاء الحرية وقنوات الفكر و النظر صافية ونقية .(من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.)

وحتى الكافر ومهما كان كفره فإنه في التصور الإسلامي له قدر من التكريم الإنساني . وكرامته الإنسانية تقتضي أن توفر له اجواء الحرية ، حتى لا يكون فساده فساداً مطلقاً وعسى أن تزول عنه عوارض الكفر والضلال .. مادام له عمر لم تنقصه المعصية . فكذلك له حق فطري لا يسلبه إياه كفره وهذا من خصائص هذا الدين العظيم .

إن هذه القضايا قضايا أساسية في تصور الأمة المسلمة وهي كشأن بقية الدعائم والأسس التي يقوم عليها البناء الإسلامي .

فهي قيم ومكتسبات تحريضية ثورية نهضوية في غيبة النظام الإسلامي وفي مراحل العجز والاضطراب و الجبن وفي مراحل الانهيار الحضاري و التبعية الثقافية والاستلاب الفكري .. وهي دعائم بناء وإعمار واسس تجديد وتطور لأليات الدفع الحضارى والتحريك الثقافي فى مرحلة بناء الدولة الإسلامية

وسيادة شرعها وهيمنة فهمها وادابها . كما أنها دعائم ربط سياسي واقتصادي واجتماعي وهو ما يمثل هماً للحركة الإسلامية .

ضوابط الحرية :

الحرية في الإسلام تقوم على منهج عظيم وكما وضح من مقاصدها أنها تقصد إلى حفظ كرامة الإنسان وتهيئته لأداء أمانة الاستخلاف على الأرض وإزالة كل ما من شأنه أن يعيقه عن ذلك .

ولعل الحديث عن الحرية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية يظل يردد من قبل المتأثرين بالثقافة الغربية باعتباره أمراً يحرج الضوابط الإسلامية ويبرز الشريعة وكأنها قيد على الحرية. فإن الحديث عن المظهر العام والآداب العامة وانضباط الرجال و النساء وهما طرفا المجتمع وأساس الأسرة وعدم خدش الحياء العام ورفض مظاهر التبرج والاستهتار بالقيم السامية يعتبر لدى دعاة الاستغراب دليل على انعدام الحرية وقيود قاسية ينبغى أن يتحلل منها الإنسان المعاصر . إن هذه الرؤية هي منتج الثقافة الغربية التي لا تربط الأخلاق بالتأسيس الرباني وإنما تجعل الحرية قائمة على اختيار الإنسان في أن يفعل ما يريد مادام الأمر برضاه وليس اعتداء على أحد !!!!! الإسلام يرى أن الانسان ليس ملكاً لنفسه وليس حراً في إفساد نفسه والاعتداء عليها والضابط الأساسي في ذلك أن يعطي كل ذي حق حقه وبما أن الإنسان لم يوجد نفسه بنفسه فليس له حرية في الاعتداء على ما لايملك حقيقة . وهذا ما يجعل الأخلاق الإسلامية تتميز باعتبارها تقوم على أساس رباني . وليس أساس ذاتي مصلحي . ومن ذلك يتضح لنا أن القيود التي ترد على الحرية ليست لإضعافها و القضاء عليها وإنما هي قيود لحفظها كالثياب التي توضع على الجسد حماية له. إن روح المتهم التي ظلت تهيمن على الفكر الإسلامي أفقدته كثيراً من أصالته وجعلته عالة على غيره من الأفكار وأخذ يستبطن روح الانهزام أمام الوافد الغازي ويسعى

للاقتراب منه وإن اجتهد أحياناً في مسح هذه الهزيمة بمسوح الدين. إن الحرية قيمة أصيلة في البناء المنهجي الإسلامي وليست بنت الحضارة الغربية المعاصرة ، وتصورها داخل الإطار الغربي يختلف أصلاً ومبدأ عن التصور الإسلامي، ومقايسة الحرية ينبغي أن تقوم على أساس الدين ثم لا يضير بعد ذلك إن وقع الاتفاق في الأسس الفطرية بما في ذلك الحرية مع الآخر وإن كان عدواً، و الحرية تفقد قيمتها متى وقع الاعتداء عليها من دعاة الفوضى المعتدين على السلام الاجتماعي وهنا تظهر وظيفة السلطة العادلة. و الحديث عن الحرية نجده يشتد ويحتد متى ما اتصل الأمر بالشأن السياسي . ولقد نظرت الحركة الإسلامية المعاصرة للحرية السياسية من واقع الكبت والاضطهاد الذي عاشته ومازالت في معظم البلاد الإسلامية ، ووجدت فيما وصلت إليه العقول الأوروبية من بناء مؤسسات سياسية تحفظ الحرية وتحافظ عليها داخل الإطار الحضاري درجة متقدمة قياساً لما هو داخل ديار المسلمين . لذلك ظهر من دعاة الحركة الإسلامية من ينادي بالديمقراطية قولاً واحداً ويرضاها نظاماً يحفظ الحرية السياسية ويحافظ عليها ويمثل مخرجاً من الضيق الذي تعيش فيه الحركة الإسلامية. وكأن الذين ذهبوا إلى الحرية السياسية عبر الديمقراطية وجدوا انفسهم بين خيارين قائمين ، الخيار الذي تعيشه غالب دول العالم الإسلامي من كبت للحرية و تضييق عليها ، وخيار الانفساح والانفتاح الديمقراطي الغربي . ثم يبقى المثال الإسلامي محاصراً باعتباره مورداً لاستدعاء الشاهد تدليلاً على اقتراب المثال الإسلامى السالف في الوضع الديمقراطي الماثل.

ثم ذهب البعض إلى التأصيل لقضية التباين و التعدد في الأمة كمدخل للوصول إلى نتيجة أن التنوع الحزبي هو الصورة المثلى التي تحقق الحرية السياسية و تنسجم مع الفطرة ولا تخالف مقاصد الدين، وتقرب من المثال الغربي الغالب و المهيمن وتحذر الحركة الإسلامية من أن توجد البديل الأصيل

القائم على منهج الشرع وتفرده!!!

إن التأصيل لأمر الخلاف و التباين في الآراء و المعتقدات وجعل ذلك مدخلاً لمشروعية التحزب المطلق يقوم على خلط تصوري واضح و الناظر للقرآن الكريم يجد أن الآيات قد تحدثت عن الاختلاف و التنوع في الألوان والألسنة و الخصائص .

ويقول سبحانه وتعالى:(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ - وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ)[1] . وقام على ذلك اختلاف في الاجتهادات والآراء و انبنى على ذلك تحديد للوظيفة الاجتماعية .. كل ميّسر لما خلق له .

ويقول عزّ وجلّ : (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ - وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[2] .

لذلك فإن الاختلاف الذي يقع على الأسس الفطرية هو اختلاف إيجابي يزكي حركة النمو و التطور ويدفع تيار الحياة نحو الأمام على علم ومعرفة. ويدل على ذلك تعدد الآراء والمذاهب الإسلامية التي قامت على أصل واحد ثم تفرعت إلى فروع كثيرة . غير أن هذه الحقيقة تقابلها حقيقة أخرى وهي أن الإسلام قد دعا إلى الوحدة والأخوة والتآلف ونهى عن الاختلاف و التنازع والتشاكس إذ يقول سبحانه وتعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [3]ولعل حالة التراص تقوم على أساس منهجي ولا يقصد التراص على الشرط الهندسي المادي ومن أجمع الآيات في أمر الوحدة قوله سبحانه وتعالى : وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ

---

١ / سورة فاطر ، الآيات (٢٧ – ٢٨)

٢ / سورة هود الايات ١١٧ - ١١٨

٣ / سورة الصف: آية٤.



أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)[1].

وهذه الآيات أشارت إلى الآتي:

أولاً: الاعتصام بالقرآن الكريم.

ثانياً: عدم التفرق.

ثالثاً: ذكر نعمة الله التي أبدلتهم من العداوة أخوة وذكر النعمة يقتضي شكرها و المحافظة عليها .

رابعاً: واقع الاختلاف وكيف أنه مردي في هاوية الهلاك .

خامساً: التحذير من التفرق والاختلاف الذي وقع فيه السابقون.

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما الجامع بين تقرير الاختلاف الواقع في طبيعة الحياة و بين الدعوة إلى الوحدة . إذ يقول سبحانه وتعالى : (وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ)[2] .

والإجابة على ذلك تضح فى الآتي:

أولاً : القرآن يشير إلى التنوع في أصل الفطرة باعتباره أمراً فطرت عليه الحياه (حقيقة فطرية).

ثانياً: يشير القرآن إلى أمر الوحدة باعتبارها غاية تنوع واختلاف وظيفي . يقول سبحانه تعالى: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)[3] . فكان التعارف وهو دليل توحيد يتوسل إليه بالتنوع ويقول عزّ وجل"فى التنوع بين الفقر والغنى وماشابه ذلك: (بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ)[4] .

ثالثاً: إن هذا التفضيل في تلك الدرجات غايته استقرار و استمرار عجلة

---

١ / سورة آل عمران ، آية ١٠٣

٢ / سورة الأنبياء، آية ٩٢

٣ / سورة الحجرات، آية ١٣

٤ / سورة الزخرف: الآية٣٢.

الحياة .

رابعاً: لا يدعو الإسلام إلى الاختلاف و التنوع و التباين وإن كان ذلك موجوداً في الفطرة وإنما يدعو للوحدة و التآلف فكأن التباين حقيقة فطرية والوحدة غاية رسالية .

إن التأصيل للتعدد السياسي من خلال إيراد النص الذي يشير إلى التعدد وتخصيص ذلك بالأحزاب السياسية تعسف في توظيف النص وإن كان التحزب المعبر عن الاختلاف السياسي ات يتناقض مع الوحدة بمفهومها الكلي .

إن مراعاة التعدد الفطري وتوظيفه لتحقيق الوحدة هو المبدأ الذي ينسجم مع مقاصد الشرع الحنيف . والديمقراطية بظلالها الغربية لا تمثل خياراً شرعياً أصلاً وربما بوب لها ضمن الحكمة الإنسانية وإن حققت طرفاً من مقاصد الشرع وظهرت كخيار أفضل من الأنظمة الحاكمة في عالمنا الإسلامي ، وهي انظمة جمعت بين أسوأ ما في الديمقراطية وأسوأ مافى الدكتاتورية ، إن الخيار الإسلامي لا يعيش عالة على غيره خاصة في الأسس و المنطلقات . والحرية السياسية ليست رديف الديمقراطية في التصور الإسلامي بالضرورة ، وهذا لا ينفي أن الديمقراطية قد تشابه أو تكون منزلة في حركة التدرج الإسلامي نحو كمال الدين وحكم الشرع ولكنها ليست المذهب الكامل السياسي الذي يعبد الله من خلاله . إن النقطة الأساسية التي أردنا التركيز عليها أن الشرع لا يخدم بالتأصيل للاختلاف و التعدد وإنما التأصيل للوحدة ولا يشرع التعدد إلا إذا كان أداة لتحقيق منزلة غائبة وهي الوحدة، وغاية الوحدة قد تقتضي المرور بمنزلة الديمقراطية بالضوابط الأساسية في مسلك التدرج ، باعتبارها مستودع لبعض الحكمة الإنسانية . إن الحديث عن التنوع الحزبي من منظور الوحدة هو الأقرب لمقاصد الشرع من النظر إليه من منظور الاختلاف و التباين . وهذا يشير إلى الفرق بين التناصح كقيمة إسلامية عملية و التعارض كمبدأ ديمقراطي عملي!!

كما أن الحرية في الإسلام تتصل بأمر إشاعة السلطة ما أمكن ذلك، و تحقيق الرضا الاجتماعي ومحاربة النزعة الاستكبارية ، الفرعونية بحكمة تقطع دابر الطغيان و تدفع ريح الفوضى.. وذلك عبر مؤسسات السياسة الشرعية الضابطة و الحاكمة وهذا هو مفهوم التدافع الذي يحقق البقاء للاصلح والأنفع ..

التطور الذاتي و الدفع الديمقراطي

لقد ظل المثال الديمقراطي هو المعيار الذي تحاكم إليه السلطة الحاكمة في هذا العصر وتقاضي إليه أدبيات الحركة الإسلامية. ويعرض هذا المثال في صورته الكاملة حتى يسبب حرجاً للواقع الإسلامي حكماً وفقهاً، ويستفز ما أستقر في العقل الباطن لأبناء الحركة الإسلامية من إعجاب مستبطن وتقدير لإفرازات العقل الأوربي خاصة في جوانب الحكم والدستور وإن داروا ذلك وماروا.

ان النظر إلى عملية التغيير الإسلامي ينبغي أن يستصحب جملة من الحقائق خاصة في حالة المقارنة والمحاكمة. فالنظام الإسلامي في مرحلة النشوء والتكوين والتطور يمثل مرحلية التدرج الإسلامي نحو الكمال ولا يمثل جماع الإسلام وكماله بالضرورة. ذلك أن النظم السياسية والاجتماعية لا تتطور ضربة لازب ولا يقع التطور بناء على النص المحفوظ والمحترم أو على مرتكز التراكم التاريخي – التراث- الذي يدفع في سبيل ظهور نظام متناسق ومتكامل يمثل المثال القادر على إقناع المسلم الصادق ويحاجج ضعيف الإيمان القائم على تأثير التطورات الديمقراطية الغربية، إن الإستعجال على عقد هذه المقارنة في كلتا الحالتين المقارنة بالنظام الإسلامي الأول المثال، والمقارنة بالنظام الديمقراطي الحالي، مقارنة تسقط كثيراً من المقدمات والمسلمات خاصة إذا تحولت تلك المقارنة إلى محاكمة.

ان التطورات التي مرت بها عملية البناء الديمقراطي تطورات ذات تعقيد كبير شملت الناحية الفكرية والناحية الاجتماعية وتعارك ذلك مع سلطات الكنيسة ورجال الدين الذين يستندون إلى الحق الإلهي ويتحالفون مع الملوك والأمراء ويفيضون عليهم من الحق الإلهي ما يجعلهم يشعرون بضرورة وجود المؤسسة الدينية البابوية باعتبارها حامي سلطانهم والمبرر لوجود سلطاتهم، لذلك كانت الدعوة قوية إلى الحقوق المدنية والوصول إلى صيغة تجعل العلاقة

مع الدين علاقة فاترة لا تتعدى المحيط العاطفي الذاتي وذلك مردود لضعف المؤسسة الدينية المهمينة وعجزها وانفصالها أصلاً عن البناء الفكري المتطور والملاحق لحركة الحياة بسبب من الانحراف والتحريف الذي أصاب الدين المسيحي ولضعف وعجز قدرات المتدينين في سبيل تطوير الخطاب الديني ليقود المجتمع، وما كان ذلك ليتحقق في مجتمع يؤمن وينزع من مقولة منسوبة للسيد المسيح (دع ما لله لله وما للقيصر للقيصر) لقد كان الصراع في حقيقته بين الفكرة الدينية البابوية الملوكية، وبين الفكرة الإنسانية التي تقوم على حرية التعاقد وإنشاء العلاقات في إطار المؤسسة (المواطنية) وكانت العلمانية محصلة نهائية لهذا الصراع، واعتبرت العلمانية نصراً وانتصاراً على الظلم البابوي الذي يقوم على انتهازية دينية تدعي تبعية الأرض للسماء والقيِّم على تلك التبعية البابا والضابط لها الأمير أو الملك.

لقد كانت العلمانية انتصاراً لفكر إنساني على فكر إنساني وليست انتصاراً للفكر الإنساني على الإعتقاد الديني السليم كما يحاول إظهار ذلك أنصار العلمانية في المجتمع الإسلامي، لا سيما إذا علمنا أن الدين عند الله الإسلام.

وتم جراء ذلك بروز القيم الديمقراطية وتوليدها داخل المجتمع وهي القيم التي تدعو إلى حقوق الإنسان الفطرية ضد الإدعاء بالحق الإلهي الخاص وقيمة المواطنة ذات الخصوصية والنظرة الجامعة ضد فكر الرعية الخاضعة للراعي .. ثم ظهور النظام المؤسس القائم على تقييد السلطات وتوظيف المؤسسات في مقابل سلطة الفرد المطلقة ومصادرة حقوق المؤسسات أو تغييبها أصلاً من المجتمع.

إن هذه العملية شابهت العمل الثوري.

إن تشكيل مؤسسات المجتمع الديمقراطي كانت عملية كما قلنا معقدة كأشد ما يكون التعقيد شارك فيها السياسي والاجتماعي لذا كانت الديمقراطية ثمرة

تفاعل سياسي واجتماعي في آن معاً، وهي محصلة لجهد إنساني واجتهاد احتكم إلى سنة التدرج وذاتية النضج حتى أعطى ثمرته الحالية.

إن الاعتقاد بأن أوروبا هكذا بدأت كما هو اليوم من حيث النظرة والرؤية الديمقراطية اعتقاد خاطئ وليس أمين وإن حاولت أوروبا أن توحي بذلك ومنعت الآخرين حق التطور وفق الرؤية الخاصة لأن عملية التطور الداخلي الذاتي تكسب المجتمع المعين حق التشرب بالقيم والاستمساك بها والتوحد بين الاجتماعي والسياسي بصورة قوية ومتماسكة. ولعل النظرة الفاحصة تستصحب حركات الرفض القوي منها والضعيف التي أخذت تستدرك على النظام الديمقراطي في كل فتراته ولعل ظهور الأحزاب الاشتراكية والشيوعية مثل موقفاً احتجاجياً من العملية الديمقراطية التي أفرزت واقعاً جديداً خدم المطامح الذاتية لطبقات جديدة في المجتمع وانعكس ذلك تنشيطاً إيجابياً للفكر الليبرالي الديمقراطي وأكسب التطورات الديمقراطية دفعة ذات بعد اجتماعي واقتصادي أيضاً قوي من بناء الديمقراطية الاجتماعية.

مما شكل النسق الديمقراطي القائم اليوم و الذي يرتكز على :

أولاً : وثيقة التعاقد الوطني أو ما يعرف بالدستور الذي يحدد السلطات ويبين الحقوق والواجبات ويضع الإطار العام للدولة، إن هذا الدستور لا يكسب قوته ونفاذه وحاكميته من خلال حشد جماهيري أو تصويت تقليدي.

إن الدستور يكتسب قوته وإن لم يكتب وتصوت عليه الجماهير من خلال مجهود فكري وتواصل اجتماعي. ودافعية ثقافية وعمق تربوي، يتعرف على ذلك المجتمع ويتماسك على بيناته ويصبح التصويت تحقيقاً لقيمة معنوية وإثباتاً لشرط التعاقد .. إن المرجعية العقدية ذات أثر مهم في عملية البناء الدستوري كيفما كان .. كما أن العادات والتقاليد والأعراف تمثل إطاراً يحمل خيوطاً من

القداسة والاحترام المستمدة من العقيدة ليصبح التحاكم والدفاع عن الدستور دفاعاً عن إطار عقدي للأمة يوحد بينها ويقيها من الزلل والخلاف والتشاكس والتنازع.

ثانياً: حرية إبداء الرأي والمجاهرة بذلك واتخاذ الوسائل والأساليب التي تعين على إبداء الرأي وكفالة الحماية اللازمة لذلك ويتأكد ما سبق ذكره من خلال النص القانوني الذي يضبط ويحفظ هذا الحق.

ثالثاً: السماح بالتعدد في التعبير السياسي، فقد وصلت أوروبا إلى درجة الجمود في قضايا التعبير السياسي. واستقر المجتمع على أحزاب بعينها وجمدت هذه الأحزاب على برامج محددة حتى لا تكاد تلمس في الآونة الأخيرة فرقاً بين حزب وآخر من حيث البرامج والرؤى والأفكار مما يشير إلى حالة الجمود التي ذكرناها وإن شئت الاستقرار، وهذا الاستقرار هو حالة إشباع ديمقراطي توصلت إليها تلك الدول عبر تدرج قاصد. وهو ما يناقض ما عليه عالمنا الإسلامي الذي متى ما وجد فرصة إلى التعبير انفجر أحزاباً وجماعات، مما يعني سلامة التدرج عندهم ووفق ما يرون وغياب فقه المقاصد عندنا.

رابعاً: الرضا بحالة التداول السلمي بين كل الكيانات المتنافسة ويقصد بذلك أن هناك خطوطاً حمراء تحجز أي حزب أو تنظيم من أن يفكر في تناول السلطة والسعي نحو ذلك فالخطوط كلها مفتوحة ومشروعة على الأقل من الناحية النظرية..

إن هذه المبادئ التي توصلت إليها المجتمعات الغربية من خلال عملية تطويرية متواصلة وهذا التناسق القوي والتماسك لم يتحقق له الثبات والاستمرارية إلا عبر حقب من التخطيط والمقاومة والصراع والجدال وقد تم تلازم ذلك مع تفاعلات اجتماعية. وتحورات جعلت من هذا التطور أقرب إلى الحالة الطبيعية

منها المصطنعة أو المفروضة أو المستزرعة قسراً.

لا شك أن ما توصلت إليه أوروبا من تطور ديمقراطي يعتبر نجاحاً إنسانياً حقق قدراً من الحرية وأقداراً من الكسب الاجتماعي غير أن محاكمة كسب الحركة الإسلامية عامة في المجال الديمقراطي ظل يتصف عند أكثر الدارسين من الليبراليين العرب بثقافة هروبية فيها أقدارٌ كبيرة من اللاموضوعية والتحامل والاستغفال. ويمثل ذلك في طرح خصائص النظام الديمقراطي الأوروبي. ثم الحديث الناقد للفكر الإسلامي المعاصر ومقايسته على الديمقراطية، ويأخذ ذلك منحى النقض والهجوم العنيف والمتحامل. ثم تخفيف هذا الهجوم في حالة الحديث عن الأنظمة العربية الماثلة اليوم وتقع المناظرة بين الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي ممثلاً في حركيته، ثم التلميح والإشارة إلى الأنظمة الحاكمة والقابضة. وقد دلت التجارب على أن أكثر الفئات تضرراً من غياب الحرية وإن شئت الديمقراطية هي فئات المثقفين المسلمين أو الحركيين الإسلاميين، لأنهم يمثلون رؤية كاملة من حيث السند التاريخي والنص الكاشف والرؤية الواقعية والأمل المستقبلي المتميز والمميز للأفكار الأوروبية الاستعمارية القابضة والمهيمنة. لقد تمثل ذلك في واقع العمل الإسلامي الذي تبنته الحركة الإسلامية السودانية.

فقد ظل السؤال الديمقراطي أو المحكمة الديمقراطية منعقدة طيلة المدة المنصرمة وهي المحكمة التي تنظر إلى قمة النظام الديمقراطي ثم تحاكم الفكرة الإسلامية إلى ذلك.

إن النظرة الفاحصة تبين أن الحركة الإسلامية في السودان استطاعت أن تحقق بعض النجاحات كما أنها وقعت في أخطاء وفي بعض الفشل. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك الفشل غياب الرؤية السياسية الكاملة والميل إلى فقه

الرتق والتلفيق، وغيبة الرؤية الواسعة لمعنى التغيير على شرائط الإسلام لا على الهوى الغربي أو الشرقي وإن كان استفزازاً ديمقراطياً .

لقد اضطربت الحركة الإسلامية عندما فصلت كغيرها من الحركات بين المدد الفكري الشامل والحراك الاجتماعي والتغيير السياسي. ومن أهم الأسباب لسقوط حركات الاصلاح في كل العصور ضعف التشرب الاجتماعي واستعجال التغيير السياسي والميل إلى العرض والاستعراض من قبل تجويد الصنعة، وإنضاج الثمرة والمقصود استعجال الثمرة الدنيوية من قبل استكمال شرائط الجهاد والاجتهاد مصابرة وانتظاراً تجاوزاً لحالة العبادة على حرف ولوسوسات الذين لا يوقنون واستمساكاً بقدر التدرج وبلائه.

لقد فطنت الحركة الإسلامية في بدء أمرها إلى ضرورة التنمية الاجتماعية، وما نالت ثقة الأمة إلا بسبب ذلك وهي في مرحلة الحركة.

ثم سعت الحركة الإسلامية لتوسع مؤسسات التعليم وهذا العمل من أهم الفتوحات الاجتماعية وكان يمكن أن يتكامل مع مشروع العمل الجهادي الاستنهاضي إذا تحققت له بعض الشروط المرتبطة بترقية الأداء.

وتم الاهتمام بالمرأة خاصة لأن لها أثراً بالغاً في التماسك الاجتماعي وما زال المجتمع يجل من يشعره بالاهتمام بقيمه وأعراضه.

بينما عجزت الحركة الإسلامية في مجال توزيع المال وكف شهوة الطامعين في أنفال السلطة ، وهذه أخطر الأسباب التي تؤدي إلى دمار حركات التغيير وتقزيم دورها وإبطال فعاليتها التغييرية وقطعها من أن تتواصل أو تمثل زاداً تراكمياً لمراحل قادمة، وهذا ما يجعل البناء يسقط كنخل منقعر.

لقد أخذ المجتمع بعد حين وفي أعداد مقدرة منه وهو الذي ظل يعجب بروح الجهاد والاستشهاد ويتشرب قيم الحركة الإسلامية أخذ يقف محايداً

ومتشككاً أحياناً ثم متسائلاً أمام مظاهر الفساد والظلم الاجتماعي وهو يرى السيارات الفارهة وإن كانت ضرورة، ولا يجد مرتبات المعلم، وهو ينظر أو يسمع بأنفال السلطة توزع ثم لا يجد أثراً قوياً لعملية التشرب الاجتماعي الإسلامي الواجبة واللازمة في مرحلة التغيير والمشروع الحضاري، وهو إنما يحاكم الفعل إلى الشعار كما أن السؤال الاجتماعي ظل ملحاحاً وحالة الفقر تنتشر بصورة واسعة وما كان ذلك أن يشكل خطورة على التطور والتشرب الإسلامي لولا ظهور التناقض الواسع بين حالة الغنى المطغي والفقر المنسي .. فعجزت الصناديق على انتشارها وتحولت إلى خصم سالب لميزانية الدولة في كثير من الأحيان، كما أن الزكاة لم تتسالم مع المجتمع بصورة واضحة ومؤثرة وإن كان لها دور مقدر، ولكنها لم تتحول إلى مؤسسة اجتماعية شاملة فهي لا زالت تبرز صورة الجباية أكثر من إبرازها لصورة العطاء و الهداية ورفع ومعالجة حالة الفقر. فمؤسسة الزكاة في المجتمع الإسلامي معقدة المهام وعليها واجب الطهارة والتزكية. وإنما يتم ذلك بمعالجة أمراض الفقر وأمراض الغنى على السواء عبر عمل ثقافي اجتماعي فكري يتواصل مع الجباية والتوزيع، وليست كحالتها التقليدية وإن كانت الأفضل بكثير من مؤسسات الزكاة في عامة الدول الإسلامية المعاصرة.

إن الفقر يظل مشكلة ولكنه يتحول إلى أمراض خطيرة وقاتلة متى ما أدى إلى زرع حالة الشر والرفض والحقد بين طيات المجتمع ويقع ذلك إذا شعر الفقراء أن حقوقهم منهوبة. وأن غنى الأغنياء بسبب من فقرهم وأن السلطة القائمة خصماً عليهم فهي جابية لا معطية ولا هادية. ولا مكفكفة لسلطة الأغنياء.

إن محاولة الإجابة على السؤال الاجتماعي من خلال الباب السياسي (الإثارة السياسية) هروب من الواقع وتهرب منه وهذا ما حاولت بعض أطراف الحركة الإسلامية ان تجنح إليه وهو يمثل إضعافاً لحركة المد الإسلامي، إذ

لابد من وجود ميزان ضابط بين التغيير الاجتماعي والتغيير السياسي حتى لا تتحول السياسة إلى ملهاة وعملية تخدير وهو ما ظلت تعاني منه الأمة السودانية في السابق. إن إحداث نهضة اجتماعية هي الضمان لاستقرار المجتمع ولنشوء المؤسسات العدلية الإسلامية التي تكفل الحرية والأمن وتحقق قيم المشاركة السياسية على ضوابط الرضا بدستور الأمة وقيمها ومكوناتها الفكرية والثقافية وليس عبر إثارة الغبار الديمقراطي.

لذلك فإن عملية التغيير الإسلامي ينبغي أن تمتاز بخصوصيتها، تستبرئ من فقه التلفيق الذي يزعزع بناء الأمة ويضعف قوة تماسكها ويشوش على قبلتها ويجعلها أمة متنازعة بين الإسلامية والديمقراطية بين الحق والباطل بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

وتتكامل عملية التغير بعد ذلك وفق رؤية منهجية لا تستخفها دعاوى الرافضين والمنافقين والمنكسرين. وإنما تستجمع قوتها الفكرية والعقدية والمنهجية لإحداث التغيير وفقاً لرؤية حكيمة وعلى تدرج سليم يعين على فقه الإنجاز ومرحلية التمكين خطوة من بعد أخرى حتى يتكامل السياسي والاجتماعي على قاعدة الإيمان المتصل بمرجعية الكتاب العزيز والسنة المطهرة وسالف المسلمين الصالح وتراث الإنسانية الحكيم.

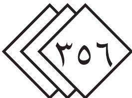
إن تكامل المنهج الإسلامي الأصيل والكاشف مغني عن الديمقراطية ومحقق لإيجابياتها التي ذكرناها غير أن التدرج قدر حتمي في استكمال البناء الفكري والمادي والتشخيص الدقيق والأمين مقدمة للعلاج الناجز ودافع على مدارج السالكين وحامي من أمراض الاستفزاز أو الاستخفاف التي تفقد المناهج قوتها وأصالتها. وقد كشف القرآن ذلك وهو يعدد أسلحة الشيطان:(وَاسْتَفْزِزْ

مَن اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً)[1]

إن نقاء الإطار المرجعي من شائبة الاستفزاز الشيطاني واعتماده للحكمة الإنسانية تقوية لأصولية المنهج وتحقيق معاني الصدق والثبات واستكمالاً لشرائط النصر،

وأخرى يحبونها نصر الله وفتح قريب وبشر المؤمنين. الفصل الخامس

١ / سورة الإسراء ، آية ٦٤



مؤسسات الأمة البناء والفعالية

- مؤسسات الأمة
- الطاعة في فقه السياسة الشرعية
- إخراج أولي الأمر وسؤال السياسة الشرعية
- المعيارية والعملية في العمل الإسلامي
- سؤال التجديد باعتباره عاصماً عن التقزم والانحراف

مؤسسات الأمة

إن فعالية مؤسسات الأمة في البناء والأداء يعرضها القرآن الكريم بصورة واضحة وهو يتناول أمر الإصلاح بدءً من العلاقات الأسرية وانتهاء بالعلاقات الاجتماعية الواسعة وربما كانت الدعوة إلى الإصلاح هي الدعوة الاستنفارية التي تحرك مؤسسات الأمة وتثبت قوتها وفعاليتها.

غير أن تركيزنا ينصب حول قوله سبحانه وتعالى: (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[1].

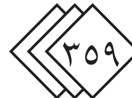
وبيان هذا النص كالآتي:

يصف القرآن وهو يدعو إلى الإصلاح بين الطائفتين.. وهو إصلاح تقوم به طائفة ثالثة غالباً من الأمة، يصف كلا الطائفتين بالإيمان ويشير إلى اختلافهما واقتتالهما والقتال هو أقوى تعبير عن حالة الاختلاف.

ثم لا يحدد القرآن من هو المخطئ بدء ولا يدعو دعوة مباشرة إلى تحديد البادئ بالظلم وإنما يأتي الأمر إلى الأمة للإصلاح بين طرفيها، ولعل الإصلاح أمر فطري لا يحتاج إلى كثافة نصية غير أن النص يحدد الطرف الباغي بناء على موقفه من أمر الإصلاح والاستجابة لرأى الأمة ...والطرف الباغى هو الطرف الذي رفض مشروع الإصلاح. ثم يأمر بالتشديد والمقاتلة للطرف الباغي وهو الطرف الذي لم ينصاع لرأي الأمة حتى يعود – حتى يفئ إلى أمر الله – والآية تبين أن أمر الله إنما تمثله الجماعة – مؤسسة الأمة– وكأن رأي الجماعة هو أمر الله... حتى إذا فاءت كان أمر الإصلاح من جديد على الأسس التي تحددها مؤسسة الأمة.

---

١ / سورة الحجرات، الآية ٩



إن فعالية مؤسسات الأمة في هذا الأمر تبين لنا ما يناط بها من مهام كبرى وأساسية. وربما كان الأمر الذي دعا الطائفتين للاقتتال أمر تكتنفه أجواء من عدم الوضوح وربما كان لكل حجته ومنطقه ولكن متى ما تولت الأمة أمر الإصلاح فينبغي أن ينخلع كل طرف من حجته ويسلم الأمر برمته إلى مؤسسة الأمة... والانصياع إلى ذلك هو الذي يحقق الصلاح وعدم الانصياع لرأي الأمة يؤدي إلى البغي والفساد لأنه يغلق أبواب الإصلاح.

فالأمة الإسلامية كيان له أسس وبناء وحماية كما وضح وأسس رعاية وذلك مجتمعاً لا يتحقق بالتمني والآمال وإنما يتحقق بمنهج شامل وكامل وضحت معالمه واستبانت سماته من خلال الكتاب العزيز والسنة المطهرة والميراث الجهادي والاجتهادي لسلف هذه الأمة وإن انصب حديثنا جله حول أسس بناء الأمة وهي أصول الإيمان: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً)[1].

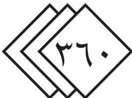
فإننا سوف نتناول الأسس التي يقوم عليها أصل الرعاية والحماية فمتى تم النصر للأمة المسلمة فإنها منتدبة لبناء وإقامة هذه الأسس وهي مؤسسات الأمة التي تدبر الأمر وتحافظ على (التمكين) ونجد جماع ذلك في قوله تعالى:

(الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)[2].

فالسلطة في الأمة المسلمة هي مؤسسة لتفعيل باقي المؤسسات (مؤسسات المجتمع) وهي مطالبة ببناء هذه المؤسسات في حالة قيادة الأمة والسير بها باعتبارها المؤسسات التي تنجز البرامج، وتحافظ على حيوية الأمة ومطالبة بإدارتها وحمايتها في حالة الإدارة التقليدية لشأن الأمة وحكمها حفظاً للدين

١ / سورة النور ، الآية ٥٥

٢ / سورة الحج، الآية ٤١



وسياسة للدنيا وهذا هو المدخل الأساس للوفاء بأمانة الاستخلاف في الأرض وضمانة عدم الاجتثاث.

والناظر في أصول البناء في الإسلام يجد أن موجهات ذلكم تتصف بالشمول والعموم وتتصل بالجانب الأخلاقي فالسلطة كما وضح التزام أخلاقي يقوم على الحق والعدل والمساواة وهي حقوق وصفات فطرية لا تحتاج إلى كثافة في النصوص لبيانها وتوضيحها لأنها أساس وجودي كالأكل والشرب ومن أهم الآيات التي تناولت أمر السلطة باعتبارها وظيفة اجتماعية قوله سبحانه وتعالى: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ)[1]. وهي وظيفة المجتمع المسلم ولعل الرسول صلى الله عليه وسلم قد ترك الحكم رغم أهميته من غير توصية كما هو عند أهل السنة ومن غير تحديد لازم للخليفة من بعده رغم أهمية الجماعة والإمامة مما يشير إلى أهمية ترك الأمر للناس شورى حتى يتحقق الصدق والرضاء، وينفتح الباب واسعاً للاجتهاد فإن المؤسسات الاجتماعية تمتاز بالنمو والتغير والتحور السريع وهي بنت ظرفها، إن الوضع الطبيعي والفطري والسليم للمجتمع أن يؤدي دوره مع وجود إمامة قائدة وراشدة وموحدة كشأن القلب في الجسد لا يصادر وظائف الأعضاء ولا يستعلى عليها وإنما يفيض عليها من الحياة والحيوية حتى تؤدي رسالتها كما أن إشاعة السلطة كواجب وأمانة بين تضاعيف المجتمع تقتضي تزكية وتنقية مفردات التكوين الاجتماعي لتحقيق النجاح من حيث بناء مؤسسات المجتمع بإشاعة العلم وتنمية القدرة وتقوية الإرادة وهو أمر معلوم من فرائض الدين فإن الصلاة قمة الأعمال وهي تقوم على علم بالشروط والأركان من قيام وركوع وسجود وعلى إرادة تطهر وتدفع بالعمل، والصلاة هي محور حياة المسلم. فإن إشاعة العلم عبر مؤسسات التعليم وجعله دولة بين عامة الناس ومحاربة روح

١ / سورة آل عمران، الآية ١١٠

الرهبنة التي تدعو إلى الاستئثار بالمعرفة الإلهية. من أهم مقاصد الدين، وطلب العلم فريضة على كل مسلم فالعالم ينبغي أن يعادي الجهل لا يستثمره كما الطبيب تماماً ينبغي أن يعالج المرض.

ثم القدرة: وهذه تتحقق باستنهاض القوى الفطرية المدخرة وتنميتها والاستفادة منها، شكراً لله على نعمه وتوظيفها في مصلحة التأسيس والتمكين لأمر الدين.

ثم الإرادة: وهي إخلاص النية وتقوية العزيمة لإنجاز ما ينبغي وهي مرتبطة بالروح المعنوي الذي يجب أن يظل في أعلى درجاته لأنه مستمد من الإخلاص والتوكل على الله سبحانه وتعالى. إذن الأمة المسلمة أمة عاملة: فالعلم من غير عمل ترف، والعمل من غير علم فساد، والعمل من غير إرادة عجز وهذا العمل إنما تتولاه مؤسسات.

إن فهم هذه الحقائق يعين على فهم وظيفة السلطة ودفعها إلى إقامة هذه الشروط ليؤدي المجتمع رسالته ولا تصبح السلطة قوة ضاغطة وضابطة فتصادر حق المجتمع حتى تصل درجة (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ)[1]. فتصاب الأمة بالعجز الحضاري وتصبح السلطة مغنم يتنازع حولها الناس من فقدها فقد الخير كله فهو مغبون ومن حازها حاز الخير كله فهو مغرور إن توزيع السلطة يخفف من هذا الأثر الخاطئ ويدفع بالأمة لأداء رسالتها، والسلطة كلما كانت قابضة مستأثرة بواجبات المجتمع أشاعت أجواء الفساد والكسل وأبطلت الفعالية «المجتمعية» وتحولت إلى صنم !!! إن تحقيق ذلك والحفاظ على سلامة الأمة يقتضي بناء المؤسسات التي ورد ذكرها في الآية: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)[2]. وهي مؤسسات العبادة ومؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الأمر بالمعروف

١ / سورة غافر، الآية ٢٩

٢ / سورة الحج، الآية ٤١

والنهي عن المنكر وحماية ورعاية الأمة، هذا بإجمال لا استيفاء يبين لنا أن الدولة في الإسلام دولة تقوم على مؤسسات يفرضها الدين ويوجبها.

أولاً: مؤسسات العبادة:

إقامة الصلاة:

وإقامة الصلاة تعني الاهتمام بدور العبادة وجعلها قلباً للمجتمع يقدم فيها العلم وتصحح فيها العبادة وتوجه فيها النصيحة، كما أن إقامة الصلاة تعني إشاعة الأخلاق السامية التي قصدت الصلاة إلى إشاعتها في المجتمع محاربة للفاحشة والمنكرات فإقامة الصلاة تعني قيمومة الكعبة البيت الحرام على كل أركان الحياة وانشطة المجتمع فتظل الأمة في كل حركاتها وسكناتها وسعيها وعملها مستقبلة القبلة إرضاء لله وطاعة لأمره، ثم الاهتمام بحفظ وتحفيظ القرآن وإشاعة تلاوته ومدارسته والالتزام به وبعث أخلاق الترابط والتآخي والتوحد على أساس من الاصطفاف طاعة لله سبحانه وتعالى يقول عز وجل: (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ × رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)[1].

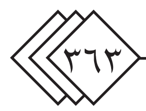
والصلاة تزكية لخلوص النوايا وتجديد لعزيمة العروج إلى الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: مؤسسات الاقتصاد:

أداء الزكاة:

الزكاة في النسق التشريعي الإسلامي هي الفريضة التي تبين مقاصد النشاط الاقتصادي وتهذبه داخل المجتمع الإسلامي، إن بناء المجتمع الذي يقوم على أداء وظيفته من غير أمر ونهي من السلطان هو الغاية التي تسعى لها الشريعة ولكن في نفس الوقت فإن السلطة عليها عبء المراقبة والمحاسبة والتربية والتوجيه

١ / سورة النور، الآيات ٣٦-٣٧



ولا عذر لها في ذلك وظل السؤال الاقتصادي هما مؤرقاً للبشرية عامة وظل مؤثراً في حركة الحياة ونشوء الحضارات وغيابها وقد أولت الشريعة الإسلامية هذا الجانب اهتماماً بالغاً لاتصاله بحياة الإنسان اتصالاً مباشراً وقد أمر الله الناس بعبادته وعرف نفسه. بأنه المطعم من جوع والمؤمن من خوف..

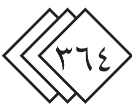
وقد كانت وسيلة الخلد شجرة في وسوسة الشيطان وهي التي أغرت آدم عليه السلام يقول سبحانه وتعالى في أمر الشيطان وهو يغري آدم عليه السلام (هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى)[1]. فإن كان الملك الذي لا يبلى هو السؤال السياسي فإن شجرة الخلد هي السؤال الاقتصادي، وقد ربى سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم منذ اليوم الأول على إحسان القياد السياسي وإحسان الأداء الاقتصادي فوصف بالصادق الأمين تجارة ورعياً ومن أهم مقاصد النشاط الاقتصادي أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء وأن لا ينشأ تأسيس لظلم اجتماعي وسط المجتمع بسبب من القوانين الاقتصادية. والصور المثلى للاقتصاد تتحقق بأكبر قد من إشاعة المال أو الثروة بين الناس ولعل هذا ما فهمه سيدنا أبو ذر حتى كاد أن ينفي حق الملكية حباً في توزيع المال بين الناس.

والإسلام يربط بين الكسب والعمل وبين الفقر والعجز في كثير من إرشاداته أما في حالة العمل فإن تفعيل هذه المؤسسات ومعالجة الخلل الذي ينشأ داخل المجتمع وعلى ذلك فإن أهم مقاصد الأداء الاقتصادي:

١. توفير العمل وحفظ الحقوق الفطرية ومحاربة الفقر.
٢. إيجاد آليات لتوزيع المال حتى لا يكون دولة بين الأغنياء.

إن الرؤية المادية التي أثرت على التخطيط الاقتصادي هي التي قيدت الأمة بقيود الديون والعجز وأشاعت روح الاستهلاك وزهدت في العمل مما أبطأ بعملية التطور الحضاري التي تسير على رجلي العدل السياسي والعدالة الاقتصادية

١ / سورة طه، الآية ١٢٠



فالمؤسسات التي أفرزتها الحضارة الغربية (بنوك وبيوت تمويل) هذه المؤسسات مقصود منها تكديس الثروة في أيدي البعض وتنميتها لخدمة تلك الشريحة وجعل التجارة والعلاقات المالية وسيلة لزيادة الربحية في مجتمع متصارع، هذه الرؤية نفسها أثرت في الأداء الاقتصادي في الدولة الإسلامية المعاصرة فصارت البنوك مصائد لإرسال الناس إلى السجون التي تستقبل آلاف الناس محولين من البنوك بسبب العجز عن الوفاء وبسبب العلاقات التجارية القاصرة التي قامت على تزوير المقاصد الشرعية فكانت مسميات المرابحة والمشاركة والمضاربة واختفى المقصد. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ضياع الدين ضياع فقه المقاصد من الحياة العامة إن أخطر القوى المعارضة للدولة جيوش الفقر.. الخوف..

إن الزكاة روح يسري في الأداء الاقتصادي فيزكيه ويربطه برباط الإيمان فهي تدفع الغني للكسب الطيب وتسد حاجة الفقير سداً طيباً وتعالج أمراض الفقر والغنى فالإسلام يعتبر الفقر من أهم الأسباب المدمرة للنسيج الاجتماعي إذا صار فقراً مرضياً ومعلوم أن هناك فقراً طبيعياً في كل مجتمع لا تنجو منه أمة لأنه يتصل بفعالية المجتمع وحركته يقول سبحانه وتعالى: (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً)[1].

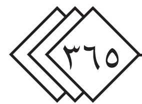
إذن وظيفة الزكاة هي وظيفة التزكية والطهارة للمجتمع وليست مؤسسة للجباية وإنما هي جباية للمال في إطار الطهارة والتزكية فتجئ على ذلك وتؤدي على ذات الشرائط.

والزكاة باعتبارها مؤسسة مطالبة بأن توسع مشاريع الطهارة والتزكية الاجتماعية عبر التقويم والتنظيم والبحوث والدراسات متخللة لكل شرائح المجتمع حتى لا يبقى فقير بسبب التقصير في الجباية أو التوزيع.

الزكاة فريضة ينبغي أن تتكامل مع فضيلة الإنفاق وتستحث الناس على ذلك

---

١ / سورة الزخرف، الآية ٣٢



فالدعوة للصلاة عبر الآذان هي دعوة للفريضة والنافلة والدعوة للزكاة عبر السلطان دعوة للفريضة والنافلة والزكاة بهذه الكيفية قادرة على معالجة الفقر وقبل ذلك تزكية المجتمع.

إن إعادة الترتيب ووضع مشاريع المعالجة وتنشيط مؤسسات الأمة الإسلامية يبرز لنا الأمر على حقيقته تجاوزاً للدائرة الوعظية التي تحبب في الفقر وتزهد في الغنى وتخرج لنا المنهج العملي والواقعي الذي يعالج مشاكل الفقر ومشاكل الغنى على السواء ويحقق السلام والانسجام بين مفردات التكوين الاجتماعي فالظلم الاجتماعي لا يمكن ستره فالإسلام يربي في الإنسان الزهد الذي لا يتناقض مع الغنى. فإن الغنى الذي يلتزم بأمر الشرع في ماله زاهد يملك المال ولا يملكه المال. كما أن الشرع يحرر المنهج الكامل الذي يقوم على معالجة الفقر ويلاحق أمراضه ولكن لا يوجد منهج جمعي يسمى منهج التزهيد وإنما الزهد فضيلة في درجة الصعود على سلم الإيمان الواصل. والأمة تحارب الفقر فرضاً وتدعو إلى الزهد فضلاً وهذا واجب الدولة المسلمة.

المؤسسات الاجتماعية:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

لقد هدفت الشريعة الإسلامية إلى إحداث ترابط اجتماعي بين الأمة الإسلامية فأشار القرآن إلى ذلك وهو يتحدث عن النواة الأولى للمجتمع فرد الإنسان إلى أصله الأول ثم بين له أن التزاوج والتكاثر مقصود منه إعمار الأرض على ضوابط مجتمعية تحقق الوحدة والتواؤم وتنفي الظلم والاحتراب يقول عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً)[1]. ثم يحدد طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع ومكوناته ويضبط

١ / سورة النساء، الآية ١



ذلك بإطار خلقي عظيم (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[1].

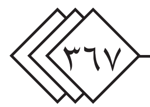
فالسؤال الاجتماعي من أهم الأسئلة وأخطرها ذلك أن الأفكار الكبرى والأساس لا تستقر في المجتمع إلا إذا وجدت تأصيلاً اجتماعياً كما أن حركات الإصلاح تظل نبتة لا جذور لها تسقط أمام أي عاصفة كنخل منقعر متى ما غابت عنها المشاريع الاجتماعية، والفكر الإسلامي لا يتناقض مع المكونات الاجتماعية من أسرة وقبيلة أو جماعة وإنما يوظف هذا التنوع ليحقق التعارف كمقدمة لإحداث الوحدة والتماسك الاجتماعي فالوحدة الإنسانية تقوم على العلم والمعرفة وليست على الغريزة فقط كما النمل، من هنا يتضح لنا كيف أن الشريعة الإسلامية تضع أسساً للبناء الاجتماعي فتضبط عملية التكوين الأسري وتحيط ذلك بسن القوانين التي تحرم الزنا والقذف والسرقة والبغي وجرائم الحرابة وكل ما يتصل بذلك ويدعو إليه وتأتي حساسية الأمر من حيث ارتباطه بالأخلاق، وكثيراً ما اعتبرت الأخلاق قيداً وتضيقاً ينبغي الثورة عليه والخروج. وهو ما ظلت تبثه الدعاية الغربية وتلتزمه في مشاريعها الهادفة إلى إضعاف البناء الاجتماعي وإشاعة الفاحشة وغل يد السلطة من أن تلاحق ذلك وتعالجه وهذا يبرز لنا أن من أهم المؤسسات الاجتماعية للأمة مؤسسة الأسرة.

ثم أسس الرعاية:

والمقصود بأسس الرعاية قوى صيانة المجتمع وملاحقة مظاهر الخلل ومعالجتها بعد ذلك.. ووظيفة المجتمع تقوم على الطهارة الذاتية ويتحقق ذلك من خلال الآتي:

١. وجود الأمة القائمة على شرائط الإيمان، وهي تجمع له قاعدة انطلاق ومنهج حياة وغاية سير وله قيادة، إن جماع ذلك يمثل الأمة فالأمة في التصور

١ / سورة الحجرات، الآية ١٣



الإسلامي لا يحدها التاريخ ولا الجغرافيا إنها كيان جمعي يلاحق المطلق في سيرورة لا تنتهي، غير أن فلسفة التدرج يحددها الزمان والمكان والفقه الناجز.

٢. الدعوة إلى الخير والتناهي عن المنكر ومقصود بالدعوة إلى الخير الدعوة إلى قيم الإسلام وأصوله ومبادئه وأن تلازم الدعوة حركة المجتمع فهو مجتمع سالك متوجه وفي حاجة إلى دعوة تلاحق خطوات السير وتعصمها من الانحراف والتغيير والتبديل.

٣. الأمر بالمعروف وهو الأمر النافذ بالقيم الكريمة وأخذ الأمة ومن ثم على هذا السبيل، والسلطة مطلوب منها أن توحد الوسائل المعينة للأمر بالمعروف والإلزامية ذلك حتى يقوم المجتمع بوظيفته.. والسلطة إن لم تفعل مؤسسات المجتمع تظل غريبة ومحاصرة وضعيفة والأمر بالمعروف في حق السلطة المؤمنة هو أمر القادرين.

٤. النهي عن المنكر وكما ذكر من قبل المجتمع مفروض عليه أن يمارس الطهارة الذاتية في التناهي عن المنكر وربما توارد التلبيس في أمر حقوق الإنسان والحريات من منظور غربي. وغواشي الرغبة والرهبة لتبين الأسباب التي بلبلت على السلطة وأصابتها بالحيرة، ووظيفة السلطة أن تحقق السلام الاجتماعي وأن تفعل الضوابط والتشريعات التي تحارب مظاهر الفساد وتطهر ساحات الأمة. إن المرجعية للأمة المسلمة ليست في المواثيق الغربية لحقوق الإنسان ولمعنى الحرية الدارج عندهم وإنما حق الإنسان محفوظ على أساس من المرجعية الشرعية التي تجعل طهارة المجتمع واجباً والتقصير في ذلك معصية وتجعل من حفظ الحقوق أمراً يقوم على ميزان من الشرع الذي يحرم الظلم وينفيه من المجتمع.

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم

يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) فالإنكار وجوداً يبدأ من القلب ثم يتدرج التغيير على قدر الإيمان ثم يعود إلى القلب وذلك في حالة الضعف فإن عدم الإنكار يتناقض مع وجود العقيدة الإيمانية أصلاً. والقلوب الضعيفة لا تجرؤ على إخراج منهج اجتماعي قويم ولا تنشط في المحافظة عليه، لذلك كثيراً ما تتردد حالة الضبط العام بين الإنكار الخاطئ والأمر القاصر. فإن النهي عن المنكر يتكامل مع الأمر بالمعروف تحقيقاً للسلامة الاجتماعية.

البلاغ والرعاية:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل أصيل تقوم عليه مجموعات من المؤسسات الحافظة لسلامة الأمة. وهذا المبدأ هو الأصل في التكافل الاجتماعي فى بعده الأخلاقي إذ يقول الله سبحانه وتعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)[1]. وجعل ابن تيمية غاية الولايات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشمل:

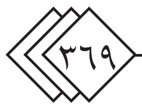
أولاً: الرسالة الدعوية الإعلامية: باعتبارها من أهم وسائل الخطاب والتوجيه وهي القادرة على إحداث الأثر التربوي سلباً أو إيجاباً. وإعلام الدولة الإسلامية هو إعلام هداية لا غواية ومن أهم مقاصده بيان الحق ونصيحة الناس وتطبيقه في الواقع. والدعوة إلى الله غاية مجتمعية يسعى لها المجتمع باعتباره المجتمع (الرسول للعالمين) وفقاً للتوجيه الرباني. يقول الله عز وجل: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً))[2].

ومن أخص خصائص هذه الشهادة البلاغ وقد أشهد الرسول صلى الله عليه وسلم على بلاغه وعلى الأمة أن تشهد العالمين على بلاغها وبذلك أصبحت الأمة المسلمة أمة رسالية تحمل أمانة البلاغ وتجتهد في سبيل ذلك مهما لاقت من عنت

---

١ / سورة التوبة، الآية ٧١

٢ / سورة البقرة الآية ١٤٣

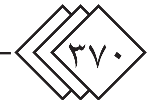


(الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً)[1] ..ولا تملك الأمة الإسلامية إلا أن تكون داعية لغيرها ولا يعني ذلك تصديراً للثورة أو اعتداء على خصوصية ومعتقدات أحد رغم أن الآخرين هم الذين سنو سنة الاعتداء على الناس وسموا ذلك (استعماراً) وما زالوا. حتى يحاصروا الكون بقيد العولمة تقييداً للعالم بقيد الرباط الأمريكي الغالب فالثقافة الغربية تقوم على هيمنة الغالب وإضعاف الآخر وهضمه داخل مؤسسات القوى الكبرى وقد تجاوزت شعارات العولمة ومشاريعها مقولات تصدير الأفكار وأصبح العالم كله قطعة واحدة خاصة في مجال البث المعلوماتي فلا استيراد ولا تصدير وإنما هو بث واستقبال من غير إذن أو تصريح وهذا تطور طبيعي وحتمي.

إن العلاقة بين الدعوة والإعلام كالعلاقة بين الغاية والوسيلة ووسائل الإعلام قد تكون محايدة إلى حد كبير من الناحية النظرية وإنما تكتسب وظيفتها من خلال ما يبث عبرها. فالخبر واللقاء والتحليل والقصة والقصيدة والدراما والتصوير والديكور والإخراج كل هذه الفنون ينبغي أن تتكامل لتعطي رسالة إعلامية تصلح الحياة وتمكن للدين من غير تناقض أو تغيب للمقاصد الكلية. فلا يصح أن تأتي بحديث وتعقبه بمسلسل تافه ثم تختتم ذلك بآيات قرآنية. هنا تفقد القيمة الدعوية وظيفتها وتصبح آيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أشبه بالعبارات التي تكتب على علبة الدخان (التدخين ضار بالصحة) وأنت تزين الوعاء وتتحدث عن المتعة، ووسائل الإعلام ربما عاشت حالة من عدم المنهجية بسبب انعدام تحديد المقاصد الكلية فتحديد هذه المقاصد للرسالة الإعلامية يعطيها وجهاً محدد المعالم والسمات وهذا لا يعني بحال أن تتحول وسائل الإعلام إلى حاملات ولافتات لتفسير القرآن وشروح الأحاديث.. والذين يزايدون يعرضون دائماً الإسلام من خلال هذا الفهم الساذج. وإنما يعني ذلك

---

١ سورة الاحزاب، الآية ١٤٣



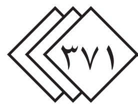
أن يمارس الاجتهاد بقصد وتدرج حتى يأتي بإعلام رسالي فيه كل فنون الإعلام وما توصل إليه أهله من غير أن ينعكس ذلك حرباً لله ورسوله ومحادة لشرائعه ويتحقق ذلك عبر مشروع الفطام لا الحرمان وأن يلقاك الله وأنت مندرجاً في سلوكك خير من أن يلقاك وأنت ضال في سعيك فالإعلام الإسلامي حركة بروح القرآن وهداية السنة المطهرة. والبلاغ حركة معقدة شاملة لكل أنشطة المجتمع وليست خطاباً وعظياً كما درج تصوره.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثل أصل الرعاية للأمة المسلمة. فهو لا يقتصر على دائرة دون أخرى داخل الكيان الاجتماعي للأمة بل هو روح يسري ليحرك كل خلايا الجسم الاجتماعي. ويتأكد ذلك في حق السلطة الحاكمة وهي أكثر ما تكون في حاجة إلى واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتم ذلك عن طريق مؤسسات الرقابة التي يحددها الدستور القائم على أصول الدين. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو وظيفة التزكية الذاتية يقوم بها جميع أفراد المجتمع ولا يغني البعض عن البعض. والأمة المسلمة مطلوب منها إبراز مؤسسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مجالس وجمعيات وكيانات لرقابة أداء السلطان ومراقبة للأداء عامة. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار الأمم السابقة غياب فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعتبارها قضية ذاتية.

فالدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم يقول سبحانه وتعالى: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ × كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ)[1]. وينقل الرسول صلى الله عليه وسلم واجب ذلك إلى كل إنسان فيقول: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)[2].

١ / سورة المائدة، الآيات ٧٨-٧٩

٢ / رواه البخاري في كتاب الأحكام



ومن أهم المؤسسات التي تضطلع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

١. مجالس الأمة والشورى.

٢. جمعيات ومجالس الأئمة والعلماء.

٣. كيانات الحسبة (الشرطة والأجهزة المختصة) .

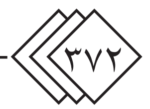
كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينبني عليه مشروع التغيير الجزئي والكامل تجديداً لخلايا الحركة والحيوية للأمة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن إن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).. وهذا يكسب مجهودات التغيير والرعاية مشروعيتها بناء على النص الحكيم، ومؤسسات الأمة الإسلامية هي الوسائل المشروعة والمحققة لمقاصد النص في الواقع. وهي مؤسسات تقوم على نصوص أصلاً وربما يتأكد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل الأمة الإسلامية وفي مخاطبة السلطان خاصة من قبل العلماء. فعن عبادة بن الصامت قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْع وَالطَّاعَة فِي الْمَنْشَط وَالْمَكْرَه، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لاَ نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لاَئِمٍ»[١].

ومن أعظم أنواع المنكر الظلم، وكما ورد في الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»[٢]. والظلم هو أن تنزع من الإنسان حقه أو تحرمه منه فلا يصل إليه. ومن الأهداف الأساسية لنصب الحاكم نفي الظلم وتحقيق العدل والاجتهاد في ذلك.

وقد جعل القرآن الكريم الظلم سبباً لزوال الملك والتمكين يقول الله تعالى: (وَكَمْ قَصَمْنَا من قَرْيَة كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوماً آخَرينَ (١١) فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ (١٢) لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ

١ / صحيح البخاري – باب كيف يصافح الناس الإمام – ج٩ – ص٧٧.

٢ / صحيح مسلم – باب تحريم الظلم – ج٤ – ص١٩٩٤.



وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ (١٣) قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (١٤) فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيداً خَامِدِينَ (١٥))[١].

مؤسسة الحماية:

الأمة الإسلامية تستمد قدرتها على البقاء والبناء والنماء من كتابها وسنة نبيها واجتهاد أئمتها – فهي لا تملك إلا أن تكون متميزة على غيرها في أخذها وعطائها وأصول بنائها وبقائها. يقول الشهيد على شريعتي عن الأمة: الأمة عبارة عن مجتمع يحس أفراده بدمائهم وحياتهم أنهم ينضوون تحت قيادة كبرى ومتعالية تتحمل مسئولية التقدم وكمال الفرد والمجتمع ويعتقد هؤلاء بالتزام بأن الحياة ليست وجوداً بل سيراً باتجاه اللانهاية، الكمال المطلق، الوعي الذاتي المطلق سير لاكتشاف وخلق القيم المتعالية بشكل مستمر وليست الحياة قرارة في أي منزل أو قالب وشكل بل هي صيرورة مستمرة للتكامل الإنساني وهجرة دائمة من حيث نحن وإطلاق الاستعدادات القائمة في عمق الفطرة والتعالي في كل أبعاد الشخصية المختلفة وفي المحصلة الضرورية باتجاه الكمالات المطلقة، المسيرة باتجاه القيم المتعالية وهذا هو تصور الأمة الإسلامية العابدة المخاطبة بقوله تعالى: (فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ – وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ)([٢]).

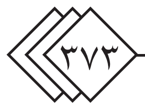
لقد تناولت الآيات التي تحدثت عن التمكين للأمة الوسائل التي تعين على ديمومة ذلك التمكين وهي الوسائل التي أشرنا إليها باعتبارها مؤسسات لحماية ورعاية الأمة الإسلامية.

ويأتي الجهاد بقيمه ومؤسساته حاضراً في كل خطط ومراحل بناء الأمة المسلمة. وهو كما تواترت النصوص ماضٍ إلى يوم القيامة مادامت الطائفة القائمة بأمر الدين.

وقد مثلت مشاريع الجهاد الإسلامي نقلة واقعية عملية ونفسية وجدانية في

١ / سورة الأنبياء، الآيات ١١-١٥

٢ / سورة الشرح الايات ٧-٨



تطور العمل السياسي عامة والعمل السياسي بصورة أخص في السودان. وتحمل عبء ذلك من ناحية شعبية الدفاع الشعبي.. باعتباره مؤسسة شعبية جهادية تتكامل مع مؤسسة القوات المسلحة الأصل ومثل أصدق تعبير عن الفكر الإسلامي وصدقيته في بناء وحماية الأمة وقياداتها من خلال تجسيد قيم الجهاد والشهادة في الواقع واستطاعت حركة المجاهدين أن تعالج ما كان يمكن أن ينشأ من جدل كلامي بين طبيعة الدفاع الشعبي وطبيعة الجيش وأين تبدأ حدود الدفاع الشعبي وأين تنتهي وخطورة ظهور هذا الكيان الحزبي على قومية القوات المسلحة. إن هذه الآراء أطلت بوجهها في فترة كانت يمكن أن تتحول إلى معضلة واقعية داخل صف الحركة الإسلامية كحال الأسئلة السياسية التي أثرت على البناء السياسي وخالطت بين أولوياته. ولكن وبسبب طبيعة المرحلة وقوة التحدي الماثل والملتفت إليه حينها والعداء القوي والمحتدم لإجهاض المشروع الإسلامي انتفت هذه الأسئلة. كما أن الدفاع الشعبي لم يكن قوة للزينة واستعراض العضلات والمباهاة وإنما كانت قوة إيمانية عقدية صادقة قابلت العداء وأحبت الجهاد وعشقت الشهادة وأثبتت قوةً واقتداراً أقنع الجيش النظامي بصدق هؤلاء الفتية وقوة شكيمتهم وتجردهم لمبادئهم. لقد كانت الإجابة الجهادية توفيقاً بل كانت السبب الأساسي لإعجاب واقتناع المراقبين بصدق القائمين على أمر الحكم ووفائهم لشعارهم، مما عصم الأمة من شرور داخلية وخارجية كانت قادرة على أن تعصف بالكيان القائم مهما كانت قوته، بل الذين صدقوا وخشوا أن تنطمس هويتهم من جراء أقبية السلطة الرطبة ففروا إلى الجهاد وصدقهم اللّه بالشهادة. ومؤسسات الجهاد هي التي تفتح أبواب السمو والعلو وهي التي تنير البصائر ومازال باب الاجتهاد لم يغلق بسبب من عجز العقول وعدم تجدد الطوارق والطوارئ ولكن بسبب من قفل باب الجهاد.. فإن الاجتهاد نعمة لا تتحقق إلا لأمة مجاهدة وقد فتح باب الجهاد لهذه الأمة بواسطة سواعد المجاهدين وعبر قلوبهم وبسبب من

شهادتهم التي نقلت أرواحهم من ضيق الأجساد إلى سعة جسد الأمة وهذا هو المعنى الواضح لحياة الشهداء فإن أرواحهم تنفصل عن أجسادهم لتستقر روحاً للأمة ولا تنقضي فعاليتها حتى يرث الله الأرض ومن عليها لذلك فإن مؤسسة الدفاع الشعبي إحدى المؤسسات المهمة ذات الرسالة وذات الواجب فهي تعد الأمة وتستنفرها أمام الأخطار المحدقة وتعين في طريق الصيرورة الدائمة – ألا إلى الله تصير الأمور – وتعصم من الأخطار الخارجية والعلل الداخلية وتذكر بقيم الجهاد والشهادة..

كما أن الحفظ والمحافظة على عهد الشهداء إنما يتحقق من خلال أنشطة هذه المؤسسة وتنشأ من فيوض أرواحهم ودمائهم مؤسسات تجسد مبادءهم وتحافظ عليها وتدفع الأمة دفعاً على طريقهم ولعله معلوم أن التوافق مع الآخرين ليس بالضرورة خصماً على الجهاد.. وهذا يبين أهمية هذه المؤسسة وسط الأمة المسلمة ويجعلها من أهم مؤسساتها وربما كانت الميزان الحقيقي لمدى حضور المبادئ والأهداف الأصلية في خطط ومشاريع الأمة.

والخلاصة في ذلك:

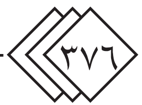
فإن الأمة الإسلامية كما وضح في حاجة لتصور جامع لأصول الفقه السياسي أكثر من حاجتها لما ظلت تنادي به من تجريد لمواد دستور إسلامي..! فالدستور الإسلامي نفسه جزء من أصل هذا الفقه الذي تحتاجه الأمة وهي محتاجة لبناء مؤسساتها حتى تجيب على سؤال التجديد والتواصل ولعله من الأهمية الالتفات إلى ذلك، لقد أتى الإسلام الدين خاتماً للرسالات السابقة ومهيمناً عليها محفوظاً من الله سباحنه وتعالى: لا يقع فيه انتحال ولا تحريف ولا تغيير ولا تبديل جامعاً لقيم الصلاح والاصلاح محققاً لسعادة الدارين الدنيا والآخرة شاملاً لكل صغيرة وكبيرة وقد جمع هذا الدين بين الدنيا والآخرة فالدنيا دار عمل والآخرة دار جزاء وكلاهما مظهر لقدرة الله وحكمته ولا يوجد فصل بين

أصول الاعتقاد وأصول التشريع فالإيمان ما وقر في القلب اعتقاداً وصدقه التشريع عملاً والتزاماً فلا يتصور في الإسلام انفصام بين الدنيا والدين وبين ما لله وما لقيصر وما بين السياسة والديانة لذلك نجد أن أهل العلم قد صنفوا في كتب العقائد ما صنفوا وجعلوا للإمامة مباحث وكذا فعل أهل أصول الفقه وأهل الفروع وكأن السياسة بمعناها الواسع قد انتشرت في كل جزئيات هذا الدين ودخلت في كل أصوله، إن هذه الحقائق هي التي تدعوا إلى ضرورة الاجتهاد ليتصل أصل هذه الأمة بفرعها وماضيها بحاضرها وتراثها بواقعها حتى يتحقق الاتصال والتواصل ولعلنا في هذا العصر أحوج ما نكون لترتيب أصول في الفقه السياسي تتصل مع السالف وتتواصل مع المعاصر أصالة في الأخذ وصدقاً في العطاء وتوحداً مع المنهج واتحاداً لهذه الأمة.

الدستور باعتباره أساساً لوحدة الأمة: من المصطلحات التي ظهرت مع الدولة الحديثة مصطلح دستور وهو العقد الذي تتواضع عليه الأمة حفظاً للدين وسياسة للدنيا هذا من منظور إسلامي.. وهو عقد لتحديد السلطات وبيان للحقوق والواجبات اصلاحاً للدنيا وقصراً لنوازع التعدي.. هذا في التصور العام.

لقد احتدم الجدال لمدة طويلة بين أهل الإيمان وغيرهم حول خصائص الدستور والمطالبة بالدستور الإسلامي وظل أهل الإيمان ولمدة طويلة ينادون بالدستور الإسلامي ويعلنون أن القرآن دستور الأمة ويجادلون بأن الشريعة الإسلامية هي المخرج للأمة مما هي فيه والمدخل لها إلى رحمة الدنيا والآخرة غير أن تفصيل ذلك والتدقيق فيه مسار نقاش وجدال بين أهل العاطفة الجياشة الذين يريدون أن يظهروا علامات الإسلام وإشاراته في كل لفظة وكل مقام.

وبين أهل المقاصد الكلية الذين يحملون ذات العاطفة ولكن ينهجون نهج التدرج القاصد هذا من حيث التصور الكلي ثم يقع الاختلاف والجدال بين

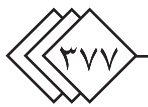


الأسس العامة التي ينبغي أن يضمها الدستور ولعل من أهم المداخل في هذا الشأن الإجابة على سؤال هل الدستور ثابت أم متغير؟ والإجابة على ذلك أن الثبات في التصور غير متحقق إلا للكتاب والسنة وهما المصدران اللذان يلاحقهما المؤمن فقهاً واجتهاداً والدستور إنما يتحقق له الثبات النسبي بقدر اقترابه من الكتاب والسنة.. ومقاصد الشرع إذاً الدستور يجري عليه النسخ كغيره وثباته مرتبط باقترابه من الأصول وهو خاضع لسنة التدرج والأمة قد تستمسك بدستور في مرحلة من مراحل عروجها ثم تترقى على سلم الكمال من غير عائق مصنوع أو صنم متبوع.. والدستور من هنا داخل في باب السياسة الشرعية وهو لا يغني عن أطلاقات الكتاب وكمالات السنة وفرائض الجهاد والاجتهاد لذلك قد توفق الأمة على إبراز دستور إسلامي ولكنه ليس بالضرورة هو الدستور الإسلامي والصورة تتضح عندما ترفع القرآن وتقول القرآن دستور الأمة، وترفع اجتهاد دستوري لتقول هو دستور الأمة غير أن الأمة الإسلامية ينبغي عليها أن تحدد دستورها الذي تحقق من خلاله فريضة الوحدة خلف قيادتها أداء لرسالة الاستخلاف وأمانة التكليف وحجية الشهادة، وحماية للدين وسياسة للدنيا في الإطار الزماني والمكاني المحددين..

الأمة الإسلامية:

الأمة الإسلامية لها شخصيتها المعنوية القائمة على أساس اجتماعها على نهج معين وقائد محدد لتحقيق غاية معلومة وهذه الشخصية هي مناط التكليف والمسئولية يقول عزّ وجل:(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ)[1]. وهذه الآيات دلت على أن هذه الأمة وسط في الدين بين المفرط والغالي والمقصر لأنهم لم يغلو كما غلت النصارى فجعلوا ابناً وإلهاً ولا قصروا كتقصير اليهود في قتل الأنبياء وتبديل الكتب وغير ذلك مما قصروا فيه واحتج

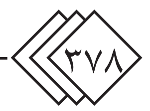
١ / سورة البقرة، آية ١٤٣



جمهور الأصحاب والمعتزلة بهذه الآية على أن إجماع الأمة حجة وذلك يقتضي أنه تعالى جعل كل منهم عند اجتماعه مع غيره بهذه الصفة وعندنا أنهم في كل أمر اجتمعوا عليه فإن كل واحد منهم يكون عدلاً في ذلك الأمر بل إذا اختلفوا فعند ذلك قد يفعلون القبيح وإنما قلنا أن خطاب حال الاجتماع لأن قوله جعلناكم خطاب لمجموعهم لا لكل واحد منهم وحده وإنما كونهم شهداء إشارة إلى أن قولهم أن الإجماع حجة من حيث أن قولهم : الإجماع بين الناس الحق ولا معنى لقولنا الإجماع حجة إلا هذا – وهذا لا يتنافى كونهم شهوداً في الآخرة.

فإذن هذه الأمة لا تستطيع أن تؤدي أمانة البلاغ وواجب الشهادة إلا إذا تحققت بصفات الأمة. والأمة كما هو معلوم اسم للجماعة التي تؤم جهة معينة ولابد لها من إمام. لذلك لا يغيب عن بال الأمة الإسلامية أنها هادية لغيرها ومهدية في نفسها وإلا فلا سبيل لشهادتها.

ثانياً: الأمة هي التي توجه الحكم وتسيطر على حكامها وهي التي تهبهم السلطان وتمدهم بالقوة. (فالصديق t قدم لإمامة لإجماعهم عليه وإمامته مما رضي الله عنها ورسوله ثم صار إماماً بمبايعة أهل (القدرة) وخلافة عمر t كذلك لم تتم بعهد أبي بكر وإنما بمبايعة الناس له فعمر صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر في عمر لم يصر إماماً ولو قدر أن أبا بكر بايعه وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصر إماماً بذلك وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور الناس وأما كونه بادر إلى بيعته فلابد في كل بيعة من سابق وأما عهد عمر فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبي بكر فصار إماماً وبعد نقل الشيخ محمد المبارك لما قاله ابن تيمية في البيعة للإمام يقول: وواضح من كلام ابن تيمية أن مصدر سلطة الإمام مبايعة الجمهور له ورضاهم به وأن حب الرعية والشعب له دليل صلاحه ويستشهد على ذلك بحديث يصفه بالثبوت والصحة (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون



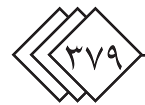
عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنوهم ويلعنوكم))[1].

والأمة هي صاحبة السيادة على نفسها ولا سيادة عليها لغير الله سبحانه وتعالى فهو الذي خلق ورزق وأمر. فحكم الإمام وإرادته ليست مطلقة وليس مشرعاً يشرع للناس ما يشاء ولكن الحكم الفصل بينه وبين الرعية الدستور المتعاقد عليه أصلاً كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ). وليس هو إلا منفذاً لما في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والأحكام تلقتها الأمة عن نبيها لا تحتاج فيها إلى الإمام وإنما الإمام منفذ لما شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإذا خالف الإمام ذلك فلا طاعة. وقد روي عن أبي بكر الصديق قوله أيها الناس إن رأيتم أن تقيلوني بيعتكم فذلك لكم وهو الذي يقول أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم).

ويروى عن عمر بن الخطاب قوله لطلحة بن عبيد الله.. عندما لاحظ عمر أن النعمة أفسدت كثيراً من الناس وددت أني في سفينة تذهب هذه شرقاً وهذه غرباً ولن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم فإن استقام اتبعوه وإن جحف قتلوه فقال طلحة يا أمير المؤمنين هل قلت أن تعوج عزلوه قال لا القتل أنكى لمن بعده. وهذا بين أن الحكم هو حق الأمة مجتمعة وليس حق مجموعة منها وكل ما حوته السياسة الشرعية هو فرع عن هذا الأصل، حملاً للرسالة وأداء للأمانة وكل ينعم بحريته في إطار علاقاته الاجتماعية فلا يتعدى على حرية الآخرين ولا يتعدى على حريته. وينعم بسيادته في الحدود المتعاقد عليها فهو عبد الله فلا يجوز له أن يعرف أي لون من ألوان العبودية لغير الله سبحانه وتعالى، ولن يكتمل وجوده الإنساني وصلاحيته الوجودية إلا إذا تمتع بحريته المحفوظة بقيد العبودية. والأمة في جمعها لا يجوز لها أن تخضع لفرد أو تعطيه حق السيادة عليها. أو تنقصه من

١ / محمد المبارك- الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ٣٨.



كرامتها الإنسانية أو مكانتها الإيمانية والضابط في ذلك الشرع الحكيم.

الحاكم: خادم لأمته وأمين على حقها وقائم بتحقيق ما أوجبه الشرع وما عاهدته عليه الأمة. وله على الأمة الطاعة وهي طرف من طاعة الله ورسوله والحاكم مسئول أمام الله سبحانه وتعالى أولاً ثم أمام الأمة ثانياً.

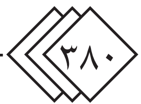
أما طاعته فإن هذه الطاعة تقوم على الالتزام بأمر الله سبحانه وتعالى وبإرشاد الرسول صلى الله عليه وسلم وبتوجيه ما اجتمعت عليه الأمة. وهو ممثل للأمة فلا يجوز له أن يدين بالطاعة لشخص أو جماعة أو لفئة لتحقيق مصلحة خاصة أو مقصد دنيوي قاصر. وهذا يتصور في أمر الأحزاب التي لا تستقيم على الجادة فإن الطاعة تكون للأمة وهي التي تشيع الأمن والطمأنينة وتقمع داعية الفساد ودواعي الفتنة ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

الرقابة والعزل : ثم الأمة لها حق الرقابة على الإمام والنصيحة والتذكير، يقول سبحانه وتعالى:(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)[1].

فالأمة مطلوب منها أن تؤدي واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان ذلك واجباً في حق العامة فإنه يتأكد في حق السلطان، لأن المنكر إذا وقع من السلطان كان أكبر وإذا لم يحارب من قبل السلطان تمدد واستفحل، والرسول صلى الله عليه وسلم يبين للصحابة أن الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم.

للأمة أن تكون مجلسها الذي يقوم بمراقبة الإمام وإسداء النصح له وتذكيره ورده إلى الجادة إن انحرف كما سبق بيانه ولا تكتفي الأمة في ذلك بمجلس منتخب أو مجوعة مختارة وإنما فوق ذلك فإن الدعوة لكافة المؤمنين أن

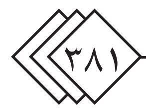
١ / سورة آل عمران، الآية ١٠٤.



يقوموا بهذا الواجب في مساجدهم ودورهم ومنتدياتهم حتى يصبح جزءاً من الحياة العامة: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) كما أن الأمة لها الحق في عزل إمامها إن انحرف عن مقاصد الدين وأشاع الظلم والفساد وانفرط عقد الأمن وساد الهرج. واثبات هذا الحق يعطيها الحرية في اختيار الضابط الذي يحقق لها ممارسة حقها وفقاً لمبادئ السياسة الشريعة التي توازن بين المصالح والمفاسد ورفع الضرر.

المعول الأخلاقي: من أهم المعولات التي تحفظ سلامة الأمة والمجتمع المعول الأخلاقي: إن الدولة في التصور الإسلامي مؤسسة إيمانية أخلاقية في المقام الأول والسلطان إذا افتقد إلى الأخلاق فلن يحجزه حاجز ولن يضبطه ضابط مهما كان ومهما دق – لذلك نجد أهل الفقه يحيطون الولايات والولاة بضوابط الأخلاق والقيم ويعتمدون في ذلك على قول الله سبحانه وتعالى:(قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)[1] ويعولون عليه فإن السلطان إذا فسدت أخلاقه سرى الفساد في أوصال الدولة واحتاج خلعه إلى مجهود عظيم وربما أدى إلى فتنة شعواء فإن حب الجاه والسلطان آسر للقلوب ومفسد لها فكيف إذا أصاب ذلك من لا خلق له ولا خلاق. لذلك الأمة المسلمة منتدبة لاختيار الإمام الصالح والتقي الورع الذي يرعى حقوقها فيقوم فيها بالعدل ويحسن إليها قيادة وإدارة.. والمثال يبتدئ من سيرة السلف الصالح، أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي عليهم رضوان الله ومن أقترب من إيمانهم وتقواهم وقد حفلت كتب التاريخ والسير بصفاتهم وعظمة أخلاقهم وهذا يبين لنا قول الرسول صلى الله عليه وسلم كيفما تكونون يولى عليك فإن الأمة الصالحة

١ / سورة القصص، الآية ٢٦.



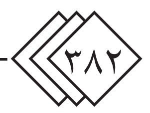
تخرج أفراداً صالحين وكذا الأمة الفاسدة تخرج في الغالب فاسدين – مادام أمر الأخلاق يمثل جزءاً أصيلاً في بناء الدولة فإن الاهتمام به ينبغي أن يتجاوز الرؤية الغربية التي لا تهتم بذلك.

وتقيم الأمة مؤسساتها التي تربي أفرادها على حسن الأخلاق وكريم القيم وهكذا دوائر الأمة الإسلامية يعين بعضها بعضا وربما كان التأمين للسلطان يتم بالتأسيس لمؤسسة السياسة الشرعية وهي الذراع النشطة التي تلاحق المستجدات وتضفي ثوب الشريعة على اجتهادات الدولة وخططها وترتيباتها وهي المستند في تنظيم مرافق الدولة وإدارة شؤون الأمة على أساس من الروح الشرعي ومنضبطة بالأصول الكلية.

وهذه السياسة ليس بالضرورة دل عليها شيء من النصوص في الكتاب والسنة كما وضح وإنما هي قواعد مستخلصة من مقاصد الشرع ومن كلياته. والوصول إليها إنما يتحقق بتحرير العلم الشرعي والاستعانة بأهل الدراية في هذا الشأن فقاعدة رفع الحرج وقاعدة سد الذرائع والضرورة والعرف وضوابطه والمصلحة والاستحسان واجتهادات الرسول صلى الله عليه وسلم واجتهاد الصحابة.

إن الفقه الذي يتصل بهذه القواعد لن تستغني عنه الأمة وهي تحرر أصولها السياسية وتستهدي في تشريعها بمقاصد الشرع وتراث السلف الصالح. وهذا يدعو إلى إفراز مؤسسات علمية تشريعية منضبطة تقدم النصح وتعين على تنفيذ الأمر الشرعي وتكسبه الاحترام والتقدير وسط الأمة المسلمة وهذا مجتمعاً قد يتحقق من خلال مبدئية الشورى وهذا يؤكد على أن الشورى في الإسلام تحتاج إلى تحرير علمي دقيق يحقق مقاصدها وأهدافها وأن لا تصبح شعاراً للمزايدات السياسية أو إطاراً للحشد الشعبي.

إن الشورى المفضية إلى الحق والمحققة للرضا الاجتماعي هي الشورى



الأقرب لأهداف الشرع والمحققة لمصالح الأمة، والمتناغمة مع مكونات السياسة الشرعية وأمر التشريع قائم أصلاً على طاعة الله والرسول صلى الله عليه وسلم وأولو الأمر فإن السياسة الشرعية هي التي تحدد كيفية وظيفة أولي الأمر. وهنا يبرز الإجماع باعتباره ثمرة من ثمار الشورى بضوابطها المعلومة ليتكامل الصلاح التشريعي. وكما أنه لا يتصور غياب الكتاب والسنة في واقع الحياة فإنه لا يتصور غياب أولي الأمر من واقع الحياة أيضاً. والتمثيل الجامع لأولي الأمر في السياسة هم أهل الشورى (مجلس الشورى) مركز إجماع الأمة وهم الذين يكملون أزرع التشريع.

ربما اقتضت مرحلية التدرج وحكمة السياسة الشرعية الرضا بالنظام الحزبي كما هو واقع في بعض البلاد الإسلامية فإن كان ذلك.. فالحزب مؤسسة لها بعدها الاجتماعي ودفعها السياسي، يمثل مدرسة للتربية والتوجيه لتصنع الفرد الصالح داخل الأمة الذي يحمل هم أمته ويجتهد في بنائها وحفظها ويتطلع إلى قيادتها لتحقيق الصلاح الذي يتصوره الحزب، ويفصل ويضع سياسته من ثم. والحزب يمثل جهازاً رقابياً يقدم النصيحة والتوجيه للحكومة القائمة وينافس في إيجاد البدائل الصالحة والمصلحة لها ويخاطب عقل الأمة لتشكيل قناعات الإصلاح ومنهج الحكم والاختيار.

الحزب في حالة الحكم: يلتزم بالعمل على إنفاذ ما وعد به الأمة وفق الدستور المتفق عليه إطاراً عاماً ويمثل جهة ناصحة ومشيرة للحاكم (الإمام) وفي حالة البيعة فإن الحزب بكل مؤسساته خاضع لبيعة الإمام وبيعة الأمة العامة وملتزم أخلاقياً بذلك، كما أن هناك رباط والتزام خلقي بين الحزب وبين الحاكم الذي قدمه لقيادة الأمة وعلى الحزب أن يضع من المؤسسات ما يحقق ذلك. ومؤسسة الحزب ليست أكبر من مؤسسة الدولة. فالحزب يخضع لقيادة الإمام

باعتبار (الحزب) أحد مؤسسات الأمة والأمة أكبر من الحزب. تكتسب الأحزاب مشروعيتها من بيعة الأمة عامة وهي منضبطة بعقد الدستور.

تتولى المناصحة والرقابة الأجهزة المنوط بها ذلك.. ويتولى التشريع مجلس الشورى بشرائطه التي سبق ذكرها وهو مرتبط ببيعة مع الحاكم كغيره من أبناء الأمة.. يتولى مجلس الأمة وهو خلاف مجلس الشورى أمر المناصحة والرقابة والمساءلة وله ارتباط ببيعة أيضاً مع الحاكم.

عزل مجلس الشورى:

لمجلس الشورى خصوصيته التشريعية ولا يجوز عزله من قبل الحاكم لأنه يمثل أحد الأصول التي يعتمد عليها قيام الحكم فلا يجوز تعطيل الكتاب أو السنة أو إجماع الأمة. بينما للحاكم الحق في عزل مجلس الأمة إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة مقدرة (لاحظ الفرق بين مجلس الشورى ومجلس الأمة).

سلطة الحاكم وبحكم البيعة على كل الأقاليم أصلاً وتقديرات المصلحة في ذلك تحدها السياسة الشرعية التي يقوم عليها مجلس الشورى لأن البيعة العامة لا تنقضها بيعة خاصة. ينبغي بناء المؤسسات التي تهتم بأصول تأسيس بناء الأمة ويناط بها المحافظة على ذلك، كما تبني أصول الحماية القائمة على إعداد القوة والاستعداد لحماية قيم الأمة وحفظها من التربصات الهادفة إلى القضاء على سلامتها. وتبني أصول الرعاية القائمة على فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنقية لقنوات التواصل الاجتماعي وتحقيقاً لمعنى الأمن والسلم وإشاعة لروح الحرية المرتبطة بقيم الدين ومبادئه.

مشروعية التغيير والعمل جهاداً مستمدة أصلاً من كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما اتصل بذلك من مصادر التشريع ويؤسس ذلك اعتماداً على أهل العلم والذكر والشورى تحقيقاً واستكمالاً لفعالية المشروعية في الوسط

الاجتماعي وحفاظاً لسلامة الأمة وضبطاً لاجتهادها.

المرجعية عند التنازع لكتاب اللّه وسنة الرسول صلى اللّه عليه وسلم وإليها التحاكم وتقوم بذلك المؤسسات القضائية المناط بها الفصل في ذلك، وكل حجة عارضت ذلك مردودة ولا قيمة لها. للعهود والمواثيق قوتها وحاكميتها ولا يجوز نقضها ظلماً وعدواً كما التزمت الأمة المسلمة ببنود (صحيفة المدينة)، وبما أن الأمة المسلمة بسلطتها مقيدة بتحقيق أمر اللّه وسيادة شرعه فإن الموجه الأخلاقي وفاء بالعهود والتزاماً بالمواثيق يتصل بأمر الشهادة والإمامة.

الطاعة في فقه السياسة الشرعية

من القضايا التي تحتاج إلى بيان وتحديد وربط وثيق بفقه السياسة الشرعية قضية الطاعة، ذلك أن إرادة التغيير قد تدفع بالثائر والمتحمس والرافض للواقع للخروج على القيود والمثبطات المادية والفكرية والتي ظلت تحاصر الأمة داخل سياج العجز والتبعية وكثيراً ما تعجز الكوابح الفكرية والعملية من أداء دورها لا سيما عندما يستدعي الأمر الانضباط الفقهي في التعامل مع الواقع وطاعة ولي الأمر، لا سيما في حالة التزامه الشرعي وذلك بسبب ما قدمنا من شدة الحماس وأيضاً بسبب من ضعف السياسة الشرعية التي تقتضي استيعاباً للمقاصد ولفقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واعتبار المآل وتقدير المصلحة المعتبرة شرعاً وهذه اشارات في هذا الباب.

أولاً: مجالات طاعة ولاة الأمر:

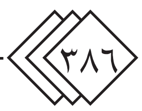
في بيان مجالات طاعة ولي الأمر جاء في تفسير القرطبي في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[١]. فيه ثلاث مسائل: الاولى – لما تقدم إلى الولاة في الآية المتقدمة وبدأ بهم فأمرهم بأداء الامانات وأن يحكموا بين الناس بالعدل، تقدم في هذه الآية إلى الرعية فأمر بطاعته عزوجل أولا، وهي امتثال أو امره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله ثانيا فيما أمر به ونهى عنه، ثم بطاعة الامراء ثالثا، على قول الجمهور[٢].

قال سهل بن عبد الله التستري: أطيعوا السلطان في سبعة: ضرب الدراهم والدنانير، والمكاييل والاوزان، والاحكام والحج والجمعة والعيدين والجهاد. قال

---

١ / سورة النساء: الآية ٥٩

٢ / تفسير القرطبي – (ج ٥ / ص ٢٥٩)



سهل: وإذا نهى السلطان العالم أن يفتي فليس له أن يفتي، فإن أفتى فهو عاص وإن كان أميرا جائرا. وقال ابن خويز منداد: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله فيه طاعة، ولا تجب فيما كان لله فيه معصية، ولذلك قلنا: إن ولاة زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم، ويجب الغزو معهم متى غزوا، والحكم من قبلهم، وتولية الإمامة والحسبة، وإقامة ذلك على وجه الشريعة. وإن صلوا بنا وكانوا فسقة من جهة المعاصي جازت الصلاة معهم، وإن كانوا مبتدعة لم تجز الصلاة معهم إلا أن يخافوا فيصلى معهم تُقية وتعاد الصلاة. قلت: روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: حق على الإمام أن يحكم بالعدل، ويؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه، لأن الله تعالى أمرنا بأداء الامانة والعدل، ثم أمر بطاعته.

وقال جابر بن عبد الله ومجاهد: (أولو الأمر) أهل القرآن والعلم، وهو اختيار مالك رحمه الله، ونحوه قول الضحاك قال: يعني الفقهاء والعلماء في الدين. وحكي عن مجاهد أنهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة. وحكى عن عكرمة أنها إشارة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خاصة. وروى سفيان بن عيينة عن الحكم بن أبان أنه سأل عكرمة عن أمهات الأولاد فقال: هن حرائر. فقلت بأي شئ ؟ قال بالقرآن. قلت: بأي شئ في القرآن ؟ قال: قال الله تعالى: (أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) وكان عمر من أولي الامر، قال: عتقت ولو بسقط.

وهذا المعنى مبين في سورة (الحشر) عند قوله تعالى: (مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِه مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّه وَلِلرَّسُولِ وَلِذي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّه إِنَّ اللَّه شَدِيدُ الْعِقَابِ)[1]. وقال ابن كيسان: هم أولو العقل

١ / سورة الحشر: الآية ٧.

والرأي الذين يدبرون أمر الناس.

قلت: وأصح هذه الاقوال الاول والثاني، أما الأول فلان أصل الأم منهم والحكم إليهم. وروي في الصحيحين عن ابن عباس قال: نزل قول الله تعالى (أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي إذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في سرية. قال أبو عمر: وكان في عبد الله بن حذافة دعابة معروفة، ومن دعابته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية فأمرهم أن يجمعوا حطبا ويوقدوا نارا، فلما أوقدوها أمرهم بالتقحم فيها، فقال لهم: ألم يأمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعتي ؟ ! وقال: (من أطاع أميري فقد أطاعني). فقالوا: ما آمنا بالله واتبعنا رسوله إلا لننجوا من النار ! فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهم وقال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال الله تعالى: (لاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ) [1]. وهو حديث صحيح الاسناد مشهور[2].

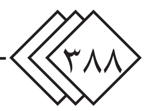
وروى محمد بن عمرو بن علقمة عن عمر بن الحكم بن ثوبان أن أبا سعيد الخدري قال: كان عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي من أصحاب بدر وكانت فيه دعابة.

وذكر الزبير قال: حدثني عبد الجبار بن سعيد عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد قال: بلغني أنه حل حزام راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، حتى كاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقع .

قال ابن وهب: فقلت لليث ليضحكه ؟ قال: نعم كانت فيه دعابة. قال ميمون بن مهران ومقاتل والكلبي: (وَأُوْلِي الأَمْرِ) أصحاب السرايا. وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى: (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ). فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وليس

١ / سورة النساء: ٢٩.

٢ / تفسير القرطبي - (ج ٥ / ص ٢٦٠)



لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة، ويدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجبا، وامتثال فتواهم لازما. قال سهل بن عبد الله رحمه الله: لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإذا استخفوا بهذين أفسد دنياهم.

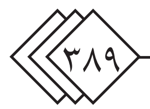
وأما القول الثالث فخاص، وأخص منه القول الرابع. وأما الخامس فيأباه ظاهر اللفظ وإن كان المعنى صحيحا، فإن العقل لكل فضيلة أس، ولكل أدب ينبوع، وهو الذي جعله الله للدين أصلا وللدنيا عمادا، فأوجب الله التكليف بكماله، وجعل الدنيا مدبرة بأحكامه، والعاقل أقرب إلى ربه تعالى من جميع المجتهدين بغير عقل. وروى هذا المعنى عن ابن عباس. وزعم قوم أن المراد بأولي الامر علي والائمة المعصومون. ولو كان كذلك ما كان لقوله: (فردوه إلى الله والرسول) معنى، بل كان يقول فردوه إلى الإمام وأولي الأمر، فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة. وهذا قول مهجور مخالف لما عليه الجمهور. وحقيقة الطاعة امتثال الأمر، كما أن المعصية ضدها وهي مخالفة الأمر. والطاعة مأخوذة من أطاع إذا انقاد، والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد.[1].

الثانية – قوله تعالى: (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أي تجادلتم واختلفتم، فكأن كل واحد ينتزع حجة الآخر ويذهبها. والنزع الجذب. والمنازعة مجاذبة الحجج، ومنه الحديث (وأنا أقول ما لي ينازعني القرآن). وقال الاعشى:

نازعتم قضب الريحان متكئا وقهوة مزة راووقها خضل

الخضل النبات الناعم والخضيلة الروضة (في شئ) أي من أمر دينكم. (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) أي ردوا ذلك الحكم إلى كتاب الله أو إلى رسوله بالسؤال في حياته، أو بالنظر في سنته بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، هذا قول مجاهد والاعمش وقتادة، وهو الصحيح. ومن لم ير هذا أختل إيمانه، لقوله تعالى (إِن

١ / تفسير القرطبي – (ج ٥ / ص ٢٦١)



كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) وقيل: المعنى قولوا الله ورسوله أعلم، فهذا هو الرد. وهذا كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

والقول الأول أصح، لقول علي رضي الله عنه: ما عندنا إلا ما في كتاب الله وما في هذه الصحيفة، أو فهم أعطيه رجل مسلم. ولو كان كما قال هذا القائل لبطل الاجتهاد الذي خص به هذه الأمة والاستنباط الذي أعطيها، ولكن تضرب الامثال ويطلب المثال حتى يخرج الصواب. قال أبو العالية: وذلك قوله تعالى: (وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً)[1]. نعم، ما كان مما استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليه أحدا من خلقه فذلك الذي يقال فيه: الله أعلم. وقد استنبط علي رضي الله عنه مدة أقل الحمل - وهو ستة أشهر - من قوله تعالى: (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْراً)[2]. وقوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)[3]. فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر، ومثله كثير. وفي قوله تعالى: (وإلى الرسول) دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها ويمتثل ما فيها.

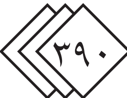
قال صلى الله عليه وسلم : (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأفعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم) أخرجه مسلم.

وروى أبو داود عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه). وعن العرباض بن سارية أنه حضر

١ سورة النساء: الآية ٨٣

٢/ سورة الأحقاف:الآية ١٥

٣/ سورة البقرة:الآية ٢٣٣



رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول: (أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن ألا وإني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر)[1].

وقال الخطابى: أراد به أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا بالأسفار الحديث من أهله فيرده حيث لا يوافق هواه وقيل: من ألت الشئ إذا جمعته وأصلحته. فالتأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ لا إشكال فيه، يقال: أول الله عليك أمرك أي جمعه. ويجوز أن يكون المعنى وأحسن من تأويلكم.

قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً)[2]. روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فدعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم، لانه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم، فلما اختلفا أجتمعا على أن يحكما كاهنا في جهينة، فأنزل الله تعالى في ذلك: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً)[3]. يعني المنافق. (يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ) يعني اليهودي (وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ) إلى قوله: (ويسلموا تسليماً) وقال الضحاك: دعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو (الطَّاغُوتِ).

١ / أخرجه الترمذي من حديث المقدام بن معدى كرب بمعناه وقال: حديث حسن غريب.

٢ / سورة النساء: ٦٠ - ٦١

٣ سورة النساء: ٦٠

ورواه أبو صالح عن ابن عباس قال: كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذي سماه الله.(الطاغوت) أي ذو الطغيان - فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى لليهودي.

فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى، انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض - ذكره الزجاج - وقال: أنطلق بنا إلى عمر فأقبلا على عمر فقال اليهودي: إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض، فقال عمر للمنافق: أكذلك هو ؟ قال: نعم. قال: رويدكما حتى أخرج إليكما، فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد، وقال: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت الفاروق). ونزل جبريل وقال: إن عمر فرق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق. وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله: (ويسلموا تسليماً) النساء: وانتصب: (ضلالاً) على المعنى، أي فيضلون ضلالا، ومثله قوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا).

و(صدودا) اسم للمصدر عند الخليل، والمصدر الصد. والكوفيون يقولون: هما مصدران. (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً - فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآؤُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَاناً)[1]. أي (فكيف) يكون حالهم، أو (فكيف) يصنعون (إذا أصابتهم مصيبة) أي من ترك بهم، وما يلحقهم من الذل في قوله: (فَإِن رَّجَعَكَ اللّهُ إِلَى طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَداً وَلَن تُقَاتِلُواْ مَعِيَ عَدُوّاً إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُواْ مَعَ الْخَالِفِينَ)

١ / سورة النساء: ٦١ - ٦٢

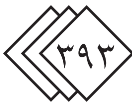
[1]. وقيل: يريد قتل صاحبهم (بما قدمت أيديهم) وتم الكلام. ثم ابتدأ يخبر عن فعلهم، وذلك أن عمر لما قتل صاحبهم جاء قومه يطلبون ديته ويحلفون ما نريد بطلب ديته إلا الاحسان وموافقة الحق. وقيل: المعنى ما أردنا بالعدول عنك في المحاكمة إلا التوفيق بين الخصوم، والاحسان بالتقريب في الحكم.

وحقا، نظيرها (وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى) فقال الله تعالى مكذبا لهم: (أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم) قال الزجاج: معناه قد علم الله أنهم منافقون. والفائدة لنا: اعلموا أنهم منافقون. (فأعرض عنهم) قيل: عقابهم. وقيل: عن قبول أعتذارهم (عظهم) أي خوفهم. قيل في الملا. (وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) أي ازجرهم بأبلغ الزجر في السر والخلاء. الحسن: قل لهم إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلتكم. وقد بلغ القول بلاغة، ورجل بليغ يبلغ بلسانه كنه ما في قلبه. والعرب تقول: أحمق بلغ وبلغ، أي نهاية في الحماقة. وقيل: معناه يبلغ ما يريد وإن كان أحمق. ويقال: إن قوله تعالى: (فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم) نزل في شأن الذين بنوا مسجد الضرار، فلما أظهر الله نفاقهم، وأمرهم بهدم المسجد حلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم دفاعا عن أنفسهم: ما أردنا ببناء المسجد إلا طاعة الله وموافقة الكتاب.

قوله تعالى: وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع باذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفرلهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما قوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول) (من) زائدة للتوكيد. (إلا ليطاع) فيما أمر به ونهى عنه. (باذن الله) يعلم الله. وقيل: بتوفيق الله. (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك).

ومعنى (لوجدوا الله توابا رحيما) أي قابلا لتوبتهم، وهما مفعولان لا غير. قوله تعالى: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا

١ / سورة التوبة: ٨٣.



في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فيه خمس مسائل: الاولى - قال مجاهد وغيره: المراد بهذه الآية من تقدم ذكره ممن أراد التحاكم إلى الطاغوت وفيهم نزلت. وقال الطبري: قوله (فلا) رد على ما تقدم ذكره، تقديره فليس الامر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك، ثم استأنف القسم بقوله: (وربك لا يؤمنون). وقال غيره: إنما قدم (لا) على القسم اهتماما بالنفي وإظهاراً لقوته، ثم كرره بعد القسم تأكيدا للتهم بالنفي، وكان يصح إسقاط (لا) الثانية ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الاولى، وكان يصح إسقاط الاولى ويبقى معنى النفى ويذهب معنى الاهتمام[1]. و(شجر) معناه اختلف واختلط، ومنه الشجر لاختلاف أغصانه. ويقال لعصي الهودج: شجار، لتداخل بعضها في بعض. قال الشاعر:

نفسي فداؤك والرماح شواجر   والقوم ضنك للقاء قيام

وقال طرفة:

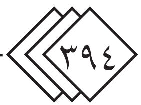
وهم الحكام أرباب الهدى   وسعاة الناس في الامر الشجر

وقالت طائفة:

نزلت في الزبير مع الانصاري، وكانت الخصومة في سقي بستان، فقال عليه السلام للزبير: (اسق أرضك ثم أرسل الماء إلى أرض جارك). فقال الخصم: أراك تحابي ابن عمتك، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير: (اسق ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر) ونزل: (فلا وربك لا يؤمنون). الحديث ثابت صحيح رواه البخاري.

وما ذكره في المستوعب من أن طاعة الإمام فرض في غير معصية. ذكره القاضي عياض والآخرون بالإجماع. ولعل مراد أصحاب هذا القول ما يرجع إلى السياسة والتدبير. وقطع بعض أصحابنا بأنه تجب طاعته في الطاعة، وتحرم في المعصية. وتسن في المسنون، وتكره في المكروه، ولا نزاع أنه يجب على العبد طاعة

١ / تفسير القرطبي - (ج ٥ / ص ٢٦٦)



سيده فلو قلنا ليست صلاة الجمعة غير واجبة عليه لم تلزمه وإن أذن له السيد أو أجبره عليها؛ لأن ما لا يجب بالشرع لا يملك السيد إجباره عليه على وجه التعبد كالنوافل، ذكره ابن عقيل.

وذكر ابن عقيل وأبو المعالي ابن المنجا أن الإمام لو نذر الاستسقاء من الجدب انعقد نذره وليس له أن يلزم غيره بالخروج معه؛ لأن نذره انعقد في حق نفسه دونهم. وحكى ابن حزم عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يأمر الشهود إذا شهدوا على السارق أن يلوا قطع يده، ثم قال: وليس هذا بواجب بل طاعة الإمام أو الأمير في هذا واجبة؛ لأنه أمر بمشروع وقال أبو زكريا النواوي في قول مروان لعبد الرحمن بن الحارث: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول. يعني من أصبح جنبا فلا صوم له. قال: أي أمرتك أمرا جازما عزيمة مجتمعة، وأمر ولاة الأمور تجب طاعته في غير معصية وقال في قول عمار لما حدث بتيمم الجنب وقال له عمر: اتق الله يا عمار. قال: إن شئت لم أحدث.

معنى قول عمر تثبت فلعلك نسيت أو اشتبه عليك، ومعنى قول عمار إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة مصلحة تحديثي أمسكت فإن طاعتك واجبة علي في غير المعصية. وأصل تبليغ هذه السنة والعلم قد حصل. ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثا شائعا. انتهى كلامه. وعن ابن عمر مرفوعا «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» . وعن علي - رضي الله عنه - مرفوعا «إنما الطاعة في المعروف» مختصر متفق عليهما، وإن أخذ القول الأول على ظاهره توجه أن تخرج مسألته بما لو أمر بالصيام لأجل الاستسقاء هل يجب على قولين، وقد قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله .

إذا وجب العشر على فلاح أو غيره وأمر ولي الأمر بصرفه إلى من يستحق الزكاة وجبت طاعته في ذلك ولم يكن لأحد أن يمتنع من ذلك.

ثانياً: طاعة الأمير الخاص وحدود طاعة الأمراء:

يقصد بالأمير الخاص هو ما ليس بحاكم ولا معين من قبل الحاكم كالأمراء في السفر وفي غيره وربما استعمل لفظ الأمارة كما هو اليوم من قبل الجماعات الإسلامية وهي أمارة ليست كالأمارة العامة بحال ذلك أن الأمارة العامة أشمل ولا تنسخها أمارة خاصة، لقد حث الإسلام على الطاعة باعتبارها الأساس الأخلاقي الجامع والموحد بين المسلمين كما جاء في الحديث عن أبي سعد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم)[1] وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم) قال نافع : فقلنا لأبي سلمة فأنت أميرنا[2]. قال الغزالي: إنما يحتاج إلى الأمير لأن الآراء تختلف في تعيين المنازل والطرق ومصالح السفر ولا نظام إلا في الوحدة ولا فساد إلا في الكثرة وإنما انتظم أمر العالم لأن مدبر الكل واحد (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)[3] ومهما كان المدبر واحداً انتظم أمر التدبير وإذا كثر المدبرون فسدت الأمور في الحضر والسفر إلا أن مواطن الإقامة لا تخلو عن أمير عام كأمير البلد وأمير خاص كرب الدار وأما السفر فلا يتعين له أمير إلا بالتأمير فلهذا وجب التأمير ليجتمع شتات الآراء[4]. وفي الحديث الصحيح المتفق عليه، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصا الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصا أميري فقد عصاني".

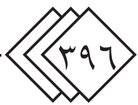
فهذه أوامر بطاعة العلماء والأمراء، ولهذا قال تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ) أي: اتبعوا كتابه (وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) أي: خذوا بسنته (وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ) أي: فيما

١ / أبوداود، ح ٢٧٠٨

٢ / أبو داود ٢٧٠٩

٣/ سورة الانبياء اية ٣٣

٤ / الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين



أمروكم به من طاعة الله لا في معصية الله، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، كما تقدم في الحديث الصحيح: "إنما الطاعة في المعروف". وقال الإمام أحمد:

حدثنا عبد الرحمن، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أبي مرابة، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا طاعة في معصية الله".

وقوله: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله. وهذا أمر من الله، عز وجل، بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ)[1] فما حكم به كتاب الله وسنة رسوله وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، ولهذا قال تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) أي: ردوا الخصومات والجهالات.

أخلاق الشقاق وعدم الطاعة:

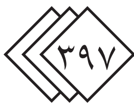
يقول تعالى مبيناً أخلاق الشقاق: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً وَسَيُحْبِطُ أَعْمَالَهُمْ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)[2]

يخبر تعالى عمن كفر وصد عن سبيل الله، وخالف الرسول وشاقه، وارتد عن الإيمان من بعد ما تبين له الهدى: أنه لن يضر الله شيئًا، وإنما يضر نفسه ويخسرها يوم معادها، وسيحبط الله عمله فلا يثيبه على سالف ما تقدم من عمله الذي عقبه بردته مثقال بعوضة من خير، بل يحبطه ويمحقه بالكلية، كما أن الحسنات يذهبن السيئات.

وقد قال الإمام محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة: حدثنا أبو قدامة، حدثنا وكيع، حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية قال

١ –الشورى:١٠

٢ – سورة محمد ايات ٣٢ – ٣٣



: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يظنون أنه لا يضر مع "لا إله إلا الله" ذنب، كما لا ينفع مع الشرك عمل، فنزلت: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) فخافوا أن يبطل الذنب العمل.

يخبر تعالى عمن كفر وصد عن سبيل الله، وخالف الرسول وشاقه، وارتد عن الإيمان من بعد ما تبين له الهدى: أنه لن يضر الله شيئًا، وإنما يضر نفسه ويخسرها يوم معادها، وسيحبط الله عمله فلا يثيبه على سالف ما تقدم من عمله الذي عقبه بردته مثقال بعوضة من خير، بل يحبطه ويمحقه بالكلية، كما أن الحسنات يذهبن السيئات.

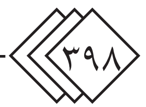
ثم روي من طريق عبد الله بن المبارك: أخبرني بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا معشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى أنه ليس شيء من الحسنات إلا مقبول، حتى نزلت: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) ، فقلنا: ما هذا الذي يبطل أعمالنا؟ فقلنا: الكبائر الموجبات والفواحش، حتى نزلت: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْماً عَظِيماً)[1]، فلما نزلت كففنا عن القول في ذلك، فكنا نخاف على من أصاب الكبائر والفواحش، ونرجو لمن لم يصيبها[2].

ثم أمر تعالى عباده المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله التي هي سعادتهم في الدنيا والآخرة، ونهاهم عن الارتداد الذي هو مبطل للأعمال؛ ولهذا قال: (وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) أي: بالردة؛ ولهذا قال بعدها: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) ، كقوله (إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ).

ثم قال لعباده المؤمنين: (فَلا تَهِنُوا) أي: لا تضعفوا عن الأعداء، (وَتَدْعُوا

١/سورة النساء اية ٤٨

٢ / المصدر السابق - (ج ٧ / ص ٣٢٣)



إِلَى السَّلْم) أي: المهادنة والمسالمة، ووضع القتال بينكم وبين الكفار في حال قوتكم وكثرة عَدَدِكم وعُدَدِكُمْ؛ ولهذا قال: (فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ) أي: في حال علوكم على عدوكم، فأما إذا كان الكفار فيهم قوة وكثرة بالنسبة إلى جميع المسلمين، ورأى الإمام في المعاهدة والمهادنة مصلحة، فله أن يفعل ذلك، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صده كفار قريش عن مكة، ودعوه إلى الصلح ووضع الحرب بينهم وبينه عشر سنين، فأجابهم إلى ذلك.

وقوله: (وَاللَّهُ مَعَكُمْ) فيه بشارة عظيمة بالنصر والظفر على الأعداء، (وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ) أي: ولن يحبطها ويبطلها ويسلبكم إياها، بل يوفيكم ثوابها ولا ينقصكم منها شيئا.

ثم قال: (وأطيعوا الله) (يعني أطيعوا الله) في الفرائض (والرسول) في السنن: وقيل: " أطيعوا الله " في تحريم الربا " والرسول " فيما بلغكم من التحريم. (لعلكم ترحمون) أي كي يرحمكم الله[1].

حدود طاعة الأمراء والحكام

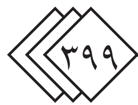
يُعِدُّ الإسلام طاعة الحكام فريضة دينية، ودعامة من دعائم الحكم؛ لذا أوجبها على الرعية حتى يستقيم حال الأمة، وتتماسك قوية في بنيانها، وقد شدد الإسلام على وجوب الطاعة، وتوعد من خالفها.

بَيْدَ أن تلك الطاعة ليست مطلقة، فليس ثمة طاعة مطلقة إلا لله سبحانه وتعالى؛ لأنه الخالق الرازق صاحب الحكم والتشريع.

أما طاعة الحكام فهي مقيدة بمدى تطبيق الشريعة الإسلامية، وهى ليست طاعة عمياء، إنما طاعة في المعروف، وفي حدود الاستطاعة.

" لا تكون الطاعة إلا في المعروف، فهي ليست طاعة عمياء ترتكز على الجهل والعصبية ومعصية الله والرسول صلى الله عليه وسلم، بل هي طاعة

١ / تفسير القرطبي – (ج ٤ / ص ٢٠٣)



مبصرة راشدة واعية، ترتكز على ما يأمر به الشرع، ويحقق مصلحة الدعوة والإسلام".

وعلى هذا فإن طاعة الرعية للحكام منوطة ومقيدة بثلاثة شروط:

١. تطبيق منهج الله سبحانه وتعالى: وذلك بالتزام أوامره، وإرساء تعاليمه، والحكم بين الناس بالعدل، وأداء الأمانات إلى أهلها، فإذا ما تنكروا لذلك، ونكصوا عن تنفيذه، فلا طاعة لهم؛ لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ).

وجه الدلالة: أمر الله تعالى الناس بطاعة الحكام، بعدما أمرهم بأداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل؛ تنبيهاً على وجوب طاعتهم، ما داموا على الحق.

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: " حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله، وأن يؤدي الأمانة، وإذا فعل ذلك، فحق على الناس أن يسمعوا، وأن يطيعوا، وأن يجيبوا إذا دعوا".

٢. ألا يأمروا الناس بمعصية: فمن مهام الحاكم المسلم تبليغ الدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وحراسة الرأي العام في كل بقعة من المجتمع الإسلامي. قال الله تعالى: (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ).

فإذا ما تجرأ الحاكم، فأمر الرعية بمعصية الله تعالى كالربا، وشرب الخمر، وإصدار أوامر تتناقض والشريعة الإسلامية، فلا طاعة له؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ومن أدلة ذلك:

أ. قال النبي صلى الله عليه وسلم: " السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلا سَمْعَ وَلا

طَاعَةَ "[1].

وجه الدلالة: قيد هذا الحديث ما أطلق في الأحاديث السابقة ـ التي تأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشي، ومن الصبر على ما يقع من الأمير مما يكره، والوعيد على مفارقة الجماعة ـ وقد قرر النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الطاعة على المرء المسلم فيما وافق غرضه، أو خالفه، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا ما أُمر، فلا سمع ولا طاعة، أي لا يجب ذلك، بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع.

ب. وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية، وأمَّر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم وقال: أليس قد أمر النبي صلى الله عليه وسلمأن تطيعوني؟ قالوا: بلى. قال: عزمت عليكم لما جمعتم حطباً، وأوقدتم ناراً، ثم دخلتم فيها. فجمعوا حطباً، فأوقدوا، فلما هموا بالدخول، قام ينظر بعضهم إلى بعض، فقال بعضهم: إنما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار أفندخلها؟! فبينما هم كذلك إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذُكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: " لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُواْ مِنْهَا أَبَداً، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ ".

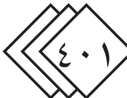
وجه الدلالة: أرشد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا طاعة في تلك الأحوال، ولا ينبغي تنفيذ أمر كهذا؛ لأن الطاعة إنما تكون في الخير والمعروف.

قال بعض العلماء: ليس المراد بالنار نار جهنم، ولا أنهم مخلدون فيها؛ لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، وقوله: " لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُواْ مِنْهَا " يريد تلك النار؛ لأنهم يموتون بتحريقها، فلا يخرجون منها أحياء، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم بذكر هذا الزجر والتخويف.

٣. أن تكون الطاعة في حدود استطاعتهم: حتى يتسنى للرعية الإيفاء

---

١ / صحيح البخاري – باب السمع والطاعة للإمام – ج٩ – ص٦٣.



بالواجبات المترتبة على البيعة، ذلك أن القاعدة العامة في التكاليف قوله تعالى: (لا يُكَلِّفُ اللّه نَفْساً إِلا وُسْعَهَا) ، وقوله: (فَاتَّقُواْ اللّه مَا اسْتَطَعْتُمْ) ، وقد روى ابن عمر رضي اللّه عنهما قال: كنا إذا بايعنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا: " فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ ".

وجه الدلالة: دل هذا الحديث على أن الطاعة لا تكون إلا في حدود الاستطاعة، فقد كان النبي صلى اللّه عليه وسلم يلقن صحابته ذلك، من كمال شفقته ورأفته بأمته، يلقنهم أن يقول أحدهم: فيما استطعت؛ لئلا يدخل في عموم بيعته ما لا يطيقه، وفيه أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فيترك بعضه، وهو نحو قوله صلى اللّه عليه وسلم: " عَلَيْكُمْ مِن الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ".

وعن ابن عمر رضي اللّه عنهما قوله عن النبي صلى اللّه عليه وسلم : " وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِن اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ، فَاضْرِبُوا عُنُقَ الآخَرِ ".

وجه الدلالة: يدل الحديث على وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، بالإخلاص في العهد والالتزام، ولكن في حدود المقدرة والاستطاعة؛ لئلا يكلف المرء فوق طاقته، ومن وجه آخر يؤكد الحديث على المنع من الخروج على الإمام.

ثالثاً: الطاعة في منهج الحركة الإسلامية (الطاعة الخاصة) :

تمثل الطاعة ركناً أصيلاً في أركان البيعة التي اعتمدتها الحركة الإسلامية في سعيها وهي تجتهد لحشد الطاقات وتوحيد الصفوف وتنظيم الخطوات وضبط الجهد إقامة للدين وسياسة للدنيا، والطاعة يتضمنها قسم الولاء في أداء البيعة، فإن الأمة التي لا تلتزم بطاعة إمامها والجماعة التي لا ترضى بطاعة اميرها أعجز من أن تحمل رسالة أو تؤدي أمانة وهو أمر معلوم بالضرورة .

جاء في النظام الأساسي للحركة الإسلامية، المبادئ والأهداف (هـ) الحركة وهي تسعى لتحقيق أهدافها تلتزم بالمبادئ الآتية:

إعلاء قيمة الطاعة والتزام الإمرة.

وجاء في شروط اكتساب العضوية:

أ- السمع والطاعة في المنشط والمكره مالم يؤمر بمعصية.

ب- الالتزام بمبادئ وتكاليف الحركة الإسلامية وقراراتها.

ج- الالتزام في الكيان الذي تحدده الحركة إطاراً لعملها السياسي.

د- اجتهاد العضو في تزكية نفسه وتدريبها على الطاعات والاستزادة في الثقافة وعلوم الدين

ولقد ذكرنا فيما سبق عدداً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تامر بطاعة الأمير وتحث على ذلك باعتبار أن ذلك يمثل ركناً ركيناً في تحقيق مقاصد الشرع وفي توحيد الأمة المؤمنة وحفظ كيانها وتوظيف إمكاناتها ومقاومة أعدائها غير أن هذه الطاعة كغيرها من الالتزامات كثيراً ما تعترضها العوارض وتشغب عليها الشواغب ما يستلزم الانتباه إلى ذلك واعتبار الأمر من مبادئ الدين أما فيما يتعلق بالحركة الإسلامية فإن التعريف والذي اعتمدناه لها باعتبار أنها الإطار الأمثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع فإن ذلك يؤكد أهمية الالتزام بخلق الطاعة وواجباتها في العمل حتى تتحقق الأهداف وتبلغ الغايات والطاعة هنا لا ترقى لدرجة الطاغة لإمام الأمة وإنما هي طاعة تتناسب ومؤسسة الحركة الإسلامية .

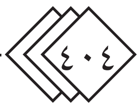
والطاعة هي امتثال الأمر كما بينا وضدها المعصية ، وهي مخالفة الأمر. والطاعة أمر لابد منه لكل جماعة تريد أن تحقق أهدافها، سواء كانت تعمل للدين أو للدنيا ولا نتصور نجاح عمل من غير ضبط وتنظيم وقيادة مطاعة كما قال الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ولا سـراة إذا جـهالهم سـادوا

قال تعالى: (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[1].

قال القرطبي في تفسيره: نزلت الآية الأولى في ولاة الأمر، فأمرهم بأداء الأمانات، وأن يحكموا بين الناس بالعدل.. والآية الثانية نزلت في الرعية، فأمرهم بطاعة الله عزّ وجلّ أولا، ثم بطاعة رسوله ثانيا، ثم بطاعة الأمراء ثالثا، على قول الجمهور وأبي هريرة وابن عباس. إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمنا بالله ولا باليوم الآخر وجاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك) والمعنى أن يسمع المسلم ويطيع حتى لو شعر بأن في هذه الطاعة ما يفضّل به غيره على نفسه. وفي الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا. وعلى ألا ننازع الأمر أهله)، وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدع الأطراف)، الطاعة أصل في العمل الجماعي الناجح ولذلك يجب على المسلم أن يروض نفسه على الطاعة وأن يربي نفسه على ذلك وإن وجد فيها نفوراً وتمرداً لاسيما في مجال العمل الإسلامي. إذ العمل مع الغير لنشر الإسلام والدعوة إلى الله، يحتاج إلى فقه دقيق، وصبر جميل، وترويض

١ النساء:٥٨-٥٩



للنفس، وقدر كبير من ضبطها، ونكران الذات والتواضع، وقابلية الانسجام مع سير السائرين معه في طريق العمل لنشر الإسلام، وقبول الرأي المخالف لرأيه إذا أقرته الجماعة المسلمة، أو اختاره الرئيس، إلى غير ذلك من المعاني اللازمة لأي عمل جماعي إسلامي إن من مداخل الغلو في هذا العصر أن نعطي طاعة الأمير الخاص منزلة تتفوق على طاعة الحاكم العام مما يولد خللاً عاماً في أنساق الدولة ومؤسساتها .

أهمية فقه التنظيم والطاعة :

لهذا كله فليس كل مسلم يصلح للعمل الجماعي، لأنه ليس كل مسلم فيه المعاني اللازمة لهذا العمل. فقد يكون صالحا في نفسه لكنه لا يفقه معنى النظام والطاعة. كأن يعتبر ذلك تقييدا على حريته ونوعا من التعسف، أو يعتبر الطاعة مذلة واستكانة لا متابعة لأمر الله وإطاعة له. ومثل هذا المسلم قد ينفع للعمل بمفرده ولكنه يضر إذا عمل مع غيره وإحسان الجندية كإحسان القيادة، فكما أن إصدار الأوامر يحتاج إلى حكمة، فإن إنفاذها يحتاج إلى كبح وكبت ولكن عقبى الطاعة في هذه الشؤون تعود على الجماعة بالخير الجزيل. وأسرع الناس إلى الشغب والتمرد من أقصوا عن الرئاسة وهم إليها طامحون) يقول الإمام البنا (رحمه الله) حين عالج هذا الموضوع: (والأخ الذي له أساليب خاصة به. وينظر إلى القيادة نظرة أقران، ولا يصغي لأرائها إلا قليلا ، فإن الاعتماد عليه مخاطرة مهما بلغ من الصلاح، لأنه حينئذ يغري الجماعة بصلاحه ويفرقها بخلافه) ، وقد جاءت الطاعة في الركن السادس من أركان البيعة يقول الإمام حسن البنا (وأريد بالطاعة: امتثال الأمر وإنفاذه تواً في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وذلك أن مراحل الدعوة ثلاث:التعريف: بنشر الفكرة العامة بين الناس، ونظام الدعوة في هذه المرحلة نظام الجمعيات الإدارية، ومهمتها العمل للخير العام، ووسيلتها الوعظ والإرشاد تارة، وإقامة المنشآت النافعة تارة أخرى، إلى

غير ذلك من الوسائل العملية. وكل شعب الإخوان القائمة الآن تمثل هذه المرحلة من حياة الدعوة، وينظمها (القانون الأساسي)، وتشرحها رسائل الإخوان وجريدتهم، والدعوة في هذه المرحلة عامة .ويتصل بالجماعة فيها كل من أراد من الناس متى رغب المساهمة في أعمالها ووعد بالمحافظة على مبادئها .وليست الطاعة التامة لازمة في هذه المرحلة بقدر ما يلزم فيها احترام النظام والمبادئ العامة للجماعة.

التكوين: باستخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد، وضم بعضها إلى بعض، ونظام الدعوة (في هذه المرحلة) صوفي سني بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية. وشعار هاتين الناحيتين دائما (أمر وطاعة) من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج، وتمثل الكتائب الإخوانية هذه المرحلة من حياة الدعوة، والدعوة فيها خاصة لا يتصل بها إلا من استعد استعدادا حقيقيا لتحمل أعباء جهاد طويل المدى كثير التبعات، وأول بوادر هذا الاستعداد (كمال الطاعة) التنفيذ: والدعوة في هذه المرحلة جهاد لا هوادة معه، وعمل متواصل في سبيل الوصول إلى الغاية. وامتحان وابتلاء لا يصبر عليهما إلا الصادقون، ولا يكفل النجاح في هذه المرحلة إلا (كمال الطاعة كذلك).الحديث عن ركن الطاعة في غاية الأهمية لأسباب: السبب الأول: أن السمع والطاعة لازمتان من لوازم الاجتماع، وهما في الحقيقة بمثابة العمود الفقري من الإنسان لكل أمة من الأمم، حيث لا يتأتى دفع عدو، أو انتصار جيش إلا إذا كان السمع والطاعة خلقا متأصلا في كل فرد من أفراد هذه الأمة، والأمة متماسكة قوية ثابتة ما كانت لها الكلمة ومن ورائها كل فرد يسمع ويطيع. إنّ من يشيد الأساطيل، ويبني الطائرات ويجتهد في اختراع شتى أنواع الأسلحة، ثم لا يجد هذا الجيش الذي ينفذ مخطط الأمة ممثلا في رأي نوابها أو أصحاب شوراها، إنما يشيد قصرا فوق كثيب من رمال سرعان ما يتلاشى هذا الكثيب ويتهدم البناء) والجماعة

التي لا يحكمها أمر واحد أو التي تغلب على أفرادها وطوائفها النزعات الفردية النافرة، لا تنجح في صدام، بل لا تشرِّف نفسها في حرب أو سلام. والأمم كلها – مؤمنها وكافرها – تعرف هذه الحقيقة، ولذلك قامت الجندية على الطاعة التامة) وما غزوة أحد عنا ببعيد، وكيف أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الرماة ألا يغادروا أماكنهم، حتى ولو تخطفتهم الطير، ولكنهم مع بشائر النصر للمسلمين، وهزيمة المشركين ظنوا أن المعركة قد انتهت، فنزلوا وتركوا أماكنهم، مخالفين بذلك أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، مما حول خط سير المعركة وألحق المسلمين الأذى وذلك لتكون درسا على مر التاريخ يؤكد وجوب الطاعة ويحذر من مغبة المعصية وأعظم مثل نضربه للسمع والطاعة هو عمل سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه حيث أتاه كتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمصلحة قدرها يأمره فيه بأن يسلم إمرة الجيش لأبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه، والراية بيد خالد والمسلمون يخوضون أعنف معركة عرفها التاريخ فجيش المسلمين لا يزيد على أربعين ألفا أمام جيش في الحديد والزرد من فرسان الرومان تعداده لا يقل عن مائتي ألف، ولم تضطرب الراية في يد خالد ولم يوقف القتال وإنما أمضى المعركة حتى أنهاها بانتصار جند الله ثم لم يذهب إلى خيمته حتى نادى أبا عبيدة وأمام الجميع أمسك الراية وألبسه عمامة القائد بيده وتلى أمر الخليفة وقال له أنا جنديك السامع المطيع يا أبا عبيدة.

والسبب الثاني: يتعلق بأفراد التجمع الذين ألزموا أنفسهم بأمور معينة.. فعليهم شرعا الوفاء بتعهداتهم.. ما لم يكن في الأمر معصية وبالنسبة لبعض الجماعات فعلى من ينضم إليهم أن يوفّي بأركان البيعة التي بايع عليها وألزم نفسه بها والسبب الثالث: أن المراحل التي يقطعها الأخ في خدمة دعوته.. لا تتعلق بمدة معينة يقضيها، أو بموقع معين يحتله، وإنما هي بمقدار وعيه بأهمية هذه

الدعوة، وجنديته الحقة فيها، وكمال طاعته لقيادتها بالمعروف.

الشورى والطاعة:

يتصور بعض الناس أن صدور الأمر من ولي الأمر والاستجابة له بالسمع والطاعة هو تعطيل للشورى. وهذا التصور غير صحيح وبالتالي فإن ما بني عليه غير صحيح كذلك. والصحيح أن كل ولي أمر لعمل من الأعمال ما دام يفقه دينه ويعرف ما أحل الله وما حرم -وقيادات العمل الإسلامي من هذا الصنف- لا يجوز له أن يصدر أمراً لمن يليه من الناس إلا بعد أن يطرحه على بساط الشورى ليسمع فيه رأي أهل العلم والاختصاص والخبرة. ويجري فيه حوارا ومناقشة ومدارسة. ثم يؤخذ فيه الرأي بعد إيضاح أبعاده كلها بحيث تحسم الشورى التوجه فيه إلى أي احتمال، (فإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد، انتهى دور الشورى وجاء دور التنفيذ... التنفيذ في عزم وحسم.. ولا مجال بعدها للتردد والتأرجح ومعاودة تقليب الرأي من جديد. فهذا مآله الشلل والسلبية والتأرجح الذي لا ينتهي.. وإنما هو رأي وشورى وعزم ومضاء) وقد يتصور البعض أن الإسلام كفل حرية الرأي، وأن الأمة أو الجماعة الإسلامية لا يمكن أن تتقدم إلا في ظل قبول الرأي والرأي الآخر.. وهذا تصور صحيح.. ولكن الخطأ يقع -في بعض الأحيان- في التطبيق.. فحق الأفراد في إبداء آرائهم في تصرفات الخليفة أو الأمير سواء كان أمير سفر أو حج أو أمير جماعة إسلامية له حدود وآداب وضوابط هي:

أن يكون قصد صاحبه بذل النصح الخالص للمسؤول، في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الدين النصيحة قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) فلا يجوز للفرد أن يقصد في بيان رأيه في تصرفات المسؤول التشهير به أو تكبير سيئاته، أو انتقاصه، أو أن يجرّئ الناس عليه. أو نحو ذلك من المقاصد الباطلة التي لا يراد بها وجه الله ولا الخير للمنصوح ولا المصلحة للجماعة أن يكون بيان المسلم لرأيه في تصرفات المسؤولين على أساس

من العلم والفقه، فلا يجوز أن ينكر عليهم في الأمور الاجتهادية، لأن رأيه ليس أولى من رأيهم ما دام الأمر اجتهاديا

وقد يتصور البعض أن الطاعة أنواع.. وأن الطاعة الشرعية الواجبة هي للخليفة ولجماعة المسلمين فقط.. وهذا تصور خاطئ.. فكل أمر اجتهادي يصدره الحاكم أو مسؤول، فيه مصلحة للناس.. فالطاعة فيه واجبة.إن جلب المصالح ودفع المفاسد في المجتمع المسلم لا يمكن أن يتحقق إلا بطاعة، وما لم تجلب المصالح ضاع الناس وما ينفعهم، وما لم تدفع المفاسد عن الناس أصاب الناس كثير من الضرر. ولنا أن نتصور ما قيمة الأمر بلا طاعة وما هي فائدته أو إيجابيته؟ ولنا أن نتصور جماعة بغير طاعة من أفرادها لقيادتها، كيف تكون هذه الجماعة وكيف تصل إلى تحقيق أي هدف من أهدافها

وفي غيبة الطاعة فالفتنة هي البديل. والمؤمن قد تخفى عليه مقدمات الفتنة فلا يحس بها إلا حين تقع، ذكر الحافظ بن حجر ما أخرجه الإمام أحمد والبزار من طريق مطرف بن عبد الله قال: (قلنا للزبير - يعني في قصة الجمل- يا أبا عبد الله ما جاء بكم؟ ضيعتم الخليفة الذي قتل - يعني عثمان -بالمدينة، ثم جئتم تطالبون بدمه -يعني بالبصرة-؟ فقال الزبير: إنا قرأنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) (وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[1]، لم نكن نحسب أنا أهلها حتى وقعت منا حيث وقعت) نعم.. إن أشخاص الفتنة قد لا يحسون بأنها فتنة إلا حين يرون نتائجها فيقفون ويأسفون ولكن بعد فوات الأوان).

الطاعة بين العام والخاص:

قد يتصور الفرد في الجماعة أن عملا ما جيد ونافع فيسارع إليه خلافا لسير الجماعة ومقتضيات هذا السير، فيقع الاضطراب ويحصل الضرر من

١ / سورة الأنفال: ٢٥

حيث أراد ذلك الفرد النفع، وقد يكون هذا الفرد حسن النية والقصد راغبا في الأجر، ولكن نتائج الأعمال في الدنيا مبنية على المقدمات والأسباب التي تتبعها النتائج والمسببات) إن السوء واحد، صحت النية أم فسدت.. يقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الوحي قدانقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه وليس إلينا من سريرته، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال إن سريرته حسنة)

وقد يبدو للفرد أحيانا أن الأمر المطلوب منه تنفيذه ليس له مبرراته الكافية أو دوافعه، فلا يجوز أن يكون ذلك سببا في عدم تنفيذ الأمر وطاعته. فالقيادة مسؤولة أولا، وهي عادة أكثر إلماما بالظروف المحيطة والدوافع والمبررات بما لا يتوفر لكثير من الأفراد.وحينما تنتهي الجماعة إلى رأي فعلى الجميع الالتزام به توحيدا للكلمة والتوجه. ولا يجوز لصاحب الرأي المخالف أن يتحدث بعد ذلك عن رأيه داخل الصف، حتى لو أثبتت التجربة أن رأيه الذي لم يؤخذ به كان الأصوب فلأن يجتمع الصف على الصواب خير من أن يتفرق حول الأصوب. ففي الاجتماع على الصواب يمكن أن نصل إلى الأصوب، أما لو حدث الافتراق فلن يكون هناك اجتماع على صواب، ولا على أصوب إنما الطاعة بالمعروف غير أن الطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، مقيدة بألا تكون في معصية الله إذ ليس لأحد (حاكم أو أمير أو والد أو معلم أو أي صاحب ولاية على غيره)، ليس لأي واحد من هؤلاء أن يطاع في معصية، جاء في الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى، إنما الطاعة في المعروف) وفي الحديث عن علي رضي الله عنه قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فاستعمل رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه فغضب وقال: أليس أمركم النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني؟،

قالوا: بلى، قال: اجمعوا لي حطبا، فجمعوا فقال: أوقدوا نارا، فأوقدوها، فقال: ادخلوها، فهمّوا، وجعل بعضهم يمسك بعضا ويقولون: فررنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من النار، فما زالوا حتى خمدت النار، فسكن غضبه، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة.

والطاعة في المعروف إمامة كبرى وإمامة موقوتة هناك إمامة كبرى وهي: (الخلافة، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع، ومهمتها: حراسة الدين وسياسة الدنيا به) ، وطاعة هؤلاء واجبة. قال الإمام الطحاوي: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عزّ وجلّ فريضة مالم يأمروا بمعصية وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة)

وإمارة موقوتة أو محدودة كإمارة السفر، وإمارة الحج، وإمارة الجهاد، ولكل من هؤلاء حقوق وعليه واجبات. في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم) وفي رواية: (لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمرّوا عليهم أحدهم).

يقول ابن تيمية (رحمه الله) تعليقا على هذا الحديث: (فإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوجب الإمارة في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات، كان هذا تنبيها على وجوب ذلك، فيما هو أكثر من ذلك) والأمير في الجماعات الإسلامية، مثل أمير السفر، تجب له الطاعة بحكم البيعة التي التزم بها العضو التابع لهذه الجماعة ..فمن قبل نظام هذه الجماعة، والتزم تجاهها ببيعة، فعليه الوفاء بجميع الأركان التي بايع عليها ومن جملتها طاعة الأمير، يستطيع هذا الفرد أن يفارق الجماعة الإسلامية التي التزم بها، إذا رأى في ذلك صلاحا لدينه ومصلحة لدعوته. والمفارق لأية جماعة إسلامية لا ينطبق عليه الحديث النبوي:

(مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) [1]، فالجماعة المقصودة في الحديث هي جماعة المسلمين.. أما الجماعات الإسلامية على اختلاف أسمائها فليست جماعة المسلمين.. ولكنها جماعات تسعى لتحقيق المنهج الرباني وفق خطة محددة ووسائل مشروعة معروفة. والمسلم تلزمه طاعة الخليفة ولا يستطيع شرعا مفارقة جماعة المسلمين.. أما في الجماعات الإسلامية أو غيرها فلا يلزمه إلا ما ألزم نفسه به.

طاعة أمير الجماعة: الإسلام يدعو إلى أن يكون أمير لأقل الجماعات وفي أقل الأغراض المباحة، فلأن يكون للجماعة المسلمة أمير أولى. وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» [2]. والحديث هنا يدل على مشروعية اختيار أمير للجماعة بل ووجوب هذا الاختيار لأن الحديث الشريف يقول: (فليؤمروا أحدهم) والأصل في الأمر أنه للوجوب. وهذا في أقل الجماعات وفي أقل الأغراض فكيف بالجماعة التي تقوم لخدمة الإسلام والدعوة إليه ويحتاج عملها إلى ضبط ونظام وتنظيم؟ وطاعة الجماعة المسلمة لأميرها هي طاعة لله ولرسوله. ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله..، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني). وخلاصة ما جاء في شرح هذا الحديث لابن حجر العسقلاني: (أن من يتولى إمرة شيء بموجب الشرع ويقضي بموجب الشرع، فهو يعتبر أميرا من قبل الشرع، وطاعته واجبة. فمن أطاعه فقد أطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمر بطاعة مثل هذا الأمير. ومن أطاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أطاع الله، . ومن يعص الأمير المذكور فإنه يعص الله ورسوله وتكون الطاعة كذلك فيما ينشط له الإنسان من عمل

١ / صحيح البخاري – ج٩ – ص٤٧.

٢ / سنن ابي داؤود – باب القوم يسافرون يؤمرون أحدهم – ج٣ – ص٣٦.

سهل عليه ومحبب إليه، أو ما يكرهه من عمل يشق عليه ويضيق به، ولا يحب أن يعمله. ولا تكون الطاعة طاعة على وجهها الصحيح إلا إذا امتثل الطائع وأنفذ في الحالتين معا. أي سواء أكان محباً للعمل نشطاً إليه، وكان هذا العمل يسيرا عليه. أم كان كارها للعمل صادفا عنه، وكان العمل عسيرا عليه ولقد أوضح هذا المفهوم الإمام أبو الأعلى المودودي (رحمه الله) إذ يقول: (من الوجهة الدينية الخالصة. فإن طاعة أفراد الجماعة لأميرهم في المعروف جزء من طاعتهم لله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وإذا كان الإنسان لم يقم بأمر هذه الدعوة إلا مع الاعتقاد بأنه إنما يقوم بأمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهو لم يرض بأحد أميرا على نفسه إلا ابتغاء وجه الله وتقربا إليه، فهو بطاعته لأميره في أوامره المشروعة إنما يطيع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في حقيقة الأمر، ويكون مبادرا إلى ذلك على قدر ما يكون اتصاله بالله ورسوله. وطاعة الأخ هذه بما أنها لله فأجره عند الله عظيم).

أركان البيعة : والبيعة تكون للرئيس العام على السمع والطاعة في غير معصية، وحسب الاستطاعة. وعليه القيام بالواجب من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة، فإن حصلت البيعة وجب السمع والطاعة من الأفراد. والوفاء بالبيعة واجب والغدر بها حرام، والتحلل منها جائز ويكون ذلك بأن يطلب المبايع من الرئيس أو الأمير أن يحله من بيعته حتى يتحلل من لوازمها.

وفي خاتمة ذلك يتضح لنا أن مبدأ الطاعة في الحياة مبدأ متجذر يحيط بالأحياء والأشياء اختياراً أو تسخيراً وقد أطلقنا على مبدأ الطاعة الكونية مبدأ التسخير وهذا الكون بما جعله الله فيه من خاصية خاضع ومطيع للإنسان متى ما عرف الإنسان أسراره وتعامل معه بوعي ومعرفة وعلم، وهذا الكون متجاوب مع ابن آدم المستخلف على الأرض بمعرفته بالأسماء وسبره لقوانين الكون ومعرفة أسرارها، والإنسان العاجز والجاهل هو الذي يفقد القدرة على التواصل

مع الأشياء من حوله فتتمرد عليه وتخرج على سلطانه وتكون عاقبة ذلك خراباً وبيلاً كما أن الإشارة وردت إلى أن أهم طاعة عرفها الإنسان واستقامت عليها حياته لتتصلح في الدنيا والآخرة طاعة الله ورسوله وهي التي أتت بها الأديان وبينتها الشرائع وهي أساس العبودية وما الإسلام إلا الاستسلام الكامل لله في أمره ونهيه والاتباع الصادق للرسول صلى الله عليه وسلم فيما أتى به من وحي.

ثم تأتي من بعد ذلك طاعة ولي الأمر باعتبارها طرفاً من طاعة الله ورسوله وطاعة ولي الأمر هي التعبير الواقعي القائم على الفقه الرشيد في انزال النص الآمر إلى الواقع ومن ذلك طاعة الأمراء، فإن حياة الناس لا تستقيم ولا تتصلح إلا إذا قامت على نظم وضوابط واهتدت بإمام قائد وقع التراضي على قيادته والتوحد خلفه.

كما أن الحضارة الإنسانية ومنذ القدم عرفت مبدأ الانضباط والطاعة حتى لا يقع الشغب والتشاكس جراء تقاطع المصالح فيسود الفساد والاضطراب، لذلك تراضى الناس على مبدأ الطاعة والانقياد بالمعروف تحقيقاً للمصلحة العامة والخاصة.

إن الحديث عن مبدأ الطاعة في الحركة الإسلامية هو حديث عن ركن أصيل من أركان البيعة، وسر القوة لهذه الحركة في قوة طاعتها ونجاحها وفلاحها في الالتزام بهذا المبدأ وإلا وقع الخصام والاختلاف والشقاق والانقسام وعجزت الحركة من أن تقوم بواجبها أو أن تؤدي رسالتها وهو واجب عظيم ورسالة جليلة. مع استصحاب قضية مركزية وهي أن طاعة الجماعة لا تتجاوز بأي حال من الأحوال طاعة الحاكم المنضبط بالدستور الذي تراضت به الأمة

وفي خاتمة ذلك نورد بعض التوصيات:

١. الاهتمام بدراسة فقه الطاعة في إطار منهج السياسة الشرعية وتوضيح معانيه في ظل المتغيرات القائمة والتفريق بين الطاعة الخاصة والعامة .

٢. التنبيه إلى أن مبدأ الطاعة من المبادئ المهمة لاستقرار المجتمع وصلاحه وقدرته على صناعة الحضارة والمشاركة الكونية بقوة وفعالية .

٣. جعل مبدأ الطاعة من المنظور الإسلامي ضمن المناهج التي تدرس حتى يلم الدارسون وطلبة العلم بفقه الطاعة مما ينعكس أمناً وسلاماً على المجتمع.

٤. العمل على توضيح مفهوم الطاعة الواعية والمبصرة والفرق بينها وبين الطاعة العمياء ولبيان أن الطاعة لا تتناقض مع مبدأ الحرية والكرامة الشخصية بأي حال.

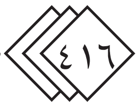
إخراج أولي الأمر وسؤال السياسة الشرعية

يقول الشيخ أبو الحسن الندوي وهو من زعماء الدعوة الإسلامية في هذا العصر: المطلوب من القيادات الإسلامية الدعوية والفكرية والثقافية مهما صغر حجمها ومهما اعترضت لها العوائق والمشكلات والمعوقات أن تخلص بلادها ومجتمعاتها من هذا الصدام القيادي والتشريعي والتنفيذي والحضاري والسياسي الذي هو في غير أوانه ومكانه وتجمع الكلمة والعزيمة على مقاومة النفوذ الغربي بمخططاته السلبية والمشفقة من النفوذ الإسلامي والكارهة له وتجمع الكلمة والطاقة الكامنة في نفوس الجماهير المسلمة وتوقد الشرارة الإيمانية الكامنة التي صنعت العجائب وجاءت بخوارق في التاريخ الإسلامي بل التاريخ البشري الطويل[1].

يقول الأستاذ حسن البنا رحمه الله: « لو كانت لنا حكومة إسلامية صحيحة الإسلام، صادقه الإيمان، مستقلة التفكير والتنفيذ، تعلم حق العلم عظمة الكنز الذي بين يديها، وجلال النظام الإسلامي الذي ورثته، وتؤمن بأن فيه شفاء شعبها، وهداية الناس جميعاً.. لكان لنا أن نطلب إليها أن تدعم الدنيا باسم الإسلام، وأن تطالب غيرها من الدول بالبحث والنظر فيه، وأن تسوقها سوقاً إليه بالدعوات المتكررة والإقناع والدليل والبعثات المتتالية، وبغير ذلك من وسائل الدعوة والإبلاغ، ولاكتسبت مركزاً روحياً وسياسياً وعملياً بين غيرها من الحكومات ولإستطاعت أن تجدد حيوية الشعب، وتدفع به نحو المجد والنور، وتثير في نفسه الحماسة والجد والعمل.

هذه الآمال والطموحات جزء أصيل في التصور الحركي لمنسوبي الحركات الإسلامية عامة ومنها الحركة الإسلامية في السودان.. ولا تتصور الحركة

١ الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد/ نخبة من الباحثين والكتاب، دولة قطر/ إعداد قسم مركز البحوث والدراسات، ط١ ٢٠٠٠، ص ٢٢



نجاحاً لها ما لم تتصل بقواعد الأمة وأركان المجتمع إذ هو مادتها ومنه تستمد قوة دفعها ومن خلاله تحدد منهجها الواقعي وأولويات خطابها وأدائها وملامح فقهها، قامت الحركة الإسلامية في السودان ومنذ يومها الأول وعبر تطورها التاريخي مجمعة على أنها حركة متصالحة مع الأمة وهي حركة عاملة للإسلام ولا تدعي أنها حركة الإسلام وإنما تتكامل مع غيرها من الجماعات العاملة في حقل الدعوة والتغيير وتتعاون معها في سبيل إصلاح وضع الأمة والتمكين لأمر الدين في حياتها تحالفاً وتآلفاً وتعاوناً.

وكثيراً ما رددت المقولة الجامعة: (فلنتعاون فيما اتفقنا فيه وليعذر بعضاً بعضا فيما اختلفنا عليه) وهي مقولة تختزن منهجاً كاملاً في أصول التعاون والتعامل داخل الإطار الإسلامي الواسع.. هذا التصور لطبيعة العلاقة داخل الأفق الإسلامي – يدل على أصول التأسيس الفكري والعلمي، ويشير إلى أنها ذات الأصول الفكرية والعملية التي يتحرك بها جمهور أهل الإيمان ، غير أن الأمر قد يحتاج إلى بيان لطبيعة المنهج الفقهي المستفاد من هذه الأصول وهو الذي يعطي النسيج الفكري شارته الخاصة وميزته على غيره من الأفكار والمنازع ويحدد مدى فعاليته الاجتماعية ولاشك أن الأصول التي تؤسس لأفكار ذلك المنهج تعتمد:

أولاً: على القرآن الكريم: بحكمه وأحكامه وتوجيهاته وإرشاداته إذ هو المورد الفقهي الذي لا ينضب والمرجعية الأصل.

ثانياً: السنة النبوية المطهرة باعتبارها مشرعة ومفصلة ومبينة.

ثالثاً: الميراث الإسلامي ويقصد به اجتهاد العقل المسلم في ضوء النص وفي إطار الواقع فهماً وشرحاً وتوضيحاً وتأويلاً وهو بهذه الكيفية يضم الفقه بشموله.

رابعاً: التراث الإنساني ويقصد به كل جهد إنساني يقوم على حكمة ويتصل

بأصل الفطرة الأولى، لا يعاند الحق ولا يضاد النص وهو ما نطلق عليه الحكمة الإنسانية إذ هي ضالة المؤمن.

هذه الأصول لا يختلف عليها العاملون للإسلام نظرياً غير أن إخراج الفقه العملي هو الذي يمايز بين المناهج المتعددة ومدى حضور هذه الأصول وترتيبها في النسق العام وإنزالها على الواقع ثم هذه الأصول بكمالها المنهجي تقوم على ضابط أول وروح محرك استفاد من العقيدة السمحاء عقيدة الإسلام.. ولكن أين السلطة في هذا وما هو أثرها في ذلك؟

فقه السلطة وسلطة الفقه وغيبة السياسة الشرعية:

يظل سؤال من يخرج الفقه ويولده سؤال رغم أهميته لا يجد إجابة واضحة وشافية ومثله أيهما أولُ النص أم الحدث؟ ، الفقه أم الواقعة؟، وأيهما الأصل الفكرة أم الفتوى؟! يقول الامام ابن قيم الجوزية في كتابه الطرق الحكمية في السياسة الشرعية في الفصل الذي عقده حول العمل بالسياسة الشرعية: (.. وهذا موضع مزلة اقدام ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك ومعترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق وجرؤا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنها حق مطابق للواقع ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع، ولعمر الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم والذي أوجب لهم ذلك: نوع تقصير في معرفة الشريعة وتقصير في معرفة الواقع، وتنزيل احدهم على الآخر فلما رأى ولاة الأمور ذلك وأن الناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً وفساداً عريضاً. فتفاقم الأمر وتعذر استغراقه وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك

واستنقاذها من تلك المهالك)[1].

الفكر الإسلامي يخبرنا أن السلطة الحاكمة تأتي في مقدمة مولدات الفقه العملي وتعتبر أهم مناسجه وهي فرع عن النبوة وراثة وقيادة وإمامة – والسلطة مهما كانت لها الأثر الكبير في صناعة الحياة وتوجيه مسيرتها غير أن العلاقة بين الفقه السديد والسلطان الرشيد ظلت ومنذ فترة طويلة محاطة بالتوتر ومهددة بالانقطاع، حتى ظن البعض أن العلاقة السليمة هي الفصل بين الفقيه والسلطان إذ لا سبيل إلى ترشيد السلطان – أو سلطنة الفقيه!!.

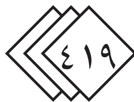
وهذا يتمظهر في العصر الحديث في النزوع الواقعي والموضوعي والنفسي لأجهزة الدولة وأفرادها من القمة حتى القاعدة نحو التضخم وزيادة السلطة والصلاحيات والارتفاع فوق المجتمع وإخضاعه، ويتفاقم هذا الأمر إذا امتلكت الدولة أدوات الإنتاج وأصبحت قيّمة على تسيير اقتصاد الأمة وفق خططها وتحت إشرافها [2]. هذه هي الدولة التي برزت على الساحة منذ أمد طويل، واحتكمت لهذا الواقع وتشكلت مؤسساتها لتحافظ على هذا الواقع وتقوم عليه. هذه الدولة التقليدية بخصائصها ليست هي الدولة المخرجة لأولي الأمر بالمصطلح القرآني، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[3].

هذا النص يستوجب طاعة الله وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر ولا إشكال في تصور أن أمر الله هو ما أوحاه إلى رسوله وأن طاعة الرسول هي طاعة لله يقول تعالى: (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ

١ / الطرق الحكمية في السياسة الشرعية – ابن قيم الجوزية - المجلد الأول – ص٣١.

٢ /مناهج التغيير / ص ٢٣٣

٣ سورة النساء: ٥٩



حَفِيظاً ﴾ [1].

أما أولي الأمر فقد ذكر العلماء أنهم أهل العلم الذي يقومون بأمر الاستنباط والفقه في الدين والعلم بمسالك الحياة وينبغي أن لا ينحصر التصور لأولي العلم في بعض الفقهاء.. والمفكرين وإنما المعنى يشير إلى البناء المؤسسي الذي يضطلع بدور أكبر في تحريك دولاب الحياة وتوجيه الدولة.

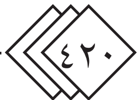
وتصبح الطاعة في هذا العصر التزام بالدساتير والقوانين واللوائح المتفق والمتواضع عليها، وكشأن الدين دائماً فإنه يؤسس لأمر الطاعة بربط ذلك بقضايا الإيمان والأخلاق وهذا يعطي حركة الفقه حيوية متجددة. ويشيع قيم الدين بين تضاعيف المجتمع ومكوناته.

وإذا نظرنا من زاوية أخرى إلى السطة باعتبارها أهم مشكلات ومغيرات الواقع فقد نلاحظ العجز ونشاهد القصور الذي أصابها وقد انعكس بالضرورة على حركة الفقه بصورة عامة وأضعف معاني التدين وسط المجتمع وهذا متأكد في الفقه السياسي (السياسة الشرعية) باعتبارها سياسة الدولة في غالب الأحايين. وقد أدى ذلك إلى إضعاف حركة الفقه بمعناه الشامل وتفلتت الحياة عن أحكام الدين وضوابطه وتخلفت وبرز الخيار العلماني كتعبير عن حالة التطور الفكري والسياسي في جانبه الفلسفي المادي الإنساني المنبت عن أصول الدين والمهتم بالإنسان باعتباره كائناً زمانياً مادياً وبقى الفقه الإسلامي السياسي ضامراً هزيلاً من أثر الحصار السلطوي المضروب عليه.

إن حجز الفقه عن التطور الطبيعي هو الذي يؤدي إلى بروز فراغ واسع بين النظرية والتطبيق ويولد من ثم الصراع بين المثال والماثل- وينشأ جراء ذلك العنف وربما التطرف ولا يكاد يظهر الفارق بين إدارة الثورة ومحركات التطرف.

---

١ سورة النساء: ٨٠



ذلك إذا اعتبرنا الفقه هو: نص + عقل + واقع + منهج = فقه

إن هذا الواقع يدعو إلى إعادة تأويل هذه الآية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) وفقه معناها في ضوء رحابة النص وشموله وضوابط الالتزام القيمي والأخلاقي و استصحاب البعد العلمي والمعرفي.

والربط بين طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وطاعة أولي الأمر حتى تتكامل الطاعة فلا يقع انفصام. فطاعة الله وطاعة رسوله تفرز بالضرورة واقعاً يستجيب لأمر الله ليخرج أولي الأمر أو مؤسسات أولي الأمر التي تحسن قيادة الأمة في نسق إيماني واحد وموحد ولا يقع انفصام بين طاعة الله وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر... وهنا تبدو السلطة أطاراً فنياً إنسانياً. يخضع للرقابة البشرية ويستشعر رقابة الله سبحانه وتعالى- وليس وجوداً ميتافيزيقياً- يقتات من الإيمان ويستعلي على رقابة البشر وينافق بادعاء الورع والتقوى!! ويستنكف عن المحاسبة والمراجعة!! وهذا ما يميز الحركة الإسلامية في طرحها السياسي من حيث البناء النظري وهي تحاول أن تخرج أولي الأمر لإكمال أمر الدين في الحياة، وتعتبر المقارنة هنا ذات فائدة جليلة فقد تطور نظام الدولة الأوربية المتوارث من الحضارة اليونانية حتى بلغ الصورة الديمقراطية الماثلة اليوم عبر نشاط فكري وجهد وعرق ودماء بينما وقف النشاط الفقهي للدولة الإسلامية عند باب السلطان (الملك العضوض) ووقع الانفصام بين طاعة الله ورسوله وطاعة السلطان وبوب لذلك في كتاب العبادات، أما ما تعلق بطاعة أولي الأمر فقد احيط فقه الدولة بشهوة السلطة مما دفع الفقهاء إلى الابتعاد عن السلطة بخيرها وشرها وتكرس واقع الانشطار.. بل كاد السلطان أن يفرض رأيه وتصوره حتى على فقه العبادات.

وعلى سبيل المثال تعرض الإمام مالك للحبس والجلد عندما رأى السلطان

في فتواه بعدم وقوع طلاق المكره.. فتنة تدعو إلى عدم إلزامية بيعة المكره!![1].

أما الفقهاء الذين اشتغلوا بالفقه السلطاني فقد تأثروا بأجواء الفتنة التي عاشتها الأمة وهي فتنة صنعها السياسي واستعصم بالنصوص الداعية إلى الطاعة رغم اختلاف السياق وجعلها طاعة للفرد وليس للمؤسسة طاعة مجردة وليست خاضعة للمراجعة والمغالبة بالعدل. في فترة لم تتشكل المؤسسات وتستقيم علي بينة وإنما قامت الطاعة على تقدير أخلاقي وعاطفي.. واجتهد في إيجاد فقه يبرر الأمر الواقع. كما أن أجواء الفتنة الأولى أحاطت الأمر بحاجز نفسي من بعد أن أختلط الخوض في تلك الفترة بين موجهات الفقه ودوافع الجرأة على الأشخاص. وعلى ذلك تطور فقه الدولة في الحضارة الأوربية على مدرجه وظل الفقه الذي يحيط بالدولة الإسلامية هو ذات الفقه بما فيه من تعقيدات وعوائق فكرية ونفسية عبر العصور وأثر ذلك على تصور إخراج الدولة الحديثة في هذا العصر. لقد كانت العلمانية بصورتها المعلومة أي فصل الدين عن الدولة وعن الحياة واعتقاد المذهب اللبرالي- الديمقراطي- بكيفيته المحددة خاتمة المطاف للفكر الأوربي في إحداث العدالة والرضا الاجتماعي عن طريق المشاركة الشعبية في نظام الحكم ومحاولة إنسانية لإخراج أولي الأمر وفق التصور الإنساني المادي.

وعندما أنتبه المسلمون في العصر الحديث وجدوا التحدي الماثل يقوم على واقع سلطوي ظالم وعاجز وحكام تبع لأوربا لا حول لهم ولا قوة ولا فكر ولا منهج. تركز فيهم أسوأ ما في تراثنا السياسي من ملك عضوض وأسوأ ما في الغرب من انحلال وفسوق، واحتل مثقفوا السلطان مقام فقهاء السلطان تبريراً للواقع وظهر الانفصام وتكرس عبر الحقب واتسعت الفجوة الفقهية.

أما محاولة رد الأمر وتبرير العجز الفقهي بأنه بسبب من حالة الفتنة التي

---

١ / أنظر مالك حياته وعصره آراءه وفقهه – للإمام أبو زهرة – دار الفكر العربي – ص٦٩.



سادت الحياة الإسلامية وأثرت فيها فإن هذا يعتبر تعبيراً جزئياً عن الحقيقة وتكتمل تلك الحقيقة بذكر أن ما يعرف بجماعة (الكُتّاب) في تراثنا أمثال ابن المقفع وعبد الحميد الكاتب وغيرهم من حملة الثقافة الفارسية وغيرها وهم مثقفوا ذلك العصر. هم الذين وضعوا الأسس الأولى لبناء الأطر السياسية وإقامة سياج من الفقه السياسي المصلحي المستفيد من التراث الفارسي القديم للقيام بعملية إحلال وابدال لأصول الفكر السياسي الإسلامي وحظيت مجهودات الكتاب أو مثقفي السلطة بالرضا السلطاني لأنها أقرت الواقع وأبرزت ضرباً من الشرعية للملوك والحكام كانوا في أشد الحاجة لها وعندما تحرك الفقهاء بعد ذلك بغرض ملاحقة الأمر كانت مجهوداتهم أشبه بردة الفعل ، وحاولت تلك المجهودات أن تضفي ثوب الفقه على الهياكل الفارسية القائمة ومن أشهر الفقهاء في هذا المضمار صاحب الأحكام السلطانية الماوردي رحمه الله.

ومن الذين فطنوا لمشكلة الفقهاء والساسة ابن خلدون الذي يرى أن السياسة بتحولاتها وواقعيتها ومتغيراتها أبعد ما تكون عن رؤى الفقهاء وأفكارهم لانشغالهم بالكلي والمثالي والمجرد- ولعله هنا ينفعل بمفهوم محدد لماهية الفقه وماهية السياسة في ضوء الواقع القائم. إن التحاور المتصل بين الأداء السياسي لإدارة الدولة ومراكز الفقه الإسلامي. وحقوق الأمة و انتخاب إمامها ومراقبة وضبط الأداء وتحديد شرعية ذلك ومشروعيته وما اكتنف ذلك من تعقيد طبيعي أو مصنوع يرد حقيقة إلى بدايات مرحلة الملك العضوض وهو ملك حافظ عليه وسعى في إثبات شرعيته (الكُتّاب) أو المثقفون بتعبير اليوم أكثر من الفقهاء وعلى كل فإن الفقه الأصيل أبدى من الاتزان والورع في علاقته مع السلطة القائمة، ما يشفع له ويبرئ ساحته وإن لم يعفه من تهمة الغفلة.

لقد دفعت كثافة الفتن والتعقيدات الفكرية والنفسية التي أحاطت بالسلطة إلى محاولة البعض نفي العمل والتخطيط السياسي عن واجبات الرسالة ولم

يجعل ذلك البعض من مهام الرسول صلى الله عليه وسلم بناء الدولة حتى يقطع أمر الشرعية والمشروعية السياسية عن أمر الإيمان انفعالاً بالواقع الماثل وتأثراً بالفقه الديمقراطي المهيمن وخوفاً من سؤال الدولة الدينية وادعاء الحق الإلهي[1]!!!.

ولكن واقع الأمر فإن دولة الرسول صلى الله عليه وسلم هي أساس الشرعية والمشروعية لارتباطها بأصل الدين أمر ونهياً وهي الأساس في ذلك عند أهل الفقه وكل شرعية إنما تكتسب حقيقتها من ارتباطها بنصوص الإيمان وتقوم مشروعيتها على ذلك وفترة الرسالة هي المثال الذي أجاب إجابات كلية... وكان على الفقه العملي أن يفصل في ذلك عبر الحقب ليزود خزينة الأمة الفقهية ويقوي مولدات الفقه في إطار من رفع الحرج وكفالة الحرية واستجلاء المقاصد الشرعية. إن مسيرة التطور للفكر الإسلامي تبرز حقيقة أنه كلما ضاق الفكر مال نحو التحديد والتضييق.

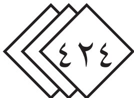
وأنتج ما يشبه الأيدلوجية وكلما اتسع وتمدد وتوسط أنتج الفقه بسعته ورحابته، والأيدلوجية تتناقض مع الفقه في بعض درجاتها وإن حاولت أن تتزيأ بزيه.

وعندما عرض الخليفة العباسي المنصور على الإمام مالك فرض الموطأ ليكون هو الكتاب المحدد للفقه والعبادة وهي نظرة أقرب للأيدلوجية، وكان رد الإمام مالك بالرفض معللاً ذلك بانتشار النصوص وعدم استقصائها بالضرورة في موطئه فكانت رؤيته هي الرؤية الفقهية الصيبة[2].

هذا العرض العام لمشكلة السلطة وصلتها بمنهج الفكر والفقه الإسلامي يشير إلى خروق كبيرة أصابت هذا النسيج وظلت عبر الحقب تضيق حيناً وتتسع أحايين أخرى وظل الفعل السياسي متوجساً مرعوباً من أجواء الفتنة يدور معها

١ الاسلام ونظام الحكم - علي عبد الرازق -

٢أنظر الإمام مالك — أبو زهرة - .



خوفاً وطمعاً.

إن هذا الواقع الموروث أثر بشكل أو آخر على تصورات واجتهادات الحركة الإسلامية في السودان باعتبارها سليلة العقل والتراث الإسلامي، وقد اجتهدت في تجاوز حالة العجز السياسي وجعل السلطة محققة لمعاني الإيمان ومشيعة لقيم التقوى في الواقع مما استوجب مهاماً عظيمة جمعت بين الاجتهاد في باب السياسة الشرعية لاستكمال المنهج السياسي الإسلامي في ظروف معاصرة محاطة بالتعقيد. والمدافعة والمنافسة القائمة واللازمة لتيارات سياسية تمتلئ بها الساحة داخلياً وخارجياً.

غير أن الامتحان الواقعي أبرز جملة من نقاط الضعف وأظهر خروقات وذاك قدر الله الماضي وابتلاؤه للناس والمناهج مما يستوجب المراجعة والإصلاح فإن الفعل في الشرع لا يوصف بالفشل والنجاح كغايات حاكمة، وإنما بالحسنة والسيئة كآثار لازمة لحركة متصلة، إن منهج طاعة أولي الأمر لا ينفصل عن منهج إخراج أولي الأمر وفقه السياسة الشرعية لا ينفصل عن البناء الفقهي للأمة المسلمة بصورة عامة ويتأكد ذلك في هذا العصر الذي شهد الكثير من التعقيدات.

ومن أهم الاستدراكات على مشروع الدولة الإسلامية ما يجمل في الآتي:

١- إن فقه الدولة الإسلامية في هذا العصر ينبغي أن يقوم على أصول عامة تحيط حركة المجتمع وتدفع به في سبيل تحقيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

٢- لا يقتضي العمل الإسلامي وبناء الدولة احتكار تولي الأمر في فرعياته وجزئياته من قبل فئة أو حزب أو جماعة تتميز على المجتمع وتستعلي عليه. وتحول الدين إلى قوالب جامدة تأثراً بالرؤية الأيدلوجية لدى بعض النظريات المادية التي تسقط الأبعاد الغيبية المتصلة بمفهوم الحرية المستمد من طبيعة

هذا الدين وعقيدته الرحبة التي تربط مآلات الأمر بالمطلق وتصل ذلك بتقدير الله وحكمته.

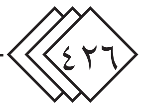
٣- إن احتكار السلطة يتناقض مع شعار العدل والحرية والإصلاح لأن الاحتكار في المال والسلطة يدل على ضعف أخلاقي وسياسي على السواء، الاحتكار يضعف الرقابة والمحاسبة والحافز ويتناقض مع مفهوم التدافع الإيجابي وهو مفهوم قرآني- يشمل تدافع الحسنة والسيئة حتى في قلب المؤمن وغياب ذلك يؤسس للفساد في السلطة والمال يقول تعالى: (فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) [١]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «... وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»[٢].

٤- إن إخراج أولي الأمر عملية اجتماعية معقدة وهي اجتهاد لإفراز اجتماعي قوي ودقيق وامين وهذا بدوره يرتب على الجماعات والحركات والأحزاب عملاً إصلاحياً يتصل بالأمة ويتفاعل داخل معاملها السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعقدية ليكون الناتج هو الإصلاح الاجتماعي الشعبي الشامل.

٥- إن حجة الحركة الإسلامية في سبقها لتولي الأمر وقطع الطريق على الآخرين من الذين لا يؤمن جانبهم اعتباراً بما تم - في تركيا ابان الهيمنة العلمانية والجزائر في تجربة الجبهة الإسلامية - للقوى الإسلامية ومن التجربة الذاتية كان ينبغي أن يترتب على ذلك وضع حدود زمانية لإنجاز مهمة تمكين الأمة من القدرة على الاختيار وتأمين المسار الديمقراطي الذي يعطي الأمة الحق في اختيار من تريد بحرية ومن غير سطوة خارجية أو داخلية.

١ سورة البقرة: ٢٥١

٢ سنن الترمذي - باب ما جاء في معاشرة الناس - ج٤ - ص٣٥٥.



ويتم ذلك بإنجاز الإطار العام وبوضع أصول وموجهات العمل في سياقها الإسلامي الذي يجعل الأمر سعياً فقهيا واسعاً وليس تحديداً أيدلوجياً سلطوياً ضيقاً ويجعل الحركة الإسلامية قيمةً برسالتها القائمة على الإرشاد والهداية وقيادة التغيير نحو الافضل لا بالوصاية والحجر والتسلط والقهر.

٦- تبدو قضية إخراج أولي الأمر (الشخص والمؤسسة) وفق المواصفات الشرعية الواقعية وليست التراثية والنظرية أو الأكاديمية المثالية من أخطر المشكلات.

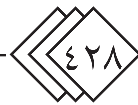
وحتى الآن فيما يبدو لم يتم تحديد المنهج والأسلوب اللازم ولم توضع الضوابط القادرة على إحسان الاختيار وضبط العمل فظهر الفساد وتحدث الناس عن الجرأة على المال العام وأدخلت الموازنات السياسية نفثاً جديداً فما استطاعت الحركة الإسلامية أن تخلص الحكم وفق منهجها بدقة وشروط معتبرة وما استطاعت أن تحول الأمر السياسي إلى اختيار ديمقراطي قولاً واحداً لذلك لم يتطور الأداء السياسي وينضج على الشروط المنهجية والذاتية للحركة... وظهر منهج مولد أوقف الحركة والتطور السياسي بين منزلة الشمولية والديمقراطية وهي منزلة ربما كانت حتمية في طريق التطور غير أنها تصبح نوعاً من التشويه بالمنظور الحركي الإسلامي ونوعاً من المماحكة السياسية بالمنظور السياسي الواقعي- وبذلك دُفعت الحركة الإسلامية نحو الغيبة أو فقدان الوعي بأثر من السلطة... وصارت جزءً من حزب تقليدي يتعاطى السياسة في خمول وكسل ومن جملة الأحزاب التي يمكن أن تحكم وغالباً لا تستطيع أن تقود وتغير، فإن وهج السياسة مهما كان ليس كرهق الفكرة، ووهجها!!

يظل الموقف السياسي في عامته قابلاً للتغير والتطور والإصلاح وتصبح القراءة النقدية للمشاريع موعظة سالفة أو منهجاً قائماً. يقول عزّ وجلّ: (وَإِن

تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [1].

هذا لا ينفي أن الحركة الإسلامية أخذت تستدرك على بعض كسبها وتراجع بعض الاجتهادات بل والانحرافات التي لازمت السلطة وأنهكتها بطبيعتها الملهية والمنسية.

١ سورة محمد ، الآية ٣٨



المعيارية والعملية في العمل الإسلامي

المقصد الأسمى للدولة في الإسلام هو تحقيق مصالح المحكومين وتمكينهم من القيام بواجب الخلافة في الأرض فكل طريق تحقق هذا المقصد يجب سلوكها وكل اجتهاد قديم أو حديث يقعد عن تحقيق هذا المقصد في وقت من الأوقات ولو كان قد حققه في زمن سابق يجب العدول عنه ولا يصح التمسك به[١]. عندما بدأت خطوات الانفصال بين السلطة والأمة في بداية التكوين لم يقع ذلك الانفصال ضربة واحدة لينشأ حاجز فاصل بين سلطة منعزلة وأمة معزولة كما هو واقع اليوم في كثير من بلاد المسلمين.

بل بدأ الانفصال دقيقاً يدب دبيباً.. وإنما يرد ذلك لقوة مؤسسات الأمة الشعبية التي لم تكن ملتحمة بالسلطان وخاضعة له بالضرورة ومن أهم تلك المؤسسات: المؤسسات العلمية والتربوية التي تولى زمامها العلماء والفقهاء وهم يختلطون بعامة الناس ويجعلون من حلق العلم والذكر محاور تدور حولها حركة المجتمع، وتميزت علائقهم بالسلطان بحاجز يدق ويستغلظ وفقاً لمواقف الحاكم من أمر الدين بصورة عامة ومثلوا من ناحية سياسية جماعة ضغطٍ مؤثرة، وكانت لهم سلطة رقابية قوية تنال حظها من الاحترام والتقدير وسط الأمة وتؤدي واجباً مؤثراً في توجيه السلطان وضبط رعوناته[٢].

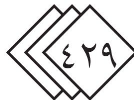
وقد حافظوا على هذه المكانة تبرئة للذمة وأداء للأمانة ووفاء لعهد الإيمان

وموثق العلم.. وربما أتضح ذلك في نأيهم عن تولي سلطة رسمية تخضعهم لإرادة الحاكم وتضعف من صوتهم وزعامتهم العملية وصدقيتهم العملية فزهدوا في تولي القضاء وربما شعروا بتغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

غير أن أهم ميزة في هذه المواقف أنها كانت خالصة لله لم تجير لمصلحة

١ الوسطية والاعتدال – محمد يتيم – الانتشار العربي – ص٨٦.

٢ أنظر العلماء والحكام



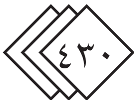
حزب بعينه أو جماعة أو طائفة في غالب الأمر ولم تنظم في شكل معارضة سياسية لتخدم هدفاً حزبياً خالصاً فكانت مواقف حكيمة لا يقع فيها تناقض بين الفكري والفقهي والسياسي وهي محسوبة بدقة وميزان وبذلك حافظوا على الأصول من بعد تجريدها وعزروا في الفروع... وحافظوا على سلامة الأمة ووحدة المجتمع وفوق ذلك حموا نبع الشريعة من أوشاب النفوس وخبث الأطماع الذاتية.. ورفعوا القيود والآصار التي أرادها البعض تقييداً لرحابة الشرع وتضييقاً لأبوابه..؟

وقد قامت المؤسسات الشعبية برسالتها كاملة تربية وتعليماً وتثقيفاً وتولي عظم ذلك المساجد بما فيها من حلق الذكر والعلم والمدارسة والتربية الروحية الأخلاقية.. وقد كان الميزان الموضوعي المستمد من كمال الدين وتمام الشرع حاضراً في ذهن الأمة.. مما اعانها على تنقية تصوراتها وتحديد أولوياتها فقهاً وحركةً.. فكانت رايات الجهاد تعقد ولو تحت قيادة الحجاج بن يوسف وأمرائه... وخلف كل بر وفاجر لصد العدوان ورد المعتدين[١].

وظلت حركة الفتح مستمرة... وكل ذلك حصل بالدفع القوي والنفس الطاهر والفقه الأمين الذي جلل القرون الأولى وأثر فيها تأثيراً قوياً وحافظ على قدر واسع من القيم الإيمانية والموجهات الأخلاقية..

غير أن هذا لا ينفي من ناحية أخرى قوة (التفاعل) بين مكونات الأمة وعوامل الانحراف.. واحتدام الجدل والخلاف في مرحلة التشكيل الباكر... والتي دفعت إلى تجديد أصول المنهج وهي مرحلة شهدت اضطراباً ظهرت بوادره في الخلافات الفكرية... التي بلغت في بعض أوجهها درجة من الشذوذ عالية لاسيما عندما ارتبطت بأمر السلطة والحكم.. واعتدلت واستوت عندما اتصلت بالأحكام والشعائر التعبدية ومن ثم تميز الفقه في الدين من بعد ذلك على ثلاثة أوجه: فقه يتصل بالعبادات: وهو فقه غنى عظيم ذاخر ودود ولود لا مشكلة

١ أنظر الجهاد الإسلامي



فيه... وما جرد فيه سيف ولا سفك دم ولا جرم مجتهد ولا كفر ناظر .. وفقه يتصل بالعقائد الإيمانية: عرف بعلم الكلام!!

وقد تميز بوعورة المسلك والحساسية خاصة عندما اختلط بالفلسفات الغازية وصار طريقه ذا شوك يحتاج إلى دقة نظر وتشمير وسلط فيه سيف التكفير والوعيد.. وتهيبه الناس لوعورة مسلكه من بعد أن تحول بفضل مقولات ومصطلحات الفلاسفة.. إلى قلاع منفصلة.. وجزر متناثرة لا يربطها رابط أصيل بصريح المعاني الإيمانية وبساطة الخطاب الديني وسماحة الاعتقاد الإسلامي.

ثم فقه الحكم والسلطان:

وقد أدخله الفقهاء في باب السياسة الشرعية.. وأحاطوا السياسة بسياج من الخوف القائم على درء الفتنة... منفعلين بما شاهدوه مما جرته حركات الثوار والخوارج على كيان الأمة من فساد واضطراب وسفك دماء على غير علم ولا بيان ولا تثبت لقد نال أمر السياسة الشرعية حظاً من الاهتمام في مرحلة تحرير الأصول وضبطها استناداً على واقع التجربة السالفة في عهد القدوة الأولى.

ووضعت الأصول العامة ... غير أن الأمر لم يسر على مدرجه وعانى من حالة التقزم.. والاختناق. من بعد إن وقع الانفصام بين السلطة والأمة في مرحلة (الملك العضوض).. وتضخمت النظرة إلى أمر الفتنة.. وأصبح فقه السلطان هو فقه الفتنة.. وخدمت نظرية درء الفتنة مشاريع السلطة- وصادفت لديها هوى- وكان جراء ذلك أن وقع التضييق على إرادات الإصلاح وأغلق باب الاجتهاد... لاسيما في أمر السياسة الشرعية... وهكذا حكم السلطان على الفقه السياسي بالضعف والضمور ثم كانت مرحلة (التفريع الفقهي) فقد تحول الفقه خاصة في العصور المتأخرة إلى جهد وصفي للواقع... تم تحويل النصوص إلى داعمات لأمر السلطة القائمة مهما كانت، ونضب معين الفقه وانقطع مدده.. ووقف على

حراسة بابه السلطان بكل ما يملك من قوة وشدة ومهابة... وهكذا عانى فقه السلطان من الضعف والضمور والهزال لولا بعض الإشرافات التي تظهر في اجتهادات بعض الأئمة والعلماء.

غير أن الناظر في تلك المرحلة لا يستطيع أن يجتزءها عن سياقها وعن كليات الحركة ومقاصدها ليرى أن السلطة لم تخرج خروجاً كاملاً على الدين.. إن خرجت في طبيعة بنائها. وإنما استطاع الخلفاء في مرحلة (الملك العضوض) أن يسدوا هذا النقص وإن اجتهدوا في سبيل نشر الدعوة الإسلامية وحمايتها وكانت لهم غيرة في غير أمر السلطان على الدين فظلت الشريعة هي القانون السائد والعزة والنخوة الإسلامية لها حضورها وتأثيرها في الأمة.

وظل المثال الحاضر في ذهن الأمة وفي واقعها وعند فقهائها وحكامها هو المثال الأول المستمد من القدوة الحسنة- عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه- وهذا يشير إلى أن أمر السياسة الشرعية (السلطان) لم يعد مرتبطاً بفقه ولا بمؤسسة وإنما يتأثر سلباً وإيجاباً بموقف السلطان من الدين ومن فقهه جهاداً واجتهاداً، وتناثرت أسماءٌ على رقعة الحكم لها مكانتها وتميزها ... عمر بن عبد العزيز.. المعتصم.. صلاح الدين الأيوبي.. قطز، تتجاوز رتابة السلطة ومنهج السلطان لترد الأمة إلى عهدها الأول وتثبت ضعف السياق الحاكم الذي خرجت عليه وفي ذات الوقت تثبت عظمة الأصل الأول وقدرته على العطاء والتجديد عبر الأزمنة والأمكنة متى ما توفرت الإرادة الصادقة.

حتى إذا انقطع النفس الأول وضعفت مؤسسات الأمة.. ووهن الدافع الذاتي لدى الحكام تكرس واقع الانفصال، وأخذت السلطة تتمدد جوراً على مؤسسات الأمة وتضخمت واجبات السلطة حتى بلغ الأمر نهاياته في العصر الحديث ليتشكل الواقع السياسي... فقه متأخر موروث منقطع عن مدده الأصل وعاجز عن مخاطبة وإصلاح الواقع. وواقع منفلت ومجانب غير واضح السمات

والقسمات.

ومثال حاكم: وهو واقع الدولة الأوربية بديمقراطيتها الغالبة والمهيمنة ومن ثم تشكلت ملامح الدولة الإسلامية والشخصية الإسلامية في العصر الحديث في ظل الاستعمار وتحت هيمنته من بعد أن سرع عملية التفريغ الثقافي والإضعاف ووافى حالة القابلية للاستعمار وشكل من ثم البناء النفسي والعقلي للأمة وهيمن على مفاتيح التعبئة فيها ووصل الحياة جملة بالسلطة التي دجنها لتدور في فلكه.

وما خرج الاستعمار إلاّ وقد حقق قدراً واسعاً من استراتيجياته ونجح في ربط دول العالم الإسلامي بمقطورته لتمثل عربة خلفية تخدم بعض أغراضه ويقضي فيها حاجته!!

وسمي الرباط بالتنوير والديمقراطية والمعاصرة واقام على ذلك سدنةً هم رموز الثقافة الغربية، للمحافظة على حالة الارتباط هذه وظهرت الدولة الحديثة في العالم الإسلامي وهي تعاني من الميوعة والاضطراب وأفقها الفكري محجوب بسحب التبعية للغرب ومشاريعها الواقعية شارعة في المؤسسات الغربية.

وبناءها الفكري والنفسي يستمد غذاءه عبر المواني الأوربية. وهكذا ملأت الدول الأوربية الفراغ القائم والماثل بديمقراطيتها هذه.

لم تستطع الحركة الإسلامية في فقهها السلطاني أن تتجاوز هذا الواقع كثيراً ولم تستطيع أن تحدد موقفها من مطالب الديمقراطية ولم تحسم أمر خيارها هل الديمقراطية خيارها؟ أم اختيارها؟ ولم تتضح سمات منهجها هل هى احتجاجية رافضة؟ أم ثورية تغييرية؟ ام شئ غير ذلك؟.

تعدد الشعارات: ضعف المؤسسات:

إن اتصف الواقع السياسي للأمة بالعجز والضمور وانعدام الفعالية فإن بذرة الإيمان ظلت حية مدفونة في أعماق الضمير الشعبي تحتاج إلى زعيم ينقب

عنها وقائد قدوة يحركها ويزيل عنها الركام.

وظهر ذلك في إقدام التيار الشعبي وتجاوبه مع القيادات الإسلامية التي تصدت للاستعمار واستنفرت طاقة الأمة في مقاومته فكانت الثورة المهدية في السودان، وعمر المختار في ليبيا، وعبد القادر الجزائري في الجزائر، وعز الدين القسام في فلسطين، ثم المدارس الفكرية والجهادية التي تلت ذلك مثل حركة الإخوان في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان.. الخ، وما نلاحظه أن هذه القيادات جميعها انطلقت من قواعد الدين ومرابع الإيمان وأحدثت حشداً وتجاوباً شعبياً من خلال الخطاب الديني الصريح والواضح وتحقق الانتصار عبر المدد الشعبي غير أن العلة القائمة ظلت تلاحق حركات الإصلاح والصحوة هذه وهي التي تطرح سؤال الاستنفار أم الاستمرار؟.

لقد برزت هذه الدعوات جميعها وكأنها دعوات استنفارية. وربما سميت بالصحوة الإسلامية وهكذا تظهر محكومة بمحدودية النفرة ووقتية الصحوة وربما هذا الذي دعا الدعاة والمفكرين إلى الاجتهاد في ضبط الايقاع واخراج الفقه المجيب على أسئلة الواقع وكان الشيخ/ القرضاوي إماماً في ذلك.

وما نلاحظه أن هذه الحال (الاستنفار) سرعان ما تبرد أو تتغير بمجرد هزيمة الاستعمار أو تحقيق الهدف المادي المقصود فتنكس رايات الجهاد ويبرد الإحساس الإيماني.

وتقف مولدات الفقه الواقعي والعملي في مكانها الأول وتبرز الفجوة الفكرية فاقرة فاها تهزأ من كل ذلك.

ويقتطف الثمرة الآخر! وترد الأمة إلى اشتراكية تائهة أو ديمقراطية ممسوخة أو خيالات وفوضيات ضاربة ومشاريع تخريبية هيمنت تحت سمع الاستعمار وبصره وحمايته وهكذا تبدو مشاريع الاستنفار حالة طارئة تعتري الأمة في بعض فترات تاريخها ثم سرعان ما تخبو ليقوم بترتيب الواقع من ليس

له مشاركة حقيقية في أمر الاستنفار وقد يكون الاستعمار نفسه! بخبثه ودهائه، إنها إشكاليات الصراع الحضاري بعمقه وشموله!! الذي يجعل دماء المجاهدين وأرواح الشهداء مجهودات استنفارية ليس لها دخل في مشروعية ترتيب الواقع وإعادة صياغته عبر المشروع الأصل الذي حشد طاقة الأمة وحرك عجلة التغيير داخل هياكلها.

لاشك أن الاستنفار ضروري ومهم لإنجاز المهام الكبرى والاستثنائية ولإحداث نقلات ثورية كبرى تعيد ترتيب الواقع وتتصدى لعوامل التثبيط الداخلية والخارجية ولمشاريع العداء!! وهي مرحلة إبطال الباطل المجمع على إبطاله. غير أن مرحلة إحقاق الحق ومخاطبة تلافيف الواقع ومعالجة تعقيداته بما انطوت عليه من شهوات وحظوظ نفس واختلافات وميول تحتاج إلى معالجة تتجاوز ذلك الواقع وتؤسس لمرحلة جديدة ومتميزة. تجعل من مجهودات التغيير محققة لنقلة نوعية وليست كمية.

يقول مالك بن نبي في كتابه الصراع الفكري في البلاد المستعمرة في فصل عموميات عن الصراع الفكري: (... ومن هنا ندرك ما سيبذل الاستعمار من جهد، لعزل الأفكار عن المجال السياسي حتى إن عمليات الرقابة والتصحيح والنقد الذاتي التي من شأنها ان تكشف نواياه وتعطل مشروعاته، تصبح غير ممكنة في البلاد المستعمرة إن الاستعمار شيطان ولكنه لو جهر باعجابه (بمركب الأفراد) وشكره على الخدمات التي يقدمها له عن شعور أو عن غير شعور لكان دون شك شيطاناً بليداً أبلد من وزير الخارجية الأمريكي لو أنه شكر عن طريق الإذاعة أو الصحافة حكومة افريقية آسيوية لأنها سمحت له بإنشاء قاعدة حربية في بلادها ... إن الاستعمار يحسب حساباً لكل أعماله وأقواله، حتى لا ينفك الاتصال بين مصالح مركب الأفراد، وبين انفعالات الشعب أي بين شهوات البطون المؤثرة وبين الأوضاع العاطفية الواقعة تحت تأثيرها والمحافظ على هذا

الاتصال هو الشرط الأساسي في خطة الاستعمار الاستراتيجية التي تقتضي في حالة التطبيق:

١. أن يضرب الاستعمار كل قوة مناهضة له تحت أي راية تجمعت.

٢. أن يحول في كل الظروف بينها وبين ان تتجمع تحت راية أكثر فعالية.

إن الاستعمار يحول بين الفكر والعمل السياسي حتى يبقى الأول غير مثمر والثاني أعمى)[1].

السؤال الذي يطرح نفسه أمام الحركة الإسلامية اليوم ومن واقع العمل والكسب الإسلامي، هل الشعار الإسلامي والمبدأ الإسلامي هو مبدأ عام إسلامي لابطال الباطل في درجته المجمع عليها؟ وهو ذو طبيعة استنفارية تستخلص الدافع النفسي وتربط معاني الجهاد ورد العدوان بالغيب.. وتبقى الدنيا بمنعزل عن ذلك لها فعلها الخاص وفقهاؤها وساستها لتتحول الحركات الإسلامية إلى حركات تمثل أخلاق الأمة وضميرها ورجاءها؟.

هل الشعار الديني تابع للبرجماتية السياسية... تحركه بإرادتها وتستثمره في مشاريعها السياسية ثم تطويه كراية قتال لا تنصب إلا في ميدان المعارك الحامية. هل الاختلاف الإسلامي الإسلامي، افغانستان كحالة والصومال والسودان كمثال آخر دليل على أن الشعار الإسلامي لا يصلح لمرحلة ما بعد الاستنفار..؟

لاشك أن نجاح الفعل الإسلامي في مرحلة الاستنفار يدل على عظمة الدافع والمحرك وسلامة المنطلق..

ويدل الاضطراب في مرحلة ما بعد الاستنفار على ضعف المولد الفقهي.. وضبابية الرؤية الفكرية. ربما يرد ذلك إلى غيبة أصول الفقه العملي... إن هذه الفجوة بين الاستنفار والاستمرار... هي فجوة الفقه العملي التي ظلت تتمدد عبر

١ / الصراع الفكري في البلاد المستعمر – مالك بن نبي – ط٣ ٢٠٠٦م – ص٢٨ وما بعدها.



الأزمنة والأجيال لتزداد اتساعاً وتشهد بالفشل في استخلاص الحكم الشرعي العملي من أدلته لإصلاح الحياة وترتيب اوضاعها وبنمطق مالك بن نبي هل للاستعمار يد في كل ذلك؟.

الحركة الإسلامية السودانية- بين الاستنفار... والاستمرار:

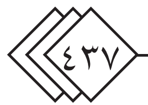
مثلت التحديات التي تعرضت لها الإنقاذ مبرراً موضوعياً لإعلان حالة الاستنفار.. واختزان وتوليد حالة الثورة ولو لم يكن الواقع دافعاً وإطاراً موضوعياً يستدعي حالة الاستنفار لعجزت السلطة عن إحداث الالتفاف وحالة التشرب للمبادئ الإنقاذية وتسخين حديدة الواقع لطرقها وإعادة تشكيلها. وقوى ذلك من التلاحم بين الحركة الإسلامية والقوى العسكرية النظامية وأوجد المبرر الموضوعي لبروز ونمو منظمات الدفاع الشعبي، بتجسيدها القوي والصادق للمبادئ الإسلامية الإنقاذية. وقد ظهر الاستنفار في الجانب العسكري بصورة واضحة ومبررة.

غير أن هذه المرحلة تظل مرحلة لها خصوصيتها.. وتقترب من فقه الضرورة.. وتدفع نحو الترتيبات الواقعية والعملية التي تلتحم بالسير الواقعي والطبيعي لعجلة الحياة.

ثم بانت الفجوة واضحةً في كيفية الانتقال من مرحلة الاستنفار إلى مرحلة الاستقرار.. وتجاوز حالة الظرف الاستثنائي.. إلى ربط الأمة بموارد المدد الفقهي الواصل والمتصل.. وهو الذي أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله«اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ خَيْرَ الْعَمَلِ أَدْوَمُهُ، وَإِنْ قَلَّ»[1] ، إن ديمومة العمل تتطلب برامج وخطط علمية وعملية دقيقة ومعقدة وتحتاج إلى حيوية ونشاط مع اهتمام بالدراسة والرصد والتحليل.

لقد بدأت الإنقاذ وكأنها تفتقد للرؤية الشاملة التي تنقلها من مرحلة

١ سنن ابن ماجة – (٢٨) باب المداومة على العمل – ج٢ – ص١٤١٧.



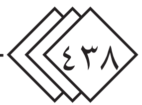
الاستنفار المنقطع إلى حالة الاستمرار المتصل تقديراً للأمر بقدره وتحافظ على حيوية الحركة الإسلامية... وقد شكل ذلك فراغاً واسعاً وظلت الفجوة الفكرية في ذلك تمثل تهديداً يلاحق خطواتها فالاستمرار يدلل على قوة الفكرة ووضوحها وتحكم الفقه وكمال مولداته وربما تمثل العجز في تعدد الشعارات وضعف المؤسسات ويحدد ذلك بعض الأمثلة التي سوف نأتي عليها لاحقاً.

وتصبح المحاولة لسد الفراغ السياسي والفكري الفقهي والتواصل مع قواعد الأمة محاولة تعاني من الرهق والعنت. وينشأ الإحساس بالخوف أو الهاجس الأمني ليملأ الفراغ ويقع التناظر بين الفكري والأمني أو السياسي والأمني ومتى أختل الميزان وقع الجنوح، وأصيب الفقه السياسي بالبرود والتجمد. وأصبح الأمني هو الفكري وهو السياسي. هذا القول لا يذهب إلى إيجاد حد فاصل بين الأمني والفكري والسياسي. وإنما لايجاد موازنة دقيقة وحتمية تحافظ على أمن الفرد والأمة وتحافظ على كرامته وكرامتها. وذلك بمد قنوات الفقه العملي الواصلة بين النص الحكيم والواقع الماثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع.

وقضية الأمن لا تبدو ثانوية بحال وهي ترتبط كأشد ما يكون الارتباط بحماية المنهج وحفظ الإنسان وقد خاطب القرآن الكريم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) [1].

جاء في سبب نزول هذه الآية أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان له حارس من كيد المتربصين حتى نزلت هذه الآية. والحراسة مرتبطة بالبلاغ. فقال صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس انصرفوا عني وقد ذكر كيد الكافرين المعارضين القرآن الكريم يقول تعالى: (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ

١ سورة المائدة الآية ٦٧.



يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [1] إن الحماية الأمنية لا تنفصل عن حماية المنهج ولا تصبح بديلاً له وربما يبين لنا ذلك ان بعض الأئمة اختاروا الشهادة إعلاء لقيمة المنهج وكان يمكن أن يحموا أنفسهم بحماية الأمن في صورته التقليدية من انعزال وحراسة ومراقبة إن هذه المرحلة تقرأ في سياقها في تدرج المراحل التي مرت بها (الإنقاذ) وليست موقفاً واحداً كما يبدو ذلك..

سؤال التجديد باعتباره عاصماً عن التقزم والانحراف

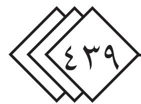
الحديث عن التجديد كغيره من القضايا التي تثار داخل أروقة الفكر الإسلامي ويختلف حول تصورها أكثر المفكرين، ذلك أن التفكير الإسلامي ومنذ أمد طويل مال للوصف أكثر من ميله واهتمامه بالتحليل واهتم بالماضي ومثاليته وكماله وذهل عن الواقع وتحدياته ومارس عزلة تاريخية، وانصب مجهود المفكرين!! في تلمس الحوادث والطوارئ ثم البحث عن أوجه الشبه ورد المتشابهات إلى أصولها!! واستدعاء الحكم من ثم على الحادثة من بعد الاطمئنان إلى إحكام اوجه الشبه وضبط مقايستها.

ومال أيضاً للاختزال وترك أمر الرؤى الكلية الشاملة والنظرة الجامعة.. وانقطع بذلك بكسب السابقين وأقوالهم عن ملاحقة الواقع واستكناه النص المعصوم ومعلوم أن كسب السابقين ثمرة لجهد رجال واجتهادهم ومعالجة لواقع خاص وتعبير عن قيم التدين وتجاوب مع ابتلاءات الله التي لا تنقطع في عصر أو مصر، وإنما تظل ميزاناً للإيمان وميداناً للجهاد والاجتهاد مثلاً وعبرة ومثل هذا التصور يجعل الحاضر امتداداً لانتصارات الماضي وليس ظلاً أو أثر متطفلاً.

الحديث عن التجديد في الدين يختلف عن الحديث حول التجديد في الحركة الإسلامية من حيث اتساع الأول وتحديد الثاني، وإنما نتصور الحديث عن

---

١ / سورة الأنفال، الآية ٣٠



التجديد داخل الحركة الإسلامية من خلال التعريف بها.

فهي الكيان الأمثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع المعاصر. إذا اعتمدنا هذا التعريف فهو يبين الأتي: أن الحركة الإسلامية ليست هي حركة الإسلام وإنما هي حركة إسلامية تسعى لإحداث التجديد في واقع العمل الإسلامي وتتكامل مع غيرها من الحركات العاملة.

مهمة الحركة مهمة عزائمية تلزم نفسها.. بالعزيمة التي تقاصرت عنها الهمم وتولي أمر رد الحياة النافرة بتعقيداتها ومشكلاتها إلى ساحة الدين وحكمه بفقه شامل وناجز.

وهي تهدف إلى تحقيق مقتضيات الدين في الواقع جهاداً واجتهاداً وإن شاركت غيرها من الحركات العاملة للإسلام إلاّ أنها تعتقد أن تصورها وآلاتها للعمل هي الأوفق والأشمل وربما اختصر ذلك التصور القول: بأن رأيها صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرها خطأ يحتمل الصواب.

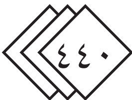
وبذلك فهي لا تجعل من همها تحويل الأمة كلها إلى حركة إسلامية عزائمية ولكنها ترمي إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع مسلم، تزيد معدلات التدين داخل تضاعيفه ومكوناته وهو مجتمع مسلم يضم بالضرورة الظالم لنفسه والمقتصد ... والسابق بالخيرات يقول تعالى: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) [1].

سؤال التجديد في الحركة الإسلامية: يتناول عدداً من الجوانب... من بعد أن تم تصور ما هية الحركة.. فالتجديد يتصل بهذه المعادلة:

النص + العقل + الواقع + المنهج = الفقه

---

١ سورة فاطرة الآية ٣٢.



فالتجديد هو أعادة فعالية النص في الواقع لتحقيق المقاصد المرادة أما التجديد في النص: فإن النصوص لا تتغير أصلاً فهي محددة في بنائها وبعضها محدد في معناه ودلالته أما من حيث الدلالة فإن النصوص الظنية هي التي تلاحق الواقع المتغير بفقه متجدد يرد الحياة ويضبطها بضابط الشرع فالتجديد مع النص يأتي بتجريده وتوضيح معناه وتأويله واقعاً.

التجديد مع النص الفقهي: يقوم على فهمه واستيعابه ثم نسبته إلى الواقع بظروفه الموضوعية في إطار استحضار المقاصد الكلية للشريعة الاسلامية، والأصل الاعتماد على النص لتوليد الحكم الفقهي اللازم للواقع المتجدد وهذا يتصل بأمر التجديد اتصالاً مباشراً فهو إحياء لما اندثر من المعاني واستحضار لفاعلية النص في الواقع بجهد عقلي أمين، أما العقل فإن التجديد فيه يتصل بتزكيته وتقويته باستجماع أصول العلوم ومناهج الاستنباط ودراسة التحديات الواقعية وإعادة ترتيبها وفقاً لرؤية منهجية تهتم بالأولويات وتلتصق بالواقع وتوازن بين الاستصحاب للواقع السالف والواقعية التي تهتم بتأويل النص وتوظيفه في الاصلاح.

والعقل هو وسيط الاستيعاب لمرامي النص وإنزاله إلى الواقع عبر منهج محدد السمات والملامح لذلك الحيوية في التجديد تتصل اتصالاً وثيقاً بأمر العقل وقدرته على التحليل والاستيعاب والفهم والتوظيف.

أما المنهج فهو الضابط الذي يقصر المجهود العقلي داخل إطار المقاصد المشروعة وربما مثل منهج أصول الفقه اجتهاداً عقلياً بالغ الدقة في هذا الباب.

الواقع: لاشك أن العنصر الأساسي الداعي لعملية التجديد والمستدعي لها هو الواقع بمكوناته زماناً ومكاناً وإنساناً والحياة بطبعها متجددة تصيب الأحياء والأشياء بالبلى. وهكذا الأحداث متجددة والواقع هو التحدي المستمر

للقوى الكامنة والعزيمة الصادقة والنصوص الضابطة محددة وغير قاصرة وحتى يلتصق الواقع بهدي الشارع ويتجاوب مع أمر الدين فلابد من إضفاء ثوب الشريعة على جسد الواقع وإنما ينسج ذلك الثوب من مادة النص على منوال التجديد لستر عورة الحياة.

التجديد بين العلل الذاتية والتحديات الموضوعية:

الحركة الإسلامية باعتبارها كياناً حيوياً تحتاج إلى التجديد كغيرها من الكيانات وإن كان مثل هذا الادعاء يستدعي التذكير بحقيقة أن هناك أعراضاً للبلى والقصور والتقادم أصابت الجسد الحركي وربما كان ذاك أمراً طبيعياً يصيب الأجساد والأفكار!! وهذا يعتمد على التفريق بين البلى الطبيعي وبين المرض فالتجديد يلاحق عوامل البلى ومحدثات التقادم ويهتم بعلاج العلل الطارئة.

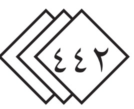
غير أن التفريق بين الحالين يساعد على تحديد منهج التجديد والقرآن الكريم يشير إلى أن طول الأمد قد يؤدي إلى قساوة القلب وهي القساوة التي تضاد الخشوع وتؤدي إلى التحجر وفساد القلب.

يقول عز وجل: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ) [1].

جاء في صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلاّ أربع سنين، وروي أن المزاح والضحك كثر في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما ترفهوا بالمدينة فنزلت الآية.

وقال ابن عباس: "إن الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث

١ /سورة الحديد، الآية ١٦



عشرة سنة من نزول القرآن جاء في القرطبي: يقول لا تسلكوا سبيل اليهود والنصارى أعطوا التوراة والإنجيل فطالت الأزمان بهم.

قال ابن مسعود إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد قست قلوبهم فاخترعوا كتاباً من عند أنفسهم استحلته أنفسهم وكان الحق يحول بينهم وبين كثير من شهواتهم حتى نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون.

وقوله: وكثير منهم فاسقون: قيل من لا يعلم ما يتدين به من الفقه ويخالف من يعلم. دلت هذه النصوص على أن البلى يلحق المناهج وأن الزمن يفعل فعله في القلوب... وأن دواعي التحريف والانحراف تلاحق المناهج بسبب من الشهوة ليظهر منهج رقيع مبتدع.

لذلك أتى التنبيه القرآني للأمة حتى لا تصاب بأمراض الأمم السابقة ويتحقق ذلك عبر منهج الخشوع القائم على الذكر والتجاوب والالتزام وحسم نوازع الفسوق.

من ناحية أخرى فإن التجديد من حيث أنه عمل يقوم على علم + قدرة + إرادة. داخل الأفق الفكري للمقاصد الحركية.

فالتجديد يتصل بوظائف الحركة ومشروعاتها قياساً بالمقاصد الكلية والجامعة. فالعلم في هذا المقام هو الإدراك المتصل بأمر الحركة جهداً وفقهاً وكسبا. فالعلم يتصل بالموجهات الفقهية التي تضبط مناهج الحركة وسعيها وتحافظ على بنائها الاستراتيجي وموردها الحي والمتجدد..

ظهرت الحركة الإسلامية من بعد السلطة وكأنها تعاني حالة عجز فكري وفقهي ولم تخرج من دائرة القيد التقليدي وإن اختلفت درجات الاستجابة لهذا القيد.

وظهر القصور الفقهي في إنتاجها ومراجعاتها الفقهية وعندما حاولت

الحركة سد النقص عن طريق بعض الاستكتاب بدأت وهي مشبعة بذات الداء فلم تخرج فكراً وإنما مارس مفكروها وظيفة إعادة (تعليب الفقه الموروث) أو فن (التوصيف الفقهي) وهو الداء الذي كرسته نظم الدراسات الأكاديمية السائدة التي تقوم على الجمع وإعادة الترتيب بمعزل عن إشكالية الواقع وتأثيره.

وبدأت الحركة الإسلامية بعد توليها للسلطة وكأنها غير قادرة على استيعاب مهامها الأصلية وهي مهام تتصل بموجهات الفكر وقيم الضمير وشكلت السلطة غيمة كثيفة غطت سماء الفكر وحجبت أوعية التواصل.. بسبب من انقطاع الفقه الموصول بالسلطة والمتصل بمهام الحركة والانشغال عن ذلك وترك ساحات الفكر خاوية وأصبحت السلطة وكأنها قد استنفدت الناس عقلاً وضميراً فقست القلوب وتحجرت العقول إلا ما رحم الله ومن هنا ولج العجز وظهر الحديث عن الفساد.

أما القدرة المتصلة بعملية التجديد: فإنها تعني الإمكانات والآلات التي تتحرك عبرها مشاريع البناء والتغيير.

والقدرة تعني القوة بكل أبعادها .. المادية. وقوة الحركة تكون في قوة أوعيتها وتماسك أطرافها وانضباط منهجها والقوة تتناسب والمهام المحددة فكلما عجز الجسم عن أداء وظيفته وبلوغ غاياته دل ذلك على ضعف وعجز.

أما الإرادة فإنها تتصل بالعزيمة وحالة البناء النفسي والتماسك المعنوي لأداء المهام المحددة، وربما بدأت الحركة وهي أكثر معافاة في جانب بنائها النفسي وهو أهم دوافع الحركة فإن الانهيار النفسي وموات العزيمة لا تسد مسده قوة مادية أو تجريدات فقهية بل الانهيار النفسي يعني القابلية للسقوط والزوال وموت الحافز وضعف الدافع وقد مثل الجهاد بمشاريعه وشهدائه وانتصاراته دليلاً قوياً على سلامة البناء النفسي وقد كانت هذه المعافاة النفسية السر الذي

حمى كيان الحركة وحافظ على قوة الدولة وسد المناقص التي اتصلت بالعلم والقوة غير أن هذه الأركان مجتمعة يؤثر بعضها في بعض... لذلك تأثر البناء النفسي والدافع المعنوي بشكل أو آخر بحالة الضعف الذي أصاب مراكز العلم ومكامن القوة.

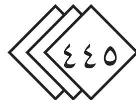
وبدأت الحركة الإسلامية بعد السلطة وكأنها غير قادرة على استيعاب وتحديد مهامها وإنجاز واجباتها الأصلية وهي مهام تتصل بموجهات الفكر وقيم الضمير كما ذُكر، فالحركة تحتاج لمراجعة أصولها الأولى الدافعة والموجهة وتحتاج لإعادة تحديد مقاصدها وتجديد عزيمتها ووصل حبل الجهاد بحبل الاجتهاد وإحياء موات الضمائر وضمور العقل بتجريد مناهج العمل تحديداً وبياناً وربما كان الأمر بمجمله يقوم على العلم الفارق بين المجاهدات والابتلاءات والأنفال والغنائم فإن كانت الأولى تحتاج إلى العزائم فإن ما يقع من تغيير في الحالة الثانية يولد تناقضاً كبيراً ومنكوراً بين النفس في الحالتين.

يقول سبحانه وتعالى: (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) [١]، إضافة إلى ذلك فإن مقياس التجديد يتصل بمعدل التدين في الوسط الشعبي ومدى فعالية ذلك لا حشداً لحزب أو انكفاء على كيان استئثاراً بسلطة أو غنيمة وانقطاعاً عن التواصل. وإنما حشداً في سبيل الدين وترقية لمعيار التدين داخل المجتمع وعبر كياناته ومكوناته المتعددة.

الفقه العملي: بين التوصيف والتوليد:

تبدو مشكلة الأصالة الفقهية من أعظم التحديات أمام عملية التحديد وفهم هذه الأصالة يستدعي بيان الفارق بين فقه التوصيف وفقه التوليد.

١ / سورة الرعد، الآية ١١



وفقه التوصيف هو فقه الحفظ والترديد والإسقاط بحشر الواقع في زاوية التاريخ تطفلاً على جهد الرجال وجهادهم وانقطاعاً عن قوة النص وفعاليته واختلافاً حول أقوال الرجال وإغلاق باب الاجتهاد بل باب التدين وجعل التدين يقوم أصلاً على التقليد تصوراً وفعلاً. وجعل الواقع جزءً من التاريخ وهكذا تهيمن العلمانية على أخص الخصائص الإسلامية وتبدو في أولئك الذين يتدينون بالتاريخ حقبة ثم يعبون من الدنيا واقعاً ومعاشاً إنه التناقض العلماني في وجهته التي لا يفطن لها حتى علماء الفتوى والتوصيف، إنه تلبيس إبليس في العصر الحديث لذلك تبدو الدراسات الفقهية والدعوية وهي تعبر عن قوة العاطفة الإسلامية وإن شئت قوة الحافظة الإسلامية تصف ما كان وعظاً وتحث عليه بلاغة وخطاباً وتظل الحلقة الرابطة بين النص والواقع مقطوعة وهكذا يتفلت الواقع ويبتعد عن معاني الدين وقيمه.

وتبدو مجهودات الفقهاء في أحسن أحوالها وهي تقارب ذلك بضرب من التلفيق الذي لا يضبطه منهج ولا يوحده نسق فهو اجتهاد قاصر أو مجهود ناقص في التصور والإنفاذ وهو فقه يخلط بين عاطفة النص وضغط الواقع وملزماته ويزاوج بين الشورى والديمقراطية – والربا والبيع. والإيمان والعلمانية، والذلة والدبلوماسية والخداع والسياسة!!!

أما مجهودات التوليد الفقهي فلا تكاد تلمس لها أثراً إذ لا توجد محركات الفقه الواقعي العملي الذي يستمد من مادة النص ثوب الشريعة ودثارها... ضعف في تحديد مركز الفقه وفي استيعاب معاني الأسلمة ومنهجية التدرج وتحريك المجتمع نحو الغايات المبتغاة بدراسة دقيقة وعلى شرائط مضبوطة ومحكومة حتى يخالط الدين حياة الناس ويصنع واقعهم ويتجاوز التدين حالة الفتوى العجلى والوصفات العلاجية الطارئة إلى إنتاج موصول ومنهج تغذية

يحوي أصنافاً وألواناً من مغذيات الأمة ودعائم صحتها وقوتها.

إن الخروج من حالة التوصيف الفقهي والعاطفة المنغلقة وتأرخة الواقع وممارسة التلفيق بلسان واعظ بالنص الديني ولسان طاعم في المائدة العلمانية مؤشر على العجز عن إبراز الدولة الإسلامية المعاصرة بقوة مشروعها وشمول قضاياها وحيوية أجهزتها واستقامة قنواتها، إن الاكتفاء بإيجاد دولة خلاسية قصور في الفهم، والإدعاء بإكمال البناء الإسلامي وإخراج الدولة الطاهرة والمعصومة والقادرة، إدعاء غير صادق بل يجب أن يظل أملاً حياً وكل فعل هو تدرج نحو ذاك الكمال وليس الكمال بحال، وهذا يدعو إلى توحيد القبلة الفكرية والخضوع لأمر الله توكلاً وتسليماً وسلوك منهج التدرج الذي لا يتناقض مع الواقع ولا يضاد النص ويقزمه وإنما يتسالم مع الواقع ويستشرف معاني النص وغاياته. فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

إن غياب الدولة الإسلامية هو الذي أشاع أن الدين ممارسة فردية والتدين استدعاء للماضي والفقه قراءة ذاتية في مدونات التراث بمعزل عن الواقع وقضاياه المختلفة. هل استطاعت الحكومة الإسلامية (الإنقاذ) وهي التعبير السياسي عن المشروع الإسلامي للحركة الإسلامية إحداث النقلة الفكرية والفقهية في الواقع؟ وعليه يمكن القول إن الحركة الإسلامية لم تتجاوز فقه الأفراد لفقه الدولة بذاك الشمول والوضوح إذ الأمر ثقيل وكبير، رغم امتلاكها للسلطان وأمر السلطان لا يقوم على منزلة الوصف والخطاب العاطفي والتبويب وإعادة الحفظ. وإنما ينصب على إنزال أمر الدين على الحياة، إن السلطة هي الأداة المعاصرة القادرة على إعادة ترتيب الأولويات وترتيب واجبات الأمة ولك أن تنظر إلى هذه المهام في ضوء الواقع الماثل لتعلم كمية التحديات ولتجد بعض العذر عند ظهور ما تلحظه من مناقص، عذراً يدعو لتجديد العزيمة وتقوية

الإرادة لاستكمال المشروع إذا الشعور بالنقص يستدعي بواعث الكمال. ولعل القصور في فهم ماهية التأصيل هو الذي أدى إلى الاضطراب وغياب المقاصد والاستراتيجيات والتقاطع بين السياسي والفكري والتدابر بين الثقافي والإعلامي بل أحياناً التناقض في الأهداف والمسارات.

النقد الذاتي والطهر السياسي

- فقه النقد الذاتي
- السؤال الاجتماعي
- السؤال الثقافي
- سؤال الهُوية
- شعار التأصيل .. السعي في دائرة العاطفة

فقه النقد الذاتي

تمثل قضية (النقد الذاتي) النصيحة أهم مكونات المنهج العملي. إذ أنها تتصل بأمر الإحسان والإتقان في العمل وهو ما حث عليه الشرع الإسلامي، فقضية النقد الذاتي لا تعتبر فضيلة يندب إليها الناس، وإنما هي واجب لا ينفصل عن الأمر بالعمل وإحسانه، يقول الرسول(صلى الله عليه وسلم): (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)، ويأتي القسم في القرآن الكريم بالنفس اللوامة وهي النفس التي تمارس واجب المراجعة والمحاسبة لتجديد العزيمة وإصلاح ما فسد ووصل ما صلح.يقول تعالى: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (١) وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ (٢) أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ (٣) بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ (٤) بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ (٥) يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ (٦) فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ (٧) وَخَسَفَ الْقَمَرُ (٨) وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ (٩) يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ (١٠)) [١]، جاء في معنى هذه الآية أي بنفس المؤمن الذي لا تراه إلاّ يلوم نفسه قال مجاهد وهي التي تلوم على ما فات وتندم، فتلوم نفسها على الشيء لم فعلته وعلى الخير لم لم تستكثر منه[٢].

والنقد الناصح يتصل بواجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- يقول عز وجل: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [٣].

ويدخل النقد الذاتي والمراجعة في باب النصيحة جاء في الحديث الذي يرويه أبو رقية تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا:

---

١ سورة القيامة: ١ – ١٠

٢ تفسير القرطبي – ج٩ ص٨٤.

٣ سورة التوبة: ٧١.

لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[1].

وقد تواصى بذلك الأئمة والدعاة من العاملين لله وينسب إلى الخليفة عمر بن الخطاب قوله رحم الله امرئ أهدى إليّ عيوبي وهو الذي يقول حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن.

وقد تلازم انحراف الأمة عن منهجها وغياب موجبات النقد الناصح داخل مؤسساتها وفي أنشطتها كتعبير قوي عن حالة الضعف والانهيار.

وعندما بدأت طلائع الصحوة الإسلامية ظهرت الجماعات العاملة للإسلام بمناهجها المتعددة. وظهرت وهي أيضاً محملة ببعض من أدواء مجتمعاتها وتختزن في أحشائها بذرة التميز على الآخرين وشيئاً من أدواء العجب والمفاخرة.. جراء تعدد الجماعات والمؤثرات ثم تطور الأمر إلى محاولة التجريم والإقصاء انفعالاً بالروح الذي ذكرنا وانعكس ذلك بالضرورة على المناهج.

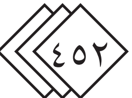
وربما رد ذلك إلى قصور في الفقه الحركي، فالنقد الذاتي نشاط لا يتحقق ويثمر إلاّ في وسط معافى وعامل ثم لضعف البناء المؤسسي ومحاولة الظهور بأعلى درجات الانسجام والتوافق وإن كان ذلك خصماً على القيم والمبادئ المجردة تجملاً أمام الأعداء وتزيناً خوفاً من الشماتة والاجتراء أو الكيد والعداء!!.

لذلك انعكست غيبة النقد الذاتي ومشاريع المراجعات الكبرى على هذه الحركات بالانقسام والانشطار وربما الاقتتال بسبب من احتقان الاختلافات ثم انفجارها في وقت لاحق كما هو مشاهد في معظم الجماعات العاملة للإسلام. إن لم يكن كلها لافتقارها لفقه النقد الذاتي.

النقد الذاتي كغيره من الأنشطة الفكرية والفقهية المهمة داخل بنية الجماعة غير أنه إضافة لذلك يتصل بالبناء النفسي بصورة مباشرة لذلك يمتاز بالتعقيد ويحتاج إلى فقه أمين فهو نشاط يستصحب لوماً وربما عقاباً وقد يرفع أقواماً

---

١ صحيح مسلم – (٢٣) باب بيان أن الدين النصيحة – ج١ – ص٧٤.



ويضع آخرين ويخطئ خططاً ويصحح أخرى وذلك كله ينعكس بالتأكيد على الأفراد العاملين ويؤثر بشكل أو آخر على مسيرتهم- وربما حد من طموحهم ولاحق تطلعاتهم لذلك فإن الأمر لا يستقيم إلاّ بعد مران وتدريب وتربية تصلح من شأن النفوس وتعلي من قيمة الإخلاص والتجرد لله وتحرر المنهج الضابط والجامع بين فقه الأحوال وفقه الأعمال.

أما من ناحية منهجية فإن أهم خصائص النقد الذاتي أنه يعطي الحركة والأمة خاصية التطور والتدرج من خلال حيويتها الذاتية وبمنهجها المنسجم والمتسالم مع مبادئها ويحميها من شرور الاستفزاز الخارجي للمناهج والتجمعات المعادية والمتربصة.

ولا يؤدي النقد الذاتي أثره المنوط به ولا يعطي ثماره إلاّ إذا حددت له الأسس والآليات وأصبح نشاطاً مؤسساً يرتكز منهجه على بناء مركب يهتم بأحوال النفوس والأفكار والأعمال ويخضع ذلك للمراجعة الشاملة ويؤسس النصيحة على قاعدة راسخة من العلم والمعرفة وهو منهج إنما يستقيم على أسس موضوعية مستبرأ من الميول الأنانية والمصلحة الذاتية والانتصار للنفس.

والنقد الذاتي ومشروع المراجعات يتشكل وفقاً لذلك بصورة منهجية تستمد أصولها من توجيهات الشرع الحنيف وضوابطه.. وهكذا توضع الكلمة المناسبة في موطنها لتصب في بحيرة المصلحة العامة، حتى لا تتفلت الكلمات خارج القناة المعتبرة لتمثل أوراماً خبيثة تستنزف الطاقة المادية والأخلاقية وتؤدي إلى حالة الإنهاك ومن ثمّ الموت البطئ.

إن رد الأمر تخصيصاً للنظر في حال الحركة الإسلامية السودانية يبين أن الحركة الإسلامية ظلت تؤدي واجباً واسعاً ومتشعباً بفعالية عالية وجهد مقدر وذلك في مرحلة ما قبل السلطة وقد ظلت الإثارة السياسية تمثل العاصم الأقوى والابتلاء الموحد والواقي من الإنقسام والانفلات بصورة عامة. حتى إذا تولت

الحركة أمر السلطة.ولامست غاياتها السياسية. خفت صوت هذه الإثارة وتأثيرها فانشغل أبناء الحركة بالسلطة.. إما إدارة أو أنفالاً وملأت السلطة بمعناها الدارج القلوب والنفوس والأفكار والأوقات ورغم المشاريع الضخمة والتحديات العظيمة التي واجهت الدولة إلاّ أن المراجعات ومؤسسات النقد الذاتي لم يكن لها حضور مما كاد أن يلقي ببذرة الموت في أديم الحركة، لاسيما أن الإثارة السياسية بدأت وكأنها الروح الذي يسري فيحرك الجسد ويهبه الحياة من قبل وتتناسب الحيوية مع ذلك وجوداً وعدماً وبالرغم من أن الإحسان في العمل (وهو ثمرة المراجعة والنقد) ولا يتصور غيابه عن معاني ومشاريع الإيمان ودوافع العمل إلاّ أن حضور ذلك في الواقع كان ضعيفاً أو معدوماً.

ومن ناحية اخرى ظلت السلطة بكل مكوناتها تتعامل بحساسية مع كل صوت ناصح إن وجد، ولم توجد فرزاً بين النقد الباني والنقد الهادم!! لأنها لم توجد فرزاً تخصصياً. لا تصورياً هائماً بين الفكر الهادي والسلطة الآمرة وربما دفع الواقع بعض أهل النصيحة للاستدراك على المشروع السياسي الدارج وآثاره!! ولانفعالهم بالأثر الديمقراطي وآداب المعارضة.. أخرجوا نصائحهم وإن كانت بحسن نية إلاّ أنها لم تخرج بحسن فقه.. فظهرت في ثوب المعارضة والإثارة والموقف البطولي النازع نحو تزكية الذات وكانت المبارزة على صفحات الصحف وغيرها من الوسائل التي لا تهتم بالتأسيس الفكري بالضرورة كأهتمامها بالإثارة السياسية لطبيعة وظيفتها ورسالتها مما أفقد تلك النصائح بعض قيمتها!! لاسيما وأن ذلك بالتأكيد يستفز الطرف الآخر لذلك كان شعار أهل العلم النصيحة لا الفضيحة حتى لا تتحول النصيحة تقديماً وبذلاً أو قبولاً ورفضاً من الموقف الفكري المجرد إلى حالة نفسية معقدة.

والفارق الأساسي بين النصيحة والمعارضة كأدب إسلامي أو أداء ديمقراطي، يبدو في أن النقد الناصح يبتغي إصلاحاً وتقويماً ومعالجة وتبصيراً بالعيوب

وتجويداً في السعي واستدراكاً على المنهج بينما المعارضة تبغى إضعافاً للروح المعنوية وتشكيكاً في المنهج وانحرافاً في المقصد وتغبيشاً وشغباً على المقاصد... وإفساداً للجهد وهو حال اليوم، القائم على خلفية التصور الاصطراعي للكيانات والأحزاب لاسيما في عالمنا والتي لا تفهم السياسة إلاّ من خلال إزالة وتحطيم القائم ثم تولي تشكيل البديل!!.

إن الصورة تصبح أكثر وضوحاً عندما ننظر داخل كيان الحركة الإسلامية مجتمعة لنقرر أن الغيوم التي تناثرت ولبدت أفق الحركة الإسلامية لم تكن سحب صيف عارضة أو داء فجأة وإنما هي محصلة لعملية تراكمية نشطت وتراكمت في غيبة مجهودات النقد الذاتي للخطط.. والمؤسسات.. ثم عندما بدأ الخلاف يدب داخل جسد الحركة بدأت بوادر النقد تتكاثر ثم تطورهذا النقد ليصبح نقداً هادماً في بعض صوره لا هادياً سواء اتصل بالفكرة أو بالسلطة وأخذ النقد يتأدب بأدب المعارضة الدارج في كلا الطرفين وكأن الحركة كغيرها إذا رضيت أخرجت فقهاً وإذا غضبت أخرجت شراً!! وكشفت عن حقيقة الداء الديمقراطي العلماني الذي استقر في أصل النفوس!!!.

ثم تطور النقد للفكرة أو للسلطة وبدأ وكأنه يرمي إلى إيجاد فاصل أصولي!!! نفسي أولاً ثم فكري إن أمكن ثانياً.

وهكذا نجد ذات الداء.. فإن النشاط النقدي لا يظهر إلاّ إذا تحرك من خلال دافع حافز أو مكسب حزبي!!!

للنفس أم لله؟!!

الفارق بين النقد الذاتي الهادف ومشروع المراجعة الأمين والصادق والنقد الهادم والمغرض إذا أدخل ذلك في الحرم الإسلامي بحثاً عن الشرعية أن الثاني يقوم على الجرح في الأشخاص.

الجرح من غير دليل وتتبع الأخطاء والعثرات وحجب الفضائل والميزات

ثم التشكيك في المقاصد والنيات وصناعة وترويج الاتهامات والمبالغة في إظهار الأخطاء وإحاطة ذلك بالتهويل والتضخيم ولاشك أن ذلك ينعكس بالضرورة إضعافاً للصف الوطني وتمزقاً وشتاتاً فكرياً ونفسياً. ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك:

إتباع الهوى: وإتباع الهوى هو رأس معظم الانحرافات وبالعودة للخلافات التي وقعت في تاريخ المسلمين... وفي تاريخ الحركات الإسلامية نجد تلك الخلافات والانقسامات وقعت لأسباب نفسية وليست لأسباب فكرية موضوعية وإن بدأت لأول الأمر هكذا والشجرة تعرف من ثمرها.

وهذه الخلافات والانقسامات تستصحب دائماً نشاط القيل والقال والغيبة

والنميمة والمخالفات الأخلاقية والتجريح.. والغمط والبطر وتنفث كل السوء والأدواء النفسية ولا تخرج علماً ولا فقهاً ويتقاذف المتقاذفون بالتهم والسباب والرصاص!!! ولو كانت خلافات موضوعية فكرية لكان الناتج فكراً وفقهاً وعلماً وأدباً وهذا ما يفسر لنا غنىً فقهياً وثروة أخلاقية تحققت من خلال الاختلافات التي وقعت بين الفقهاء الأعلام وشراً مستطيراً من خلال اختلافات أهل الزيغ والأهواء فحفظ المحمود في كتب الفقه وحبس المبغوض في كتب الفرق والمشايعات!!! وما عرف أهل الإيمان السباب على المنابر والخوض في أعراض بعضهم وشدة البأس فيما بينهم إلاّ بسبب من هوى الجاه والسلطان وأهواء النفوس مهما كان ذلك الهوى وكيفما تشكل لذلك يفتح الخلاف الفقهي الجيد حلقات العلم ومؤسساته ويفتح الخلاف الخبيث حلقات السوء والتآمر والمحابس والسجون!!...

إن الخطوات الأساسية لتنشط عملية النقد الذاتي والتفريق بينه وبين النقد الهادم داخل الصف الإسلامي تجمل في بيان أصول ذلك ومرتكزاته وأهم ما نشير إليه:

١- المنهج: النقد الذاتي يتصل بالمنهج وذلك من خلال بعث روح الحيوية والتجديد فكل مرحلة تحتاج إلى جهد وتسديد وكل حادثة تستدعي مواجهة قوية ونافذة.. واتخاذه أي المنهج ميزاناً. يمثل الحق ويحميه ترد إليه الخلافات وتقوم الانحرافات مصداقاً لقول أمير المؤمنين علي: (لا تعرف الحق بالرجال أعرف الحق تعرف أهله) ومنهج التعريف بالحق.. هو المنهج بعينه.

٢- القيادة: والقيادة تمثل القوة القائمة على ثغرة المنهج حماية وحفاظاً وحركة وحيوية والنقد الذاتي يتصل بالقيادة ويتناول مشاريعها ومجهوداتها وكسبها في ضوء قول الأئمة كل يؤخذ من قوله ويرد أو يرد عليه إلاّ الرسول صلى الله عليه وسلم.

٣- الأفراد: وهم الخلايا الحيوية للجسم الحركي والنقد الذاتي يتصل بجهدهم وسعيهم ومراقبة درجات الوعي والالتزام في كسبهم وأدائهم وتكامل جهدهم وفق رؤية كلية تجعل من نشاطهم متمماً لوظيفة الجسم الحركي الموحد والمتحد.

وإنما يتحقق ذلك بالاعتماد على أصول وموجهات أخلاقية شرعية تستصحب النصوص الهادية والمرشدة للخروج من سجن الواقع بأهوائه وضغوطه النفسية وتحدياته الماثلة الدافعة إلى التحور والانتماء والانحياز بسبب أو آخر، ورفض الآخر وقطع مسالك الحوار وتلغيمها بسوء الظن.

النقد الذاتي من الحركة إلى الدولة:

ربما كان النقد الذاتي في مرحلة الحركة الإسلامية يمارس بشكل أو بآخر عبر البناء المؤسسي والرقابة الحركية القوية والنافذة والدافع الذاتي المقدر ويشارك في ذلك نظام الأسر والشعب والكتائب وجلسات الإيمان وبرامج الصيام والقيام والذكر واللقاءات الاجتماعية وربما مثلت التحديات الواقعية عاصماً

من الانحراف والاضطراب وشهود تلك التحديات وبروزها يجعل منهج العمل الحركي منهجاً قوياً ومتجدداً ومستفزاً لوجود العدو المتربص كما أن الحركة تجتهد في إبراز أعلى درجات الانضباط والانسجام مهما كانت أسباب الاختلاف والتناقض.. فإن المهام الكبرى مغنية وشاغله عن الصغائر.

إضافة إلى ذلك فإن الانضمام والالتحاق ببرامج الحركة في مرحلة العمل وعهد البذل والمغالبة يمثل تصفية وتنقية ذاتية تقوي درجة الإخلاص والتفاني في الأداء وتعلي ضوابط الأخلاق.

لاشك أن النقد الذاتي في مرحلة السلطة: يمثل مهمة عظيمة وواجباً مقدراً.. لا سيما أن الانتقال إلى مرحلة الدولة يولد واقعاً جديداً.

فبالنظر للدافع والحافز الماثل فقد مثل الخطاب السياسي أهم عواصم العمل الحركي للحركة الإسلامية السودانية كما هو معلوم واستطاعت الحركة أن تحقق هدفها السياسي تقريباً بتولي زمام السلطة وبذلك يتناثر إن لم ينحل الرباط العاصم الأول وهو السلطة .. وهذا هو معنى الابتلاء الذي يلاحق الخطوات والغايات النسبية حتى يتجرد السعي كله لله.

الأمر الآخر يعتبر باب السلطة منفذاً لدخول الكثير من الذين ما أدخلتهم السلطة إلاّ بوهجها وأنفالها وربما كانت لهؤلاء قدرات مكتسبة في العمل العام والصعود والإقناع ليتبوءوا أعلى المناصب وأجلها بمقاييس ومعايير تتصل بطبيعة السلطة، وهذا لا يتصل بهدفهم أوعدمه وإنما هو أمر طبيعي ومشاهد. مما يولد واقعاً أخلاقياً يجعل من النقد الذاتي والمراجعات كأنها معارضة لمشاريع الحكم واستقراره وتظهر بوادر النفاق التي تزين كل شيء وتحارب كل نصيحة وتولد جواً من الميوعة وعدم الانضباط وتصبح الغايات الرسالية والمهام والمقاصد برامج تدور حول السلطة وجوداً وعدماً!!! ولا تدور حولها السلطة.

ويعلو السياسي على الفكري والفقهي!!! ويسود ضعف وخواء يتصل بطبيعة

الفجوة الفكرية الماثلة في عجز موجهات الانتقال من الحركة إلى الدولة وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من ظاهرة الانكفاء على الذات فرداً ومنهجاً والتماس التزكية والتبرئة في أناشيد وخطب وأقوال المداحين: عَنْ مُجَاهِد، عَنْ أَبِي مَعْمَر، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ يُثْنِي عَلَى أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ، فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ يَحْثِي عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، أَنْ نَحْثِيَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ»[1].

وما ذلك إلا لأن المداحين يتجاوزون الأمر بالنصيحة وممارسة النقد الذاتي إلى إدعاء العصمة والكمال للأشخاص والمناهج وهو أمر مخالف لطبيعة الحياة والأشياء ولتوجيهات الدين.

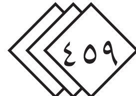
إن ممارسة النقد الذاتي في إطار السلطة يكتسب أهمية قصوى تتجاوز أهميتها داخل كيان الجماعة (الحركة).

فإن كانت الجماعة بطبيعة تكوينها محققة لمعاني وقيم النقد الذاتي في طور الحركة فإن الدولة والسلطة التقليدية ولطبيعة تكوينها غالباً ما تتناقض مع مهام النقد الذاتي مما يستوجب بناء مؤسسات وإيجاد قنوات مشروعة ومحددة وبناء مجالس لأداء هذا الواجب العاصم من الانحراف والتحول.

وهنا يتحول النشاط إلى الضابط القانوني، وعندما نحدد النقد بأنه ذاتي نعني أن يكون من داخل الأفق والإطار الفكري مزوداً بمشروعية سابقيته وصدقيته وتجرده.

وبناء على ما سبق فإن السلطة أشد ما تكون حاجة لمثل تلك المؤسسات وقد كان أهل العلم والأئمة يمارسون النقد الباني وهم يواجهون الحكام ويستدركون عليهم ويحملون أمانة الحفظ والمحافظة على حقوق الأمة وعلى معتقداتها ولا يربطون ذلك بمكسب شخصي أو حزبي يضعف نصحهم ويشكك في صدقهم

١ سنن الترمذي – باب ما جاء في كراهية المدحة والمداحين – ج٤ – ص٥٩٩.



ويجعل من ذلك تنافساً سلطوياً منغلقاً.

لقد عانت الحركة الإسلامية في دولتها من ضعف مراكز النقد الذاتي وذلك لانعدام الإستراتيجية القائمة على أصالة الفقه وذاتية الفكر وبدأت الدولة وكأنها خليط من الفقه الإسلامي والفقه الديمقراطي والموروث المحلي وكأنها اضطرت من ثم إلى الفقه الديمقراطي لسد هذا النقص الذي لم تجد له معيناً من فقهها السياسي وفقدت مراكز وموجهات النقد الذاتي التي تلاحق المنهج والقيادة والأفراد خاصة بعد غياب مؤسسات الحركة!!

وربما احتاجت الدولة الإسلامية وهي تؤسس فقهها السياسي أن تنشئ مراكزها وتعتمد على ذاتها في ممارسة النقد الذاتي لبنيتها وحركتها ومشاريعها فتصبح مجالس العلماء وحلقات علمهم وبحوثهم وكتبهم محققة للأهداف وتبرز الحركة الإسلامية من بعد السلطة وقد تركزت مهمتها على المراقبة والمحاسبة وتنشيط آليات النقد الذاتي.. بإعتبارها الحركة العزائمية الأقدرعلى تجاوز حالة الإغراء السلطوي الآمر فكراً أو حكماً. غير أن إضعاف وحل مؤسسات الحركة الإسلامية ثم انتقال الحركة بفكرها وشخوصها إلى منزلة السلطة وتفريغ أوعية الحركة الناصحة والناقدة وغياب مؤسسات الرقابة الأمينة أدى ذلك إلى ضمور واختناق مراكز النصيحة والتوجيه والمراجعة.. وضعف الأداء الرقابي في المجالس التقليدية.. وفي وسائل الإعلام ومؤسساته وهي وسائل الرقابة الديمقراطية.

وبذلك فشلت الحركة في سلطتها من أن تولد جهازاً للنقد الذاتي ينسجم مع طبيعتها كما أنها لا تستطيع أو تدعي التزامها بالفقه الديمقراطي معتقداً ومؤسسات قولاً واحداً.

كما أظهر هذا الخلاف ضرورة البناء المؤسسي وإيجاد فرز تخصصي لا تصوري بين الفكرة الهادية والسلطة الآمرة أو بين مؤسسات الفكرة الهادية

والسلطة الآمرة. وذلك للتأسيس لمنهج النقد الذاتي في جو صحي معافى وعبر قنوات مشروعة ومؤثرة قادرة على الري والإخصاب .. فإن اتحاد الفكري والسلطوي يضعف مشاريع النقد الذاتي ويصبح النقد بذلك تابعاً للأداء السلطوي وللحكم وإن كان من باب النصيحة ويظهر الإحجام عن ممارسة النقد وذلك للتشكيك في من يمارسه باعتباره متشككاً في أصل ومصدر الفكرة وليس ناقداً للأداء السياسي والكسب العملي الواقعي الذي ينبغي أن ينقد ويراجع.

وهذا بعينه السبب الأساس الذي أدى إلى حالة الإنقسام مهما كانت طبيعته وعمقه لأن الخلاف بدأ وكأنه خلاف بين الفكرة والسلطة .. والناظر والمدقق يجد أن الخلاف قام أصلاً على قضايا واقعية تتصل بالسلطة وبالفقه، تحديداً للخير والشر أو خير الخيرين وشر الشرين وترتيب الأولويات وفقه النوازل ولا يتصل بالفكرة في أبعادها واطلاقاتها ومقاصدها، إن إيجاد هذا الفرز يعطي النقد مشروعيته ويجعله نشاطاً حميداً يقوم على محاولة تقريب الواقع من المثال والحركة من الفكرة والمقيد من المطلق.

إن الرضا بالحزبية كتعبير عن الموقف السياسي يستلزم الرضا بالخيار التعددي أو الديمقراطي بشروطه المضبوطة بالإطار العام المحكوم بكليات الشريعة.

فالتعدد الحزبي داخل الإطار الإسلامي العام هو المخرج لتحقيق قيمة المشاركة كمحاولة سياسية. ولتحقيق قيمة الرقابة الاجتماعية وليس الذاتية إذ الرقابة الذاتية في العمل الحزبي تظل رقابة قاصرة، لربطها بين النقد وإضعاف الحزب!! لذلك دولة الحزب الواحد هي دولة العين الواحدة في كثير من الأحايين.

ليظل الخيار الديمقراطي بشفافيته المظنونة ورقابته المؤسسية هو الخيار المثالي في الواقع السياسي المعاصر وهو واقع لا تدعي الحركة الإسلامية أنه

خيارها بعللم وقد يكون اختيارها، وربما يفسر لنا ذلك علو النبرة الديمقراطية عند أحد طرفي الإنقسام الذي أصاب الحركة ليدلل ذلك على الفشل في إيجاد جهاز للرقابة والنقد الذاتي والمراجعة لمشاريع الحركة الإسلامية في داخل بنيتها ويكشف عن قصور فكري وفقهي عجز عن تجاوز حالة الديمقراطية بمؤسساتها الحاكمة والضابطة ورقابتها المنسجمة مع أصولها وأهدافها وهي دعوة إلى العودة إلى الفقه الديمقراطي وتحليله من بعد إدخاله من باب الحكمة الإنسانية. إن هذا لا يعدو أن يكون تطفلاً على المائدة الديمقراطية وإقرار بالعجز عن إيجاد خيار ذاتي أو بديل منهجي يحقق الأهداف المرادة ولا يتناقض مع الأسس الفكرية والمذهبية إن عملية التلفيق تبدو خطورتها في اتصالها بالتصورات لأن التدرج أصلاً لا يؤثر على الغايات ولا يربك الحركة القاصدة وكمال التصورات والمعتقدات وربما كشف لنا حال الانقسام الذي أصاب طرفي الحركة الإسلامية بين يدي السلطة الآمرة فكراً أوحكماً حالة العجز أمام إخراج منهج للمراجعة والتصحيح يتصل اتصالاً وثيقاً من أول يوم بمشاريع التغيير والإنجاز ويلاحق الأخطاء ويسد الثغرات ولا يتخلف عن سلامة المنهج وقوته غير أن الحركة بدأت وكأنها قد استيقظت من نومة السلطة مذعورة في بعض أطرافها وبدأت وكأنها تبحث عن أمر لم تتحدد معالمه ولم تتشكل سماته غير أنها تحس داء يسري في جسدها ويأذن بأمر خطير واخذ كل يشخص الداء وفق هواه وهنا ظهرت الفجوة وظهر الخلاف .. كيف تسد وكيف تعالج ولماذا كانت؟ ثم كان الانفصال!! وهو انفصال لم يورث فقهاً ولم يظهر جهداً فكرياً وعلمياً حميداً ولم يستأنس بمشاريع علمية للنقد الذاتي وفقه التغيير بل كان الاشتغال بشق جدار الحركة مهما كان ذلك الانقسام وفي النفوس أشياء ليس من بينها مبرر ينقل الخلاف من الحالة السياسية إلى الحالة الفكرية وإن كان هناك ما يؤكد ضعف مشروع المراجعات وفريضة النقد الذاتي واضطراب المنهج. ويعلي المبدأ الديمقراطي باعتباره حكمة

إنسانية في حالة غياب البديل الشرعي الكامل!! وربما كان مناسباً أن نسوق عبارات ذكرها المفكر مالك بن نبي وهو يتحدث عن بعض حبائل الاستعمار ومكائده إذ يقول: (وهو من أجل هذا يطبق طريقة التجميد التي تطبق في جبهة القتال لتجميد قوات العدو عند نقطة معينة فالاستعمار يتبع في ذلك طريقة تطبق في بعض الألعاب الاسبانية إنهم يلوحون بقطعة قماش أحمر أمام ثور هائج في حلبة الصراع فيزداد هيجانه بذلك فبدلاً من أن يهجم على المصارع يستمر في الهجوم على المنديل الأحمر الذي يلوح به حتى تنهك قواه فالاستعمار يلوح في مناسبات معينة بشئ يستفز به الشعب المستعمر حتى يثير غضبه ويغرقه في حالة شبيهة بالحالة التنويمية التي يفقد معها شعوره ويصبح عاجزاً عن إدراك موقفه، وعن الحكم عليه حكماً صحيحاً فيوجه ضرباته وامكانياته توجيهاً أعمى، ويسرف من قواه دون أن يصيب بضربة صادقة المصارع الذي يلوح بالمنديل الأحمر الاستعمار بطل الألعاب الاسبانية في المجال السياسي ... وهكذا نصل إلى استنتاج جد غريب في السيكلوجية السياسية وهو أن السياسة العاطفية لا تجد مسوغاتها في كسبها ولكن في خسارتها. فكلما تقطعت أنفاس الثور ونزف دمه في حلبة الصراع ازداد هجومه على المنديل الأحمر... هكذا يجمد الاستعمار القوات التي تناضل ضده يجمدها هكذا تحت نقطة معينة وتحت راية معينة)[1].

١ الصراع الفكري في البلاد المستعمر – مالك بن نبي – ط٣ ٢٠٠٦م – ص٢٩ وما بعدها.

السؤال الاجتماعي

قالت السيدة خديجة للرسول صلى الله عليه وسلم: «كَلَّا وَاللَّه مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ»[1].

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، ....»[2].

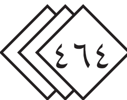
يمثل منهج التغيير والبناء الاجتماعي الشامل مكوناً من أهم مكونات الفكر السياسي بمعناه الواسع للحركات السياسية عامة والإسلامية خاصة وربما أحاطه أي المنهج الغموض والعموميات لعدم الابتلاء الواقعي، وعوض الشعار العام والفقه المجرد عن التفصيل الدقيق ذلك أن الفقه الاجتماعي وليد الحركة الاجتماعية الملتصقة بالواقع اتصالاً مباشراً، وإن ابرزت الحركة الإسلامية الشعار العام والفقه المجرد وهي في مرحلة الحركة مرحلة التبشير وهى مرحلة نقد ومعارضة للواقع وخطاب بالمثال.

فإن تولي زمام السلطة يفرض واقعاً جديداً يحتم دقة المنهج ووضوحه ويجلى مكوناته في إطار من تناسق يحدد ويقيد ترتيب الأولويات ويستوعب مكونات ومشكلات المرحلة ويتعامل مع الشروط الواقعية والمؤثرات الذاتية ويتفاعل أيضاً مع تيارات الضغط العالمية ولا ينفصل عن قوة التأثير للمكون التاريخي للمجتمع (تراث الأمة).

ويظل التحدي الاجتماعي هو الأخطر على الإطلاق لجملة من الأسباب منها أن الحركة الإسلامية تدعي أنها حركة شعبية اجتماعية. وأنها الحركة المنقذة للأمة بتبنيها النظام الإسلامي (الشريعة الإسلامية) وقيامها على الاخلاق

١ صحيح البخاري- باب كيف كان بدء الوحي – ج١ – ص٧.

٢ صحيح البخاري – باب الدين يسر – ج١ – ص ١٦.



والضوابط الإيمانية العالية. وأنها البديل الشامل – الكامل- وبالنظر للمنهج الإسلامي نجد أنه من يومه الأول قد ارتبط بمقاصد اجتماعية عليا وأساسية تقوم على الأتي:

١. عدم جعل المال دولة بين الأغنياء.
٢. عدم جعل السلطة مغنماً.
٣. الحث على إعلاء قيمة العمل وتوفير فرصه للقادرين وتحريم الاستغلال.
٤. ربط الحرية الاقتصادية بالضابط الأخلاقي والشرعي.
٥. الحث على قيم التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر .

هذه الأصول تميز النشاط الاقتصادي في التصور الإسلامي العام وتحافظ على عصب حياة الأمة وتنفي دواعي الفساد والتخريب وهى محتاجة إلى تفصيل دقيق يلامس الحياة ويخالط لقمة العيش ولا ينقطع النشاط الاقتصادي بدءاً عن الموجه العقائدي والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "…. الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ [1]» ويجعل من اللقمة يلقيها الرجل في فم زوجه صدقة «...وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللُّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ...»[2]، والزكاة ركن من أركان الإسلام، ويعلن الإسلام الحرب الشاملة على الفقر وأسبابه ومداخله وما يترتب عليه من ديون، ويوصي الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابي وهو يجلس في المسجد مهموماً يوصيه بمنهج للخروج من الدين ويقول له قل : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ وَالحَزَنِ، وَالعَجْزِ وَالكَسَلِ، وَالجُبْنِ وَالبُخْلِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ

١ صحيح مسلم – (١٩) باب قبول الصدقة من العمل الطيب – ج٢ – ص٧٠٣.
٢ صحيح البخاري – باب أن يجعل ورثته أغنياء – ج٤ – ص٣.

الرِّجَالِ»[1].

والدعاء في الدين منهج عمل- وهذا يشير إلى أهمية العمل ومكانته في الشرع فالفعل هو جماع العلم + القدرة + الإرادة .

ويقوم الاقتصاد على استثمار وتحريك النعمة الموجودة والمسخرة بمنهج بين وواضح يشمل الاقتصاد الزراعي والصناعي في الأساس ثم ضبط النشاط التجاري- والفلسفة العامة للعمل والإنتاج تقوم على تقوية الحافز في مرحلة الإنتاج الزراعي والصناعي وقد تواترت الأحاديث الواردة التي تدل على ذلك أما العمل التجاري فإنه يحاط بالضابط الأخلاقي لأن التجارة تحمل دافعاً ذاتياً مجللاً بالإغراء وسوانح الربح ولذلك أحيطت بتحريم الغش والخداع والكذب والربا.

فجوات في العمل الاقتصادي:

ما ذكرناه سابقاً لا يعدو أن يكون تفصيلاً لشعار رفعته الحركة الإسلامية وجادلت به في مرحلة التبشير، ولكن .. ثم ماذا كان في مرحلة التنفيذ ؟!

لقد شهدت الواقع ضعفاً في الاهتمام بالزراعة وهي الأصل في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وطال الضمور والإهمال تخطيط المشاريع الزراعية الكبرى وعلت نبرة الخصخصة وربط ذلك باقتصاديات السوق وشعارات التحرير وتولد فارق بين التصور في العمل السياسي والاقتصادي. وسمح بالحرية الكاملة في السوق ووضعت الضوابط القانونية والمحددات على العمل السياسي !! ورغم قناعتنا بضرورة الضوابط حينها إلا أن عملية الضبط كان ينبغي أن تتناسب مع العملية الاقتصادية حتى لا يوظف الولاء السياسي لينعكس ظلماً ومحاباة اقتصادية وأن يجمع المنهج بين التطور السياسي والبناء الاقتصادي حتى يمكن

١ صحيح البخاري – باب الاستعاذة من الجبن – ج٨ – ص٧٩.

لمنهج التغيير الإسلامي بشروطه كلها من غير تناقض أو اختلاف أو تشاكس وحتى لا يصبح الاقتصاد مشروع غنيمة للموقف السياسي !!

لا شك أن الصناعة قد شهدت تطوراً تمثل في استخراج البترول بجهد خارق وعزيمة عالية وإصرار يشبه الحركة الإسلامية وهو صناعة مرتبطة ارتباطا وثيقاً بغيرها من الصناعات وتناثرت بعض الصناعات ذات الإنتاجية الطيبة وجميعها تطور نسبي قاصر عن الشعار (نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع) وأقل مما بشرت به الحركة الإسلامية ونادت به الإنقاذ.

غير أن الثُغرات برزت في انعدام الفلسفة الاقتصادية الكلية التي تجمع بين النشاط الزراعي والصناعي والتجاري وتجعل له غايات وأهدافاً ومقاصداً.

فإذا بالنشاط التجاري يتضخم وتبرز البنوك وكأنها مؤسسات للتفنن في إدارة المال وإدارة السوق وهي تختزن قدرات علمية وعقلية إضافة إلى دهاء التجار ومكرهم ولا تكاد تتورع أو تستبرئ لدينها وعرضها وهي تخوض في النشاط الاقتصادي تحت مسميات شرعية فرغت من مقاصدها – وأصبح فقه البنوك في مجمله هو فقه الحيل الشرعية وانفصلت التجارة عن المؤسسة الاجتماعية وانصب هم البنوك كمؤسسات للتمويل على النشاط التجاري والبحث عن الربح وبذلك انفصلت عن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إن لم تكن خصماً على السلامة الاقتصادية والإجتماعية.

وكاد المجتمع أن يتحول إلى فئتين – أغنياء غنى مطغياً وفقراء فقر منسياً وصار عملاء البنوك فئتين فئة في القصور وفئة في السجون أو قريب من ذلك!!

لا نستطيع أن نقول لقد فشلت التجربة البنكية قولاً واحداً ولكن من ناحية واقعية لم يصبح البنك الإسلامي متميزاً عن البنك الربوي من حيث الفعل والأداء الاجتماعي وربما وجد البعض في البنك الربوي رحمة لا يجدها في المسمي

بإسلامي، لا شك إن غياب المقاصد وفهم قضايا التدين الكلية يولد مثل ذلك.

إن إسلامية البنك تظهر تماماً في اجتماعيته، لا في تجارته وأرباحه ومشاريعه الخاصة وطموحاته وربما رد ذلك إلى غياب المقاصد العليا للبنك الإسلامي كما قلنا وهيمنة الرؤية التجارية الربحية، وحداثة التجربة نسبياً والعمل على عدم تطويرها - إذ رأس المال مهما كان فهو جبان!! وأثر ذلك على البناء الاجتماعي والسلامة المجتمعية وعانى مشروع الإنقاذ الإسلامي من ضعف التشرب الاجتماعي ولم يعلم لهذه المؤسسات محاولات جادة في إحداث التنمية الاجتماعية ومعالجة مشكلات الفقر إن لم نقل أنها ساهمت في تفاقم تلك المشكلات بصورة أو بأخرى وربما كانت تجربة التمويل الأصغر والتي ظهرت على استحياء محاولة لاستدراك ما لم تفعله البنوك التقليدية وإن كانت التجربة ما زالت تعاني من أمراض الطفولة.

١. لاشك أن الفقر حجاب حاجز عن عملية التشرب القيمي وإحداث التغيير وفقاً لمنهج واقعي عملي - وتبدو خطورة الأمر في أن منهج الدين لم يأت لأهل العزائم فقط الزاهدين في ضروريات الدنيا المترفعين عن كمالياتها ومتى كان منهج التغيير خطاباً للعزائمين أصيب بحالة انغلاق ومثالية تفصله عن الواقع.

٢. إذا كان الفقر نتيجة لفساد في التخطيط أو لفساد في الممارسة فإنه يفسد عملية التشرب الاجتماعي ويشكك في صدقية المنهج والقائمين عليه، كما أن وجود تناقض بين غنى فاحش وفقر قاتل يؤدي إلى نشوء بذور الصراع والاحتراب ويولد حالة استنزاف فكري وقيمي تمنع حالة التشرب التلقائي في المجتمع المعين.

لقد تمثل الفقر في انخفاض مستوي الفرد وعجزه عن تلبية حاجاته الضرورية،

سوق حرة وعمل مقيد، واستئثار بعض المحسوبين على العمل الإسلامي بمفاتيح السلطة والثروة علي السواء وتوظيف ذلك للمصلحة الخاصة. وبروز تناقض بين الشعار العام والواقع مما جعل الشعارات وكأنها ستار لتمرير السياسات الخاطئة.

لقد كشف الواقع عن ثغرات كبرى في عملية التخطيط الاقتصادي وربط ذلك بالبناء الاجتماعي وتأثير ذلك علي فلسفة مشروع التغيير بصورة شاملة .

وبدأت مشاريع المعالجة وكأنها رقع في ثوب بالي. لقد اجتهدت الإنقاذ في توظيف مجموعة من الجمعيات والمنظمات المدنية والاجتماعية ،إضافة إلي ديوان الزكاة باعتبارها الأداة الاجتماعية الأساس في معالجة مشاكل الفقر وسد الحاجة .غير أن الإرباك الذي أصاب مشروع البناء والتغيير انعكس علي هذه المنظمات ولم تنجو منه حتى مشاريع الزكاة فلم يتضح التصور الكلي لتوظيف هذه الجمعيات ولم ينعكس أداؤها على المجتمع بصورة واضحة رغم الإجتهاد المقدر لمؤسسة الزكاة وربما ذهب مالها في الفصل الأول مرتبات ومخصصات. كما يدعي البعض مُبالغاً أما هذه المؤسسة فهي محتاجة إلي قراءة جديدة تستصحب المصارف الشرعية في ضوء الواقع الإجتماعي مع ابراز خطة لإحداث نقلة اجتماعية مقدرة، تحققها الزكاة إذا أحسن التعامل معها وفق تخطيط استراتيجي شامل وأمين.

افتقدت الحركة الإسلامية (بذراعها) السياسي (الإنقاذ) إلي المبادرات الفردية في الجانب الاجتماعي وإخراج رموز قوية ومؤثرة في هذا الجانب وقد تفوقت المدارس والطوائف الصوفية في ذلك أيما توفق فقد ربطت تلك الطوائف بين الأذكار والطعام والمأوى وتفقد أحوال الأتباع والتواضع الجم والمخالطة.

وهذه الأخلاق تقرب الزعيم من أرواح الأتباع وترفعه درجات وتحيطه بهالة

لا تمزقها ألسنة الشائنين والمخالفين.

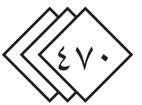
هذه الصورة وإن كان عليها بعض الملاحظات إلا أن أثرها الاجتماعي كان قوياً ومؤثراً عبر الحقب وشكل ضمانة لقوة هذا التيار وتماسكه بل وأثره الإيجابي على سلامة المجتمع.

إن طبيعة النشأة الأكاديمية والصفوية التي طبعت الحركة الإسلامية ربما أثرت في مخالطتها الاجتماعية. فهي قد تكتب وتؤلف في ذلك إن كتبت وتناقش وتنظر وتقول وتخطب ولكنها عجزت من أن تخرج إلى الواقع تياراً اجتماعياً شعبياً قوياً ومؤثراً يحمل الهم ويخالط العامة، يصغي إليهم ويسعى في حل مشكلاتهم ويوطئ كنفه لهم، وظلت الحركة الإسلامية من ناحية اجتماعية حركة صفوية كما قدمنا في قادتها ورموزها وقد يصل التناقض مرحلة نجد فيها رئيس جمعية اجتماعية قائمة لإعانة الفقراء المحتاجين ليس له من ذلك إلا إعانة نفسه وصلته بأولئك الترفع والصدود والاستعلاء. والرسول صلى الله عليه وسلم "يقول: إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا..."[1] . والسيدة خديجة تبشر الرسول صلى الله عليه وسلم وتصفه بصفات عظيمة ليس فيها قوة الخطابة ونفاذ المنطق وكل ذلك قد تحقق له صلى الله عليه وسلم تقول له: "كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ"[2]. وهذا يبين لنا أن الدولة الإسلامية في المقام الأول دولة اجتماعية .

ويمكنك أن تلاحظ ذلك في جميع الجوانب التي انقطعت بالشعار والاستنفار عن التخطيط والمتابعة والرصد على هدى من منهج واضح وشامل!!

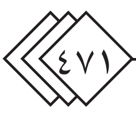
ومن أهم الأسباب التي قطعت الحركة الإسلامية في طور الاستنفار وأقعدتها

١ صحيح الترمذي – باب ما جاء في معالي الأخلاق – ج٤ – ص٣٧٠.
٢ صحيح البخاري – باب بدء الوحي – ج١ – ص٧.



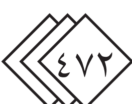
عن النجاح في سؤال الاستمرار المرتبط بالحياة الإجتماعية وفق مقاصدها العالية:

١. غياب فقه المقاصد بصورة علمية واقعية وعدم تجريد الثابت والمتغير في الأفكار. وسيادة مناهج الرقع والتلفيق الفقهي.
٢. الخلط بين الأصل والفرع في التصورات والاعمال مما ولد خلطاً في فقه الموازنات.
٣. انعدام الرؤية الاستراتيجية لوضع المناهج وتحديد آليات الرصد والمتابعة والمقايسة بصورة بموضوعية
٤. العجز عن وضع برامج لتقوية حركة التأصيل والخوض في غمار الأفكار وتجريد الموقف الإسلامي الأصيل وتجاوز حالة الإثارة العاطفية استدعاء للتراث وهروباً من الواقع.
٥. العجز عن تحديد طبيعة المرحلة هل هي مرحلة بناء أم مرحلة إدارة..
٦. مرحلة استنفار أم مرحلة استرخاء.
٧. العجز عن بناء المراكز الشعبية التي تجدد حيوية التنظيم أو الحزب وترفد مشاريعه، وتصله بهموم الأمة عامة وقضاياها.
٨. عدم إيجاد مقياس موضوعي يرصد حركات الاقتراب والابتعاد عن المقاصد الكلية ويرد الخطط والسياسات .. إلى الجادة ويباعد بينها والانحراف ويحفظ ويحافظ على منهج التدرج الواثق.
٩. عدم قيام مؤسسات قوية وراسخة تحقق المعاني التي حوتها شعارات الاستنفار وإنزالها إلى الواقع.
٠١. الخلط بين إصلاح المجتمع ومسالمة مكوناته وتحقيق الإصلاح من ثم .. ومخاصمة المجتمع ومحاربة مكوناته والعجز عن إصلاحه وفقدان



الوعي الفقهي بين تمزيق فاتورة العبء الاقتصادي وتمزيق فاتورة النسيج الاجتماعي.

١١. غياب سؤال ما بعد السلطة ..!؟ وبالتأكيد إجابة ذلك السؤال.. من منظور اجتماعي.



السؤال الثقافي

يخبرني البواب أنك نائم وأنت اذا استيقظت أيضاً فنائم

يبدو الحديث عن الثقافة والمثقف كأنه حديث عن صاحب السلطة الفكرية الذي له الحق في إبداء الرأي واعطاء المشورة والمشاركة بالتخطيط الفكري والأداء العملي لتغيير الواقع. والمثقف عند التعريف العام هو المتعلم الذي وظف العلم لمصلحة أمته فكأن الثقافة في حقيقتها توظيف أو إظهار للعلم في الحياة العامة. والمثقف أشبه بمنتج الحياة أو منشئ الحضارة هذه قد تكون الصورة المثالية للمثقف في تصورنا غير أن الصورة الواقعية تتناقض في كثير من أجزائها مع ما ذكرنا.

إن الثقافة كمكسب اجتماعي هي الصورة القائمة اليوم والمثقف كائن ذكي يبيع ثقافته وعلمه لمحيطه بأغلى الأثمان وأعلاها بل لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا أن هناك حزباً بل مذهبية قد لا نجد لها تميزاً في المنابر والمجالس ولم تحاط برايات قاصرة وأعلام حاضره وإنما لها رؤى وأنشطة تميزها وتحولها إلى ما يمكن أن نسميه (الثقافوية) وهي تيار المثقفين الذي يوظف الثقافة للمكسب الشخصي وهو شأن جل المثقفين الذين كثيراً ما ينقسمون بين حاكم ومعارض، حاكم لا يتورع عن فعل كل ما يريد بسطوة واستعلاء واستبداد أو معارض لا يتورع عن فعل كل ما يريد في سبيل اسقاط الأنظمة التي يعارضها، (الثقافوية) على كل حال مذهب مصلحي يريد المثقف من خلاله أن يظل متنعماً بالحكم أو متنعماً بالمعارضة، ربما يرسم خطوطاً تشكيلية .. يصور فيها البائسين والفقراء وربما كتب قصيدة تحدث فيها عن المسحوقين الكادحين ... والمثقف نفسه سريعاً ما يحزم حقائبه إلى بلاد يقضي فيها جل عمره يتقيأ شهوة ويتفقأ شحماً ثم يعود بين الفينة والأخرى عودة الأبطال الأوصياء فقد خرج في سبيل الحرية وحقوق الإنسان إن محاربة البؤس والبحث عن الحرية وحقوق المستضعفين لا تعدو أن

تكون شعاراً في مفكرة الثقافويين يعطيهم حق السطوة الاجتماعية والإعلامية والبطولة وظلت تجارب هذه الفئة مجللة بالفشل والخيانة لقد تحولت الثقافة من بعد أن تكللت ببقع الزيت وخضرة الدولار إلى خادمة في بلاط السلطان إن هذا القول لا ينفي وجود مثقفين ملتزمين يحملون هم أمتهم ودينهم يخالطون الناس ويصبرون على الأذى هذه الرؤية تتناول الثقافة في مفهومها الشامل ومن خلال الأداء الواقعي لمنسوبيها، ومن ناحية أخرى أخذ التعبير الثقافي منحى حصرياً ضيقاً في أذهان أهل الثقافة أنفسهم وفي أذهان العامة. إن هذا يدفع إلى الحديث عن خصوصية الفعل الثقافي الذي مثل تحدياً للحركة الإسلامية في بعده الذاتي وأفقه الموضوعي فمتي كان الحديث عن الثقافة تحسس الناس الأغاني والموسيقى وضروب الفنون من مسرح ورقص ووسائط اعلام وفلكلور ..

ولا شك أن هذه الرؤية تقصر الثقافة وتحصرها في بعض أوجه التعبير الثقافي ويلاحظ ذلك في المهرجانات التي تعقد تحت مسمى الثقافة ولعلنا الآن لسنا بصدد إيراد تعريف حدي لمعني الثقافة والدخول في متاهة التعريفات كما جرت العادة وإنما نريد أن نضع إطاراً عاماً لمعني الثقافة ونرصد من ثم الكسب الثقافي للحركة الإسلامية في منزلة - ثورة الإنقاذ - التعريف اللغوي للثقافة يربطها بالتشذيب والتقويم وقد ورد ذلك في تسمية الآلة التي تسوي بها الرماح (ثقاف).

وجاء في ألسنة العرب ما يشير إلي المعنى اللغوي بقوله ثقف لقن .. وثقاف حصان في الصفة .. وهذا المعني اللغوي يتصل بما تعارف عليه الناس في يومنا هذا من تعريف لمعني الثقافة وإن كان هذا الاصطلاح كغيره يضيق ويتسع

باختلاف المجتمعات والبيئات وتجدد الدواعي .. ويتداخل مع غيره في معترك التدافع الحضاري غير أن المعني الشامل ربما أشار إلى أن الثقافة هي الإطار الجامع الذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف وأصول القيم والمثل التي

توجه المجتمع وتصنع له الدوافع والحوافز الموجهة في إطار الاعتقاد المعين لذلك هناك صلة بين التربية والثقافة غير أن التربية ربما قامت على تحديد منهج بعينه يقوم علي إلزام وتوجيه وضبط وحمية .

بينما الثقافة تبدو وكأنها إفراز ذاتي عفوي للمجتمع يعبر بها المجتمع عن بعض خصوصياته وتبدو وكأنها أمر يرتبط بالسجية من غير تكلف أو تحديد لازم.

والمجتمع الإسلامي لا يخالف المجتمعات الأخرى ... كما أن السلطة لا تستطيع أن تدعي قدرتها علي صناعة وإخراج الثقافة لأن الصناعة والتكلف يحولان العملية الثقافية إلي أمر آخر، غير أنه لا بد من إيجاد مناسج ثقافية تتصل بالتكوين والدفع الثقافي للمجتمع وتنمي قيم الخير والإحسان وتعالج المظاهر السالبة، التي تتعارض ورسالة الإنسان المسلم في الحياة ومهمة السلطة لا تعدو أن تحرك التيار الشعبي في الاتجاه الذي يقربه من الأصول والقيم العليا في عملية تدرج حكيمة والتدرج أكثر ما يكون لزوماً ووجوباً في حالة الاتصال والتغيير للعادات والتقاليد الشعبية المستحكمة إن الموازنة بين قيم عليا ومثل عالية وبين واقع شعبي حاكم ومحكوم بتراث وأعراف متوارثة يوجب درجة عالية من الحساسية في المخالطة الاجتماعية ثم المثقافة بين الواقع والمثال لذلك وكما ذكر يبدو الحديث عن الثقافة دائماً وكأنه حديث عن الفلكلور والشعبيات ..والموروث ..بغض النظر عن قرب ذلك وبعده عن قيم الدين .

الرؤية الثقافية ...المقاصدية :

الرؤية الثقافية الرسالية تقوم كما ذكرنا علي الحكمة ..حتى لا تستنفر التيار الشعبي الغالب للمقاومة والمصادمة وتنشأ سدود ومصدات ضد عملية التشرب الثقافي ..وربما كان للأخلاق والقيم الإسلامية موقفاً يتناقض مع بعض الأنشطة والممارسات الثقافية الموغلة في البناء الشعبي والموغلة في القدم فإن

المراحل التي تنقضي بحساب التاريخ تترك أثرها في المجتمع لآماد متطاولة وربما حمل هذا الأثر بعض حركات التغيير للدعوة لإحداث حالة ثورة ثقافية بمعني إحلال قيم ثقافية جديدة تتصل بالأيدلوجية المعينة لتحل مكان بعض القيم الثقافية السائدة والمتصلة بالعهد الماضي والتي غالباً ما تمثل مرتكزاً للتثبيط والدفع إلي الخلف .

لذلك كثيراً ما تعرض بعض الفلكلوريات والممارسات الإفرازية للثقافة الشعبية، وتوظف في شكل تحدي للقيم المثالية ومعلوم أن الثقافة في عمقها الشعبي لها أثرها وقوة حضورها في ذهن ونفس العامة ويبدو الإلزام القاطع كأنه فرض لرأى وضبط تربوي ثقيل على النفس ولذلك يظل الميزان الدقيق يرتكز على حضور المثل العليا باعتبارها مقصداً.. ودراسة البيئة وإيجاد مسلك فقهي عملي لا ينفصل عداوة للواقع..ولا يستسلم له وإنما يتخذ منهجاً وسطاً بين ذلك يعتمد علي منهج التدرج وربما حاولت بعض قوى المعارضة والمجانبة للمد الإسلامي استنهاض التراث الثقافي وجعله حصناً لمقاتلة ومدافعة دعوات التغيير والإصلاح ويخطئ التصور الإسلامي إذا وقف محارباً ومحادداً بل يخدم أهداف القوي المعادية بحشدها واستنفارها للوقوف في وجه دعوة التغيير مما

يضعف دفعها الشعبي ويكسر قوة تغلغلها في نسيج المجتمع. لذلك يقوم منهج التدرج علي الاصطفاء لبعض العادات والتقاليد والتعبيرات الثقافية ذات الصلة بالقيم العليا والاقرب لروح الدين وضوابطه المجتمعية ويتم إعلاؤها على غيرها ورعايتها..وجعلها منطقة انتقال ثقافي ..فالخيار لا يكون دائماً بين السفح والقمة ولكن قد يكون بين سفحين..أو قمتين..والمشكل الثقافي يبدو هنا أكثر قوة وتأثيراً..

السلطة بصورة مباشرة قد لا يكون لها تأثير في توليد أو إزاحة بعض التعبيرات الثقافية فالمجتمع أقوي من السلطة دائماً وإنما يتم ذلك بواسطة

الدفع الشعبي ..بصوره المعلومة والمعقدة..

غير أن السلطة قادرة على اتخاذ منهج أمين وحكيم وذلك بتوظيف وسائل المثاقفة ووسائل الإعلام ووسائط النقل الثقافي لحمل الرسالة الثقافية وإن شئت الإفراز الثقافي وإشاعته بقدر اقترابه من القيم العليا ـ وحمله للمضامين الهادية ولا يقوم الضابط هنا على المنع أو الاستنفار الشعبي لتعقيد الأمر ..

وإنما بتضييق المسارب وإيقاف الدفع المشيع لذلك .. وتوظيف ذات الوسائط في عملية فطام كاملة لتحمل البديل الشعبي المقنع والمتصل بتراث الأمة بعيداً عن أجوا الضغط والإلزام والتكلف.

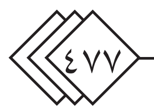
إن محاولة نقل الأمر الى دائرة التربية .. أو جعله تجسيداً للفتوى .. من مداخل الحلال والحرام .. تبسيط للمقاصد الشرعية ويعتبر عملية اختزال لأمر المدافعة والمجاهدة وفقه التغيير الذي يتصل بفقه التدرج وهو منهج المقايسة والمقاربة والتسديد ..في أمر الثقافة والتغيير الشعبي ويوضح الحديث النبوي هذا الأمر عندما يقول صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ الَّذي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»[1].

علماً بأن شرايين الدفع الثقافي تكاد أن تمر في مجملها ببوابة السلطة في العصر الحديث.. من كتابة فكرية وأدبية أو كلمات مسموعة أو قصص مؤداة وما أتصل بذلك من فنون الاعلام المتنوعة والمتعددة ووسائل الاتصال.

لقد ظل السؤال الثقافي مطروحاً من غير إجابة شافية ولم تستطع الحركة الإسلامية (في مرحلة الإنقاذ) أن تخرج منهجاً ثقافياً أو تحدد رؤية متميزة مما جعل الفعل الثقافي يقوم على الاجتهاد الذاتي ..

ويبدو وكأنه لوحة متنافرة الأوضاع والأشكال والألوان..لفنان ناشئ أو مضطرب. إن حركات التغيير تبدو دائماً قوية ومتميزة في عطائها الثقافي لاتصال

١ سنن ابن ماجه –(٢٣) باب الصبر على بلاء – ج٢ – ص١٣٢٣.



ذلك بخصوصيات الأمة ومخالطته لأهم خيوط نسيجها الفكري والوجداني. غير أن المثال الإنقاذي يبدو ناجحاً كالعادة في باب الاستنفار والجهاد.

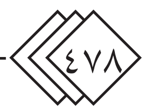
فقد نجحت الإنقاذ في أن تتجاوز بالمجتمع وفي شرائح واسعة منه حالة الحزن الفلكلوري على الميت في فراش وعادات وتقاليد وانتقل الإحساس بالموت من الحزن المجرد ليصبح مزيجاً من الحزن الفطري والفرح الإيماني المتصل بنيل درجة الكرامة والشهادة عند الله وتحولت ليالي المآتم إلى أعراس للشهداء..

الصورة هنا تبدو قوية.. وواثقة..غير أنها تبدو باهته وضعيفة ومتناقضة في أماكن أخرى لا بسبب من قوة الاستحكام للموروث وإنما بسبب من العجز الثقافي الذي وسم خطط الإنقاذ ومشاريع الحركة الإسلامية..

لا شك أن تعدد أوجه التعبير الثقافي قضية تتصل بطبيعة المجتمع الذي تتعدد فيه المنازع والمشارب.. ولكن تبقي هنا قضية أخرى أساسية ولازمة وهي فيما يتصل بعرض الثقافة وتوليد الثقافة. فإن قررنا أن الثقافة تقوم على نشاط اجتماعي معقد وتعبير عفوي عن طبيعة المجتمع غير أن السلطة في هذا العصر قادرة وعبر أيدلوجيتها أو نظامها وضبطها ومن خلال مؤسساتها المدنية أحزاب ومنابر وجمعيات أن تقوم بواجب مقدر في عملية التوليد الثقافي والعكس الثقافي أيضاً حتى توجد حداً أدنى من الترابط والانسجام داخل النسيج الثقافي للأمة.

إن التناقض والتنافر وانعدام الانسجام بين مكونات نسيج الأمة في أمر التوليد والعكس الثقافي يدل على ضعف الموجهات والمرشدات التي تتولي توجيه وترشيد وسبك النسيج الاجتماعي على المنوال الثقافي ومعلوم أن عملية التوليد الثقافي تتصل بالعمق الاجتماعي والتأثير المباشر في أساليب التفكير وأنماط السلوك فيتحول الأكل والشرب والعادات والتقاليد والأفراح والأتراح والعلاقات المجتمعية إلى مولدات لخلايا البناء الثقافي.

وربما رد الضعف الثقافي تصوراً وفعلاً للحركة الإسلامية (الإنقاذ) إلى حالة



غياب الرؤية الاستراتيجية وإنما هي خليط من رؤية تقليدية سابقة واجتهادات فردية أقرب إلى فورة الحماس أو الرؤية الشخصية .. ومواقف عاطفية ..لذلك يعجز المرء من أن يلمس منهجاً ثقافياً جامعاً يقوم على تأسيس دقيق وضحت استراتيجياته وبيّنات تدرجه وظهرت ثماره!!

إن الرؤية الثقافية تمثل أضعف الحلقات في تصور الحركة الإسلامية وفي أدائها لذلك ظل الثقافي يعاني من الضمور والاضطراب ويتعرض للإهمال.

وعجزت الثقافة من أن تكون مشروعاً للتنمية والبناء الاجتماعي وعجزت أن تكون وسيطاً جامعاً وصاهراً للثقافات المتناثرة لتحقيق معنى التوحد والانسجام على أصول من الدفع الشعبي..والجامع العقدي والإطار الوطني .. دفعاً لا قيداً.

وعجزت الثقافة من أن تتجاوز بالأمة حالة الانقسام والاحتراب. بين ثقافة خاصة وثقافة عامة وثقافة صفوية وثقافة شعبية وثقافة للتغيير وثقافة للزينة وثقافة موالية وثقافة معادية وكل ذلك مردود لغياب المنهج الجامع والشامل كما قدمنا.

إن الصورة التي ذكرناها من قبل للمثقف الانتهازي تتناقض مع صورة المثقف المسلم الوطني الملتزم، إذ هو الأقرب للوجدان الشعبي وهو الأكثر اهتماماً بقضية أمته يعطيها ولا يبحث عن جزاء ولا يمتهن العقوق لا يعرف التآمر عليها ولا التمرد على قيمها. ولا يستدعي التغيير الخادع ولا يستزرع الأفكار الضارة والخاسرة من وراء البحار ولا يتقوى بالآخر.

كان للحركة الإسلامية أن تفاخر بذلك قولاً واحداً غير أنها ومن خلال التطورات السياسية المتلاحقة شابهت أحياناً غيرها، ومصابة في بعض إجزائها بذات الداء وتحت شعارات – الهروب من الواقع بحثاً عن الحرية – أي حرية؟.

ومعارضة الأمة بحثاً عن الرفاهية – واستدعاء الآخر بحثاً عن حقوق الإنسان– إلخ ..

ثم تتبنى الوصاية الفكرية والثقافية والأخلاقية عبر القنوات الفضائية وملاحقة الصحف والمجلات.

غير أن التيار العام اثبت تميز الحركة الإسلامية وصدقيتها في التعاطي مع القضايا الوطنية وإعلاء قيم العزة والكرامة .. وإن اضطرت إلى ممارسة ضرب من المداراة والتُقية الدبلوماسية التي فرضها الواقع الدولي بتعقيداته.

ســـــؤال الهُويـــة

لم يعرف الفكر الإسلامي ما يثار الآن من مشكلات تتعلق بالهوية وما يتصل بذلك من صراع يقوم على عصبيات أو جهويات وإنما يرد النظر في ذلك إلى عموم الموجهات التي تتناول أمر العلاقات بين الناس والأفكار، إن هذا لا ينفى ورود المشكلة في واقعنا اليوم إذ الهوية تمثل التحديد الثقافي والحمى اللازم لحفظ خصوصية الأمة وحمايتها من المهددات لاسيما وأن الدول اليوم تقسم ضمن دول العالم المتخلفة .

أما من الناحية الأكثر تحديداً فإن الهوية قد تكون هوية عامة تشترك فيها دول العالم الإسلامي وقد تكون هوية خاصة تتصل بكل دولة من حيث الموقع الجغرافي والتراث التاريخي والواقع الماثل وهو ما يشكل بناء الدولة الحديثة بأرضها وشعبها .. ونظامها السياسي.

وقد لا تمثل الهوية بمعناها الخاص مشكلة لدى معظم الدول خاصة دول الوسط التي تقارب بناءها السياسي وانسجامها الاجتماعي. ومنها الثقافي غير أن المشكلة تبدو أكثر تعقيداً في المناطق الطرفية وليست الهامشية لأنها مناطق صراع وحمى وتداخل واحتكاك حضاري إن مثل هذا الواقع ينعكس بصورة أو أخرى على مكونات نسيج الهوية ومثل هذا الواقع إما أن يمثل نقطة ضعف في هذا النسيج وداعية صراع وتنافر أو يمثل نقطة قوة والتحام وانسجام وعامل حيوية وتنشيط إذا انتفت العوامل السالبة والشاطرة داخل هذا البناء وهو هم الدعوة الإسلامية التي لا تعرف معني الهوية المغلقة وإنما ترمي إلى تعميم مفهوم الهوية المفتوحة (العالمية) وليس العولمة وربما شهد التاريخ الإسلامي لذلك وهو التعبير المثالي عن رؤية الإسلام لبناء الهوية، فالهوية في التصور الإسلامي تقوم على الرؤية العالمية وتتصل برحابة الإيمان الذي جعل من شهادة التوحيد بواقعيتها الإنسانية واطلاقاتها الربانية أهم مناسيج هذه الهوية لتصبح لا إله إلا الله في

ذاتها هوية.

إن هذا التصور الأولى لا يتناقض كشأن أمر الدين في أولياته مع خصوصية الهوية غير أن التحديد الجغرافي والقبلي والطبقي الذي حكم العالم أخيراً لا يعتبر أصلاً يحاكم منهج الإسلام ويقصر عالميته وإن تأثرت به دول العالم.

لذلك لا تصبح عند المؤمن أزمة هوية ولا عقدة هوية وإنما يندفع بهويته لاتصالها بأمر الدين العام وأمر الدعوة العالمية وتصبح الحدود الجغرافية محددات لأولويات العمل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ)[1]. (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [2] والأقرباء أولى بالمعروف.

ويصبح من ثم الدفاع عن الهوية هو دفاع عن الدين .. واهم خطوط المدافعة - الدعوة إليه.

وربما اتضحت الصورة عند النظر إلى الهوية اليهودية باعتبارها صورة متخلفة للعلاقة الجاهلية في التصور لمعني الهوية.

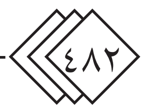
وتتصل الهوية من ثم بأمر المدافعة باعتبارها قدراً ملازماً لحياة المؤمن الذي يدفع بالحق ليرد الباطل ويصبح أهم خيط في بناء الهوية الإسلامية خيط البعد الغيبي عملاً وتوكلاً وروحاً دافعاً.

وعلى هذا فالحديث عن الهوية بتحديده الدارج الآن يمثل أثراً من آثار الثقافة الغربية البدائية التي قامت على التحديد العنصري والحد الجغرافي - ابيض ،أسود ، اربيون ، أفارقة ، سادة ، عبيد .. شمال ، جنوب ، شرق ، غرب ، هذا الذي ذكر لا ينفي أن الوجود القطري الواقعي اليوم بمحدداته يؤثر على قضية الهوية وتصورها من ناحية واقعية.

وربما ظهر السودان من هذه الدول الطرفية التي تتأثر بكل التناقضات التي

١ سورة التوبة: ١٢٣

٢ – سورة الشعراء ايى ٢١٤



تعتمل في هذه الأطراف وربما تشكلت الهوية بخصوصياتها جراء هذا الوجود الطرفي الذي ينعكس على الأفكار والموجهات .

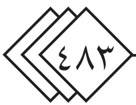
تبدو الرقعة الجغرافية وهي تتداخل في مناخاتها الممتدة من الصحراء حتى تخوم خط الاستواء ..صورة مثالية لإبراز التناقض الجغرافي والذي ينعكس على صورة النشاط الاقتصادي ويلاحق من ثم التكوين الانثربولوجي ـ والقبلي للسكان.. ثم تأتي الأديان فالعقيدة الإسلامية برحابتها وسماحتها وعمقها وقوة تأثيرها تتداخل مع الأديان المحلية، والديانة المسيحية ذات الجذور الاستعمارية والسياسية ثم العادات والتقاليد الأفريقية هذا الواقع الذي يبدو محملاً ببذور التناقض في كل أطرافه وجزئياته وذراته يمثل تحدياً أمام مشاريع الانصهار والتكامل والسلام الاجتماعي الذي يوحد بين هذه المتناقضات في نسيج واحد.. يتصل ولا ينفصل وربما عكس ذلك قضية أساسية وهي أن الهوية بخصوصياتها القطرية لا تتناقض مع عالمية الإسلام في بعدها الواقعي وأفقها الفكري وذلك الاتساع والشمول قادر على احتواء كل المتناقضات (خلق الله) (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) [1]، وهذا لا يعني تحول الواقع القائم إلى الإسلام قسراً ثم الهيمنة عليه وممارسة التصنيع لقماشة الهوية على منوال السلطة أو الغلبة الطاغية ..

إنما التجربة في أبعادها كلها أثبتت أن قدر الله لا يتناقض مع أمره .. فإن كان الوجود المتنافر إيماناً وكفراً قائماً .. فأن الحكم الإسلامي لا أعنى السلطة وإنما الرؤية الحاكمة لطبيعة العلاقات هي رؤية ربانية رحمانية .. فإن أعطي الله برحمته الكافر المأكل والمشرب والملبس وحمله في البر والبحر.

يقول تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) [2].

١ سورة الملك: ١٤

٢ سورة الإسراء ، أية ٧٠



فالمؤمن مطالب بأن يحمل أخلاقاً ربانية رحمانية .. يضبطها الشرع وتوجهها الأخلاق ليسبك مفردات الهوية على منوال الربانية والرحمانية .. فالله سبحانه وتعالى، إنما جعل المجتمع شعوباً وقبائل لتتوحد لا لتتصارع، أو بالفظ القرآني لتتعارف والتعارف أدق من التوحد لأنه توحد من بعد علم..

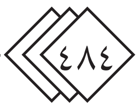
وإن كانت المناطق الطرفية تمتاز بفقه الاندماج والتحالف الذي يربط بين المناخات المتداخلة والقبائل والثقافات والعقائد المختلفة. فإنها تمتاز أيضاً بالحيوية والنشاط وقوة التحور والتغير.

وربما تحدث أهل الفقه الإسلامي وهم يرصدون حركة تطوره عن مدرسة العراق بإمامة أبي حنيفة النعمان ويمايزون بينها ومدرسة المدينة وكيف أنها مالت إلى الرأي لأسباب منها الموقع الطرفي المتداخل مع الثقافة الفارسية وقد أصبحت العراق منطقة تمازج حضاري ونهضة ثقافية كما هو معلوم.

النظر إلى الواقع السوداني يستصحب كل ذلك ويبرز أمر التحالف الذي ظل يحكم الحياة السياسية والاجتماعية منذ أقدم العصور تعبيراً عن الواقع ومسالمة للتركيبة القائمة وهو تحالف قوي قد تشكل أول أمره من بداية التاريخ الذي شهد العلاقة بين الزنج والعرب كما أن التاريخ السابق لذلك لا يخلو من هذه التحالفات أو المخالطات التي أقامت وشكلت النظام الاجتماعي والسياسي السابق.

لقد كان التأثير العربي متصلاً بالثقافة والدعوة الإسلامية بشكل مباشر والتي ورثت أفقاً تأثر بالحضارة المصرية وأثر فيها ثم كانت الدويلات المسيحية .. وقامت أول دولة إسلامية هي دولة الفونج وتناثرت الممالك .. المسبعات .. والكيرة..

ثم كان الفتح التركي والذي خالطه عسف وغطرسة طمعاً في جمع المال والرجال ثم ظهرت الثورة المهدية .. وفيها من الأثر السوداني ما فيها ١٨٨١م -١٨٨٩م.



ثم حركات المقاومة للاستعمار - قديمها وحديثها - حتى نيل الاستقلال في ١٩٥٦م .. وحتى الاستعمار كان تحالفاً بين دولتين - مصر وبريطانيا - على الأقل ما أعلن رسمياً..وكأن التحالف في كل الأحوال هو قدر هذا البلد.

وداخل هذه السلسلة من الأحداث التي شكلت تاريخ السودان ظل خيط التحالف يمثل أقوى تلك الخيوط. وقد دلل على ذلك نشؤ ونجاح حركات التصوف الإسلامي والتي مثلت خيطاً واصلاً بين التراث السوداني والمزاج الأفريقي والدعوة الإسلامية القائمة على نقاء العقيدة الإسلامية وواضحات الشريعة. غير أن مشكلة جنوب السودان ظلت تمثل سؤالاً قوياً وملحاً وربما كان التطور الطبيعي والمد الثقافي قادراً على فك عقدتها ودمجها في الثقافة السودانية بخصوصيتها .. غير أن التخطيط الكنسي الاستعماري سعى لفصل هذه البقعة وأعطاها خصوصيتها حتى تتناقض مع النسيج السوداني وحجزها عن المدد الشعبي بسن بدعة المناطق المقفولة حتى كان الانفصال .

وهكذا شهد السودان مولد الحكم الوطني عقب رحيل المستعمر وظلت مشكلة الجنوب تمثل شرخاً في البناء الوطني. مما أدي إلى عدم الاستقرار فوقع الانقلاب العسكري الأول وتولي الجيش السلطة ثم ثارت قضية الجنوب وكانت مدخلاً لإسقاط الحكم العسكري ١٩٦٨م ولم تهدأ الحرب في العهد الديمقراطي .. ثم استولي الضابط جعفر نميري على السلطة ١٩٦٩م وشهدت مرحلة حكمه استقراراً نسبياً وذلك بعد ابرام اتفاقية سلام سرعان ما انفضت ثم أتت مرحلة أخرى للديمقراطية السودانية وظلت تحمل بذور فنائها عجزاً وفقراً وتمدد التمرد الجنوبي حتى قضى عليها انقلاب الحركة الإسلامية ١٩٨٩م.

الملاحظ في هذا السرد الموجز أن واقع السودان هو واقع التحالف والاختلاط والتداخل على المستوى القبلي (كتكوين اجتماعي) والتحالف على المستوى السياسي - ويظل هذا التحالف لا سيما في غيبة النسق الفكري الشامل والجامع

قنبلة موقوتة تنفجر متي ما توفرت الظروف الدافعة خاصةً في غيبة مولدات التخصيب السياسي والاجتماعي بصورة عامة وكانت حالة الجنوب حالة خاصة لا سيما في هذه الفترة من عمر الزمان .. في عهد الهيمنة الغربية والعجز الإسلامي والتدخلات الدولية .. التي جعلت من أهم همومها ... مقاومة المد الثقافي الإسلامي العربي وإشعال نار الخصومات والإبقاء عليها

وتزويدها بمدد لا ينقطع وكان جراء ذلك انفصال الجنوب !!..

إن هذه التركيبة ذات الخصوصية تفرض وجودها على التخطيط والنظر الاستراتجي ولا يمكن إيجاد قالب جاهز لحشر الواقع السوداني داخله حشراً لا سيما إن كان ذلك الواقع يتصل بأمة تعيش حالة مراوحة منذ قرون غير أن هذه النظرة تحتاج على قوة مركزية تحمل الدولة من أن تكون على هامش غيرها..

والمقصود بالقوة المركزية قوة في الفكر والتحديد الاستراتيجي .. ثم رعاية هذا الواقع حتى لا يحدث طغيان ظالم أو فرض جبري وقسري لثقافة أو رؤية على غيرها .. بالعنف وإنما يتولد جراء ذلك نظام قوي يحمي السلام الاجتماعي ويحافظ على الحقوق ويراعي البناء الثقافي.. إن مثل هذه الموازنة ظلت مفقودة .. فإما أن تكون قوة قابضة وضاغطة ومهيمنة من غيرٍ علم ولا فقه أو تيار مائع ضعيف يهدد كيان الدولة وبقائها.

الحركة الإسلامية هي المظنون فيها الوسطية لأنها تجمع بين القوة الفكرية العقدية والحيوية السياسية كما أنها تمتلك القوة والمدد الشعبي .. غير أن العجز وكأنه قد لاحق رؤية الحركة الإسلامية في ضعف قراءتها الاستراتيجية لهذا الواقع حفظاً للخصوصية وحفظاً للكيان.

لقد قدمت الحركة الإسلامية آلاف الأرواح شهادة ودافعت عن كيان الأمة وأعلت شأنها وأبرزت الهوية السودانية بخصوصيتها وتميزها. واجتهدت في إحداث هذا التماسك..

غير أنها كانت محتاجة لإيجاد الطرف الآخر من الموازنة ..إن حفظت كيان الأمة بقوة فإنها مطالبة بالمحافظة على حيوية الأمة بفقه .. حتى تكتمل المحافظة وجوداً وحركة وتقضي على النزاعات الجهوية وتخرج الأمة من نتانة العصبية وعجزها إلى رحابة الأمة بمنهج يحقق العدل ويشيع الرضاء الاجتماعي.

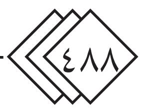
إن من العلامات الفارقة في تاريخ السودان الحديث وما له من اتصال بأمر الهوية وصناعة الشخصية السودانية ـ ما قامت به الثورة المهدية من مجهود ضخم في إيجاد مشروع وطني . استطاع أن يجمع حوله معظم مكونات المجتمع السوداني ويتجاوز الانتماءات الضيقة نسبياً سواء كانت قبائل ـ أو طوائف غير أن هذا المشروع لم يكتمل لأسباب عديدة من أهمها ـ القصور الذي اعتري المشروع نفسه وعمل على تفكيكه من الداخل وطمس على أولوياته ومحدداته الاستراتيجية إضافة إلى المعارضة القوية التي وجدها هذا المشروع من أعدائه ومناوئيه وتحالفت العلل الذاتية مع المخططات العدائية . فكانت نهاية الثورة المهدية وهذا لا ينفي أن ما أحدثه المشروع المهدوي من ترقية في الشعور الوطني كان قوياً ومتميزاً. ولم يشهد السودان منذ ذلك الوقت مشروعاً جريئاً وحيوياً حتى كان المشروع الإسلامي الذي حملته ثورة الإنقاذ .

استطاع هذا المشروع أن يوجد مشروعيته من خلال عمل قوي ودائب تحمل عبئه العمل الجهادي والقتالي الذي تصدت له الحركة الإسلامية بقوة وصدق وهي تدعم الجيش النظامي وتلتحم معه في ميادين القتال. لا يحفظ لحزب أو جماعة في الساحة السياسية أنها قدمت من التضحيات لمشروعها في الآونة الأخيرة ما فعلته الإنقاذ.

استطاع هذا المشروع الوطني – أن يكتسب شرعيته بصدقيته على المستوى الدولي وهي مشروعية أجبرت الأعداء على الاحترام والتقدير. وفي المستوى الداخلي فتوجت ذلك بالاتفاقات التي وقعتها مع حركة التمرد الكبرى في تاريخ

السودان ـ وهذه الاتفاقية أهم ما فيها أنها حسمت مشكلة ظلت تهدد الأمن الوطني وتدمر النسيج الاجتماعي. وتعبث بالهوية فلم تعد القضية قضية وحدة وانفصال أو حرب وسلام. وما عادت القضية مدخل لصعود الأحلام الصغيرة والطموحات الشاذة ولم تعد مسرحاً للأطماع الدولية والأهداف المشبوهة.

بل كانت أكبر من ذلك ـ إذ حسمت هذه القضايا جميعاً ـ ووضع الجنوب أمام حقه في الاختيار إما الانسجام مع مكونات الأمة وفي اطار هويتها الجامعة مع الاحتفاظ بالخصوصية أو الانفصال في دولة جديدة لها كامل الحرية لقد مثل ذلك نقلة كبرى في ترتيب قضية السلم الاجتماعي والالتزام الوطني وهو ما سوف ينعكس بالضرورة على قماشة الهوية في مستقبل الأيام.



شعار التأصيل
السعي في دائرة العاطفة

من أعظم التحديات التى تواجه العمل الإسلامى فى هذه المرحلة من التاريخ تحدى تنزيل النص الفقهي الهادى والمرشد الى الواقع ليقود الحياة و يوجهها وينهض بالمجتمع فى إطار منهجي متكامل وعلى ساحات ودوائر مستنفرة ضد الاسلام ومزودة بالقوة المادية و النشوة الفكرية ... ولا شك أن من الإنجازات الكبرى على المستوى الفكري أن الدعوة قد إستطاعت حل المعادلة الصعبة التى توهمتها الجماهير المسلمة بين العلم والإيمان حتى كادت أن تسقط فى إدعاء أن العلم من لوازم الإلحاد .. ذلك أن البعثات العلمية والثقافية التى قدر لها السيادة والقيادة كانت تحت رعاية الإستعمار وضمن شروطه واختيرت غالباً برؤية وهدف وكانت من البيوتات المفتونة بالحضارة الغربية المادية إلا مارحم الله، ليعودوا لقيادة المجتمع ويبرهنوا عملياً أنهم إنما وصلوا لتلك الدرجات العلمية بسبب إنفصالهم عن الدين .. وقد قدمت الدعوة الإسلامية نماذج مبهرة وعلى درجة عالية من الوعي والالتزام وكل ذلك فى ظروف قاسية ومتربصة بكل ماهو إسلامي صادق وأصيل، وتمت خدمة الفكر الإسلامى والمبدأ الإيمانى فى صورته المجردة بدرجة عالية من الوعي والصدق. وقد تناثرت أسماء عدة على صفحة المجاهدة و المغالبة أنارت سماوات الفكر والفقه والوعي بإنتاج علمى رصين ودقيق.

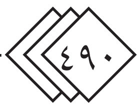
غير أن الخطورة كما يشير إليها الأستاذ عمر عبيد حسنة ليس فى هذا وإنما الخطورة كل الخطورة كما يقول تكمن فى عملية التوقف عند حدود هذه الخطوة خطوة الإكتفاء بالايمان بالاسلام مبادئ ومثلاً ومن ثم الإسترخاء وخداع النفس بالأمانى والإستسلام لنوم عميق وعدم القدرة على تجاوز هذه الخطوة إلى مرحلة ترجمة المبادئ إلى برامج أو بعبارة أخرى الإنتقال بالدعوة

الاسلامية من مرحلة المبادئ إلى مرحلة البرامج، الانتقال من مرحلة الخطيب وزعامة المنابر إلى مرحلة الخطط ودراسة الإحتمالات ووضع الحسابات الدقيقة لكل حركة، أي وضع الخطط المرحلية على ضوء رؤية شاملة للظروف المحيطة والأمكانات المتاحة وإعطاء الزمن الكافى لإنضاج كل مرحلة وعدم إستعجال الثمرة، ولايتحقق ذلك إلا بمفهوم الوسع في التكليف القرآنى (لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا) [1]. حيث لا يجوز أن نكلف أنفسنا بما لم يكلفنا اللّه به، فنقع في إحباطات وإنتكاسات تعيق نمو العمل وتقوده إلى المهالك وتقتل الأمل فى نفوس الجماهير المسلمة لا بد من الالتزام بمصلحة وحركة هذه الجماهير التى آمنت بمبادئ الإسلام والاعتراف بأنها مرحلة الإختبار الصعب ذلك أن المبادئ أثبتت مصداقيتها التاريخية لكن يبقى الاختيار هو ترجمة هذه المبادئ إلى برامج والآراء إلى مواقف وهو الوجه الآخر ...

إن التوقف عند مرحلة الآراء والمبادئ وتركها معلقة على المنابر أو حبيسة الكتب دون تنزيلها إلى واقع المسلمين يحمل من الخطورة الكثير إلى درجة قد نساهم معها بإجهاض هذه المبادئ وحرقها على أيدينا إذا عجزنا عن تمثلها وبذلك لا نختلف عن غيرنا فى نظام حياتنا ووسائل كسبنا وطرق إنفاقنا.

إن العجز عن ترجمة المبادئ والآراء إلى برامج ومواقف، وعدم القدرة على ربط الأسباب بالنتائج، وعدم القدرة أيضاً على دراسة الاحتمالات وغياب الحسابات الدقيقة والأمينة هو أزمة العمل الإسلامى اليوم أو أزمة القيادات الإسلامية بشكل عام. إن حبس الإسلام في دائرة القيم المجردة والخطاب العاطفى والتقديرات المنطقية والعجز عن إنزاله إلى الواقع. يعني فيما يعني إخراج العدو من باب والسماح له بالعودة من الشباك تحت شعار أن الاسلام دين مثالي وفعل تاريخي لا يمكن تطبيقه فى الواقع وإنزاله فى حياة المجتمعات

١ سورة البقرة: ٢٨٦



المعاصرة. كما أن التعلل بما تتعرض له الأمة وما تتحمله المبادرات والاشراقات الإسلامية من تحديات وجعل ذلك سبباً للعجز والانكفاء فإن ذلك يعني أننا دون مستوى المعركة ودون القدرة على التعامل معها وذلك بعدم إمتلاك زمام المبادرة واستنفاد الجهد كله بالمواقع الدفاعية والطرح في إطار الفكر الدفاعى[1].

حاولت الحركة الإسلامية أن تجيب على أسئلة التحدي الحضاري وسؤال التحكيم والتنزيل بمجهود ما بذل تحت مسمى التأصيل. غير أن هذا المصطلح رغم جماله وعمقه وقدرته على حمل وإختزان القدر المطلوب من القيم والمبادئ والموجهات.. إلا أن الفعل والأداء التأصيلي كان أقل مما هو مطلوب .. وسوف نحاول البرهنة على ذلك.

أولاً : ما المقصود بالتأصيل بشكل عام وبرؤية إسلامية حركية معاصرة لدولة ناهضة تريد أن تحكم الإسلام وتتحاكم إليه . ويمكن القول أن التأصيل يقصد به رد حياة الأمة إلى حياض الدين ومنطلقاته ودفعها نحو مقاصده وغاياته برؤية نافذة وفقه دقيق وشامل. ومن هنا فإن التأصيل يعني تحديد المصادر التى يصدر عنها الفعل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والاعلامى وتحديد المقصد الذى يربط بين هذه الشعب ويوحد جهدها إيماناً وإلتزاماً بشرع الله وهذا يعنى إيجاد فكرة مركزية واحدة وموحدة تجمع شتات الأمر وتلم شعثه وتعصمه من الإنحراف فى طريق مستقيم قاصد إلى مرضات الله سبحانه وتعالى : (وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِه ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِه لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [2]. (إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّه ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ) [3]. والتأصيل هو الذي يفسر لنا مفهوم الدولة الإسلامية المعاصرة

١ أنظر نظرات فى مسيرة العمل الإسلامى -كتاب الأمة.

٢ سورة الأنعام: ١٥٣

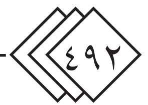
٣ سورة فصلت: ٣٠

ويحيطها بالفقه الواقعي الحامي والعاصم فالإسلام دين ودولة تقبل به المرجعية الإسلامية العامة التى تسمح بتعدد الآراء وتنوعها فى الشأن السياسي كما تسمح بتعددها وتنوعها فى كل شأن إسلامي آخر وبهذا يتجنب المسلم المعاصر القول بالفصل بين الدين والسياسة ويتجنب تنميط الإسلام وحبسه داخل إطار تصوري واحد[1].

والتأصيل نظرية متكاملة تؤسس لقاعدة إنطلاق قوية تستمد قوتها من كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والميراث الإسلامي الأمين ،والتراث الإنسانى الحكيم، ثم تبين الوسائل والسبل الكفيلة بقيادة الأمة والدفع بها متوحدة في فكرها وسعيها ومقصدها نحو غايات الدين الكلية حتى لايقع تناقض بين السياسى والفكرى ـ الثقافى والاعلامى والتزكوى والاقتصادى وحتى يتحقق الإنسجام والتقارب بين مكونات المجتمع فى إطار إستراتيجية إيمانية كبرى ظهرت ملامحها وإستبانت خطوطها الأساسية. لقد عجز التأصيل ومجهوداته من الخروج من دائرة العاطفة والخطاب التعميمي في كثير من الأحيان .. وتحول إلى شارات وشعارات لامعة، وربما مكاتب وإدارات. غير أن التأصيل بمفهومه الذى ذكرنا ومقاصده التى حددنا ماكان له وجود يذكر ولا تأثير يحمد إلا القليل.

ولندلل على ذلك يمكننا أن نسوق مجموعة من الأسئلة أين التأصيل في الأداء السياسي بموازناته الدارجة ومسلماته التقليدية المعهودة؟ وماهي الرؤى والمخارج الكلية والبحوث المتخصصة التى سددت وقاربت وأرشدت فى باب السياسة؟ وكيف تحول الفصل السياسي إلى طاحونة تحركها الخواطر والإجتهادات والرؤى المنقطعة عن المدد الفكري والبعد الإستراتيجى؟ ما هي مجهودات التأصيل في ابراز نظرية سياسية واقعية تحفظ الدين وتعمر الدنيا..؟!!

١ الوسطية والاعتدال –محمد يتيم – مؤسسة الايثار العربي – ص ٨٤ .



أين التأصيل فى المجال الاقتصادي؟ وماهو دور المؤسسات المالية بنوك وشركات فى إبراز نمط إقتصادي إسلامي يحقق الأهداف العليا للمجتمع المسلم يحارب الفقر وينشر الأمن ويسهم في الرقي الإجتماعي؟ لماذا تحولت البنوك إلي مؤسسات اقتصادية ربحية تقليدية لاتختلف عن البنك الربوي الا في التزام الصيغ الفقهية المنقطعة عن المقاصد الكلية فإنتشر الفقر المنسي والغنى المطغي. وإتسعت السجون لتحتضن ضحايا البنوك الإسلامية !!!

ماهي النظرية الاسلامية التي أخرجتها دولة الإسلام في السودان ليهتدى بها في مجال التطبيق الواقعي وماهي آثار ذلك ومظاهره ؟..

أين التأصيل فى المجال الثقافى وهل تجاوزت الثقافة رد الفعل والشعور بحال المتهم الذي يكثر من الغناء والطرب حتى يتبين للآخرين أنه لا يحرم الغناء والموسيقى.. هل استطاعت نظرية التأصيل. الأصيلة أن تبرز خطاً ثقافياً مقاصدياً يستوعب ثقافات الأمة وقضاياها ويرسم مساراً للثقافة يقوم على إحترام التنوع وتشجيع المبادرات وتنمية الأفكار والإهتمام بالعقول وتوحيد الأمة من ثم من خلال إحترام تنوعها وتوظيف ذلك لبلوغ الأهداف والغايات تكاملاً وتوحداً داخل إطار حضارى جامع.

أين التأصيل فى المجال الإعلامي وهذه هي نقطة الضعف الكبرى. لقد ظل الإعلام يعانى من حالة اضطراب مجمع عليه مما يؤكد غياب النظرة الكلية وانعدام الأهداف والمقاصد الرسالية إن الإعلام هو اللسان وهو الخطاب وهو الرسالة وهو التعبير القوي والأمين عن حالة المجتمع ووضع الأمة .

الاعلام ظل يشكو من الضعف والهزال وغياب الرؤية وإنعدام الاستراتيجية ولا نستطيع أن نتحدث عن التأصيل بالمفهوم الذى قدمنا ونحن ننظر إلى اعلام كسول وخجول وعاجز.

ويمكن أن نسوق مجموعة من الأسئلة :

١. إن الاعتقاد الدارج بأن التأصيل مقصود به أن نسوق مجموعة من الأيات والأحاديث واختيارات من قول الفقهاء فى خطاب عام أو دراسة مبتسرة هو تصور خاطئ وفهم ساذج لماهية التأصيل . التأصيل هو روح يسرى ومبدأ يهدى ومقصد يرشد ووسيلة تقود وإطار يجمع ومعتقد يوحد لبلوغ الغايات والأهداف الإيمانية والإعمارية .

٢. الناظر إلى الواقع يلاحظ التنافر وعدم الإنسجام مع غياب الرؤية الكلية والفكرة المركزية الجامعة. لا السياسة تتصل بالفكر . ولاالثقافة تتصالح مع الإعلام ولا الإعلام يتوافق مع الدعوة ولا الإقتصاد يتكامل مع الإجتماع . كل له منزعه ولكل مقصده .

٣. ثم أين الدراسات التأصيلية فى ما عانته الأمة وتعرض له الوطن على الصعيد الداخلى والخارجى . وهنا لانتحدث عن الأراء والفتاوى المحدودة .وإنما نتحدث عن نسق وبناء نظرى متكامل .

٤. اين التأصيل فى المواقف التى تتصل بالسياسة الخارجية وماهى رؤية الدولة الإسلامية المعاصرة فى ذلك. وماهو الإنتاج الفقهى والدراسات المتخصصة التى خاطبت ذلك كله. أين هى الدراسات التأصيلية للإتفاقيات والعهود التى إبرمت وماهى منزلتها من ضوابط وهاديات الدين .. وأين كان التأصيل من قبل ومن بعد؟!

٥. ماهو مفهوم الفساد وماهي صلته بدوائر القيم وضوابط الأخلاق. وماهى النظرية الإسلامية الواقعية والمعاصرة لمحاربة الفساد وتجفيفه والقضاء عليه من خلال ملاحقة تمظهراته الواقعية والمادية ... أين وأين أسئلة كبرى، لا ننفى من خلالها وجود جهد ما ولكننا نؤكد ضعف ماقدم ومحدودية ماظهر ..

دائـــرة الابتـــلاء الواقعـي
من الانقلاب إلى الانقسام

- ❖ دائـرة الابتلاء الواقعي
- ❖ المنزع الفكري وبذرة الانقسام
- ❖ المحكم والمتشابه في العمل السياسي
- ❖ سؤال الفكرة والضمير
- ❖ فقه المواجهة.. الوطني ... والشعبي !!!
- ❖ ملامح الاعتبار نتائج وخلاصات

دائـرة الابتلاء الواقعي

الحركة الإسلامية في السودان لم تكن بدعاً في تفكيرها ولا استراتيجيتها في التغيير فهي حركة تؤمن بحق الأمة في اختيار قادتها، وتتناقض في أصول فكرها مع الظلم والقهر والطغيان .. وما كانت ترى للحكم عن طريق الانقلابات العسكرية مشروعيّة وإنما تعاملت مع ذلك كواقع قائم ينبغي تغييره وهكذا كان موقفها من نظام الفريق/ عبود .. ومن نظام جعفر نميري، وهما نظامان استوليا على السلطة عن طريق الشوكة العسكرية.

وفي بدايات نشأتها تعرضت الحركة الإسلامية لمشكلة اتصلت بمبدأ التغيير عن طريق الإنقلاب العسكري وذلك عندما حاول أمينها الرشيد الطاهر بكر، وباجتهاد سياسي التوسل ببعض الضباط من غير المنتمين للحركة للقيام بتغيير عن طريق الإنقلاب وقد رُفض ذلك رفضاً قوياً من قبل الحركة الإسلامية، واستقل بعدها الرشيد الطاهر من مؤسسات الحركة كما ذكرنا ذلك.

غير أن الناس تفاجأت في ٣٠/ يونيو ١٩٨٩م بصوت الموسيقى وهي تصدح من خلال الإذاعة مؤذنة بإنقلاب عسكري وضع نهاية لحكم الصادق المهدي وأسس لبداية جديدة في التاريخ السياسي للسودان بل والتاريخ السياسي للحركات الإسلامية.

الحركة الإسلامية ودواعي التغيير:

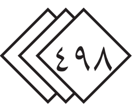
لا بد من الاشارة إلى ان الحركة الإسلامية ظلت ملتزمة بالخيار الديمقراطي وبالعمل من أجل نيل ثقة الأمة عن طريق الانتخابات غير أنه طرأ على الواقع ما استدعى أن تتغير القناعات التي التزمتها في ادائها السياسي، وظهر ذلك عقب سقوط حكومة مايو وقيام عهد ديمقراطي جديد اتصف بالضعف والاضطراب وشهد تمدداً واسعاً لحركة التمرد، وقد اعطينالمحة تاريخية حول الكسب الديمقراطي للحركة الاسلامية من قبل.

وقد ذكرنا أن عدد المقاعد التي أحرزتها الجبهة الإسلامية في (البرلمان) في تلك الفترة واحداً وخمسين مقعداً [1]. وأصبحت الجبهة الإسلامية هي القوة الثالثة في المجلس التشريعي . وكانت شعارات المرحلة ذات أتصال وثيق بمبادئ الحركة الإسلامية، وكان محور النقاش والجدل يدور حول الحفاظ على الشريعة الإسلامية وتطبيقها في كافة شعب الحياة واستطاعت الجبهة أن تجعل من القضية الإسلامية شريعة وشعاراً وأخلاقاً أساساً للخطاب السياسي إيجاباً أو سلباً لدى كافة الأحزاب و التيارات .

غير أن الحكومة الديمقراطية سرعان ما تهاوت، وكانت البلاد تعاني من ضغط متزايد من قبل المتمردين الجنوبيين المدعومين من بعض القوى الاقليمية والدولية وعلى رأسها أمريكا واسرائيل وقد شهدت البلاد اضطراباً شديداً تمثل في:

١. تمدد التمرد واحتلاله للعديد من الأراضي في الجنوب والشمال.
٢. تدهور الوضع الاقتصادي ودخول البلاد في حالة أشبه بالمجاعة.
٣. تحرك بعض القوى الحزبية المتحالفة مع التمرد وابرام اتفاقات على حساب الالتزام الإسلامي والمحافظة على تطبيق الشريعة الإسلامية.
٤. منع السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء حينها من اشراك الجبهة في الحكم من بعض القوى الاقليمية والقوى العسكرية فيما عرف بمذكرة القوات المسلحة.
٥. ملامح إنهيار الجبهة العسكرية في الجنوب وربما قرب وصول المتمردين إلى العاصمة الخرطوم!.
٦. توجس البلاد وانتظارها لتغيير عسكري وتدافع بعض الجهات لاحداث تغيير (انقلاب) عن طريق القوات المسلحة (حزب البعث العربي الإشتراكي) هذه

١ / د حسن الساعوري، أنظر ديمقراطية السودان إلى أين / دار الفكر الخرطوم ، / بدون تاريخ / ص٦٣ – ٧٠



الأسباب دفعت الحركة الإسلامية للقيام بانقلاب عسكري..

المسوغات الواقعية للتغيير: إن النظر في طبيعة الوضع السوداني وما أحاط به من مخاطر كادت أن تعصف به وتهدد وجوده يشير إلى الآتي:

أولاً: تهديد سلامة الوطن: لقد تعرض السودان لحرب شرسة من قبل المتمردين الجنوبيين المدعومين من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية وعلى رأس أولئك الداعمين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا، استطاعت حركة التمرد أن تستغل ضعف القوى القائمة وتتمدد في الجنوب و تحتل بعض المدن الشمالية.

وقد جأر الجيش بالشكوى من ضعف التسليح وضعف المؤونة – مما دفع الحركة الإسلامية إلى استنفار المجتمع وحثه للوقوف مع قواته المسلحة رغبة في رفع معنوياتها وتقديم الدعم الذي يعينها على الصمود في وجه العدوان المتصاعد وأخرجت ما عرف بمسيرات "أمان السودان". ويشير إلى ذلك الأستاذ/ محمد الأمين خليفة حيث يصف ما كان عليه الأمر ليلة الإنقلاب وبؤس الإتفاقيات التي كانت توقع مع حركة التمرد:

١. كل المبادرات من كوكادام في مارس ٨٦ وحتى اتفاقية ١٦ نوفمبر ٨٨ عبارة عن نسخة مكررة تحمل شروط حركة التمرد للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة. وعلى الرغم من أن الحركة ظلت تجد الموافقة عليها إلا أنها لم تكن تجد طريقها إلى التنفيذ.

٢. تباين مواقف الإحزاب حول المبادرات خاصة الحزبين التقليديين، بالرغم من أن تلك المبادرات ظلت تحمل ذات السمات المركزة على الجوانب الإجرائية دون الجوهرية. ومرد ذلك أن قلوبهم كانت شتى وإن حسبهم الناس معاً. كل منهم لايريد للحزب الآخر أن يحقق ما ظنه أنه سلام . وهكذا صارت حياة المواطنين وأمن الوطن وتقدمه رهينة للمطامع والتطلعات الذاتية لقيادات

تلك الأحزاب .

٣. جمدت كل المحاولات لحل مشاكل السودان في انتظار حركة التمرد المتعنتة الرافضة الإعتراف بحكومة السودان، فتم حبس كل طاقات أبناء السودان الفكرية والسياسية وارتهنت لصالح حركة التمرد التي اعتبرت الجهة الوحيدة القادرة على إحلال السلام في السودان[1] .

ثانياً: إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية:

إن سعي القوى الحزبية لإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية مثل أهم المسوغات للإندفاع نحو انهاء النظام القائم حينها وما أبرم من عهود واتفاقيات نصت جميعها على إلغاء قوانين سبتمبر (الشريعة الإسلامية)، تحركت قوى اليسار وهي قوى متحالفة مع حركات التمرد، ضد الخيار الإسلامي وظلت هكذا داعمة لخط رفض تطبيق الشريعة الإسلامية واجتهدت في تبرير سياسات التمرد وتبرير عدوانه، والجلوس إليه من خلال تقديم بعض المبادرات وهي مبادرات دارت حول قضية أساسية وهي إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية (قوانين سبتمبر)، وقد ظاهرتها بعض القوى الوطنية.

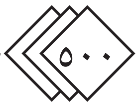
وقد تجلى ذلك في الاتفاقيات التي أُبرمت مع حركة التمرد وكان القاسم المشترك بينها تجميد أو إلغاء قوانين الشريعة ومن أهم هذه الاتفاقيات:

أ) إعلان كوكادام:

فى آخر عهد الحكومة الإنتقالية، أجرى (التجمع الوطنى لإنقاذ البلاد) حواراً مع الحركة الشعبية فى ٢٤ مارس ١٩٨٦م توصل من خلاله الطرفان إلى إطار للسلام عرف بإسم إعلان كوكادام، وقد تم من خلاله الاتفاق بين الحركة والتجمع على الأتى :

أ. الشروط المسبقة التى تمهد وتساعد على خلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر

١ خطى السلام خلال عهد الإنقاذ – محمد الأمين خليفة – ص١٥ وما بعدها.



القومى الدستورى وهى :

١. رفع حالة الطوارئ .
٢. الالتزام بمناقشة مشكلة السودان الأساسية وليس ماسمى بمشكلة الجنوب.
٣. إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وكل القوانين المقيدة للحريات.
٤. العمل بدستور ١٩٥٦م المعدل لسنة ١٩٦٤م مع إضافة الحكم الإقليمى، وأية مسائل أخرى تتفق عليها القوى السياسية.
٥. إلغاء الاتفاقيات التى وقعت مع أقطار أخرى، والتى تمس سيادة السودان.
٦. بذل المحاولات المستمرة بين الطرفين لاتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لوقف إطلاق النار ...

(ب) مبادرة السلام السودانية (١٦/نوفمبر ١٩٨٨م) :

وقعها راعى الحزب الإتحادى السيد/ محمد عثمان الميرغنى و د. جون قرنق قائد الحركة الشعبية وتم فيها الإتفاق على الأتى :

١. العمل الدؤوب لتهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر القومى الدستورى وذلك بالآتى:

أ / تجميد مواد الحدود من قوانين سبتمبر ١٩٨٣م ، وأن لاتصدر اية قوانين تحتوى على تلك المواد لحين إنعقاد المؤتمر الدستورى .

ب / إلغاء كل الإتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتى تؤثر على السيادة الوطنية .

ج / رفع حالة الطوارئ .

د / وقف إطلاق النار .

أيد حزب الأمة إتفاقية الميرغنى وقرنق وأصدر بياناً رحب فيه بالإتفاق

على موعد إنعقاد المؤتمر الدستورى وتشكيل لجنة قومية تشارك فيها الأحزاب السياسية والشعبية لتقوم بالتحضير للمؤتمر الدستورى . أوضح البيان أن المواد المختلف عليها فى قوانين سبتمبر جمدت بقرار من الجمعية التأسيسية وستبقى كذلك حتى إصدار قوانين بديلة.

(ت) مبادرة الحزب الشيوعى السودانى :

أعلن الحزب الشيوعى السودانى عن مبادرته فى ١٣ / يونيو ١٩٨٧م وإشتملت المبادرة على الأتى :

١. لامخرج للسودان من مشاكله إلا عبر ترسيخ النظام الديمقراطى والذى يكفل الحوار لكافة الأطراف السودانية

٢. لابد من إيقاف الحرب فى الجنوب والاتفاق على الحل السلمى الديمقراطى للنزاع

٣. هناك فرصة لاتفاق كافة القوى السياسية لعقد المؤتمر القومى الدستورى والتعجيل بوضع الحلول المناسبة لمشاكل السودان.

٤. إلغاء قوانين سبتمبر وإعادة العمل بالقوانين التى كانت سائدة من قبلها

(ث) مبادرة وفد الأساقفة المسيحيين (ديسمبر ١٩٨٥م) :

اقترحت هذه المبادرة الآتى لإحلال السلام بالسودان :

١/ إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية

٢/ إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ثالثاً: افساد المبدأ الديمقراطي :

لقد تم افساد المبدأ الديمقراطي نفسه وهو المبدأ القائم على التنافس الحر، غير أنه قد ظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن أمريكا قد قررت وأمرت حلفاءها أن لا يفتح المجال لأي قوى اسلامية لتتولى الحكم ولو كان ذلك عبر النظام الديمقراطي، ظهر ذلك مع:

- الجبهة الإسلامية بالجزائر[١].
- حزب الرفاه بتركيا.
- التضييق على الأخوان المسلمين بمصر.
- دمغ الحركات الإسلامية بالارهاب والاجتهاد في محاربتها والتضييق عليها.
- وعلى المستوى الوطني ظهر ما يعرف بمذكرة الجيش وهي المذكرة التي أشارت على حكومة الصادق المهدي بابعاد الحركة الإسلامية من التحالف الحاكم.

رابعاً: استباق حركات انقلابية يسارية:

لقد تسابقت مجموعة من القوى الحزبية والعقائدية نحو القيام بانقلاب عسكري يضع حداً للمشكلة السياسية والاضطراب الاقتصادي والعسكري حينها. ومن أهم هذه القوى حزب البعث.. وقد جرب السودان العديد من الإنقلابات والتي شاركت فيها جل القوى السياسية، ولم تجد الحركة الإسلامية بداً من أن تبادر لإحداث هذا التغيير واستباق غيرها، وقد ذكر أحد رموز الانقاذ في حوار اذاعي[٢]:

أنهم لم يقتنعوا يوماً بمنهج التغيير عن طريق الانقلاب غير أنهم دفعوا لذلك ضرورة.. واختياراً لأخف الضررين ومحاولة لانقاذ البلاد من مخاطر جمة كانت تحيط بها مع الشعور بأن الرفض الأمريكي لقيام حكومة يقودها حزب اسلامي ولو توسل بالديمقراطية أمر لا جدال حوله، وعلى ذلك كان أمام القوى الاسلامية الخيارات الآتية:

١. الثورة الشعبية وقد استبعد هذا الخيار بعد أن تيقن الإسلاميون بأن السلاح منتشر بشكل مخيف وقد تؤدي الثورة إلى اضطراب شامل وسفك للدماء مما يهدد سلامة الوطن وأمن المواطنين.

١ أنظر: الإسلاميون بشير موسى نافع – مركز الجزيرة للدراسات – ط٢٠١٠ – ص١٠.
٢ د. مصطفى عثمان اسماعيل.

٢. الخيار الديمقراطي: وهو الأصل غير أن أمريكا ومن ورائها القوى الاقليمية قد قررت بما لا يدع مجالاً للشك أن لا تُمكن حركة إسلامية من تولي زمام الحكم مهما كان ذلك ولذلك شواهد.

٣. الانقلاب العسكري: ورغم أن الإنقلاب لا يعطي التغيير مشروعيته ويتناقض مع المبادئ الأصلية للحركة الإسلامية وربما طعن في مصداقيتها. الا أن ماذكر سابقاً مع التواصي بالمسارعة بحسم الملفات الاساسية ورد الأمر إلي الشعب ليختار من يريد كان هو المسوغ الأساس في ذلك.

ويبدو أن الحركة الإسلامية وهي تتخذ هذا القرار رغم خطورته استندت إلى مرجعيات أساسية من السياسة الشرعية تأسست على المصلحة الشرعية في دفع الضرر واعتبار المآل داخل السياق الشرعي.

ان أهم ما نخلص اليه أن الحركة الإسلامية وهي تقوم بانقلابها لم تجب اجابة منهجية واضحة على سؤال ثم ماذا بعد. كيف الانتقال من مشروعية الانقلاب إلى مشروعية الاختيار الشعبي وما هي طبيعة ذلك وما هي مواقيته وما هي وسائله وآلاته وما هي أجهزة الرصد والقراءة والمتابعة والمناصحة المتصلة بالمنهج.

غياب هذه الاسئلة فتح باباً واسعاً أمام بذرة الاختلاف والتي ترعرعت من بعد ذلك وساهمت في ولادة الانقسام.

المنزع الفكري وبذرة الانقسام

الإنقسام الذي أصاب الحركة الإسلامية هل هو إعادة لظاهرة تاريخية ظلت ملازمة للعمل الإسلامي؟ وإن كان الأمر كذلك .. أليست كل مرحلة لها ظروفها وملابساتها وعوامل إنتاجها. فما هي الظروف والملابسات والأسباب التي أنتجت الإنقسام في صف الحركة الإسلامية وللإجابة يمكن القول أنه وبعد اجالة الفكر يمكن القول أن ذلك يرد إلى سببين هما المنزع الفكري للحركة ونهوض بذرة الإنقسام الموروثة .

أولاً : المنزع الفكري للحركة :

لقد اعتمدت الحركة الإسلامية في السودان في فقهها الحركي المعاصر لأول الأمر على كتابات الإمام الشهيد حسن البنا وما أخرجه مفكرو حركة الإخوان المسلمين أمثال عبد القادر عودة ـ سيد قطب ـ محمد قطب ـ إلخ ...

وظلت العاطفة الإخوانية هي الصانعة لوجدان أعضاء الحركة بدرجة مقدرة غير أن طبيعة النشأة الأولى وما أحاط بها جعلت الحركة الإسلامية وكأنها تتبنى موقفاً خاصاً يقوم علي اجتهاد ذاتي لمواجهة الواقع السوداني بخصوصيته وعوامل بنائه وتشكُله وهذا الأمر لا يبدو غريباً إذ الفكرة مهما كان تتأثر ببيئتها غير أن الابتعاد المتسارع عن منازع الفكر الحركي الأولي ولد حالة ضعف في البنية الثقافية والفكرية، ولم تستطع الحركة الإسلامية في السودان سد هذا النقص وهي تحاول أن توجد لنفسها خصوصية، تتجاوز بها المنهج الحركي لجماعة الإخـوان المسلمين، وكأنها انفعلت بأمر البيعة وموقفها من الالتزام الحرفي بضوابطها وهو ما خالفته الحركة وفقاً لتقديرات واقعية وموضوعية وهل كان الأوفق أن تتواصى على التراث الحركي لجماعة الإخوان المسلمين وتحافظ عليه وتشيعه وسطها ثم تبني وتؤسس عليه وتحتفظ بخصوصيتها في العمل السياسي والخطاب العام؟ بدأت الحركة من ثم وكأنها تعاني من حالة تضخم سياسي

وضعف فكري نسبياً.

المورد الفكري والتحدي السياسي:

تولي زمام التنشيط والتوليد الفقهي والتزويد المتصل للحركة الدكتور/ حسن عبد الله الترابي، وقد مثل أهم مناسج الفقه الحركي والسياسي وأشرف على عملية إكساب الحركة خصوصيتها وفطامها من منبعها الأول ومن ثم فاعليتها على الساحة وإعطائها قدراً وافراً من الثقة والجرأة السياسية فاتخذت سبيلها بين الأحزاب الكبرى مغالبة وتنافساً وتأثيراً قوياً وضاغطاً في الحياة السياسية. غير أن الخطاب الغالب للحركة والتأثير المباشر ظل متصلاً بالطبقات المستنيرة (الصفوة). ولم تستطيع الحركة أن تحدث انتشاراً شعبياً واسعاً وسط المجتمع السوداني وهو مجتمع يكاد يكون قد انقسم بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وكلاهما يكتسب شعبيته من طائفتي الأنصار والختمية ونظام الطوائف هو النظام المعبر عن حال التدين الشعبي وسط المجتمع فزعيم الطائفة ذو السلطة الدينية. المكلل بصفات الولاية وبدلائل الكرامات والمتمكن من مفاتح العاطفة الدينية هو القائد السياسي وزعيم الحزب .. لذلك أمر تغيير الولاء مشكلة كبرى لاتصالها بالعقيدة كما أن تطوير الأفكار وتنميتها وزيادة الوعي السياسي الفكري يعتبر خصماً على قوة الحزب الشعبية وسنده العقائدي هذه الجدلية هي التي أصابت الحركة السياسية بالجمود والتخلف ودفعت إلى بروز الانقلابات العسكرية. عموماً أخذت الحركة الإسلامية تنحت في هذه الجدر الصماء بقوة وعزيمة مع هذا يظل التحدي الشعبي هو التحدي الأكبر والأخطر في المجال السياسي... والديمقراطية لا تتساءل عن الوعي الاجتماعي ومستوى الفرد وإنما سؤالها عن الفرد باعتباره رقماً وصوتاً! وربما كان هذا من الأسباب المهمة التي دفعت الحركة لتولي السلطة حتى تعالج حالة الانفصام بين القوة الشعبية النسبية وحالة العجز السياسي والاجتماعي في البلاد، غير أن السلطة مهما كانت

قوتها وسطوتها إذا لم تتحول إلى تيار شعبي فإنها تخسر فكرها وأخلاقها وقيمها ولا تفلح في تطوير وتنمية الوعي الإنساني.

إن ذكر المثال الذي أبرزه الإمام الشهيد حسن البنا في هذا المقام يدل على عبقرية فذة فقد نزل إلى قاع المجتمع وبسط الخطاب وخالط الطبقات الشعبية وبذلك تمكن من أن يمثل رمزاً شعبياً محبوباً لدى العامة وانعكس ذلك في التكوينات العبقرية التي أقامها من أسر وكتائب وتجمعات وما يقدم ويتدارس خلال هذه التكوينات من علم وأذكار وما يوضع من خُطط واستراتيجيات وهذا جميعه انعكاس لتقديرات فكرية وعملية أعطت أثراً قوياً لحركة الدعوة الإسلامية على المستوى العالمي في فترة ما .

ظلت الحلقة الإجتماعية هي أضعف الحلقات في عمل الحركة الإسلامية كما قدمنا فهي لم تستفد من دعوة الإخوان المسلمين وجانبها الشعبي وعندما بحثت عن خصوصيات الواقع السوداني وقف بحثها عند الخطاب المجرد في غالب الأحيان والموقف السياسي العام سوى بعض المحاولات والاجتهادات المتواضعة. وقد ظل المنزع الصفوي مؤثراً في نشاط الحركة تنطوي عليه روحاً وجارحة. وربما رد ذلك لطبيعة النشأة الأولى حيث نشأت في معهد يمثل قمة التعليم النظامي في البلاد ونازلت أحزاباً عقائدية وفكرية استوجبت إعمال العقول تخطيطاً وتدبيراً ومخالطة وظل الانفتاح الشعبي أملاً وقناعة نظرية وربما اطراً سياسية أكثر مما هو مخالطة اجتماعية وبرامج شعبية فيها من تعقيد المجتمع ومن تباين حالة ذلك التعقيد الذي يجعل من قادة الحركة مأوى للمسترشدين ومثابة للضعفاء ومهبط لذوي الحجات، وكانت السيدة خديجة رضي الله عنها تعي ما تقول وهي تقول للرسول صلى الله عليه وسلم: "كَلَّا وَاللَّه مَا يُخْزِيكَ اللَّه أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ"[1] .

١ صحيح البخاري – باب بدء الوحي – ج١ – ص٧.

وظهرت الصفوية الاجتماعية بشكلها السافر عقب تولي السلطة وتحولها عند البعض إلى مغنم وإلى منزلة ومقام وليست حالة! ومن ثم أصبح الفشل الاجتماعي خصماً على الأداء السياسي وخصماً على الفكرة والمبدأ !!

على كل أكسبت الحركة الإسلامية النشاط الدعوي حيوية متجددة من خلال الباب السياسي.. والعمل السياسي في السودان يمتاز بالإثارة والانقلابات والثورات وكان لذلك أثره في أن تصاب الحركة بحالة إغراق سياسي وامتلأت أشرعتها برياحها ووجدت في ذلك مهمة شاغلة كادت أن تكون ملهاة كفتها شر البناء الفكري القوي والمرهق وسارت سفينة الحركة بالهواء والهوى السياسي وهو هوى ودفع مهما طال فإنه إلى انقضاء وانقطاع ما دام منقطعاً عن الأصول الفكرية ومددها المتصل، لقد انكشف ذلك الضعف الفكري والفقهي في التأسيس السياسي عندما وقع الخلاف وانصدع صف الحركة الإسلامية وتفاعلت تلك المسالب داخل الكيان الواحد وهي خلافات سياسية مهما كان ولا تخرج عن باب السياسة الشرعية وهو الباب الذي ظل يؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً في حياة الأمة سلباً وإيجاباً رغم أن أهل الفقه يجعلونه باباً ميسوراً ولوجاً وخروجاً !! يوضح ذلك صورة الحركة الإسلامية وهي تقف وكأنها متبلدة أمام تداعيات الأحداث فما وجدت فقهاً يعصمها ولا خلقاً يقيها ولا حجة تجمع شتاتها حتى وقع الانشطار المعلوم مهما كان حجمه ومداه واشتعل الخلاف سياسة لا فكراً ولا فقهاً. ولم يبرز مرجع أصولي ترد إليه الخلافات ... وثار جدال حول معانٍ وجزر فكرية معزولة لا يربط بينها ولا يوحد منهج متعارف عليه محدد السمات والمعالم. ثار جدال حول وجود الحركة الإسلامية أصلاً ؟! ومدى آمريتها وهل تم حلها ومن فعل ذلك ولماذا ؟ وما مدى ذلك الحل ؟! مثل هذه الأسئلة تشير إلى خلل بنائي تنظيمي كما تشير إلى خلل فكري فقهي عظيم ؟! ثم ثار سؤال بين يدي الإنقسام حول الشورى كيفيتها ووسائل تحقيقها ؟! ثار سؤال حول السلطة ومنهج توزيعها والعلاقة بين

الحزب والدولة !!؟

أسئلة حول البيعة والعهود والمواثيق. ثم وقع التنابز بالمصطلحات بعد نزعها من سياقها؟!

على كل بدأت الحركة في هذه الفترة وكأنها قد ولجت من الباب السياسي وتريد أن تخرج من ذات الباب وبدأ التأسيس الفكري ضعيفاً يعاني من العجز والاضطراب !! ؟

ثانياً : بذرة الإنقسام ومذكرة العشرة :

الناظر لمسيرة الحركة الإسلامية في السودان من زاويتها السياسية وهي الزاوية الأكبر كما وضح يجد أن الحركة قد استمسكت بعاصمين ساعدا على توحدها وتماسك بنيتها:

١/**العاصم الأول** : مثلته شخصية الدكتور/ حسن عبد الله الترابي وذلك باعتباره المفكر السياسي الأول والأوحد والمورد الفقهي المفرد للحركة والمؤثر المعنوي الأهم في حركة إقلاعها والمتفرد بالتنظير الكلي لها ولا شك في أنه لم يمنع الآخرين من واجب التفكير والبحث والتنقيب والتفقه وهي أهم شرائط التزويد الفكري والفقهي داخل الصف الإسلامي حتى تتحقق وتستقيم الشورى على علم وهدى.

ولكن عاطفة الحركة واسترخاءها واستسلامها الفكري أضعف عملية الشورى بمعناها الواسع وجعل حتى من الكتابة والتخريجات التي تقدم تعتمد أساسًا وتتطفل على ما أنتجه د. حسن عبد الله الترابي. وبذلك أصبح أهم عواصم العمل الحركي. للحركة الإسلامية السودانية ..! ووقع ما يمكن أن يسمي الإجماع السكوتي جداً على ذلك واستغنت الحركة بشيخها فكراً وفقهاً كما يلاحظ !!!

٢/ **أما العاصم الثاني**: فهو البرنامج السياسي الذي يتغذى من التحديات وينشط بالإثارة السياسية، بدءً من المحضن الأول دور العلم والجامعات ثم

المساحات الأخرى.. وإذا نظرت في هذا العاصم تجد أن بعض الخروقات قد أصابته من جراء امتلاك السلطة وانقطاع وضعف الإثارة السياسية (الموحدة) لينشأ سؤال ما بعد السلطة وتتولد معه أسئلة فرعية : حول المبدأ الديمقراطي .. وعودة الأحزاب.. وتجديد الزمان والحال ! وطبيعة الحزب الحاكم والعلاقات الخاصة والعامة .. وسؤال الشريعة والمشروعية لثورة الإنقاذ .. ومنزلة الحركة الإسلامية.

ولم تجد هذه الأسئلة إجابات تفصيلية وظل الروح السياسي أو اللعبة السياسية المنفصلة عن الفقه هي الملهاة الغالبة وصارت مشاركة ابناء الحركة الإسلامية في الشأن العام لا تتعدى الفرجة والتشجيع أحياناً كما يذكر البعض وعدم الاهتمام أحايين أخرى وتمت الاستعاضة عن البناء الفكري والتحريك المنظم والمؤثر بالاستنفار بين فينة وأخرى عل ذلك يجدد الحياة والحيوية في الجسم المترهل .

وتسامع الناس بنشوء بعض الجماعات المتسائلة من داخل الصف الحركي الإسلامي عن مشاريع العمل الإسلامي ومشاريع الحركة الإسلامية. وإن كان للتمرد حسنة واحدة . فإنه قد أوجد قضية محورية كبرى استنفرت روح الجهاد وعزيمة الصبر ومثلت رباطاً مقدراً وحد أبناء الحركة الإسلامية وترقى بالهموم والاهتمامات ومثل هذه التحديات ظلت عبر المسير الحركي تعطي هذا الأثر الايجابي والعاصم الموحد.

وفي هذه الفترة ظهر ما عرف (بمذكرة العشرة) وقد برزت هذه المذكرة باعتبارها موقفاً سياسياً لم تسبقها مقدمات فكرية أو تقريرات فقهية أو مشاريع للمراجعة والنقد الذاتي وإنما بدأت كموقف سياسي وهي بنت المدرسة السياسة السائدة داخل الحركة ولا يمكن الادعاء بأنها عملية استزراع خارجي أو فكرة (لقيطة) بغض النظر عن دوافعها وآثار ذلك ...

بدأت هذه المذكرة باعتبارها استدراكاً أمام المفكر السياسي الأول للحركة الإسلامية عبر تاريخها وبدأت وهي أقرب للثورة أو الإنقلاب أو حالة رفض أو اختراق للرباط والعاصم السياسي وهي مفسرة باعتبارها محاولة لإضعاف الهيمنة السياسية التي أدت إلى حالة احتقان داخل قنوات السلطة وشلت فعالية مؤسسات الدولة وأنتجت حالة ازدواج.

كما قلنا من قبل بدأت هذه الخطوة وكأنها تمس العاصم الأول الذي تراضت عليه الحركة كما وضح إذ هو مصدر التزويد الفكري والدفع السياسي والتبشير بالنصر القادم بزعامته التاريخية ورمزيته القوية والمؤثرة، هذا ما كان في شأن العاصم الأول ولعل من المفارقات أن نقول أنه ما كان لمذكرة مهما كانت أن تفعل كل ذلك لولا أنها كانت بمثابة صرخة في وادي الصمت الفكري والسياسي ولولا أنها كانت أمام الرجل المؤسسة أو المؤسسة الرجل (حسن الترابي) ! والمفارقة الكبرى أن هذه المذكرة خرجت من طيات أفكار التلاميذ المقربين من مدرسة الشيخ وفعلوا ذلك كما ذكر في حالة غضب واستجابة لاستفزاز ما .

أما العاصم الثاني: وهو المشروع السياسي بإثارته وحيويته فقد ذكرنا أن امتلاك السلطة جعل الإثارة السياسية في أضعف معدلاتها وقد حافظ على الحيوية المتبقية في الأداء العمل الجهادي والذي حمى البناء المادي والمعنوي والاستقرار السياسي من الانهيار جراء الفتنة الحالقة التي أصابت الحركة .. وبرز الجهاد بقيمه ومؤسساته كعاصم أساسي متين مثل الحفظ والحماية في أحلك الظروف تحدياً داخلياً وتربصاً خارجياً.

وهنا ظهرت الفجوة الفكرية في أوضح صورها وأصبحت صورة الحركة الإسلامية وهي تقدم طرحها وفكرها باهتة وضعيفة ومضطربة، من حيث البناء الفكري بدأت وهي تعاني حالة اضطراب وحيرة وقصور ، وظهرت علامات الانقسام وأخذت بذرته تطل برأسها لتثبت ضعف التأسيس الفقهي وانقطاعه ..

وتطل من جديد الفجوة التاريخية فاغرة فاها هازئة بضعف الاجتهاد السياسي وبعمق الفجوة الفكرية والسياسية التي ظلت محاطة بسياج من التخويف والإرهاب الفقهي والنفسي! ومحظوراً الاقتراب منها .. وأخذت هذه الفجوة تحدث عملية تجديد للازمة السياسية عبر العصور وانقطع الاجتهاد السياسي عن أصوله الأولى !!

إن ما قامت به الحركة الإسلامية جهداً واجتهاداً في الباب السياسي عالج كثيراً من نقاط الضعف غير أن الأمر ما زال يستدعي جهداً أكبر وعزيمة أقوى تتناسب وقوة واستحكام هذه الفجوة المذكورة. ويستدعي مراجعة العواصم الفكرية والحركية .

ما قبل الانقسام :

لقد بدأت صورة الحركة الإسلامية بسلطتها في مرحلة ما قبل الانقسام وهي محملة بأدواء الانقسام وبذوره .. وتمثل ذلك في الأتي :

١. اضطراب في المشاريع وذبذبة في المناهج ونقص في الخطط وانبتات في الجهد وغياب للاستراتيجيات .
٢. صار المشروع السياسي الفكري هجيناً، شيء من الديمقراطية وشيء من خواطر الإنقاذ وعواطف الحركة الإسلامية وبعض من الخيال.

وأفرز هذا الواقع بعض القيادات وهي مزعزعة في الفكر والسياسة والإدارة وربما رد ذلك إلى حالة الازدواجية وروح التشكك واضطراب الغايات والمقاصد، صار الموقف السياسي، شئ من الأمن وشئ من السياسة وشئ من الترتيبات .. وغاب المنهج الموحد الضابط لهذه الفسيفساء المتناثرة بين يدي الحركة الإسلامية .

غاب الصبر القائم علي روح الرجاء والاطمئنان الملتزم بصرامة المنهج ومرونة الفقه وصار الموقف السياسي كأنه مجموعة من المواقف اليومية وحشداً

من السوانح وحزمة من الوقائع تستخفه صحيفة ويستذله تصريح ويربك خطواته مشاغب وهو الواقع الذي أسلم الحركة لحالة القابلية للانقسام.

لم تعد القضية أمر إحلال فكري ومنهجي ونسقية تدرج منضبط، وإنما تحولت إلى قضية إحلال شخصي وبشري (إن يفسد هذا أفضل من فساد ذاك) غير أن المحصلة النهائية هي الفساد المنهي عنه في الشرع وصار التلبيس السياسي يلتمس المخرج الوحيد في بناء (حزب المؤتمر الوطني) وتكوين الحزب الحاكم من غير تدقيق في أمر الغايات والمقاصد والوسائط والوسائل بل وفي كيفية بناء هذا الحزب حتى لا ترحل الأزمات وتعاد زراعتها داخل أحشائه.

سؤال الحزب الحاكم:

الديمقراطية أم الشورى؟ سؤال لا تخلو منه مفكرة الإسلاميين السياسية، وهو السؤال الذي شغل ذهنية الإنقاذ من يومها الأول وهي تتقلب علي مدرج السياسة .

بدأت الإنقاذ لأول عهدها وهي مجتهدة في تجاوز حالة التحزب التي أثبتت فشلها وليس ذلك بالضرورة لفشل النظام الحزبي مطلقاً وإنما بسبب طبيعة التكوين الحزبي في السودان لذلك اجتهدت في تجاوز حالة التحزب لا استئثاراً بالحكم ولكن إشاعة لأمر السلطة، وخروجاً من حالة المسخ الديمقراطي فإن التحزب كوسيلة ناجعة ووحيدة قد ينسجم مع الفكر الديمقراطي ولكنه لا يحتوي رحابة النص الهادي والفقه الراشد بالضرورة ، فالمقصد السياسي الأساس يرمي إلى حشد الأمة عامة وصفها خلف إمام (رئيس) بمنهج واحد في إطار من العدل والرضا الاجتماعي ما أمكن.

غير أن السؤال الذي يطل برأسه، ما هي الوسيلة الأمثل لتحقيق ذلك؟ من حرية عامة ورضىً اجتماعي. معلوم أن التاريخ الإسلامي الراشد لم يعرف ما يسمي بالحزب الحاكم لإخراج أولى الأمر وإنما عرف مفهوم الأمة التي تخرج

قيادتها من داخل الصف الاجتماعي العام ـ وينشأ السؤال من جديد ما هي الوسيلة أو الآلية التي يمكن من خلالها أن يتم الفرز الاجتماعي لإخراج القيادة المتراضي عليها هل الأحزاب أم غيرها ؟ وما هو ذلك الغير إن كان؟

إن عجز الفقه .. والموقف تبدو في رضا الحركة الإسلامية بسقف الحزبية كنهاية لعملية التطور الحزبي وغاية للفعل السياسي الشرعي واتخاذ حزب المؤتمر الوطني حزباً حاكماً من غير احاطة ذلك بعاصم فكري لا يتصوره البعض أصلاً!!!

وكأن الحركة الإسلامية بذلك تجمع أسوأ ما في الديمقراطية وأقبح ما في الدكتاتورية. فهي تختار الحزب بدل الأمة مشورة.

وتحكم بالحزب بدل الأمة سلطة ـ وهنا يبدو الاجتهاد أقرب للموقف السياسي المتخلف والمصلحي القاصر منه للموقف الفكري والفقهي. وما يفسر هذا الاضطراب أن الحركة الإسلامية وزراعها السياسي الإنقاذ. ظلت وكأنها تدفع دفعاً نحو الخيار الديمقراطي التقليدي في طبعته المتخلفة والذي رفضه مفكروها ومنظورها بادئ الأمر لذلك عندما وضعت على هذا المدرج ظهرت كحركة (عادية) . وحكومة لا تختلف عن غيرها في الطموح السياسي والرغبة السلطوية.

إن الديمقراطية هي الإجابة المعاصرة لسؤال الشوكة في الحكم وكما هو معلوم من التراث فأن الحكم لا يستقر إلا علي شوكة وشوكة الأمس ما هي بشوكة اليوم. والشوكة المعاصرة كما هو مشاهد تنقسم إلي شوكة عسكرية، شوكة فكرية، شوكة شعبية.

استطاعت الإنقاذ أن تجيب عن سؤال الشوكة العسكرية، وذلك تحالفاً مع القوى العسكرية القائمة (أو بناءً وإعداداً وتسليحاً للقوى الشعبية) واستطاعت بفضل ذلك الحفاظ على البلاد وردت غائلة الأعداء وحجمت خطر المتمردين

وأشاعت روح العزة الوطنية وأدخلت مصطلحات الجهاد والشهادة في قاموس الجندية بقوة ومكنت لذلك.

أما من حيث الشوكة الفكرية فقد بدأت الإنقاذ وهي واثقة فيما عندها تمتلئ أشرعتها برياح الأمل الإسلامي ولكن سرعان ما أصيبت بالعجز والضمور ولم تستطع أن تكمل مشروعها الفكري وتركز العجز في تصورها وإنتاجها وعندما نشير إلي البناء الفقهي لا نقصد بذلك العاطفة الفقهية أو الحافظة الفقهية أو إعادة العرض والتوصيف الفقهي وإنما نقصد بها حركة الإنتاج والتوليد.

وجل الذي مارسته الحركة الإسلامية في معالجتها لقضية الواقع وفي تأسيسها الفقهي متردد بين الوصف الفقهي أو العاطفة الفقهية، رفعاً للشعار أو ترويجاً للمصطلح وما استطاعت أن تخرج فقهاً يلاحق الخلل السياسي ويسد النقص ويحيط الأداء باطار من الضبط مزود بآليات للدفع السياسي وظهر الاجتهاد السياسي كأنه جهد على غير منهج في غالب الأحيان وهو ما شكل حالة القابلية للانقسام.

الشوكة الشعبية: ظلت الشوكة الشعبية داخلياً قسمة بين الحزب الاتحادي الديمقراطي (الختمية) وحزب الأمة (الأنصار) إستناداً علي القواعد الصوفية وهي قواعد لا تتناقض مع أهداف الحركة الإسلامية وإنما تنسجم شعاراً وعاطفة مع منهج الإسلام الشامل غير أن البرجماتية العلمانية وظفت هذه العاطفة مستغلة غيبة الوعي الإسلامي وغفلة القيادات لتجعلها تحتطب في حبال العلمانية تحت زعامات مقدسة.

إن الشوكة الشعبية (وهي أصل المزايدة بالشرعية الديمقراطية) لا تعمل إلا بترشيد هذا الرباط أو حلحلته ليصاغ على هداية الدين ومقاصد الشرع الحنيف ... والحركة الإسلامية لا يفيدها أن تمتلك قوةً فكريةً وتياراً صفوياً وقوةً عسكريةً .. ثم تنعزل عن الساحة شعبياً .. لذلك فهي مطالبة ببذل جهد اجتماعي

وسياسي وثقافي لاعادة صياغة الواقع الشعبي .. وجعله داعماً للتيار الإسلامي الأصل .. حتى يقع الانسجام بين القاعدة والقمة ولا يتحقق ذلك من خلال الفعل الديمقراطي بالضرورة وإنما عن طريق الفعالية والتحريك الإسلامي وابتكار أساليب للمشاركة الشعبية وتنشيط الخطاب السياسي تجاوزاً لحالة التحدي الديمقراطي المرتبطة بالانقلابات والفوضى ومخططات الإجهاض للمشاريع الإسلامية والوطنية.

ويتم ذلك بالفطام أولاً ثم بإعادة التغذية على أسس سليمة ومقبولة شعبياً... حتى إذ اكتمل ذلك لم تعد الديمقراطية مهدداً وإنما وسيلةً معتبرة ، إن استكمال بناء الشوكة فكراً وقوة عسكرية وعمقاً شعبياً وإقامة مولدات ذلك من مناهج وإستراتيجيات من أهم أصول الاستقرار وإنما يتكامل ذلك تصوراً وحركة في الواقع بحسابات دقيقة ومراجعات شاملة.

إن هذه الرؤية الشاملة تبدو غائبة في واقع العمل الإسلامي السياسي وإنما تحكم الأمر رؤية متقاطعة ومتناثرة لا يجمعها خيط واحد منظم كغيرها من القضايا الأخرى!!! وقد كان الفصام والانقسام داخل بناء الحركة تعبيراً قوياً عن ضعف المنهج السياسي ... وضبابية الأفكار المحركة.

فإن الاضطراب في كيفية تقسيم السلطة داخل كيان الحزب !!! إنعكس علي كيفية تصور ذلك داخل كيان الأمة ووقع التنازع بين سلطان الحزب وسلطان الجهاز التنفيذي لقد وضح أن لمخرج الذي تفرضه الضروروات السياسية قد يأتي من تلقاء الديمقراطية وهنا ينبغي أن يتأسس البناء الديمقراطي على أساس من التحالف على القضايا الكبرى التي تجمع كافة القوى الإسلامية والوطنية وعندها لا تصبح الديمقراطية خياراً مرفوضاً لعجزها عن التعبير عن إرادة الأمة وطموحها وقيمها بل تصبح خياراً يتسالم مع البناء العقدي والواقع السياسي والاجتماعي !!!

المحكم والمتشابه في العمل السياسي

النظر في الاختلافات داخل الكيانات السياسية والاجتماعية. يستدعي نظرة أولية تتجاوز الواقع الماثل باعتباره ثمرة للاختلافات إلى طبيعة تكوين الجسم المؤتلف سابقاً .. ثم النظر من ثم إلى دواعي الاختلاف وأسبابه والإحاطة بإفرازات المرحلة من بعد ذلك ولعل القرآن يعطينا صورة مثالية لمثل هذه الدراسة:

فهو يجعل أساس الائتلاف القران الكريم .. فألف بين قلوبكم .. ويجعل من أسباب الاختلاف.. التنكر للبينات والمناهج .. تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات.

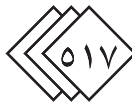
وينظر إلى الاختلافات الفرعية التي قد تنشأ لسبب أو لآخر بنفس المنهج.. فيجعل الاختلافات بسبب عدم تحديد منهج لتوزيع الغنائم.. ويجعل أصل التوحد قائماً على منهج الطاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، يقول تعالى(يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِ) وهي سبب الاختلاف .. (قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ) [1].

إن هذه الصورة باعتبارها منهجاً لدراسة ظاهرة الاختلافات وردها إلى أصولها.. تعين على تحديد منهج موضوعي لدراسة دواعي الاختلاف وتحديد أسبابه.. وتلمس جذوره الأولية ..السؤال الذي يقوم بين يدي النظر إلى الاختلافات التي اشتعلت داخل كيان الحركة الإسلامية يحدد في هل قامت الحركة الإسلامية من يومها الأول على تحالف أحزاب أم تحالف أفكار وهل قامت على أصل فكري واحد أم على هدف سياسي موحد، وهل هو خلاف فكري أصولي أم فقهي فرعي أم نفسي أم شيء من ذلك كله ؟

إن الاجابة على هذا السؤال تفيد في تحديد أسباب الإنقسامات التي تنشأ

---

١ - سورة الانفال اية ١



وتلاحق الكيانات المعينة. فمتى كان التحالف قائماً على أساس حزبي كان أسرع في الظهور والتميز لأن الغايات الحزبية والغيرة الحزبية جميعها دافع للمحافظة على التميز والكسب الخاص وإن تسمى الحزب بالحزب الإسلامي وينطبق ذلك على الحكومات التي تنشأ علي تحالفات حزبية !!

بينما التحالف الذي ينشأ على أساس فكري مستفاد من عقيدة واحدة هو الأقوى .. والأكثر استمراراً وبقاءً ..

وكلما قويت الفكرة قويت روابط الائتلاف وكلما ضعفت انعكس الضعف تناقضاً واختلافاً وكلما تسامت الأهداف والغايات كلما طبع ذلك أصول البناء الواحد بطابع التماسك والانسجام .. وكلما نضج المنهج الفقهي المستفاد من النص الهادي كلما كان ذلك أدعى للتوحد. وربما كانت الإشارة القرآنية البليغة تقصد ذلك عندما جعلت الاعتصام بحبل الله .. هو القران ..

عند التدقيق في أصل نشأة الحركة الإسلامية ربما وضح لنا أنها ليست تحالفاً بين حزبين أو أكثر وإنما هي أقرب للتحالف الفكري .. وقد مارست ضرباً من التحالفات السياسية عبر مسيرتها ..

غير أننا نلاحظ أن الانقسامات التي أصابت الحركة الإسلامية لأول عهدها قامت على خلفية تتصل بمدى صلتها بحركة الإخوان المسلمين في مصر .. وبدأت الحركة في تيارها الغالب وكأنها تستفيد من حركة الإخوان المسلمين في بيان مقدماتها الفكرية ومنهجها التجنيدي التربوي وخطابها العاطفي غير أن المدقق: يلاحظ وجود نمطين في التفكير في العمل الإسلامي.

النمط الأول : وهو نمط التفكير الذي لم يقف عند حركة الأخوان المسلمين ليرتبط بها ارتباطاً عاطفياً قوياً ...وانما تميز بطرح رؤية إسلاميه ذات خصوصية لا تتناقض مع دعوة الإخوان المسلمين ..ولا تقبلها قولاً واحداً ..

النمط الثاني : وهو نمط التفكير الذي رأى في حركة الإخوان المسلمين

المثال القوي والصادق .. والمورد الأخلاقي والفقهي العملي الأقدر على تحقيق قيم الدين وتطبيق أحكام الشرع في واقع الحياة .

تميز النمط الأول بالحيوية والديناميكية والتخطيط السياسي وتولي أمر القيادة السياسية والموجهات الفكرية وكان أمر السياسة هو الغالب والمهيمن على الساحة ...

أما النمط الثاني: فقد كان أقل حيوية وديناميكية وظل يحافظ علي النفس الإخواني وعلى احترام الخطاب التراثي والاحتفاء بالعاطفة الدينية ويرتبط ارتباطاً قوياً بحركة الإخوان المسلمين في مصر عاطفة وفكراً.

وقد كانت جل الاختلافات تتصل باستدراكات الطرف الثاني على نشاط الجماعة .. وجرأتها على التراث وعلى بعض الأنماط السائدة وبعض الروابط الحاكمة وهذه الاستدراكات لا تمثل فرزاً قوياً وقاطعاً بقدر إشارتها إلى وجود هذين التيارين في أصل بنية الحركة وإن خرج بعض أطراف التيار الثاني أو النمط الثاني من الحركة وأعلنوا بقاءهم على الأصل الأول (الأخوان المسلمين) فإن هذا لا ينفي أن داخل الحركة ظل هناك من يحمل ذات العاطفة غير أنه يحمل رؤية سياسة لا ترى ضرورة الإنقسام والمفاصلة داخل بناء الحركة الواحدة.. ويرى في الاجتهاد السياسي نجاحاً يحافظ على سلامة الحركة ويقوي كسبها في الواقع وهو تيار يقدر الوجود المتميز لحركة الإخوان المسلمين ولايراها بالضرورة خصماً على قوة العمل الإسلامي ما دام الاختلاف لم يتحول إلى حالة نفسية تتجاوز المقدمات الفكرية والموجهات الأخلاقية ويظل ذلك خاضعاً للتطورات السياسية.

تبدو بذرة الاختلاف مع دقتها كأنها وقد ظلت مطمورة بالعمل والاجتهاد السياسي ولم تجد الفرصة المواتية للظهور والاستطالة والإثمار ونحن لا نحاول متابعة خيوط الاختلاف وشُعيراته الدقيقة لأن مثل ذلك الاختلاف لا يخلو منه

مجتمع أو جماعة بل نجده في داخل نفس الإنسان وإنما ينصب التركيز على ما ظهر واستغلظ أصلاً وفرعاً وثمراً كما أنه لم يكن هناك أداءً فكرياً متميزاً ونشاطاً فقهياً واسعاً يصهر بذور الاختلاف ويصنع من ذلك سبيكة فكرية وفقهية تحفظ وحدة الفعل والأداء السياسي ويرد ذلك إلى أصل فكري ومورد فقهي موحد مهما اتسعت المشاريع السياسية أو تضخمت ويربط ذلك بقنوات للتواصل والتجديد تحيط بالجسم الحركي وتصله بالمدد الشعبي من غير تناقض أو تنافر أو انقطاع، لا شك أن رصد دواعي الاختلاف الواقع بين طرفي الحركة الإسلامية في حزبيها يرد إلى تاريخ قريب ذلك حتى نركز النظر ولا نضعف ذلك بالتنقيب في التاريخ البعيد مع أهميته وإن اشرنا إلى ذلك إشارة عامة ...

ونبدأ ذلك بالنظر إلى بداية التطورات والتدابير السياسية التي رمت إلى إحداث تغيير سياسي يتجاوز مرحلة تولي السلطة وهي المرحلة المجمع عليها (الشرعية الثورية) إلى تحقيق معني الشرعية الدستورية ثم التطورات المتلاحقة من ثم بحثاً عن هذه الشرعية!!!

وكان الاختلاف حول مدى مشروعية التغيير العسكري وصلة ذلك بمفهوم الشرعية في الفقه الديمقراطي الدارج ومن ثم التدابير السياسية وكيفية الانتقال من الشرعية العسكرية إلى الشرعية الدستورية ثم تحديد القوى القيمة والمهيمنة على عملية الانتقال والتغيير.

وقد مثلت هذه النقاط نقاطاً خلافية انطوت عليها النفوس فقد ذهب رأى إلى الإسراع في الانتقال من الشرعية (العسكرية) وخلع البذة العسكرية والإبقاء للضرورة على رئيس الجمهورية ثم تسريع خلعه للبذة العسكرية أو تغييره نفسه بقيادي غير عسكري انسجاماً مع المفهوم الديمقراطي (الشرعية) !!! ومن ثم الإسراع في تكوينات حزبية .. وتكوين الحزب الغالب الذي يعطي حركة التغيير مشروعيتها ويفتح الباب للأحزاب الأخرى من مدخل التوالي .. ثم حرية تكوين

الأحزاب على ذات الشروط الديمقراطية.

ولتحقيق ذلك يظل القيّم على أمر التغيير وضبط هذه التحولات: الحركة الإسلامية! غير أن الحركة الإسلامية باعتبارها حركة ذات قوة مؤسسية مخططة وآمرة قد تم تجميدها !!! وفقاً للتحولات السياسية المقدرة وبقيت رباطاً عاطفياً فقط! وتمت الاستعاضة عنها بمجلس تم تكوينه ليعبر عن الواقع الجديد ـ شاملاً للقوة المدنية والعسكرية ويضطلع بوضع السياسات واتخاذ القرارات ثم تسارعت الحركة السياسية وضعفت حاكمية هذا المجلس ليفقد بعد ذلك صلاحيته بسبب من طريقة بنائه ومهامه ومدى مشروعيته ومؤسسيته.

دواعي حل الحركة الإسلامية :

إن النظر إلى أمر تجميد الحركة الإسلامية كمؤسسة آمرة فكرياً يبرز بصورة واضحة مسببات الاختلاف وضعف منهج التوجيه والملاحقة وهو الاختلاف الذي أخذ يعتمل في غيبة وإضعاف مقوم الوحدة. لتبرز رؤية خاصة أنطوي عليها فريق من الحركة لتحقيق أهداف سياسية يرى ضرورتها في منهج التطور للعمل السياسي: ويقوم ذلك على الآتي :

تجاوز حالة المشروعية التاريخية التي تميز بها بعض شيوخ الحركة الإسلامية وكانت تعطيهم حق المراقبة والمتابعة والنصح والشورى والاستدراك على التطورات السياسية.

وهذه القيادات ذات المشروعية التاريخية لم تكن مؤهلة حسب هذه الرؤية لإحداث عملية تغيير ثورية حادة في أبنية وحالات السلطة مما يستوجب الاستعانة بالقوى الشبابية ، وهذه القوى تمتاز بشدة ارتباطها العاطفي بزعيم الحركة الإسلامية وهذا جزء من ارتباطها بالحركة الإسلامية نفسها ! وبما أن الحركة لم يبق منها حقيقة إلا رمزها - كمؤسسة - وهو الأمين العام فهي أكثر تمسكاً به لذلك كانت الرؤية تقوم على بقاء القوة الحية مرتبطة بالحركة الإسلامية

وخاضعة لها من غير فعالية في اتخاذ القرارات الكبرى...

وأصبح كما ذكرنا القوى التاريخية أيضاً ليست بذات فعالية في اتخاذ القرار ويصبح البديل لذلك: بناء حزب المؤتمر الوطني. وبناء مؤسسات الدولة. وحاكمية الدستور. لتصبح القيمومة من ناحية واقعية على العمل السياسي وتطوراته للأمين العام للحركة الإسلامية!

وسياسياً للحزب ودستورياً لمؤسسات الدولة. وأتى هذا التصور في السياق المرحلي الانتقالي. وبذلك بدأت خطوات الدفع تتسارع نحو واقع سياسي جديد وأشتعلت نار الخلافات ... بين هذين التيارين: تيار السلطة المأمورة بعاطفة الحركة الإسلامية ، تيار السياسات المتسارعة نحو إيجاد واقع أقرب للمثال الديمقراطي السابق وهو التيار الذي يقوده الأمين العام للحركة. والتيار السابق يتركز حول الرئيس وبعض المراكز الأخرى .. وهو التيار الأكثر حركية ودينامكية فيما يتعلق بالتغيير والتدابير السياسية تناسباً مع الفعل التنفيذي وقد دفع ذلك إلى تميز هذين التيارين، وتحرك التيار المتصل بالسلطة التنفيذية ليتحدث عن ضبابية الوجود الفعلي للحركة الإسلامية - تخطيطاً وأمراً- ويتحدث عن آمرية الأمين العام وجمعه للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية توجيهاً وضبطاً لمؤسسات الدولة والسلطة الأخلاقية (الحركة الإسلامية). وقد سعى هذا التيار لمعرفة وضعية الحركة وتكييف وجودها وإزالة حالة اللا وجود واللا عدم التي صبغتها .. وإعادة تفعيل مؤسساتها وضبط الإيقاع السياسي وفق رؤية محددة ودراسة الخطوات المتسارعة نحو نفق الديمقراطية ! وتحديد صلاحيات الأمين العام والفصل بين سلطة الرئيس وآمريته، وظهر ذلك فيما عرف بمذكرة العشرة والتي أشرنا إليها من قبل. حاولت مذكرة العشرة أن تتخذ من الباب السياسي مدخلاً لتحقيق بعض الأهداف التي ترمى إليها كما سبق غير أنها أخرجت الصراع من الداخل إلى الخارج وبذلك أصبح الداء ظاهراً للعيان فهو

إما أن يستأصل ليعود الجسم سليماً وإما أن يقع الفصل بين الحالتين وهو إما فصل مؤقت أو فصل دائم!!!

وبذلك تحسس كل طرف من أطراف السلطة أسلحته الظاهرة والباطنة ودارت رحى الاستقطاب داخلياً بين رموز السلطة سواء كانت سلطة الحزب أو سلطة الدولة لا فرق في ذلك وانعكس ذلك على النفوس وحميتها، استطاعت رموز سلطة الحزب استعمال خبرتهم وفاعليتهم وتأثيرهم العاطفي ورمزيتهم في إحداث حشد ضخم ليدلل على قوة الحزب وكماله بناءً وتخطيطاً ودارت معركة ضد الرموز المعارضة لتيار الأمين العام وتم عقد المؤتمر الجامع للمؤتمر الوطني في هذه الأجواء. وحاول هذا المؤتمر أن يقوم بعملية تجميل أخفت جزءاً من العلل التي تعاني منها الحركة وأبرزت مظاهر الوحدة والوئام بين جميع الأطراف غير أن الداء كان قد تجاوز مرحلة التجميل والمعالجة الوقتية وظلت عاطفة الحركة وإرادة الجمع والتوحد هي الغالبة على عامة أعضاء الحركة الإسلامية .

وقد أرسل هذا المؤتمر رسالة قوية للطرف المعارض لهيمنة الأمين العام وذلك بإبعاد رموزه عن طريق الانتخابات من موقع التأثير الحزبي وكسب هذا التيار (تيار الأمين العام) الجولة لحد ما ونشط في استكمال مشروعه وذلك بالتزهيد في المؤسسات القائمة إظهاراً للمسالب وحديثاً عن حالة الفساد .. إلخ.

وجعل ذلك دافعاً للانتقال إلى الوضع الديمقراطي واعتبار المرحلة السابقة مهما كانت مرحلة انتقالية منقوصة الشرعية.

وقد كان الهدف الاستراتيجي من ذلك إعلاء المبدأ الديمقراطي لحل الإشكال الداخلي والحديث عن الوفاق الوطني باعتباره مدخلاً لحلحلة الرباط القائم داخل بيئة السلطة التنفيذية والمعين على رد الأمر للحزب. وبذلك يتم توحيد الحزب ومعالجة علله تحت قيادته التاريخية ـ الأمين العام ـ وإبعاد الرموز العسكرية لانتهاء مدتها. وبروزها كمراكز قوة تهدد استراتيجية الطرف الآخر

من أعضاء الحركة الإسلامية؛ ومن ثم ضخ دماء جديدة يتم بها تجاوز القيادات التاريخية وبذلك يتحقق المشروع الكامل لهذا التيار وهو المتمثل في الأتي :

أولاً: عودة الديمقراطية بعد بناء حزب الأغلبية (المؤتمر الوطني)

ثانياً: تجاوز العائق التاريخي في عملية الانتقال (شيوخ الحركة الإسلامية)

ثالثاً: تجاوز حالة العسكرية باعتبارها مركز قوة يعطل فعالية وحيوية بناء الحزب رابعاً: تجاوز حالة الحركة الإسلامية كمؤسسة والاستعاضة عنها بحزب المؤتمر الوطني

خامساً: اعتبار المثال الديمقراطي ـ الصورة المثلي لحفظ قوة الحزب وقيام التيارات القادرة على المحاسبة والمراجعة وفك حالة الاختناق الفكري والسياسي التي تعاني منها السلطة.

سادساً:اعتبار الدستور إطاراً عاماً ضابطاً للعمل السياسي بين أبناء الأمة.

ومن ثم نشط التيار الآخر وفقاً لأجندته المخالفة لذلك وهو يتقوى بمؤسسة الرئاسة ومن أهم موجهاته :

١. اعتبار التحالف العسكري بين الحركة الإسلامية والمؤسسات العسكرية تحالفاً حتمياً ولازماً في مرحلة يعاني فيها السودان من التهديد العسكري داخلياً وخارجياً. وخير من يمثل هذا التحالف ويضبطه هو الرئيس ـ عمر حسن أحمد البشير. ويرى هذا التيار أن الحركة ما دامت قد ارتضت عسكرة المدنيين ـ الدفاع الشعبي ـ فلا معنى أن تخلع بزة العسكريين لتدابير سياسية. وخاصة أن السياسة المعادية من كل الأطراف تطبخ في المطابخ العسكرية حالة الحرب في (الجنوب والشرق). وهذا أصل المشروعية في الخطاب السياسي والواقع القائم ...

٢. إعطاء السلطة التنفيذية حرية التخطيط واتخاذ القرار في إطار الموجهات

٣. الحزبية معالجة للاضطراب الداخلي والخارجي وإنفاذاً للقرارات اللازمة وملاحقة الفساد..

٤. عدم الإسراع في تحويل البلاد إلى نظام ديمقراطي لم تتضح خصائصه ومميزاته ولم تحدد قوانينه وموجهاته واتخاذ سياسة التدرج نحو ذلك ومحاولة إضعاف المعارضة الخارجية ليتم الوفاق وفقاً للأجندة الوطنية.

٥. عدم تحديد رؤية واضحة في تكييف وآمرية الحركة الإسلامية بعد مؤشرات حلها مما يتطلب العودة اليها برؤية جديدة وهكذا بدأت الرؤية بين الجانبين متناقضة في بعض درجاتها.

- اختلاف على مفهوم الشرعية والمشروعية للنظام القائم .(استمرارية العسكرة)
- اختلاف علي وضعية الحركة الإسلامية وتكييف مراحل تطورات السلطة.
- اختلاف على أسس معالجة الخلل الداخلي والخطاب الخارجي.
- اختلاف على الحل الديمقراطي خياراً أم اختياراً... فجأة أم تدرجاً.

وأخذ الصراع يطل براسه بين مؤسسة مجلس النواب ورئاسة الدولة .. وقد ظهر الصراع وكأنه عرض لمرض وليست حقيقة المرض كشأن الخلافات السياسية ودارت الخلافات حول سلطة الولاة ومن يقوم بتعيينهم وانتخابهم. وتحديد رئيس لمجلس الوزراء للمساءلة.

ثم رجاءات من رئيس الجمهورية بارجاء بعض المناقشات ورفض من الجهاز التشريعي ورئاسته مما أربك العمل وأدخل الدولة في حالة اضطراب خطير وهكذا ظهرت آثار الاحتقان والتحدي بين الطرفين، ثم تعددت التصريحات المتناقضة والمتدابرة.

وآذن الوضع بدخول البلاد في حالات من الميوعة شابهت الأوضاع التي

صاحبت العهود الديمقراطية وهي الحالات التي تستدعي دبابات العسكر..

وعندها أظهر تيار الرئاسة سلاحه المذخور وهو سلاح شرعية الرئاسة. فتم حل المجلس الوطني باعتباره يمثل مرحلة يستدعي الاستقرار السياسي تجاوزها وباعتباره مرتكزاً للمعارضة ضد مؤسسة الرئاسة. وأغلقت أبوبه.

ومثلت هذه النقطة قمة الاختلاف وبداية الانفصال والتميز بين التيارين .. ونقل الاختلاف إلى خارج المؤسسات الخاصة .. وحملت أوراق القضية إلى المحكمة الدستورية والمحكمة الدستورية قد تفصل في المشكل ولكنها لا تحدد مسير ومصير العمل السياسي..

أين الحركة الإسلامية ؟ :

- لقد اشتعلت هذه المعارك بين غرف ودهاليز أهل السلطة.. ولا فرق بين سلطة الحزب وسلطة الدولة فهي السلطة على كل حال ..!!
- أخذت الحركة الإسلامية برباطها التاريخي وفي عضويتها الأولى تشاهد هذه الفواصل الدرامية وقد فغرت فاها اندهاشاً وعقد العُجب لسانها والاستغراب، وهي ترى نسيج الدولة التي دافعت عنها وحمتها بالمال والأرواح يقطع خيطاً خيطاً وخزانة أسرارها تبعثر في قارعة الطريق .. وجسدها ينزف .. وأخذت وبسبب من هذا تدب فيها الحياة وهي تحاول تجميع أطرافها وملاحقة الخلل والدفاع عن ذاتها فأخذت بسياسة المسكنات الوقتية والمعالجات الآنية لداء انسرب في الأحشاء وبلغ العظم في البناء السياسي وكانت اللجان التي تجتمع لتنفض والمقترحات والآراء التي تقدم وكل ذلك في إطار من العاطفة لم يتأسس على فقه سابق أو لاحق لذلك كان الداء الشاطر أكبر من ذلك.
- وأخذت الحركة تتحسس أطرافها وهي تعزم على مراجعة بنائها ومقومات بقائها والتميز عن وهج السلطة ورهجها والعكوف على هياكلها ومراجعة بنائها الداخلي واعلاء صوت التربية ونداء الروح ومراجعة الموقف والسلامة

النفسية والدفع الفقهي وإحياء مشاريع النقد الذاتي.. وأجتهدت الحركة في استثمار وعى جماهيرها وهي الجماهير التي ظلت في حالة حيرة لا تريد أن تفرط في دولتها ولا تريد أن تتمرد على شيخها وهو الإحساس الغالب لدى جميع أعضاء الحركة غير أن الابتلاء إذا زاد فسوف تأتي اللحظة التي يحدد فيها كل انتماءه على قدر بلائه ووفقاً لمنهجه الفقهي وهكذا أخذ الأمر يتفلت والخرق يتسع على الراقع.. والحركة تجني ثمار تفريطها في هياكلها وبنائها ولازم شوراها وضعف فقهها وضمور فكرها وعجزت مناسجها عن ستر عورتها الفكرية والثقافية وهي تحاول أن تخصف عليها من ورق تاريخها وتولي عبء ذلك المنسج الجهادي الذي أفاض على الحركة من دثار الشهداء ما أعاد شيئاً من اتزانها وأشياء من شارتها المفقودة وعزيمتها الموؤدة وهو ما دفع لإعادة البناء ومحاولة استرجاع السيرة الأولى حتى تتحول إلى جسم قوي وفاعل ومؤثر يتصل بالسلطة على علم ووعي وفقه ويحدد طبيعة علاقته على بينات من الدين حفظاً وضمانة للمشروع ثم تطور أمر الاختلاف داخل كيان الحزب الحاكم لتأتي قرارات (صفر) وهي القرارات التي أقرت واقعاً أبى إلا أن يطل بنفسه ويعبر عن ذاته فكان الانشطار الواقع اليوم في جسد الحركة الإسلامية بين المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي ثم امتاز كل حزب عن غيره ليحتدم الجدال السياسي بين الطرفين فينحاز أهل (سلطة الدولة) غالب شيوخ الحركة الإسلامية التاريخية لخطهم الأول ويدعمون سلطة الرئيس بمبرراتهم وينحاز أهل سلطة الحزب وغالب الطلاب وبعض القوى الخاصة والحية لخط الأمين العام لأول الأمر ثم تغير الحال بعد ذلك. وقد دلت هذه القسمة ـ على الواقع الأولي الذي ذكرنا به ونحن نتحدث عن بدايات الاختلاف.

استدراكات الطرفين على بعضهم:

أخذ أعضاء المؤتمر الشعبي على المؤتمر الوطني :

١. خيانة العهود ويقصدون عهد الحركة الإسلامية .

٢. أخذوا عليهم تنكرهم للقيم الديمقراطية ولمعاني الحرية وخاصةً في حق الولايات في انتخاب حكامها وتمسكهم بالخط العسكري.

وأخذ أعضاء المؤتمر الوطني على المؤتمرالشعبي :

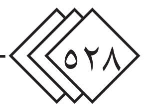
١. استبدادهم بالرأي وستهانتهم بالمؤسسية.

٢. استبداد الحزب بالسلطة دون جهاز الدولة وجعلهم الرئيس رمزاً من غير سلطة .. مما يولد اضطراباً وازدواجاً .. وربما عبر عن هذا الازدواج ما نسبته وسائل الإعلام للأمين العام في قوله ممتناً (فقد قلت للرئيس اذهب إلى القصر رئيساً وسأذهب إلى السجن حبيساً) وكان الخطاب السياسي عند أنصار تميز سلطة الدولة .. أن الأمين العام كان يريد أن تكون المقولة: إذهب للسلطة حبيساً وسوف أذهب للحزب رئيساً.

يبدو أن المؤتمر الوطني بدأ وكأنه يسترد أنفاسه من جراء الصراع الذي ظل محتدماً وأخذ ينفذ أجندته في السلطة. والتي تقوم كما وضح على : ضمان الاستقرار السياسي، التدرج الوئيد نحو التعددية - الديمقراطية). معالجة ازدواجية اتخاذ القرار وتحديد السلطات.

وإعطاء الرئيس كامل الحرية في الحركة والتكتيك السياسي مع مجلسه وتزويدهم بثقة الحزب وإعادة بناءه وتحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين وبدأ حزب المؤتمر الوطني من بعدها كسولاً وهو يستظل بظل السلطة في تلك المرحلة!

أما المؤتمر الشعبي فقد بدأ وهو أكثر حدة حتى يستنفر عضويته لإعادة البناء على أساس من تميز الخطاب السياسي وبيان الفارق الفكري ما أمكن بين



المؤتمرين ومبررات الانفصال.. تركز الخطاب الشعبي حول: رعاية العهود وهو شعار سياسي يدخل في باب رد الفعل لحالة التنافس بين التيارين ...الحديث عن الحرية والتركيز على ذلك. والحديث عن الديمقراطية وإعلاء مبدأ المشاركة في السلطة .. وحفظ حقوق الولايات في اختيار ولاتها وبدأ حزب المؤتمر الشعبي وهو ينادي بهذه الشعارات أقرب للمبدأ الظاهري الذي يجادل بالنص قولاً واحداً ولا يستصحب تدرجات الفقه وتأثير الظروف المحيطة والمتغيرة!!!

السالب والموجب في هذا الانشطار :

يتركز الموجب في هذا الانشطار من بعد أن وقع في الأتي :

أولاً: إعادة تفعيل مؤسسات الحركة الإسلامية وإعطاؤها قوتها وفعاليتها والإسراع في ذلك... وتحريك قواعدها بعد أمد طويل من الانقطاع وعدم الفاعلية.

ثانياً: قدرة نظام الإنقاذ على تقوية وإنشاء تحالفات تمكنه من التمكين للقيم السياسية بصورة أقوى وفي ظل الصراع المظنون بين طرفي الحركة الإسلامية من موقع القوة الفكرية .

ثالثاً: ربما مثل تميز الدكتور/ حسن عبد الله الترابي وهو شخصية بدأت أقرب للصرامة ايدلوجية والتي قد لا تجد القبول الشعبي عند بعض الكيانات بسبب الدعاية الإعلامية وحالات الاستقطاب التاريخية السابقة وربما حالة الاستفزاز المصحوبة بشخصه لبعض الأحزاب والكيانات مما يعطي بعض الكيانات والجماعات الدافع ويزيل عنها الحاجز النفسي لتوثيق العلاقة بين للإنقاذ وبين كياناتهم...

رابعاً: بروز المؤتمر الوطني كتيار وسط بين حدة الشعبين المظنونة وبين التكوينات الحزبية الأخرى.

خامساً: التكامل في المحصلة النهائية وفق الأهداف الاستراتيجية بين تياري الحركة الإسلامية وطنيين وشعبيين إذا صدقت المقاصد والمنطلقات.

سادساً: تخصيب بذور العمل السياسي بالروح الإسلامي في السلطة أوالمعارضة ... وفي بناء وإقامة التحالفات القائمة والمقدرة.

سابعاً: توحيد مصدر القرار لمواجهة مرحلة تحتاج لقرارات قوية ونافذة تدفعها قواعد صلبة متماسكة ويقوم عليها قيم متفق عليه.

أما السالب:

أولاً: اشتعال الروح السياسي الدارج وزرع الفتن والخلافات وتوطين الكراهية بين أطراف الحركة الإسلامية.

ثانياً:الانشغال عن عظائم الأمور بالكيد والدس للبعض واعتبار المعركة بين الوطنيين والشعبيين.

ثالثاً: توظيف الأسرار والمعلومات والعلاقات السابقة في حرب القيل والقال والدس والمناورات السياسية.

رابعاً: الانغلاق الفكري والرضا بحالة السلطة والاطئمنان إلى ثديها والانقطاع عن التواصل الشعبي عبر الفكرة والتربية والتنمية الاجتماعية.

خامساً: خفوت الحس الإسلامي والبحث عن التحالفات نكاية في التيارالآخر وتقوية المخالفين أصلا لاضعاف التيار الآخر وإن اتصل ذلك باضعاف معاني الدين وقيمه .

سادساً: تضخيم الخلافات وردها إلى الأصول واعتبارها فارقممايز بين الحق والباطل وهي خلافات اجتهادية .

سابعاً: اضعاف الرمزية العالمية للحركة الإسلامية من حيث اتصالها بقيادة الدكتور/حسن عبد الله الترابي .. وتوليد اضطراب في الذهنية الإسلامية في الخارج لفهم حقيقة ما يجري.

ثامناً: الاستقواء بالحركات المتمردة ومدها بالغطاء الشرعي وتوظيفعها في معركة الأحقاد.

سؤال الفكرة والضمير

في اللقاء الذي اجرته صحيفة الشرق الوسط مع أشهر وزراء خارجية الإنقاذ – د.مصطفى عثمان اسماعيل واختارت له من العناوين: مصطفى اسماعيل – صراع البشير والترابي بدأ مبكراً وكنت أجمعهما في منزلي والعنوان إن بدأ محملاً بالإثارة الصحفية فهذا لا ينفي أنه حفل بجوانب مثيرة في طبيعة العلاقة بين مراكز اتخاذ القرارات وآليات التنفيذ عند الإنقاذ وبدائية الفعل والأداء السياسي في دولة معاصرة يقول الوزير السابق: ومع قيام الإنقاذ وتأسيس التنظيم السياسي مطلع التسعينات ظهر جلياً أن القيادة أصبحت متنازعة بين شخصيتين أي بين الفريق عمر البشير والدكتور حسن الترابي ليضيف وبقيت على موقفي أي رفض المحورية أو الشللية، وظلت علاقتي وطيدة مع الرئيس البشير ومع الدكتور الترابي ويبدو الأمر أكثر اثارة عندما يقول وكنت أحرص على أن نلتقي في منزلي بصورة شبه منتظمة في أيام الجمعة ومن خلال هذه اللقاءات كنا نعالج الكثير من المشكلات التي تحدث قبل أن تصل إلى السطح. وربما وردت تساؤلات عديدة عن طبيعة تلك المشكلات وأساليب حلها أما السؤال الأهم أين المؤسسات التي تقوم على ذلك وتضطلع به. وهل يمكن أن تمثل مثل هذه الجلسات علاجاً قوياً وناجزاً لما ينشأ من مشكلات وهل هي مشكلات شخصية أم مشكلات أمة وقضايا مجتمع. وأين مجالس الحركة ومؤسسات الإنقاذ من ذلك كله ولا يدعنا د. مصطفى نذهب بعيداً إذ يضع بيده على سؤال هل الدولة ممثلة في مجلس قيادة الانقاذ الوطني ثم رئيس الجمهورية المعين ثم رئيس الجمهورية المنتخب هو المسؤول الأول في شئون الدولة وإداراتها أم أن الحركة ممثلة في الأمين العام للحركة الإسلامية ثم التنظيم السياسي ثم المؤتمر الوطني هو الجهاز الحاكم بالنسبة للدولة. عدم الوضوح تجاه من يتخذ أو يملك القرار كان يقود في كثير من الأحيان إلى التضارب في الاختصاصات والقرارات .

إن بروز مثل هذه الحقائق يشير الى ضعف واضح في أصول الفقه السياسي العملي – ويؤكد رمزية وشكلية المؤسسات القائمة ومثل هذا الواقع ما كان له غير أن يثمر مثل هذه الخلافات والتباينات في التصورات.. والمذاهب والمواقف السياسية .

ويضرب الدكتور مثلاً قائلاً: فعلى سبيل المثال في حقبة التسعينات كانت العلاقات بين مصر والسودان حادة ومتوترة وكانت هناك جهود مبذولة لتقويتها ومعالجتها وكنت وقتها وزيراً للخارجية والأخ روريج وزير دولة بالخارجية وكنت خارج البلاد وصدرت بعض المواقف والتصريحات من جانب القاهرة وبعد التشاور مع رئيس الجمهورية تم الاتفاق على استدعاء السفير أحمد عبد الحليم من القاهرة للتشاور وقبل أن يتم ابلاغ السفير بهذا القرار إذ بأجهزة المؤتمر الوطني تجتمع وتقرر سحب السفير من القاهرة وإذ بنا نقرأ ونسمع من التلفاز هذه القرارات والتوصيات وتم نقلها لوزير الدولة بسبب غيابي وعندما نقل وزير الدولة أهمية إبلاغ الرئيس البشير وموافقته أبلغ بأن المؤتمر الوطني هو الحاكم وهذه القرارات للتنفيذ وليس للمناقشة فما كان من الأخ روريج إلا أن ذهب للرئيس البشير وأطلعه على هذه التطورات فطلب منه الرئيس الا ينفذ القرار وأن ينتظر عودة وزير الخارجية وأن يلغي حتى مجرد استدعاء السفير الذي كان متفقاً عليه – مثل هذه الوقائع تشير إلى خلاف جذري ليس على السياسات فقط وإنما على الصلاحيات والمهام الأولية وهو خلاف يدخل فيه البغض وحديث النفس ومحاولات الاستفزاز وذاك ما لا يليق بقيادات تحمل مسئولية أمة ومصير مجتمع وربما ورد أيضاً سؤال ما هو المانع من أن يتم الاتفاق بين الترابي والبشير حول مثل هذه القرارات – إن لم تكن القنوات قد ملئت بالحواجز والقواطع!

ثم حديث عن أزمة المجلس الوطني إذ يقول:

ثم تصاعدت الأزمات الخفية والعلنية بين الرئاسة والتنظيم وعندما قرر

حل المجلس الوطني (البرلمان) لحسم الموقف وإنها صراع القمة، لأن المركب الذي يديره أكثر من ربان عرضة للغرق ولأن البرلمان تحول لمركز قوى لمواجهة الحكومة دعانا البشير لاجتماع وطرح هذا الموضوع أي حل البرلمان، وكان ذلك قبل ثلاثة أسابيع من إعلان اتخاذه وكان الموضوع المطروح هو حل البرلمان والدوافع الموضوعية التي أدت للوصول إليه ،وكان المطروح على منصة البرلمان إجازة قرار بنص على انتخاب الولاة أو رؤساء حكومات الولايات مباشرة من قبل سكان الولايات بينما كانت لرئاسة الجمهورية تحفظات وطلبت التمهل وإرجاء البت فى الأمر لحين استكمال الدراسات الخاصة به ولكن رئاسة المجلس الوطنى تمسكت بالمضى فى المناقشة والتصويت عليه للاقرار برضا الرئاسة أوعدمه !

كان الإجتماع برئاسة البشير والحضور عدد محدود لا يزيد عن أصابع اليدين وجرى التداول. ثم يقول د.مصطفى وكنت الوحيد الذى اعترض على حل البرلمان ، ورفضت رفضاً باتاً مجرد التفكير فى حل البرلمان واستندت وجهة نظري على وجوب الاحتكام لمؤسسات المؤتمر الوطنى أى المكتب التنفيذى للمؤتمر الوطنى وجاء رد الرئيس البشير أن المكتب التنفيذى شكل للحيلولة دون إقرار أوإجازة قرارات لايريدها الأمين العام الدكتور حسن الترابى .

وفى اليوم التالى لاجتماع الرئيس كان هناك اجتماع المكتب القيادى للمؤتمر الوطنى وكان الواضح أن الاجتماع أعد لتمرير وإجازة القرارات الخاصة لانتخاب الولاة كخطوة سابقة لتمريرها داخل المجلس الوطني وكان من الواضح أن هناك سباقاً خفياً بين رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الوطنى ولكن رئاسة المجلس الوطنى غاب عنها أن خيارات وبدائل الرئاسة أكبر وأوسع والأهم من ذلك أسرع وأنفذ.

ثم يسوق صورة من صور اتخاذ القرارات تحت كل الظروف يقول : ونعود مرة أخرى إلى جلسة المكتب القيادى للمؤتمر الوطنى والتى سبقت جلسة انعقاد

المؤتمر الوطنى لإجازة مشروع قرار انتخاب الولاة (حكام الأقاليم) مباشرة وليس بترشيح القائمة أو التعيين وفى تلك الجلسة يقول تصديت بقوة وأعترضت على مشروع تمرير القرار وعملية المواجهة بين رئيس الجمهورية والحكومة وبين رئاسة المنصة بالمجلس الوطنى واستندت فى مداخلتى إلى أن هذا القرار هو نتاج للصراع الناشب بين رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الوطنى وعلينا أن نحسم الخلاف الرئيسى وهو الأهم والأصل وقبل أن ندخل فى الخلافات الفرعية التى نتجت عن هذا الأمر ، ثم يقول ورغم هذه المداخلة ومداخلات آخرين فإن المشروع طرح للتصويت ونال القرار أغلبية قليلة تمكنه من الانتقال للمجلس الوطنى.

وتحت عنوان محاولات لمنع الانقسام تبرز صحيفة الشرق الأوسط رأى د.مصطفى عثمان . يقول : وفى اليوم التالى لاجتماع المجلس القيادى الذى أجاز المضى فى مشروع انتخاب الولاة فى المجلس الوطنى . كنت ليلاً بمكتبى واتصلت بالدكتور حسن الترابى وطلبت أن التقيه فى ذات المساء وكنت راغبا فى التحدث إليه عن القضية المثارة فى المجلس الوطنى وتداعياتها وما يمكن أن تقود إليه ورد على الدكتور الترابى لماذا لا تتفضل وتأتينا فى المنزل فجاء ردى إن الكثيرين الآن فى المنزل ولن يسير الحديث بوضوح وصراحة وأنا أريد التحدث إليك مطولاً وسألنى أين أنت الآن؟ وقلت أننى فى المكتب فعقب إذن أخبرنى عندما تخرج من المكتب وأنا اخبرك أين نلتقى. وفى هذه الأثناء اتصل بى الأخ على يس وزير العدل وذكر لى أنه أستدعى لمنزل الرئيس فى تمام الساعة التاسعة مساء ولايدرى ماهو السبب وراء الدعوة المفاجئة قلت للأخ على يس أنه لم توجه لي دعوة لهذا الإجتماع وأعتقد أن سبب الدعوة سيكون هو حشد الوزراء للحضور والمشاركة فى جلسة الغد الخاصة بمشروع انتخاب الولاة فى المجلس الوطنى وعليك الحرص على الحضور والعمل على ايجاد مخرج يحفظ للدولة هيبتها

وللمؤتمر الوطنى دوره منعاً للإنشقاق حتى يجعل الله تعالى مخرجاً للأزمة. وبعد دقائق من هذه المحادثة تلقيت اتصالاً من رئاسة الجمهورية لحضور ذات الإجتماع الطارئ وعندئذ اتصلت بالدكتور الترابى واستأذنته بعدم تمكنى من لقائه الليلة ودون أن أفصح له عن السبب واتجهت الى منزل الرئيس البشير حيث وجدت الأخوة الوزراء بمن فيهم على يس وكان أول من حدثنا بسبب هذه الدعوة عبد الوهاب عثمان وزير المالية حيث سألنى إن كنت أعلم بسبب الإجتماع فأجبت مازحاً. أغلب الظن لحشد المواجهة فى البرلمان غداً فقال: لا الرئيس قرر حل المجلس الوطنى فسألته هل أنت متأكد فرد نعم.

ومعلوم مسار الأمر بعد ذلك حيث تم حل المجلس الوطنى وبدأت خطوات الإنفصال تتسارع بين طرفي الصراع. الأمين العام والرئيس حتى بلغت القطيعة التامة وتكوين حزب جديد هو حزب المؤتمر الشعبى[1].

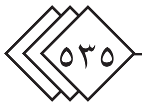
ليمثل تيار الأمين العام. ويشعلها معارضة قوية ضد الحكومة القائمة وحزبها المؤتمر الوطني.

هذه الرواية تثبت أن الأمر السياسى ظل يدار بطريقة أقرب للعشوائية. والقضايا الكبرى تحسم وفق الظروف الآنية والمستجدات، وغابت المؤسسات الضابطة والرؤى الاستراتيجية وظهر الفارق الواسع بين الشعارات والتأسيس النظرى وبين الممارسة اليومية لأمور الحكم وإدارة الدولة ومسيرة السلطان علماً بأن الدكتور مصطفى عثمان ورغم ما عرف عنه من أداء تنفيذي إلا أننا لا نستطيع أن نصنفه كأحد المفكرين والمنظرين للعمل الإسلامي لتتقاطع حوله هذه الحوارات والاستشارات!.

هذه المسيرة المحاطة بالمزالق والمتغيرات بين لحظة وأخرى كانها تشير إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ

---

١ صحيفة الشرق الأوسط. السبت ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٤



أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»[1]. ومن خلال تقديم هذه الصورة الواقعية نخلص إلى الآتي:

لقد مثلت شخصية الدكتور/ حسن عبد الله الترابي أساس المورد الفقهي والفكري ومرتكز الريادة السياسية للحركة الإسلامية السودانية دون منازع وارتبطت الحركة بشخصه ارتباطاً وثيقاً خلال العقود الماضية وصار فكر الحركة الإسلامية في معظمه حواشٍ لمتون فكره وعالة على إنتاجه واجتهاداته وتتضح الصورة أكثر عندما يطرح بعض القضايا والتي قد تثير جدلاً وخلافاً بل فعلت ذلك خارج دائرة الحركة الإسلامية أو داخلها! وغالباً ما يتصدى فصيل من أعضاء الحركة الإسلامية للدفاع عن هذه الآراء وكأنها تمثل رأي الحركة الإسلامية بشكل أو آخر أو يرضى البعض بالصمت خشيةً من بذور التنازع أو إضعاف الصف رغم استدراكهم على كثير من الاجتهادات الفكرية.

وقد اجتمعت في الدكتور/ حسن عبد الله الترابي أسس الزعامة للحركة الإسلامية من حيث أنه:

١- المورد الفقهي والفكري.

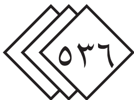
٢- المُنظر السياسي.

٣- الرمز المحوري الجامع.

وقد انعكس ذلك بالضرورة على تعريف الحركة الإسلامية من ناحية واقعية! ذلك أن تصور الحركة الإسلامية إن قام على تعريفها النظري بأنها الكيان الأمثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع فإن ذلك التعريف وفي ضوء التطورات السياسية المتلاحقة والتحديات الفكرية الماثلة لا يكتمل في جميع جوانبه إلاّ إذا أعدنا هذا التعريف وعلى ضوء ما ذكرنا ليصبح: بأنها الكيان الأمثل لتحقيق مقتضيات الدين في الواقع تحت قيادة الشيخ/ حسن عبد الله الترابي!

---

١ صحيح مسلم – (٣) باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء – ج٤ – ص٢٠٤٥.



إن هذا التعريف قد لا يكون مكتوباً في شكل وثيقة أو لائحة منظمة وقد يبدو وكأنه يمس شعارات الحركة والتي تدعي أنها ترتبط بالفكرة ولا ترتبط بشخص ولكن واقع العمل السياسي والدفع الفكري يؤكد وبصورة موضوعية ما ذهبنا إليه.

ويتأكد ذلك إذا استصحبنا تفرده وتميزه الفكري وسبقه السياسي مهما كان ثم الرضا وإن شئت الإجماع السكوتي من غالب أعضاء الحركة على ذلك فهنا تتكامل الرؤية.

أما من حيث أنه المورد الفقهي: فإن الأصول الفكرية والضوابط الحركية ظلت تتقاطع حول عطائه وتوجيهه ورغم أن الحركة تضم أعداداً مقدرة من حملة العلوم الشرعية إلاّ أن الصوت العالي والمعبر عن الواقع وعن مواجهة التحديات الماثلة هو الصوت النازع نحو التتلمذ على أفكار الدكتور/ حسن الترابي وهي أفكار تتصل بمعاني التجديد وإعادة التصور لكيفية العمل الإسلامي وعدم الوقوف عند التراث الفكري للمسلمين مهما كان وإنما اصطفاء الصالح المتصل بجهد من صلح من السلف على ذات شرائط الفهم والاستنباط.

أما من حيث التنظير السياسي فلا شك أن الجامع السياسي والأهداف المتوخاة والشعارات الكبرى ظلت هي العاصم المحقق لهذا التوافق والانسجام الذي شهدته الحركة عبر مسيرتها وتطورها السياسي وظهرت الحركة وهي تسير على أسس ومقررات سياسية وتتمتع بروح (برجماتي) يتوخي المصلحة ويربط ذلك بمقررات الأصول الفقهية ما أمكن وقد ظلت جرأة الدكتور/ حسن عبد الله الترابي، في قضية الاقتحام السياسي تميز خطوات الحركة وتطبعها بطابعها غير أنه لم يؤازر ذلك دفع فكري وإنتاج واسع يمثل لقاحاً فكرياً يصهر هذا اللقاء ويوحد بينه ويضبط الحركة السياسية المتسارعة بضابط الإيمان وميزان التقوى المعبر عنه بالنسق الفقهي حتى لا تصبح الحركة وكأنها قاطرة

تجمع الناس وهي تسير على قضيب ممتد هكذا ... والنظر مصوب على لافتات المحطات ينزل كل في محطته التي يريد وهذا ما أصاب الفقه الحركي بالضعف والضمور لذلك رأى طرف من أهل الحركة الإسلامية وبعد تولي السلطة كمحطة نهائية وكبرى.

النظر في أمر هذه القاطرة وفي أمر المحطة!!

ورأى الطرف الآخر أيضاً ضرورة المراجعة في أمر هذا القضيب الممتد والمشاركة القوية في هندسته.

غير أن الطرف الأول رأى أن هندسة هذا القضيب كانت ومازالت وستظل من إبداع مفكر مجمع عليه فكراً وهندسة وهو الشيخ/ حسن عبد اللّه الترابي ويستندون على شواهد التاريخ وما سقناه من تعريف ظل حاكماً لرؤية الحركة الإسلامية ولفقهها وكسبها إن تمثيل الحركة بهذه القاطرة يجد سنداً من الواقع ويدلل ذلك على الروح الذي دفع لحل الحركة الإسلامية والذي وافق عليه المخططون لها!

وهذا الواقع أسلم الحركة الإسلامية إلى ما يشبه المرحلة الانتقالية التي شكلت نهاية لمرحلة مجمع عليها وبداية لمرحلة لم تكتمل فكراً ولا تصوراً ولم تتراضى على ذات الدفع الموجه سياسةً وتخطيطاً بالضرورة.

وربما أشار ذلك إلى أن هناك فريقاً في الحركة رأى وبعد تولي السلطة أن يتحرر من حالة التوتر السياسي والانفعال وحالة الاجتهاد والإجهاد الذي ظل يصنعه الشيخ/ الترابي ورأى ضرورة التفكير والمشاركة العملية في تحديد خط ومسيرة الحركة الإسلامية أو الدولة الإسلامية والمشاركة بفعالية في تحديد فقه المرحلة التالية وهو فقه لا يمكن أن يكون إلاّ جماعياً!!

وربما برز الشعور بأن الجامع الأول والموحد كان هم إقامة الدولة الإسلامية وكان الاجتهاد المرحلي يستدعي أمراً آخراً وتفويضاً جديداً لا سيما وقد افترقت

الآراء حول ماهية الوسائل للحماية والتمكين للدولة الإسلامية وما هي أولويات ذلك،

وبدأ الحديث عن الشورى المفقودة وهو يرمي الى القول باستئثار الدكتور/ الترابي بأمر الحل والعقد واتخاذ القرار من غير إعمال للشورى والمقصود بذلك عهد الدولة لا مرحلة الحركة، ولا شك أن تعدد المهام في ظل الدولة يستدعي جهداً شورياً أكبر وأجمع وربما ارتضت الحركة أن تسير مشوارها بالحد الذي يحفظ مسيرتها غير أن التعقيد الذي اتصل بالدولة وضرورة الاجتهاد وحسم ذلك بالشورى اللازمة والناجزة أظهر القصور في الممارسة الشورية وهو أمر مردود إلى حالة القصور الفكري والفقهي الذي انكشف في مرحلة الدولة وفي تلك الفترة .. أما الادعاء في ظل أجواء التجريم والتعييب السياسي ونقل الأمر جملة من دائرة القصور الفكري إلى التخطئة السياسية فهو إدعاء لا يسنده المنطق ولا يخدم الأهداف العليا ويصبح وكأنه محاولة لإسقاط عبء الاجتهاد والتفكير ومظاهر الخلل المنهجي ودمغ شخص أو مجموعة بذلك، ومثل هذه المحاولة تمثل بصورة أخرى 'دانة للحركة ومنهجها السياسي ولمؤسساتها بغض النظر عن التداعيات المتصلة والتي لا يعلم مداها إلاّ اللّه سبحانه وتعالى كما أن أمر الشورى لا ينبغي أن يقتصر تصوراً وأداءً من خلال مجلس بعينه وإن كانت هذه هي الصورة لتقرير الأحكام.

وإنما الشورى نشاط جدلي حميد ومعقد وسط العاملين والمهتمين بالأمر وهي جزء من آليات صناعة القرار عبر مناسج ومعامل متعددة. فالشورى تتصل بالبناء الفكري والأخلاقي والتأهيل الفقهي وهي نتاج لجهد الأفراد و العلماء والكيانات وفقاً للموجهات والدافعات الفكرية والثقافية.

وقد ظل النشاط العام الذي يتصل بالشورى بهذا الفهم يعاني من الضعف والهزال ولا يمكن الادعاء بأن لوائح الحركة أو هيمنة الدكتور/ الترابي أو

أسباب أخرى كانت مانعة من الكتابة والنشر والتوعية والمجادلة أو (المفاقهة).

وعندما بدأ الاستدراك على نشاط السلطة وقضايا المؤسسية وإصدار القرار أتى ذلك من الباب السياسي فكانت(مذكرة العشرة) ومجمل القول حول هذه المذكرة أنها قدمت لتستدرك على التخطيط والرؤية السياسية للدكتور/ حسن الترابي وحاولت هذه المذكرة أن تخترق حجاب الرهبة الذي ظلت تحافظ عليه الحركة الإسلامية لتحفظ وحدتها وتتغلب على دواعي الاختلاف والشقاق...

وقد أتت هذه المذكرة على خلفية الاشفاق من اهتزاز الدولة وذهاب السلطة واضطراب الأمر من بعد أن تفلتت الكلمات والتصريحات وتعددت مراكز إصدار القرار والفتوى بين قيادة تاريخية وزعامة تمثل ثقل الحركة وتراثها فكراً وقيادة كما يظن وبين قيادات تنفيذية تدير الدولة بهدي الحركة وروحها ودفعها كما ترى!!!

إن هذا الاختراق مثل صفعة أصابت جسم الحركة الإسلامية وأحدثت هزة في التكوينات والتصورات التي لازمت التطورات الأخيرة.. وأخذ كل فريق يتحسس أسلحته ويستبطن أمراً.

لا شك أن السلطة باعتبارها واحدة من الغايات الجامعة في سلم التغيير الإسلامي أوجدت تحالفاً سابقاً بين جميع رموز العمل الإسلامي (الحركة الإسلامية) على اختلاف الميول والدوافع والعواطف الإسلامية.

وربما أدى نيل السلطة من ثم إلى إضعاف ذلك التحالف وإن كان قوياً، فهو ابتلاء على كل حال والابتلاء من خصائصه رد العناصر إلى أصلها الأول وتحليل السبيكة مهما كانت إلى مكوناتها الأولية.

والنصر دائماً يولد نوعاً من الارتخاء في جسم المنتصر لذا جاء الخطاب القرآني

للرسول صلى الله عليه وسلم : (إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ × وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجاً × فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً)[1]. فحالة النصر وبلوغ الغايات تستدعي تجديد حالة التوبة والاستغفار عصمة وحماية لمعاني الإيمان في القلوب، وفي الحياة.

وهكذا أدى المعامل السياسي الجامع سابقاً- من بعد ضعفه على إضعاف وحلحلة الحبل الرابط والموثق لعرى التواصل والالتحام.. وكانت العودة للجهاد الأكبر جهاد النفس أولى بإشاعة أمر الإيمان وزيادة معدل التقوى وتجديد روح العزيمة إصلاحاً وبناءً.. غير أن بذرة الاختلاف أخذت سبيلها نمواً وزيادة وأثمرت بوادر التنازع .. والشقاق...

ولم تر مراكز الاختلاف أن هناك و بعد الآن غاية منظورة تقتضي الاغضاء والتجاوز فهو اختلاف على رأس الهرم وكان الإحساس لدى الطرفين أن هذا الاغضاء قد يذهب بالسلطة نفسها. ولكل مبرراته وهذا الإحساس... الذي لم يؤسس عن فكر ولم يتصل بفقه هو أس الخلاف وأساس الداء علماً بأن فقه حماية الحركة ليس هو بالضرورة فقه حماية الدولة.

إن هذا الاختلاف الشاطر لزم أن يستصحب بهذه القضايا التي تتصل بقيادة الدكتور حسن عبد الله الترابي لأن هذه القيادة تتصل بأصل بناء وأداء الحركة الإسلامية سلباً أو إيجاباً وتحاكم من ثم وسائلها ومؤسساتها وهي القيادة الفكرية، ثم القيادة السياسية.

وقد جمع الدكتور الترابي إلى قيادته الفكرية أيضاً قيادة سياسية امتازت بالحنكة والجرأة والاقتحام ولم يوجد فارق بين القيادة الفكرية والتخطيط السياسي كشأن المفكرين في موقفهم من السلطة ... وظل هكذا في مرحلة الحركة مهما تقلبت الأمور وقامت أو انفضت التحالفات وهدأت أم ثارت العواصف

١سورة النصر

السياسية.

غير أن السلطة كما ذكرنا أتت بواقع جديد دخلته الحركة وهي خالية الوفاض من استراتيجية سياسية واضحة المعالم أو نسقية فكرية محددة السمات تجمع وتوحد وتؤسس لحركة فكرية وسياسية تستوعب واقع الدولة وتتجاوز ذلك إلى مرحلة ما بعد السلطة لذلك بدأت الحركة الإسلامية وكأنها قد ملكت التاريخ الذي تشكل بجهد فكري مميز لزعيمها الدكتور الترابي ووقفت أمام بوابة المستقبل وكأنها لا تملك هادياً أو دليلاً ويجد الدكتور الترابي أن الساحة الفكرية لصناعة المستقبل لا تختلف كثيراً عن أمر الماضي، قلة في الفقه والفكر والتخطيط إلاّ ما نظر فيه هو وما مر عبره!!

وهكذا يصل الدكتور الترابي جهده وفق التفويض التاريخي والاجماع السكوتي ليصنع المستقبل متناً من فكره وحواشٍ من عامة أعضاء الحركة الإسلامية وهو يرى أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى أمر يتصل بقضايا التجديد وإن قصد بالتجديد ما يلحق بالأفكار وعلامات التدين فكأنه قد رأى أن التجديد ينبغي أن يتصل بالعنصر البشري وذلك بالاستفادة من طاقة الشباب وتوظيفها واستثمار صدقهم وطاعتهم وقوة حركتهم وعدم تعقيد قياساتهم وكوابح الحركة فيهم بينما الشيوخ يمتازون بالروية والحكمة والتقليدية والبطء!! وتعقيد الحسابات.. وذلك يتأكد خاصة بعد نيل السلطة!!

لذلك كان ميل الدكتور الترابي للشباب لما لهم من طاقة وقدرة وطاعة وقلة محاجة وزهد في الشيوخ لأنهم لا يمثلون القدرة على العبور نسبة للروابط والعلائق القائمة والحسابات المتأثرة بالتعقيدات الواقعية!

إن مثل هذا الروح إن جاز في مرحلة الحركة وتمثل في بعض السياسيات والرؤى والاجتهادات المتفق على عمومياتها المحددة بسقف حاكم يمثل عاصماً موحداً غير أن مثل هذا الروح في مرحلة الدولة ربما ولد مرارات وتساؤلات

وأصبح فقه العبور هذا تجاوزاً وربما كُيّف تنكراً وقد يولد شروخاً نفسية وينعكس على العمل والتخطيط ويؤدي الى انشطار يمس كيان الحركة الإسلامية... أو يكرس انشطاراً وقع أصلاً بسبب هذه القسمة.

لقد مثل الدكتور/ حسن عبد الله الترابي رمزاً جامعاً وزعيماً موحداً للحركة الإسلامية جامعاً بين شبابها وشيوخها رجالها ونسائها ألوانها ومشاربها وظل هكذا زعيماً لها منذ عقود من الزمان حتى وصلت إلى مرحلة الدولة.

وقد ولدت السلطة التي تم الاستيلاء عليها بواسطة انقلاب عسكري واقعاً استثنائياً على مستوى الدولة وعلى مستوى الحركة ودلت تداعيات الأحداث أن حركة الانقلاب العسكري قامت على فتوى!! ولم تقم على تأسيس فكري شامل إن جواز الانقلاب العسكري.. وتقرير مشروعيته لا يغني عن إيجاد البناء الفكري الواسع والمتقن الذي يستوعب حقيقة التغيير ويتجاوز به أمر الفتوى وأمر الأداء السياسي العجل- إلى تخطيط فكري واسع يمثل جماعاً للوسائل والأهداف والمقاصد يعطي (الحركة) القدرة على الحركة والاجتهاد داخل أطر مجمع ومتفق عليها.. غير أن الحركة يبدو أنها أقدمت على هذه الخطوة... وهي لم تحدد أصول فقه التغيير... والبناء والأداء للدولة الإسلامية بصورة واسعة.

فإن كان هناك رأي على أن هذا الواقع واقع استثنائي ينبغي أن يزول فيرد

الأمر من العسكر إلى المدنيين وترد القيادة إلى زعامة الحركة الإسلامية ليوحد الأمر من بعد ذلك وترجع الحياة إلى دورتها الديمقراطية الأولى من بعد أن تضمن هيمنتها على القوى السياسية الحية وامتلاكها لحزب الأغلبية إن كان ذلك كذلك نظرياً فإن الاتفاق لم يقع لا تصوراً ولا أداءً على منهج الأداء السياسي.. حكماً ومقاومة.. وتمكيناً. وهكذا ولدت الجدلية التي ثارت بين تفكيك الحركة وبناء السلطة أي نقل سلطة الحركة لتصبح سلطة الدولة.

وهكذا تولدت الفجوة الفكرية التي أدت إلى بروز حالة الانشطار.. لعله معلوم

أنه لم تكن هناك رؤية إستراتيجية متفق عليها لإحداث هذا الانتقال كما وضح ولم يقع الإجماع على تدرجية هذا الانتقال. وربما شعر الأمين العام بأن رموز الحركة الإسلامية ومراكز السلطة التنفيذية يتناقضون مع رؤيته في أمر الانتقال وإدارة أمر السلطة كذلك سعى وفق رؤية محددة للاستعاضة عن المؤسسات الموروثة لتنشأ مؤسسات جديدة تشكل الواقع السياسي: وتحفظ المقاصد وفق رؤيته وتمثل ذلك في الآتي:

أولاً: الأمين العام باعتباره الممثل لتاريخ الحركة ورمزيتها.

ثانياً: بناء مؤسسات حزب المؤتمر الوطني كياناً جامعاً ومحققاً لمقاصد الحركة الإسلامية ومغنٍ عنها في التخطيط السياسي.

ثالثاً: ممارسة (الحلحلة) للرباط العسكري ممثلاً في رئيس الجمهورية وذلك بإلزامه بأوامر الحركة الإسلامية ممثلة في أمينها العام.

رابعاً: إلزامية قرار الحزب- المؤتمر الوطني- ووجوب طاعته من قبل مؤسسة الرئاسة ثم تحريك المؤتمر الوطني تحت قيادة الأمين العام وتجاوزه أحياناً لسلطة الرئيس في بعض القرارات والتصريحات حتى يتذكر أنه ليس أصيلاً في هذا الأمر وإنما هو مكلف من قبل الحركة الإسلامية وجعل ذلك مدخلاً لحالة الفطام من السلطة ورد السلطة بعد ذلك كاملة غير منقوصة للمؤتمر الوطني الحزب.

لتصبح الصورة:

الحركة الإسلامية بمؤسساتها الآمرة يمثلها الدكتور الأمين العام ثم السلطة بحزبها الآمر يمثلها الأمين العام وهنا ظهر ما يعرف بازدواج القرار ثم إحداث الانتقال بعد ذلك والوصول إلى الخيار الديمقراطي كيفما كان وتأكيد ذلك وتكريسه بعودة الأحزاب وعودة الديمقراطية... وإنهاء العهد العسكري... وأيضاً إنهاء عهد الحركة الإسلامية بصورتها المعروفة!

إن هذه الرؤية وفقاً للميراث وللقيادة الحركية المتراضى عليها كان لها أن تقود وتمضي لسبب أو آخر غير أن التطورات التي لازمت الدولة ولدت واقعاً غير الذي كان، لذلك لم تسر هذه التطورات كما خطط لها لأن القوة التي تملك رأياً مخالفاً يتصل بأمر السلطة والمحافظة عليها ومشروع التمكين في الواقع هي جزء أصيل من الحركة الإسلامية، وفي مشروع تغييرها رأت خلاف ذلك ولعلها استيقنت أن التفريط في الدولة يعني بالضرورة ضياع الحركة في مرحلة ما زال الظرف يقتضي وعياً وجهداً استثنائياً يتصل بأمر المؤسسة العسكرية ويتواصل مع بناء وتقوية مؤسسات السياسة والمشاركة الشعبية من غير إفراط ولا تفريط وهي رؤية ترى أن المؤسسة العسكرية ينبغي أن تظل حاضرة في مرحلية التدرج بقوة في أوقات تشهد صراعاً محتدماً داخلياً وخارجياً والابتعاد عن الرئيس بسلطته العسكرية أو إبعاده هو فصم لعرى تحالف ضروري ولازم في هذه المرحلة بين القوى العسكرية والوطنية والحركة الإسلامية.

وإن اجتهدت الحركة الإسلامية في حشد عضويتها خاصة في قوى الدفاع الشعبي فعسكرتهم، ... فلا يعقل أن تنزع من عسكرييها بذتهم العسكرية وتلبسهم الزي المدني أو تستعيض عنهم بمدنيين مما يشكل تناقضاً يخالف منطق الأشياء.

كما أن الساحة وبهذه الكيفية لا تحتمل العودة اللازمة والمتسرعة لديمقراطية ممسوخة وضعيفة وازدادت ضعفاً بعد أن ظلت أسيرة وحليفة للقوى المعادية أمريكا وغيرها من الدول المتخلفة يوغندا اريتريا!! عقداً من الزمان ألزمها ديوناً وتبعات والتزامات تظل خصماً على سلامة البلاد وأمنها، كما أنه لم يعد هناك من مبرر لغض الطرف عن اجتهادات الترابي إن كان غض الطرف من قبل مقصود به حماية وحدة الحركة الإسلامية فإن عدم الغض الآن مقصود به ومبرر بحماية وحدة الدولة الإسلامية!

بين الفكرة والضمير:

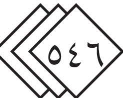
لا شك أن زعامة الشيخ الترابي لم تكن زعامة تاريخية رمزية فقط وإنما هي زعامة قوية وفاعلة ومؤثرة وإن كانت الأطر والتحديات الخارجية هي التي تعطي الزعامة مشروعيتها فإن مرحلة السلطة تولد واقعاً جديداً وإطاراً موضوعياً قد لا يتوافق بالضرورة مع ذات الزعامة أو مبررات وجود الزعيم وهي مرحلة ما بعد التغيير. غير أن خطورة هذه المرحلة تبدو في أن الزعيم نفسه هو الذي ينبغي أن ينقل الواقع لمرحلة ما بعد الزعيم كما ذكرنا ذلك مفصلاً عندما تحدثنا عن فقه التغيير حتى لا تقع الشروخ والاضطرابات النفسية والعاطفية وقد دلّ الرسول صلى الله عليه وسلم على المنهج الراشد في ذلك وهو ينقل الأمة إلى مرحلة ما بعد الزعيم بقوله: (وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي)[1].

لذلك الصورة المثلى أن تتحول الزعامة من مرحلة التخطيط والاجتهاد العقلي والفكري إلى مرحلة أعمق وأجل فبدلاً من أن تصبح الزعامة فكراً للأمة فهي تتحول لتصبح ضميراً للأمة.

وهكذا تصل الواقع المقيد بالمطلق ولا تكتفي أو تحجز في السلطة بضيقها وواقعيتها. فالزعيم ما قبل التغيير يمثل الفكر والضمير... ولكن ما بعد التغيير يمثل الضمير.. ويترك الفكر يخالط الناس خطأً وصواباً واجتهاداً.

إن النظر في هذه الاختلافات التي أدت إلى انشطار الحركة الإسلامية- يبين أنها اختلافات نتجت عن فجوة فكرية وضعف فقهي تمثل في غياب الأصول الفكرية والفقهية المحددة لوظيفة الدولة ولمهمة السلطة والمحددة لطبيعة المرحلة الانتقالية والقيّم عليها انتقالاً من الحركة إلى الدولة... ثم تحديد المؤسسات المخططة والضابطة والموجهة لعملية التغيير الاجتماعي الشامل والمتصلة بغايات

١ صحيح مسلم – باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم – ج٢ – ص٨٨٦.



التغيير في بعدها الشعبي تمثلاً وإدارة..!

ورد هذه الاختلافات لا يتصل بالأصول وإنما يتصل بأمر الاجتهاد الذي يقوم مستنداً على الأصل .. إن تحديد الفارق بين الذاتي والموضوعي الظني والقطعي الثابت والمتغير هو المدخل الأساس: لإبراز نقاط الضعف الفكرية والفقهية التي أدت إلى هذه الخروقات في جسد الحركة وهي الأساس لوضع الخلافات وتحديدها من غير مبالغة أو ظلم أو تجاوز ثم هي الأساس للمعالجة من ثمّ على بينة بعيداً عن أجواء التجريم إلاّ بدليل ظاهر وبرهان بيّن.

فقه المواجهة.. الوطني ... والشعبي !!!

ولـو قيل للمجنون ليلى ووصلها

تريد أم الدنيا وما في طواياها

لـقـال غـبـار مـن تـراب نعالها

ألـذ إلى نفسي وأشـفـى لبلواها

عقب الانشطار علا الصوت السياسي بشكل أكثر حدة رغم أن السياسة بشهوتها الغالبة والفكرة بعنتها ورهقها واختلال الموازنة بين ذلك من أهم أسباب ذلك الانشطار – وهذا لا يعني تصنيف البعض في دائرة الأفكار والآخر في دائرة السياسة قولاً واحداً –وهكذا اتصل هذا الانشطار بعلل النفوس ليعبر عن وجوده في هذا الاحتدام السياسي وأنت يمكنك أن تصنع الإنشطار لكنك تخطئ إن ظننت أنك تستطيع أن ترسم مساره، وهذه قاعدة من عبر التاريخ.

بدأ المؤتمر الشعبي وهو ينشط لأول الأمر سياسةً ويتحرك في استراتيجية يبدوا أنها قائمة على فقه «الغبينة» لا سيما وهو يستبطن قدراً من الغضب لتتحدد إستراتيجيته وخطابه السياسي في الآتي:

١ / ضرورة إسقاط النظام القائم:

وتتعدد الوسائل المفضية إلى ذلك لتنقسم إلى قسمين قسم يتناول الخطاب الخاص.. وقسم يتناول الخطاب العام..

أما الخطاب العام فهو يقوم على تعييب الحكومة القائمة وتجريمها بحديث عن نقضها للعهود وخروجها على آداب وموجهات وأخلاق الحركة الإسلامية وتبعيتها.. وخضوعها للمخططات الأمريكية... وهو خطاب يزايد على المبدأ الإسلامي ويبرر المفاصلة ويحافظ على ولاء من انحاز للشعبي من أعضاء الحركة الإسلامية. ومحاولة التفريق بين بقاء مؤسسات الدولة وإبعاد رموز السلطة وهذا كان لأول الأمر!!

أما الخطاب الخاص: فهو يقوم على إسقاط الحكومة بكل الوسائل والتحالف مع كل من أمكن التحالف معه لإسقاط السلطة.

حتى تفقد القوى الملتزمة بالسلطة أساس تجمعها ووحدتها لتعود القيادة للشيخ/ حسن الترابي.. وفي سبيل ذلك فلتذهب الدولة بمؤسساتها إن ذهبت ليبدأ عهد جديد يتولاه الأقدر ديمقراطياً وهذه هي الخطة التي حاول الخطاب الرسمي اظهارها.

وأخذ الشق الآخر وهو المؤتمر الوطني: يدير خطابه رداً على هذه التهم وهو يحاجج بأن البيعة لرئيس الجمهورية وليست لأمين الحركة الإسلامية التي تم حلها .. وهو أكثر رضاً بغنيمة السلطة أو التزاماً بأمانتها! ثم يرد التحية بمثلها اتهاماً وتعييباً ويستصحب ذلك إدارة لمعركة داخلية تتصل بفساد النفوس وأمراض القلوب!!! تدار من قبل الطرفين.

ويأتي الحديث عن تجميد الحركة الإسلامية واعتبار ذلك منقصة وهو أمر تم الاتفاق عليه (مهما كانت صورة الاتفاق) ويخرج ذلك ليدعم الرؤية السياسية في هذا الصراع، ويجرم الاجتهاد ليخرج عن نسقه الفكري والسياسي.

وهكذا تتداعى التهم والردود وبدأت مرحلة متأخرة في إدارة أزمة الانشطار وصار التنابذ بالمصطلحات والغمز واللمز والطعن هو منهج الخطاب بين الكبار والقيادات التي صنعت الواقع الماثل، إلا من عصم الله.

نقض البيعة أم فقه الأولويات؟

بدأت الحركة الإسلامية مشروع التغيير من داخل القوى العسكرية وكانت

آمرية الحركة الإسلامية هي الموجه لإحداث التغيير وفقاً للمبررات السابقة والتي حتمت عملية التغيير ، ربما كان واضحاً أن القوى العسكرية التي شاركت بصورة عامة في التغيير والتي أرتضته لم تكن كلها من عضوية الحركة الإسلامية، وقد أرتضت القوى العسكرية ذلك رغم حساسية بنيتها وطبيعة علاقتها بهذا

التغيير ارتضت أن تظهر الوحدة والتمثيل القومي للأمة، ولم تضطر لتتبنى سياسات الحركة الإسلامية قولاً واحداً وتعلن إنتماءها لها وإنما مثلت الجماع القومي وما كانت الحركة الإسلامية لتخطط أصلاً لتحويل الجيش بقوميته إلى قوات خاصة بها.

وبذلك صار هناك تحالف مشروع ومبرر بين الحركة الإسلامية وبين القوى العسكرية وذلك للقضاء على حالة الضعف والتدهور التي أصابت الأمة وانعكست على القوى العسكرية وفتحت الطريق أمام انتصارات التمرد وكان السبب الأول في ذلك التدهور الأحزاب بديمقراطيتها الممسوخة، ثم أكدت الحركة الإسلامية صدق تحالفها وإخلاصها وذلك بتجييشها لعضويتها في قوة الدفاع الشعبي والتي ظلت السند الحقيقي والمخلص للجيش قتالاً وجهاداً وشهادة وهو تحالف ما كان له أن يتحقق من قبل القوى التقليدية وما كانت مؤهلة له أصلاً.

لذلك بدأ التسريع نحو الخيارات الديمقراطية وبالشكل السابق والسالب كأنه تسريع نحو فض التحالف بين القوى العسكرية وبين الحركة الإسلامية ومعلوم أن من أهم أركان هذا التحالف وجود رئيس الجمهورية بزيه العسكري ورتبته في هذه المرحلة.

لقد حاول التيار الرامي إلى إنهاء العهد العسكري فض هذا التحالف (المعضلة) !! والذي سوف يؤدي إلى تأخير أو إضعاف الحل الديمقراطي كما يرى.

ويبدأ ذلك بنزع الشارة العسكرية كما أسلفنا أو الإتيان ببديل غير عسكري وبذلك ينفض التحالف وتهدأ حالة التوتر !!

تبدو خطورة هذه الخطوة وهو ما خشيه التيار الآخر في الآتي:

أولاً: ما زالت مبررات الاستنفار العسكري قائمة ولازمة وذلك بدليل وجود قوات الدفاع الشعبي واشتعال المعارك في أطراف البلاد واعتماد المعارضة على

القتال المسلح وكأن الواقع مازال يستدعي وجود قيادة عسكرية تحافظ على هذا التحالف وتعطي القوة العسكرية النظامية الدافع النفسي للدفاع والمقاتلة تحت إمرة قائد عسكري مجرب ومحترم وليست تحت إمرة حزب يتنازع مع غيره حول الشرعية ومفهوم ومضمون الديمقراطية في وطن مهدد في بقائه وبنائه!!

ثانياً: الواقع السياسي والعسكري في السودان مازال في مرحلة مخاض وحراك مستمر يؤثر فيه العامل الخارجي وتنشط قوى التمرد خارجياً والمعارضة داخلياً لاجتثاث النظام من جذوره والإتيان ببديل ديمقراطي وهو بديل مجهول السمات والخصائص!! وقد تتضح ملامحه في ذهنية أمريكا أو قوى التمرد وهو بديل سوف تشكله معارضة شاذة في مواقفها وفكرها أسيرة تماماً لقوى خارجية ولا يمكن أن تنفك من إسارها في مرحلة الحكم!!!

لذلك كان هذا التيار يرى ضرورة استمرار التحالف بين الحركة الإسلامية والقوى العسكرية الوطنية وإحداث تدرج منضبط يضمن سلامة الأمة- إنساناً وأرضاً ومعتقداً، ويطمئن إلى عدم الانتكاس والارتكاس في حمأة المسخ الديمقراطي وإحداث انفراج وطني لا يتناقض مع المبدأ الإسلامي ويكشف زيف العداء المغلف بالشعارات الخادعة- مما يؤدي إلى إضعاف المعارضة الداخلية ودفع المعارضة الوطنية بالالتحاق بالعمل الوطني.

لا شك أن حالة الاختلاف التي ضربت صف الحركة الإسلامية كان لها أثر إيجابي في طبيعة التحالف بينها والقوى العسكرية بصورة عامة في اطار منهج التدرج نحو البديل الديمقراطي!! والذي أخذ يدعو له كلا الطرفين في الحركة وإن كان التيار (الشعبي) هو الأعلى صوتاً خاصة بعد ابتعاده عن مراكز السلطة الآمرة ليبدو الأمر وكأن السلطة لن تعد حكراً لحزب بعينه وإنما هي سلطة تقوم على تحالف إسلامي عسكري وطني ... ولاشك أن مثل هذا الإحساس يرفع حرجاً عن المؤسسة العسكرية والتي تظل تنادي وتجادل بأنها مؤسسة عسكرية

وليست حزبية.

ومن ناحية أخرى يعين ذلك الحركة في أن تتمكن وفي تيارها الوطني من أن تقوي من هذا التحالف وتمكن لمشروعها في الواقع وتضع الأطر الحامية والواقية من شرور الاستهداف الخارجي والغفلة الداخلية وتحدث أثراً بالغاً في البناء الداخلي وتنضبط عملية التدرج في يسر وسهولة واستقرار.

هذا الموقف السياسي مجال للاجتهاد في التقديرات السياسية وفي منهج الانتقال والتغيير وإنما ينضبط ذلك موحداً بالاتفاق على مفردات المنهج المتخذ لتحقيق ذلك.. خطوات وقيادة، وتصبح المحاكمة قائمة على أصول ذلك المنهج وآلياته وليست على الرؤى الذاتية والاجتهادات الفردية مهما كان ذلك حاكماً ، ومحكوماً لذلك الاتهام بالخيانة .. يستلزم الاتفاق على طبيعة الأمانة وعلى منهج حفظها وإلا أصبح الاتهام أدخل في باب السباب وأبعد عن منهج المجادلة والتدافع السياسي!! من أهم ما يثار تدليلاً على خيانة الأمانة من قبل السلطة الآمرة ..

أولاً: خيانة عهد الحركة الإسلامية !!!.

ثانياً: الاستئثار بالسلطة وعدم التسريع في العودة للديمقراطية، وعدم رد السلطة في الولايات لأهلها انتخاباً وعدم احترام الدستور.

النظر في هذه التهم : يجدد السؤال المحوري حول ماهية الحركة الإسلامية تصوراً ووجوداً في فترة الإنقاذ ؟ وفي هذه المرحلة تحديداً.

لا شك أن الحركة الإسلامية ظلت في ظل الإنقاذ أصبحت محاطة بغيوم وضباب كثيف خاصة في مجال اتخاذ القرار ومتابعة الأداء السياسي لذلك يظل السؤال ما هو تصور الحركة الإسلامية لأمر السلطة ومن هو القيم على ذلك وما هي طبيعة ذلك العهد المأخوذ على السلطة المنفذة؟ هل هو عهد مختلف على

وجوده وطبيعته وطرفيه أم معروف ومحدد[١].

الأمر الثاني: القول بخيانة العهد ربما يتضح مقصداً داخل بناء الحركة الإسلامية وقنواتها الخاصة ولكنه لا يفهم خارج أطرها فعامة الأمة لا تفهم كيف يتصدى الجيش ليتولى السلطة ويظل يدير الأمر بصورة أو أخرى لمدة عقد من الزمان ثم تتضح القضية أن هذا الجيش كان ينبغي أن ينفذ آمرية الحركة الإسلامية من غير بيان لماهية الحركة ويبدو الأمر وكأنه دوائر أشبه بالمتاهة، وإنما يرد ذلك للفجوة الفكرية التي ظهر أثرها ويدلل على ذلك العجز والانقطاع الفقهي الذي أربك التصورات والأفعال!! ثم الاتهام بعدم المؤسسية وضعف التأسيس للبديل الديمقراطي والتضييق على مسارب الحرية وخرق الدستور وإستدامه حالة الطوارئ.

وهذه التهم تشمل قرار السلطة التنفيذية بحل المجلس الوطني وإحداث تغيير في بنية المؤتمر الوطني وإيكال الأمر لأمين عام هو البروفيسور/ إبراهيم أحمد عمر. وبذلك وقع الانفصال بين التيارين وهذه الاجتهادات جميعها تدابير تتصل بأمر السياسة!! أما الرأي الآخر فهو يربط أمر الحرية والديمقراطية بأمر التدابير السياسية التي لا تنفصل عن المبرر الأساس لإحداث التغيير أصلاً وإعادة ترتيب الواقع حتى لا تقع ردة تعصف بالدولة أرضاً وإنساناً ومقصداً ثم ترى أن نصوص الدستور كغيرها من النصوص التي يتم التعامل معها وفقاً للروح العام تفسيراً وتأويلاً وتقوم على ضبط ذلك مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية.

أما حالة الطوارئ فتحتج السلطة بأنها حالة ضرورة وتقدر بقدرها ولا تمس الحريات ولا تنقص من حقوق الانسان.

وما تعلق بسلطة الولاة وكيفية انتخابهم فيبدوا أن السلطة رأت أن لا بد من

١ وقد تمت المعالجة من بعد اصدار الدستور واللوائح المنظمة لعلاقات الحركة الإسلامية أخيراً.

إعطاء الولاية مراعاة في أمر تحديد الوالي خاصة في ظروف استثنائية (حالات تمرد واضطراب.. نهب مسلح .. بؤر توتر) غير أن المبدأ العام متفق عليه.

وهكذا تنشط قضية التنابذ بالمصطلحات ويذهب أهل المؤتمر الوطني إلى الإعلاء من أمر بيعة رئيس الجمهورية ويجعلونها الأصل في الطاعة والعمل السياسي ولعلهم أيضاً يدخلون الأمر من باب الفتوى ويقتطعون المصطلح عن نسقه الفكري الحي وتصبح البيعة خطاباً داخلياً والديمقراطية خطاباً خارجياً ليتولد واقع يعاني من رهق التلفيق الفكري والفقهي و ليدلل على حالة العجز الفكري وواقع الفجوة التي ارتكست فيها الحركة الإسلامية فأخذت في طرفيها تعاني من غبش في التصورات وضعف في الأداء.

إن القول بالتهمة بخيانة العهد ينطبق تماماً على القول بنقض البيعة إذ البيعة باعتبارها عهداً سياسياً وتكييفها على البيعة المعلومة في التراث الإسلامي تقوم على قياس مختل يستصحب فوارق تحبس مفهوم البيعة المعاصرة. في الموقف السياسي المجرد ولا تصله بالأصول الفكرية والفقهية للعمل الإسلامي.

فالبيعة في التراث الإسلامي تتأسس على نظرية كاملة في العمل السياسي وتتآزر مع شروط وواجبات ومقدمات فكرية وفقهية تخالف أصول البناء السياسي القائم اليوم والمتعارف عليها تحت مسمى الديمقراطية ، ولا يوجد جامع أصولي يربط البيعة بمعناها وقيمها وآثارها في السياسة الشرعية الإسلامية بالنظرية الديمقراطية التي تقوم على ما يعرف بالبناء الحزبي ونظام الحزب الحاكم ومشروعية المعارضة كيفما كانت إلخ.

لذلك فإن نقض البيعة بذات المفهوم الذي نجده في تراثنا ليحكم واقع العمل السياسي اليوم أيضاً هو أدخل في باب المكايدة السياسية وإرادة التجريم، والأمر يحتاج إلى مقاربة فقهية اجتهدنا في تقديمها عند الحديث عن الإطار المرجعي.

وهو كاشف لقصور فكري وانقطاع فقهي ويشير إلى منهج تلفيقي يجمع بين

عاطفة التراث وهيمنة الواقع ولا يحدد منهجاً سياسياً يعتمد على أصول فقهية ومقررات فكرية تحفظ أصالة العمل السياسي الإسلامي وتخرج الفعل والأداء من دائرة الفتوى العجلى وعملية التوصيف الفقهي إلى رحابة الاجتهاد المنهجي المعتمد على صحة النص وصراحة الفقه وسعة الأمر.

إن حالة الاضطراب والاصطراع ثم التهم والمكايدات السياسية كشفت بوضوح أن العلة الأساسية في مآل الأمر ودواعي الانشطار ذات اتصال بالتدابير السياسية والمواقف النفسية ولا حضور أو وجود للفكر أوالفقه، وإن حاول البعض التدثر بذلك.

وقد أوضحت هذه الأزمة الشاطرة الآتي:

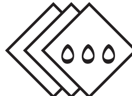
١. ضعف وضمور شرايين الحيوية في جسد الحركة الإسلامية وعدم تحديد وظيفتها ومدى آمريتها في ظل السلطة القائمة بل ومشروعية وجودها!![١]
٢. ضعف التصور لماهية الحزب ووظيفته وصلته بناءً وفكراً بسلطة الأمة.
٣. ضعف التصور لماهية السلطة وواجباتها.
٤. غياب العمق والبعد الاستراتيجي في البناء والتخطيط.

ويتضح ذلك تفصيلاً في الآتي:

أولاً: لقد أوضحنا فيما سبق الحالة التي وصلت إليها الحركة الإسلامية من حيث البناء المؤسسي والدفع الواقعي: وكان المحرك الأساسي لذلك هم إشاعة أمر الدين وتحويله إلى دفع شعبي وفك الرباط الخاص واعتبار الرباط الحركي رباطاً عاطفياً سالفاً أشبه بالرباط البدري في دولة الرسولصلى الله عليه وسلم والعمل داخل مؤسسات الدولة غير أن هذا الأمر لم يخطط له ولم يتحقق في الواقع... فمثل هذه الكيانات الاجتماعية والعقدية والتي نشأت لظروف موضوعية قائمة ولازمة لا يمكن حلها بقرار وتجاوزها وطيها من المجتمع مادامت الظروف

---

١ ..تمت معالجة ذلك ضمن الدستور الذي اهتم بتنظيم العلاقات داخل الحركة الإسلامية .



الموضوعية التي أدت إلى وجودها قائمة ومبررات الوجود إن لم تتزايد فهي لم تتناقص بحال..

أما اعتبار السلطة القائمة مؤتمرة بأمر الحركة الإسلامية عهداً وميثاقاً إن مثل هذا الواقع ولد اشكالاً جدلياً وأثار تساؤلات فالحركة ذائبة في المجتمع مفككة في مؤسساته ثم الحركة هي الآمرة والمسيرة للدولة!! وقد حاولنا مقاربة القضية عند الحديث عن جدال الحركة الحزب السلطة.

كما أن الإدعاء بان الأمين العام هو الذي اختزل الحركة الإسلامية في شخصه إجابة اعتذارية تثبت القصور الفكري الذي طبع الحركة كلها. ولا يمثل إدانة لشخص هكذا وإنما هو دليل على حالة الضعف الذي أصاب الحركة في أصول فكرها وموجهاتها وأبرزها كحركة سياسية تقليدية تفتقد للمؤسسية والتخطيط والرؤى الإستراتيجية الكبرى.

ثانياً: ضعف التصور لماهية الحزب:

إن التصور الإسلامي لأمر السلطة يهتم برد الأمر إلى الأمة وإعطائها حرية الاختيار واتخاذ الشوكة التي تردع الفساد وتقصر الفتنة وتحمي المجتمع وربما مثل الحزب في التصور الحديث مصدر الشوكة .. غير أن رد الأمر إلى أصله لا يجعل من الحزب هو الحاكم وإنما الحزب مؤسسة لإخراج الحكام ولإخراج البرامج ولممارسة التربية الوطنية خاصة إذا هدف الحزب لأن يصبح حزب الأمة كلها فإنه في هذه الحالة لا يصبح الحزب الحاكم وإنما تصبح الأمة هي الحاكمة. لذلك الأمة هي التي تحكم عبر مؤسساتها بمعنى أن الحزب يقوي شوكة الرئيس وسلطته المؤسسية من بعد أن يخرجه على شروطه ويصنعه على دقائق توجيهاته ثم يصطفيه جرحاً وتعديلاً ثم يدفع به لقيادة الأمة.. وتتولى مؤسسات الأمة بعد ذلك مهمة ضبط السلطة. مثل هذا التصور كان ولم يزل ضعيفاً وغائباً مما ولد جدالاً بين الحزب والسلطة .. وبين الأمة وسلطتها..

خاصة في المراحل الانتقالية فكيف تختار الأمة رئيساً ثم يحكم الحزب؟! الذي لم تنضم له الأمة بالضرورة.

وقد يتولى الأمر رئيساً .. ولا يسنده حزب أصلاً.. إن هذا الخلل مردود على فقه التلفيق الذي قام على عاطفة إسلامية واستند على رؤية ديمقراطية غربية فاختلطت العلاقات.. فإن توافق الحزب مع الرئيس حباً وعاطفة سار الأمر.. وإن تخالفا وتباغضا وقع الخلاف والخصام وثارت الفتنة. وظهرت ازدواجية السلطة وتعددت مراكز اتخاذ القرار؟!

طبيعة التصور لماهية السلطة:

وظيفة السلطة في التصور الإسلامي تقوم جملة على أصل واحد وهو طاعة الله سبحانه وتعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وطاعة ولي الأمر .. سياسة للدنيا واقامة للدين لا قسمة وإنما توحداً وهي وإن ظهرت قسمة فهي قسمة وظيفية لا تصورية.

وللسلطة علاقتها الوثيقة بأصل الفكرة المصلحة والهادية والراشدة بل قد تدعى السلطة تمثلها للفكرة وهي لا شك إذا قامت على فكرة فإنها تمثل أحد تجليات الفكرة وتحققها في الواقع وهي امتحان يثبت صلاحية الفكرة في صلتها بالواقع أو عجزها وتظل الشجرة مجهولة الهوية حتى تخرج ثمرتها لتنتقل من وصف الشعراء وأهل الخيال إلى محكمة الواقع، وتظهر خطورة السلطة في قدرتها المتناهية على إفساد الفكرة وتشويهها وتقييد إطلاقها متى ما تحولت إلى صنم حاجز وانكفأت على نفسها وانحبست عن سؤال ما بعد السلطة!!

ذلك ان السلطة تعتبر إدخالاً للفكرة في المحبس الآني، أي إدخال الفكرة في السياق الزمني وتحويلها إلى تاريخ لأن اللحظة الآنية تاريخ.. ومتى ما اكتفت السلطة بآنيتها وانقطعت عن قدر الصيرورة تحولت إلى ماضي ودخلت في مدرج السقوط لذلك فإن من أخطر مهددات السلطة ليست الشهوة المرتبطة

بالأنفال والزينات مع خطورة ذلك وإنما حالة الرضا المتوهم والعجب بالواقع المسيطر عليه والإنشغال بالآن عن ما بعد.. والحكم على الفكرة بالتقزم والوقوف عند مرحلة السلطة وتحويل آليات الدفع الفكري والنسيج الفقهي إلى حاميات ومدافعات عن السلطان كيفما كان وعن إنتاجه كيفما صار وبذلك تدور الفكرة حول محور السلطة بدلاً من أن تدور السلطة حول محور الفكرة في صيرورة وعروج.. وهذا التصور هو الذي يجدد حيوية السلطة ويقوي الفكرة وينسجم مع المبادئ الإسلامية الكبرى ويبقى على بناء الحركة الإسلامية باعتبارها موئل الفكرة وأساس الهداية ومصدر الثقة والتجرد وضامنة المشروع.

إن الخلاصة التي وصلنا اليها من خلال هذا السرد تبين وجود تلك الفجوة المهلكة والتي بدأت في النفوس التي انطوت على التساؤلات حول الحركة والتي ظل المتسائلون يسمعون بها ويفقدون مؤسساتها وهذا لا ينفي أن هناك وجوداً عاطفياً للحركة غير أنه لم يعد له مؤسسات تربوية وشورية تفصل في طبيعة العلاقة بالسلطة وكيفية مراقبة الأداء وحضور المشروع الإسلامي والتمدد والمشاركة الشعبية والدعوة والاستقطاب... ثم الدعوة لماذا والاستقطاب لمن؟!

تحولت الحركة إلى مجلس مبهم.. تعلقت الأنظار والآمال بالأمين العام باعتباره البقية من مجهودات العمل الحركي.

إن افتقاد رؤية واضحة السمات محددة المعالم تجعل من الحركة بناءً شاملاً وقوياً ومحضناً عزائمياً يمد السلطة والأمة بأهل العزيمة في الجهاد والاجتهاد مثالاً وفكراً وعملاً.. ويتصل بالسلطة اتصال تجرد وصدق وأمانة هذا الأمر لم يتوفر ولم يفتح باب الاجتهاد فيه على تأسيس واضح وأصبح منطقة بوراً..

إن ضعف التصور لماهية الحزب يوجب سؤالاً هل في التصور الإسلامي يوجد ما يعرف بالحزب الحاكم؟ وما هي وظيفة الحزب؟ ومن أين يستمد مشروعيته؟ فالتاريخ الإسلامي لم يشهد في عهد القدوة نشؤ أحزاب بالكيفية القائمة اليوم

ولم ترد دعوة للحزبية والتحزب لذلك لم تعرف سلطة الحزب أصلاً وهذا الذي يفتح باباً للاجتهاد واسعاً وفق منطقة العفو في الفقه الإسلامي .

غير أن حزب الحركة الإسلامية المؤتمر الوطني.. بدأ وهو متثاقل الخطى يعاني من أمراض الشيخوخة أو حالة التقزم، ولد وهو ملئ بالأمراض والأدواء ليدخل غرفة الإنعاش من أول يوم. بالنظر لتلك المرحلة.

حتى إذا وقع الانفصال دبت الحياة والحيوية في المؤتمر الشعبي وبدأ في حالة أشبه بالهيجان والثورة غير المنضبطة.. ذلك مصداقاً للقول بأن الحزب في التصور الديمقراطي لا يعيش إلا مع غيره ومن خلال المنافسة يكتسب الشرعية والحيوية، ونظام التعددية الحزبية هو الأقرب لمقاصد الشرع من نظام الحزب الواحد فجملة الأحزاب تمثل غالب الأمة وليس الحزب الحاكم أو الغالب حال إنفراده بالسلطة دون غيره، هذا يدلل على أن الأمر في غايته يرتبط بالسلطة والكسب السياسي.. فالمؤتمر الوطني راضٍ بنصيبه... فهو كسول والمؤتمر الشعبي.. مغبون يستبطن الظلم فهو متحرك موتور!! وهكذا الحركة الإسلامية في طرفيها.. المؤتمر الوطني.. والمؤتمر الشعبي.. تعاني من العلل التقليدية للأحزاب عامة.. وهي محكومة بجاه السلطة.. أو بسلطة الجاه..

ظل هذا الواقع لأمد من الزمن حتى بدأ الواقع والمسير السياسي يولد فرزاً مايز بين مسيرة المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وأخذ المؤتمر الوطني يسترد بعضاً من العافية ويعالج مشكلة العلاقة مع سلطته كما ان الحركة الإسلامية بدأت تتلمس طريقها وتحدد وظائفها من خلال تساؤلات مشروعة وجدال قوي وحميد بين مدارس متعددة تختلف في رؤيتها لهذه الوظائف ولكنها تجمع على أهمية تحقيقها. وبدأت مرحلة جديدة تؤذن بتقارب بين الشعبي والوطني وتميز وظائف محددة للحركة الإسلامية في كيانها الخاص، وتستمر السياسة في صيرورتها والأفكار في تجددها على مدرج السالكين .

ملامح الاعتبار نتائج وخلاصات

وفي خاتمة هذه الأوراق نخلص إلى الآتي، يحمد للحركة الاسلامية المعاصرة اجتهادها المقدر في سبيل رد الأمة الى حياض الدين وتحرير الخطاب الفقهي من قيود التراث والذي يمثله الاجتهاد البشري داخل الافق الاسلامي وانفلاتات المعاصرة والتي لا ترى للدين حكماً ولا لمنهجه مشروعية.

يحمد لها سعيها لايجاد نسق فقهي يتأسس على الأصول المعتبرة ويستهدي بالكسب السالف ويخاطب الواقع خطاباً ايمانياً أميناً وشاملاً - ولعله من أهم التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة – تحدي البناء الفقهي والأداء التأصيلي لمشاريعها ومؤسساتها وآليات كسبها.

فالبعض يراها دولة مثالية مكانها الخيال والأحلام ، والبعض لا يكاد يخرجها من دائرة التعريفات الأكاديمية لغة واصطلاحاً.

وآخرون يرونها وكأنها دولة للملائكة لا يقع فيها خطأ ولا تصيبها معصية.

ويذهب البعض الى تصورها دولة عواطف تعيش على الهتافات وتقتات الخطب والشعارات.

الحركة الإسلامية في السودان استطاعت أن تقدم تجربتها بدمائها ومدادها بصوابها وخطئها باجتهادها ومقارباتها وقد تعرضت هذه التجربة لضروب من النقد والنقض وهو أمر وارد في حق كل تجربة انسانية – غير أن الدراسات النافدة هي التي تجد دائماً حضورها وتأثيرها على المسار ومن هذا الباب تأتي هذه الخاتمة مذكرة ببعض النقاط والتي نبدؤها بذكر الاسباب، التي أدت بشكل عام الى ضعف الأداء التأصيلي لمشاريع الدولة الاسلامية المعاصرة والتي منها:

أولاً : انقطاع التطور السياسي وضمور فقه السياسة الشرعية :

منذ نهاية الخلافة الراشدة، تواصل العمل السياسي عبر النفس السالف الطاهر . وقوة الحمية الإيمانية والعاطفة الصادقة غير أن البناء المؤسس أصيب

إصابة بالغة، وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة التلفيق الفقهي والذي تمثل في مجهودات طبقة الكتاب كما عرفت في دواوين السلطان : أمثال – عبد الحميد الكاتب وابن المقفع ، وقد اتهم ابن المقفع هذا بالزندقة حتى قيل عنه أنه ما من بدعة الاّ وله كفل من وزرها .

وكان مجهود هؤلاء الكتاب وهم الذين تولّو جانب تصريف الأمور المدنية – الوزارات والحجابة .... أن استعاضوا عن رهق التوليد الفقهي باستجلاب التراث الفارسي والروماني في الحكم والقيادة بدعوى أن العرب لا سابق تجربة لهم في الحكم ، وزينوا ذلك للخلفاء والسلاطين ، وقد وجد السلاطين في ذلك ضمانة لاستمرار الحكم وتأكيداً لمبدأ التوارث ومدخلاً لإبعاد الأمة عن قضايا الحكم والإدارة .

ثانياً : الهزيمة والانكسار الحضاري وظهور الدولة المعاصرة في غيبة الحضور الإسلامي:

لقد أدت الهزيمة الحضارية التي وقعت فيها الأمة المسلمة والتي ختمت بانهيار دولة الخلافة الإسلامية ودخول العالم الإسلامي بأكمله تحت مظلة الاستعمار أدى ذلك إلى الانقطاع الكامل لحركة الفقه السياسي مع موات العاطفة والحمية الإسلامية بشكل واسع، واجتهاد القوى الاستعمارية في الحفاظ على حالة الغيبوبة الحضارية ومحاصرة العقل المسلم وحجزه عن التفاعل والتعامل مع مكونات ومحفزات الحضارة المعاصرة. وتشجيع فكر التجزئة والقطع والبتر للجسم الإسلامي واخراج مجموعة من الأحزاب والمؤسسات ذات الغطاء الفكري والأيدلوجي لربط العالم الإسلامي بمؤخرة قاطرة الحضارة الغربية، وظهرت الدولة القطرية والقومية، وغابت معاني الوحدة الإسلامية من حيث الفكر والممارسة والفعل – وانعكس هذا بدوره على الفقه بصورة عامة . لاسيما فقه المقاصد وفقه السياسة الشرعية وهي محركات الفقه الكلي. ونما وتضخم

الفقه الفردي – حتى كتب بعد المعاصرين أنه لا جديد في فقه الصلاة.

أدى هذا بدوره إلى بروز ظاهرة الإعجاب بالحضارة الغربية والتتلمذ عليها من قبل الرموز العلمية والمعرفية (المغلوب مغرم بتقليد غالبه) وتحول الإصلاح والتغيير السياسي إلى دعوة التزام العلوم والمعارف الغربية واعتبار الإسلام إطاراً أخلاقياً عاماً لا صلة له بالسياسة ومشكلاتها ومزالقها – وخير مثال على ذلك ما نسب للإمام محمد عبده في لعنه للسياسة وهو الإمام المعتبر وما ذهب إليه الشيخ / علي عبد الرازق في رفضه لمبدأ الدولة الإسلامية من الأساس وهو الشيخ الأزهري .

وهذا أدى إلى ظاهرة الفصل بين أداء سياسي يومي متجدد ومنفصل عن الدين وأشواق عامة . تفتقد إلى تفصيل فقهي وفكر سياسي قوي مسنود بتطبيقاته الواقعية .

وقد أدى ذلك إلى ضمور حركة الفقه السياسي حتى يومنا هذا .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الفتن السياسية والتي لاحقت الاجتهاد السياسي قد أثرت على مداخله وتعزز عند الغالبية الحذر من فتح أبواب الفتنة من خلال الخروج على السلطان والتواصي بالصبر على جوره وظلمه، وقد أثر ذلك حتى على واجبات النصيحة من بعد أن أصبحت كأنها مقدمة للخروج على السلطان.

إن هذا الواقع السياسي أدى إلى تغيير واسع في قضايا الفكر بصورة واسعة وقضايا السياسة الشرعية بشكل أخص، وتولد جراء ذلك ما يعرف في تاريخ الإسلام بظاهرة الفرق – وهي مهما كانت مسمياتها وأشكالها وبنياتها الا أن الأثر السياسي كان هو المحرك الأصل في بروز هذه الطوائف والفرق والجماعات.

ثالثاً : ضمور الفقه السياسي وانقطاع التواصل :

لقد مثلت المشكلات المتوارثة والقائمة اليوم حاجزاً كثيفاً بين الفعل السياسي والفقه السياسي ((ضعف مفهوم العبادة الواسع)).

إن التوليد الفقهي داخل النسق السياسي يقوم على أبعاد ثلاثة مستفادة من قوله سبحانه وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ..)[1].

ويتكامل الفقه عامة والفقه السياسي من خلال الجمع بين طاعة الله وطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر. إن طاعة الله اعتقاداً لا تجد خلافاً ولكن الخلاف يقع من خلال البناء والتأسيس والتفريع الفقهي وكأن ضعف الفقه السياسي أضعف الأداء الواقعي لطاعة الله سبحانه وتعالى . ثم طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم يقول تعالى : (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ ..)[2]. وتحقيق طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم يمثل أيضاً تحدياً من حيث الفقه الواقعي المتصل بقضايا المجتمع لا من حيث التجريد العقدي.

ثم طاعة ولي الأمر : وهنا يقع الخلل الأكبر إن ولي الأمر هذا نقصد به مؤسسة الحكم القائمة وفق التوجيه الشرعي والمستكملة شرائط القيادة إيماناً وعلماً عبر مؤسسات متكاملة ومتماسكة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (من أطاع أميري فقد أطاعني) ولا مبرر للجدال حول من هو ولي الأمر الحاكم السلطان أم الفقيه العالم - ذلك أن الحكم إنما يعتمد على مؤسسات تتكامل فيها سلطة العلم مع سلطة الأمر.

إن الصورة القائمة اليوم لمحركات الفقه السياسي ناقصة وقاصرة عن الأبعاد الشرعية المطلوبة والمفروضة وهي : طاعة الله – طاعة الرسول – طاعة ولي الأمر، والفعالية الفقهية أكثر ما تكون وضوحاً وبروزاً في العطاء السياسي

١ سورة النساء الاية (٥٩).
٢ سورة النساء الآية (٨٠).

لمؤسسة الحكم .

إن عطاء الدولة الإسلامية وإنتاجها يمثل الفقه المعتبر وما يرجحه الحاكم المسلم عند الخلاف هو الحكم الذي ينبغي طاعته والتزامه .

ولا سبيل إلى تحقيق ذلك ووصل ما انقطع إلا بإعلاء الحس الفقهي ونشر هذا الفهم حتى لا يقع اضطراب في التصور أو في الفعل والأداء .

وقد تعزز ذلك بقوله تعالى : (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ .)[1]، والرد إلى الله والرسول هو الرد إلى مؤسسات وقع الاتفاق العام عليها مثل ولاية المظالم، والمحكمة الدستورية وما شابهها من مؤسسات فقهية أرتضتها الأمة ووافقت عليها، ولذلك كثيراً ما يقع الخلاف ولا يرد إلى الله ورسوله وإنما يرد إلى الحميات والمطامح والرؤى والأفكار، (الجماعوية) أو الحزبية أو الفرقية أو الشخصية .

رابعاً : آثار غياب فقه السياسة الشرعية :

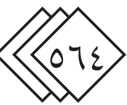
من أهم آثار غياب فقه السياسة الشرعية:

(١) تجزئة الأمة فكراً وتصوراً وفعلاً وأداءً:

إن من أهم الآثار السالبة التي جرتها حالة غياب فقه السياسة الشرعية بروز مجموعة من الأفكار والتصورات أدت إلى ظهور مجموعات من الفرق والجماعات ويخالف بعضها بعضاً ويلعن بعضها بعضاً.

وتم إدخال فقه السياسة الشرعية في الباب العقدي وظهرت طوالع التكفير والتفسيق والتبديع . . . وانتشرت ظاهرة الخروج على السلطان بمسوغات دينية كما أن السلطان انكفأ على نفسه واحتمى بمأمنه وجنده ونشب صراع أخذ يتغذى من الجهل الضارب بقضايا الفقه وتحول ذلك إلى فتنة عزرت هواجس السلطان

١ سورة النساء الاية (٥٩).



ووقع التقاطع بين أهل العاطفة الدينية والسلطة السياسية.

وأصبح الخطاب السياسي خطاباً وعظياً مجرداً في بعده الإسلامي، والأداء الواقعي السياسي أداءً تقليدياً لا صلة له بالفقه إلا صلة عاطفية عامة تزيد وتنقص وفق الظروف والمتغيرات – إن التجربة الإسلامية في السودان استطاعت أن تسد فراغاً واسعاً وتعالج خللاً واضحاً من حيث الانفصام بين الفقهي والسياسي ، غير أنه لا بد من نقلة نوعية شاملة تربط الأمر تصوراً وفكراً وأداءً بالفقه. وتصبح الدولة هي دولة الأمة لا دولة الحزب وطاعة الحاكم طاعة لله ورسوله ومن ثم يصبح الخروج على الدولة بفقهها الواضح وسعيها المعتبر هو خروج لا يقره دين ولا يرضاه شرع ولا يسنده واقع كما في الدولة المعاصرة .

إن الجماعة ليست أكبر من الأمة وإنما خادمة من إجلها. والحزب لا يكون بديلاً عن الأمة وإنما مشارك في التعبير عنها والحاكم لا يخضع إلا لمؤسسات الأمة – وينصح بها وبغيرها ومن هنا تعاد صياغة العلاقة بين مفردات العمل السياسي والدعوي والإرشادي – ويزول التناقض المصنوع جراء ضعف السياسة الشرعية أو غيابها.

(٢) نشوء ظاهرة الجماعات السياسية واستمرار جدلية الدور والتسلسل :

نشوء ظاهرة الجماعات السياسية، وغلبة الغلو والتطرف وغياب المحددات الفقهية، وهيمنة الفكر التجريدي والذي يؤدي بدوره إلى ظاهرة التكاثر والتناسل في العمل الإسلامي ذلك أن التجريد لا تحده حدود ولا يقيده قيد، وقد عانت التجارب الإسلامية من ذلك.

إن التجربة الإسلامية يمكن أن تمثل صورة من صور الالتزام الصحيح والفقه الصريح القائم على تحديد الأولويات، وفق منهجية فقهية عامة تمثل زاداً لعامة المسلمين ولا سيما القيادات الإسلامية المجتهدة في سبيل إقامة الدولة

الإسلامية معاصرة ، إن تحرير النص الفقهي وبيانه يمثل مرجعية في الحجاج الإسلامي والجدل العلمي، مما ينعكس على مجمل العمل الإسلامي.

خامساً : فقه المصالح والموازنات :

إن فقه السياسة الشرعية في إطاره المقاصدي هو فقه المصالح والموازنات، ذلك أن تحديد المصلحة ليست للأفراد ولا للجماعات وإنما هي من أصول التدين العام وتحديدها إنما يكون للحاكم المسلم، وهو قادر على ذلك عبر مؤسساته المتخصصة وغياب المصلحة عن البعض ليس دليلاً على عدم وجودها .

إن الحركات والجماعات والفرق مهما كانت فهي محكومة بأطرها الخاصة ومجتهدة داخل أبعادها المحددة .

إن البناء الفقهي لا يعني إدخال القضية كما يتصور البعض من باب الحلال والحرام فقط وإنما المقصود من ذلك رد القضية إلى عموميات الفقه وربطها بالدين والفعل قد يكون صحيحاً من هذا أو من ذاك ولكنه يصبح صحيحاً ومقبولاً ، وفي نسق عام متكامل ومتراضٍ مع غيره متى ما قام على أساس فقهي عام.

إن الدولة باجتهادها المعاصر في السودان تستطيع أن تعطي مثالاً لغيرها وللحركات العاملة في الساحة من خلال منهاج واقعي تدعمه أفكار ومؤسسات شاهدة وقائدة .

مرجعية المقايسة والمراجعة :

يمثل التأسيس الفقهي بمعناه الواسع : أساساً للمقايسة والمراجعة :

فالرؤية الفقهية العامة محكومة بالمقاصد وفاعلة بالوسائل ومنضبطة بالمنهج . وهذا بدوره يحول العمل والأداء إلى أثر فقهي مفهوم ومعتبر ويحفظ التجربة من أن تتحول إلى اجتهاد شخصي أو رؤية ذاتية كما أنه يحافظ على أصالة الفعل والأداء أصالة الانتماء وسلاسة التطور:

إن هوية الدولة المسلمة هي هوية الدولة الحضارية التي تخالط الآخرين وتتفاعل معهم غير أنها تشارك بقوة وفعالية في نسيج قماشة الهوية الإسلامية بوعي حضاري وتأتي حساسية الأمر من حيث أن الدولة تتعرض لحصار داخلي وخارجي. وهي تفتقد المثال الواقعي الموصول – ولا تجد من يعذرها من المتحمسين ولا تجد من يتعاطف معها من الشانئين والناقدين.

ومن هنا تأتي أهمية الأصالة وصدقية الانتماء وإلا اصيبت الدولة بالتقزم والضمور وأصبحت صورة أخرى من صور الدولة التقليدية المعاصرة ذلك أن التحدي في مجال الأفكار يقوم على مجموعة من الخيارات: إزهاق الفكر المخالف أو الانحراف به أو تقزيمه وفي كل شر وهذه اشارات في هذا الباب.

الحركة الإسلامية وتحدى الاستقامة:

ظلت الحركة الإسلامية عبر تاريخها وهي محملة بالآمال والطموحات والأشواق، لحد استرداد الخلافة الإسلامية وبناء الدولة الإسلامية العظمى والتصدي لأعداء الدين من يهود وصليبيين، والتواصل مع المستضعفين في مشارق الأرض ومغاربها...

لقد تضخم الجانب العاطفي لدى الحركة الإسلامية وذلك بحكم حالة الغياب الإسلامي وبسبب غيبوبة الأمة وضعف بنائها السياسي وفقهها الشرعي.

الحركة الإسلامية السودانية أفلحت في محاولتها لبناء دولة ذات مشروع تعرضت جراءه للحرب والحصار والعدوان. كما أنها اجتهدت في حكم وطن مركب من حيث الجغرافيا والتاريخ والأديان والقبائل. بل ورثت وطناً مثخناً بالجراح ومشتعلاً في أطرافه بنيران الفتن والحروب – وبالرغم من ذلك حافظت على المبدأ الإسلامي – والكيان الجغرافي والتكوين القبلي والجهوي – مع ظهور أفكار خطيرة ومؤثرة انعكست على مسيرة الدولة ونصاعة المبدأ الإسلامي.

كما ان الحركة الإسلامية اصيبت إصابة بالغة جراء الانقسام الذي ضربها داخلياً، ومع خطورته كان مرحلة منطقية في مسيرة هذه الحركة وهي تجتهد في الموازنة بين المحافظة على سلامة الوطن وسلامة المبدأ وسلامة الفكرة .

السلطة والدولة:

إن بناء الدولة الإسلامية المعاصرة محاط بمجموعة من التحديات الذاتية والموضوعية تم إبرازها في المقدمة السالفة غير أن العمل لبناء هذه الدولة يدعو إلى مواجهة ابتلاء التحديات بقوة ايمانبة واقعية تستعين بالله وتتوكل عليه(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ونبدأ بالملمح السياسي، ويمكن تحديد ملامح الوجه السياسي في الآتي :

أولاً : الدولة الإسلامية هي دولة الأمة – وليست دولة الحزب أو دولة الحركة – وهذا يستدعي حضور مدخل نفسي وفقهي وفكري – يثبت هذه الحقيقة في أذهان أنصار الحزب وأنصار الحركة على السواء . وذلك من خلال مدخل فكري فقهي تزكوي.

وهذا يستدعي مجموعة من الإجراءات :

١. إشاعة فقه الدولة الإسلامية داخل صفوف منسوبي الحركة الإسلامية ومنسوبي حزب المؤتمر الوطني والتصالح مع المبدأ دولة الأمة لا دولة الحزب.

٢. الانفتاح على مكونات الأمة لا سيما السياسية وإشراك الجميع الذين تراضوا على دستور الدولة الإسلامي وقانونها الشرعي وتحاكموا إلى ذلك ورضوا به.

٣. اختيار الصالح – القوي الأمين، إن من أخطر مهددات البناء السياسي للدولة الإسلامية الرسالية، مهدد الفساد في جميع درجاته والذي ينم عن

الضعف وعدم القوة – إن الدولة التي تجعل أهل ثقتها من الضعاف دولة تحكم على نفسها بالزوال، والدولة التي تتصالح مع الفساد دولة تدخل في حرب مع الله ورسوله ومع رعيتها من ثم.

٤. السلطة في التصور الإسلامي مغرم وليست مغنم وذلك يستدعي تكثيف الخطاب الوعظي والإرشادي عبر الرسائل المتخصصة / والبرامج المحددة وتنشيط آليات المراقبة والمحاسبة وفق أداء مؤسسي .

أ - مهام السلطة :

(الهم الوطني – الهم الإقليمي – الهم العالمي – هم الأمة) .

إن السلطة في الدولة الإسلامية تمتاز بطبيعة مهامها والتي تتوازن من حيث الفعل والأداء حتى لا يطغى جانب على آخر أو تهتم بجزء على حساب جزء آخر ويظهر من ثم الهم الوطني باعتبار الوطن هو الإطار الحامل للفكرة والرسالة والدولة ، والموطن هو المعامل الأول لابتلاء الفكرة والتي إن عجزت عن بناء الوطن تعجز من باب أولى عن بناء أمة أو المشاركة القوية في بناء الحضارة الكونية .

الهم الإقليمي: من خلال الحضور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المعلي للمثال والقدوة والفعالية في التأثير .

الهم العالمي : الدولة الإسلامية دولة عالمية في مشروعها وخطابها وإستراتيجيتها وهي واقعية في ضبط مشاريعها من خطاب للداخل إلي خطاب للخارج وهذا يجمل في الحضور الرسالي المهتم بحال المستضعفين .

هم الأمة : الدولة الإسلامية دولة تحمل هم إخراج الأمة المسلمة – وهي في ذلك تتحسس المداخل – المدخل السياسي ، الاقتصادي – الاجتماعي – الأخلاقي – القيمي – الفقهي – وفق المتغيرات والظروف ، علها تصنع الأمل في قلوب المؤمنين لتحقق التوازن النفسي والفكري والقيمي .

الهم الرسالي : إن الدولة الإسلامية و إن عجزت عن تميزها الرسالي تصبح كغيرها من الدول التقليدية والتميز الرسالي ليس بالشعار الصارخ والهتاف الصادح والعاطفة المتوهجة فقط، وإنما بالرؤية الحصيفة والخطاب المنضبط والعمل الدائب ، والخلق المتميز – والدفاع الصادق عن حقوق المستضعفين لا سيما من أهل الإيمان في إطار من الوعي الحضاري والكياسة السياسية .

ب – مؤسسات الأمة :

يقول تعالى : (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)[1] . وفي ضوء هذه الآية نشير إلى الآتي :

مؤسسات العبادة ويأتي في مقدمتها المسجد:

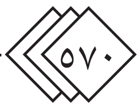
جعل المسجد محوراً للحياة. فهو ملتقى الشباب والشيوخ والنساء هو المدخل الأول للفقه السياسي والاجتماعي والبناء الثقافي ، المسجد وحدة ذات طبيعة إدارية من حيث بث القيم وإنزال فقه الطاعة بشكله الإيجابي – مع إحاطته بالمشاريع الاجتماعية – إحاطته بالمستوصف الخيري وبالمكتبة الالكترونية وتنميته من خلال الوقف الخيري الذي لا سلطان لإدارات الأوقاف عليه احتراماً لحق الأمة في وقفها – ليمثل مؤسسة استثمارية شاملة .

إمام المسجد قدوة بالتأهيل والعلم والمعرفة والقيادة والصدق واغنائه عن مساعدة المصلين أو الحاجة إليهم ، وتسد حاجته من مال الوقف المخصص لذلك ويؤهل بالتدريب المتصل .

ج/ المؤسسات العلمية والمعرفية :

إن الجامعات القائمة اليوم هي جامعات تقليدية لا تتناسب ومهام الدولة

١ / سورة الحج الآية.



الإسلامية المعاصرة، من حيث الحضور العلمي والمعرفي، من حيث الإبداع التقني والتكنولوجي، من حيث التأصيل الشرعي مما يستدعي دخول مرحلة التجويد والكيف ووضع الاستراتيجيات العامة بمبادرة من قطاع التعليم .

أهمية مراجعة مناهج التعليم العالي وتحديد إستراتيجية واضحة في ذلك.

تنشيط إنشاء مراكز البحوث والتدريب وفق الشروط المعتبرة لتخدم أهداف البحث وجعل البحث هم أمة ، وتطوير القدرات وتنمية المهارات إيجاد منافذ للوظائف خارج دائرة الوظيفة الحكومية بالضرورة .

د - مؤسسات التجديد الفقهي :

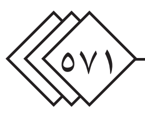
يقصد بها المؤسسات القائمة على الإبتدار الفقهي والتأصيل والاستشارة، لقد ظلت هذه المؤسسات تعاني من الضعف في الطرح والملاحقة وهو ضعف يتصل بطبيعة تصور هذه المؤسسات وعدم تمكينها من العمل الاستراتيجي والتي منها على سبيل المثال: (مجمع الفقه الإسلامي، هيئة علماء السودان .. الخ) بدأت هذه المؤسسات وكأنها تحتمي بشعار القداسة وتتكفئ على ذلك أكثر من اهتمامها بعنت التجديد الفقهي ورهقه، ولذلك ظلت منفعلة بردود الفعل أكثر من الفعل وعاجزة عن التعامل وفق فقه الأولويات.

ولم تعبر بحال عن طموح وواقع الدولة الإسلامية — لا بد من تحديد إستراتيجية العمل لإخراج فقه الدولة الإسلامية، ومراجعة الأداء العام والعمل على تأصيله بالفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة.

هـ - المؤسسات الاجتماعية:

الدولة الإسلامية في المقام الأول، دولة اجتماعية تحارب الكفر في الجانب العقدي مثلما تحارب الفقر في الواقع الاجتماعي.

المؤسسات الاجتماعية في المرحلة الماضية اصيبت أيضاً بحالة ضعف واضح



وذلك لانقطاعها عن مدد الرؤى الكلية وحتى الزكاة وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى كانت في أدائها أقرب للأداء الوظيفي والمكتبي الجامد والتقليدي.

إن أهم خصائص مؤسسة الزكاة أنها مؤسسة :

(١) إحصائية قادرة على إعطاء أرقام صحيحة عن حالة الفقر والغنى في البلد.

(٢) مؤسسة متصالحة مع الأمة بأغنيائها وفقرائها .

(٣) مؤسسة قريبة من وجدان العامة منفتحة بفقهها وأبوابها على الجميع.

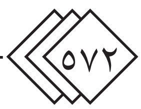
(٤) مؤسسة قادرة على توليد المشاريع الاجتماعية وإشاعة فقه الصدقة وثقافة التبرع بين عامة الناس .

(٥) مؤسسة غير مندمجة في المشروع السياسي بإشكالاته التي تنعكس على ثقة المجتمع في أدائها وفعلها – الزكاة مشروع أمة لا مشروع حزب أو جماعة – ((في الدولة الإسلامية)).

و - المؤسسات السياسية:

السياسة في الدولة الإسلامية اجتهاد لإقامة الدين واصلاح الدنيا، والتنافس داخل مكونات الدولة الإسلامية تنافس من باب التنزيل الفقهي وليس التمايز العقدي ولذلك لا بد من التصالح مع مشروع الاجتهاد السياسي الذي يستدعي وجود الآخر بل ويتقوى بهذا الوجود .

ان التنافس السياسي لا يعني التخاصم والعدوان – بل المشروعية السياسية تتأسس على هذا التنافس ان حسم سؤال الشريعة والدستور الإسلامي يعطي المشروعية لكل ألوان الطيف السياسي للعمل والاجتهاد مما يستدعي التعاون والتآزر وفتح المجال واسعاً أمام أبناء الأمة من خلال أحزابهم حتى يصبحوا شركاء في بناء الدولة دولة الإسلام دولة الأمة لا دولة الحزب أو الجماعة ،



وهذه غاية النجاح (تدريب الناس على احترام الثوابت العامة) وليس احترام الأحزاب الخاصة بالضرورة وإن كانت حزباً حاكماً . ما دام الحزب يخطئ ويصيب كغيره.

ز - مؤسسات الوقف :

الوقف يمثل مقياساً حقيقياً لحضور الأمة وحيويتها ولما يمتاز به جهاز الأمة من حساسية تجاه ما هو ديني فإن الأمة لا توقف الا إذا اطمأنت إلى أين يذهب مال الوقف.

لم تفلح الحكومة في الماضي القريب في نيل ثقة الأمة في مجال الوقف، بالشكل المطلوب مما اضعف حركة الوقف وتطور مؤسساته .

ر - السلطة وحساسية تهمة الفساد :

قال الشاعر :

إن نصف الناس أعداءُ لمن ولي الأحكام هذا إن عدل

وعليه فإن الحاكم متهم عند الكثيرين باستغلال السلطة واستغلال المال .

إن الفساد هو الخطر الأكبر والمهدد الأول للمشروع الرسالي للدولة الإسلامية: الفساد في كل درجاته : فساد الفرد ، أو فساد المؤسسة - الفساد بأكل المال بالباطل أو بغض الطرف عن ذلك - إن الرقابة ثم الرقابة ثم المحاسبة من أهم الضوابط الشرعية لحماية الحاكم من شهوة النفس وحماية الأمة من شهوة الحاكم وحماية المشروع من شهوة الأفراد أو الجماعات - إن إشاعة الفساد و سيادة هذا الروح يوّلد درجة من الإحباط على المستوى العام والخاص ويؤدي إلى الشعور بالذلة والمهانة وموت الأمل والحافز - إن رفع شعار محاربة الفساد ، هو الشعار الأهم، وهو القوة الدافعة لحركة الأمة الواثقة في مشروعها وقيادتها.

والخلاصة في ذلك :

١. العمل على بناء دولة إسلامية مدنية حضارية تتساوى فيها الحقوق والواجبات ويحكمها الشـــرع ويضبطها القانون .

٢. الاجتهاد في إبراز هوية الدولة الإسلامية وتفعيل المؤسسات القائمة داخل كيانها والعمل وفق ذلك بروح فقهي رحب ومتسامح.

٣. الاجتهاد في معالجة المشاكل العالقة من خلال الوفاء بالعهود والمواثيق مهما كانت الآثار والعمل على إشراك الأمة ما أمكن.

٤. الاهتمام بالمشاريع العلمية والمعرفية والاجتماعية والصحية باعتبارها الأهم في تلبية حاجة المواطن .

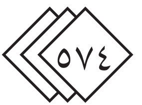
٥. العمل على إبراز سيادة الأمة وذلك بتقليل مظاهر حضور القوات الأجنبية ومحاصرة ذلك في حدود الضرورة ما أمكن .

٦. تطوير مفهوم تزكية المجتمع وذلك من خلال العمل المؤسسي في المدارس والجامعات وإحاطة ذلك بالمؤسسات الاجتماعة المؤهلة حتى لا يحدث احتقان وسط المجتمع أو يتطاول الفساد داخله .

٧. الاهتمام بقطاع الطلاب والشباب بالنظر في المناهج الدراسية والمناهج الثقافية والوطنية والتعامل مع مجمعات الطلاب وفق رؤية إستراتيجية واضحة ومحددة.

٨. الاهتمام بقضايا العمل والتوظيف وربط المشروع السياسي والاقتصادي بالمشروع الاجتماعي وإعطاء أهمية بالغة بفتح فرص العمل لا سيما وسط الشباب والخريجين والانفتاح على التجارب الإسلامية المعاصرة (ماليزيا، تركيا) .

سؤال الحزب ((المؤتمر الوطني)): الحزب هو الإطار الأمثل للتعبير



السياسي عن إرادة الأمة والحزب يحتاج إلى بعث مجموعة من القيم حتى يعبر عن المشروع الإسلامي، ومن ذلك :

(١) أن يتصالح مع عضويته بالشورى الملزمة .

(٢) أن يتصالح مع غيره من الأحزاب والكيانات بالمعايشة وحسن العلاقة.

(٣) أن يتصالح مع مبادئه بفتح أبواب النصح وقبوله مهما كان .

(٤) أن يتصالح مع قيمه العليا بالمراقبة والمحاسبة .

(٥) أن يتصالح مع المستجدات والمتغيرات بالتجديد والإبداع .

(٦) أن يتصالح مع ثوابته بقوة الإيمان ووضوح الرؤية .

(٧) متصالح مع الأفكار بحيوية الملاحقة وفاعلية التوليد الفقهي.

أ. المؤتمر الوطني يحتاج بصورة دائمة إلى مراجعة أساس البناء الهيكلي وفاعلية ذلك في ضوء افرازات الواقع.

ب. مراجعة أسسه الفكرية ومنطلقاته المبدئية، وإحاطة ذلك بالبحوث والدراسات المعمقة ، وإخراج السياسي المفكر والسياسي الصادق والمشروع الفكري الاستراتيجي .

ت. إحداث عملية فطم متدرج من ظاهرة الموازنات الجهوية لخطورتها البالغة ومخالفتها للقيم الرسالية ، وربط ذلك بقيم الاختيار والاصطفاء على أساس من القدرات والمؤهلات داخل الإطار السياسي العام بموازناته الشورية المعلومة.

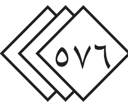
حزب المؤتمر الوطني كيان جامع فيه الظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات على المستوى الديني والمستوى الوطني، الحزب لا يمثل العصمة السياسية ولا يدعيها ، وهو كيان اجتهادي يقع منه الخطأ والصواب لكنه لا يتصالح مع الخطأ.

ومع هذا يحتاج الحزب إلى إحاطته ببناء مؤسس قوي يلاحق الفساد والاضطراب بقوة وصدقية وأمانة .

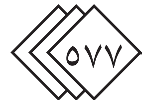
ان ضعف الحزب لا سيما في المجال القيمي ينعكس تذمراً وعدم رضى على الصف الإسلامي، كما ان محاربة الفساد وإعلاء القيم العليا ينعكس سلامة وقوة على الحركة الإسلامية التي لا تشعر بالتناقض الواسع بينها وبين حزبها المؤتمن .

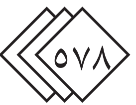
١. العمل على تحالفات عريضة مع الأحزاب التقليدية ذات التوجه الإسلامي.
٢. توسيع قاعدة المشاركة في تولي المسؤوليات وتقوية الروح الوطني.
٣. التركيز على عدم وجود فوارق جوهرية على مستوى المعتقد والمقاصد وحصر الخلاف داخل الدائرة السياسية .
٤. العمل على تقليل حدة الصراع والاستقطاب المؤثرة على مستقبل البلد مع استقطاب الكوادر الوطنية المستقلة .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل



الملاحـــــق





ملحق رقم (١)

لقاء صحيفة «الشرق الأوسط» مع د. مصطفى عثمان اسماعيل

وزير الخارجية السوداني يكشف لـ«الشرق الأوسط» خفايا وأسرار النزاعات الداخلية في السودان والمواجهات الخارجية (١ ـ ٤)

مصطفى إسماعيل: صراع البشير والترابي بدأ مبكرا وكنت أجمعهما في منزلي × أول أزمة مباشرة عندما قرر الترابي سحب السفير من القاهرة ورفض البشير × وقفت ضد الإنقسام والترابي استبعد حل البرلمان

الخرطوم: محمد سعيد محمد الحسن

اللقاءات المنتظمة التي اعتدت على ترتيبها مع وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل، في مكتبه أو منزله للتحاور حول التطورات الاقليمية والدولية المتداخلة، في الشأن السوداني، قادت للتفكير في معرفة تفاصيل أخرى حول اسرار وخفايا الازمات الداخلية والاقليمية والدولية، التي عايشها بحكم عمله كوزير للخارجية، منذ فبراير (شباط) ١٩٩٨ وحتى نهاية العام الجاري.

وكانت هناك مشكلة حقيقية تكمن في كيفية تدبير الزمن للجلوس والحديث عن هذه الاشياء في ظل برنامجه المشحون، وزياراته التي لا تنقطع للخارج، واجتماعاته المتواصلة، في الحكومة أو في رئاسة الجمهورية. وجاء اقتراحه بالسفر معه في رحلاته الى الخارج بالطائرة الرئاسية، التي تستغرق عادة ساعات طويلة، باعتباره الحل الامثل لمشكلة الوقت. وأشهد له هنا بالصبر وقوة الاحتمال. وجاءت هذه الحصيلة: في الحلقة الاولى، تناول بداية انضمامه للحركة الاسلامية، وكشف موقعه من الصراع على السلطة بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي، زعيم المؤتمر الشعبي المعارض حاليا. كما تحدث عن الاجتماعات التي تمت بمنزله لحل الخلافات بين الطرفين واعتراضه منذ البداية على ترشيح الترابي لرئاسة المجلس الوطني، وما دار من ملابسات.

يقول الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل «انضممت للحركة الاسلامية منذ الدراسة بمدرسة القولد الوسطى (١٩٦٥ - ١٩٦٩)، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن ما زلت عضوا نشطا في الحركة الاسلامية، اعمل في اطار مؤسساتها الطلابية والشبابية والنقابية والسياسية، وترأست العديد من الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، وفي اثناء الدراسات العليا في المملكة المتحدة توليت مسؤولية الاتحاد العام للطلاب.

وطوال هذه الفترة تعرضت الحركة الاسلامية لانشقاقات وانقسامات لكني ظللت على وتيرة ثابتة اعمل بها داخل الحركة الاسلامية فشخصيتي لا تؤمن بالعمل «الشللي» او «الشللية» بداخل اجهزة الحركة، كما انني بقيت دائما متمسكا بعدم الاستجابة لدعوات الانقسام والالتزام بالحركة الام، والايمان بمعالجة المشكلات من داخل مؤسسات الحركة.

وعندما قادت مجموعة من الاخوان، على رأسهم الدكتور الحبر يوسف نور الدائم، والاستاذ صادق عبد الله عبد الماجد، وكان لها مؤيدون وبوجه خاص في الخارج، وفي بريطانيا حيث نشط تنظيم الاخوان المسلمين الدولي الذي اعتمد عضوية المجموعة التي يقودها الدكتور حبر والأستاذ صادق عبد الله، رفضت عضوية المجموعة التي كان يقودها الدكتور حسن الترابي بل طردتها من المؤسسات المختلفة، وكنت وقتها من اوائل الذين خرجوا من تلك المؤسسات حرصا مني على البقاء في داخل جسم الحركة الاسلامية، وعدم الاستجابة لأية محاولة للخروج على الحركة، وظل هذا ديدني.

بداية الصراع على السلطة:

ومع قيام حكم الانقاذ الوطني وتأسيس التنظيم السياسي مطلع التسعينات، ظهر جليا ان القيادة اصبحت متنازعة بين شخصيتين، أي بين الفريق عمر البشير والدكتور حسن الترابي، وبقيت على موقفي، أي رفض المحورية او الشللية، وظلت

علاقتي وطيدة مع الرئيس البشير، ومع الدكتور الترابي.

وكنت احرص على ان نلتقي في منزلي بصورة شبه منتظمة في ايام الجمعة، ومن خلال هذه اللقاءات كنا نعالج الكثير من المشكلات التي تحدث قبل ان تصل الى السطح.

كان الخلاف او المشكلة وقتها في الاساس، هل الدولة ممثلة في مجلس قيادة الانقاذ الوطني ثم رئيس الجمهورية المعين، ثم رئيس الجمهورية المنتخب هو المسؤول الاول في شؤون الدولة وادارتها أم أن الحركة ممثلة في الامين العام للحركة الاسلامية ثم التنظيم السياسي ثم المؤتمر الوطني هو الجهاز الحاكم بالنسبة للدولة.

عدم الوضوح اتجاه من يتخذ او يملك القرار كان يقود في كثير من الاحيان الى التضارب في الاختصاصات والقرارات.

خلاف على تعيين الوزراء والمحافظين

كان التضارب في من يتخذ القرار يشكل ازمة مكتومة، فمن ابسط القضايا مثل تعيين الوزراء والمحافظين الى القضايا الاستراتيجية كذلك الحال بالنسبة للقضايا أو المواقف السياسية سواء داخلية، أو اتجاه مسائل اقليمية أو دولية أو اتجاه التعامل مع دولة.

وخلاف على التعامل مع مصر

فعلى سبيل المثال في حقبة التسعينات كانت العلاقات بين مصر والسودان حادة ومتوترة، وكانت هناك جهود مبذولة لتطويقها ومعالجتها، وكنت وقتها وزيرا للخارجية، والأخ روريج وزير دولة بالخارجية، وكنت خارج البلاد، وصدرت بعض المواقف والتصريحات من جانب القاهرة وبعد التشاور مع رئيس الجمهورية تم الاتفاق على استدعاء السفير احمد عبد الحليم من القاهرة للتشاور وقبل ان يتم ابلاغ السفير بهذا القرار اذا بأجهزة المؤتمر الوطني تجتمع وتقرر سحب السفير

من القاهرة، اذا بنا نقرأ ونسمع من التلفاز هذه القرارات والتوصيات وتم نقلها لوزير الدولة بسبب غيابي، وعندما نقل وزير الدولة اهمية ابلاغ الرئيس البشير وموافقته، ابلغ بان المؤتمر الوطني هو الحاكم، وهذه القرارات للتنفيذ وليست للمناقشة فما كان من الاخ روريج الا ان ذهب للرئيس البشير واطلعه على هذه التطورات، فطلب منه الرئيس الا ينفذ القرار، وان ينتظر عودة وزير الخارجية، وان يلغي حتى مجرد استدعاء السفير الذي كان متفقا عليه.

أزمة المجلس الوطني

وتصاعدت الازمات الخفية والعلنية بين الرئاسة والتنظيم، وكنت حريصا على وجوب حسم أي خلاف مهما بلغ مداه في اطار مؤسسات المؤتمر الوطني، وعندما قرر حل المجلس الوطني (البرلمان) لحسم الموقف وانهاء صراع القمة، لأن المركب الذي يديره اكثر من ربان عرضة للغرق، ولأن البرلمان تحول لمركز قوي لمواجهة الحكومة دعانا الرئيس لاجتماع وطرح هذا الموضوع، أي حل البرلمان، وكان ذلك قبل ثلاثة اسابيع من اعلان اتخاذه، وكان الموضوع المطروح هو حل البرلمان، والدوافع الموضوعية التي أدت للوصول اليه، وكان المطروح وقتها على منصة البرلمان اجازة قرار ينص على انتخاب الولاة، أو رؤساء حكومات الولايات، مباشرة من قبل سكان الولايات بينما كانت لرئاسة الجمهورية تحفظات وطلبت التمهل وإرجاء البت في الأمر لحين استكمال الدراسات الخاصة به ولكن رئاسة المجلس الوطني تمسكت بالمضي في المناقشة والتصويت عليه للاقرار برضاء الرئاسة أو عدمه.

اعتراض على حل المجلس الوطني

كان الاجتماع برئاسة الرئيس البشير، والحضور عدد محدود لا يزيد على اصابع اليدين وجرى التداول وكنت الوحيد الذي اعترض على حل البرلمان، ورفضت رفضا باتا مجرد التفكير في حل البرلمان، واستندت وجهة نظري على

وجوب الاحتكام لمؤسسات المؤتمر الوطني، أي المكتب التنفيذي للمؤتمر الوطني، وجاء رد الرئيس البشير ان المكتب التنفيذي شُكل للحيلولة دون اقرار او اجازة قرارات لا يريدها الامين العام الدكتور حسن الترابي.

وفي اليوم التالي لاجتماع الرئيس، كان هنالك اجتماع المكتب القيادي للمؤتمر الوطني وكان الواضح ان الاجتماع اعد لتمرير واجازة القرارات الخاصة لانتخاب الولاة كخطوة سابقة لتمريرها داخل المجلس الوطني وكان من الواضح ان هناك سباقا خفيا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الوطني، ولكن رئاسة المجلس الوطني غاب عنها ان خيارات وبدائل الرئاسة اكبر وأوسع، والأهم من ذلك اسرع وانفذ.

التحفظ على رئاسة الترابي

وهنا، اريد العودة للوراء أي قبل انتخاب رئيس المجلس لأقول بأن مواقفي تنسجم مع قناعاتي واتخذها في حينها دون حسابات بالنسبة على من تحسب، ولمن تضاف او تخصم، فقد كنت من القليلين الذين اعترضوا على تولي الدكتور حسن الترابي رئاسة المجلس الوطني، واذكر ان الدكتور الترابي اتصل بي ذات يوم عند نهاية دوام العمل اليومي في نحو الثالثة بعد الظهر ودعاني لمنزله لتناول الغداء معه، وكان متوعكا صحيا، ودخلت عليه وكان بمفرده، وابلغني انه عرضت عليه رئاسة المجلس الوطني وانه يود معرفة وجهة نظري، وقلت له انني اعرف الموضوع ورجوته اعفائي من الافضاء بها، وقد التزمت بذلك للآخرين، فجاء تعقيبه، لهذا هو مصر على معرفة وجهة نظري، فقلت له انني اعترضت على ترشيحه لعدة اعتبارات، منها ان لديه مساهمات قيمة في قضايا الفكر والدعوة تتخطى حدود السودان، وأن انغماسه، او تعاطيه القضايا السودانية البحتة سينعكس سلبا على هذه الصورة، كما انه الآن يمثل الحكم بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي وهذه مسألة في غاية الاهمية، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة

التي تمر بها البلاد، «وان القبول برئاسة المجلس الوطني ستضعك في موقع الخصم والحكم، كما ان رئاسة المجلس الوطني ستعرضك لكثير من المواقف ذات الشد والجذب والتجاوز من قبل اعضاء المجلس، وانت لست بحاجة لها بحكم انك تمثل مرجعية للجميع.

ثم ان هنالك الاعتبار الاخير فاذا كنا نتحدث عن الانفتاح السياسي والقبول بالآخر وإشراك الآخرين، فاذا توليت انت رئاسة المجلس الوطني (البرلمان) والأخ الفريق عمر البشير في موقع كرئيس للجمهورية والأستاذ علي عثمان محمد طه كوزير للخارجية، فماذا نكون قد تركنا للآخرين الذين نريد مشاركتهم واشراكهم في ادارة مقاليد الدولة».

وأشهد له انه استمع لي بهدوء واصغاء جيد وبدون تعليق وشكرني وتركته على ذلك، ولم اكن وقتها عضوا في المكتب القيادي للمؤتمر الوطني.

مفاجأة ودعوة لاجتماع طارئ

وفي اليوم التالي لتلك المقابلة أو المحادثة في منزله بالمنشية اتصلت بي سكرتارية الدكتور الترابي للحضور الى مقر المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي سابقا، وعندما ذهبت وجدت ان المكتب القيادي في حالة انعقاد، فسلمت على الجميع، وفوجئت بالدكتور الترابي يقول للحاضرين، ان اخاكم مصطفى عثمان لديه وجهة نظر مختلفة حول ترشيحي لرئاسة المجلس الوطني، ويود من الجميع الاستماع لوجهة نظره، وبالرغم من المفاجأة بالدعوة والموقف، الا انني جلست وسردت ذات الاسباب والدوافع التي بنيت عليها اعتراضي على رئاسته والتي نقلتها له قبل يومين في منزله.

وكان في ذلك الاجتماع الرئيس عمر البشير والأستاذ علي عثمان نائب الأمين العام ووزير الخارجية واللواء عبد الرحيم محمد حسين وابراهيم السنوسي ويس عمر الإمام وآخرون، وبمجرد ان انتهيت من شرح موقفي فتح الدكتور الترابي

الموضوع للنقاش فانبرى العديد منهم لمهاجمة هذه الافكار، خاصة وان هذا الموضوع قد حسم وانه ما كان يجوز فتح هذا الملف مرة اخرى، ولم اعلق على هذا الهجوم وانما علق عليه الدكتور الترابي، ونقل للمجتمعين انه أي مصطفى عثمان ابلغه هذا الرأي فان شاءوا اخذوا به وان شاءوا تركوه وغادرت الجلسة بعد انتهاء حديثي اذ لم اكن في الاصل عضوا في المكتب القيادي، ولم اكن وقتها مدركا على وجه اليقين الدوافع وراء رئاسة المجلس الوطني، ربما رأى بعضهم ان المهام الجديدة في المجلس الوطني بما فيها القوانين والتشريعات وهي تشكل محورا حيويا من اهتمامات الدكتور الترابي انها ربما تبعده عن شؤون الدولة وقراراتها، ولكن يمكن للمرء ان يستخلص من هذا الموقف ان الدكتور الترابي مهما كانت درجة الاختلاف معه كان يحرص على معرفة وجهة نظر القيادات حوله بصرف النظر عن الأخذ بها او عدمه.

مواجهة وحسم صراع السلطة

ونعود مرة اخرى الى جلسة المكتب القيادي للمؤتمر الوطني والتي سبقت جلسة انعقاد المؤتمر الوطني لإجازة مشروع قرار انتخاب الولاة (حكام الأقاليم) مباشرة وليس بترشيح القائمة او التعيين، وفي تلك الجلسة تصديت بقوة واعترضت على مشروع تمرير القرار، وعملية المواجهة (بين رئيس الجمهورية والحكومة وبين رئاسة المنصة بالمجلس الوطني) واستندت في مداخلتي الى أن هذا القرار هو نتاج للصراع الناشب بين رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس الوطني، وعلينا ان نحسم الخلاف الرئيسي وهو الاهم والاصل وقبل ان ندخل في الخلافات الفرعية التي نتجت عن هذا الامر، واحسب انها المرة الاولى التي كانت الاشارة فيها مباشرة وواضحة ووضعت النقاط على الحروف من دون لبس.

ولكن رغم هذه المداخلة، ومداخلات آخرين، فان المشروع طرح للتصويت ونال القرار اغلبية قليلة تمكنه من الانتقال الى المجلس الوطني.

محاولة لمنع الإنقسام الفاصل

وفي اليوم التالي لاجتماع المجلس القيادي الذي اجاز المضي في مشروع انتخاب الولاة في المجلس الوطني، كنت ليلا بمكتبي، واتصلت بالدكتور حسن الترابي وطلبت ان التقيه في ذات المساء، وكنت راغبا في التحدث اليه عن القضية المثارة في المجلس الوطني وتداعياتها وما يمكن ان تقود اليه، ورد علي الدكتور الترابي: لماذا لا تتفضل وتأتينا في المنزل، فجاء ردي ان الكثيرين الآن في المنزل ولن يتيسر الحديث بوضوح وصراحة وأنا اريد التحدث اليك مطولا. وسألني أين انت الآن؟ وقلت له انني في المكتب، فعقب: اذن اخبرني عندما تخرج من المكتب وأنا اخبرك اين نلتقي.

وفي هذه الاثناء، اتصل بي الأخ علي يس وزير العدل، وذكر لي انه استدعى لمنزل الرئيس في تمام الساعة التاسعة مساء، ولا يدري ما هو السبب وراء الدعوة المفاجئة، وقلت للأخ علي يس، انه لم توجه لي دعوة لهذا الاجتماع، واعتقد ان سبب الدعوة سيكون هو حشد الوزراء للحضور والمشاركة في جلسة الغد الخاصة بمشروع انتخاب الولاة في المجلس الوطني، وعليك الحرص على الحضور والعمل على ايجاد مخرج يحفظ للدولة هيبتها وللمؤتمر الوطني دوره منعا للانشقاق حتى يهيئ الله سبحانه وتعالى مخرجا للأزمة.

وبعد دقائق من هذه المحادثة تلقيت اتصالا من رئاسة الجمهورية لحضور ذات الاجتماع الطارئ، وعندئذ اتصلت بالدكتور الترابي واستأذنته بعدم تمكني من لقائه الليلة ودون ان افصح له عن السبب، واتجهت الى منزل الرئيس البشير حيث وجدت الاخوة الوزراء بمن فيهم علي يس، وكان اول من حدثنا بسبب هذه الدعوة الدكتور عبد الوهاب عثمان وزير المالية حيث سألني ان كنت اعلم بسبب الاجتماع، فأجبت مازحا، اغلب الظن لحشد المواجهة في البرلمان غدا، فقال: لا، الرئيس قرر حل المجلس الوطني، فسألته هل انت متأكد؟ فرد: نعم.

ومحاولات أخرى لمنع الإنقسام

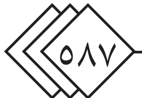
وتحركت على الفور ومعي د. عبد الوهاب عثمان وعلي يس وطلبنا لقاء عاجلا مع الرئيس قبل الاجتماع الطارئ علنا نثنيه عن هذه الخطوة، وعندما استفسرنا عرفنا ان الرئيس في غرفة مجاورة يقوم بالتسجيل لحديث للشعب ونقل قراره بحل المجلس الوطني (البرلمان)، كان في الواقع همنا الحيلولة دون انشقاق حاد في جسم الحركة الاسلامية، مع قناعاتنا التامة باستحالة الاستمرار في صراع السلطة بين الرئاسة في القصر ورئاسة المنصة في المجلس الوطني وكذلك كنا على قناعة بأهمية توحيد القرار لدى رئاسة الجمهورية، ولذلك جاءت المثابرة والمحاولة حيث التقينا بالرئيس البشير وانضم الينا آخرون، وكنت اول من طلب الحديث ولكن الرئيس رفض الاستماع لي وقال للمجتمعين، انني اعرف مسبقا رأي الدكتور مصطفى عثمان وبدأ يستمع لرأي الآخرين ورد عليهم بتوضيح الأسباب وراء اتخاذ القرار بحل البرلمان، وعندئذ اخذت الأخ علي يس وخرجت من الاجتماع، وقال لي الى اين؟ قلت له: الى منزل الدكتور حسن الترابي.

وفي الطريق قال لي الأخ علي يس، تقول للدكتور/ الترابي ان يقدم استقالته فورا حتى نستطيع تجنب هذه الأزمة، وقلت له الترابي لن يستقيل وربما من الأفضل ان نقنعه ان يرسل المجلس الوطني في اجازة فورا لحين معالجة الأزمة.

ووصلنا الى منزل الترابي، ووجدناه وسط العديد من القيادات الاسلامية، وطلبنا اللقاء معه منفردا لأمر مهم وعاجل، وفعلا انعقد اللقاء، وبدأنا الحديث وشرحنا له ما سيحدث في المساء، ولكنه بدا غير مقتنع بأن الرئيس سيقدم على خطوة حل البرلمان[1].

---

١ جريدة السبت ٠٩ رمضان ١٤٢٥ هـ ٢٣ اكتوبر ٢٠٠٤ العدد ٩٤٦١ - وزير الخارجية السوداني يكشف لـ«الشرق الأوسط» خفايا وأسرار النزاعات الداخلية في السودان والمواجهات الخارجية.



ملحق رقم (٢)

مذكرة العشرة

ظلت الحركة الإسلامية في السودان خلال الأربعين عاماً الماضية تثب من نجاح إلي نجاح بفضل الله القدير، ثم بروحها التي لا ترضى الجمود، بل تقتحم كل حقبة متوكلة على ربها متوجهة إليه، وكانت نقلاتها من طور إلي طور محفوظة لأنها لم تكن تقيد نفسها بالأحجام رجاء شئ مثالي قد لا يأتي أبداً.

واليوم تقف الحركة الإسلامية مرة أخرى على مفترق الطريق أمامها القرن الحادي والعشرون بإرهاصاته، تدخله وعلى منكبيها عبئ السلطان والولاية الكبرى، في بلد واعد بالخير والإمكان ومستهدف بالشر والعدوان من قوى كثيرة، هذا المفترق هو أعثر الامتحانات التي تتعرض لها الحركة الإسلامية، نسأل الله أن يقوينا على الثبات على عاداتنا في الشورى المستقصية لكل رأي حتى يكافئنا باجتياز هذه العقبة.

ونرى إن تجربة العشر سنوات الماضية قد أبرزت لنا مشكلات مهمة تحتاج منا إلي حلول مناسبة حتى نجني، ويجني وطننا كله وأمتنا، ثمرة الجهد الكبير الذي شهدته سنين الإنقاذ العشرة، ونمضي إلي نجاح إثر نجاح، تأسيساً عليه بلا ارتهان لصيغة أو تعصب لبنية بعينها. ونرى تحديداً أن التحديات تتمثل في أربع مسائل:

- الشورى سعة وفاعلية .
- فاعلية القيادة العليا .
- المؤسسية كأسلوب للعمل.
- الوحدة كسياج لحماية العمل .

فقد كانت الشورى الداخلية في الحركة من مشكلات الإستعلاء والاستخفاء من عدم مرونة الشورية لاستيعاب الآراء كلها ولأسباب عملية يمكن التغلب عليها

حتى يكون أمرنا -كل أمرنا -شورى بيننا فنستأهل المدح الرباني.

كما قلّت فاعلية قياداتنا العليا بسبب ترهل المنابر القيادية وانبتات منابر قيادية أخرى خارج جسم الحركة لضرورة الحكم، ولضعف الصلة المؤسسية بين المؤسسات رأسياً وأفقياً، ولغموض العلاقة بين الحركة والدولة، حتى أوشك الأمر أن يكون تنازعاً، والتنازع لا يثمر إلا الفشل وذهاب الريح.

١. وفي زمان العولمة هذا لا يغني الحركة أن تعتمد على بنيات غير مؤسسية لان أعدائها يحاربونها بأسلحة العصر، فلا بد أن تحدد مؤسسات الحركة ثم تتكامل و المؤسسة هي أقوى رافد للفاعلية ولنجاح الشورى.

٢. المشكلات الثلاث السابقة تنتج وصفاً يضعف الوحدة ووحدة الحركة مع الشورى هما أمتن ركيزتين بهما تضمن الحد الأدنى من منعة الحركة.

٣. من واقع ملامسة هذه المشاكل في حركتنا نرى انه لا بد أن يصلح المؤتمر الوطني من شأنه فيما يتعلق بهذه المشاكل معداً نفسه قيادة وقاعدة لمرحلة التنافس مع الآخرين، فالصراع مع الآخرين ومغالبتهم يقتضي ألا نصطرع مع أنفسنا (الوحدة)، والمواجهة مع أعداء يخططون سراً وعلانية تقتضي إحياء مؤسساتنا (المؤسسية) وأساس أمرنا - فضلا عن تبشيرنا بالشورى للجميع يقتضي إعلاء شأن (الشورى)، ولذلك نقدم هذه الإصلاحات الهيكلية التي تعتبر من أعلى رأسها إلي أسفل أقدامها ... وهذه الإصلاحات تتناول مؤسسة الشورى، والقطاع القيادي بما يحقق الأهداف الأربعة المتمثلة في:-

- توسيع الشورى وتيسيرها وإكسابها معنى وأثراً.
- توحيد القيادة العليا وإكسابها فاعلية ومضاء.
- تكريس العمل المؤسسي في المؤتمر رأساً وجسماً.
- تحقيق الأساس الصحيح لوحدة داخلية منيعة.

نسأل الله أن يهبنا بصيرة نافذة إلي حيث ينبغي أن نسير - وأن يوحدنا بالعمل كما وحدنا الأمل.

التعديلات المقترحة :

المؤتمر الوطني – المهام - تلغي المادة (ب) هيئة الشورى القومية:

(أ) الانعقاد:

١/ تنعقد هيئة الشورى القومية لدورة كل ستة أشهر أو بدعوة طارئة من خمس أعضاء أو بقرار من المكتب القيادي .

٢/ يرأس اجتماعات هيئة الشورى رئيس هيئة الشورى المنتخب أو نائبة وتنتخب من بين أعضائها مقرراً ..

(ب) المهام :

١. إجازة الخطة السنوية وتفصيلها وفق الخطة العامة ...
٢. انتخاب رئيسها ونائبة ومقرراً لأعمالهما ...
٣. انتخاب الأمين العام لكل أجل ونائبة ...
٤. انتخاب المكتب القيادي لكل أجل ...
٥. محاسبة المكتب القيادي و الأمين العام و الأمناء ...
٦. مباشرة صلاحيات المؤتمر القومي أثناء غيابه ...
٧. إجازة اللوائح الفرعية المنظمة ... الخ.

(ج) لجان الهيئة :

- تقسيم هيئة الشورى إلي اللجان الآتية :– الشئون السياسية، الاقتصاد والتنمية، العمل والفئات، الثقافة والفكر والتعليم، الفدرالية والعلاقات الأهلية، المجتمع.
- يختار كل عضو الانضمام للجنة من اللجان المذكورة وله حق الحضور مراقباً في أي لجنة أخرى والمشاركة في النقاش .

- تنتخب كل لجنة رئيساً عليها من بين أعضائها ومقرراً ...
- يمكن للجنة أن تقترح لجاناً فرعية توافق عليها أمانة الهيئة ...
- يراعى في نصاب انعقاد اللجان التيسير بقدر الإمكان ...

(د) أمانة الهيئة :

١. تشكل أمانة هيئة الشورى من رئيسها ونائبه ومقررها ورؤساء لجان الهيئات.

٢. تتولى الأمانة العامة الوظائف التالية :

أ . تبليغ الدعوة لأعضاء الهيئة .

ب . أعداد اجندة للاجتماعات الدورية والطارئة ..

ج . تلقي طلبات واستدعاء الأعضاء ...

د . تلقي تقارير لجان الهيئة ... ومتابعة أعمالها ...

و . لها أن تطلب تقارير وإفادات من المكتب القيادي والأمانة العامة بغرض العرض على الهيئة أولجانها .

ز. إجراء الانتخابات داخل الهيئة وعد الأصوات وإعلان فوز الاقتراحات .

ح . اقتراح إجراء الانتخابات التكميلية وضم الأعضاء الجدد وفق اللائحة والنظام وملء مقاعد العضوية التي تخلو لأي سبب وفق اللائحة والنظام ....

ط. لها أن تقدم للهيئة لوائح تنظيمية لعملها وفق النظام الأساسي واللائحة

المكتب القيادي:-

(أ) التكوين .

يتكون المكتب القيادي من :-

١. رئيس المؤتمر الوطني رئيساً ..

٢. الأمين العام للمؤتمر أميناً عاماً ..

٣. ثلاثة وعشرون عضواً ينتخبون انتخاباً حراً من قبل هيئة الشورى القومية

٤. يضم المتقدمون إليهم عدداً من الأعضاء لا يتجاوز خمسة وذلك بالانتخابات

ب/ الاجتماع :-

١. يجتمع المكتب القيادي مرة كل شهر، أو بدعوة طارئة من ثلث أعضائه أو من رئيسه أو من الأمين العام.

٢. يرأس اجتماعات المكتب القيادي الرئيس أو من يكلفه .

٣. يناقش المكتب في اجتماعاته الدورية جدول الأعمال المقدم إليه من الأمانة العامة أو ما يطرحه الأعضاء وما يعرضه عليه الرئيس ...

ج/ المهام :-

١. تفصيل خطط المؤتمر ومقرراته إلي برامج عمل عبر الأمانة العامة ودورها أو عبر السلطة التنفيذية وفروعها في حالة تسلم المؤتمر الحكم أو المشاركة فيه .

٢. تحديد السياسات العليا ومنها الترشيحات والتعينات للمناصب التنفيذية والتشريعية في الدولة والمؤتمر التي يدخلها أعضاء المؤتمر ممثلين له . والمحاسبات العليا في حالة يكون شخص المحاسب فيها ممثلا للمؤتمر أو مندوباً عنه .

٣. متابعة تنفيذ خطط المؤتمر وسياساته بواسطة الأمانة وبواسطة السلطة التنفيذية في حالة تولي السلطة كلياً أو جزئياً ...

٤. قرارات المكتب القيادي ملزمة لكل عضو بالمؤتمر الوطني في كل جهة دولة أومجتمع ...

٥. له أن يدعو هيئة الشورى أو إحدى لجانها للانعقاد، وله أن يطلب من

الأمين العام إشهاد أي من أمناء الدوائر اجتماع المكتب القيادي إذا رأى ذلك ضرورياً أو مفيداً ...

٦. إذا لم يتولى المؤتمر الوطني الحكم يكون المكتب القيادي حكومة ظل وله أن يضيف عندئذٍ من يلزم من عضويته التي تكون في المجلس النيابي الوطني بعد موافقة هيئة الشورى على المضافين .

٧. يقرر المكتب القيادي في توصيات الدوائر السياسية التحالفات مع القوى السياسية الأخرى أو فضها (حتى تؤكد ذلك هيئة الشورى القومية) ..

٨. تأكيد اختيار أمناء الدوائر المرشحين من قبل الأمين العام .

المجلس القيادي :-

أ/ الاجتماع :

(١) يجتمع المجلس القيادي مرة كل ثلاثة أشهر .

(٢) يرأس اجتماعات المجلس القيادي الأمين العام .

ب/ المهام :

المجلس القيادي جهاز استشاري تنسيقي يناقش استراتيجيات الحركة العامة، ويسعى لتوحيد الرؤى بين القيادات الحركية والرسمية ويوصي للمكتب القيادي حول الشئون العامة . ويعمل على تثبيت الفدرالية واثراء الفكر السياسي.

الأمانة العامة: التكوين :

١. أمناء دوائر الأمانة العامة ..

٢. تقوم في الأمانة دوائر يرأسها الأمناء ...

٣. تلغى هذه المادة ، ويستعاض عنها بالمادة (٦) مهام المكتب القيادي .

٤. وظائف الأمانة العامة ..

تلغى هذه المادة ..

أخيراً تحذى لوائح الولايات على نسق النظام القومي

الموقعون:

أحمد علي الإمام، غازي صلاح الدين.

وابراهيم أحمد محمد، ونافع علي نافع.

وسيد الخطيب، وبهاء الدين حنفي.

وحامد تورين، وعثمان خالد مضوي.

وبكري حسن صالح، وعلي أحمد كرتي.

١٠/ديسمبر ١٩٩٨م

ملحق رقم (٣)

رؤية الدكتور حسن الترابي لحل أزمة المؤتمر الوطني

يلزمنا اعمال شورى بين كل المتوالين في المؤتمر الوطني عبر كل الآفاق على كل الأصعدة لتسوية القضايا التي ثارت بيننا فتنة خلاف لا بين الوجوه والأهواء بل بين صميم الرؤى في مسائل تهم حركة الدين في الحياة العامة. وذلك استدراكاً للإيمان بمبدأ الوحدة والاعتصام بحبل الله ولاتقاء خطر التفرق بهوى الصراع وشر وسوسة الشيطان وحفاظاً على عهد التوالي في الحركة ووفاء لسابقة السنين ولذكرى الجهود والتضحيات والمجاهدات لبناء مشروع حركة التدين وذلك أيضاً لصالح الوطن الذي تغشاه التحديات في بنيته وعزته ونهضته وفي معاشه ونظامه العام والذي يتعرض الآن للمخاطر بينما تتداعى فيه أصوات للسلام والوفاق حول محور دعوة المؤتمر الوطني الذي يلزمه نصب القدوة وبسط القدرة على إصلاح ذات بين في الوطن. وذلك ثالثاً لرعاية صورة النظام الإسلامي الذى تشوه في الحياة العامة عبر غالب سيرة المسلمين غير الراشدة قروناً طويلة من ظواهر ضياع الحرية والاجتهاد في المجتمع وغشيان الجمود والعصبية وذهاب الشورى والإجماع في الحكم وتمكن الطغيان والفردية، وتزلزل آمال الوحدة والتقدم بطاقة الأمة نحو أحوال التشقق والتخلف. ذلك لا سيما أن عالم الإسلام وعالم الغرب في مراقبة دقيقة لنموذج السودان يريده الأول تجربة نحو تمام المثال الحسن للإسلام الغائب في السياسة العامة ويريده الثاني بضعف قوته ووحدته وصدقه سقوطاً عن القيم التي يدعو لها المسلمون وعن موازين الإنسانية التي تجمعهم في الوطن وتصلهم خارجه مع غير المسلمين وارتماء في الولاء للغرب تحت ضغوطه رهبة ورغبة.

يلزمنا أن نتجاوز مناخ القطيعة لمعززات الإخاء والتوالي ومداولات بلاغ الخبر ومشورة الرأي وذلك باعمار الصلاة الخاصة وتطييب العلاقات

الشخصية وبناء ذات بين تكون خير مهاد لوحدة القرار والحركة. وذلك بأن تهيأ بين المختلفين المتباعدين لقاءات خاصة راتبة جمعاً أو نجوى ينظمها ويشهدها إخوان من الأصعدة الوسطية والأدنى.

لا بد أن يقع التزام صادق بأن يتجنب تفاقم روح الخلاف وذلك ألا يستبد من يلي أمر الحكم بأية إجراءات أو تغيرات سياسية أو تنفيذية، ولا يشذ من فى قيادة المؤتمر خارج السلطة بأي تصريحات سياسية – على أن المحظور من ذلك هو الخلاف في غير الوفاقي والجديد الذي لم تمضه الأجهزة المؤسسية في المؤتمر أو تجمع عليه المشاورات الخاصة.

إعلان حالة الطوارئ، تعبير عن افتراق المواقف السياسية وقد سبق حوله تعبير اختلاف التقديرات داخل المؤتمر وسبق إمضاء تدابيره العملية بالقضاء خارج المؤتمر لكن شورى المؤتمر قررت أن ترفع الحالة اعجل ما تيسر، ولكف الجدل التقديري والإجراء العملي يلزم أن ترفع حالة الطوارئ الآن فوراً.

طرأ بحالة الطوارئ على الحكم الاتحادي تدبير ذو وقع على الحياة العامة وهو قيام الولاة بنظام تعيين جديد فإذا رفعت حالة الطوارئ لئلا يضطرب ذلك النظام يستمر الولاة القائمون اليوم لكن بالتكليف المؤقت وذلك على أن يتجدد التدبير وفق الدستور فترد ترشيحات من الكلية وهي الآن من مجلس الولاية وأية رئاسة محلية أما النواب الوطنيون فغائبون، ويتم عبر هيئة الترشيحات اختيار الثلاثة وتجرى الانتخابات، كل ذلك عبر شهر واحد مع مراعاة نظم الجنوب الخاصة.

تنعقد هيئة الشورى بعد ثلاثة أسابيع أو اربعة ويعرض عليها مشروع تسوية من أمناء الولايات ويترك لها التداول المفصل والقرار البين في كل مسألة فيه والتحضير للمؤتمر القومي.

يدعى للمؤتمر القومي بناء على قرار الشورى السابق واللاحق. وذلك في

آخر يونيو مع عيد الثورة والدستور أو قبل ذلك ويتضمن جدول اعماله المبلغ للعضوية قبل أسبوعين على الأقل ما يلي:

١/ مراجعة ولاية الأمانة العامة.

٢/ مراجعة ترشيح رئاسة الجمهورية.

الأفضل الآن أن نطرح تجديداً للثقة حتى يطمئن بال الجميع في ساعة الحمية هذه ثم ننظر في الطرح اللاحق قبل انعقاد الشورى تحديداً بل توكلاً وتبديلاً للذوات والصراط مستقيم مستقر، وذلك لسد أبواب الهوى وظنون الشائعات وفتح فضيلة سابقة في تاريخ الإسلام. إن السلف والخلف يتابعون عفواً بغير شهوة خلود ويجري التنافس تراضياً وزهداً في سبيل سنة جديدة في تاريخ الإسلام غير الحميد من هذا الوجه وفى مثال للإسلام اليوم فى عالم الحرية والشورى والديمقراطية والتعاقب المستمر في القيادات الإجتماعية والسياسية.

وذلك الأمر يقتضي في المؤتمر الاقتراح المزدوج أولاً أن ينتهي أجل ولاية الأمين العام الحالي بعد انتهاء أجل رئاسة الجمهورية عند آخر مارس للعام القادم ٢٠٠١م وثانياً أن يختار من سيتولى الامانة العامة بعدئذ وهو آخر وأن يقدم في المؤتمر مرشح آخر منذ اليوم لرئاسة الجمهورية للأجل القادم (اسمان جديدان يتشاور عليهما).

٣/ مراجعة تكوين الهيئة القيادية.

٤/ فقط بحكم مناصب منتخبة لا معينة وهي الأمين العام ورئيس الجمهورية ورئيس الهيئة القيادية.

٣١ منتخبون مباشرة من هيئة الشورى (بين الترشيح والتصويت يوم للتأمل).

٢٦ منتخبون واحداً من كل ولاية حسبما تختار هيئة الشورى للولاية وذلك أن المبادئ والسوابق تؤكد أن القيادات التنفيذية لا بد أن تكون كلها منتخبة لا يعين

فيها عضو من قيادي آخر.

وأن العدد إذا تجاوز الستين تضعف فيه فعالية التشاور وأن الولايات لا بد أن تمثل باستقرار لا بتقلب.

٥/ ترجع مواد النظام الأساسي ويثبت فيها أن الأمانة العامة لا تجمع منصباً آخر في الدولة، وأن العلاقة لمجالس الحركة العليا مع حكوماتها أنها هي التي تضع الخطط وتترك للحكومة التنفيذ.

وترجع إليها سلطة المحاسبة الخاصة، وان التعيينات العليا دستورية أو مؤتمرية هي للجنة تفوضها الهيئة وليست منفصلة مستقلة، وأن لجنة فض النزاعات تصبح محكمة داخل المؤتمر لما تحيله إليها الأجهزة العليا. وغير ذلك من المراجعات لا تلك التي تعطل الهيئة القيادية والأمانات كما سبق من مقترحات أجيزت من جملة المشروع الماضي للإصلاح.

٦/ يؤكد في المؤتمر عهد التوالي الجماعي في المؤتمر بقسم لكل القيادات ولا مجال لتنظيم جمهوري أو منبر جهوي إلا بقرار موافقة من الأجهزة المسؤولة العليا.

٧/ تمضي تدابير الوفاق الوطني مع القوى السياسية الأخرى عبر مؤتمر في ظرف شهر واحد ويمكن حيثما دفعت حاجات الوفاق.

١. أن يمهل قانون تسجيل الأحزاب وتترك حرية عمل الأحزاب حتى يتفق فيما بعد على ضوابط ضد القوة والفساد.
٢. أن يتعهد بالتسامح في الحريات العامة وكف أية سلطات للأمن بالقانون حتى يتفق على المعادلة بين النظام والحرية.
٣. أن يتفق بصدق على معايير التنافس الحر السوي نحو مصير الأمور إلى الإنتخابات بآجالها.
٤. أن ينفتح الحكم لصيغة ائتلافية عادلة لا تنقض القوانين والمؤسسات

القائمة ولكن توازن آثار السلطة.

٥. أن يتم العهد الصادق أن ينتخب المجلس الوطني وفق الدستور فوراً بعد الخريف في سبتمبر – نوفمبر.

٦. أن يتم العهد الصادق أن ينتخب رئيس الجمهورية وفق الدستور لأجله في فبراير – مارس للعام القادم.

٧. معيار الانتخابات قائم لأجله وفق الدستور سواء تم الوفاق أو نقص حتى لا يقوم نظام غير مضبوط ومفروق بجهاز تشريعي ولا يستخدم انتخابات رئاسية تنقص أجل الدستور وتبدو مسابقة خادعة للأحزاب العائدة للوفاق والتنافس الحر السوي بعد شهور تتيح لها فرصة البناء والاتصال والتعبئة كالجهة الحاكمة وتتيح للمؤتمر الوطني أن يتوحد ويطمئن لحملة تنافس واعدة.

٨. أما وقد رفعت الطوارئ فإن النظام الإتحادي وسائر نظم الدستور التي جاهد من أجلها تيار الدين المتجدد عشرات السنين – تستمر وفق الدستور وأي وفاق مع الأحزاب أو قرار قيادي بتعديل دستوري ينظر حتى يقوم المجلس الوطني – ليجيزه ثم ليطرحه للإستفتاء إن كان في شأن الثوابت الدستورية.

٩. لغياب السلطة النيابية التشريعية تستمر القوانين قائمة ولا يجوز تشريع تنفيذي مؤقت إلا وفق الدستور حتى يقوم المجلس الوطني – على أن تبقى الموازنة بمواردها وبمصارفها مستمرة واقعاً حتى تستدرك بتدبير دستوري وقانوني من المجلس الوطني.

١٠. التسوية مع جبهة الإنقاذ الجنوبية ألا تسند الحكومة أية قوة عسكرية منها ضد القيادة وأن تنفيذ اتفاقية السلام في شأن اللجان المشتركة وأن يجري التشاور المرسوم لأية تعيينات دستورية بالجنوب وأن يتوافر

الالتزام بالدعم المالي. وينعقد التنسيق مع سائر القوى السياسية الجنوبية والشمالية لدفع تدابير السلام والوفاق مع حركة تحرير شعب السودان (قرنق).

١١. التركيز على تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة في صفوف المؤتمر لتمتين ولائه ووحدته وبنائه السياسي النظامي والثقافي والروحي بين الأعضاء وذلك لتجاوز الأزمة التي أصابته وتأهيله للمنافسات القادمة المرة الخطيرة. أما التدابير الخاصة بالحركة دون ظاهر المؤتمر فيستمر نظامها وتحركها وفق تقاليد الحركة وأعرافها الراسخة عشرات السنين قبل طروء الخلاف الأخير.

ملحق رقم (٤)

رؤية الرئيس البشير لحل الأزمة

ان قواعد وأساليب التدافع السياسي وابجدياته تفرض على العاملين في هذا المجال الحرص على الإمساك بزمام المبادرة دائماً لأن ذلك يتيح لمن يمسك بالمبادرة القدرة على التحكم في اختيار العناصر الملائمة لتدافع بما يحقق له النصر والظفر.

ورغماً عن ذلك فإن المؤتمر الوطني حزب له مبادئه وأخلاقه في التعامل مع السياسة فإن تلك القواعد والأساليب لا تضطرنا للتخلي عن مسلماتنا وثوابتنا القائمة على العدل والصدق.

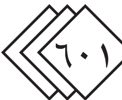
وعليه فإن الجمع بين الالتزام بالمبادئ والتكيف مع قواعد وأساليب التدافع السياسي مهمة صعبة جداً تفرض قدراً واسعاً من الحكمة السياسية.

اعتباراً بما ذكر آنفاً وبالنظر إلى ساحة العمل العام تبرز إلى السطح بعض ملامح المرحلةالمقبلة والتي يمكن اجمالها في أن الساحة السياسية تمر بمرحلة دقيقة بحسبان التحولات الجذرية الماثلة فيها على صعيد الوفاق الوطني نجد قرار حزب الأمة بالانسلاخ من التجمع وعودة قياداته، اللقاءات التي تمت مع قيادات المعارضة الشمالية الأخرى وما وصلت إليه المفاوضات مع حركة التمرد كل ذلك مقروناً بالتطور الذي طرأ على علاقاتنا الخارجية والعربية منها على وجه الخصوص يضع الساحة السياسية على مفترق طرق وهنا تكمن أهمية الإمساك بالمبادرة لتحريك قواعد التدافع بما يحقق الأهداف والغايات.

نطرح عبر هذه الورقة عدداً من القضايا نظن أنها تحقق عدداً من الأهداف وتواكب بعض المسلمات في العمل السياسي.

أولاً: موجهات عامة:

١. إن أهم المبادئ التي يجب أن نعمل لها ونسعى لتهيئتها وحدة صفنا وجماع



كلمتنا على رؤية واحدة منعاً للإنشقاق والتشرذم حتى لا نكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

٢. أن تتم كل هذه الإجـراءات عبر أجهزة المؤتمر الوطني تفعيلاً للقواعد وترميماً للبنيات الأساسية ورفعاً للروح المعنوية لأن برنامجاً كهذا لا يمكن تفعيله بدون كوادر المؤتمر وبدون تفاعلها معه واقتناعها به.

٣. إن دعوتنا للوفاق لم تكن مناورة سياسية ولم تكن خبط عشواء ولا استجابة لضغوط إنما هي تعبير صادق عن توجهاتنا ومبادئنا السامية ولذلك أحرص ما نكون على مشاركة الآخرين ومساهماتهم في هذا البرنامج المطروح مما يدعو للحوار المفتوح معهم حول تلك الأطروحات.

ثانياً: أهداف عامة نسعى لتحقيقها:

١. الوصول إلى حل شامل لمشاكل الحل مع المعارضة بشقيها الشمالي والجنوبي ومن ثم تحقيق قدر من الاستقرار السياسي في البلاد في قاعدة الثوابت والأهداف الكبرى لثورة الإنقاذ الوطني.

٢. تحقيق أكبر قدر من الالتفاف والتوحد حول خياراتنا الأساسية على مستوى الدولة والمجتمع.

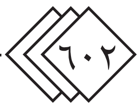
٣. تجريد القوى المعادية داخلياً وخارجياً من أهم أوراق الضغط التي تستخدمها ضدنا وضد وحدتنا الوطنية ومن ثم تحسن المناخ الدولي من حولنا.

٤. تحقيق الوحدة الداخلية للمؤتمر الوطني وتفعيل الكوادر وترميم البنيات التنظيمية.

٥. تثبيت الانقاذ برموزها وبريقها وشعبيتها لمدة خمسة أعوام قادمة ومن ثم تثبيت المشروع وثوابته المعبر عنها في الدستور.

ثالثاً: البرنامج السياسي:

من البديهي أن نقبل على تلك المرحلة باستعداد تام ولا شك أن أولى سمات



الاستعداد تتمثل في تمكننا في صياغة برنامج سياسي شامل يسهل علينا أن نجعل منه برنامجاً وطنياً تجمع عليه كافة القوى السياسية الوطنية إذ يستلزم أن تعالج من خلاله القضايا الوطنية الملحة وبخطاب وطني يسهل اجتماع الناس حوله إذ لا بد من تناول البرنامج لقضية الحرب والسلام فنطرح مفهوماً جديداً للسلام الاجتماعي والتعايش السلمي لتحقيق الوحدة الوطنية اجتماعياً وسياسياً .. ونعالج فيه قضية الأمن القومي لبلادنا معالجة نراعي فيها التطورات المحلية والإقليمية والعالمية .. ونعالج فيه كذلك قضايا المعاش والاقتصاد والتنمية البشرية والاجتماعية ونطرح معالجات عصرية حديثة لمشكلات الإقتصاد الكلي من زراعة وصناعة وغيرها. وأن يشمل برنامجنا السياسي كذلك دعوة للإصلاح السياسي لمؤسسات الدولة وكذلك طرح أفكار حديثة في مجال علاقاتنا الخارجية .. بمعنى أن يكون البرنامج السياسي رسالة تعبر عن جدية الإنقاذ ومصداقيتها.

رابعاً: تعديلات دستورية:

مما لا شك فيه أن الدستور يحتاج إلى تعديلات نعالج بها أوجه القصور التي برزت من الممارسة الماضية وقد تبرز الى السطح في الممارسة القادمة فلا بد من تعديلات لحفظ كيان الدولة ووحدتها ونحافظ على مشروعنا وثوابتنا من أية محاولات للمساس بها.

- هذه التعديلات تحتاج منا إلى دراسة متأنية عبر مؤسساتنا القومية والحزبية لتأخذ نصيبها من التداول ثم نطرحها في استفتاء شعبي عام.

خامساً: انتخابات الرئاسة:

- المؤتمر الوطني حزب له رسالته وأهدافه النبيلة ويسعده تكاثر المناسبات التي تتيح له التقرب من الجماهير ولا شك أن مواسم الانتخابات هي مواسم للدعوة بالحسنى ولمخاطبة الجماهير ولتحريك كوادرنا ولذلك فإن الحرص دائماً قائم على الإفادة من مواسم العمل الجماهيري.

- الإنقاذ أمضت الآن عشرة اعوام من عمرها فهي بحاجة لتجديد خطابها وبعث مزيد من القوة والدفع ولتجديد صلتها بالجماهير التي أيدتها وجاهدت وصبرت معها.
- الانقاذ مطالبة بأن تجدد التأييد الجماهيري وتجدد العهد بينها وبين الشعب أولاً عبر انتخابات الرئاسة حتى تأتي التطورات التالية في اطارها وليس على انقاضها كما يطلب بعض المعارضين.
- التعجيل بالانتخابات الرئاسية يؤكد على ثقة الانقاذ في شعبيتها كما انها تؤمن الاخرين بالداخل والخارج في أنهم يتعاملون مع نظام قوي وواثق ومدعوم جماهيرياً.
- نحن نقبل على منافسة سياسية قد تكون شرسة ولذلك فإن الحكمة توجب علينا نحافظ ولمدة خمس سنوات قادمة على دستورنا الذي سكبنا في اعداده وصياغته العرق والدماء ولا ننسى ثوابتنا التي هي بمثابة القلب النابض للدستور والمحافظة على تلك الثوابت محافظة على مشروعنا الحضاري.

سادساً: انتخابات البرلمان:

كان من الممكن أن ينسحب المنطق الداعم نفسه للتبكير بانتخابات الرئاسة على انتخابات المجلس الوطني ولكن تأجيلها أوجب وذلك لأن اعتباراً آخر يفرض علينا تأجيل الانتخابات البرلمانية، ذلك هو سعينا للوفاق الوطني من أجل اتاحة الفرصة للآخرين في منافسة سياسية واسعة نؤجل هذه الانتخابات والاستعدادات المطلوبة لخوض انتخابات برلمانية تحتاج خلافاً للانتخابات الرئاسية إلى فترة أطول وهذا التأخير بهذا السبب يثبت مصداقيتها في الوفاق.

سابعاً: تمديد حالة الطوارئ:

من المعلوم أن اجتماع الشورى المنعقد في أخريات يناير طالب برفع حالة الطوارئ بأعجل ما تيسر ولكن المعلوم كذلك أن الحيثيات التي تداعى بسببها

مجلس الشورى وأصدر خلالها قراره المذكور تختلف تمام الاختلاف عن الحيثيات التي تمدد بها الطوارئ اليوم. فقد كان قرار مجلس الشورى في الثالث والعشرين من يناير محاولة لمعالجة الأزمة الداخلية ووضعاً لحد فاصل للتداعيات وكان قرارهم ذلك جزءاً لا يتجزأ من معالجة شاملة يصعب الأخذ ببعضها وغض الطرف عن البعض الآخر ولذلك سميت بالمعالجة الشاملة.

فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى حالة الطوارئ إذ أن الدولة تواجهها وذلك بانتقال الحرب من الجنوب إلى الشمال والإنهيار المتواصل لمحادثات الإنقاذ والتهديد المباشر الذي أصبحت الحرب تشكله للاستثمار في البلاد لا سيما في مجال البترول مقروناً ذلك بمحاولات الشركاء على مبادرة الإيقاد وتدويل القضية ولذلك فإن تمديد حالة الطوارئ يتيح للدولة التعامل بيسر مع التطورات والتداعيات العسكرية والسياسية داخلياً وخارجياً.

ملحق رقم (٥)

قرارات لجنة الإصلاح ورأب الصدع

مشروع المعالجة الشاملة:

اضطلعت ثورة الانقاذ الوطني في السودان بقيادة الدولة، في ظل ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد. وقد تعرضت البلاد في سياق ذلك إلى ضرورة من الابتلاءات التي انعكست على مدى العقد المنصرم حصاراً سياسياً واقتصادياً واعلامياً حيناً، وغزواً عسكرياً سافراً أحياناً أخرى.

هكذا كان حالنا حتى أدركتنا دورة الابتلاء الداخلي الماثلة والتي تشكل أخطر تحد يواجه المؤتمر الوطني والصادقين الذين يرقبون بانبهار انموذجه في الانتقال والنهضة والتجديد.

ولعل أخطر ما في هذا الابتلاء أنه أصاب رأس التنظيم ثم مضى ينداح لا سيما بعد انعقاد مؤتمره التأسيسي الحاشد في أكتوبر. ولئن عصم الله الأيدي والدماء بلطفه، فقد استباح البعض في طريق النزاع التجريح والتراشق، واساءة الظن بالنوايا والخواطر، حتى أضحت سيرتنا قاعدة وقيادة على ألسنة خصومنا صباحاً ومساء، وفي كل مكان.

ولقد تجرأت اليوم على مقامنا، وسيرتنا ومجاهداتنا ألسنة ما كانت تحلم بأن تفعل، وانكشفت في جسم المشروع الحضاري العزيز المقاتل، التي كانت حصينة وعصية على مستهدفيها يوم كانت القيادة والقاعدة على قلب رجل واحد.

وهاهي النذر والمخاطر المحدقة تلوح في سمائنا تنبئ عن مهددات خارجية وامتدادات لها داخلية، ويزيدنا يقيناً حقيقتها الماثلة رصد أجهزتنا الأمنية كافة، بل حال شقاقنا المغري لتسلل الأعداء..

لقد توالت المساعي من المخلصين في الداخل والخارج لرأب الصدع الغائر،

وردم الهوة السحيقة، المتسعة يوماً بعد يوم، دون جدوى.

وهاهي الأزمة المستعصية تأخذ طرفيها من الجسم الواحد من خط المواجهة التي بلغت ذروتها من خلال التصعيد الذي أحدثه عرض التعديلات الدستورية، ثم ما تجاوزها من تصعيد مقابل أفضى لاعلان حالة الطوارئ وحل المجلس الوطني.

ورغم هذه الأجواء المكدرة، وما أفرزته من حالة احباط في أوساطنا خاصة، والمواطنين عامة، فإن واجب المضي قدماً بالسعي لاحتواء التصعيد، وتقديم معالجة شاملة وشافية وعاجلة وحاسمة، يلقي مهمة جليلة على عاتق أهل المشروع الحضاري، يندبون انفسهم لها بسعي حثيث وتجرد، لعل الله ينفحه بالتوفيق في شهر الصيام والقيام والقرآن.

نشأة المجموعة:

في سياق البحث عن معالجة شافية للأزمة التي تطاولت بين قيادة الدولة والمؤتمر الوطني الحاكم، انبرت مجموعات عديدة من الأخوة المشفقين للسعي في هذا الاتجاه، وشاء الله أن يكون من بين هذه المجموعة التي تداعى لها نفر كريم من رموز المؤتمر الوطني ومؤسسيه.

وما انفك الأخوة والأخوات الذين يقومون على قيادة العديد من القطاعات لأجهزة المؤسسات الهامة في العاصمة والولايات ينضمون اليها ليسهموا معها في جهد الصلح والاصلاح والمعالجة الحاسمة.

وقد لبى سعي هذه المجموعة نداءً عميقاً في وجدان عضوية المؤتمر التي أغض مضجعها الصراع المتطاول المكشوف على مستوى القيادة، وأضحت هذه المجموعة موضع ثقة القواعد ومناط رجائهم في الخروج من الأزمة لأن أفرادها لم يتورطوا في الصراع الدائر، ولم يتمحوروا حول طرفيه، بل تجردوا لمعالجة هذه الفتنة، بعيداً عن أية تطلعات.

اتجهت هذه المجموعة لأول عهدها للنظر في دواعي وأسباب الخلاف فوجدتها تكمن على وجه الإجمال في الآتي:

١. قضايا الانتقال الكبير من التنظيم للدولة، ومن الأوضاع العسكرية للمدنية، ومن التنظيم الواحد للتعددية والحريات الواسعة التي بسطها التطور الدستوري بعد الضبط الذي لازم مراحل التأسيس.
٢. السرعة التي تم بها ذلك الانتقال في بلد تحيط به التحديات الداخلية والخارجية.
٣. قضايا المؤسسية والشورية والمرجعية وحاكمية التنظيم، وما يتصل بها من معانٍ ومفاهم ولالات لدى أطراف كافة.
٤. إزدواجية القيادة.
٥. البيعة ومدلولاتها والتزاماتها .
٦. عدم وضوح الخطط الدقيقة الفاصلة بين الأجهزة والمؤسسات العليا في المؤتمر والدولة والتضارب في علاقاتها وضعف التشاور والتنسيق بينها.
٧. السعي بالوقيعة بين الأطراف من بعض العناصر.
٨. ضمور معاني الإخاء والثقة على المستوى القيادي بسبب تلك العوامل جميعاً.

بداية التحركات:

انتدبت المجموعة في بداية سعيها لجنة للإتصال بالأمين العام، والرئيس والنائب الأول لاطلاعهم على المهمة التي تريد المجموعة القيام بها لإحتواء النزاع، ومعالجته في نحو شافٍ.

ثم صوبت المجموعة – بعد التداول – جهدها نحو تحقيق الأهداف التالية:

(أ) :

١. حفظ وحدة المؤتمر الوطني وقيادته وعلاقاته.

٢. ضمان سلامة الدولة وأمنها وسيادتها وسائر أجهزتها.
٣. الالتزام الصادق بالمؤسسية والاحتكام لأجهزتها.
٤. الإقرار بحاكمية المؤتمر من خلال وضع السياسات العامة، ومحاسبة الأجهزة على تنفيذها دورياً.
٥. الاعتصام بجميع الثوابت والأهداف الواردة، ضماناً لبقاء التوجه الحضاري هدياً شاملاً للحياة والمجتمع والدولة.

(ب): حسم الصراع القائم بتدابير شافية وعاجلة، على نحو شامل يؤمن الأهداف الواردة في البند (أ) وبأقل الخسائر إن لزم.

مجموعة عمل المجموعة:

أولاً: في سياق تداعيات الصراع واتجاهه المتسارع نحو المواجهة، خيم على قواعد المؤتمر احباط عميق، وبدأ مهدداً لقواعده بالتمزق والشلل والانقسام، الأمر الذي استلزم حركة مقدرة للالتقاء بالقيادات وتنويرها بما يعصم وحدتها، ويحفظ عهد المواطنة والإخاء بينها ويمنع خوضها في الصراع، أو تمحورها على طرفيه، ولتبقى وفية لتنظيمها ودولتها ومشروعها.

ثانياً: انصب جهد المجموعة في مساره الثاني على المسعى المستمر لإطفاء الحرائق وتهدئة الخواطر، واحتواء التصعيد من طرفي الصراع – لا سيما – بعد إعلان حالة الطوارئ وما تبعها من تداعيات.

ثالثاً: صوبت المجموعة جهدها الأكبر على السعي الحثيث لبلورة معالجة شافية وشاملة وحاسمة لانهاء الصراع القائم، وتأمين عدم تجدده، من خلال آلية ومرجعية ينزل الجميع على حكمها، عند كل بادرة خلاف قبل أن يتطور.

إن جهد المجموعة التي وصلت الليل بالنهار، وتلمست آراء العديدين في القيادة والقاعدة، واستصحبت الكثير من المعلومات والرؤى التي مثلت جميع قضايا الخلاف والصراع مما تناولته المحاولات السابقة للمعالجة، ومن لقاء

اللجنة بالأخوة الكرام على رأس الدولة والتنظيم.

إن هذا الجهد الذي نظر في الأسباب والمسببات، وفي الرجال والأجهزة، والأقضية، بغرض وضع الدواء الصحيح للأدواء العضال استلهم روح القواعد العريضة وقيادتها، والتي تجلت رغبتها الكاسحة في خيار الحل، يرفض كل أشكال الصراع والتمزق والإنقسام ويلتزم وحدة المؤتمر، واستقرار الدولة وتأمين المشروع الحضاري.

ولئن كان الصراع في شأن التحكيم قدراً نافذاً على العالمين، لم يسلم منه حتى الصحابة في صدر الإسلام، فقد لزمنا مقابلة ذلك الابتلاء ما استطعنا حتى لا تكون فتنة (وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) الأنفال: ٢٥.

وأن من عوامل رد بلاء الفتنة السعي بالإصلاح بين الطائفتين المتصارعتين، ولو اقتضى حملها على الحق حملاً حتى تتم العودة لأمر الله وعندها (فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا) انصافاً للطرفين من بعضهما ومن أنفسنا موقفاً ونصحاً وحجزاً. في السياق واستشرافاً لمرحلة جديدة تتم فيها المعالجة والإصلاح، ويتحقق بها جمع الكلمة، ووحدة الصف تتقدم المجموعة بهذه العواصم من تلك القواصم.

بنود المعالجة:

استصحاباً لما حدث، وحفظاً لكيان المؤتمر والدولة التي بيننا، وصيانة للمشروع الذي أنجزنا وتأميناً للمكاسب التي حققنا، وحتى لا نكون (كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً) يتم الآتي:

أولاً:

١- يبقى كل من الأمين العام والرئيس في موقعه لتجني الدولة والتنظيم رصيد الخبرة والتجربة والعلم والولاء الذي اكتسبتاه عبر السنين.

٢- إذا تعذر ذلك يقف الذي لا يبقى في منصبه موقف الناصح، من غير اعتزال للجماعة، ولا خروج عليها، ولا شق للصف، ذلك أن البديل لنزاع قيادتين ليس إنشاء جماعتين، أو تكوين حزبين لأن النتيجة هي الضعف في كليهما، بل والفشل: (وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) الأنفال: ٤٦.

ثانياً:

١- منعاً للاحتكاك والتضارب، بين الأجهزة العليا في الدولة والتنظيم يلزم تحديد الاختصاصات والصلاحيات والسلطات تحديداً دقيقاً، وأن يقوم التشاور والتنسيق بين قادة تلك الأجهزة في رئاسة الجمهورية، والأمانة العامة، والمجلس الوطني.

٢- يضطلع التنظيم في علاقاته بالدولة برسم السياسات العامة ووضع الخطط والمساندة وحشد التأييد، وتلقي التقارير من الجهاز التنفيذي لمحاسبته دورياً.

٣- يتولى الجهاز التنفيذي تفصيل البرامج ويقوم بالتنفيذ، وقيادة الحكومة دون تدخل من التنظيم في عمل الدولة اليومي.

٤- إذا استجد طارئ يقضى فيه بالتشاور بين الحكومة والتنظيم والمجلس، وتحدد اللوائح كيفية اجراءات ذلك.

ثالثاً:

البيعة: يقوم المؤتمر على العهد والتواثق بين الجماعة، وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها، حيث يشترك فيها أعضاء المؤتمر مع الناس كافة، وهي بيعة ملزمة، توجب طاعة ولي الأمر في المنشط والمكره، ما اطاع الله، وأقام الدين، وجهد في مصالح الأمة.

رابعاً:

الشورى: لازمة وملزمة، حيث يلتزم الرئيس والأمين العام بشورى الجماعة، عبر الأجهزة التنظيمية، وكذلك سائر القياديين.

خامساً:

الأزمة الدستورية: تجاوزاً للأزمة الدستورية الماثلة، يلتزم طرفاها بالنزول على حكم المحمكة الدستورية تأكيداً لالتزامهما بالدستور.

سادساً:

رفع حالة الطوارئ السارية حالياً في البلاد بأعجل ما تيسر.

سابعاً:

تتحرى أجهزة المؤتمر والدولة الاجماع أو ما يقاربه، في القضايا ذات الأهمية والخطورة.

ثامناً:

يتم لقاء أسبوعي دوري بين قيادة الأجهزة العليا للدولة والمؤتمر ورئيس الجمهورية، والأمين العام للمؤتمر الوطني، ورئيس المجلس الوطني، تبادلاً للمعلومات وتشاوراً وتنسيقاً.

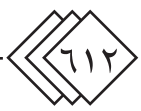
تاسعاً: سد باب الفتنة بمساءلة الذين خاضوا فيها – لا سيما الذين تولوا كبرها وأخذهم بأدب الشرع تذكرة، وإبعاداً عن مواقع التأثير والقرار.

عاشراً: مقترحات تنظيمية: تأسيساً لما تقدم، واستصحاباً للدستور، النظام الأساسي، تقدم اللجنة

المقترحات الآتية:

١- وضع واعمال اللوائح المحددة للاختصاصات والمنظمة للعلاقة بين الأجهزة التنظيمية والتشريعية.

٢- الإبقاء على اختصاصات السلطة التنفيذية المحددة في الدستور واختصاصات



أجهزة المؤتمر المحددة في النظام الأساسي لتعدل في الوقت المناسب عبر القنوات المتخصصة بذلك.

٣- وضع وإعمال اللوائح المنظمة والمحددة لكيفية التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفقاً للنظام الأساسي.

٤- وضع لائحة تفصل اختصاصات السلطة القيادية المحددة في البند (١) و (٢) من النظام الأساسي.

٥- تكون أجهزة المؤتمر حاكمة لأجهزته وعضويته ولسياسات الدولة العامة وخططها العريضة.

٦- أ/ تكون قرارات اجهزة المؤتمر ملزمة فيما يليها وبالنسبة للجهاز التنفيذي كسياسات عامة وخطط عريضة تفصلها الأجهزة التنفيذية في برامج عملية.

ب/ تقوم أجهزة المؤتمر المتخصصة بالمحاسبة الدورية لأداء الأجهزة التنفيذية ولا تتدخل في تفاصيل تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة، بالأجهزة التنفيذية.

٧- أ/ إعادة انتخاب وتشكيل الأجهزة التنفيذية للدولة واجهزة المؤتمر الوطني.

ب/ اعادة تشكيل الجهاز التنفيذي بما يحقق الأداء الأوفق ويحقق الثقة والإطمئنان للجميع.

ج/ استكمال مجلس الشورى بالقيادات المؤهلة لعضويته.

د/ إعادة تشكيل الهيئة القيادية (القومية) لما يحقق الثقة والاطمئنان للجميع.

هـ/ اعادة تشكيل لجنة التعيين والمحاسبة بالهيئة القيادية بما يتفق مع النظام الأساسي.

و/ وضع وإعمال اللوائح المنظمة لاختيار القيادات.

ز/ إختيار قيادات أجهزة المؤتمر والأجهزة التنفيذية وفقاً لفقه الجرح والتعديل مع توخي روح الإجماع في اختيار ومراعاة النظام الأساسي.

٨- أ/ إنشاء لجنة توفيق وتحكيم تفصل في تنازع الاختصاصات بين أجهزة المؤتمر والجهزة التنفيذية وخلافات القيادات وتكون هذه اللجنة تابعة لمجلس الشورى.

ب/ يكون قرار لجنة التوفيق والتحكيم فيما يلي النزاع ملزماً لكافة الأجهزة وكل القيادات.

ج/ تتكون عضوية لجنة التوفيق والتحكيم من خمسة إلى سبعة اعضاء ذوي خبرة وكفاءة محل إجماع.

د/ وضع واعمال اللوائح المنظمة للجنة التوفيق والتحكيم.

٩- أ/ الالتزام بالتنسيق المؤسسي الشورى في اتخاذ القرارات مع مراعاة اختصاصات الأجهزة وتحاشي تغول جهاز على اختصاصات جهاز آخر.

ب/ الرجوع في القضايا الهامة التي تطرأ على الجهاز التنفيذي أو المؤتمر والتي لا تشملها السياسات المجازة للأجهزة المختصة.

١٠-لا يتخذ الأمين العام أو رئيس الجمهورية أو أي قيادي في المؤتمر أو الجهاز التنفيذي قراراً بمفرده فيما يلي شؤون المؤتمر وأمور الدولة الهامة.

١١-تتخذ كل القرارات عبر الأجهزة المختصة وفقاً للدستور والنظام الأساسي.

١٢-تعديل النظام الأساسي بما يكفل إنفاذ المعاني الواردة في هذه الورقة.

١٣-يكون لمجلس الشورى حق تعديل النظام الأساسي في غياب المؤتمر العام.

١٤-تفوض هيئة الشورى رئيسها لتكوين لجنة لوضع اللوائح، ومقترحات التعديل للنظام الأساسي، وإنفاذ سائر بنود مشروع المعالجة الواردة.

١٥-دعوة مجلس الشورى لإجتماع طارئ فور انتهاء اللجنة من عملها للنظر في إقراره.

مــــلاحق

اتفاقية السلام السودانية أديس أبابا – نوفمبر ١٩٨٨م

انطلاقا من فهمنا لكل معاناة جماهير شعبنا السوداني الصبور والتواق للسلام وإيمانا بوحدة البلاد شعبا وترابا ورفضا لكل السياسات البالية التي ترمي الى تصعيد الحرب والدمار والشقاء بكل أشكالها والتي ستؤدي إلى تفريق وحدة الصف، وإيمانا منا بضرورة العمل المتواصل لإثراء وتكريس الحياة الديمقراطية في ربوع السودان الحبيب واقتناعا تاما بين الطرفين بإعلان السلام الحقيقي في السودان لا يمكن تأطيره في مشكلة الجنوب بل لابد من النظر إليه على أساس أن مشاكلنا قومية الأصل وعليه لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الجاد الواضح والمتواصل بين كافة القوى السياسية السودانية على أساس المساواة في المؤتمر القومي الدستوري المرتقب. فإن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا إلى إبرام هذا الاتفاق وإعلانه الى جماهير شعبنا السوداني كافة.

أ- بما أن قيام المؤتمر القومي الدستوري ضرورة قومية ملحة توجب على كافة القوى السياسية السودانية العمل الدءوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان إلى الاقتناع بأن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم هي:

١. بما إن الموقف الثابت للحركة هو إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م واستبدالها بقوانين ١٩٧٤م إلا إنها وفي هذه المرحلة وانطلاقا من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري توافق على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وإن لا تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك

إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري للفصل في مسالة القوانين.

٢- إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى التي تؤثر على السيادة الوطنية.

٢. رفع حالة الطوارئ.

٣. وقف إطلاق النار.

ب- تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري ولوضع مشروع جدول أعماله وتحديد مكانه وإجراءات انعقاده وتعقد اللجنة اجتماعها الأول حال تشكيلها.

ج- اتفق الطرفان على أن يعقد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل الضمانات الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

د- اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ م في حالة تنفيذ البنود الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.

هـ - يناشد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٨٨م

التوقيعات:

السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي

الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبي لتحرير السودان

التوقيع

الزمان يوريك

مذكرة القوات المسلحة السودانية
ــ ٢٠ فبراير ١٩٨٩-
جمهورية السودان:
القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة
مكتب القائد العام الخرطوم -
تلفون: ٧٥٤٦٢ – ٧٨٠٥٥ نمرة: م / ق / ع-

بسم الله الرحمن الرحيم-

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) صدق الله العظيم.

السيد/رئيس وأعضاء مجلس راس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة

السيد/رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطني

مذكــــرة:

انطلاقا من مسئوليتنا الوطنية والقومية التاريخية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد، واعتباراً للظروف الأمنية الخطيرة التي يشهدها الوطن في بعض أجزاءه، وبعد قراءة ودراسة متأنية وعميقة للوضع الراهن واستشراقاً لآفاق المستقبل بكل ما ينطوي عليه من احتمالات قد تؤدي إلى انفلات يقود إلى تهديد وحدة تراب البلاد وتفتيت الأمة السودانية ومسارها الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب وضمنه في مواثيقه ودستوره كخيار لا بديل له، وبناءاً على منطوق المادة ١٥ من دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م التي تقرأ: «قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية أهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية». فإن قواتنا المسلحة قد قامت بواجبها باحتراف وبسالة وتضحية وفي ظروف يمكن أن توصف بأنها الحد الأدنى من المناخ الملائم وتوفر المتطلبات الأساسية لإدارة أعمال القتال. وبدون

إسهاب مفرط يمكن الدلالة على ذلك بموقف قواتنا الباسلة في الناصر التي أثبتت أن المقاتل السوداني كعهده دائما منذ إنشاء قوة دفاع السودان قمة الثبات والتضحية والفداء.

٢.

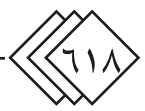
إن دراسة المعطيات الواضحة تكشف أن قدرتنا القتالية قد تناقصت بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه في العام ١٩٨٣م وذلك للاستنزاف المستمر في المعدات المختلفة والأسلحة ومؤن القتال مع غياب كامل للإستعواض المنتظم،وأخيرا توقفت كل الدول المانحة عن تقديم أقل احتياجاتنا الحيوية.

٣.

أما المؤشرات لذلك فهي واضحة، إننا قد فقدنا مساحات أرضية ليس بسبب قصور مقاتلي جيشنا الباسل ولكن بسبب تدني إمكانياتنا القتالية وقصور حركة إمدادنا المنتظم، من الجانب الآخر نجد أن العدو يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوفر له إمكانيات ومتطلبات القوات النظامية.

٤.

إننا نقف اليوم أمام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك وطننا العزيز وأمام مسئولياتنا المقدسة نحو ضباطنا وجنودنا الذين يقدمون أنفسهم ودماؤهم الذكية في تضحية وفداء مقدس وفي عطاءٍ لم يسبق أن شهده تاريخ السودان الحديث. إن مسئولياتنا التاريخية كقيادة عامة وكقادة لتشكيلات قواتنا المسلحة تتطلب منا جميعا التماسك والتعاضد والتوحد في تجرد تام نحو توفير احتياجاتنا القتالية والمعنوية. إن التاريخ لن يرحمنا جميعا أن نكون على قمة



قواتنا المسلحة الباسلة وهي تفقد معارك تفرض عليها، ولا تجد الحد الأدنى من المتطلبات الدفاعية، ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوي في الجبهة الداخلية.

٥.

أننا جميعا قيادة وقاعدة ندرك تماما مسئوليتنا وواجبنا المقدس في الحفاظ على كل شبر من تراب هذا الوطن، لا تفريط، لا انهزام ولا استسلام.

٦.

إن الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد أظهرت بعداً استراتيجياً جديداً وفريداً لم يشهده عالمنا المعاصر. لقد توحد المعسكران الشرقي والغربي في دعم وإسناد حركة التمرد التي نواجهها. إن الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج، بينما يوظف العالم الغربي كل إمكانياته المادية والإعلامية لخدمة أهداف حركة التمرد، بل تمكن العالم الغربي من فرض حصار وترهيب على الدول المعتدلة في العالم العربي حتى لا تجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية، بينما ظل دعم العالم الغربي يذهب إلى معسكرات الخوارج - براً - وجواً تحت مظلة الإغاثة.

٧.

لقد وظفت الدول الغربية وبعض المنظمات العالمية الطوعية كل إمكانياتها للتأثير على الدول المانحة للسودان، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في موقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه السودان. وقد امتد هذا الأثر لحد تهديد الدول الصديقة والشقيقة التي كانت تمد لنا يد العون في السابق مما أثر سلبا على

حجم هذا الدعم.

٨.

على الصعيد الإقليمي فإن بعض دول الجوار تمارس عدائيات واضحة وتسخر إمكانياتها لدعم حركة التمرد. أما موقف أثيوبيا فهو واضح ومستمر لدعم حركة الخوارج إلى أن تتحقق أهدافها التي تكمن وراء هذا التمرد، والتي تتمثل في إيجاد حل يناسبها للقضية الإريترية.

٩.

خلاصة القول في هذا الجانب هو أن حصاراً اقتصادياً وإعلامياً قد فرض على السودان، وأن التأثير المباشر لذلك تدفعه قواتنا المسلحة دماً وأرواحاً في ميادين القتال كل يوم.

.١٠

دون خوض عميق فيما يحدث في الجبهة الداخلية فجميعنا ندرك الحجم والأبعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين: أولهما التأثير المباشر على الأمن القومي السوداني، وثانيهما التأثير على إدارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة: أ. الأمن القوم السوداني: إن مهددات الأمن القومي السوداني لعديدة ولكن نشير إلى أكثرها خطورة وهي:

(١) التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.

(٢) الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء.

(٣) نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمني.

(٤) إفرازات الحرب في الجنوب.

(٥) تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

(٦) إفرازات الصراع المسلح الدائر بدار فور. ب. القوات المسلحة: (١) انهيار البنيات الأساسية والاقتصاد والمجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبتها القومية. (٢) المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل وبتوجيه من الخارج. (٣) انقسام الجبهة الداخلية في إسناد ودعم القوات المسلحة وإفرازات ذلك الواضحة على أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية.

.١١

في هذا الجانب يجب أن نقف قليلاً ونخلص إلى أن ما يشهده السودان اليوم على صعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم على مستقبل الوطن، أمنه ووحدته وحق شعبه الكريم في مستقبل مشرق.

.١٢

لقد أشرنا مسبقا إلى ضعف قدرتنا العسكرية والتي تسبب فيها أساساً غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا اليوم. إننا وبكل وضوح قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطني توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن وليس غداً حتى يمكننا إحداث التفوق العسكري وإعادة التوازن، ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التي بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة على كافة الاتجاهات، إلا أن ذلك كله لم يحقق النتائج الإيجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال لأنها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات

الداخلية والخارجية للدولة.

.١٣

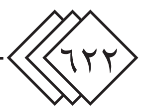
عند النظر إلى موقف العدو نجد أن قواته اليوم تقارب ٤٠ ألف خارج. دعمه العسكري بلا حدود وخطوط إمداده مفتوحة عبر طرق جيدة من أثيوبيا وكينيا ويوغندا، هذا عدا التشوين الجوي إلى مطارات كبويتا وبوما وكنقر. أما الدعم المادي من المنظمات الطوعية غير الحكومية فهو واضح في ميدان المعركة وفي قدراته في الإنفاق على مكاتبه المنتشرة في معظم الدول وفي تحرك أفراده في الخارج. هنالك الجانب الأكثر خطورة على معنويات شعبنا وقواتنا والمتمثل في توظيف الإعلام العالمي لخدمة أهداف الحركة وشن حرب نفسية لم تتمكن قدرات دولتنا المحدودة من التصدي لها.

.١٤

إن خلاصة القول في هذا التقييم العسكري، هو أن هنالك مؤشرات واضحة لإمكانية حدوث اختلال في ميزان القوى. إن تجربة قواتنا في مقاومة حركة الخوارج لكبيرة وأن مقاتل الجيش السوداني خير مثال للشجاعة والإقدام والتضحية، إننا لم نهزم مطلقاً بإذن الله، نعم لقد فقدنا بعض المعارك ولكن لن نقبل أبداً أن يسجل التاريخ خسارتنا لهذه الحرب.

.١٥

استناداً على ما تقدم فإنه من الأهمية بمكان التأكيد بأن ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأي العام العسكري بعد استقصاءه بواسطة الأجهزة المختصة وبعد التفاكر وإجماع آراء القادة في كل المستويات.



١٦.

إن وحدة وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لا يقبل المساومة أو المزايدة، وإن القوات المسلحة ذات التوجه القومي المتجرد هي صمام الأمان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن.

١٧.

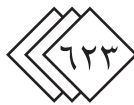
إننا جميعاً قيادة وقادة وقاعدة منتشرون في كل بقاع السودان يجب أن نؤكد بوضوح لا لبس فيه، أننا مع خيار الشعب السوداني الأصيل في الحفاظ على الديمقراطية كما أكدنا ذلك في السادس من أبريل، وأننا نرفض كل أنواع الدكتاتورية وسنظل أبداً أوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن.

١٨.

إن إدارة الصراع المسلح لا ينفصل أبدا عن إدارة السياسات المتوازنة للدولة، عليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من كسب احترام العالم لديمقراطيتنا المرشدة، وتمكننا من استقطاب العون الاقتصادي والعون العسكري الذي نحتاج له اليوم.

١٩.

إن تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيداً عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب في المقام الأول توسيع



قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

٢٠.

إن القوات المسلحة لم تهزم أبداً، ولن تهزم مطلقاً بإذن الله وستستمر في أداء دورها الوطني الرائد في تضحية ونكران ذات، لذلك يجب على الدولة أن تنتهج نهجاً سليماً في سياساتها الداخلية والخارجية بما يمكن القوات المسلحة من أداء مهامها الدستورية

٢١.

وفي الختام ليس هنالك أكثر من التأكيد مرة أخرى أننا جميعا أمام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها أجيال السودان القادمة، وهي أن نحافظ على أمن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، ألا نقبل مطلقاً المزايدة باسمها، وألا نعرضها أبداً للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الإمكانيات ولأسباب موضوعية أخرى لا يمكن أبدا أن تسأل عنها القوات المسلحة،

وعليه ومع تأكيد الولاء لله وللأرض والشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم.

×بسم الله الرحمن الرحيم× (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) صدق الله العظيم.

فريق أول/

فتحي أحمد علي القائد العام لقوات الشعب المسلحة



ملحق رقم (٦)

مذكرة أمناء المؤتمر الوطني بالولايات لحل الأزمة

(وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ) الشورى: ٣٠

وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (٢٤) وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٢٥) وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٢٦) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٧) وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ (٢٨) يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (٢٩)) الأنفال: ٢٤ - ٢٩.

لقد من الله علينا أهل السودان خلال العشر سنوات الماضية بمشروع الإنقاذ الدولة والمجتمع والتوجه فعشنا بعزة الدين ودين العزة في توحيد غير مسبوق. وفي نظام غير مسبوق حل عقدة الحكم التي استعصت على من سبق باستقرار الحكم مع توفير الحريات.. واجهنا العالم كله ثباتاً على المبادئ التي سالت من أجلها دماء غزيرة وما كان ذلك ليتم إلا بتوفيق الله ثم بتوحيد الصف ووضوح المرامي والأهداف.. ولكن أطلت علينا هذه الأزمة التي ضربت القواعد بالحيرة والإحباط والقيادات بالتناحر الذي أنساهم مسئولياتهم الدينية والتاريخية في وقت تشهد فيه البلاد إقبال المعارضين المتربصين وتشهد عدواناً سافراً وتكالباً عالمياً مما يستوجب صدقاً في النوايا وارادة غلابة وعزماً صارماً لتجاوز الأزمة وانطلاقاً من المسؤولية الشرعية واحساساً بوطء الأزمة وقياماً بالنصحية وتلافياً لذهاب شوكة الدولة وجمهرة المؤتمر فقد توافر على هذه الأزمة أمناء ولايات المؤتمر

بالسودان للوصول للأهداف التالية:

١. توحيد الصف قاعدة وقيادة حول رؤى واضحة.

٢. جعل الأزمة وقفة يستدرك فيها النقص ويقوى العزم.

٣. تقوية المؤتمر قواعد وبنياناً.

٤. الاتفاق على برنامج (توحيد الصف).

منهج:

١. اعتماد الدستور وما قررته مؤسسات المؤتمر.

٢. تجريد وتحرير الخلاف.

٣. استكتاب أطراف الخلاف لتوضيح رؤياهم للحل.

٤. ملامسة الواقع بشجاعة ومشارفة المستقبل بتفاؤل.

مناخ البرنامج:

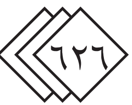
١. لتكوين مهاد صالح لقرار المؤتمر والدولة وجب إعمار الصلات الأخوية وتطييب العلاقات الشخصية وبناء الثقة بين المتباعدين بلقاءات تهيئ لهذا البرنامج النفاذ.

٢. وحتى يمضى البرنامج إلى نهاياته وجب ألا ينفرد من يلي السلطة بأي من اجراءات أو تغييرات أو تنفيذية كما لا يشذ من في قيادة المؤتمر خارج السلطة بأي تصريحات سياسية في أمور سياسية في أمور لم تمضها أجهزة المؤتمر أو تجمع عليه المشاورات.

تحرير الخلاف:

بعد الجلسات الطويلة مع قيادات الجهازين التنفيذي والتنظيم واهل الرأي يمكن أن نجعل مكامن الخلاف في الآتي:

١. عدم احكام ترتيبات انتقال السلطة وسرعة خطوات مشروع الإنقاذ لم يواكبه عمل تنظيمي مؤسسي يحسن الانتقال برفق ويؤمن مشروع الإنقاذ من الانتكاسة.



٢. ضعف الرؤية الفكرية المعبرة عن مشروع الانقاذ الدولة **مما** جعل كثيراً من القضايا الفكرية ومحطات الانتقال الفكري لا تجد عندها اجابات شافية (فقه الدولة – البيعة – الشورى – المعارضة ..إلخ).
٣. فقدان الثقة بين الأطراف.
٤. أسهمت بعض هياكلنا العليا – وطبيعة تكوينها – وبعض أجهزتنا التنفيذية في تصعيد الأزمة الأمر الذي يستوجب النظر فيها.

محاور برنامج توحيد الصف:

١. في أمر الثوابت.
٢. في فقه الواقع.
٣. في إجراءات تكميلية.

أولاً: في الثوابت:

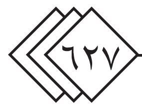
١. المؤتمر الوطني حاكم بمؤسسات والدولة إحداها فمن خرج على مؤسسات المؤتمر فقد خرج منه.
٢. الدستور وثيقة أهل السودان التي تواثقوا عليها. وجب احترامها والوفاء بعهدها ولا تمس ثوابته إلا بالطرق التي حددها.
٣. الالتزام الصادق بالمواثيق والعهود.

في العلاقة بين الجهاز التنفيذي والمؤتمر:

تكون علاقة المؤتمر بالجهاز التنفيذي (الحكومة) لما قرره مجلس الشورى المنعقد بتاريخ وحسب ما جاء في لائحة الاختصاصات كما يلي:

المادة (٢) مع مراعاة النظام الأساسي يكون للتنظيم في علاقته بأجهزة الدولة والوظائف والمهام التالية:

أ) صياغة الأفكار وتحديد الأهداف والمبادئ وتضمينها في النظام الأساسي ويسعى للتعبير عما يذكر وتحقيقه من خلال أداء أجهزة الدولة والتنظيم وتكون بمثابة الدليل الهادي لعمل تلك الجهزة.



(ب) وضع السياسات والخطط العامة.

(ت) حشد التأييد والتعبئة والمساندة.

(ث) المحاسبة بغرض المراجعة والمتابعة والتقويم.

المادة (٤) مع مراعاة أحكام الدستور تكون لأجهزة الدولة في علاقتها بأجهزة المؤتمر الوظائف والمهام التالية:

أ) تفصيل السياسات والخطط العامة التي تضعها الأجهزة التنظيمية المختصة إلى خطط وبرامج ومباشرة تنفيذها.

(ب) قيادة العمل السياسي والتنفيذي في الدولة والمجتمع.

الحريات والوفاق:

يمضي الوفاق الوطني مع القوى السياسية عبر مؤتمر ينعقد في ظرف شهر ويلاحظ الآتي:

١. أن يخرج الوفاق على ثوابت الأمة والدستور.

٢. يمضي التسامح في الحريات العامة حتى يتفق على المعادلة القانونية بين النظام والحرية.

٣. أن يرمي الوفاق إلى غايات استراتيجية تقوي مشروع الإنقاذ ولا تضعفه.

٤. أن توضع الرؤيا الكلية للوفاق أمام أجهزة المؤتمر قبل امضائها.

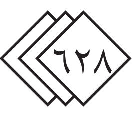
الحكم الاتحادي:

١. التأكيد على الحكم الاتحادي باعتباره أحد ثوابت الدستور.

٢. أن لا يحول واقع البلاد وتعددها القبلي وتدني مستوى التعليم في بعض أطراف البلاد – لا يحول ذلك دون المضي قدماً في بسط سلطات الولايات باعتباره الطريق الأمثل والأقرب لبلوغ التمام.

٣. إيجاد دور جديد لديوان الحكم الإتحادي يرتكز على تطوير الحكم الإتحادي بالبحث والاستقصاء للتجربة دون انتقاص من سلطات الولايات.

٤. النظر في قسمة الثروة بصورة مرضية وعادلة.



٥. تقوية الولايات بالكوادر لتثبيت الحكم الاتحادي.

الجنوب:

١. توحيد ملفات الجنوب وتكوين استراتيجية واضحة تفضي للسلام والتنمية للجنوب.
٢. إحياء اتفاقية الخرطوم للسلام مع مشار.
٣. توحيد الخطاب السياسي في الجنوب وإلغاء منبر الجنوب.
٤. التنسيق مع سائر القوى الشمالية والجنوبية لدفع تدابير السلام والوفاق مع حركات التمرد.
٥. عمل برنامج فاعل على مستوى ولايات السودان لترجيح خيار الوحدة.

المرجعية:

١. المرجعية في المؤتمر ليست لفرد بعينه.
٢. تشكل مؤسسات المؤتمر الإجماع الشرعي لعضوية المؤتمر وتعتبر المرجعية الحقيقية.
٣. تكون البيعة لرئيس الجمهورية والتعاهد والتواثق للمؤتمر الوطني حسب ما جاء في قرار مجلس الشورى (يقوم المؤتمر على العهد والتواثق وتقوم الدولة على البيعة العامة لرئيسها).
٤. المسئولية العامة التي يليها رئيس الجمهورية هي مسئولية تضامنية يتحمها معه جمهرة المؤتمر التي تولت ترشيحه الأمر الذي يستوجب الرجوع إليها في الأمور الكبيرة.

للخروج من الأزمة ولعودة مؤسسات الحكم لعافيتها نرى الآتي:

١- رفع حالة الطوارئ فوراً تنفيذاً لقرار مجلس الشورى وحيث إنها لا توجد في الواقع إنما يوجد أثرها السيئ في تشويه صورة البلاد.
٢- لئلا يضطرب واقع البلاد يتم تعيين الولاة الحاليين بالتكليف المؤقت ومن ثم يتم انتخاب الولاة بالطريقة التي حددها الدستور ويكون ذلك خلال شهر مع

مراعاة أوضاع الجنوب.

٣- إجراء انتخابات المجلس الوطني في ميعادها حسب الدستور ليقوم الجهاز التشريعي بدوره التشريعي والرقابي ولإكمال أجهزة الدولة وليمارس المجلس التشريعي إجراءات تعديل الدستور.

٤- رئاسة الجمهورية: تقوم انتخابات رئاسة الجمهورية في ميعادها ليقوم نظام للحكم مضبوط وللأسباب الآتية:

- احترام المواقيت يضفي على الحكم المصداقية والثبات.
- لخلق مناخ ملائم يسبق الانتخابات يتجاوز كثير من الأزمات التي تعيشها الولايات.
- تأمين وحدة صف عضوية المؤتمر الوطني باعتبارها العصب الحي والفاعل في المجتمع.
- لخلق منافسة حقيقية يأتي منها رئيس الجمهورية من موقع القوة.
- تمثل انتخابات الولاة وانتخابات المجلس الوطني جزءاً من البرنامج المبكر لرئاسة الجمهورية.

إجراءات تكميلية:

١- اعادة النظر في تكوين الهيئة القيادية الاتحادية حيث ان تكوينها بتعاقب الولاة والأمناء لا يعطيها استقراراً.

٢- خروج الأمناء والولاة من الهيئة القيادية.

٣- يتم تكوينها بالانتخاب الحر المباشر كالآتي:

- (٣) ثلاثة منتخبون رئيس الجمهوية - الأمين العام - رئيس الهيئة البرلمانية.
- (٢٦) ستة وعشرون مندوباً من الولايات تنتخبهم مجالس شورى الولايات.
- (٣١) عضواً منتخبون مباشرة من مجلس الشورى القومي.

٤- اعادة النظر في لجنة التعيينات لتعود الصلاحية للهيئة القيادية لتوسيع

دائرة الشورى بالحد المعقول.

٥- توسيع دائرة اختيار أمناء القطاعات الاتحادية حتى تتجدد الدماء في التنظيم حتى لو أفضى الأمر إلى عدم اكتسابهم عضوية للهيئة القيادية.

٦- إعادة النظر في الشورى الحشدية بتقليل عدد مجلس الشورى الاتحادي لتصبح الشورى منتجة.

٧- اعادة النظر في المؤتمر القومي بتقليل عدده ليصبح جمعه سهلاً لمواكبة تطوير المؤتمر.

٨- مراجعة القطاع السياسي ليعبر عن وحدة المؤتمر.

٩- ضرورة تحريك القيادات وتغيير المواقع في الجهاز الحكومي والتنظيم لإضفاء صفة التجرد ولتذويب ظاهرة ثبات المواقف والاستقطاب.

١٠-ضرورة عودة وحدة جهاز الأمن الشعبي وإنفصاله من الجهاز الحكومي وضرورة التنسيق في قمة الجهازين للمصلحة العامة.

١١-قيام حملة ونفرة عامة لتمويل المؤتمر الوطني بالدعوة للإنفاق.

١٢-خروج القيادات الاتحادية في الحكومة والتنظيم بطواف موحد يعبر عن وحدة الجهازين.

هذا ما رأيناه ولا ندعي الكمال ولكن الدعاء من الله اللطيف الخبير أن يجمع هذه القيادة ويوحد صفها ويبارك الله في هذه القواعد الواعية التي تمسكت بخيار الوحدة. (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)

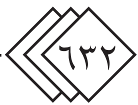
والسلام عليكم ورحمة الله

ملحق رقم (٧)
نداء علماء الإسلام ودعاته لأهل السودان

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ -وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [1].

بينما كان المسلمون وأنصار الحرية يتابعون في تفاؤل واستبشار تطور تجربة التطبيق الإسلامي في السودان في اتجاه الانفتاح السياسي والتعددية بما يليق بقيم الإسلام في العدل والشورى، ويضع حدًا لحالة الاستثناء التي قد تكون اقتضتها ظروف الثورة -تتالت الأحداث -منذ زهاء سنة- كئيبة منذرة بتصادم عنيف واسع بين أبناء المشروع الإسلامي أنفسهم. وهو ما حذر منه رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم في قوة وصراحة حين قال عليه السلام: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض" (متفق عليه)، وكان مبعث شماتة لدى أعداء الإسلام وأنظمة الاستبداد وحسرة في قلوب المؤمنين وأنصار الحرية، كما مثّل تعبيرًا عن فشل حركة إسلامية -طالما أصلت للشورى والديمقراطية- في الالتزام في إدارة خلافاتها بأساليب الحوار والتفاوض توصلاً إلى القرار الوفاقي؛ إذ عمد كل طرف في النزاع إلى استخدام ما تحت يده من أدوات لتحجيم الطرف الآخر والتحريض عليه ورص صفوف أنصاره استعدادًا ليوم الفصل، وذلك في تصعيد متبادل، لم يلبث أن أتى على البرلمان فأُعلنت حالة الطوارئ، على مؤسسات الحزب، كما كاد يأتي على ما هو أهم من ذلك: مشاعر الأخوة وتقاليد الشورى. وهو ما من شأنه إذا تواصل -لا سمح الله- أن يتفجر عن فتن ومآسي تأتي على

١ سورة آل عمران: ١٠٢ - ١٠٣



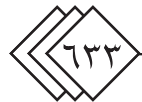
المشروع الإسلامي جملة في استباحة لما حرم الله من الدماء والأموال، وتعريض لأمن البلاد ذاته لمزيد من أخطار التمزق والتسلط الخارجي وتدمير عناصر الهوية الإسلامية العربية للسودان ناهيك عما يحيق بصورة الإسلام ذاته من مزيد تشويه له وإشهاد عليه وتخويف منه وشماتة أعدائه والكائدين لدعوته به.

وإزاء هذا الخطب الجلل وما يمكن أن يتولد عن شرر الفتنة المتصاعد من حريق مدمر فإن علماء الإسلام وقادة حركاته ودعاته ومفكريه استجابة لقول الله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم" يوجهون هذا النداء إلى إخوانهم المؤمنين قادة وشبابًا على اختلاف مواقفهم في الدولة أو في الحزب وعلى رأسهم زعيم الحركة الإسلامية الدكتور حسن الترابي والرئيس عمر حسن البشير:

أن يحافظوا على روح الإخوة مهما بلغ الاختلاف، وأن يكفوا أيديهم وألسنتهم عن التصعيد وإيقاد نار الفتنة، امتثالاً مطلقًا لما حرم الله من دم المسلم وماله وعرضه، وأن يعرضوا عن كل نهج سوى الشورى والحوار، والبحث عن الوفاق والاحتكام نهاية لأهل السودان سبيلاً لحسم الخلاف، واعتبار كل ضروب التصعيد وردود الأفعال الغاضبة والتحشيد ضد المخالف أعمالاً تحضيرية للفتنة، والفتنة -كما هو معلوم- وكل ما يفضي إليها من أعظم الموبقات التي تواترت تحذيرات الكتاب والسنة للمؤمنين من الوقوع فيها. . (وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) [1].

دعوة أهل السودان في كل مواقعهم إلى التصافي ووحدة الكلمة، وأن يرفضوا الاستجابة لكل داع إلى الفتنة مهما علت منزلته. فليحذر مؤمن أن يحبط عمله فيلقى ربه بيد ملطخة بيد مؤمن أو بلسان حرّض على ذلك. (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً)

١ سورة الأنفال: ٢٥



(١). إنها الفتنة التي تحلق الدين، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، فكونوا جميعًا عنصر إطفاء لا سبب إذكاء لها.

إن الله سبحانه –وقد ابتلى الناس بخلاف– قد جعل لهم الشورى والسماحة وقبول الرأي الآخر، والتعددية سبيلاً إلى وحدة الكلمة والتعاون والتناصر لنيل المصالح المشتركة، وحفظ الأوطان؛ بديلاً عن التهاجر والتقاطع والتقاتل. فإذا لم يع أهل الحركة الإسلامية التعايش في حزب واحد فليتخذوا لهم أكثر من كيان، على أن يكون فراقهم بإحسان وكرم نفس وسماحة وتغافر وأن لا ينسوا الفضل بينهم.

إن أصل الداء الذي لم يُعرف له علاج شاف منذ سقوط الخلافة الراشدة وكان البلاء المتجدد نقطة الضعف القاتلة –هو عدم التأصيل المستفيض للشورى في فقهنا السياسي والتسليم لحكم الأمة والتواطؤ على آليات لعرض مواقف كل الفرقاء على الجماهير لتحكم لهذا أو لذاك، وهو ما أفرغ الشورى من محتواها السياسي كرمز لحكم الأمة في إطار قيم الإسلام، وأسس وأفشى وأيّد حكم التغلب والقهر والوصاية على الأمة. دعوتنا لأهل السودان وللجماعات الإسلامية وغيرها المصطرعة، والتي أنهك اصطراعها البلاد والعباد وذهب بريحها وأسلمها للأعداء وحكم الجبر؛ أن يئوبوا إلى رشد الشورى بما هي حكم الأمة، حكم جماهير الناس، فيعرضوا خلافاتهم عليها ضمن انتخابات تعددية نزيهة، وأن يقبلوا حكمها، فذاك السبيل الأوحد للوحدة والعزة، بمنأى عن كل دعاوى الوصاية التي ليس من شأنها أن تفضي إلا لمزيد من التشرذم، والضعف، والفتنة، والتسلط. (وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (٢). وقال جل من قائل: (وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ

١ سورة النساء: ٩٣

٢ سورة الأنفال: ٤٦



مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَـئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[1]. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا" (متفق عليه).

(وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)[2].

١ سورة آل عمران: ١٠٥

٢ سورة الحشر: ١٠



ملحق رقم (٩)
التجمع الوطنى الديمقراطى
مؤتمر القضايا المصيرية
البيــان الختــامى
ديباجة

عقدت قوى التجمع الوطني الديمقراطى مؤتمرا تاريخيا بمدينة اسمرا عاصمة دولة اريتريا تحت شعار مؤتمر القضايا المصيرية وذلك في الفترة من ١٥ الى ٢٣ يونيو ١٩٩٥، وقد شاركت في المؤتمر كافة القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وهي الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الامة، الحركة الشعبية / والجيش الشعبي لتحرير السودان، تجمع الاحزاب الافريقية السودانية، الحزب الشيوعي السوداني، النقابات، القيادة الشرعية، مؤتمر البجة، قوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة.

تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الاساسية والتي جاءت كما يلى : -

- ايقاف الحرب واحلال السلام في السودان؛
- حق تقرير المصير؛
- علاقة الدين بالسياسة؛
- شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية؛
- برامج وآليات تصعيد النضال من أجل اسقاط نظام الجبهة الاسلامية القومية؛
- ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية؛
- مقومات سودان المستقبل؛
- هيكلة التجمع الوطني الديمقراطي؛

القضايا الانسانية.

ان التجمع الوطني الديمقراطي وهو يعقد مؤتمره في ظروف عصيبة وقاسية يعيشها شعب السودان من جراء تسلط الجبهة القومية الفاشية وسياساتها التي اهدرت كرامة المواطن السوداني ودمرت الاقتصاد الوطني واساءت الى علاقات السودان الخارجية بتهديده للامن والاستقرار اقليميا ودوليا وبتصدير الارهاب والفتنة لدول الجوار وللعديد من دول العالم، كما كشف النظام عن طبيعته العدوانية برفضه لكافة مبادرات السلام وتأجيجه لنيران الحرب الدائرة في جنوب بلادنا. وعليه يؤكد التجمع المضي في العمل الدؤوب بكافة وسائل المقاومة السياسية والعسكرية والشعبية.

وانطلاقا من مبادئ واهداف التجمع الوطني الديمقراطي المعلنة وتتويجا لنضال شعبنا المتواصل ضد الدكتاتوريات المتعاقبة واستلهاما لتجاربه في تحقيق ودعم الوحدة الوطنية.

وايمانا منه بتوحيد دعائم نظام ديمقراطي جديد قائم على التعددية السياسية واحترام حقوق الانسان قرر المؤتمر : -

اولا : ايقاف الحرب واحلال السلام في السودان: -

أ - حق تقرير المصير :

تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق اصيل واساسي وديمقراطي للشعوب.

الاعتراف بان ممارسة حق تقرير المصير توفر حلا لانهاء الحرب الاهلية الدائرة، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.

ان يمارس هذا الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت اشراف اقليمي ودولي.

ان المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة ابيي وجبال النوبة وجبال الانقسنا.

ان مواطني جنوب السودان (بحدوده المعتمدة في ١ يناير ١٩٥٦) لهم الحق في ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الانتقالية.

ان يتم استطلاع رأى سكان ابيي حول رغبتهم في الاستمرار في اطار الترتيبات الادارية داخل جنوب كردفان او الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم خلال الفترة الانتقالية. واذا ما أكد الاستفتاء أن رغبة الاغلبية من مواطني منطقة ابيي هي الانضمام لبحر الغزال فانه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من مواطني جنوب السودان.

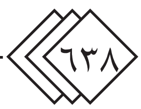
فيما يخص مواطني جبال النوبة وجبال الانقسنا، يؤكد على المعالجة السياسية الهادفة الى ازالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على ان تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك اجزاء استفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل السياسي والاداري خلال الفترة الانتقالية.

تأكيد التزامه بتحقيق السلام العادل والديمقراطي والوحدة القائمة على الارادة الحرة للشعب السوداني وحل النزاع المسلح الحالي بالوسائل السلمية من خلال تسوية عادلة وناجزة. وفي هذا الصدد يؤكد قبوله لاعلان المبادئ الذي اقرته مجموعة دول الايقاد ويرى في هذا الاعلان اساسا عمليا ومعقولا لتحقيق السلام الدائم والعادل.

تأكيد ان السلام الحقيقى في السودان يستحيل رؤيته في اطار مشكلة الجنوب وانما من خلال ادراك الجذور القومية للمشكلة.

التأمين على ان قضايا السودان الوطنية لا يمكن حلها الا عبر طريق حوار صريح، جاد ومستمر بين كل المجموعات الوطنية السودانية وعلى ان طبيعة وتاريخ النزاع السودانى قد برهن على ان السلام العادل والاستقرار في البلاد لا يمكن تحقيقهما عن طريق حل عسكري.

واكد المؤتمر ان على قوى التجمع الوطني الديمقراطي ان تعمل بجدية من



اجل اتخاذ موقف موحد من الخيارين اللذين سيطرحان على الاستفتاء وهما :

أ. الوحدة (فيدرالية / كونفدرالية) و ب. الاستقلال

ان تعمل سلطة التجمع الوطني الديمقراطي، خلال الفترة الانتقالية، على بناء الثقة واعادة صياغة الدولة السودانية حتى تأتى ممارسة حق تقرير المصير دعما لخيار الوحدة.

واذا يقر التجمع بان حق المصير حق انساني وديمقراطي وحق للشعوب فهو كذلك آلية لوضع نهاية فورية للحرب الاهلية وفرصة تاريخية متفردة لبناء سودان جديد يؤسس على العدالة والديمقراطية والارادة الحرة. ويلتزم التجمع بقيادة الشعب السودانى ليمارس هذا الحق التاريخى بنجاح.

ب- الدين والسياسة في السودان:

ان كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الانسان والمضمنة في المواثيق والعهود الاقليمية والدولية لحقوق الانسان تشكل جزءا لا يتجزأ من دستور السودان واي قانون او مرسوم او قرار او اجراء مخالف لذلك يعتبر باطلا وغير دستوري.

يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين او العرق او الجنس او الثقافة ويبطل اي قانون يصدر مخالفا لذلك ويعتبر غير دستوري.

لا يجوز لاي حزب سياسي ان يؤسس على اساس ديني.

تعترف الدولة وتحترم تعدد الاديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الاديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للاديان وتمنع الاكراه او اي فعل او اجراء يحرض على اثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في اي مكان او موقع في السودان.

يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد

على دورها فى الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الاديان.

تؤسس البرامج الاعلامية والتعليمية والثقافية القومية على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الانسان الاقليمية والدولية.

ج- شكل الحكم:

ان يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على اساس الحكم اللامركزي، ويحدد الدستور الانتقالي السلطات والصلاحيات وتوزيعها بين المركز والكيانات الاقليمية.

اعداد قانون للحكم اللامركزي.

ان يؤسس الحكم اللامركزي على توزيع السلطات والصلاحيات المتفق عليها بين المركز والكيانات الشمالية والكيان الجنوبي على ان يتم الاتفاق على المسميات في وقت لاحق.

ان يؤخذ في الاعتبار دور الحكم المحلي ووضع الادارة الاهلية عند صياغة قانون الحكم اللامركزي.

ان يراعي في التقسيم الاداري الانتقالي الاتي:-

ازالة المظالم واسباب الحرب وتهيئة الظروف الملائمة لاعادة بناء واعمار الوطن.

تلمس رغبات اهل المناطق المختلفة وذلك في سياق تطور العملية الديمقراطية في البلاد.

ان يراعي في تنفيذ الحكم اللامركزي الظروف الاقتصادية وسياسات التقشف بغرض تقليل النفقات مع ضرورة التركيز على تعبئة الجماهير واتاحة الفرصة الكافية للمشاركة الشعبية في اطار ديمقراطية الحكم اللامركزي.

ثانيا : حول برامج وآليات تصعيد النضال لاسقاط النظام القائم.

مشروعية العمل المسلح الذي تقوم به فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من اجل اسقاط النظام وفق الآليات التي اتفق عليها.

توفير الدعم اللازم.

تشكل لجنة سياسية عسكرية عليا تقوم بالتنسيق والاشراف على تنفيذ برامج تصعيد النضال واسقاط النظام.

ثالثا : حول الترتيبات العسكرية والامنية للفترة الانتقالية.

اقر المؤتمر كافة التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفنية المختصة.

رابعا : سودان المستقبل:

لارساء دعائم السودان الجديد اعتمد المؤتمر المشاريع الآتية: -

- البرنامج الاقتصادي للفترة الانتقالية.
- برنامج للسياسة الخارجية وسياسات التعاون الاقليمي والدولي.
- برنامج ازالة اثار نظام الجبهة الاسلامية
- قانون لتنظيم الاحزاب السياسية.
- ميثاق العمل النقابي.
- قانون الصحافة والمطبوعات.

خامسا: القضايا الانسانية:

فاقمت السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام وتصعيده للحرب الاهلية من ظواهر الهجرة الداخلية والنزوح واوقعت اضرارا بالغة بالبيئة مما افرز وضعا مأساويا يعيش في ظله المواطن السوداني، خاصة المرأة. كما دفعت الحرب وعدم الاستقرار والاضطهاد السياسي وانتهاك حقوق الانسان باعداد كبيرة من خيرة ابناء الشعب للجوء خارج البلاد.

وتأكيدا لحرصه على سلامة اهل السودان وحرية حركتهم في الداخل

والخارج، ونسب للضرورة العاجلة لرعاية ابناء شعبنا من النازحين في الداخل واللاجئين في الخارج، اقرا المؤتمر برنامجا عمليا لاغاثة المواطنين داخل البلاد، ابان الحكم الانتقالي، وتقديم الخدمات الضرورية للاجئين السودانيين خارج البلاد، وازالة ما لحق بحياة الضحايا والمنكوبين من المعاناة على المدى الآني والمستقبلي وفي تعاون لصيق مع المجتمع الدولي والاقليمي وبالتنسيق مع المؤسسات المعينة بهذا الامر في داخل السودان.

سادسا : هيكلة التجمع وتعديل الميثاق:

اقر المؤتمر الهيكل التنظيمي الجديد للتجمع الوطني الديمقراطي والذي يتكون من المؤتمر، هيئة القيادة المكتب التنفيذي والامانة العامة، امانات متخصصة ومراكز للفروع. كما اقر المؤتمر بعض التعديلات المقدمة على الميثاق التي رؤى انها تواكب التطورات التي طرأت على الساحة السياسية.

التوقيعات:

- الحزب الاتحادي الديمقراطي
- حزب الأمة
- الحركة الشعبية / والجيش الشعبي لتحرير السودان
- تجمع الاحزاب الافريقية السودانية
- الحزب الشيوعي
- القيادة الشرعية
- النقابات
- مؤتمر البجة
- قوات التحالف السودانية
- الشخصيات الوطنية

الخاتمة:

وبعد ولئن أصاب الأذى والتشويه كل من المؤتمر والدولة من جراء الصراع المرير وتداعياته الأخيرة، ومن عجز القيادة والقاعدة المتطاول عن حسمه، فقد جرى من جهة أخرى التشكيك في مصداقية المشروع وشعاراته المنضوية التي رسخت المعاني الكبيرة، معاني تلاشي الذات وفنائها في سبيله، وسقطت كذلك الهيبة، ولحق بنا جميعاً الهوان، وأهدينا الأعداء والخصوم صوارم قاطعة لألسنتنا ونافذة في صدورنا. بيد أن هذا الليل الطويل البهيم المدلهم، تلوح بارقة في السماء تهيب بنا جميعاً إلى وثبة تاريخية كبرى، ننصف بها المشروع الحضاري العزيز من أنفسنا، وتتسامى بها فوق الجراح، وفق دواعي الانتصار للذات فنفاجئ الدنيا من جديد، ونخرج إلى العالم مرة اخرى على كلمة سواء، وبصف متحد، وتنظيم واحد، ودولة مهابة، تحمل مشروعها وتتقدم به في ثقة وعزة بين العالمين.

حينها فقط، يعلو امرنا وتشرق شمسنا وتعود للمؤتمر والدولة ومشروعها الجاذبية، وتألق للعالمين المثال: (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله)

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضـــوع	الصفحة

الرقم	الموضــــوع	الصفحة

تم بحمد الله